

جامعة محمد الخامس أكدال
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة : رسائل وأطروحات، رقم 63

المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر

(اينولتان 1850-1912)

أحمد التوفيق

المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر

(اينولتان 1850-1912)



الكتاب : المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر - اينولتان 1850-1912

تأليف : أحمد التوفيق

السلسلة : رسائل وأطروحات رقم 63

النشر : منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

الحقوق : محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى ظهير 29-7-1970

الطبع : مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء

التسلسل الدولي : ISSN 1113-0377

الإيداع القانوني : 1983 MO 252

ردمك : 978-9981-59-205-6

الطبعة : الثالثة 1432هـ/2011م



منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة : رسائل وأطروحات رقم 63

المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر

(اينولتان 1850-1912)

أحمد التوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم

قدم هذا البحث إلى كلية الآداب بالرباط يوم 13 يوليوز 1976، تحت عنون : «بعض جوانب تاريخ المغرب الاجتماعي في القرن التاسع عشر» ونال به المؤلف دبلوم الدراسات العليا في التاريخ بميزة حسن جدا. وقد كانت لجنة المناقشة تتركب من الأساتذة :

محمد زنيبر، رئيسا، وجرمان عياش، مقررا، وابراهيم بوطالب، عضوا.

وقد أوصت اللجنة بأن تقوم الكلية بطبع هذا البحث ضمن منشوراتها.

شكــر

أود في بداية هذا البحث أن أتقدم بالشكر الخالص إلى جميع الذين ساعدوني على انجازه : إلى الأستاذ جرمان عياش على تمكيني من الوثيقة التي انطلقت منها وعلى قبوله الاشراف على البحث، وإلى العميد ابراهيم بوطالب على تشجيعه وتوجيهاته، وإلى رئيس شعبة التاريخ الأستاذ محمد زنيبر على نصائحه وارشاداته ومناقشاته، وإلى الأساتذة محمد المنوني ومحمد ابراهيم الكتاني على معونتهم وارشادهم في سبيل الاطلاع على بعض دفائن الوثائق في المكتبتين العامة والملكية.

كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ أحمد شنوف الذي كان قائدا بدمنات حين قيامي بالتحريات الميدانية وإلى السيد أحمد بن ابراهيم نجيب الدمناتي الذي لم يضن علي بعدد من نفيس وثائقه وإلى عدد من الأسر الاينولتانية الكريمة، وإلى جميع الذين ساعدوني وأكرموني حين ترددي على تلك الديار.

وأخيرا أعبر عن عميق الامتنان إلى السيد العميد محمد القبلي الذي عمل بحرص جامعي على أن يطبع هذا البحث ويقدم إلى القراء في طبعته الأولى وإلى السيد العميد محمد حجي الذي سهر على أن تخرج منه طبعة ثانية ضمن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

تقديم هذه الطبعة

ألح علي الأستاذ العميد، عبد الرحيم بنحادة، في تقديم هذه الطبعة لكتاب تقدمت بفصوله الثلاثة الأولى أطروحة عام 1976، وطبعته الكلية مرتين، وقد زيد فيه الفصل الرابع المتعلق بالحياة السياسية. لقد تم استقبال الكتاب من لدن المهتمين في العقد الأول الموالي للنشر باهتمام، وارتبط بما كان يوصف على أنه المدرسة المغربية في البحث التاريخي. ومن المشروع اليوم أن نلقي السؤال التالي : هل كان هذا النوع من التساؤلات المبني عليها هذا البحث مرتبطا ببحث المجتمع المغربي عن نفسه في المدة التي كنا فيها ندرس التاريخ في الجامعة وأعد فيها هذا البحث، أي ما بين منتصف أعوام الستين و منتصف أعوام السبعين. وقد كان هذا التوجه من جهة التاريخ يحمل عنوان «التاريخ الاجتماعي»، وكان محمولا على الرصانة حتى من أصحاب التخصصات الاجتماعية الأخرى الذين كان بعضهم يقول : إن كانت هناك إضاءة فمن التاريخ نتوقعها. كانوا يقصدون الكشف عن آليات اشتغال مجتمع ما قبل الحماية، لتعيين التغيرات التي أدخلت عليه بلقاء النمط الغربي في عدد من جوانب الحياة. لاشك في أن خلفية هذا الاهتمام كانت تجمع بين البحث عن الخصوصية من جهة، وعن النمطية التي تيسر الفهم إن لم تسطحه، من جهة أخرى، نمطية التصنيف الماركسي لتطور المجتمعات الإنسانية، في مسعى لتفسير اتجاه التاريخ وفهم الحاضر، بل وحتى العمل للمستقبل. كان الهوس في ذلك الوقت من هذا القبيل، ومن المفيد تاريخيا أن نذكر بذلك، ما دام هذا التذكير يحيل على ما يسميه المؤرخون أنفسهم بسياق كتابة النص. سياق انتظار أجوبة العلوم الإنسانية لفهم المجتمع من أجل نقده وتغييره.

والواقع أن هذا البحث قد استفاد من الأدبيات المنهجية الماركسية كما يظهر من تسلسل أبوابه ومن بعض تساؤلاته، ولكنه لم يستغل استنطاق الوثائق بشكل دوغماتي أو إيديولوجي لإرضاء نمطيته أو التفاعل معها بشكل مسبق، وهذا الخروج المصحوب

بالنجاة من فيروس الوقت لم يكن بالأمر الهين، ومعنى هذا أنه اجتهد للوفاء بقواعد الصناعة التاريخية، بأوسع الوسائل الممكنة من حيث تعداد أنواع الوثائق، ومن حيث إلقاء أسئلة على هذه الوثائق مستمدة من بنية العلوم الإنسانية. ولا نغفل هنا فائدة الدرس الجغرافي الذي كان من ضمن تكوين طلبة التاريخ آنذاك، وهذا كان يسهل على الباحثين في التاريخ قراءة مجلة الحوليات الفرنسية التي كان بديرها فرنان بروديل، عالم الاجتماع الفرنسي المدمج لبعدي الزمان والمكان، وكانت لمجلته قيمتها المنهجية في التركيز على مفهوم «الزمن الطويل» أو البطيء، وهو مفهوم يتناسب وإطار زمن تاريخ منطقتنا.

إذا تواصلت الاستفادة من هذا البحث من قبل طلاب التاريخ، فمعنى ذلك أن أسئلته ومناقشاته، كلا أو جزءا، أسئلة ومناقشات في محلها، وإذا كان الأمر غير ذلك، فإما أن البحث التاريخي، ومن ثمة تدريس التاريخ، قد قصر عن تلك الهمة أو ذلك الهم، وإما أن يكون قد تجووز، فلا تبقى له أهمية إلا بقدر ما يفيد في التاريخ الحديث للبحث التاريخي في جامعتنا وبلدنا. وهو أمر لا يخلو من فائدة كذلك.

الرباط في 2011/02/22

أحمد التوفيق

مقدمة

يتناول هذا البحث التاريخ الاجتماعي لقبيلة اينولتان، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وموطن اينولتان في الأطلس الكبير، وفيه بلدة دمنات المعروفة. وقد نص العنوان، قصدا، على التاريخ الاجتماعي، لإبراز الاهتمام الموجه إلى نواح من حياة السكان، طالما أغفلتها الدراسات التاريخية المغربية، أو قصرت في تحليلها، مع العلم بأن التاريخ الاجتماعي يرتكز على أسس اقتصادية ويشمل العلاقات السياسية بين فئات السكان وبين الحاكمين.

وقد يبدو أن المجال المكاني للبحث ضيق إلى أدنى ما يمكن أن تتناوله دراسة تاريخية. كما قد يبدو، كذلك، أن الفترة الزمنية المختارة قصيرة، مضطربة اضطرابا لا يمكن أن تستبعد من أسبابه الظروف التي خلقتها المضايقات الاستعمارية العسكرية والاقتصادية للمغرب. فأما الاقتصار على التاريخ لقبيلة واحدة. كان لها اسم مشترك. وكان بين أفرادها من الالتحام ما لم يكن بينهم وبين أفراد القبائل المجاورة، فقد تعمدناه حتَّى نتخلص من التعميمات التي تسبح فيها الدراسات التاريخية للمغرب بأكمله أو لبعض المناطق الواسعة. وفي هذه التجربة فحص للإمكانات التي يمكن أن توفرها أنواع مختلفة من الوثائق المحلية، وبحث عن عناصر البنية الاجتماعية والاقتصادية التي قلما تبرزها الكتابات التاريخية الاخبارية. فالمجتمع المغربي كان يتكون من قبائل - مع استبعاد لكل مفهوم قدحي لكلمة قبيلة - ولذلك اقتنعنا بأنه متى وقع الكشف عن تاريخ عدد منها، بتحريات مجهرية، كان ذلك بمثابة فحص عدد من الخلايا في جسم ما للتعرف على نسيجه وتكوينه، الأمر الذي لا يتأتَّى بمجرد تعداد أضلاعه أو فقره.

وفي الفترة المدروسة يمكن أن نتعرف لا على ملامح مغرب لم يتبدل منذ العصور الحجرية، ولكن على عدد من المظاهر العتيقة التي انتهى إليها تطور بطيء، عبر سيرورة

عرفت التوازن تارة واعتورها الاختلال تارة أخرى. ويمكن أن نتتبع كذلك بعض انعكاسات الأوضاع الجديدة التي خلقها الانفتاح للتجارة الأوربية وأثرها على تلك البني العتيقة.

وقد اعتمدنا أنواعا مختلفة القيمة والطبيعة من الوثائق حاولنا استكمال نقص بعضها بالبعض الآخر، ابتداء من الوثائق الرسمية إلى الرواية الشفوية المتمثلة في استجواب المسنين من السكان والتقاط مروياتهم المحفوظة والمتوارثة. وتحرينا استغلال المعلومات الموجودة في الوثائق بمنهج يبدأ بالوصف المعتمد على نماذج من الأسانيد وعدم المبالغة في التحليل المفضي إلى استنتاجات جازمة قد لا تنطبق على الواقع التاريخي حتَّى لاينولتان أنفسهم فبالأحرى ألا تكون لها قيمة بالنسبة للتاريخ الوطني. وفي هذا الاتجاه، ارتأينا الحرص كل الحرص على التحفظ في استعمال عدد من أدوات التحليل التاريخي، مثل مفهوم «الطبقة الاجتماعية» أو «نمط الانتاج»، اقتناعا بأن وصف الواقع التاريخي عن كثب، سيجلي عناصر خاصة بتطور المجتمع المغربي، ويساهم في وضع اشكاليات هذا التطور ووضع المفاهيم المناسبة لتحليله.

ولكننا مقتنعون من جهة أخرى بأن الاقتصار على جمع معلومات جزئية وذرية، اقتصادية كانت أو اجتماعية، لا يؤدي إلى نتيجة ملموسة بالرغم من كون ذلك الجمع والتحقيق أمرا مهما في حد ذاته. فقد جمع الاتنوغرافيون الأجانب كثيرا من هذه المعلومات عن حياة القبائل المغربية، ولكنهم قلما درسوا علاقة الجانب الاقتصادي بالتكوين الاجتماعي وأندر من هذا أن يربطوا ذلك بالنسق السياسي.

فالمنهج التاريخي من شأنه أن يمكن من مراجعة عدد من الأنظار التي تكونت عن المجتمع المغربي من خلال الدراسات الاستعمارية. وبما أن هذه الدراسات قد ركزت على القبائل لتوجه التاريخ أو بصبغه بصبغات مقصودة فإعادة دراسة تاريخ هذه القبائل ضرورة منهجية بصفة مرحلية على الأقل.

وقد كان إينولتان في الفترة التي تهمنا خاضعين - عموما - لسلطة مخزنية، الأمر الذي يتيح دراسة علاقتهم الوثيقة بالدولة، والخروج بعناصر عن النسق المخزني بكيفية أدق مما توفر لروبير مونطاني Robert Montagne الذي درس مناطق نفوذ كبار القواد. كما يتيح ابداء ملاحظات على الصورة التي رسمها ايرنيست جيلنير Ernest

Gellner لطبيعة دور المرابط في القبيلة انطلاقا من نموذج هامشي بالنسبة للسلطة المخزنية هو نموذج ايحنصالن. ومعلوم أن أمثالهما من الباحثين قلما درسوا علاقة القبائل بالمخزن بكيفية معمقة ومستندة إلى وثائق مكتوبة، وهذا ما حاولنا استدراكه.

إن اتباع تصميم من عدة أقسام، تناول الأول منها وضع اينولتان في سياقهم التاريخي، واطارهم الجغرافي، وانظامهم إلى فرق ومجموعات مع رسم إطار لحياتهم السياسة في الفترة المدروسة، وتناول القسم الثاني حياتهم الاقتصادية، وتناول الثالث العلاقات الاجتماعية ومظاهرها الثقافية، وانصب الرابع على تحليل البنية السياسية، أمر متعمد أردنا منه تناول موضوع من تاريخ المغرب من منظور يتجاوز عطاء الحوليات التقليدية من جهة، وتجاوز الالتقاطات الاتنوغرافية، من جهة أخرى، إلى إقامة بناء متوافق تفهم على ضوئه العلائق السياسية بين الحاكمين والمحكومين باعتبارها ثمرة الأسس الاقتصادية والتكوينات الاجتماعية. وهذا التوضيح هو ما نتمنّى أن نساهم فيه.

التصميم العام

القسم الأول
اينولتان في الزمان والمكان

الفصل الأول : مصادر ومنهج

الفصل الثاني : أخبار اينولتان إلى منتصف القرن التاسع عشر

الفصل الثالث : موطن اينولتان

الفصل الرابع : انتظام المجموعات داخل قبيلة اينولتان

الفصل الخامس : الأحداث من منتصف القرن التاسع عشر إلى الغزو الفرنسي

القسم الثاني
الحياة الاقتصادية لاينولتان

الفصل السادس : السكن والسكان

الفصل السابع : الزراعة والرعي

الفصل الثامن : الصناعة

الفصل التاسع : التجارة والتجار

الفصل العاشر : مستوى العيش

القسم الثالث

الحياة الاجتماعية لاينولتان

القسم الرابع

اينولتان والدولة المغربية

استنتاجات عامة

القسم الأول

إينولتان في الزمان والمكان

الفصل الأول

مصادر ومنهج

تصميم الفصل الأول

مقدمة :

أولا :

المصادر

1 – الأصول المكتوبة :

أ – الوثائق الرسمية :

- سجل «الترتيب» العزيزي
- سجل «مستفادات أسواق دمنات...»
- حوالة أحباس دمنات
- وثائق مخزنية أخرى

ب – الوثائق والأوراق الخاصة :

- كناشا القائدين علي أوحدو والجيلالي
- أوراق العائلات والزوايا

ج – كتابات تواريخ محلية :

- «التسلي...» للغجدامي
- «الألفات...» للكثلاوي
- «القول الجامع..» لأحمد بن ابراهيم

د – وثائق فقهية : النوازل :

- «نوازل الجبال..» للكيكي
- «الأجوبة الناصرية...»
- نوازل الدرعي

هـ – مصادر أجنبية :

- أوصاف الرحالين
- نصوص اتنوغرافية
- تحريات وتقارير أجنبية

2 – الرواية الشفوية

ثانيا : المنهج المتبع

مصادر ومنهج

أولا : المصادر

مقدمة

حاولنا، من أجل كشف تاريخ اينولتان، أن نستفيد من عدة مصادر مختلفة في طبيعتها وأهميتها، متوخين التكامل والتعديل في المعلومات والانطباعات التي توفرها هذه المصادر. فالاستغلال الكثيف لأنواع الأصول الممكنة، أقنعنا بإمكان تعويض، ولو محدود، لما تتهم به، عادة[1]، الاسطوغرافية التقليدية، من فقر وهزال، سيما إذا تعلق الأمر بتاريخ محلي لمنطقة نائية. وتعترض سبيل الاستفادة من مصادر التاريخ المحلي مشكلتان : احداهما ذات طبيعة غير علمية، وتتمثل في التعرف على نظام الوثائق، في المكتبات العامة والخاصة وعند الأفراد، ثم التوصل إلى الاطلاع عليها. أما المشكلة الثانية، فهي ذات صبغة علمية، تتعلق بضرورة التحري الميداني، لاستكمال ثغرات الوثائق، وقراءتها قراءة صحيحة، ثم بإيجاد منهج مناسب لاستغلال الروايات.

---

(1) إن وثائقنا، بالرغم من كثرتها مثغورة، لا تكون سلسلات متتالية، تسمح بتتبع تطور أحداث اقتصادية أو حتى أحداث سياسية، ثم أن هذه الوثائق مجهرية تقتصر على تناول أحداث بسيطة، ولذلك راعينا في استغلالها شرطين :

أ) التكامل : فكلما ضعف نوع منها عززناه بنوع آخر، مع عدم الركون إلى يقينيتها إلا عندما تتراكم الشهادات، خصوصا بالنسبة للرواية الشفوية التي لم نلجأ إليها، في الغالب، إلا لتعزيز مصادر أدنى منها إلى اليقين.

ب) التمثيلية : إننا اضطررنا، مع ذلك، إلى عدم اهمال عينات مفردة وإشارات شاردة، واعتبرناها ممثلة لنوعها، استنادا إلى افتراض أن الأفعال وردود الأفعال، في مجتمع زراعي متلاحم. هي جماعية بعيدة عن الابتداع.

1 — الأصول المكتوبة :

أ) **الوثائق الرسمية** : أول نوع من مصادر التاريخ المحلي هو الوثائق الرسمية ونقصد بها الوثائق التي تخلفت عن «الإدارة» المغربية، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتشمل الكنانيش، والحوالات، والظهائر، والرسائل الخ[2].

— سجل «الترتيب الغزيزي» أو «سجل الزكاة والأعشار، من 20 جمادى الثانية، إلى 10 رمضان 1319» (موافق 4 كتوبر — 21 دجنبر 1901)، المتعلق بربع «كطيوة» من قبيلة اينولتان :

من المعلوم أن سلطان المغرب مولاي عبد العزيز (1312-1326هـ = 1894-1908م)، قد قام سنة 1319 (1901)، بمحاولة لتغيير النظام الجبائي، مضمونها إلغاء الزكاة والأعشار، وسائر المغارم القديمة، وعدم مطالبة رعاياه سوى بضريبة وحيدة، على الممتلكات، سميت بالترتيب[3]. ومن أجل انجاز هذه الصيغة الجديدة للضريبة، بعث السلطان برسائل إلى القبائل[4]، لشرح دواعي إحداث «الترتيب»، وتفصيل كيفيته ومغزاه. وخرجت إلى القبائل لجان تكونت كل منها من أمين وعدلين، كان ينضاف إليهم في عين المكان، نائب عن قائد القبيلة، وذلك قصد إجراء إحصاء للمالكين ولمتلكاتهم، وتقدير الواجب عليها من الضريبة، حسب مقادير نقدية معلومة وثابتة، خلافا لما كان عليه الأمر في فرض الزكاة وخرص الأعشار.

وإذا كان «الترتيب» قد فشل، لأسباب سنتعرض لها فيما بعد، فإن بعض سجلات الإحصاء الذي كان من المتوقع أن يعتمد عليه، قد انتهت إلينا[5]، مكونة أكثر السجلات الجبائية المغربية تفصيلا، في عهد ما قبل الحماية. ويمكن إعطاء صورة عن

---

(2) انظر حول هذه الوثائق الرسمية :

Ayache (Germain) : «La question des archives historiques marocaines», dans Hesperis - Tamuda», vol, 2 fasc. - 2-3, 1961, PP. 311-326.
Ayache (Germain : «L'utilisation et l'apport des archives historiques marocaines», dans «Hesperis - Tamuda, vol 7, fasc. unique 1966, PP. 69-85.

(3) ستر د تفاصيل عن هذا «الترتيب» وعن الظروف التي أعلن عنه فيها خلال الفصول التالية.

(4) أورد ابن زيدان نص هذه الرسالة في «الإتحاف» عند ترجمته للوزير عبد الكريم بن سليمان.

(5) لا نعرف، بالضبط، عدد القبائل التي أنجز فيها الإحصاء فعلا، وقد وقفنا على سجلت تتعلق ببعض قبائل الدير والغرب في الخزانة الملكية.

سجلات هذا الإحصاء انطلاقا من بعض النماذج التي أطلعنا عليها، وهي على هيئة واحدة. فكلها تبدأ بالنص على اسم القبيلة، أو جزء من أجزاء (الربع أو الخمس أو الفرقة الخ)، ثم على قائد الايالة، وتاريخ «الترتيب». وفي أعلى كل صفحة، تثبت، أفقيا، الأموال (الماشية)، والمتمولات (الأشجار والأراضي، المراد احصاؤها، ثم تكتب، عموديا، أسماء الأشخاص (المرتبين)، مصدرة كل قبيلة بقائدها، وكل جماعة بشيخها، ثم أعيانها، ومختتمة بالمساجد ذات الأملاك، وبأهل الذمة وذلك من غير ترتيب للسكان حتَّى حسب دواويرهم أحيانا. وأمام كل شخص يسجل عدد ما يملكه من الماشية. ثم من الأشجار، ومن الأراضي الزراعية، معبرا عنها بأزواج الحرث. وفي أقصى اليسار، يوضع مبلغ الضريبة الواجب على كل مالك، متناسبا مع أملاكه وأمواله، بحسب مقادير ثابتة على كل نوع منها.

والواقع أن أحد هذه السجلات، وهو يتعلق «بترتيب» ربع «كطيوة» من قبيلة اينولتان، هو الوثيقة الأساسية التي انطلقنا منها في بحثنا[6]. ويتكون هذا السجل من 36 صفحة من القطع المتوسط. وكتب على دفته: «الزكاة والأعشار من 20 جمادى الثاني إلى 10 رمضان سنة 1319». وفي صدر الصفحة الأولى، ورد هذا التقديم: «الحمد لله بيان إحصاء متمولات ربع كطيوة، من إيالة القائد الجيلالي الدمناتي، في جمادى الثاني عام 1319». وقد أسفر الاحصاء عن تعداد 808 من المالكين منهم 772 من المسلمين و29 من اليهود و7 من المساجد. وقد ذيل الاحصاء بشهادة القائمين عليه. وجاء فيها: «الحمد لله بمحضر شهيديه والأمين أمنهم الله وصيف مولانا القائد الجيلالي الدمناتي أحصينا ما وجدناه بربع كطيوة، وطفنا بما يناسب الربع المذكور، طوافا شافيا على ما اقتضاه الضابط الشريف، من أشجار الزيتون وغيرهم (هكذا) من المواشي وجميع المتمولات، وتتبعنا ما ذكر كل التتبع، فتحصل في الكناش تسعة عشر مائة ريال وتسعة بلايين وثلاثة سنتيمات، حسبها بالجمع أعلاه. قيده في خامس عشر رمضان المعظم عام 1319، الأمين، أحمد بن الطيب، والعدلان أحمد الدويري ومحمد بن المدني المسناوي»[7].

---

(6) حصلنا على صورة لهذا السجل من الأستاذ جرمان عياش الذي أُذن له في تصويره عن أصله بالخزانة الملكية. وقد تفضل الأستاذ عياش، مشكورا، فعرفنا على هذه الوثيقة الأساسية في بحثنا والتي انطلقنا منها للقيام بالتحريات عند إينولتان.

(7) وردت أسماء الأمناء والعدول المعينين لترتيب القبائل في وثائق مصورة على الميكروفيلم بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 54.

وبالرغم من أننا لم نتمكن من الحصول على احصاء الأرباع الثلاثة الأخرى لاينولتان، فإن «ترتيب» كطيوة، وثيقة مغرية بما تشتمل عليه من معلومات اقتصادية، واجتماعية، وديمغرافية، قد يعز وجودها في وثيقة أخرى، حتى بالنسبة لهذه الفترة المتأخرة من تاريخ المغرب في ما قبل الحماية.

ولابد أن نتساءل عن مدى صحة المعلومات الواردة في وثيقة «الترتيب». فأما شموليتها للمالكين، فأمر مؤكد، ما دامت تضم الشيوخ وغيرهم من ذوي النفوذ الزمني والديني، الذين استهدف احداث التغيير الجبائي، تجريدهم من امتياز الإعفاء من الجباية الذي كانوا في الغالب يتمتعون به[8]. أما أن تكون الثروات المنصوص عليها دون الثروات الحقيقية، بسبب تدليس في التصريحات، أو تواطؤ مع القائمين على الاحصاء، فأمر غير مستبعد، والواقع أن احتياطات قد اتخذت، من أجل تفادي كل تزوير في عملية الاحصاء، فقد توعد السلطان المكلفين به بالعقاب على كل غش ثابت : وتكونت لجان من عدة أفراد أجانب عن المناطق التي خرجوا إليها ؛ ولم يكن لقائد القبيلة عليهم سلطان. وكانوا كلما أحصوا ثروة أحد المالكين، سلموه بطاقة كتب فيها مثل الذي سجل عليه في الكناش.

ولكن هذه الاحتياطات، لا تغني عن إبداء تحفظات تتعلق، بصفة خاصة، بثروات ذوي السلطة، من القواد والشيوخ وذوي النفوذ الديني من المرابطين، أو من يحكم هؤلاء وأولئك في التأثير والوجاهة، وكمثال على ذلك أن شيخ آيت بلال، وهو ناصر أو عدي، وهو من الواردة أسمائهم في «الترتيب»، قد ثبت لدينا من أولاده الذين ما يزالون على قيد الحياة، ومن استشهادهم ببعض الوثائق العائلية، أنه كان يملك من الأشجار أكثر مما سجل عليه بالضعف على الأقل، وأنه كان يملك فرسا طوال شياخته بينما لم تسجل عليه الفرس في الاحصاء، ويمكن أن نورد، كمثال ثان بهذا الصدد، أملاك المرابط سيدي محمد (فتحا) بن الفقيه، صاحب زاوية تاساوت آيت مجطن. كانت زاويته عامرة حافلة، مضى عليها في وقت إجراء «الترتيب»، أزيد من قرن من تراكم الثروات، وكانت، عندما مر بها الماركي دوسيكونزاك، على حال من الازدهار، تعول أملاكها قرية مهمة، عدا زوارها المتقاطرين. وقد عثرنا في وثائقها على البطاقة التي سلمت للمرابط من طرف القائمين على «الترتيب». وبمقارنة المعلومات الواردة

(8) يستفاد هذا المعنى من الرسالة التي قدم بها «الترتيب» إلى القبائل.

فيها حول أملاك هذا المرابط مع ما سجل في كناش «الترتيب»، تبين بعض الاختلاف، كما تبين، من مراجعة حسب الواجب على تلك الأملاك، غلط بزيادة ريالين، وأكثر من هذا أن الأملاك والأموال، سوا ما هو ثابت في السجل، أو في البطاقة ضئيلة، جدا بالنسبة لما ينتظر أن تكون عليه أملاك زاوية لها من النفوذ والوظائف ما كان لزاوية آيت مجطن هذه.

ونحن نجد مسجد هذه الزاوية لم يسجل عليه سوى 20 من أشجار الزيتون، بينما كانت غلته من أهم موارد النفقة على جملة المدرسين والطلبة في هذا المسجد. والتفسير الذي أعطي لنا، في عين المكان، هو أن المرابط رفض أن يخضع «للترتيب»، مستندا إلى ما كان بيده من بعد آبائه، من ظهائر التوقير والاحترام والإعفاء من الوظائف، وأن القائد الجيلالي الدمناتي قد سجل عليه ما سجل، وتحمل بأدائه عنه لما لم يكن للإعفاء من سبيل. ويؤكد هذا النزوع، ما جاء في رسالة بحوزتنا، بعث بها المدني الكلاوي، بتاريخ 14 صفر 1333، إلى مقدم زاوية تمكروت، وهي الزاوية الأم لزاوية آيت مجطن، جوابا على طلب اعفاء مرابطي آيت مجطن، من «الترتيب» لما عاد مرة أخرى في عهد الحماية.

غير أن تحفظاتنا، مهما كانت معززة، لا تمتد إلى الطعن في مضمون وثيقة «الترتيب» بأكملها. ذلك أن التزوير، إن وقع، كان نسبيا من جهة ومقتصرا على أسر معينة قليلة من جهة أخرى.

والملاحظة الثانية التي يمكن إبداؤها بشأن هذه الوثيقة، هي أنها لا تضم سوى رؤساء الأسر المالكة، ولو كانت الملكية بهيمة أو شجرة واحدة، ولا تضم السكان غير المالكين للماشية والأرض والأشجار، من تجار صغار، أو صناع قرويين، أو أجراء بصفات مختلفة، وبالرغم من أن نسبة غير المالكين، في هذا المجتمع الزراعي الجبلي، قد تكون ضئيلة، فإننا مع ذلك، لا نستطيع أن نقدرها بكيفية مضبوطة.

— سجل «مستفادات دمنات ونواحيها وأسواق السراغنة وتملالت» : 19 صفر 1316 — 22 جمادى الثانية 1318. (= 2 يوليوز 1898 — 17 أكتوبر 1900).

راجعنا هذه الوثيقة، بالمكتبة الملكية بالرباط تحت رقم 241. وعدد صفحاتها 58، وفي أعلى صفحتها الأولى نجد هذا التصدير : «الحمد لله وبعد فهذا كناش مبارك

سعيد لحضرة السلطان المؤيد الذهب الابريز سيدنا ومولانا عبد العزيز نصره الله، قيده الخديم المكي بن عمر الصبان المراكشي في مستفاد دمنات ونواحيها». وعلى كل صفحة يمنى، نجد الحساب الشهري، يوما يوما، لمستفاد دمنات، العائد على الدولة من الرسوم على المبادلات التالية : الفاكهة والخيل والبغال والحمير والإبل والبقر والغنم والجلد وتكوت (عصفة الأثل المستعملة في الدباغ) والسباط (سوق الأحذية) والجوطية (سوق المزايدة في مختلف البضائع وخاصة البالية منها) وعلى الصفحة اليسرى، بيان الكراء الشهري لمستفاد كل سوق من أسواق السراغنة الأحد عشر، وبعده، حساب مستفاد الرباع، بحارة الذميين بدمنات، و«كراء ربع رحى للجانب العالي بالله»

وهذه الوثيقة، وإن كانت لا تمتد إلا على حوالي تسعة وعشرين شهرا، مفيدة في معرفة الحالة التقريبية التي انتهت إليها المبادلات بدمنات، بعد عهد من الاشعاع والازدهار، كما أن معاصرتها، تقريبا، «للترتيب»، تساعد على تكوين انطباع عن نشاط مركز تجاري وحرفي، وسط محيط من الزراع والرعاة.

- **«حوالة أحباس دمنات».**

توجد مصورة على الميكروفيلم بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 151. وتتكون من 54 صفحة. وتقديمها بعد البسملة : «هذه حوالة مباركة إن شاء الله تشتمل على أوقاف مسجد أرحي ومسجد القصبة بدمنات..»، ثم جاء في المقدمة أيضا أن «أهل دمنات لما رفعوا أمرهم لمولانا الخليفة... سيدي محمد... نجل مولانا عبد الرحمان... في شأن أوقاف مسجد أرحي ومسجد القصبة من بلدهم وأنهوا إليه ما نال الأوقاف المذكورة من التفريط والضياع... أمر ناظر الأحباس بمراكش أن يجعل للأوقاف المذكورة حوالة تجمع جملتها...»

وفي القسم الأول من هذه الحوالة، نجد أوقاف مسجد حي أري من الرباع (المباني)، ثم وصف أملاك المسجد المذكور من أشجار الزيتون والأراضي، وبعدها أوقاف مسجد القصبة بنفس الترتيب، وأخيرا، الأملاك المشتركة بين المسجدين، ووقع اختتامها بشهادة تسعة وعشرين من الدمناتيين، على صحة ثبوت ما ذكر من الأحباس للمسجدين بتاريخ مهل رمضان عام 1264هـ (= 1 غشت 1848م). والقسم

الثاني من الحوالة، يتكون من وثائق تتعلق ببعض الموقوفات، أما القسم الثالث فعبارة عن وثائق التحبيسات المتأخرة عن تاريخ جمع الحوالة. وآخرها ظهير حسني، بشراء أصول زيتون بدمنات، وتحبيسها على ضريح مولاي علي الشريف بتافيلالت، بتاريخ 19 رجب 1301هـ (15 ماي 1884م).

وأهمية هذه الحوالة، تكمن، من جهة، في تبيين الأملاك الحبسية في المنطقة والجهات التي حبست عليها، وتكمن، من جهة أخرى، في ما تزودنا به، بصفة غير مباشرة، من المعلومات عن اقتصاد دمنات ومورفولوجيتها، حيث ورد عند وصف الرباع المحبسة، ذكر أسماء عدد من الفنادق، والأسواق، ودور الصناعة، والمرافق العامة. وهذه الوثيقة، رغم صغر حجمها، مثلا على ما للحوالات الحبسية من أهمية، في تاريخ البنية الحضرية لحواضر المغرب، وفي إعادة تصور ولو جزئي، للمنظر الزراعي بالنسبة لبواديه.

وثائق ورسائل مخزنية مختلفة :

تكون، في معظمها، من مكاتيب الأوامر والاستعلامات السلطانية الموجهة لقواد دمنات وأمنائها وغيرهم، أو من المكاتيب الواردة، من هؤلاء، على الحضرة السلطانية. وما يهم اينولتان من هذه الوثائق، موجود ضمن الرسائل الأخرى التي انتسخت نظائرها أو ملخصاتها في الكنانيش، أو في مجموعات الرسائل المرتبة، ترتيبا زمنيا لا غير، في الخزانة الملكية. ولم نقم باستقصاء في هذا الباب، حيث لم نراجع سوى بعض الكنانيش التي لم تكن تضم في الغالب سوى ملخصات الرسائل الواردة والصادرة وهي :

- كناش رقم 4 : هدايا وواجبات (عهد مولاي سليمان)
- كناش رقم 47 : تلخيص الرسائل الواردة على القصر (1271-1290هـ).
- كناش رقم 48 : شئون مالية في عهد الحسن الأول.
- كناش رقم 62 : مداخيل في أواخر عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان.
- كناش رقم 119 : الرسائل الصادرة (1301-1304).
- كناش رقم 165 : المكاتيب الواردة على الحضرة من 2 ربيع الأول 1307 إلى 6 جمادى الثانية 1307هـ.

- كناش رقم 171 : ملخص الرسائل الواردة والجواب عنها على يد المسفيوي بفاس 1307-1308هـ.
- كناش رقم 345 : رسائل حسنية صادرة وواردة (1301هـ).
- كناش رقم 369 : مداخيل وصوائر مختلفة في عهد الحسن الأول.
- كناش رقم 390 : خرص إيالة القائد عبد السلام الزمراني وساقية تاملالت 1307/1308هـ.

أما الخزانة العامة بالرباط فتتوفر على بعض الوثائق المماثلة استفدنا منها وأهمها ضمن المجموعات التالية :

- كناش بليمني : (شئون مالية في عهد سيدي محمد)، ميكروفيلم 54.
- كناش الداخلي والخارة لبنيقة مراكش 1311-1313هـ رقم د 1690.
- ظهائر سعدية وعلوية : ميكروفيلم 23.
- مراسلات عزيزية : 1318-1319هـ، ميكروفيلم 54.
- كناش مكاتيب الطابع الشريف (1324 - خ. ع. د 1695).

وقد تحرينا العثور على مثيلات لهذه الرسائل في منطقة البحث، خصوصا عند أسر قدماء القواد والأمناء والشيوخ. بيد أن القائدين المهمين الذين حكما دمنات والقبائل الجبلية المجاورة، ما بين 1850 و1904م، وهما الطالب علي أوحدو (1264-1292هـ = 1848-1875م) وولده من بعده الجيلالي الدمناتي (1292-1322هـ = 1875-1904م)، لم يكونا من أسر شيوخ الأطلس التليدة، شأن الكلاويين أو الكنتافيين مثلا، بل كانت أسرتهما أسرة طارئة على القبيلة، بحكم أن علي أوحدو، كان، قبل أن يعينه المولى عبد الرحمان على اينولتان، في جيش البخاري، لذلك تعرضت داره ودار ولده من بعده للنهب غير ما مرة، وذهبت في الاغارات أوراقهم من بين ما ذهب. ومن حسن الحظ أن الأولاد والأحفاد، الذين تغربوا إلى مراكش، قد احتفظوا بمجموعة ضئيلة من الرسائل وردت على القائدين من سلاطين الوقت، وقد مكنونا من مراجعة بعضها.

ب) الوثائق والأوراق الخاصة :

إن الوثائق الرسمية، أينما وجدت، قلما تفيد، مباشرة، في معرفة ملامح الحياة القروية، فيما عدا علاقات السكان بالدولة. وأفيد منها في استجلاء تلك الملامح، نوع آخر من الأوراق المكتوبة، ألا وهي الأوراق الخصوصية، التي تحتفظ بها عادة كل أسرة من أسر مختلف «الطبقات». وهي تتكون من عقود الأنكحة، والطلاق، والخلع، والفريضة، وملكية الأرض، والرهان، والبيوع، وجرائد التركات، وضوابط عدد من المعاملات المتعددة الوجوه، كشركات القراض، والسلم، والسلف، وغيرها. وقد سبق أن أكد جاك بيرك[9] على أهمية هذه الأوراق، ولاحظ مدى حرص ناس الأطلس على كتابة معاملاتهم، كما سبق أن استغلها في أبحاثه في منطقة سكساوة المشابهة لاينولتان.

ولا يعدم طالب هذه الأوراق، كلما أتيحت له فرصة مراجعتها - تحت أنظار أصحابها في الغالب - أن يعثر فيها على إشارات تاريخية، تتعلق بالمواليد، والوفيات، والقحوط والمجاعات، والأخلية، والأوبئة، وتواريخ تعيينات حكام القبائل، أو صراعات الجماعات، إلى غير ذلك من الأحداث المحلية وحتى العامة في بعض الأحيان.

وأكثر ما تتوفر عند ورثة القواد، والشيوخ، والطلبة، والمرابطين، والقضاة، والعدول، والكتاب المخزنيين، وحفظة وثائق القبائل وأعرافها. وقد كان عدد من الزوايا والأضرحة، في الماضي، مستودعا أمينا لوثائق غير الآمنين من الناس. ولو لم يقع التفريط في ودائع زاوية سيدي محمد الماجطني على تاساوت العليا، التي كانت تقوم بهذه الوظيفة في منطقتنا، ولو أسعفنا على مراجعة ما أودع بزاوية تاناغملت، بهنتيفة، من وثائق القبائل، لكانت لنا بمثابة أرشيف محلي غني. وإذا استثنينا بعض الأوراق المتناثرة، فأهم ما راجعناه من الوثائق الخاصة هي الآتي ذكرها :

---

(9) على سبيل المثال :

Berque (J.) - «Structures sociales du Haut-Atlas» P.U.F., Paris, 1954, «Notes sur l'histoire des échanges dans le Haut-Atlas, dans A.E.S.C., 1953, PP. 289-314.

- **كناشا القائد علي أوحدو والقائد الجيلالي الدمناتي :**

سجلان من ورق عادي، غير مسطور، عدد الصفحات المكتوبة في الكناش الأول 62، وفي الكناش الثاني 215. ومقياس كل من الكنانيش 34/12 سم، وكلاهما في تسفيرة من الجلد الناعم، عملت فيها توشيات، على هيئة مستطيلات متماثلة متداخلة، تتوسطها زخرفة لوزية الشكل.

احتفظت أسرة قائدي دمنات المذكورين، بهذين الكناشين مع مجموعة الرسائل التي تحدثنا عنها أعلاه.

ويشتمل الكناشان، من غير ترتيب موضوعي أو زمني، على بعض تقاييد القائد علي أوحدو الدمناتي، المتعلقة بمصاريف داره وواجبات ايالته إزاء المخزن. كما يشتملان على كثير من تقاييد القائد الجيلالي بن علي الدمناتي، المتعلقة بنفس الأغراض المذكورة، بالاضافة إلى عدد من عقود معاملاته المتنوعة، مع أفراد القبيلة، سواء عندما كان خليفة لأبيه، أو عندما صار قائدا[10].

- **أوراق العائلات والزوايا :**

وأهم الأوراق التي وقفنا عليها بعد الكناشين المذكورين، كانت في ملك الزوايا والأسر الآتية :

- زاوية سيدي محمد (فتحا) الماجطني على وادي تاساوت الأعلى، وهي فرع الزاوية الناصرية بتامكروت، لعبت دورا اجتماعيا وعلميا في المنطقة منذ القرن الثامن عشر.

- زاوية مرابطي تاكلاووت على وادي تاساوت السفلى، وهي فرع الناصرية كذلك.

- أسرة ناصر أوحدو، شيخ فطواكة الأكبر، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

(10) نعتبر أن هذا النوع من السجلات جد مفيد في معرفة نشاطات قواد المخزن في القرن الماضي. وقد جاء عثور زميلنا علي صدقي، أثناء تحرياته، على كناش مماثل للقائد الطيب الكندافي ليؤكد تشابها في الأنشطة والسلوك عند هؤلاء الموظفين.

- زاوية المرابطين الحنصاليين (فرع كرول باينولتان).
- أسرة شيخ آيت بلال وهو أولعيد أوحساين، الذي كان عريف قومه ويعسوبهم في الانتفاض ضد دخول الكلاويين والفرنسيين إلى دمنات.
- أسرة عبد الرحمان أولفصالت، الذي كان عدلا وكاتبا لدى بعض قواد دمنات قبل الحماية.
- أسرة الشيخ محمد (فتحا) بن حدو الماجطني بواويزغت (آيت مجطن) وهو من الشيوخ المخزنيين الواردة أسماؤهم في وثيقة ترتيب 1901.

من كل هذه الأوراق، وبعد فرز مجهد، لم يتحصل سوى نتف اخبار، عن أشخاص أو أسر منعزلة. وقليلا ما تناولت ما يهم جماعة القرية أو الفخذ أو القبيلة، زد على ذلك أن عقود تفويت الأراضي، وهي جل هذه الأوراق، يقلل من قيمتها كونها لا تنص على المساحات بشكل دقيق. ثم أن المعلومات التي تزودنا بها الوثائق العائلية، جزئية مشتتة ثلماء، حتى في ما يخص أثمان العقارات والخدمات. أما الحدث العام وما يتصل بحركة الجماعة فتكاد تفتقده افتقادا.

ج) كتابات تواريخ محلية :

- «التسلي» للغجدامي :

ومن حسن الحظ أن صيدنا لم يقتصر على أوراق مبعثرة وخاصة، ذلك أننا عثرنا على مذكرات لأحد الطلبة المحليين، عاش النصف الثاني من القرن الماضي، وكتب، بعد أن تقدمت به السنون، ذكريات الصروف التي تقلبت به، والأحداث التي عاصرها، منذ أن أدخل الكتاب، في قريته بقبيلة اغجدامن (غجدامة)، وهو ابن أربعة أعوام، إلى أن صار له الأولاد والأحفاد، وقد قضى بدمنات عز شبابه وطرفا من كهولته، وتقلب في عدة مشاغل ومناصب، وانتهى به المطاف إلى الاستقرار بمراكش، حيث كتب مذكراته في الثلاثينيات من قرننا هذا.

وصاحب هذه المذكرات، هو الطالب محمد بن أحمد أغجدام (الغجدامي) نايت تاقراشت، المولود باغجدامن، في منتصف القرن الماضي، والمتوفى ببوتازولت (نايحة وارزازات)، بتاريخ 3 ذي الحجة 1374هـ (23 يوليوز 1955) عن سن تناهز العشرة بعد المائة.

فأثناء جولتنا الثانية، بدمنات، في صيف 1971، أطلعنا الطالب الحاج أحمد بن الحاج ابراهيم، العدل بمحكمة دمنات، على دفتر انتسخت فيه مذكرات الغجدامي. وهذا الدفتر، انتقل إليه ضمن مشترياته من خزانة القائد عمر بن المدني الكلاوي، الذي كان قائدا على دمنات، منذ وفاة والده المدني الكلاوي سنة 1336 (1918)، وظل بها إلى ما قبيل الاستقلال. وكان عمر هذا، طوال قيادته، مهتما بجمع وثائق تاريخ دمنات والقبائل المجاورة.

ويذكر الغجدامي سبب وضعه لهذه المذكرات قائلا: «أما بعد فيقول العبد الفقير المضطر إلى رحمة مولاه في سره وجهره محمد بن أحمد الغجدامي الحسناوي التقرشتي أصلا الدمناتي منشأ المراكشي وطنا، لما كانت النفوس تتشوق إلى ما مر على الإنسان من تغيرات الأحوال، وتستلذ سماع ما لقيه المرء في عمره من جمال أو جلال.. طلب مني بعض اخوان الصفا، من أهل المودة والاخاء، أن أقيد شيئا مما ثبت في البال، من تقلبات الظروف والأحوال. وحيث علمت صفاء طويته، وصدق مقالته، بادرت إلى إجابته حرصا على اكتساب الأجر، مع جبر خاطره، وإن لم أكن أهلا لذلك، ولكن التشبه أكد إجابتي.. وسميته «التسلية أو التسلي على الآفات بذكر الأحوال وما فات».

ونسخة عمر الكلاوي من كتاب «التسلي...»، تقع في دفتر عادي عدد صفحاته 232. بترت ورقته الأولى. وهي بخط مغربي واضح، لولا هفوات من الناسخ، ترتب عنها حذف بعض الكلمات، وأخطاء في كتابة كلمات أخرى. فبعد مراجعتها تبين أنها ليست النسخة الأصلية، لأن الناسخ نقل الفهرس كما هو في الأصل، بعناوينه وصفحاته، بدل أن يضع فهرسا للنسخة التي أجزها.

وبعد تحر جهيد، أمكن التعرف على أسرة الغجدامي بمراكش، وبذمتها النص الأصلي للمذكرات. وقد أمكن استكمال النسخة المبتورة، ومقابلة حوالي الربع منها وتصحيحه.

ونستطيع أن نصف ذكريات الغجدامي، ونرتبها حسب المواضيع التي تناولتها في ما يلي:

- ذكريات عن أسرته الكبيرة، وعن دخوله الكتاب، وهو ابن أربع سنين، ثم خروجه من قريته لطلب تحصيل القرآن والقراءات[11]، في كتاتيب السراغنة وزمران، وذلك أواخر عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان. ويتضمن هذا الجزء قليلا من أخبار المنطقة.

- ذكريات «مشارطاته» (تعاقده مع الجماعات لتعليم الصبيان في الكتاتيب) في بعض مساجد الدير والجبال، ثم صدوفه عن «الشرط» والتوجه لطلب العلم بمدارس القبائل المجاورة، إلى أن استقر بدمنات.

- ذكريات طلب العلم بدمنات، وتزوجه بها، والتزام خطة العدالة، وذلك في عهد السلطان الحسن الأول.

- ذكريات عن وقائع دمنات، والحوز، إثر وفاة السلطان الحسن الأول : (السيبة).

- ذكريات عن وقائع العهد العزيزي في دمنات، وعن انخراطه في الطريقة الكتانية، ورحلته إلى الحج، في موكب الشيخ محمد الكتاني.

- أخبار اغتيال القائد الجيلالي الدمناتي، وقيادة محمد أبلاغ.

- ذكريات عن دمنات، بصفة خاصة، وعن الحوز والمغرب، بصفة عامة في العهد الحفيظي، ثم عن استيلاء الكلاوي على دمنات، ثم عن نكبته وسجنه على يد هؤلاء.

- ذكريات عن فترة انعقاد الحماية على المغرب، وعن استكتابه للمدني الكلاوي، ومرافقته في حركات اخضاع اينولتان، ونتيفة، وآيت عتاب، وآيت مساض، وآيت محمد وبلاء الحنصالي في مقاومة الجيوش الفرنسية سنة 1336هـ (1918م).

- ذكريات عن التهامي الكلاوي، باشا مراكش، في حركاته إلى تدغة ودرعة، وعن استكتابه له، ثم تكليفه بإحصاء أملاك الأحباس في بعض قبائل الأطلس.

- ذكريات عن عودته إلى الاشتغال بالفلاحة ثم الرجوع إلى العدالة واستكتابه للبياز خليفة باشا مراكش.

---

(11) أول من جمع «القراءات السبع» المتواترة في العالم الإسلامي هو أبو بكر بن مجاهد في المائة الهجرية الرابعة. وأكثر العلماء على أنها لغات. (الجزري الدمشقي : النشر في القراءات العشر).

عاني محمد أغجدام أحداث حياته الخاصة وأحداث محيطه وعصره، وشاهد ما كان يقع حوله، وتتبع الأخبار عن كتب، ولا يذكر خبرا إلا بعد أن يبين درجة صحته، وصلته به. فيردد أحيانا عند إسناد أخباره: «وسمعنا سماعا فاشيا متواتر...»، «وأخبرني فلان وهو صدوق...»، «وأخبرني من أثق به...». وعندما تحدث عن تآمر حزب من الدمناتيين لإرجاع قائد انتفض ضده العوام، قال: «وأطلعني طالب يسمى السيد سليمان.. على بطاقة (سرية) أرسلها الجيلالي من تنغملت»[12]. وفي وصفه لبعض المواقف الحرجة التي عاشها، نجده يقول: «وفي اليوم الأول الذي نهبت فيه دار العامل وديار أهل القصبة والملاح كنت حاضرا، أتعجب في أحوال الناس، التي ظهرت على حسب الاستعداد»[13]. وعندما يخبر عن قتال بين بعض الجماعات وعسكر السلطان يحرص على أن يذكر أنه كان فيه شاهد عيان: «وكنت حينئذ في جماعة من أهل دمنات بأعلى سطح باب اكاداين، ننظر المقاتلة، في أعلا تيغرمين، بين البغاة ومحلة المخزن»[14]. وتثير ذاكرة الغجدامي الاعجاب بحفظها للتفاصيل، وإن كان قد وقع في اضطراب، بخصوص بعض أحداث حياته، فهو، مثلا، يذكر أن رحلته إلى الحج، في ركب الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، كانت في جمادى الأولى سنة 1319هـ[15]، بيد أن الصواب هو أن الرحلة كانت سنة 1321هـ[16]. وإذا غضضنا الطرف عن هنات قليلة، فصاحبنا ذو حافظة قوية وتحقيقات دقيقة.

وتستحق شخصية الغجدامي، بتمثيليتها للطالب القروي الحاذق، وبشفوفها للعصر الذي عاشت فيه، تحليلا مستفيضا ليس هذا محله. ونستطيع في عجالة إيجاز مكونات هذه الشخصية الفذة. فقد يتم الغجدامي من أبيه منذ صغره، وكابد حياة التجوال وعدم الاستقرار. ولم تبلغ ثقافته درجة علم الفقيه المدرسي المستلب، بل اقتصرت على حفظ المتون ودراسة شروحها الجافة التقليدية، فجاء أسلوبه، رغم دقته، قريبا من العامية، كما جاء خياله قاصرا حسيا محدودا. ولكن الأحداث العنيفة التي عاصرها، علمته الحذر والاحتياط، كما تعلم، من تصوفه، أن ينظر إلى تلك

(12) محمد الغجدامي: «التسلي عن الآفات بذكر الأحوال وما فات»، (نسخة عمر الكلاوي مرقمة حسب النسخة الأصلية عند ولد المؤلف من ص. 1 إلى ص. 336. وهي المعتمدة في البحث)، ص. 113.

(13) نفس المصدر، ص. 92.

(14) نفس المصدر، ص. 119.

(15) نفس المصدر، ص. 132.

(16) الكتاني (محمد الباقر): «ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد» مطبعة الفجر، 1962، ص. 88.

الأحداث من خلال، الشواهد الأخلاقية والتأملات التحقيقية التي تعج بها مذكراته، فلا تكاد تميز مع أي الأحزاب التي شاهد صراعاتها كان ميله وهواه.

- **«الالفات...» للكلاوي :**

امتدت الاضطرابات والوقائع التي شاهدها الغجدامي، في دمنات والجبال المجاورة لها، إلى السنوات الأولى من عهد الحماية. وكانت المنطقة قد صارت خاضعة لحكم الكلاويين بعد أهوال ومحن. وفي 1336 (1918) بدأ يسود شيء من الاستقرار بالمنطقة وصار قائدها هو عمر بن المدني الكلاوي، واستقر بالقصبة المخزنية بدمنات، وآثار الأهوال السالفة كانت ما تزال تنطق بها جدرانها. وكان عمر الكلاوي قد درس بالقرويين، فما لبثت أخبار ماضي قيادته الجديدة أن حفزته إلى الاهتمام بجمع الروايات والوثائق. وبعد سنوات، تجمعت لديه مادة تاريخية، شرع يؤلف منها كتابا عن تاريخ دمنات، سماه : «الالفات إلى تاريخ دمنات»[17]. وبصدد هذا التأليف يقول الطالب أحمد بن ابراهيم الدمناتي : «كنت كاتبا عند القائد عمر (الكلاوي)، وكنا، أثناء هذه المدة، ملازمين للقراءة والمذاكرة.. وذكر لنا غير ما مرة أنه ألف تأليفا في تاريخ دمنات، بل سرد علينا البعض منه، سماه «الالفات إلى تاريخ دمنات». ولما صار إلى عفو اله، كنا من العدول الذين تصفحوا خزانة كتبه، التي جمعت الشيء الكثير من نفائس الكتب، ودخائر العلوم، ما بين مخطوط ومطبوع. وكيف لا ووالده رحمه الله يقال له الفقيه، تولى الوزارة في وقته، والناس يهدون له نفائس الكتب، وولده بفاس للقراءة، يدفع له تلك النفائس العجيبة. وما وجدت فيها هذا التأليف. وتأسفت عليه غاية الأسف. ولما باع ورثته خزانة الكتب بمدرسة ابن يوسف بمراكش، صرت أبحث عنه بالنفس والنفيس، عند بعض ورثته الذين كانوا يلازمونه. وكان يعدني به، وأخيرا، جمع لي أوراقا مبعثرة، كأنها بعض مسودة التاريخ[18]، وبقيت عندي، غير بائس من نفس التاريخ، لأنني لما رأيت المسودة، استعظمته حينما وجدته تعرض في

---

(17) ذكره عبد السلام بن سودة في «دليل مؤرخ المغرب الأقصى»، جزءان، طبع دار الكتاب، طبعة ثانية، 1960، الكتاب رقم 16، حيث قال : «الالتفات إلى تاريخ دمنات» لأبي حفص عمر بن المدني الكلاوي، أحد قواد دمنات الآن، لازال مشتغلا بتحريره، كذا كتب لي الأخ المختار السوسي. وقد تأكدت من دمناتيين آخرين أن المختار السوسي وقف على التأليف أثناء زيارته للمؤلف ذات مرة، وأن مناقشة جرت بينهما حول كلمة «الالتفات» التي استعملها الكلاوي، خطأ، من فعل «لفت» الثلاثي، لذلك نجد ابن سودة يكتب بدلها «الالتفات».

(18) سعينا، من جهتنا، لدى أبناء عمر الكلاوي بمراكش، إلى الوقوف على هذا التاريخ فلم نوفق.

تأليفه إلى بعض تواريخ السراغنة، وزمران، وهنتيفة، وآيت عتاب، وغجدامة، وفطواكة، ومسفيوة»[19].

فهذا التأليف، حسبما تبين، محاولة جدية لوضع تاريخ لمنطقة اينولتان، وبعض القبائل المجاورة، بالاستناد إلى الوثائق، على طريقة صاحب «المعسول»[20]. ومن بين الوثائق التي اعتمدها كان كتاب «التسلي..» للغجدامي، استعاره الكلاوي من مؤلفه واستنسخه، ومن هناك جاءت النسخة التي بحوزة السيد أحمد بن ابراهيم الدمناتي.

- «القول الجامع..» لأحمد بن ابراهيم :

والسيد أحمد بن ابراهيم، هذا، طالب دمناتي معاصر، كان، كما حدث عن نفسه، كاتبا عند الكلاوي، ثم صار عدلا. وقد أغرته نسخة «التسلي..» التي انتهت إليه، والأوراق التي أشار إليها من مسودة «الالفات»، بأن يدلي بدلوه بين مؤرخي هذه البلاد الدمناتية، فوضع من تلك المواد تأليفا سماه : «القول الجامع في تاريخ دمنات وما وقع فيها من الوقائع»[21]. وترجع أهمية هذا التأليف إلى منقولاته من مسودة تاريخ الكلاوي. وقد أضاف إلى اقتباساته من المصدرين المذكورين، نقولا من بعض الوثائق الأخرى. كما أورد فيه الأحداث المتعلقة بحياته الخاصة.

د- وثائق فقهية : النوازل

إلى جانب المصادر التي استعرضناها، والتي تدور، قبل كل شيء، حول الحدث التاريخي، حاولنا أن نستفيد، ولو في نطاق ضيق، من نوع آخر من المصادر، يتناول بنية المجتمع بأسسها المادية، وتنظيماتها القانونية. وهذا النوع هو النوازل الفقهية. وتتكون النوازل من أسئلة فعلية أو افتراضية، حول مختلف جوانب حياة الأفراد والجماعات (العبادات والمعاملات)، ثم أجوبة الفقهاء عن تلك الأسئلة بمقتضى نصوص الشرع واجتهادات المتقدمين في تأويلها، وقياس المتأخرين على تلك الاجتهادات.

---

(19) أحمد بن ابراهيم نجيب الدمناتي : «القول الجامع في تاريخ دمنات وما وقع فيها من الوقائع»، مخطوط المؤلف، ص. 1.

(20) أشار محمد المختار السوسي إلى تأليف الكلاوي، في الجزء الأول من المعسول، ص. 24، 3. 1960.

(21) تفضل فأعارنا مسودة تأليفه لمراجعتها.

والنوازل تضع للمؤرخ، وبصفة خاصة عند التأريخ لفترة قصيرة، مشاكل منهجية عدة، منها مشكلة زمان النازلة ومكانها. ولكن النوازل ككل، وبالنسبة لعدة قرون، ظلت تطرح مشاكل متشابهة، عاكسة بذلك بنية اجتماعية جامدة أو بطيئة التطور. إلا أن استغلالها من الناحية التاريخية، بكيفية كثيفة، لم يتم بعد، حتى يمكن استجلاء ايقاع التطور الذي قد تكشف عنه في البنية، سواء من خلال النوازل المطروحة أو من خلال أجوبة الفقهاء عنها.

«الأجوبة الناصرية»

والأمثلة التي تهمنا من النوازل محلية لا تتوقف الاستفادة منها على حل التعقيدات التي ألمعنا إليها. فالمجموعة الأولى هي «الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية»، لمحمد بن محمد بن أحمد بن ناصر الدرعي (1011-1058هـ = 1603-1674م)، وهي التي جمعها محمد بن أبي القاسم الصنهاجي[22]. وهي عبارة عن أسئلة وضعها على المؤلف تلاميذه ومريدوه، حول مشاكل تهم، مباشرة، الوسط القروي الذي عاشوا فيه، وملابساته اليومية العادية، فجاءت أجوبته عنها مباشرة كذلك، تغلب عليها الصبغة العملية، والبعد عن المطارحات الفقهية. حتى ليكاد المرء يتحسس من خلالها جوانب متعددة من حياة السكان القرويين في درعة، أو في منطقة اينولتان التي تعد امتدادا لها، سواء من ناحية التكامل الاقتصادي أو النفوذ الروحي.

«نوازل الجبال...» للكيكي

أما المثال الثاني فهو تَويْليف في النوازل كذلك، لفقيه عاش بفرقة كرول من اينولتان، في أواسط القرن الثامن عشر، يدعى الكيكي. وقد ترجم له صاحب الاعلام بقوله: «محمد بن عبد الله بن عبد الرحمان أوكيك (الكيكي) العالم القدوة العلامة انتهت إليه رياسة الفتوى بالبلاد الدمناتية. توفي في ليلة الثلاثاء من رجب عام خمسة وثمانين ومائة وألف (1771م)»[23]. والعنوان الكامل لتأليفه هو: «مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال». وقفنا عليه أول مرة في مخطوط بخزانة السيد أحمد بن ابراهيم الدمناتي المذكور. ويقع في 58 صفحة ضمن مجموع من

(22) مخطوط الخزانة العامة بالرباط د. 1111.

(23) عباس بن ابراهيم: «الاعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام». ج. 5، ص. 81.

المقياس الصغير[24]. ويقدم المؤلف كتابه بقوله : «أما بعد، فالقصد ذكر الحيازة في البلاد التي لا تجري فيها الأحكام لشغورها عن الامام، أو بدء الجور والاهمال في الحكام، وما اتصل بذلك من هبات بنات القبائل للأقارب العصاب..». فهو في الحقيقة عبارة عن فتوى واحدة أو جواب مطول عن نازلة فريدة. وقد وضع لها مقدمة انتقد فيها منتحلي القضاء والفتوى في عصره، وأكد على مبدإ دوران القضاء والفتوى مع العوائد. ثم قسم موضوعه إلى أربعة أبواب تدرج خلالها في مناقشة موضوع الحيازة في البلاد التي لا تجري فيها الأحكام.

«نوازل الدرعي» :

ونقصد بها نوازل فقيه أغلان محمد بن محمد بن عبد الله الدرعي، المتوفى عام 1166هـ (1753م)[25]. والذي جعلنا نرجع إليها، وهو أن الفقيه الكيكي، قد وضع عليها حاشية بعنوان : «عنوان الشرعة وبرهان الرفعة في تذييل أجوبة فقيه درعة»، وتوجد نسخة من هذه الحاشية بخزانة زاوية تنغملت تحت رقم 142، وتكون نسخة أخرى منها، القسم الأكبر والأخير من المجموع الذي توجد ضمن «نوازل الجبال» بالخزانة الملكية. إلا أن هذه النسخة، قد نسبت لغير مؤلفها، وعدت مع الفتوى السابقة كتابا واحدا. وقد أمكن لنا تحقيق ذلك بمراجعة نوازل الدرعي في نصها الأصلي بالخزانة العامة[26] ونظرا لاطلاعنا السالف على فتوى الكيكي في الحيازة.

وقد أقنعنا توطين الكيكي لنوازله، ومنهجه في مراعاة أعراف البلد عند الافتاء، بإمكان الاستفادة من تأليفه، ومن نوازل الدرعيين المذكورين. وبما أنها سابقة عن الحدود الزمنية لدراستنا فالرجوع إليها يفترض وضع النوازل في منظور دراسة للبنى في المدى الطويل، وذلك بافتراض شبه ركود في مجتمع القرون الأخيرة على الأقل[27] وخاصة فيما يتعلق بالأرض من حيث الاستغلال والحيازة، وما يمس وضعية المرأة، وبعض طوائف الصناع اليدويين... الخ.

---

(24) وقفنا على نسخة منه في الخزانة الملكية فيها ما يشير إلى أنها بخط المؤلف ورقمها 597.

(25) انظر ترجمته في «فهرس الفهارس» للكتاني ج. 2، ص. 429.

(26) تحت رقم : د. 1847.

(27) هذه الفترة بالنسبة لجاك بيرك هي : (ق. 12 – ق 19)، المرجع الثاني المذكور في الملاحظة 9، ص. 298 منه.

هـ – مصادر أجنبية :

- أوصاف الرحالين :

منذ أن كتب الحسن الوزان[28] في بداية القرن السادس عشر، وبعده لويس ذي مارمول[29]، في منتصف نفس القرن، صفحات قليلة، ولكنها مفيدة، عن دمنات وجبالها، لم يخلف لنا الرحالون الذين مروا بعدهم بهذه المنطقة، سوى نتفٍ يسيرة وملاحظات عابرة. ففي بداية القرن التاسع عشر، تحدث عنها اكرابردي هيمسوا[30] وزارها الرحالة الانجليزي هوكر[31] سنة 1871. وبعده الراهب الفرنسي شارل دوفوكو الذي مر بها متنكرا سنة 1883[32]، ثم الانجليزي جوزيف طومسون في ماي 1888[33]. ثم الفرنسي ايدمون دوتي في أكتوبر 1901[34] والماركيز دوسيكونزاك في يناير 1905[35]. ورغم سطحية ملاحظات هؤلاء الزائرين فهي لا تخلو من بعض النظرات، حول تطور أحوال المنطقة، خاصة في النصف الثاني من القرن الأخير.

وفي نفس الفترة (منتصف القرن 19)، كانت للتطورات والحوادث التي شهدتها دمنات، عواقب تشكى منها اليهود بصفة خاصة. وقد استطاعوا، بواسطة بعض مليبهم من كبار تجار المدن الساحلية، اسماع صوتهم في الخارج. فكانت أحوالهم موضوع سفارات أوربية لدى سلطان المغرب، وموضوع تقارير ومستعجلات القناصل إلى دولهم. وعندما راجعنا بعض وثائق وزارة الخارجية الفرنسية[36] خلال شهر غشت 1972، لم نجد مما يهمنا سوى نتف تتعلق باليهود الدمناتيين.

---

(28) Jean-Léon (L'Africain) «Description de l'Afrique», trad. Epaulard, T. 1 (région des Hascora). Paris, 1965.

(29) Marmol (Luis de) «L'Afrique de...», traduction du sieur d'Ablancourt, Paris, 1967.

(30) Graberg (Dihimso) «Specchio geografico, e statistico dell imperero di Morocco», Genova 1834.

(31) Hooker (J. D.) - Journal of a tour in Morocco and the great-Atlas» London, 1878.

(32) De Foucauld (CH) - «Reconnaissance au Maroc», Paris, 1888.

(33) Thomson (J.) - «Travels in The Atlas Southern Morocco», London, 1889.

(34) Doutte (Ed) «En tribu», Paris, 1914

(35) Segonzac (Marquis de) «Au cœur de l'Atlas», Paris 1910.

(36) Qual D'Orsay (Ministère des Affaires Etrangères) Services des archives diplomatiques. Corrispondance diplomatique et consulaire, Maroc, 1894-1900.

- **نصوص اتنوغرافية :**

في بداية القرن العشرين كتب حول اينولتان بحثان مهمان، وإذا كانت أغراضهما لسنية واتنوغرافية، فقد صارا بالنسبة لنا مصدرين تاريخيين مفيدين لا غبار عليهما :

أ) «**نصوص بربرية بلهجة الأطلس المغربي**» لمؤلفه سعيد بوليفة[37]. ويتكون القسم الأول الذي يهمنا من كتابه، من نصوص بربرية، اختار المؤلف مواضيعها وطلب من مخبرية أن يتحدثوا فيها بلغتهم المازيغية (لهجة دمنات). وقام بمعالجتها بعد ذلك حتى تكونت منها مواضيع محكمة البناء، تناولت مظاهر عند اينولتان : من «زواج» و«ميلاد» و«طلاق» و«مرض» و«حرب بين القبائل» و«أحيدوس» (الغناء الشعبي الجماعي الذي تشترك فيه النساء بجانب الرجال) و«كيفية إحياء الأعياد» و«كيفية غزل الصوف ونسجه» و«توكا» أي الربيع . كما أتى، بعد هذه المواضيع، بحكايات وأقاصيص متداولة في منطقة بحثه.

ب) «**كلمات وأشياء بربرية**» لمؤلفه اميل لاوست[38] وهذا الكتاب شبيه بكتاب بوليفة في طبيعته اللسنية والاتنوغرافية. وقد جمع المؤلف معظم مواده في السنوات الأولى للحماية من قرية تانانت، الواقعة بين اينولتان واينتيفت. وكانت طريقته، الانطلاق من الكلمات المستعملة عند إيمازيغن، في موضوع من مواضيع الحياة العائلية أو الزراعية، ثم ايراد نصوص تتعلق بمظهر من مظاهر هذه الحياة، عند مختلف قبائل الأطلس بصفة عامة، وقد جمع أشياء وثيقة الصلة بحياة اينولتان وإنفضواك بالذات. وعمل لاوست أفيد لبحثنا من عمل بوليفة وأكثر منه تقدما في بابه.

وحري بالمستفيد من هذا الأدب الاتنوغرافي أن يغلِّب الحذر المنهجي، نظرا للظروف التي جمع فيها، وهويات الأشخاص الذين اهتموا بجمعه. غير أن عمل لاوست، مثلا، بعيد عن الشبهات في مضمونه، لكونه اهتم قبل كل شيء بوصف الحياة المادية للسكان، انطلاقا من لغتهم، وكوَّن نصوصا يعز اليوم انشاؤها. بل أن كتابا آخر، له عن «الحكايات البربرية»[39] قد حفظ جانبا من هذا الأدب المفيد للمؤرخ.

---

(37) Laoust (E) «Mots et choses Berbères», Paris, 1920.

(38) Boulifa (Saïd) «Textes Berbères en Dialecte de l'Atlas Marocain», Paris, 1909.

(39) Laoust (E.) «Contes Berbères du Maroc» 2t. Paris, 1919.

ومن الأمثلة على تلك الفائدة، أن المناقب التي جمعها عن صلحاء عدد من القبائل من الرواية الشفوية، هي نفسها التي روتها كتب المناقب عن هؤلاء منذ قرون، فقد نقل لاوست، عن يهودي من هنتيفة، قصة أصل مرابطي تاناغملت[40]، وهي لا تختلف في تفاصيلها عما أورده في نفس الموضوع مؤلف «ممتع الاسماع» في القرن السابع عشر[41].

- تحريات وتقارير أجنبية :

لم تحظ منطقتنا في عهد الحماية بدراسات في مستوى التي ذكرناها، وإن كان بعض المبعوثين، والزائرين، وضباط الشئون الأهلية، قد جمعوا بعض الأخبار والمعلومات الهزيلة عن اينولتان، والقبائل المجاورة لها، وقد راجعنا التقارير والتحريات، التي اقتطفنا منها تلك المعلومات، بالمصلحة التاريخية للجيش الفرنسي بفانسين[42]. وكذا في مجموعة وثائق مركز الدراسات العليا الادارية الإسلامية بباريس[43]، ولابد من إبداء استنتاج خرجنا به في موضوع هذا النوع من التحريات والتقارير، وهو أن مناطق من سموا بكبار قواد الأطلس، كانت، على ما يبدو، أقل استئثارا باهتمام باحثي الفترة الاستعمارية، من المناطق التي لم تستسلم منذ السنوات الأولى للحماية.

2) التحري الميداني والرواية الشفوية :

لسنا بحاجة إلى التأكيد على أهمية الرواية الشفوية والتحري الميداني في جمع مصادر تاريخنا، وبين أيدينا، من ثمراتها، أعمال محمد المختار السوسي. وقد سبق أن استفاد من الرواية الشفوية باحثون أجانب. ولخص روبير مونطاني أهميتها بقوله : «إن الاستخبار في عين المكان، هو القمين بأن يزودنا بما تحرمنا منه النصوص»[44]. وبالرغم من كوننا لم نعد بالنسبة لأحداث القرن التاسع عشر، في وضعية باحث في الثلاثينات مثلا، فإن مردود الاستخبار ما تزال له أهمية نسبية.

---

(40) المرجع المذكور، ص. 165.

(41) «ممتع الأسماع» للمهدي الفاسي، طبعة فاسية، ترجمة البوكمازي، ص 154.

(42) «Archives du Service Historique de l'Armée de Vincennes» (quelques notes et fiches de tribus).

(43) «Archives du Centre des Hautes Etudes Administratives Musulmanes (C.H.E.A.M), 13, rue du Four Paris.

(44) Montagne (Robert) «Les Berbères et le Makhzen», (Introduction), Paris 1932.

كان مسعانا مسعى تاريخيا، أي البحث عن الأخبار وتصحيحها وشرح بعض الوثائق والبحث عن الأخرى. وقد أنجزناه خلال رحلات امتدت ما بين 1970 و1975، استغرقت كل منها من يومين إلى ثلاثة أسابيع، تطوفنا أثناءها بمعظم قرى اينولتان الجبلية والسهلية.

والمعمرون الذي استجوبناهم، كانوا من الرجال باستثناء عجوز واحدة. وكانوا يتكلمون، بحكم موقع بلدهم في منطقة الاتصال بين الأطلس الكبير والأطلس المتوسط، لغة بين تاشلحيت وتامازيغت. وأعمارهم كانت في الغالب بين الستين والثمانين، فجميعهم على هذا الاعتبار من الجيل الثاني بالنسبة لجيل آخر القرن التاسع عشر. غير أن كثيرا من أبناء هؤلاء المخبرين كانوا، في بعض الأحيان، أفيد من آبائهم، لما لهم من قدرة أكبر على فهم مقاصد الأسئلة، وعلى تذكر ما سمعوه من أخبار أجدادهم، في عقود كانت رواية تلك الأخبار أغنى منها في يومنا هذا. ومخبرونا هؤلاء وأولئك، كانوا من الفلاحين، والصناع، والتجار، وشيوخ القبائل، وأرباب الزوايا، وكانوا من الطلبة ومن الأميين، وقد بذلنا الجهد في أن نأخذ بالاعتبار انتماءات كل منهم، عند الاستماع إليه أو فحص آرائه، وغالبا ما عرضنا أقوال شيخ القبيلة على الرجل العادي، وتأويل الملاك على الراعي البسيط، وكلهم كانوا يبدون تحفظا وتشككا في مهمتنا في البداية. ولكنهم كانوا كلما استحكمت الألفة يفضون بتأويلات غريبة، واشاعات طريفة، حول الفضول الذي كانت تكونه استخباراتنا لديهم. فالاينولتانيون، بصفة عامة، مستنكفون من تذكر أخبار عفى عليها الزمن، على الأقل في هذه العهود الأخيرة، ويسمون هذه الأخبار : «اينغميسن» أو الأخبار المندثرة، وفيها يقول شاعرهم :

أوال ايزرين ايعيب أت سول ايتيني يان
الكلام الذي مضى يشين المرء أن يذكره

وجلسات العمل، التي كانت لنا مع المخبرين، لم تكن طبيعية، بمعنى الكلمة، إذ أن الاجتماعات كانت تعقد حولنا، وكان يستدعى إليها من تظن عندهم مطالبنا في دار مقدم أو شيخ أو مستضيف من مطلق أفراد الجماعة. كما أن تلك الجلسات لم تكن مصطنعة كل الاصطناع، حيث أن جوها سرعان ما كانت الألفة تحل فيه محل الحذر

والتحفظ. ولم نستطع أن نسلك مسلك جاك بيرك، بالتخلي تماما عن منهج المستخبر المشبوه فيه، وعن لوائح الأسئلة وندع الأحداث تأتينا بعفوية وصدفة[45]، لأن ذلك إن تأتى لمقيم ليس في طوق عابر.

ولكننا، مع ذلك، لم نحضر لوائح جاهزة للأسئلة، بل كنا ننطلق، تارة من الوثائق المكتوبة، وخاصة وثيقة «الترتيب»، وتارة أخرى مما يسميه بيرك نفسه «مخلفات التاريخ الغفل»[46]، ألا وهي أسماء القبائل، والجماعات، والقرى، ومن أنظمة الري وعقوده، وأسماء السواقي، ومن بعض المعالم كالأضرحة والحصون وغيرها. وكلما وقع «الاقلاع» وردت في الأجوبة معلومات، غير منتظرة، على الزراعة والتجارة، والحياة، الدينية، والصراعات في المستويات المختلفة. واتضح لنا أن الاستجواب المنطلق من مشاهد محسوسة وآثار باقية، أقرب إلى فهم ذلك الوسط، من الاستجواب الذي يثير وقائع مجردة. وقد استنتجنا أن الحدث، أو الواقع، في هذا الوسط الذي تسود فيه الثقافة الشفوية، كلما ارتبط بقولة مأثورة كان أقدر على مغالبة النسيان. وكمثال على ذلك أننا كنا كلما سألنا عن أملاك علي أوحدو، قائد المولى عبد الرحمان على دمنات، كان جواب الناس، سواء في دمنات أو في أطراف القبيلة، بل وحتى في بعض القبائل المجاورة، أن علي أوحدو لم يملك سوى بقعة أرض واحدة، والكل يحكي، كدليل على ذلك، أن مالك البقعة المجاورة لأرضه، جاءه، ذات يوم، يعرض عليه شراء تلك البقعة، فكان جوابه : «تاغولت س تاغولت ار لبحر» (بقعة إلى بقعة حتى البحر)، تعبيرا عن صدوفه عن تملك الأرض وزهده فيها. فسرت قولته تلك مثلا توارث حكايته الخلف عن السلف. وبالامكان تعديد غني لأمثلة الأحداث والوقائع التي حفظها مثل أو بيت شعر، أو نوع آخر من الأنواع الأدبية والحكايات بصفة خاصة، وما أكثرها، حفظت أعمق المشاكل البنيوية للجماعات عبر العصور، وإن كان تأويلها، وإدراك رمزيتها، لا يتأتى إلا في آفاق أوسع من آفاق بحثنا وبتقنيات تتعدى المنهج التاريخي الصرف.

---

(45) Berque (J.) «Structures...» (avertissement).

(46) Berque (J.) «Les M'zuda», (style historique d'une tribu marocaine, dans «Revue historique», Octobre-Décembre, 1955, PP. 222-244

لقد تأتت لنا بعض الجلسات المثالية، نسي فيها مخبرونا تشككاتهم، فكانوا يندفعون أحيانا في مناقشات محتدمة حول حدث من أحداث الماضي، مما كان يكشف عن بواطن، ما كانت لتتجلى باستخبار بارد. وقد كانت مثل هذه الجلسات، وافرة الحصيد بسبب ما كان يتسنى فيها من مقارنة الروايات ومقابلتها، وهي الطريقة الوحيدة لفحص صحتها.

والواقع أن مردود الرواية الشفوية، والتحريات في عين المكان، آخذ في التضاؤل بخصوص تاريخ القرن التاسع عشر. والوثوق بالاستخبار في بناء سلسلة متكاملة من الأحداث، إذا انعدمت النصوص المكتوبة، من قبيل المجازفات، بينما تظل لهذا المنهج فوائد نسبية، في استكمال بعض الروايات المكتوبة، أو في إلقاء الضوء على بعض النصوص، أو في الاستفسار عن بعض النظم الاجتماعية والعادات التي لم تتغير تغيرا كبيرا قبل منتصف القرن العشرين.

ثانيا : المنهج

إن الدراسة التاريخية لقبيلة مغربية جبلية صغيرة، في نصف القرن السابق للحماية الأجنبية على المغرب، والاستناد إلى المصادر التي وصفناها، تضع في نظرنا مشاكل منهجية، تتعلق بأربع مسائل على الأقل.

- كيفية استغلال مصادر ذات طبيعة خاصة ومختلفة في نفس الوقت.

- مسألة الدراسة التاريخية المحلية في إطار قبيلة محدودة.

- مسألة التاريخ لهذه القبيلة في إطار الزمن القصير، سيما فترة النصف الثاني من القرن 19 التي عرف فيها المغرب أزمة عامة وأحداثا متلاحقة.

- الأسئلة التاريخية الحرية بأن تطرح على الوثائق في الاطار المكاني والاطار الزمني المحددين.

1 - إن وثائقنا، بالرغم من كثرتها مثغورة، لا تكون سلسلات متتالية، تسمح بتتبع تطور أحداث اقتصادية أو حتى أحداث سياسية، ثم أن هذه الوثائق مجهرية تقتصر على تناول أحداث بسيطة، ولذلك راعينا في استغلالها شرطين :

أ) التكامل : فكلما ضعف نوع منها عززناه بنوع آخر، مع عدم الركون إلى يقينيتها إلا عندما تتراكم الشهادات، خصوصا بالنسبة للرواية الشفوية التي لم نلجأ إليها، في الغالب، إلا لتعزيز مصادر أدنى منها إلى اليقين.

ب) التمثيلية : إننا اضطررنا، مع ذلك، إلى عدم اهمال عينات مفردة واشارات شاردة، واعتبرناها ممثلة لنوعها، استنادا إلى افتراض أن الأفعال وردود الأفعال، في مجتمع زراعي متلاحم، هي جماعية بعيدة عن الابتداع.

2 - أن اختيارنا لقبيلة اينولتان كإطار للدراسة، لا ينطوي على أية فكرة مسبقة حول المفاهيم الاشكالية للبنية القبلية التي يثيرها اتنولوجيون[47] أو مؤرخون[48] علما بأن المناقشة حول هذه البنية القبلية في المغرب نفسه، لم تصل إلى درجتها الحالية، إلا انطلاقا من نتائج دراسات ميدانية وتحريات محلية[49] وقد سبقت الاشارة إلى أن الذي وجهنا هو اكتشاف وثيقة ترتيب كطيوة ربع قبيلة اينولتان. ولعلها مرحلة ضرورية ومعينة، هذه التي تعين فيها المادة التاريخية اطار العمل، مع الاقرار بجدوى الاطروحات المستخلصة لنتائج ما هو معروف ومحلل من الوثائق في هذا التوجيه. ولم نكتف بدراسة كطيوة، بل اعتبرنا مجموع اينولتان الاطار المواتي الأضيق لمونوغرافية تاريخية، وذلك للاعتبارات التالية :

أ) كل اسم «اينولتان» يطلق على هذا المجتمع الصغير ويميزه عن الجماعات المجاورة.

ب) كل اينولتان يستوطنون أرضا معينة ويستغلونها.

ج) كانوا يعرفون أنفسهم باسمهم وأرضهم، وتعرفهم القبائل الأخرى بذلك، ويدخولون مع هذه القبائل في علاقات مختلفة.

د) كان يسود بينهم نوع من التلاحم، رغم الطابع الانقسامي للمجموعات الأصغر داخل الوحدة الكبرى.

---

(47) Guiart (J) «Clefs pour l'ethnologie», seghers, Paris, 1971, P. 47.

(48) Laroui (A.) «Histoire du Maghreb», (essai de synthèse) ; Paris, 1970).

(49) Berque (J.) «Qu'est-ce qu'une «Tribu» Nord-Africaine ?» Eventail de l'Histoire vivante - Hommage à Lucien Febvre, PP. 260-271, Paris, 1953.

هـ) كانت الدولة المغربية تعامل اينولتان باعتبارهم وحدة ادارية وجبائية.

وقد حرصنا على عدم حصر النظر في الحدود الضيقة للقبيلة، دون الرجوع إلى النسق العام. كما أننا لا ندعي امكان تشميل متعسف على المستوى الوطني أو العام للاستنتاجات ابتداء من مجال محدود. على أن هناك، من الباحثين، من أبدى أسفه على كون القبائل لم تدرس لذاتها، أي في بناها وقواها المنتجة[50]. وذلك من أجل وضع فرضيات بحث أصيلة، ومراجعة مستمرة لأوشام التاريخ الوطني.

3 - أما من حيث الاطار الزمني الذي اخترناه، فيمتد على فترة ما بين منتصف القرن 19 ودخول الفرنسيين إلى اينولتان في 1914. وهذه الفترة، إلى جانب كونها قصيرة، فترة أزمة تمثلت، على المستوى الوطني، في عواقب ازدياد تكاثف العلاقات بين المغرب وأوربا، أي في نتائج التقاء اقتصاد رأسمالي بنمط انتاج قبل رأسمالي، في الميادين العسكرية والتجارية والدبلوماسية. وهذا ما يجعلنا نتساءل عما إذا كان تاريخ القبيلة التي ندرسها يعكس تلك الأزمة، وإلى أي حد، وفي أية جوانب، أم أن القبيلة الجبلية، قد ظلت بعيدة في كثير من شئون حياتها، عن التأثر بتلك الأزمة، وظلت تخضع لنسق حياة وإيقاع قديمين.

ثم أن هذه الفترة قد اعتبرت ممتازة بالنسبة للدراسة نظرا لامكان توفر وثائق أغنى، من جهة، ولأن المنهج التراجعي، أي دراسة أقرب الفترات إلينا فأقل قربا، هو القمين بإعادة بناء صورة مجتمع قد يظل تاريخه الوسطوي فيما يتعلق بالمشاكل البنيوية في طور المفارقات[51]. وقد يكون هذا المنظور صحيحا بالنسبة لما هو اجتماعي وفكري، أما بخصوص الجانب الاقتصادي والسياسي فلابد أن تؤخذ الظروف المستجدة في أواخر القرن 19 بعين الاعتبار.

4 - لا نرى أن اطار مونوغرافية محلية يسمح، ولو بمجرد محاولة للاجابة عن الأسئلة التصنيفية التي يضعها المنظرون، والمتعلقة بنمط الانتاج، أو الهرمية الاجتماعية للمجتمع المغربي، في فترة ما قبل الاستعمار. فقد نستخرج من الوثائق عناصر توحي بصلاحية النموذة الخلدوني، حتى في القرن التاسع عشر، لتفسير هذا

(50) Ayache (A.) Intervention dans : «Sur le féodalisme», édition sociale, Paris, 1971. P. 243.

(51) Berque (J.) «Cent vingt-Cinq Ans de Sociologie Maghrébine», A.E.S.C., Juillet-Septembre 1956, P. 317.

المجتمع. وقد نكشف عن صراعات تغري بالميل إلى التحليل الماركسي عندما نلمس بعض سمات نظام فيودالي، أو متغيرة من متغيرات نمط الانتاج الآسيوي. كما أ المظهر الانقسامي لمجتمع القبيلة قد يوهمنا بكفاية نظريات التوازن الاجتماعي التي طالما أثيرت لتفسير دينامية هذا المجتمع[52]. بيد أننا لا نطمح إلى الخوض في هذه التنظيرات بجزم يحدد نوع العلاقات السائدة وادراجها في تفسير معين، مع اقتناعنا بأننا نساهم في بناء هذا التفسير الشامل، بعمل قائم على الوصف أكثر مما هو جانح إلى التحليل حتى ولو كانت استنتاجاته مؤقتة أو استنتاجات في انتظار.

(52) Khatibi (A.) «Hiérarchie Précoloniale» - (Les Théories) B.E.S.M., N. 120-121, 1971.

الفصل الثاني

أخبار إينولتان
إلى منتصف القرن التاسع عشر

أخبار اينولتان إلى منتصف القرن التاسع عشر

مقدمة

إن الإشارات العابرة، والمعلومات الطفيفة، التي يمكن استقاؤها من الحوليات وغيرها من نصوص التاريخ، عن أخبار اينولتان، عبر العصور، لا تمكن من تلمس معالم تطور واضحة مقطوع بها، سواء كانت تلك المعالم مطابقة للتطور الاقتصادي والسياسي لمجموع البلاد، أو تطورات خصوصية نتاج عوامل اقليمية. وسنحاول، مع ذلك، تجميع تلك الاشارات والمعلومات، لبناء فرضية لمراحل أربع للتطور، في جوانب تمس نمط العيش والبنية الاجتماعية والحياة السياسية.

المرحلة الأولى : ما قبل الموحدين : اتحادية من أجل التوسع

لهذه المرحلة الطويلة التي تبتدئ من فجر التاريخ، أهمية قصوى، حيث تكونت فيها المجموعات القبلية، وتعينت أنماط عيشها. ومصادرنا المكتوبة عن هذه الفترة، تكاد تكون كلها متأخرة. مما يحتم اللجوء إلى مصادر أثرية، كالحجارة المكتوبة وأسماء الأمكنة أو أسماء المجموعات. ولابد أن نؤكد ما سبق أن ذكره جاك بيرك، من أن الماضي لا يشهد بتفكك جنوب المغرب، ولكن يشهد بتجمعه[1]. وقد أورد هذه الملاحظة، عندما أراد أن يتتبع أخبار سكساوة في الماضي، فاضطر إلى أن يؤرخ لكنفيسة، أي للمجموعة القبلية التي كانت تنتمي إليها سكساوة، والتي كانت، وحدها، هي «العاملة في القرون الوسطى. ونحن، بدورنا، لا نعثر على اسم «اينولتان، بل نجد في أقدم النصوص المكتوبة اسم القبيل الأكبر الذي كانت تنتمي

(1) Berque (J.) - «Antiquités Seksawa», Hesperis, 3è - 4è trim. 1953 p. 359.

إليه وهو «هسكورة» أو «سكورة» أو «إيسكورن» وقد كان هذا الاسم، الذي يصعب الجزم في تفسير معناه، يطلق على اتحادية قبائل، يبدو من خلال النصوص، أنها كانت تعرف نفس نمط العيش، وتتحرك حركة وحدة في التصرفات السياسية.

أ) - غزاة أو رحل في طريق الاستقرار

نعرف أن عددا من القبائل التي كانت تسكن جبل صغرو، إلى بداية العصور الحديثة، قد تكونت تحت ضغط عوامل غير مستقصاة حتى الآن، ومن بينها مضايقة جموعات أخرى من الرحل، كونت اتحاد قبائل، عرف باسم «آيت عطا». ونعرف، أيضا، أن هذه الاتحادية، قامت منذ تكونها بعمليات دفع من أجل اجتياز الممرات الجبلية نحو سهول تادلا والحوز، ما بين القرن العاشر والقرن السابع عشر والقرن التاسع عشر. ونعلم أن بعضا من قبائل الإتحادية، نجحت في مسعاها واستقرت بعد حياة النجعة والترحال، فما لبثت عرى التضامن والتلاحم بينها أن آلت إلى التلاشي والانفصام.

وليس بمستبعد أن يكون قبيل هسكورة قد نشأ، في عصور غامضة، ولعوامل غامضة بنفس الكيفية، من طرف رعاة رحل، هاجموا، ابتداء من التخوم الصحراوية، منطقة الأطلس المركزي الغربي، بين تيزي ن تلوات وتيزي ن فغات، دادس (ايمغران اليوم)، حيث تحدث البيذق عن هسكورة القبلة، كما احتلوا ما يقابل ذلك في السفح الشمالي : هسكورة الظل (وهي اليوم مواطن : كلاوة الشمالية وغجدامة وفطواكة ولتانة (اينولتان)، ثم امتدوا إلى تخوم الأطلس المتوسط (آيت مساض ونتيفة)، كما بسطوا نفوذهم إلى سهل الحوز الجنوبي (السراغنة) الذي انحسروا عنه فيما بعد.

عند قدم جبل غات، المطل على اينولتان ودمنات، كشف عن وجود صفائح كبيرة من حجر الكري، نقشت عليها رسوم تمثل معارك فرسان حاملين لأسلحة معدنية، كما تمثل حيوانات مختلفة، ورموزا تدل على مشاغل دينية. وبالرغم من أن تفسير هذه الرسوم قاطعا، وتأريخها بالضبط، من الأمور الشائكة، فقد ذهب أحد دارسيها، وهو كلوري، إلى أن غزاة من البربر قد اختاروا تيزي ن تيريست الواقعة على ارتفاع 2500م، والقريبة من الممرات الواصلة بين الصحراء والداخل، لتخليد معركة خاضوها من أجل الحصول على المراعي، كانت في صالحهم، وأن وجود الجمل

والنعامة في الصور، يجعلنا نقتنع بوقوع الحرب في السهل[2]. وقد عزا مهتم آخر بهذه الحجارة، وهو سيمونو، هذه الرسوم إلى رعاة محاربين، التجأوا إلى الجبال عند اشتداد جفاف الصحراء ما بين 2500 و1200 ق. م[3]. وقد تكررت الاشارات في المصادر المكتوبة، حتى عهد ابن خلدون، إلى غلبة حياة البداوة على قبيل هسكورة[4] رغم استقراره منذ وقت بعيد.

ولعل هذه الصيرورة البطيئة نحو الاستقرار، مما يفسر عدم ورود دمنات كمركز تجاري في كتابات الجغرافيين كاليعقوبي وابن حوقل والبكري والادريسي وكلهم تحدثوا عن أغمات وداي وربما حتى عن تدغة. ويستفاد مع ذلك من وصف البكري في «المسالك والممالك»، أن هسكورة كانوا يراقبون الطريق بين سجلماسة وأغمات لوقوعهم على طول مسافة أربعة أيام بين ورزازات وزركطن عبر ممر تلوات[5]. كما كانوا يراقبون الطريق بين أغمات وداي ثم فاس، لمرورها ببلد تيفت الهسكوريين حيث تحدث البكري عن بني وارث.

وقد تساءل كودينو[6]، عن الفترة التي كانت فيها الطريق الرابطة بين سجلماسة وأغمات عن طريق تدغة فدمنات مطروقة لأنها لم ترد عند هؤلاء الجغرافيين الأولين، رغم قصرها وكونها صارت جد مطروقة فيما بعد. وربما كانت لها أهمية أكبر قبل خلاء تدغة بعمارة سجلماسة[7] خاصة وأن تدغة وهي قريبة من دمنات ظلت مرتبطة بها من الناحية التجارية طوال العصور. فقد عرفت تدغة في القرن الثاني وبداية القرن الثالث للهجرة ازدهارا اقتصاديا في ظل إمارات محلية ثم تحت التبعية لحاكم تادلا من بني ادريس، حسب ما تبين من الأبحاث الأخيرة للباحث أوستاش[8]. أما ممر تيزي ن

---

(2) Glory - «Gravure rurales du Haut-Atlas» dans «La Nature». n. 3218, pp. 174; 180, Paris 1953.

(3) Simoneau (A) - «Les gravures du Hauts-Atlas de Marrakech», R.G.M. n. II, 1967, pp. 67-77.

(4) ابن خلدون : كتاب العبر، ج 6 ص. 552، ط. بيروت 1956.

(5) البكري : «المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب» طبعة بغداد، ص. 152.

(6) Victor Magalhaes-Godinho - «L'économie de l'Empire Portugais aux 15è et 16è siècles», C.E.V.P.E.N., 1969 p. IIII.

(7) البكري : المغرب.. ص. 148.

(8) Eustache (D) - «Corpus des dirhams idrissites et contemporains» Rabat, 1970-1971, p. 131.

فدغات المباشر بين واد دادس وبين اينولتان فيظهر أنه كان، قبل أن يُصبح تيزي ن اتكارن (ممر التجار) الذي سمي به، يُدعى «تيزي نايت بوولي» أي ممر «رعاء الشاء» حيث ما تزال قبيلة آيت بوولي بين هذا الممر وبين اينولتان إلى اليوم.

ب – تكون الاتحادية والتوسع عن طريق الدفع :

فمن هم رعاة هسكورة وما أصل اتحاديتهم ؟ أن أقدم النصوص المكتوبة، رأت في «هسكورة»، كما رأت في غيرهم من المجموعات «القبلية»، أبناء جد مشترك واحد، وأقامت بناء على ذلك بين أجزاء المجموعة أنسابا بالغت في تدقيقها وتفريعها لمدافعة الشك، منتهية بالنسب، الأعلى إلى أصول حامية أو سامية. وغير خاف أن الكثيرين إنما جروا في تفسير أصول قبائل المغرب على مجرى كتب الأنساب التي كانت قد حددت نظرتها وأسلوبها قبل مباشرة الواقع المغربي.

وقد شكك بيرك في أن يكون للمضمون القبلي وجود واقعي يتعدى رمزية لغوية تمثلها هذه الأسماء الوسطوية لمجموعات القبائل[9]. وتبنّى العروي هذا الشك واستخلص من إحدى المناقشات البارزة في كتابه عن «تاريخ المغرب الكبير» أن البنية القبلية ليست أصيلة، ولكنها عاقبة اجتماعية وسياسية لضغوط الوجود الروماني في شمال افريقيا، حيث رجع المستقرون إلى الترحل، فاستدام ذلك وتمثل في «البنية القبلية»، وفي تقسيماتها التي ليست سوى صياغة ايديولوجية وجواب على حصار تاريخي. وبالرغم من كون العروي، لا يرى فائدة في تحديد مجالات هذه التقسيمات القبلية وتتبعها، فإننا نعتبر من المفيد الاتيان ببعض عناصر هذه المسألة في مجال دراستنا.

لقد ظلت روايات شفوية، متعلقة بتاريخ درعة قبل الإسلام، متداولة عند الأجيال إلى قرون متأخرة، حيث سجلها كتاب من المسلمين واليهود في عين المكان، ففي سنة 1143هـ (1730م) كتب محمد المكي بن موسى الناصري، في «طليعة الدعة»[11] ما يلي : «وجدت في بعض التقاييد ولا أقطع بصحته ولا نفيه ما نصه : هذا تقييد بعض تواريخ

---

(9) Berque (J.) - «Qu'est-ce qu'une tribu...».

(10) Laroui (A.) - «l'histoire du Maghreb», 2è chapitre

(11) مخطوطة خاصة، ص. 4.

واد درعة ويسمى أيضا واد الزيتون لكثرة الزيت به. أعلم أن وادي درعة واد بأقصى المغرب يتفجر من جبل درن. وقدمه من عهد كوش بن كنعان بن حام بن نوح.. وكان كوش على دين المجوس، وجيشه أربعون ألفا من الزعام. وكان غالبه على جميع أهل المغرب ثلاثمائة سنة، حتى غلبت النصارى على بني اسرائيل..». والتقييد الذي نقل عنه الناصري، وتردد في الوثوق به، هو من دون شك نسخة من تلك النسخ العديدة التي كانت بأيدي يهود درعة من كتاب عن تاريخهم القديم، وصراعهم مع النصارى ثم مع المسلمين في تلك المنطقة. وهذا التاريخ تسجيل لرواية شفوية عن أحداث جرت قبل الإسلام، جمعت في كتاب في العهد المريني، وظلت نسخها محفوظة في عدد من بيع المغرب إلى بداية القرن العشرين[12] وقد قارن الباحث كاتفوسي بين نسختين من هذا التاريخ وقف عليهما وخرج باستنتاج يتمثل في وجود علاقة بين الكوشيين الأحباش، الذين تحدثت عنهم رواية تاريخ يهود درعة، وبين الحراثين (أو الحراطين) المنتشرين ما بين تافيلالت ودادس ودرعة وفي نواحي المغرب. ورأى أن الكوشيين عرفوا مجدا غابرا ونفوذا تعدى تخوم الصحراء إلى شمال جبال الأطلس.

ومن شأن فقه اللغة المقارن أن يبين لنا ما إذا كانت أسماء القبائل والأماكن في المناطق المقابلة لدرعة شمالي الأطلس، أي في مجال هسكورة، هي من أصل كوشي، أو ذات صيغة أو أصل غير بربريين. وقد أورد كاتفوسي المذكور معتمدا على «رين» أن اسم مراكش معناه «أبناء كوش»، ليستدل به على توسع هذه العناصر نحو الشمال. ومن الغريب أن التأويل الذي أعطاه اليعقوبي وياقوت وبعض مؤرخي المغرب بعدهم لمعنى اسم «مراكش»، وهو «مر مسرعا»، ليس يدل على ذلك في لغة المصامدة، كما اعتقدوا، بينما يوجد موطن في فرقة من فرق اينولتان يحمل اسم «كرول» ومعناه بالضبط هو «مر مسرعا». وهذا الاسم قديم، ورد في كتاب «التشوف»، ولا يوجد له مثيل حسبما نعلم عند المصامدة، وقد أورد كاتفوسى، كذلك، أن «دقيوس» معناه «ابن كوش»، ويوجد بقرب دمنات أثر يسميه السكان «بقصر دقيوس» أخبرنا هنري أولوج أنه ظل مبلطا بالفسيفساء إلى الثلاثينات من هذا القرن. ومن القرى الكبيرة عند اينولتان قرية «واولا»، وإذا فسرنا معنى اسمها بما جاء

(12) Gattefosse (J.) - «Juifs et chrétiens du Dra avant l'Islam» dans «Bulletin de la Société de Préhistoire du Maroc», 3è-4è trim. pp. 39-65.

به كاتفوسي من أن «أولا» هو في الهكار «الزيتون البري» كان «واولا» هو مكان الزيتون البري. وأكثر من هذا، إثارة للفضول، أن «دمنات» و«غمات» و«الزات» و«وارزازت» وهي أسماء بلدات في مجال واحد ثم «تلوات» و«فدغات» و«غسات» و«فات» و«غدات» و«برناط» هي أسماء ممرات جبلية وأنهار في نفس مجال هسكورة، وصيغها متماثلة غريبة في الصيغ المازيغية ودلالتها مجهولة. ولا نستطيع كذلك أن نربط أسماء المجموعات في نفس المجال بأي أصل لغوي في اللغة المحلية. ونحس بأن ألغاز أسماء مثل فطواك وغجدام وكلاوه وسكور، ترجع إلى كونها تشكل شواهد على طبقة لغوية يرجع عهدها إلى عهد غزاة هاجموا المنطقة من الصحراء، وربما من بلاد كوش، واندمجوا في السكان المحليين أو تعلموا لغة السكان المجاورين، وأصحاب هذه اللغة الغربية، على ما يبدو، هم المسئولون عن البنية القبلية، التي تكونت تحت هذه الأسماء والتقسيمات في القرون الغامضة، والتي اجتهدت الكتابات العربية الأولى في تفسيرها.

ولا نستبعد أن تكون منطقة دمنات، رغم وقوعها جنوب «الليمس»، وقد تأثرت فعلا بالضغط الروماني، إما بصفة مباشرة أو بسبب غارات إلى الداخل من طرف الجيوش الرومانية، أو بورود جماعات فارة أو مدفوعة بسبب ذلك الكبس. وفي هذا الصدد، ذهب كلوري[13] إلى أنه من المحتمل أن يكون القائد المحلي فاراكسان، قد استنجد بفرسان منطقة دمنات، أثناء الانتفاضة الكبرى في شمالي افريقيا ضد الرومان سنة 253م. ومعلوم أن الامبراطور الروماني دقيوس (249-251م) قد قام باضطهاد الكنيسة المسيحية. وإذا كانت المسيحية التي انتشرت في درعة وانتشرت في نواحي دمنات كذلك، فإن نجدة فاركسان غير مستغربة.

في مخطوط بالخزانة العامة بالرباط[14] يحمل عنوان : «كتاب الأنساب»، لعله النص الأكمل «لمفاخر البربر» المجهول المؤلف، نجد رواية تضيف لنا معلومات عن البنية القبلية لهسكورة. فهو يتحدث عن فتنة بين هسكورة وصنهاجة، انتهت في القرن الأول للإسلام، وعن كون هسكورة أخرجوا قبل ذلك هيلانة من بلدها

(13) البحث المذكور في الملاحظة 2، ص. 180.

(14) خ.ع. رقم ك 1275.

واستوطنوه. ويفهم منها أن إعادة تقسيم للمجال الحيوي قد وقعت بين القبائل المكونة لهسكورة نفسها، حيث أعطى لصاد (آيت مساض) وتيفت (هنتيفة) ما بين تاساوين وتامسنا، ليكونوا حاجزا بين صنهاجة وهسكورة، إذ هما أقوى قبائل هسكورة في ذلك الوقت[15]. وجاء في ختام رواية «كتاب الأنساب» : «ورغم أن ذلك كان كله في الجاهلية فقد سمعنا ذلك في كتاب كان يقرأه علينا اسحاق بن أبي موسى الهسكوري»[16]. وهذه الاشارات تجعلنا نتصور بنية قبلية متحركة في الفترة السابقة للإسلام مباشرة، وزحفا للقبائل نحو الشمال، بحثا عن مجالات أوسع. وهذا الدفع غير بعيد عن نمط عيش يغلب عليه الانتجاع والرعي، وكفيل بتفسير تكون مثل تلك الاتحادات القبلية الكبرى، القادرة وحدها على دفع تحالفات مماثلة، قد يضطر لها حتى الزراع المستقرون للدفاع عن أنفسهم وأراضيهم. ولا شك أن الظروف الداعية لمثل تلك التحالفات العصبية العملاقة، لم تتغير في القرون الموالية، ففي آخر «كتاب الأنساب» المذكور، نجد رسالة قدمها المؤلف بقوله : «وكتب قوم من أهل المغرب الأقصى إلى الشيخ أبي محمد بن أبي زيد القيرواني[17] رضي الله عنه يعلمونه بما يقع في بلادهم من سفك الدماء وتعصب القبائل بعضهم على بعض فجاوبهم بهذه الرسالة»[18]. ولن نتعرض لفتوى ابن أبي زيد لأن أهميتها خارجة عن موضوعنا. ولكن موضوع الاستفتاء هو الذي يهمنا، لعلاقته بالحالة الاجتماعية التي كانت تعيشها القبائل في المغرب من تكوين الأحلاف والعصبيات. وكان الاستعمار الروماني قد ولى منذ عدة قرون. وتدلنا إشارة عابرة أخرى على مدى التلاحم السائد في هذه القرون السابقة للموحدين، داخل المجموعات القبلية، هذا التلاحم الذي كان متبلورا في الروابط القرابية والعصبية، فعندما تعرض البكري لاخبار بورغواطة، ذكر أن يونس حفيد نبيهم صالح بن طريف البورغواطي، عندما أراد حمل الناس على دينه، قتل عددا منهم أثناء منازلة القبائل «وقتل من صنهاجة خاصة في وقعة واحدة

---

(15) تؤكد هذه الإشارة أن «صاد» هم «آيت مساض» وبالفعل فهي مع هنتيفة ما تزالان على حدود هسكورة وصنهاجة.

(16) المصدر المذكور، ص. 26 وما بعدها.

(17) أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيروني (310-386هـ) من أقطاب المالكية في الغرب الإسلامي اشتهر خاصة بمؤلفيه «الرسالة» و«العقيدة».

(18) كتاب الأنساب خ.ع.ك 1275.

ألف وغد، والوغد عندهم المنفرد الوحيد الذي لا أخ له ولا ابن عم، وذلك في البربر قليل. وإنما أحصوا الأقل ليستدل به على الأعظم الأكثر»[19].

وقد تحدث البكري نفسه عن وجود أندلسيين من الربضيين بتادلا (المعرب، ص. 155) بجانب قبائل أخرى، مما يدل على أن تلك الهياكل القبلية رغم عصبيتها كانت حتى في تلك الأزمنة تؤوي أو تقبل جوار مجموعات أجنبية. غير أن بعض هؤلاء الربضية قد أساءوا إلى جيرانهم فطردوهم وتشتتوا في عمل مراكش. وهذه الاشارة تجعلنا نرجح أن يكون ما يدعيه «آيت واودانوس»، وهم فرقة من اينولتان مجاورين لدمنات، من كونهم أندلسيين، ادعاء صحيحا، (لا سيما وأن بعض سكان جبال اينولتان ما زالوا في نطقهم يقلبون اللام نونا وفي كتابات موثقيهم شهادة على ذلك).

وقد جاء في «كتاب القبلة»[20] عند الحديث عن المساجد العتيقة بأغمات ذكر «المساجد التي بنتها تلامذة أبي محمد (ابن عبد الله بن تيسييت) لأنهم جعلهم الله سببا لاطفاء فتنة بورغواطة الذين قاموا بالمغرب نحو ثلاثمائة سنة، لأن أول قيامهم في حدود خمسين ومائة من الهجرة إلى قريب من أربعمائة، فما وصله تلامذة أبي محمد، أخذوا يقتلون كفار بورغواطة. وذلك لأنهم شاوروا إلى أبي محمد في ذلك فقال لهم : إن كانت لكم بهم مقدرة فجاهدوهم، وقدموا منكم، ثم قال لهم أيكم أكثركم قبيلة ؟ فقالوا : داود بن يهلل الصنهاجي ثم يليه يحيى بن ويدفا من لصاد من هسكورة». وهذه الاشارة إلى مشاركة هسكورة في حرب بورغواطة، لابد أن تربط بزحف هسكورة وصنهاجة المجاورين لهم نحو السهل الذي كانت تحتله بورغواطة إلى قدم الدير. ولاشك أن هذه التوسعات للجبليين هي التي اثخنت في بورغواطة قبل استكمال غزوهم من طرف المرابطين. فعندما جاء هؤلاء، وجدوا قبائل هسكورة وربما حتى بعض قبائل الأطلس الغربي، تحاول أن تتوسع في السهول على حساب بورغواطة أو غيرها. ولكن المرابطين أقاموا، عند منافذ الأودية الجبلية، عددا من الحصون، لم يفت البيذق أن يعدها، ومن بين هذه الحصون، حصن أشبار الذي عند هسكورة. وكان به أبو بكر بن الجوهر أحد قواد المرابطين، وبذلك عادت القبائل إلى كبثها.

(19) «المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب»، ص. 136.

(20) «كتاب القبلة» للشيخ أبي علي صالح بن الشيخ الصالح أبي صالح، مخطوط خ.ع. رقم ق 985.

من عباد الطبيعة إلى أبي يعزى

ذهب السيد سيمونو[21] إلى أن الحجارة المكتوبة في تيريست، والتي ترجع إلى العصر الحجري الحديث في المغرب، هي من وضع عباد للطبيعة مارست عليهم قمم الجبال الشاهقة وعيونها المائية نوعا من الجاذبية، ظلت مشهودة عند أتباع الديانات السماوية الموحدة.

وذكرت الرواية التي نقلها صاحب «طليعة الدعة» أن أبناء كوش الذين استوطنوا درعة كانوا من المجوس. ولا يبعد أن تكون غزوات الرعاة «الكوشيين» أو غيرهم قد شنت على منطقة دمنات عبر الممرات الجبلية التي سجلت عندها الرسوم الممثلة للمعارك، وذلك قبل أن تدخل هذه العناصر المجوسية في اليهودية بدرعة كما تذكر الأسفار العبرية المشار إليها[22]. وعلى ذلك فلا يجوز أن نتصور تاريخا حافلا لليهود في درعة، دون أن نتصور وجودهم في منطقة دمنات واتصالهم بالدراويين عبر تلك الممرات الجبلية.

ومن الطبيعي أن تكون تطاحنات قد وقعت بين اليهود والنصارى، لا في درعة وحدها، بل في المناطق الأخري التي تساكنوا بها. وقد سبق أن لمحنا إلى أن سكان هذه المنطقة إن هرعوا فعلا لنجدة فاراكسان فإن ذلك لا يبعد أن يكون وقع كرد فعل على اضطهاد دقيوس للمسيحيين. ومن الغريب أن الانجليزي دجاكسون قد تحدث في أوائل القرن التاسع عشر عن آثار كنيسة جنوب دمنات، كانت على أطلالها كتابات لاتينية.

وقد تحدث «كتاب الانساب» عن دخول عقبة بن نافع إلى المغرب وذكر أن صنهاجة أطاعوه ولم يقاتلوه وكذلك بعض هسكورة. وبعد أن دخل سوس الأدنى ترك بعض مرضاه بتاكموت[23] قرب كيك. ولما قفل راجعا مر على «قوم لم يسلموا من هسكورة بموضع ألزح[24] ببلد هسكورة فقاتلهم عقبة حتى قتلوا من أصحابه

(21) البحث المذكور في الملاحظة 3.

(22) البحث المذكور في الملاحظة رقم 12.

(23) تاكموت، القريبة من كيك هي قرية اندثرت اليوم وحلت محلها أجنة قرية إيماريغن على الطريق الرابطة بين مراكش وسوس عبر تيزي ن تاست.

(24) ربما كان هو «ألمدين» قرب دمنات وهذا يفترض أن يكون مرور عقبة في الذهاب على آيت مساض بعد تادلا ثم اختراقه للأطلس في تيزي ن غوكول ليفضي إلى دادس ثم رجوعه إلى أغمات عن طريق تلوات ليتابع طريقه=

جملة كثيرة، وكان ذلك الموضع يسمى بمقبرة الشهداء أيضا، فعبر عقبة أم الربيع »[25]. وقد سبق أن نشر ليفي بروفنسال هذه الرواية عن دخول عقبة إلى المغرب، واعتبرها أقرب روايات الفتح إلى الواقع وأبعدها عن الأسطورة، نظرا لاعتمادها على روايات شفوية لذكريات أحداث محلية[26]. ولذلك نميل إلى الوثوق بالمعلومات التي جاءت فيها عن هسكورة. فقد روى المؤلف، الذي رأى بروفنسال أنه صالح بن عبد الحليم، عن دينار بن عبد الرحمان : «أن عقبة بن نافع لما وصل إلى بلاد هسكورة، سأل عن أميرهم فقالوا له : رجل يقال له حرما بن توطس[27]، فأرسل إليه فأخذ عنه عقبة حربته وقال له : هذه حرمة[28] بيني وبينكم أن تدخلوا في الإسلام، فدخلوا فيه من غير قتال بينه وبينهم. ولذلك كان هسكورة يقولون في لسانهم : أمور أن الحرما[29] إذا تحالفوا وتعاهدوا فيما بينهم، وكان عقبة مع هسكورة بايم انتمدا[30] ولذلك جعلوه رباطا إلى الآن يطلبون فيه حوائجهم».

ونظرا لانعدام المصادر لا نعرف إلى أي حد تغلغل الإسلام فعلا في قبائل هسكورة بعد هذا المرور العابر - إن وقع - لعقبة بن نافع، وخلال القرون التي سبقت الموحدين. ولاشك أن بعض أبناء هذه القبائل من تلاميذ شيوخ الرباطات الأولى، من أمثال تلاميذ ابن تيسييت بأغمات قد عملوا على نشره، غير أن استنهاض قبيل هائل من طرف تلميذ واحد لمحاربة بورغواطة، كان لأسباب أخرى أكثر مما كان نتيجة عقيدة في بداية رسوخها.

=إلى سوس عن طريق تيزي ن تاست ثم الرجوع عن طريق تيزي أوماشو أو الساحل مارا بحاحا إلى أن بلغ هسكورة قبالة دمنات ونتيفة. وفي هذا التصور نتبع منطق النص ولا نؤكد صدق الحدث أو كذبه، وان كان التصديق بمثل هذه الجولة عبر الممرات والخوانق الجبلية الوعرة، وخلال كتل بشرية هائلة متنافرة متلاحمة ومن أجل نشر دين جديد، من الأمور التي تستدعي غاية الحرص والتردد.

(25) كتاب الأنساب ص. 41.

(26) Levi-Provençal (E.) - «Un nouveau récit de la conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes», da,s «Arabica», t. I, 1954, pp. 19-53.

(27) نلاحظ أن اسم «حرما» صحراوي.

(28) معناه : عهد بيني وبينكم.

(29) أي أنهم اتخذوا الحربة وهي «أمور» رمزا للحرمة والعهد.

(30) إيمي نتمدا معناه «فم المرجة» أو «فم الكلتة» ولا يعرف مكان بهذا الإسم في اينولتان، إلا أن يكون «إيمي ن ايفري» أي «فم المغارة» القريب من دمنات، وهو مزارة كما ذكر النص. وقد عاد صاحب كتاب القبلة فكرر القول بأن لقاء عقبة بهسكورة كان بايمينتمدا، وهذا من القرائن العديدة التي تؤكد أن مؤلف كتاب القبلة وهو صالح بن عبد الحليم هو مؤلف كتاب الأنساب.

وفي القرن السادس الهجري، عاش في الجبال المطلة على دمنات قريبا جدا من الرسوم التي نقشها على الحجارة عباد الطبيعة منذ مآت السنين، شخص من أشهر الصوفية في تاريخ المغرب هو أبو يعزى. وقد جاء في كتاب «المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى» أن هذا الشيخ كان يقول : «إني أقمت عشرين سنة في الجبال المشرفة على تمليل التي بين الجبال المنسوبة لايت مديوال ودمنات»[31]. وبعد أن نزل أبو يعزى إلى السهل صار له مريدون في جبال هسكورة، وبذلك اتخذ دخول الإسلام إلى تلك الجبال طرقا خاصة هي طرق الولاية والمرابطة وكانت هذه الفترة حاسمة بالنسبة لما بعدها.

من الحصن إلى المخزن

لا نتوفر على التنظيم السياسي لهسكورة في هذه الفترة، إلا على شوارد مثل التي ذكرنا بصدد نمط العيش، والتطور البنيوي والديني. فالغزو يذكر برؤساء الحرب والأبطال، والتلاحم القبلي يذكر بشيوخ القبائل أو أنواع من المحكمين. وقد ذكر تاريخ اليهود بدرعة، المشار إليه أعلاه، أن أميرة كانت تحكم النصارى وأنها قادتهم في الحرب ضد اليهود، وكان لها وزير يسمى برناط، استشهد بإحدى المعارك مع اليهود. واسم برناط ما يزال علما على نهر «برناط» رافد تاساوت الذي يمر باينولتان. وقد تحدث ابن خلدون عن شيوخ الهساكرة أولاد تروميت (أولاد النصرانية)، وما تزال أنقاض قصبة تسمى «سور تروميت» عند آيت واودنوست. فمن المحتمل أن الهساكرة عرفوا، بجانب رؤسائهم، أميرات مثل سيدة النصارى بدرعة ومثل «زينب» التي ضربت باسمها النقود في تدغة المجاورة[30]. ويسمي «كتاب الأنساب» حرمة بن توطس الذي لقي عقبة بالأمير، وفي حمل هذا الأمير للحربة «أمور»، ما يدل على تمتعه إلى جانب سلطته الزمنية بنوع من القدسية الدينية[31].

وهذه الجزئيات لا تغني في معرفة طبيعة التنظيم السياسي لقبائل الأطلس قبل الاتصال بالنموذج الذي مثله الأدارسة أول مرة. فهل خضع هسكورة ليحيى بن

---

(31) «المعزي في مناقب الشيخ أبي يعزى» للصومعي، مخطوط خ.ع بالرباط د 25 ص. 4.

(31م) لأن «أمور» التي هي «الحربة» عند التوارك حسب قاموس دوفوكو، وكذا عند بعد صنهاجة المغرب، تطلق أيضا على عصا محددة الرأس كان يستعين بها الصلحاء والأولياء على المشي وفيها رمز للحصانة وادعاء «التصرف».

ادريس الذي حكم تادلا بعد تقسيم الحكم بين أبناء ادريس الثاني ؟ وهل إليه ينسب أهل دمنات الذين يسمون بآيت يحيى تمييزا لهم عن آيت واودنوس (الربضيين) ؟.

إن أقدم المصادر التي تحدثت عن قبائل المنطقة، وردت فيها اشارات إلى عدد من الحصون أو الرباطات، مع ما يظهر من التجاوز في استعمال هذه التسمية الأخيرة مرادفة للأولى. ومن المعلوم أن عددا من المخازن الجماعية للحبوب، كانت تدور عليها إلى قرننا هذا، حياة الجماعات من الأطلس الصغير إلى الأصلس الكبير الشرقي. وعندما درسها مونطاني وموني وغيرهما، لم يلاحظوا لها وظيفة سياسية. ولكننا نفترض أن هذه الحصون والمخازن التي كان الواحد منها يسمى «بايغرم» أو «أكادير» كانت أولى نوى التنظيم السياسي الجماعي الذي عرفته القبائل الأطلسية، دون أن نستطيع القول بما إذا كانت مقرا لذوي سلطة شخصية أو لجماعات محكمة. ويرجع هذا الافتراض أن كلمة «المخزن»، التي تدل على الدولة في المغرب منذ المرابطين على الأقل، قد لا تكون سوى ترجمة لاسم الحسن القبلي القائم بوظائف جمع المساهمات، وحفظ الأقوات، وملتقى المجندين، ومقر الحاكمين الخ، وعلى هذا يكون التطور الأول «المخزن» القبيلة قد ظل مقترنا عند القبائل إلى وقت ما بالمخزن - الدولة الذي كان يسعى من بدايته إلى المركزية.

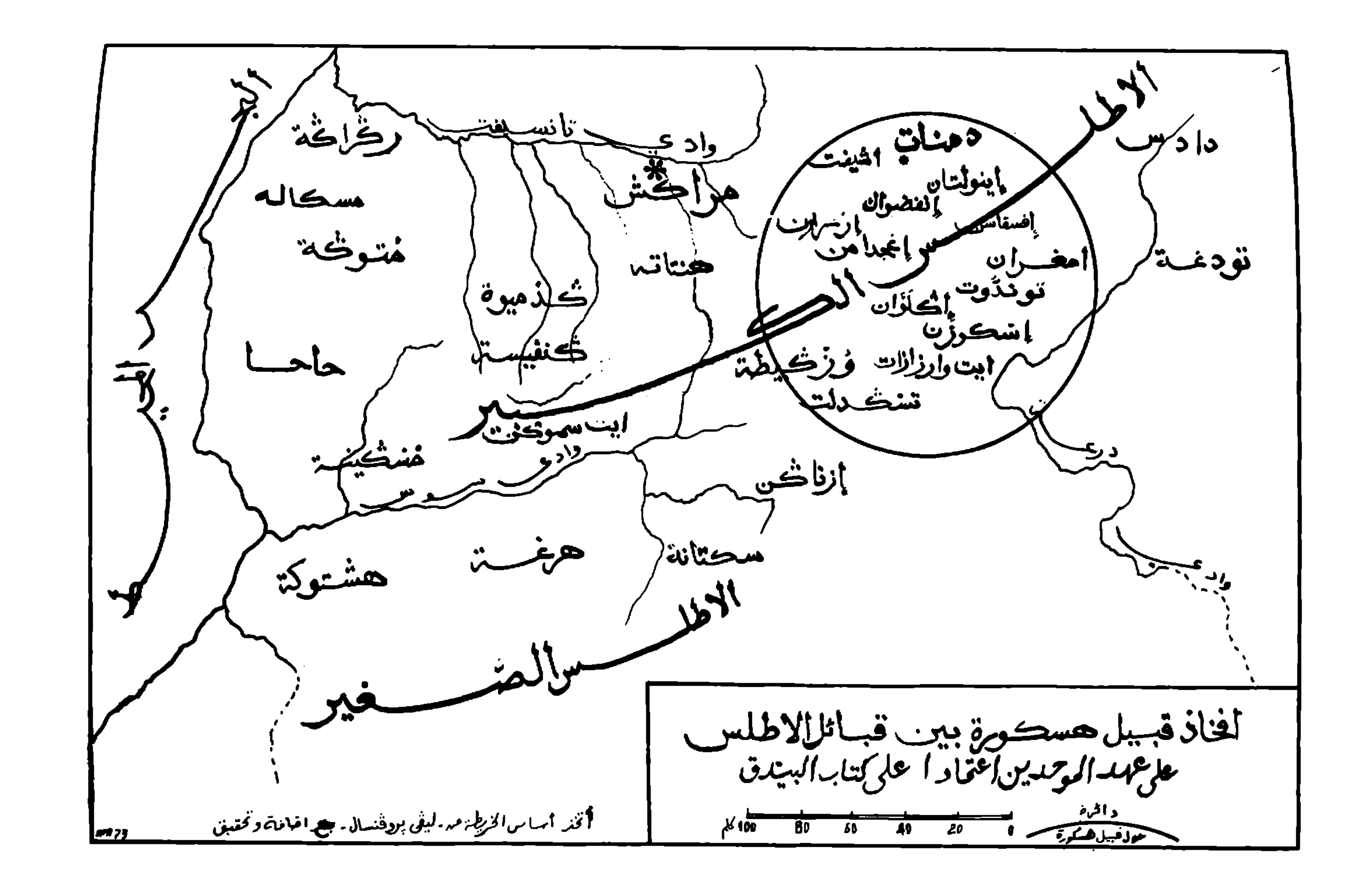
ولكن ضعف وسائل تحقيق هذه المركزية، تجلت عند جميع الدول المغربية، في ضعف تمثيل الدولة لدى القبائل. فعندما وزع يوسف بن تاشفين عماله على المغرب، سنة 465هـ، جعل إلى نظر ابنه تميم عامله على مراكش، عمالة واسعة ضمت بلاد سوس والمصامدة وتامسنا[32]. وهذا يجعلنا نتساءل عن الحد الذي استطاعت أن تصل إليه دولة المرابطين في فرض سلطتها على الهساكرة وهم ضمن عمالة واسعة، وعما إذا أحدث وجود دولة مركزية أدنى تغيير في التنظيم السياسي للقبائل في عهد المرابطين.

المرحلة الثانية : قرن الموحدين : توقف التوسع

وصلتنا عن هسكورة في عهد الموحدين، أخبار لم ترد عنهم لا من قبل ذلك ولا من بعده، إذا نظرنا إلى كميتها، وذلك نظرا للمشاركة الواسعة التي كانت لهم في أحداث تلك الفترة، خاصة منذ بداية انحطاط دولة بني عبد المومن.

---

(32) الاستقصا، ج. 2، ص. 30.


أفخاذ قبيل هسكورة بين قبائل الأطلس
على عهد الموحدين اعتمادا على كتاب البيذق
دائرة
حول قبيل هسكورة
0 20 40 60 80 100 كلم
أخذ أساس الخريطة عن ليفي بروفنسال مع اضافة وتحقيق
البحر المحيط
ركراكة
مسكاله
متوكة
حاحا
كذميوة
كنفيسة
مراكش
هنتاتة
وادي تانسيفت
ايت سموكن
وادي سوس
فشتيكة
هشتوكة
هرغة
سكتانة
إزناكن
الأطلس الصغير
الأطلس الكبير
دمنات
اشيفت
إينولتان
إنفضواك
إزنهران
إفسفاسن
إغجدامن
امغران
تودغة
توندوت
اكلاوان
اسكورزن
ايت وارززات
وزكيطة
تنكدلت
وادي دادس
وادي درعة

إذا تأملنا الأخبار التي وصلتنا عن قيام الدعوة الموحدية، نلاحظ أن القبائل التي سارعت إلى تعزيز هذه الدعوة، كانت إما من الأطلس الصغير (هرغة)، وإما من أودية الأطلس الكبير غربي مراكش (تينمل وكنفيسة وهنتاتة خاصة). وهذه القبائل الأخيرة هي التي كان المرابطون يراقبون منافذها على السهل، بسلسلة من الحصون ذكرها البيذق. أي أن هذه القبائل كانت محصورة عن السهل. ولا يستبعد أن يكون تسوير مراكش، على عهد علي بن يوسف، احتياطا ضد هجوماتها المتوقعة. وإذا تأملنا النجاحات الأولى التي حصل عليها عبد المومن، حتى قبل وفاة المهدي، نلاحظ أنها كانت عند قبائل السفح الجنوبي خارج مجال «قبائل السابقة». فهسكورة كانوا يمتدون من درعة إلى حدود أم الربيع. وحسب المماثلة الفرضية، التي أجريناها بين زحفهم الذي بدأ قبل الإسلام بقرون، وبين زحف آيت عطا في العصور الحديثة، فإن بعض قبائلهم عند مجيء الموحدين، كانت قد وصلت إلى غايتها واستقرت بالمناطق الداخلية (آيت مساض ونتيفة) وفي الحوز الجنوبي (حيث السراغنة اليوم)، وفي جبال السفح الشمالي (إينولتان وفطواكة وغجدامة وكلاوة الشمالية)، بينما ظل بطن سكورة وتوندوت وغيرهما من بطون القبلة، على السفح الجنوبي من واد دادس إلى تيزي ن فدغات (موضن امغران اليوم). وكانت تنتظر ولا شك أن تتقدم بدورها، ولكن استقرار القبائل الأمامية، وظهور ميولها إلى الموازنة بين الرعي والزراعة، كان يحول دون ذلك التقدم، وربما عاق حتى عقود التعزيب بين رعاة السفحين، وذلك ما كان يخلق تناقضات في داخل الاتحادية القبلية الأولى، ونخلص من هذا إلى أن قبائل السفح الجنوبي للأطلس عند هسكورة، كانت في وضعية تجعلها أكثر تقبلا للدعوات التوسعية الجديدة، بدافع فك الحصار عليها. ونقترح أن ينظر من هذه الزاوية إلى مضمون تقسيم البيذق لهسكورة إلى بطون ظل وبطون قبلة.

وقد سبق أن أشار «كتاب الأنساب»، في رواية فتح عقبة، إلى أن هذا الفاتح، عندما مر بهسكورة السفح الجنوبي[33] استجابوا له ولم يقاتلوه، ولكنه في طريق العودة مر بهسكورة عند قدم سفح الأطلس الشمالي فقاتلوه. وقد تشابه الموقف مع موقفهم من الموحدين، قال البيذق: «لما خرج المعصوم لغزاة هسكورة سرنا لموضع منها يقال له

(33) حسب المسلك الذي رسمه ليفي بروفنسال، انظر الملاحظة 26.

أزليم[34] فتقاتلنا معهم، واشتد الوطيس حتى شج المعصوم... فأتينا به حتى وصلنا المنزل، وجعلنا للقتال حتى أخذ الله الذين ظلموا... فرجعنا، فلما برز المعصوم خطبنا ووعظنا وقال: الحق معنا وفرعه من توندوت، ثم أزعج الله ابن توندوت فأمر بتجديد الجيش وقال عولوا على الغزو إن شاء الله»[35]. وابن توندوت زعيم من زعماء هسكورة القبلة، واستجابته للمهدي، والمقاتلة بجانبه، تقوي الفكرة التي شرحناها عما لقيته دعوة المهدي من هوى في نفوس القبائل المحصورة، وإشارة ابن عبد الحليم أصرح في ذلك حيث قال: «قال أبو علي حسن بن علي بن القطان في ما سلف من أخبار الزمان: إن المصامدة على فرقتين أهل جبل درن متبعون للإمام وأهل الوطاء مخالفون له»[36]. على أن ظروف العيش في الجبال نفسها ليست سواء ما بين السفح الجنوبي والسفح الشمالي. فلا شك أن سكان الجنوب كانوا ينتجعون في المناطق السهلية والواقعة جنوبي الأطلس، بينما كان سكان الشمال أكثر اضطرارا إلى حياة الزراعة والرعي الجبليين بما فيهما من خصاص دائم. وقد تحدث ابن خلدون عن هسكورة في عهد الموحدين جملة، فوصفهم بالمنعة، واحتلال مرتبة الاعتزاز، ولكنه ذكر غلبة البداوة على حياتهم[37]. ويظهر أن تلك البداوة كانت ما تزال غالبة حتى على مستوطني سهل الحوز منهم: فقد أورد البيذق عند ذكر قتال عبد المومن لأهل التخليط أن أصحاب الخليفة فاجأوا بعض الهساكرة في قياطينهم أي في خيامهم[38].

ولا شك أن توقف هسكورة عن التوسع، قد مكنهم من قطع أشواط في طريق الاستقرار. وقد قام الموحدون بخطوات في هذا الاتجاه، لأن استقرار الهساكرة الذين كانوا يكونون قوة هائلة، كان آمن للدولة وعاصمتها. يذكر ابن عذاري أن أبا يعقوب يوسف خرج سنة 572هـ من مراكش برسم الغزو لصنهاجة القبلة «فلما وصل رباط هسكورة أمر الناس ببناء بيوت ودور للسكنى»[39]. وإذا كان المر الذي سلكته جيوش الموحدين هو ممر فدغات، كان الحصن المذكور هو دمنات. فقد سبق أن ذكرها

(34) تيزي ن أوزاليم تقم اليوم عند آيت واوزكيت على حدودهم الشمالية مع كلاوة.
(35) «أخبار المهدي» ط. المنصور، ص. 38.
(36) «كتاب الأنساب، ص. 25.
(37) «انظر الملاحظة رقم 4.
(38) اخبار المهدي ص. 71.
(39) البيان المغرب، ج 3، تحقيق هويسي ميراندا ص. 110.

البيذق، عند الحديث عن مرور جيش عبد المومن بالدير وتاشفين يطارده[40] وقال : «ونزلنا بموضع يدعى دمنات» دون أن يبين ما إذا كانت قرية مبنية أم لا. ويبدو أن مساعي الموحدين لاستقرار هسكورة كانت لها علاقة بمشاريعهم الزراعية في البحيرة، ومدينة آسفي، وربما حتى في منطقة تملالت الحالية، حيث إن يعقوب المنصور جر ساقية للري إلى هذه المنطقة من تاساوت، رفعت منها على مقربة من دمنات[41]. وإذا كان السفح الجنوبي لجبال هسكورة مسكونا من طرف أنصاف الرحل، فمنطقة اينولتان، ومنخفض دمنات بصفة خاصة، كان يوفر امكانيات بستنة كثيفة مسقية ومزارع غنية. وحتى عندما وقع عبث رحل الاعراب في سهل قدم الجبل ابتداء من القرن السابع، فقد كان دخول هسكورة في تحالف مع الخلط واقيا لهم ولبساتينهم. فلتلك المزارع التي أدركها هسكورة، في منطقة دمنات بالذات، رق الواثق الموحدي عندما حاصر الناكث عليه ابن جلداسن الهسكوري، واقتضى نظره أن «يتنحى عن بلاد هسكورة لئلا تلحقها معرة العرب بانتساف زروعها»[42]، وكانوا في جيشه لقتال شيخ هسكورة، والراجح أن منطقة اينولتان عرفت استقرارا قديما، وزراعة كثيفة، خاصة في منخفض دمنات، وأن مجموع هسكورة مالوا في هذه المرحلة إلى نوع من الجمع المتعادل بين الزراعة وتربية الماشية. لكن الزراعة التي مارسوها في مناطق جبلية ضعيفة الامكانيات، لم تكن تمكن من التغلب على الخصاص في الغذاء، وهذا الخصاص في انتاج الطعام هو الذي دارت إليه معظم أخبار صلحاء هسكورة القاطنين بجل دمنات حينذاك من تلاميذ أبي يعزى وأبي محمد صالح[43] وغيرهم.

البنية القبلية

فما هو التطور الذي قد يكون حدث في البنيان الاجتماعي لهسكورة، بفتور دفعهم نحو الشمال، وبميلهم إلى التوازن بين الرعي والزراعية ؟ إن التميز الأولي في نمط العيش، كان بسبب وجود قبائل في القبلة (السفح الجنوبي) وأخرى في الظل

---

(40) أخبار الهدي ص. 41.

(41) Allain (Ch.) - «Une organisation agricole almohade dan la Bahira» H., 1954, 3è-4è trim. pp. 435-458.

(42) البيان المغرب، ج 3 ص. 458.

(43) أنظر كتاب «المنهاج الواضح في تحقيق كرامات أبي محمد صالح» مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم د 674 ص. 189 وكذا تراجم هساكرة آخرين في «التشوف» وفي «المغزى».

(السفح الشمالي)، ومتقدمة في السهول، وبسبب الاستقرار في الأودية الجبلية، انقسمت مجموعة الظل إلى قبائل تنطبق على اطارات جغرافية تضاريسية ظلت إلى الآن تحددها. وحملت كل قبيلة اسما لا نعرف هل تتصل دلالته بالموقع الجغرافي، أو بأسماء ومناطق الاستيطان، أو بأوصاف للمستوطنين، أو بما تفسر به عادة من كونها أسماء أجداد مشتركين اصطلاحيين أو حقيقيين ! وإذا تتبعنا بطون هسكورة الظل من البيذق إلى ابن خلدون لا نجد ثباتا في العدد ولا في الأسماء.

البطون التي ورد ذكرها عند البيذق	التي نسب إليها كتاب التشوف	الواردة في كتاب الأنساب	الواردة عند ابن خلدون	المعروفة في القرن 19
ماصوصة	+			
لميدة	+			
ميمنون	+			
بنو سكور		+		من أفخاذ تكانة
سايوية	+	+		
غجدامة		+	+	معروفة باسمها
بنو مصطار	+		+	
هلتان	+			اينولتان
هنتيف	+	+	+	
زمراوة		+	+	زمران أو أزمران
صادة	+			آيت مصاض
		فطواك جلاوة	+	معروفة باسمها
			بنو نفال	معروفة باسمها
			بنو رسكوة	
			آخرون	

وقد خرجت عن هسكورة بعض الأفخاذ إلى دكالة، أو دخلت فيهم وعدت منهم أفخاذ انشقت عن قبائل أخرى، كما ورد بشأن بني نصر الذين منهم أبو محمد صالح الماكري المشهور[45]. وهذا يدل على الامتداد الواسع لهسكورة في تقدمهم نحو

(44) لا نعرف معناها بالجزم. فمفردها هو «أنولتي» لأن الألف والنون الأخيرين للجمع. والألف والنون في أول الكلمة للنسبة. فيكون الأصل هو «أول» أو «أول ت» الذي معناه القلب، فيحتمل أن يكون معنى «اينولتان» هو «أهل الوسط» بالنسبة لمجموعة اتحادية هسكورية وهو مطابق شيئا ما للواقع. ومعلوم أن بعض القبائل المغربية تحمل اسم «أهل الوسط». ولم ترد «اينولتان» عند الذين نسبوا هسكورة إلى جدهم سكور. وفطواكة إلى فطواك إلخ.

(45) المنهاج الواضح ص. 80.

السهل، كما يدل على أن الأطر القبلية لم تكن حتى في تلك العهود، صلبة مغلقة، بل كانت تعرف تجددا مستمرا يفسر التغير الواقع في أسماء الأفخاذ الواردة في الجدول أعلاه ! هذا التجدد الدائم الذي يعتبر من السمات التاريخية للقبيلة المغربية.

ومما يكشف عن الاتصال الوثيق للهساكرة بالسهول الداخلية إلى ساحل المحيط، عرى الروابط التي كانت بين عدد من تلاميذ أبي يعزى الاينولتانيين، من رجال «التشوف» كأبي يلبخت[46] ثم اتصال عدد من المريدين الاينولتانيين بأبي محمد صالح، أمثال الشيخ ياكريان وأبي علي تاليلت، وغيرهما. ونلاحظ أن هؤلاء الصوفية، وأغلبهم من رجال التشوف، ظهروا خارج مجال المصامدة أهل السابقة من تلاميذ المهدي. غير أن هذه الآفاق الممتدة بدأت تضيق، منذ بداية القرن السابع الهجري، باحتلال رحل زناتة وبني هلال للبسائط الممتدة من الأطلس إلى المحيط. فقد جاء في ترجمة أبي يلبخت عند ابن الزيات : «قال أبو محمد عبد الحق بن عبد الله المينوني : أتيت مرة من الفحص إلى أهلي فلقيت العرب في طريقي، وهم يعيثون في الناس يمينا وشمالا، وأنا راكب على دابتي فحفظني الله منهم ولم يتعرضوا لي وحيث وصلت ولم أحدث بذلك أحدا. ثم إني زرت أبا يلبخت فجلست معه نتحدث إلى أن وصلته جماعة من المريدين من أهل تامسنا، فقالوا له أردنا أن نستسقي فخرجنا إلى المسجد الفلان، فجردنا العرب، فقال لهم أبو يلبخت : أعرف رجلا من أبناء هسكورة، اجتاز العرب فلم يتعرضوا له، وهم يعيثون في كل جانب، فتطمعون أنتم أن تستنزلوا المطر من السماء وقد عجزتم عن استرجاع أثوابكم».

علاقات هسكورة بالموحدين

هل فرض بنو عبد المومن دولتهم وعمالهم على القبائل أكثر مما فعل المرابطون، أم أنهم تركوا تلك القبائل لشيوخها واكتفوا بجباية المغارم وتحصيل الجند بمساعدة أولئك الشيوخ ؟ لقد خرجت دولة الموحدين من قبائل المصامدة غربي مراكش، وكان هسكورة يكونون قوة عظيمة شرقي عاصمة المرابطين. وقد أقنع عبد المومن سكان الظل منهم بالقوة، عندما قفل راجعا من مكناس وتوقف عند صنهاجة تادلا، وقام هنالك «بتمييز» من تمييزاته. وفي طريقه أخضع هسكورة وشاهدوا معه فتح مراكش. وحقق بذلك سكان الجبال انتصارهم المرغوب فيه بعد حصار طويل. وبعد ذلك

(46) المعزى ص. 129. ضريحه مشهور إلى الآن بقرية آيت أومغار المطلة على دمنات.

بشهرين ثارت عدة قبائل سبق لها أن دخلت في زمرة التوحيد. وليس من الصدف أن تكون هي بالذات تلك القبائل المجاورة في السهل للكتلة الجبلية ذات السابقة، أي أن القبائل الثائرة هي مجال توسع محتمل لها. وأن انتصار الجبليين ربما قد نشأت عنه عواقب في اختلال التوازن، عندما أصبح مصمادة الجبل معتزين بالدولة التي نصروها، فقد ثارت حاحا وركراكة وهزميرة ودكالة وهسكورة الوطا[47] وقام الموحدون بقمع جديد لهسكورة سنة 544هـ.

وربما لم تفد سياسة القوة فاضطر الموحدون إلى أن يخطبوا ود هذا القبيل المحارب القوي، فجعلوا بعض بطونه من عداد الموحدين وأنالوهم المراتب. وقد حضر الهساكرة في وقائع الأندلس الكبرى، وأسكنهم يوسف بن عبد المومن في شاطبة ومرسية حسب البيذق. ويحتمل أن يكون أبو يعقوب هذا هو باني قصبة دمنات المخزنية[48] ومن الدلائل على هذا التودد إلى الهساكرة أو اصطناعهم، أن أبا يعقوب يوسف الموحدي لما بلغت مراكش أوجها من الازدهار «أمر القبائل هسكورة وصنهاجة أن يرتحلوا من بلادهم إلى سكناها بأهليهم وبنيهم»[49]. ولما وصلوا لم يجدوا حيث ينزلون، فشكوا ضيقهم، وأمر أن تبنى لهم مدينة متصلة جهة القبلة فسكنوها، وهي حي سيدي ميمون الحالي بمراكش[50].

ولا يعلم بمن حكم الموحدون إلى نهاية القرن السادس قبائل هسكورة، وهل كانت في قصبة دمنات حامية تحرس الجبل على غرر حصون المرابطين. وقد ذكر المراكشي في المعجب أن الناصر الموحدي ولى أبا محمد عبد العزيز بن أبي يعقوب يوسف سنة 603هـ أمر قبيلة هسكورة وهي ولاية ضخمة ثم عزله عنها[51].

---

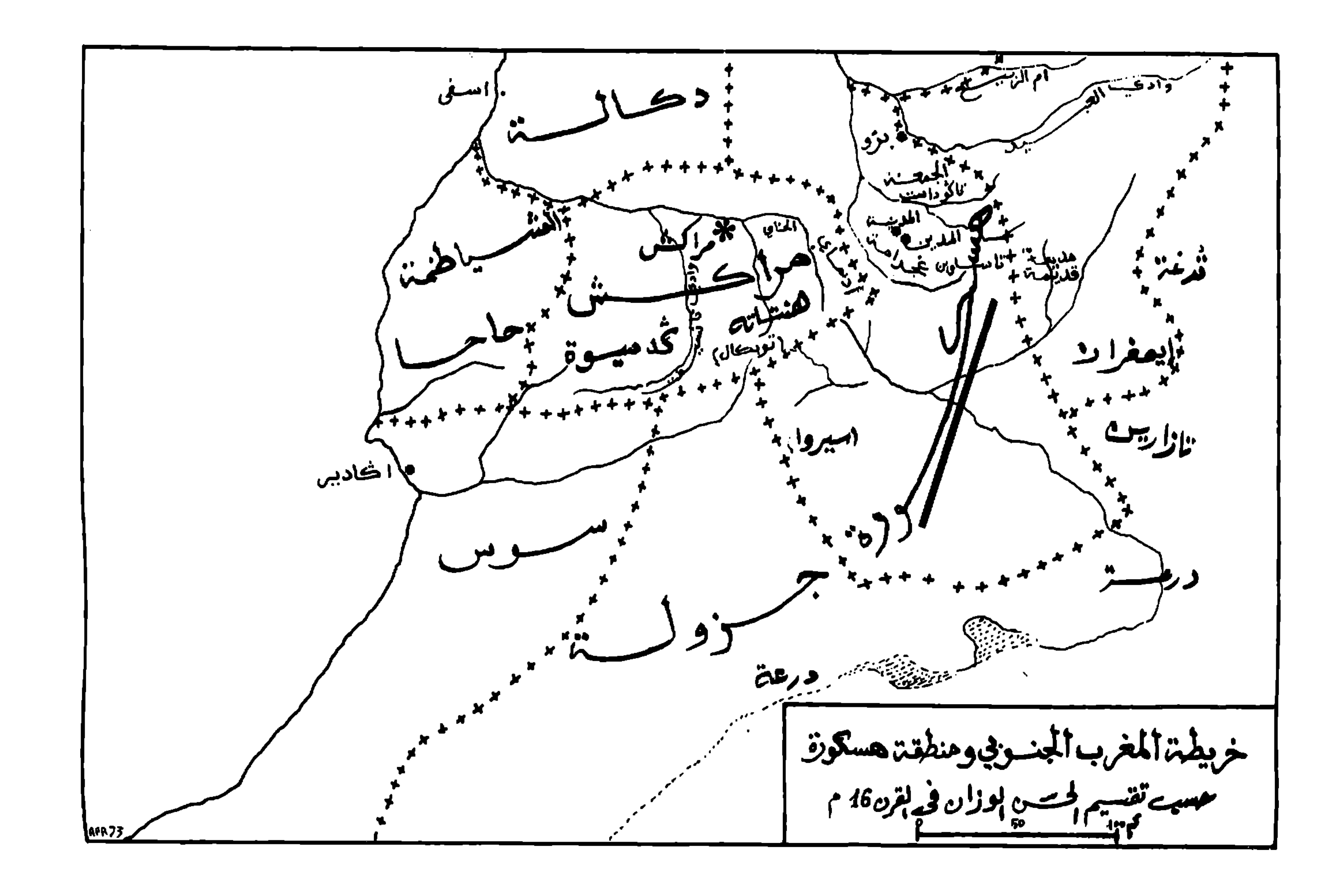
(47) البيذق : أخبار المهدي. ص. 67.

(48) هناك عدة روايات متناقضة حول تاريخ تأسيس دمنات تريد كل منها أن تجعلها مؤسسة على يد هذا الأمير أو الفاتح إلخ قياسا على المدن الكبرى، ونرجح أنها نمت من قرية صغيرة ودانت بعمارتها للوضعية المهمة التي توجد فيها بين طرق مهمة وبين قبائل كبيرة. والغالب أن قصبتها بنيت على عهد الموحدين، ومما هو متواتر عند يهود دمنات أن ملاحهم (حي اليهود) سبق ملاح مراكش بأربعمائة سنة، وهذا ما يؤكده صاحب «الإعلام» في القسم المخطوط. وحسب «نزهة الحادي» ص 363 فإن ملاح مراكش بني على عهد عبد الله الغالب السعدي سنة 970هـ. وقبله بأربعمائة سنة بالضبط أمر أبو يعقوب يوسف الموحدي ببناء الدور في حصن هسكورة.

(49) البيان المغرب، الجزء الثالث ص. 126.

(50) Deverdu, (G.) «Marrakech» p. 203.

(51) عبد الواحد المراكشي : «المعجب» طبعة القاهرة، ص. 330.


اسفي
دكالة
الشياظمة
حاحا
مراكش
مراكش
كدميوة
هنتاتة
توبكال
اسيروا
اكادير
سوس
جزولة
درعة
درعة
هسكورة
إيمغران
خريطة المغرب الجنوبي ومنطقة هسكورة
حسب تقسيم الحسن الوزان في القرن 16 م
50
100 كم
AFR73

غير أن دولة الموحدين بدأت في الانحلال منذ بداية القرن السابع ، فعادت القبائل إلى أحلافها[52]. وقد ظهرت حول خلفاء مراكش أربع قوى متصارعة لعبت دورا خطيرا في مصير دولة الموحدين : وهذه الكتل الأربع هي قبائل الموحدين، التي استضعف شيوخها خلفاء مراكش بعد الناصر، وتطلعوا إلى الاستئثار بفوائد الحكم، وقبائل هسكورة التي أظهرت عداوة لأولئك الشيوخ، واعتزت بقوتها على الدولة، وأرادت استغلال القبائل الأخرى، أما القوة الثالثة فكان يكونها أعراب الخلط المستوطنون أجود سهول تامسنا، والذين وصفهم ابن عذاري بأنهم أقوى من غيرهم وأوفر عدة وعددا. وأخيرا، أعراب سفيان جنوب واد أم الربيع . وقد تحالف هسكورة مع الخلط ضد الموحدين وسعوا إلى افساد ما بين الخلفاء والشيوخ. ولا يستبعد أن يكون بعض بني عبد المومن قد تنكروا لعقيدة المهدي بمكيدة الخلط وهسكورة[53]. وقد أظهر بنو وقاريط الذين كانوا شيوخ هسكورة وأقطاب هذا التحالف الهسكوري الخلطي أطماعا متطرفة لم يكف في ارضائها اعفاؤهم من الجباية، واقطاعهم مجابي قبائل أخرى مجاورة كهزرجة مثلا. وظهر معاوية بن وقاريط بمظهر الوصي على الدولة. وكان كلما تقلصت أطماعه وأطماع حلفائه شيوخ الخلط، من أحد الخلفاء مالوا عنه إلى تأييد غيره، حتى فتك بهم الرشيد.

ونستطيع أن نفترض أن المخالطة بين هسكورة والخلط كانت مداخلة بين كتلتين غير متباعدتين في نمط العيش وأسلوب الحياة، وبالتالي في الاستعداد والسلوك. وقد يكون نتج عن المداخلة المستحكمة بين العنصرين، في أواخر الموحدين، عودة الهساكرة إلى بعض أساليب البداوة، سيما وأن ذلك العهد قد وقعت فيه قحوط ومجاعات مدمرة للحياة الزراعية المستقرة.

ولكن روابط ذلك التحالف بدأت في الانحلال حتى قبل نكبة ابن وقاريط الذي تخلى الهساكرة عن مغامراته مع الخلط لما استفحشت. وانتقلت المشيخة الكبرى عند هسكورة إلى أسرة بني خطاب، الذين نكاد نقطع بأنهم سكنوا دمنات أو المدين المجاورة لها عند اينولتان. وقد دخلوا بالهساكرة مرحلة أخرى أقل أطماعا ومغامرة.

---

(52) ابن أبي زرع : «الذخيرة السنية» ط. المنصور، ص. 35.

(53) تشغل أخبار محالفة هسكورة والخلط، وعلاقاتهم بخلفاء الموحدين وبالأطراف الأخرى. قسما مهما في آخر الجزء الثالث من البيان المغرب الذي حققه ميراندا.

ومالوا إلى بني مرين والموحدون ما يزالون بمراكش. فعندما استنجد أبو دبوس بأبي يوسف المريني على العادل الموحدي كتب إلى ابن جلداسن الهسكوري ليعززه. ونزل عنده قريبا من دمنات حيث ما تزال قرية تحمل اسم «بودبوس»، لنزوله بها ومكوثه هناك سنة كاملة، وحاول بعد فتح مراكش، ونكث وعوده للمريني، أن يغري شيخ هسكورة لممالأته فما أفلح. وبذلك دخلت منطقة هسكورة مع المرينيين في مرحلة جديدة تميزت بالانطواء بعد انبساط، وذلك تحت حكم شيوخ محليين في الجبل.

المرحلة الثالثة : من منتصف القرن السابع الهجري إلى نهاية القرن التاسع : التقلص

إذا كان عهد الموحدين قد عرف توقف التوسع الهسكوري، فالعهد المريني الوطاسي كان عهد تقلص مجال اتحاديتهم. وقد تجلى ذلك لا في غلبة الاستقرار على نمط عيشهم فحسب، بل في انحسارهم من السهول التي ظلوا يزرعون بها وينتجعون إلى حين احتلالها من طرف بدو آخرين ابتداء من نهاية الموحدين. كما تجلى ذلك التقلص، من الناحية البنيوية، في تعرض جسمهم الذي ظل محافظا على نوع من الانسجام، إلى زرع مجموعات أجنبية عن مواطنهم. وظهر التقلص من جهة ثالثة في عزوف شيوخ هسكورة عن أية مغامرة للخوض في شئون الملك أو شئون غيرهم من القبائل، بعد الذي عرفوه من طموح في عهد الموحدين.

اقتصاد جبلي ومراكز تجارية عند قدم الجبل

استولى بنو هلال منذ نهاية القرن السابع الهجري على السهول الممتدة إلى قدم جبل هسكورة الظل وبذلك حاصروهم من جهة الشمال. وقد اكتمل الحصار عندما وصل أعراب معقل إلى درعة في أيام يعقوب المريني (656هـ - 685هـ). وضيقوا بهسكورة القبلة في وادي دادس. وقد غزاهم السلطان المريني ثم صالحهم[54]. لكن خلفه يوسف بن يعقوب، اضطر منذ توليته سنة 686هـ للخروج إلى أولئك المعاقلة بعد أن أضروا بالمستقرين في تلك المناطق. وكان مرور جيش السلطان على جبل هسكورة[55] وقد صار لهذا الحصار عاقبتان اقتصاديتان : الأولى هي اعتصام

(54) الذخيرة السنية، ص. 122.

(55) الاستقصا، ج 3، ص. 66.

هسكورة بجبالهم الشاهقة ولواذهم بها، واقتصارهم على استغلال امكانيات محدودة من التربة الزراعية والمرعى والثاني هي أن وجود بدو رحل على طرق المواصلات التي كانت تربط حصون هسكورة بمراكز تجارية على أبواب الصحراء، من جهة وبفاس ومراكش من جهة أخرى، قد جردهم من الفوائد التي كانت لهم بمراقبة تلك الطرق.

ولا شك أن هسكورة قد انصرفوا في هذه الظروف إلى الاستفادة أكثر ما يمكن من امكانيات جبالهم. وذلك بتحسين وسائل الري وزراعة الحقول في الاتجاه الذي سبقت إليه الجهات الغربية من الأطلس الكبير الأقدم استقرارا»[57]. وقد ظهرت نتائج ذلك الانكباب عندما وصف ابن الخطيب أطراف جبال هسكورة، في منتصف القرن الثامن، بالخصب وكثرة السقي الغزير والربيع الجم والفاكهة والشجر المتلفت والغلل الوافرة[58]، ووصف إحدى ضيافات شيخ هسكورة لزعماء الخلط بتامسنا، بما يفيد الكرم واليسر عند شيوخ تلك الجبال، كما أشار إلى غارات البدو على أطراف تلك المناطق، وانتساف زروعها واجتثاث أشجارها[59]. ورغم ظروف انعدام الأمن في المسالك، نمت مراكز تجارية عند هسكورة خلال القرن الخامس عشر. وقد كانت قافلة هسكورة المنطلقة من تلك المراكز نحو السودان قافلة مهمة[60].

وصف ليون الافريقي، في بداية القرن 16م، بلد هسكوة جملة، وتحدث عن مدينة دمنات ومدينة ألمدين التي كانت قائمة بجوارها[61]. وإذا اعتبرنا وصفه نهاية سيرورة

(56) ابن خلدون كتاب العبر، ج 6، ص. 552.

(57) البيان المغرب، ج 3، ص. 331.

(58) لسان الدين بن الخطيب : «نفاضة الجراب....»، مخطوط خ.ع. ك 256، ص. 59-62.

(59) نفس المصدر.

(60) استفدنا ذلك من وثيقة برتغالية أطلعنا عليها الأستاذ بيرنار روزنبيرجي، وتتحدث عن اجتماع قوافل تلمسان وفاس ومطغرة وغياثة ودبدو وكرسلوين وتافيلالت وسكورة ومراكش وتامسنا ودكالة وآسفي وحاحا وجزولة في قبيلة أولاد سالم بدرعة، مكونة ركبا قد يصل إلى 1200 من الفرسان و10000 من الجمال تحمل ببضائع بلاد النصارى وبالنحاس لمبادلتها في تيغزا بالملح ثم تنطلق إلى تنبكتو. الوثيقة معاصرة لسيدي محمد بن مبارك الأقاوي (الذي طلب منه أهل سوس أن يعقدوا له البيعة فامتنع ودلهم على شرفاء تاكمادرت).

(61) اندثرت مدينة «ألمدين» هذه بعد أن كانت قائمة العمارة على بعد حوال 4 كلم غربي دمنات ويذكرنا جودها بقرب دمنات وتناحرها معها ثم زوالها بمدينتين كانت لهما نفس الوضعية والملامح والمصير وهما أغمات أيلان=

نمت خاصة أثناء القرن الخامس عشر[62]، فإننا نستخرج من وصفه جملة ملاحظات تؤكد الحصار الذي وقع فيه الهساكرة، وما أدى إليه من انغماسهم في نمط عيش الجبليين المكرسين لحياة الزراعة وتربية الماشية، ولأنشطة تجارية وصناعية مواتية. فالوزان وصف هسكورة بأنهم أكثر رقيا من دكالة المجاورين لهم. ويتبين من وصفه، مصاعب الزراعة الجبلية وتعويض ذلك بتغليب تربية الماشية الأمر الذي يفسر امتلاكهم لأعداد هائلة من المعز، مما جعل السكان يشتغلون كلهم تقريبا، بدباغة الجلود. كما كان امتلاك قطعان الغنم الوافرة يمكن من إقامة صناعة للمنسوجات الصوفية. وكانت حقولهم في المرتفعات الدنيا مغروسة بأشجار الزيتون، وفي المنحدرات والأودية العليا بأشجار اللوز والجوز والتين وغيرها من الأشجار المثمرة. وذكر الوازن كذلك أن تجار فاس وغيرها من المدن كانوا يقصدون المنطقة للقيام بعمليات تجارية حيث كانوا يبادلون على الخصوص الأسرجة والجلود بالأقمشة. كما كان العرب يقصدون بلد هسكورة لشراء الزيت وبضائع أخرى[63]. وكان مركز هذا النشاط التجاري هو دمنات التي سماها الوزان «بالمدينة» وقدر سكانها بألفي أسرة (كانون) وذكر أنها كانت عامرة بالصناع والتجار من المسلمين واليهود. وكانت تقع وسط غابة من أشجار الزيتون والكروم والجوز، سكانها يستغلون حقولهم مباشرة أو بواسطة عبيدهم. كما أن «ألمدين» كانت تؤوي ما يعادل نصف سكان دمنات، وتمارس نشاطا مشابها لنشاطها. وكان هسكورة يؤدون للعرب برسم الأملاك التي كانوا يحرثونها في السهل اتاوة عظيمة، ولكنهم كانوا يربحون مع هؤلاء العرب عشرة أضعاف ما كانوا يعطونهم[64].

=وأغمات أوريكة. فوجود دمنات وألمدين على حدود اينولتان وانفضواك مثل وجود أغماتين على حدود أيلان وأوريكة. هاتان يفضي إليهما مسلك ممر تلوات. وتينك وتنتهي إليهما طريق ممر فدغات وكلها تعبير قبلي في ظاهرة حضرية أساسه تنازع فوائد المسالك مع عدم النضج اللازم للاندماج في مركز واحد. وما يزال سكان المنطقة يتعرفون في أنقاض «ألمدين» على الملاح والمجزرة والرحبة وايغرم (الحصن) والمرس (مجموع مطامير خزن الحبوب) والرياض والجامع الكبير والسوقين والنطافي ومعمل للحدادة والخندق المحيط بالمدينة وعلى جنان مقابل لها يسمى أورتي ن أوكليد» أي «جنان السلطان».

(62) كما يقترح ذلك العروي في تاريخ المغرب الكبير» بالفرنسية ص. 213.

(63) Leon l'Africain - «Description....» (région de Hascora), t. 1.

(64) المصدر المذكور.

البنية القبلية :

عندما تحدث ابن الخطيب عن بعض شيوخ هسكورة، أورد إشارة تفيد أن بعض الهساكرة كانوا في وقته ما يزالون في السهل الذي عند قدم الجبل. وقد ذكر أن مساكنهم كانت تتكون من المضارب والبيوت والكهوف والأنفاق. وهذه إشارة ذات دلالة عميقة على التطور الذي تم في المنطقة، إلى وقت ابن الخطيب، تشهد عليه كهوف السكان الأقدمين وأنفاقهم، ومضارب الرعاة الهاجمين، ثم بيوت المستقرين الأكثر تطورا من هؤلاء وأولئك[65]. كما تحدث ابن الخطيب عن عداء مستحكم بين الهساكرة وبين هنتاتة. ويفهم من نص «نفاضة الجراب» أن الصراع كان على الحدود بين القبيلتين. وربما كان ذلك لأطماع عند كبير هنتاتة، عامر بن محمد للاستيلاء على فوائد هسكورة من ممراتهم الجبلية، بعد أن أصبحت له الصولة على مراكش وعملها يقدم الأمراء ويؤخرهم، ولقد ذهب ضحية ذلك الصراع، شيخ قبيل على حدود هسكورة وهنتاتة هو ابن سعد الله[66]. وظهر أعراب الخلط بتامسنا موالين في هذا الصراع لعامر الهنتاتي بعد أن كانوا حلفاء الهساكرة في عهد ابن وقاريط.

وقد ذكر صاحب الذخيرة السنية[67] أن المرينيين، اعتادوا منذ بدايتهم، أن ينزلوا قبائلهم في مختلف نواحي المغرب التي غلبوا عليها، وقد أنزلوا في ظروف غامضة فرقة من بني وارثن في أخصب أراضي اينولتان الجبلية، حيث ما يزالون يدعون «ايواريضن» وحيث استحالوا إلى أمهر الشجارين والكرامين في هذا الجبل. وتنسب بعض أوراق عمر الكلاوي نقلهم إلى أبي عنان المريني في مستقرهم في مسفيوة. ولعل فرقة من بني وازن، أحد بطون بني مرين، قد انتقلت إلى عين الموطن حيث يدل عليهم بحذاء ايواريضن، محل وازنت الحالية عند آيت بلال.

ولا نعرف شيئا عما وقع في بنية اينولتان منذ ذلك التوطين إلى نهاية القرن الخامس عشر، كما نجعل آثار الأوبئة العظمى في القرن الرابع عشر. وقد كشف وصف ليون الافريقي عن تطاحن بين أحزاب دمنات وألمدين. وترجح أنها كانت أحزابا تمثل القبائل المنقسمة في نفس جبل هسكورة، وخاصة اينولتان وانفضواك، حيث كان كل

(65) نفاضة الجراب.

(66) لعا. شيخ غجدامة الذين ما تزال فرقة منهم (آيت سعدلي) تحمل اسمه.

(67) ص. 64.

منهما يستغل فوائد الوضعية الجغرافية للمنطقة بالنسبة للتجارة على غرار ما كانت لكل من أوريكة وأيلان أغمات خاصة بها. ففي كلتا الحالتين نشأت ظاهرة حضرية بمبادرة قبلية على خلاف كبريات المدن المغربية الكبرى التي أسست من طرف الأمراء، أو المدن الأوربية التي تولدت عن البورجوازية.

وتدل حالة انعدام الأمن التي وصفها ليون في منطقة دمنات، حيث كان الانتقال يتطلب تأجير الحفراء وحمل الأسلحة، الفولاذية والبارودات، على ظروف تختلف عن الظروف التي ساد فيها كبار شيوخ هنتاتة في القرن المريني الأول. والجديد كان هو تغلب نزعة فردية على التحام كان يفرض احترام أعراف الجماعة. وقد نزل ليون نفسه في دمنات عند غرناطي قضي فيها سنوات عدة مشتغلا بالخفارة. وهذا الأمر، مع وجود أندلسيين سابقين في المنطقة، ومواتاة وضعية دمنات للنشاط التجاري وحوضها لبساتين كثيفة الزراعة مما يجعلنا نعتقد أن ذلك الغرناطي لم يكن وحده الذي وصل إلى تلك الجهات الهسكورية بل وصلت إليها أعداد من الغرناطيين بعد سقوط مدينتهم بسنوات.

ومن شأن الوفود الجماعية، بجانب التسربات والهجرات الأقل عددا، أن تكون قد غيرت باستمرار، المضمون البنيوي للقبائل، والقائم على الأنساب الاصطلاحية، كما كان من شأنه إضعاف التلاحم والتضامن داخل المجموعات.

علاقة هسكورة بالمرينيين والوطاسيين :

ذكر ابن خلدون أن هسكورة كانت تتوزعهم ثلاث مشيخات كبرى، ولكنه فصل القول عن مشيخة بني خطاب أكثر من غيرها وقال متحدثا عن هسكورة في عهده : «الرؤساء عليهم لهذا العهد من فطواكة المعروفين ببني خطاب[68] لاتصال الرئاسة في هذا البيت، ولما انقرض أمر الموحدين استعصوا على بني مرين مدة، واختلفوا معهم في الاستقامة والنفرة[69]. ثم ذكر مشيخة بني نفال في أولاد ترويميت[70]، ومشيخة هنتيفة في أولاد هنو، بحصن تفيوت، ونجد في ديوان العبر كذلك، بعض أخبار تسعة

(68) ما تزال قرية «آيت خطاب» في فطواكة (مشيخة آيت أومديس) تحمل اسم أسرة هؤلاء الشيوخ الكبار.

(69) ابن خلدون : كتاب العبر، ج 6، ص. 421.

(70) ما تزال آثار حصنهم عند آيت واودانوست، وهي التي ذكرها صاحب «القول الجامع» ص. 44 بسور ترويميت.

من شيوخ بني خطاب، من لدن مسعود بن جلداسن الذي عاصر انتقال مراكش إلى بني مرين، وكان أول من انحاش إليهم، حتى عهد علي بن زكرياء المتولي في نهاية آخر القرن الثامن الهجري. ويفهم من إشارات ابن خلدون أن هذه المشيخات كانت تحكم القبائل، وأن سكانها قد «أذعنوا لأداء الضرائب والمغارم» وجبايتها من قومهم، والخفوف إلى العسكرة مع السلطان، متى دعوا إليها شأن غيرهم من المصامدة»[71]. فيتبين من عبارة ابن خلدون أن المرينيين لم يحكموا تلك القبائل بعمالهم ولكنهم اكتفوا بتزكية حكم المشيخات المحلية الجابية تاركين لها مباشرة التسلك على أقوامها. تنقصنا العناصر اللازمة لمعرفة أسس صعود تلك المشيخات وعلاقاتها مع الشيوخ الأصغرين على مستوى قبائل المجموعة أو على رؤوس الأفخاذ. غير أن معلومات قليلة عن منصور بن محمد بن عمر أحد شيوخ بني خطاب، كما وردت في «نفاضة الجراب»، تكشف عن التفاف الهساكرة حول شيوخهم ووقوفهم عند أمرهم، كما تبين عن الرخاء المتأتي لأولئك الشيوخ، من امتصاص الغلال ومن استخدام محكوميهم على غرار ما جاء عليه أحفادهم شيوخ الأطلس في القرن التاسع عشر[72].

لقد اعتبر جاك بيرك أن بناء أبي عنان لحصن «القاهرة» عند منفذ سكساوة على السهل، من أجل حصارهم، كان حدثا حاسما في تاريخ تلك القبيلة[73]. أما بالنسبة لمجال هسكورة فقد كانت دمنات موجودة من قبل، ولا ندري ما إذا كان المرينيون قد استعملوها كقلعة لحامياتهم أو لمراقبة شيوخ تلك القبائل. إن سور قصبة دمنات يذكر في العقود العقارية القديمة بـ «سور موسى» مما جعل سكانها المتأخرين، ومنهم الغجدامي يذهبون إلى أن مؤسسها هو الفاتح الإسلامي موسى بن نصير، وقد ذكر ابن الخطيب «سور موسى» في دكالة حصنا يلتجأ إليه من غارات سكان السهل والجبل معا. وتوطين هذا الحصن في دكالة، مع تعرضه لغارات الجبل مما يزيد لغز العلاقة بين تسمية هذا الحصن وتسمية سور قصبة دمنات القديم تعقيدا[74].

---

(71) كتاب العبر ج 6، ص. 422.

(72) هذا الاستغلال والاستخدام وكذا الاستفادة من مراقبة ممرات الأطلس، عناصر لا تكفي لاستعمال نعت «فيوداليين» في حقهم، كما جاء في كتاب «تاريخ المغرب» الذي وضعه جماعة من الأساتذة وطبع بمطابع «هاتيي». ص. 167.

(73) Berque (J.) - «Antiquités Seksawa» p. 383.

(74) «مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس» نشر وتحقيق أحمد مختار العبادي، مطبعة جامعة الاسكندرية، 1958، ص. 150.

ولا ندري كيف صارت المشيخات الهسكورية الكبرى في القرن الخامس عشر، ولا لماذا اختفت لصالح شيوخ أصغر أو لصالح جماعات القبائل، وبصدد هذا التغير الأساسي في التنظيم السياسي للقبائل، لا نملك إلا أن نتساءل عن أثر ظهور السلاح الناري في أيدي القبائل، على البنية القبلية وعلاقات السكان بحاكميهم.

فبينما ظل أمراء هنتاتة حكاما على مراكش[76] وظلت أغماي (سيدي رحال اليوم) بيد الشيخ إدريس الهنتاتي[77] لم يتحدث ليون الافريقي في دمنات وألمدين سوى عن مجالس نبلاء كان تحصل الرسوم وتصرفها في قضاء حاجات الجماعة. وذكر أن أحد تجار فاس، القائمين في ألمدين، قام إثر قصة طريفة تتعلق بتنافسه مع أحد نبلاء المدينة على خطبة فتاة جميلة، بطلب معونة سلطان فاس (محمد الوطاسي المكنى بالبرتغالي 1505-1524م)، فزوده هذا الأخير بكتيبة جيش صغيرة تمكن بها من دخول المدينة وحكمها نيابة عن السلطان ومقابلة جباية سنوية معلومة، ولم تقف في وجه التاجر أعداد هائلة من فرسان القبائل، التي كانت تغير بها الهساكرة على مراكش أواخر الموحدين، بل أسرع تجار الحصنين إلى فتح الأبواب لمحاصرهم خوفا على مصالحهم. ومع خضوع الحصنين لهذا التاجر، قام بعض الهساكرة، لا نستطيع تحديد موطنهم بالضبط، بالمشاركة إلى جانب حاكم مراكش، الناصر الهنتاتي (بوشنتوف)، في الزحف على البرتغاليين في آسفي[78].

لقد كانت المشيخات الهسكورية الكبرى حينما كانت تدين بالولاء للأمراء تجبي لهم المغارم وتجيش العساكر، وبذلك كانت أنجع الوسائل وأكثرها مواتاة في يد دولة مركزية تقليدية، لم تكن تتوفر على أجهزة كافية ومستديمة للحكم، فالمشيخات المحلية كانت بمثابة نتوءات تقبض عليها الدولة في جسم القبائل الفرار الأملس. فلما اختفت تلك المشيخات بقي سكان الجبال في غالب الأحيان خارج طاعة المخزن

---

(75) انظر عن ظهور هذا السلاح : محمد المنوني : «صناعة الأسلحة بالمغرب»، «دعوة الحق»، العدد 8، 1970، ص. 102-108.

(76) Cenival (P. De) - «Les Emirs des Hintalas», H. 4è trim. 1937. 1937, p. 245.

(77) L'Africain : Description.. t. 1, p. 114.

(78) Sources inedites de l'histoire du Maroc, Série Portugal, 1 p. 259.

الوطاسي، ولهذه الحال ميز الفقهاء منذ العصر المريني بين بلاد تجري فيها الأحكام وبلاد سائبة[79].

المرحلة الرابعة : التفكك :

من القرن العاشر إلى منتصف القرن الثالث عشر هـ (ق 16 — منتصف ق 19م)

تتميز هذه الفترة بظهور مشاكل حادة تتعلق بالاقتصاد القروي الزراعي الرعوي. وقد انعكست هذه المشاكل على كتب النوازل. وتمتد أصولها إلى عدم كفاية الانتاج، خاصة في المناطق الجبلية، مما كان يقتضي، من طرف الجماعات، حرصا على نوع من التعادل في توزيع وسائل الانتاج من جهة، وترصدا من طرف بعض الأفراد لاستغلال أدنى درجة من النفوذ أو القوة لاحتجان ما أمكن احتجانه من تلك الوسائل عليها من جهة أخرى، وفي حالة ثالثة قد تمارس الجماعة نفسها سلوك النهب أو وضع اليد على مال الغير، كلما اتيحت لها فرصة للقيام بذلك. وقد كانت الظروف الطبيعية، بما تأتي به من كوارث كالقحوط والأوبئة، حاسمة في الابقاء على حالة الخصاص تلك، وفي القضاء على محاولات تركيم الثورة، أما الإطارات البنيوية في هذه المرحلة فقد غلبت عليها صفة الانقسامية والجهرية. وربما تغلب هذا الاتجاه، لأن مشاكل الأحلاف لم تعد هي الدفع بالمجموعات الكبرى إلى غزو الأرض، والتوسعات الرعوية البعيدة المدى، بقدر ما أصبحت تتمثل في الحفاظ، في مستوى القرية أو الفخذ، على بقعة الأرض الضيقة من غصب الغاصب وعلى قطيع الماشية الصيغر من نهب الناهب. وقد أصبح لزاما على الدولة أن تحكم المجموعات القبلية الانقسامية بولاة من ضباط جيشها، أو من العائلات المخزنية المحلية. وكان انعدام الاستمرارية في جهاز الحكم والجباية، وخاصة في فترات ما بين التوليات، وعدم كثافة تمثيل الدولة في النواحي لا يكفي لضبط المجموعات واكراهها، وكذا اعتصام جزء من تلك المجموعات بقنن الجبال الوعرة، مما جعل عددا من السكان خارجين عن القبائل الجابية في غالب

---

(79) من بين الذين اعتمد عليهم الكيكي فقيهان من العصر المريني والوطاسي تناولا قضية الحيازة في البلاد السائبة، يوسف بن عمر الأنفاسي (661-761هـ) ترجم له الزركلي في الأعلام، ومحمد بن إبراهيم التتائي المتوفى عام 942هـ/ 1335م.

الأحيان أو مستعدين للخروج عنها كلما سنح لهم ذلك. وتلك حالة كانت تكلف الدولة باستمرار جهودا غالية لرد السياب إلى الرعية.

إفلاس الفلاح والراعي والغارة على القصبة والماكس والمرابي :

لا تختلف المعلومات الاقتصادية التي أوردها مارمول حوالي 1640م، عن معلومات ليون الافريقي حول هسكورة ومدينتي دمنات وألمدين إلا قليلا. فقد ذكر أن هسكورة كانوا يحرثون أرضا جيدة ذات تربة غنية. ولكن هذا الحكم إن صح بالنسبة للمنخفضات التي توجد بها مدن هسكورة مثل بزو وفم الجمعة ودمنات، قد لا تصح بالنسبة للمنحدرات الجبلية المجاورة حيث كان امتلاك أعداد كبيرة من الماشية، كما لاحظ ذلك مارمول، بقصد تعويض فقر التربة المنزرعة.

وقد تحدث مارمول بدوره عن النشاط التجاري لمركز دمنات، وهو نشاط قائم على مبادلات هذا المركز مع الافاق البعيدة، من مدن كبرى وسهول شمالة من جهة وعلى المبادلة والمعاملة مع جبال اينولتان وفطواكة والقبائل المجاورة، ومع تجار القبائل النائية جنوب الأطلس من جهة أخرى. والقسم الأعظم من ذلك النشاط كان يتمثل في المعاملة مع الزراع ومربي الماشية في جبال اينولتان وفطواكة، وذلك بشراء الجلود والأصواف والفواكه والزيوت وغيرها من المنتجات، وبيع الحبوب الواردة من السهول والبضائع المجلوبة من المدن لأولئك الزراع والرعاة، وكانت النقود تلعب دورا أساسيا في تلك المبادلة الغير المتكافئة، فكان الدائن والمستثمر والمرابي يقومون بصفقات ومعاملات يخسر فيها الجبليون جزءا كبيرا من عملهم، وخاصة في بيع السلم وشركات البهائم المجحفة. وبعد أن أشار مارمول إلى أن هسكورة كانوا أغنى من دكالة لأنهم كانوا أقل انزعاجا منهم من العرب، لم يفته أن يلاحظ التناقض القائم بين حال سكان كل من دمنات وألمدين، وبين حال الجبليين المجاورين. وهو تناقض يعكس نوع العلاقات الانتاجية بين الجانبين، فقد ذكر أن سكان مدن هسكورة كانوا يعيشون عيش الفلاحين الغلاظ الطبائع »[80].

(80) L'Afrique de marmol. p. 118.

وقد ورد انطباع مماثل عن غنى منطقة دمنات في «وصف المغرب أيام أحمد المنصور» المجهول المؤلف[81] حيث ذكر أنها كانت تنتج كثيرا من القمح والزيت وكثيرا من الخمر والفواكه وتتوفر فيها مياه كثيرة باردة، وفيها تربى كثير من الماشية ويعيش عدد كبير من اليهود.

وإذا قرأنا أجوبة ابن ناصر الدرعي[82] تراءت لنا بعض ملامح الاقتصاد القروي، دون توطين، في القرن السابع عشر : فوسائل الانتاج، وخاصة الأرض والماء، لم تكن موزعة توزيعا عادلا، بل كانت تتوزعها، على صعيد حوزة واحدة، بعض الأسر لا غير، وذلك ما يفهم من النوازل المتكررة التي تطرح مشكل المساهمات الجماعية مثل أجرة إمام المسجد وأشغال تعهد السواقي، وهل تفرض على المالكين وحدهم أم على جميع السكان، وهل تفرض على المالكين بحسب أنصبة الماء أو بحسب «كوانينهم» وكانت الأرض تقسم بين زراعة الحبوب وبين زراعة الخضروات، من لفت وجزر وقرع وغيرها. ورغم ضعف المردود، كان الحاجة إلى بعض النقود تدفع إلى تسويق جزء من تلك الخضراوات وربما حتى من الحبوب في الأسواق الأسبوعية، فنجد مثلا في أجوبة الدرعي فتوى حول جواز بيع اللفت بالأحواض، ويستفاد من نوازل النزاعات حول الأرض الموات، بين مدعين ملكية قديمة للأرض ومحيين جدد لها، أن الاستصلاحات غالبا ما تناولت أماكن مستغلة من قبل، بدل أن تكون مجهودا لتوسيع مساحة المحاط، وذلك لأن قلة المياه في سنوات الجفاف، ونقصان القوى المنتجة بسبب المجاعات والأوبئة كان يؤدي، في دورات متكررة، إلى ضمور الرقعة المستغلة حول كل قرية، وهجوم الاحراج والغابات على أطراف الحوزة، واندراس معالم الحياة الزراعية. حتى إذا عادت أسباب النماء وتجددت الوسائل، رجع الناس لتوسيع المجال الزراعي من جديد. وبالرغم من أن الأرض المنزرعة كانت نادرة وأن الأسر الكبيرة كانت هي خلايا الانتاج، فقد كان المالكون يلتجئون إلى الاستغلال غير المباشرة لجزء من أراضيهم، وكأنما كانوا يتيحون، في شبه تكافل، فرصة للشريك غير المالك. وعلى هذا النوع من الاستغلال دارت نوازل المزارعة والمغارسة والمساقاة في

(81) De Castries - Une description du Maroc sous le règne de Moulay Ahmed El Mansour (1956) d'après un manuscrit portugais de la Bibliothèque Nationale, Paris, 1909, p. 99.

(82) محمد بن محمد بن ناصر الدرعي (1011-1058هـ / 1603-1674م) : «الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية» مخطوط خ.ع. رقم د. 1111.

هذا الوسط الجبلي. وكانت مياه الري، حسب مصادرها من العيون والأنهار، تبلغ درجة كبيرة من التجزؤ والتقسيمات في نوباتها، بسبب التفويت والتوارث ما يجعل الاستفادة منها تصبح منعدمة بالنسبة لبعض المالكين، وكان تفويت الماء في بعض الجهات مع الاحتفاظ بالأرض يخلق أوضاعا شاذة أخرى.

ولم تكن مشاكل تربية الماشية تقل تعقيدا عن مشاكل امتلاك الأرض واستغلالها، فالرعي بالنسبة للأبقار كان، اما خاصا وإما جماعيا بواسطة «راعي الدولة» كما كانت تسميه النوازل، أي راعي التناوب، أو بواسطة راع تؤجره الجماعة. وكان تقنين الرعي الجماعي وتأجير الراعي وإطعامه يختلف بحسب اعراف المناطق كما كانت تحدد تلك الأعراف حالات المسئولية عن القطيع بين المالك وبين الراعي بشكل قد لا يخول من البدائية ومن الاجحاف بهذا الأخير، وكانت شركات البهائم تبلغ حالة من التعقيد والالتواء تدل على أن امتلاك أبسط وسائل الانتاج، في مجتمع الخصاص هذا، كان يوفر للممتلك فرصة مضاربة متعددة المراحل والفوائد[83].

وبجانب الشريك والحراث والراعي كان الصانع اليدوي مندمجا في مجتمع زراعي حيث كان أهل القرية يتعاقدون مع الفخار والخراز والحداد بنصيب معين من الحبوب، سنويا، مقابل ما هم في حاجة إليه من المواعين التي كان ينتجها الصناع.

وكانت أزمة ذلك المجتمع الزراعي الجبلي، تشتد على الخصوص في سنوات القحوط والجفاف[84]، فقد سئل السكتاني «عن رجل أضره الجوع فلم يجد من يبيع له الزرع إلا بأكثر من ثمنه المعتاد ويبيع حقلته في ذلك»، فأجاب : «البيع لأجل الجوع لازم»[85]. «وسئل عمن باع ملكا في إنصاف الباطل باكراه الشيوخ الأباليس في زمن المجاعة»[86] غير أن الاحتجانات للأرض في زمن المجاعة، لم تكن تؤدي إلى تراكمات

---

(83) انظر على سبيل المثال، في صفحة 64 من الأجوبة : «مالك يقوم مع من يريد أن يشترك معه بهيمة بكذا على أن يقوم الشريك برعايتها وعلفها حتّى تكبر فتقوم مرة ثانية فيكون ما زاد فيها على القيمة الأولى بينهما بالسوية».

(84) كانت أعظم هذه المجاعات في القرن السابع عشر تلك التي وقعت سنة 1072هـ (1661م) وورد وصفها في رسالة كتبها محمد بن عبد الجبار العياشي إلى المرابط أبي سالم العياشي لما كان متغيبا بالحرمين وضمنها في كتابه : «الإحياء والانتعاش» (مصورخ.ع.د. 1433). وقد ركز بصفة خاصة على آثار الوباء والمجاعة في نواحي تادلا.

(85) نوازل السكتاني : مخطوط الخزانة العامة : ك 1016، ص. 116.

(86) نفس المصدر، ص. 124.

قارة للثروة لأن الأسر الكبيرة كانت معرضة للانقراض، بسبب الأوبئة، أو للتفكك عندما كانت تبلغ توسعها الأقصى. وبتملكها أو انقراضها يعرض ما جمعته إلى الانتقال للغير. فلا يلبث أن يقوم ورثة صاحب الملك القديم الذي جرد من ملكه. وقد تمضي على ذلك عقود من الزمن، فيقوم الأحفاد على ورثة المحتجن، خاصة عندما تؤول أسرة هؤلاء إلى اندثار، أو تفقد ما كانت تتمتع به من نفوذ.

وقد تأكدت هذه الملامح من خلال نوازل القرن الثامن عشر، وكان جمع العبيد وتجنيدهم بعد أن كانوا من القوى المنتجة عنصرا جديدا. فقد جمع من القبائل الدمناتية والمجاورة بأمر من المولى إسماعيل خمسة آلاف من العبيد[87]. كما يستفاد من وفيات عدد من تلاميذ الشيخ أحمد بن ناصر بدمنات وإينولتان أن أوبئة القرن الثامن عشر قد نالت هذه المنطقة وخاصة وباء 1155هـ / 1742م[88].

ومن خلال فتوى الكيكي في عدم جواز الحيازة بلا أحكام، نلمس الوسائل المتعددة التي كان يلتجىء إليها أبناء الأسر الجبلية من أجل الحرص على بقعة الأرض، وبصفة خاصة، حرمان الأخوات والبنات من حقهن في الإرث، بالتحبيس على الذكور وقسمة البت والعضل والتغريب، بل وحتى ببيعهن في الأسواق. وهذه القضية تعكس، ندرة الأرض وضعف تقنيات الاستغلال وكونها مدار الاقتصاد الجبلي ومعينة العلاقات الانتاجية بين أفراده[89].

وقد كانت مياه السواقي محل نزاعات بين الأسر وأفخاذ القبائل، سواء في أوقات الجفاف حيث تنضب مياه العيون وتنخفض مستويات الانهار، أو في أوقات الانتعاش حيث كانت تتسع الأراضي المزروعة على إمكانيات الري، وربما كان تكرر دورات الجفاف في النصف الثاني من القرن الثامن عشر سببا في اندلاع هذه النزاعات على طول الدير، بحسب بعض المقارنات التي أجريناها. فقد دخل أهل دمنات في نزاع مع آيت واودنوست المجاورين لهم بسبب ساقيتيهما النابعتين من

---

(87) الرسالة 16 من كناش «وثائق إسماعيلية» خ.ع.ك 400.

(88) «الدرة الجليلة للخليفتي» مخطوطة خاصة.

(89) وهذه المشكلة عممتها جيرمين تيون بالنسبة لمجموع شمال افريقيا:

Germaine Tillion : «Le Harem et les cousins», Ed. du Seuil, p. 168

إيمي ن إيفري. وقد تجدد ذلك النزاع القديم في عهد المولى سليمان الذي بعث قصد تسوية النزاع لحنة سلطانية[90].

ولم نعثر لا في النوازل المعتمدة لأنها لا تطرح مشاكل الحاضرة إلا قليلا، ولا في أية وثيقة أخرى، على معلومات تفيد في معرفة تطور العلاقة بين المراكز التجارية في الدير أو في المدن الكبرى مع الجبال والبادية، بصفة عامة، في القرن الثامن عشر. واشك أن دمنات ظلت بالنسبة لاينولتان مركز متمولين مضاربين ومرابين، وقد كانت في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر حسب كرابر[91] مدينة غنية عامرة بسكان قدرهم بثمانية آلاف نسمة من مسلمين ويهود. غير أن الحوالة الحبسية لدمنات وقد جمعت في عهد المولى عبد الرحمان تكشف عن عمارة خربة وفنادق تجارية معطلة، مما يظهر أنها كانت قد تدهورت بالنسبة لما وصفها عليه الحسن الوزان في بداية القرن السادس عشر.

البنية القبلية : الانقسامية :

قال مارمول عند بداية ذكر هسكورة : «إن هذا الإقليم الذي كان يسمى في الماضي بدمنات هو الإقليم السابع في مملكة مراكش حسب الترتيب الذي اتبعناه»[92]. والواقع أن عكس ما ذكره مارمول هو الصحيح : فاسم هسكورة هو الذي كان سائدا من قبل ثم بدأ اسم «دمنات» أو «جبال دمنات»، يطلق على المنطقة، فالتغير البنيوي الذي وقع هو اختفاء الكتلة الهسكورية وازدياد تلاشي الروابط بين القبائل التي ذكر البيذق أنها كانت في عداد هسكورة. وهذا التطور لم يقتصر على هسكورة بل نال المجموعات القبلية الوسطوية الكبرى حتى في الأطلس الكبير الغربي. فلا نجد في وثائق العهد السعدي ما يدل على أن تلك المجموعات ظلت تتحرك حركة واحدة أو تعامل على أنها وحدة جبائية أو ولاية مستقلة. وان بقي اسم هسكورة يطلق على تلك الجبال من طرف بعض الكتاب في القرون المتأخرة فذلك اطلاق بحسب التسمية القديمة[93].

---

(90) حسب وثائق حول هذا النزاع نتوفر على نسخ منها.

(91) Graberg Di Himsö - Specchio géographico.. p. 16, 37, 44, 69, 74.

(92) L'Afrique de Marmol, p. 116.

(93) على سبيل المثال : اليوسي الذي قال في المحاضرات (مخطوط الخزانة العامة ج 32، ص. 269) : «وصعدت في أعوام الستين وألف إلى جبال هسكورة» بينما جاء في طبقات الحضيكي (خ.ع .د 1124) ورقة 68 أن اليوسي بعد أن أخذ عن الشيخ ابن ناصر ارتحل فحضر على أبي العباس علي بن العباس بجبل دمنات ثم منه إلى الزاوية البكرية.

وقد ربط الجغرافي كوفرور[94] بين وجود الاتحاديات القبلية الكبرى، وبين التنقلات الخارجية للرعاة التي كانت تتطلب وفاقا بين القبائل. وعلى هذا الأساس، لا تختلف فرضيتنا حول غلبة نمط حياة النجعة والبنية المتلاحمة على هسكورة إلى عهد الموحدين مع ملاحظة كوفرور. غير أننا لا نتفق مع أحد الاستنتاجات الأساسية في أطروحته والتي يعزو فيها اضمحلال هسكورة إلى حتمية جغرافية، تتمثل في كون موطنهم غربي الأطلس الكبير الأوسط كان يوفر لهم، رغم وجود التربة الكلسية الفقيرة، امكانيات موازنة بين الرعي والزراعة، قريبة من إكانيات الأطلس الكبير الغربي الأكثر ملاءمة للاستقرار البشري، الأمر الذي جعل هسكورة أقل تلاحما وأضعف على مواجهة الهاجمين الرحل في العصور الوسطى. فهذا الاستنتاج لم يدخل في اعتباره التطور التاريخي لهسكورة، فيما يتعلق بنمط عيشهم، ونفترض أنهم كانوا دائما على درجة ضعيفة من التلاحم، ثم إن الأطلس الكبير الغربي نفسه عرف تلك الاتحاديات القبلية الكبرى على أسس أخرى غير أوفاق النجعة ضعفت في نفس الفترة التاريخية، وهي فترة ما بين القرن الرابع عشر والقرن السادس عشر. أضف إلى ذلك أن الهاجمين الذين أشار إليهم كوفرور وهم آيت عطا، لم يستهدفوا قبائل هسكورة سوى بغزوات قليلة متأخرة لم يسفر عنها استقرار مهم بين ظهرانيهم. بل تسرب آيت عطا كما لاحظ ذلك، بصفة خاصة، إلى تادلا عبر ممرات واقعة شرقي مجال هسكورة.

إن سيرورة اختفاء هذه المجموعات الكبرى وكذا العوامل الحاسمة في اضمحلالها غير واضحة. كما أن مضمونها ووظيفتها حتى حينما كان نشاطها على أشده في القرون الوسطى العليا أمور لا تتوفر الوقائع الكافية لتحليلها. والذي يمكن استقراؤه بتتبع حركات القبائل هو أن تلك الأطر لم تكن نطاقات مغلقة، بل إطارات اسمية ثابتة، بل وحتى إطارات جغرافية بالنسبة للمستقرين، تجدد سكانها باستمرار بعناصر مختلفة، وردت عليها من مختلف الآفاق، واندمجت فيها زرافات ووحدانا، طوال الأحقاب المتتالية. فقد رجحنا أن يكون آيت واودنوست من ربضيي الأندلس الذين

(94) Couvreur (G.) - «La vie pastorale dans le Haut-Atlas Central», R.G.M. n. 13. 1986. pp. 3-54.

تحدث البكري عن طردهم من تادلا. ورأينا أن «إيواريضن» قد نزلوا عند إينولتان في عهد المرينيين.

وفي المرحلة التي نتحدث عنها، كان من عواقب المجاعات والأوبئة حدوث هجرات جماعية وفردية وحدوث فراغات في مواطن القبائل كان يملأها القادمون من قريب أو بعيد. وكانت النزاعات المختلفة على المجال الطبيعي بين القبائل تسفر عن طرد بعضها البعض الآخر. كما كانت الدولة المغربية تقوم بإجراءات نقل جماعية لفرق صغيرة أو لقبائل بأكملها ولاشك أن وباء منتصف القرن السابع عشر قد أحدث باينولتان مثل ما أحدثه من التخريب في تادلا، حيث وصفته الرسالة العياشية المشهورة. وربما انسلخت في هذا الوقت فرق هائلة من قبيلتي مجاط وكطيوة في سوس، واتجهت نحو الحوز ثم نحو تادلا. وعند مرورها بدير اينولتان تركت فرقتين هنالك هما الفرقة التي سميت بآيت مجطن وفرقة كطيوة (اينتكطو)، وقد حلتا بأرض آيت بلال الاينولتانيين الذين ما تزال لهم بعض الأملاك في ذلك الدير وإن اقتصر سكنهم عندئذ على الجبل(95). وقد ذكر الزرهوني في «رحلة الوافد»(96) أن كروان كانت في بداية القرن الثامن عشر قرب دمنات، وربما تركت هي بدورها بعض الأسر هنالك قبل متابعة السير نحو الغرب. وقد غزت بعض فلول آيت عطا جبال اينولتان، انطلاقا من مستقرهم بتادلا. ويشهد على ذلك بعض أسماء القرى والأماكن التي ما تزال تحمل اسم آيت عطا خاصة عند «آيت شتاشن». ويروي هؤلاء، أن المرابط سيدي ادريس دفين ضفة الواد الأخضر عند السراغنة هو الذي أصلح بين آيت عطا وبين آيت شتاشن. وبه يفسرون ما يقدمونه إلى ضريح المرابط المذكور من أعشارهم إلى الآن. كما تنسب بعض الأخبار الشفوية خراب مدينة ألمدين إلى العطاويين. ونجد في إينولتان قرى تحمل اسم مؤسسيها من مهاجري القبائل الأخرى مثل آيت سوس (أهل سوس) واحربيلن (أهل حربيل) وآيت بولمان من دادس وآيت مساض وآيت ايمور وآيت بوزيد وافشتالن (من تادلا). كما نجد قرى تحمل اسم «امزوارن» أي «السابقين» تمييزا للأصلاء عن الطارئين. هذا عد الأسر الملحقة بقرى سابقة والمندمجة معها.

---

(95) De la Chapelle - Un document inédit sur la politique de Moulayt Ismail dans l'Atlas», Archives Marocaines, vol. 28, 1932.

(96) الترجمة الفرنسية لرحلة الوافد من طرف جوستينار، ص. 152.

إينولتان والدولة من بداية السعديين إلى منتصف القرن التاسع عشر :

انحاش هسكورة للسعديين قبل 1526[97] . وقد أشار مارمول إلى أن الشرفاء قد قضوا على النزاعات بين دمنات وألمدين عند استيلائهم على المنطقة. ومع السعديين بدأت مرحلة من العلاقات السياسية بين القبائل والدولة حيث وقع الاحتكاك المباشر بين جهاز الدولة وبين البنية القبلية المتفككة، بعد ذهاب المجموعات المتلاحمة ومشيخاتها الكبرى.

وتتبين أهمية منطقة دمنات في العهد السعدي مما جاء في «مناهل الصفا» من كون المنصور قد أدال بها لكبير الدولة إبراهيم السفياني[98]. وذكر الوصف البرتغالي المجهول المؤلف أن دمنات كانت مقر قائد سعدي وحامية من العسكر، لكن نفس المصدر ذكر أن عددا من القبائل الجبلية كان بإمكانها أن تتجنب المراكز التجارية حيث كان يترصدها الجابي، لأنها كانت تستطيع أن تكتفي بوسائلها الخاصة في المعيشة[99].

وقد ظهرت تلك المراكز التجارية، عند قدم الجبل، قلاعا جابية، كما أن الدولة حافظت على المسئولية الجماعية القديمة في واجب القبائل نحوها، بالرغم من تلاشي أواصر التآزر. لذلك تتكرر في هذا العصر نازلة «رجل باع عليه أهل موضعه في المطالب المخزنية اللازمة له بين جماعته[100]...».

ولم نقف على أخبار اينولتان إبان نزاع أبناء المنصور وانقسام المغرب إلى عدة إمارات. ويظهر أن دمنات كانت رغم شهرة ثروتها منهكة مستنزفة عندما أقام بها المولى رشيد بن الشريف حين خروجه بعد موت والده وبيعة أخيه من تافيلالت مارا بتدغة فدمنات قبل التحاقه بزاوية الدلاء، وقد ذكر مويت[101] أن العسكر الذي أرسله السلطان سنة 1680 إلى تافيلالت قد فاجأ، عند رجوعه منها، حصن دمنات، ونازل أهله وقتلهم عن آخرهم، مما يدل على أنهم لم يدخلوا في الطاعة إلى ذلك الحين. ومن

---

(97) Sources inédites, Portugal, 1, p. 385.

(98) مناهل الصفا : تحقيق الدكتور عبد الكريم كريم الرباط 1972، ص. 66.

(99) المصدر المذكور في الملاحظة 81، ص. 98.

(100) أجوبة السكتاني، ص. 125 و 126.

(101) Sources inédites, dynastie filalienne, t. 2, p. 40

الراجح أن هذا الحدث هو الذي أورده توماس بيلو[102] عندما ذكر أن عسكر مولاي اسماعيل بعدما فاجأ حصنا من حصون الدير، وتمكن من دخوله، استسلم سكانه، وطلبوا الأمان تحت طاعة السلطان، معتذرين بأن أهل الجبال هم الذين جروهم إلى العصيان مكرهين، وأنهم لو لم يفعلوا لفتكوا بهم عن آخرهم، وطلبوا من العساكر أن ينتقموا لهم من أولئك الجبلين على أن يعينوهم على ذلك.

وقد صارت دمنات إلى نظر عامل المولى إسماعيل الباشا غازي بوحفرة ثم إلى نظر ولده أحمد الذهبي لما تولى على تادلا ابتداء من سنة 1111هـ (1699م). وبجانب القوة التي كانت تمثلها العساكر في قصبة دمنات والتي ذكر «القول الجامع» أن بعض جدرانها اسماعيلية، فقد كان المرابطون الحنصاليون، في بداية علاقاتهم مع الدولة معينين لها على إلزام قبائل المنطقة طاعة السلطان[103].

وبعد المولى إسماعيل بايع سكان دمنات المولى عبد الله بدل أن يؤووا المستضيء الذي ثار عليه[104]. وقد استمرت طاعة الدمناتيين لمحمد بن عبد الله الذي جعل منطقتهم إلى نظر قائده سعيد بن العياشي في أول الأمر. وذكر أكنسوس[105] أن السلطان محمد بن عبد الله، عندما عزل قائده محمد بن أحمد الدكالي البوزاري عن السراغنة وتادلا وبني مسكين ودمنات وغيرها حتى لم يترك له سوى اخوانه جعل قائدا على السراغنة محمد (فتحا) الصغير السرغيني من أولاد مبارك. وكانت اينولتان مضافة إلى عمالة السراغنة. ومحمد بن عبد الله هو الذي نقل العبيد من دمنات إلى تيط الفرط[106] وبذلك انتهت ساسية الحصون عند قدم الجبل. وقد ذكر صاحب الاستقصا أن القبائل سرعان ما استعادت أسلحتها. وبينما كان خليفة عامل السراغنة مقيما بدمنات كان أفخاذ من اينولتان غير خاضعين لسلطته. ففي تلك الفترة عاش الفقيه الكيكي بكرول من اينولتان وكتب فتواه حول الحيازة المشار إليها، والتي تبرز بشكل صريح أن تلك الجبال كان يسودها «انعدام الأمن» و«انعدام اليقين»، كما

---

(102) Terrasse (H.) - «Les aventures d'un renégat anglais sous Moulay Ismaïl», in

(103) يستفاد هذا المعنى من رسائل بين السلطان وعامله بشأن الحنصاليين وبين المولى أحمد الذهبي. المعرب، طبع باريس، ص. 56.

(105) الجيش العرمرم : مخطوط ج.ع. ص. 132.

(106) الاستقصا، ص. 8، ص. 49.

أن سكانها رجعوا إلى اعرافهم القاسية : «فالضعيف لا يصل إلى حقه أو يصل إلى بعضه إلا بعد أن يكون قد خسر أضعاف ما أخذ لجور الحكام وقلة الانقياد». كما كانت «جل بيوعات الناس لا تخلو من ضغوط»(107). ولم يفت الكيكي أن يذكر أن القول بلزوم بيع المضغوط لكون حفظ الابدان مقدما على حفظ الأموال هو قول شاذ استحسنه بعض حذاق المتأخرين وأفتى به ابن هلال للوزير علي بن يوسف الوطاسي(108).

ومن السراغنة حكم اينولتان بعد محمد الصغير المذكور ابنه الجيلالي ثم حفيده محمد بن الجيلالي في عهد المولى سليمان. وقد «كسر» خليفته حمو ايمغري انتفاضة لقبيلة اينولتان، ولكن آيت واودنوست قتلوه بعد أن أدخلوه على «عروس» - مسلح- (رجل)(109). وفي عهد محمد بن الجيلالي تدخل المولى سليمان لفض نزاعات حول ساقيتي دمنات وآيت وأودنوست عدة مرات.

ولما تولى أحمد بن القائد شدد الخناق على الاينولتانيين، فهاجموا مقر خليفته بدمنات ونهبوا الدور والأسواق سنة 1248هـ (1832)، وبذلك دخلت المنطقة في سلسلة أحداث القرن التاسع عشر.

---

(107) مواهب ذي الجلال، ص. 30.

(108) الكيكي : منهاج الشرعة وعنوان الرفعة على أجوبة فقيه درعة، ورقة 118 (نسخة الخزانة الملكية رقم 597).

(109) القول الجامع، ص. 7 .

الفصل الثالث

موطن إينولتان

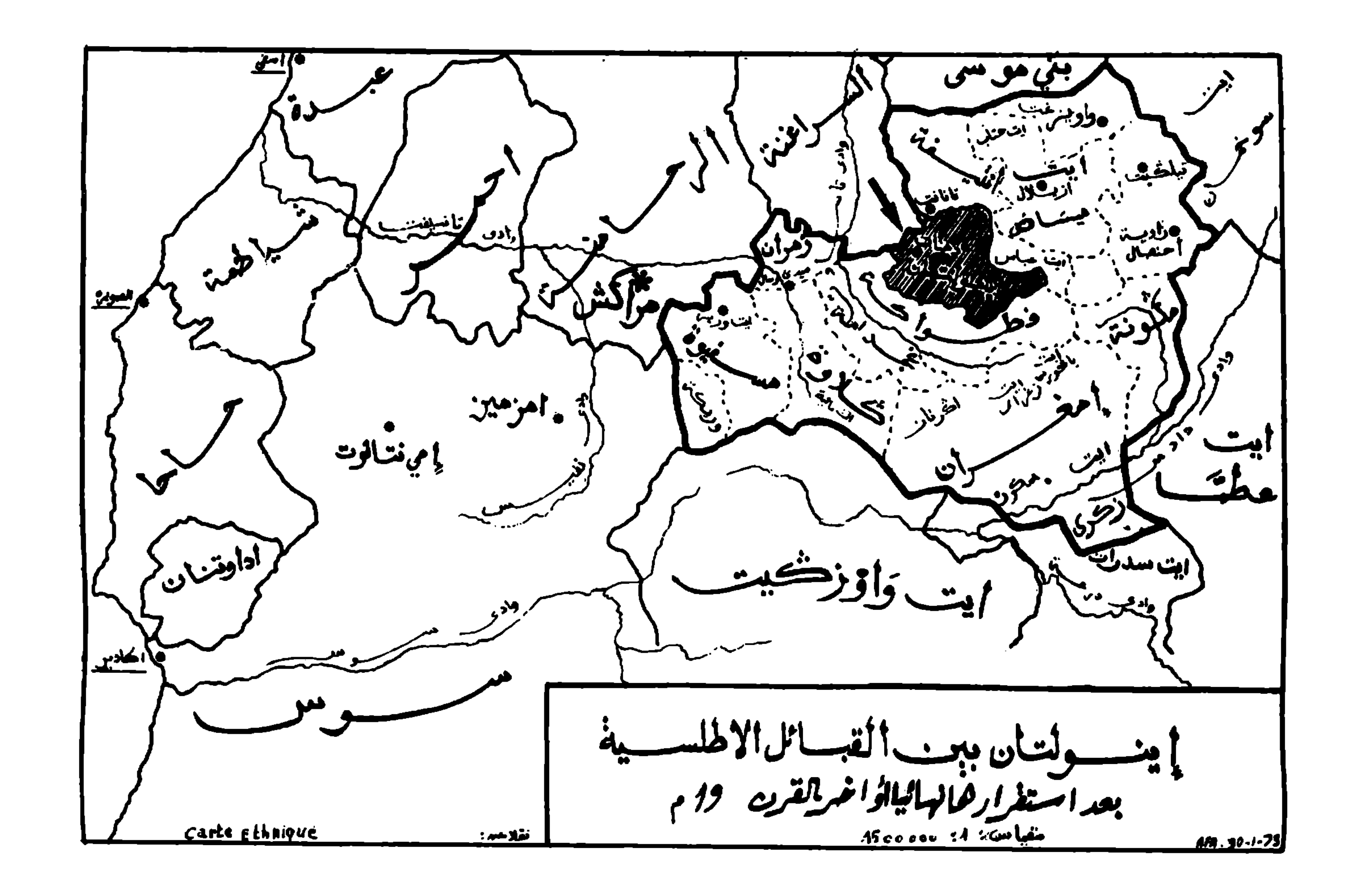
مقدمة

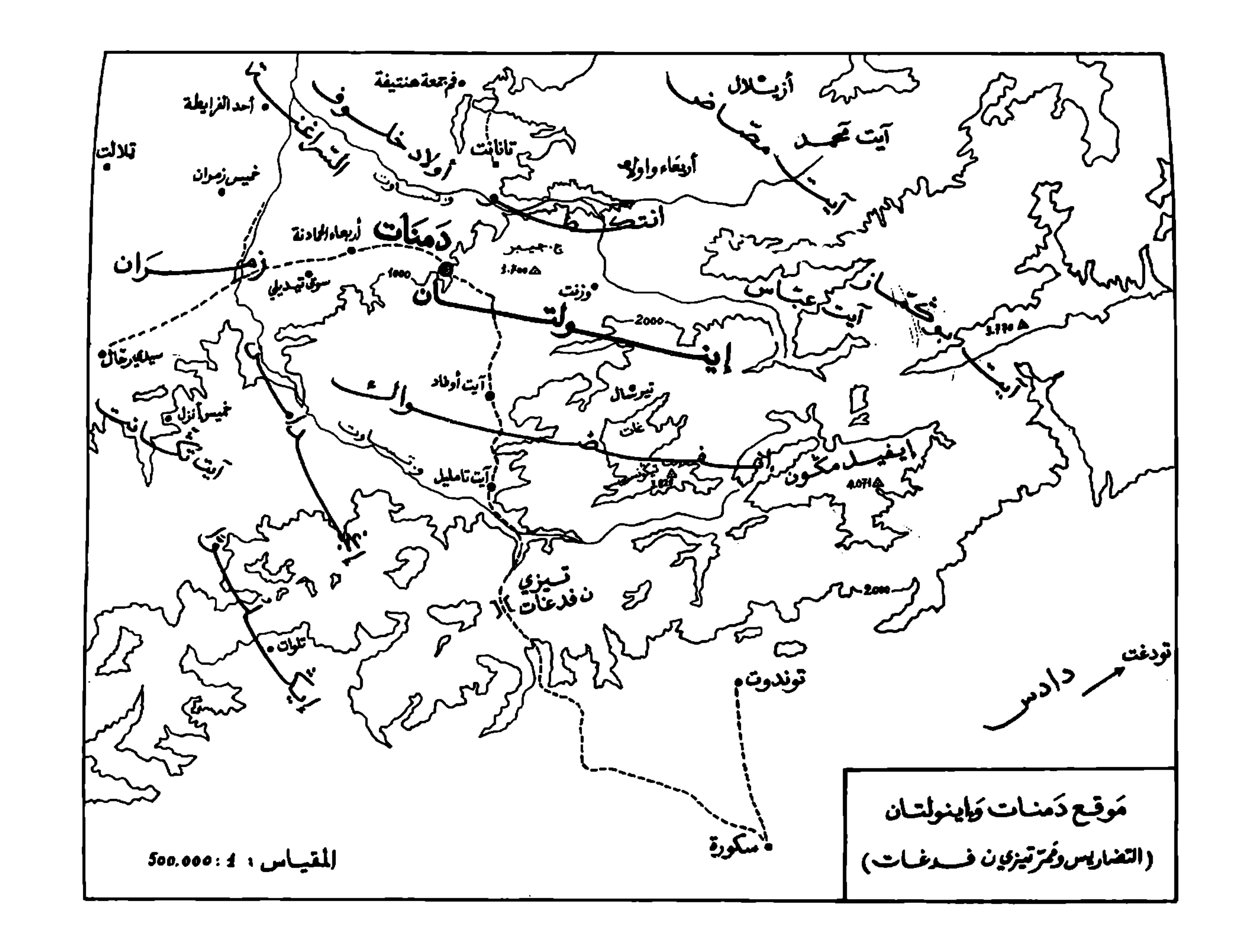
رأينا، في الفصل السابق، كيف برز اسم «هسكورة» في عهد الامبراطوريات الوسطوية، وخاصة في عصر الموحدين. ورأينا أن هذا الاسم، حسب اخباريي تلك العهود، كان يطلق على قبيل كبير، كان يضم قبائل أصغر كانت تحمل أسماء أخرى، مايزال أغلبها معروفا إلى الآن. ثم لاحظنا أن ذلك الاسم العام، مالبث أن اختفى، بسبب تلاشي الروابط بين الوحدات المنضوية تحته، تلك الوحدات التي سماها البيذق بالأفخاذ وسماها ابن خلدون بالقبائل. فلم تعد تقوم وتقعد باسم واحد، ولم تعد تنعت به أو تقصد، حتى أنها نسيت انتماءها إليه.

وكان كل من ليون الافريقي ومارمول قد تحدث عن حدود جغرافية لموطن هسكورة، بين درعة ووادي أم الربيع . ومع ذلك، فاسم «هسكورة» الذي هو تعريب «لايسكورن»، مفرده «أسكور»[1]، هو اسم للناس، وليس للموطن الترابي. وكذلك الأمر بالنسبة لأسماء الوحدات التي كانت تكون هسكورة فإينولتان اسم للناس وليس للموطن الجغرافي. بيد أننا قد تتبعنا - ولو بصفة غير بالغة الدقة - كيف دخلت في رقعة اينولتان الترابية، وتحت اسمهم القبلي، جماعات وأفراد من سوس ومن درعة، عبر الممرات الأطلسية بل وربما حتى من الأندلس. وقد أكدنا، بناء على ذلك، أن العناصر الأساسية في فهم تاريخي لقبيلة اينولتان، ولقبائل الأطلس الكبير بصفة عامة، هي الاستمرار في الاسم، والثبات النسبي في المجال الجغرافي، والتجدد المستمر في السكان.

وتحليل هذه الخصائص في نظرنا، ضرورة منهجية لدراسة المشاكل المتصلة بالبنية الاجتماعية، لا لوضع خريطة واحدة للقبائل على اعتبار أنها الواقع الجامد في

(1) يطلق «أسكور» بفتح الألف وسكون السين وضم الكاف المشددة على طائر الحجل المعروف، وجمعه «ايسكران» بينما ينطق «أسكور» أي «هسكوري» بغير تشديد الكاف ويجمع على «ايسكورن».


إينولتان بين القبائل الاطلسية
بعد استقرارها النهائي أواخر القرن 19 م
Carte Ethnique
بني موسى
عبدة
احمر
الرحامنة
السراغنة
مراكش
زمران
فطواكة
امزميز
إمي نتانوت
حاحا
اداوتنان
سوس
ايت واوزكيت
ايت عطا
زكري
ايت سدرات
امغران
تاناغت
واويزغت
تيلوكيت
زاوية أحنصال
ايت عباس
الصويرة
اكادير


موقع دمنات وإينولتان
(التضاريس وممر تيزي ن فدغات)
المقياس : 1 : 500.000
دمنات
زمران
إينولتان
انتكط
أولاد خلوف
أحد الفرايطة
فم جمعة هنتيفة
تانانت
أزيلال
آيت محمد
أربعاء واولا
تلالت
خميس زمران
أربعاء الحادنة
سوق تهديلي
وزنت
آيت عباس
آيت أوقاد
تيزرشال
آيت تامليل
إيغيل مكون
تيزي ن فدغات
تلوات
تونذوت
سكورة
دادس
تودغت
خميس أزرال
سيدي رحال
2000
1000
4.071

كل العصور، الأمر الذي يبدو بحق غير ذي جدوى[2]. ولكن لوضع سلسلة من الخرائط التاريخية المبينة لتطور بنية تلك القبائل، بما تخلله من التلاحم والتفكك، أو من تجدد أحد المظهرين المذكورين. وهذا كفيل بأن يجعلنا نتعدى، حقا، المفهوم السلالي للقبيلة، كما تحدثت عنه النسابين، وبأن يجعلنا نستفيد، ما أمكن، من تلك الأخبار التي ظلت تستعمل الرمزية السلالية حين الحديث عن الجماعات الوسطوية.

يبدو أن الأطلس الكبير عرف أكثر من بقية المناطق المجاورة استقرارا في خريطته الاجتماعية الجغرافية. ودراسة الإطار الجغرافي لتركزات السكان يفيد في فهم أحداث تاريخ المنطقة المذكورة، وفي فهم الروابط بين المجموعات باعتبار أن الإطار الجغرافي هو الذي يحدد القاعدة المادية لحياة السكان في مجتمع زراعي ضعيف التقنيات، مع العلم بأن تصرفات المجموعات هنا ظلت، رغم قدم الاستقرار، ذات طبيعة قبلية تتجلى خاصة، في الأحلاف والأوفاق والاصطدامات.

وقد كان للاطار الجغرافي، بالنسبة لتاريخ اينولتان، تأثير مهم في القرن الماضي، سواء فيما يتعلق باقتصادهم القائم على الزراعة والرعي، أو بالنسبة لعلاقاتهم الاجتماعية، أو علاقات التبادل مع القبائل المجاورة، أو بالنظر إلى وضعيتهم بالنسبة للمحاور التجارية التقليدية، أو أهمية موقعهم بالنسبة لمجهود المركزية الذي كانت تبذله الدولة.

الموقع : يقع بلد اينولتان بين مناطق طبيعية وبشرية مهمة، وذلك على السفح الشمالي من غربي الأطلس الكبير الأوسط[3] قريبا جدا من منطقة الاتصال بالأطلس المتوسط. وبلد اينولتان يستقبل الحوز الشرقي، ويلامس عند قدم جبله سهل السراغنة الجاف. وتنطبق على المنطقة التي تقع فيها دمنات (ارتفاع 960م)، خصائص حزام الأطلس المسمى بالدير، ثم يتدرج اينولتان في الارتفاع إلى حوالي 2000م عند آيت توتلين. وما بين هذا الارتفاع والقمم الشاهقة المطلة عليه، كقمة

---

(2) انظر رأي العروي في ذلك : «تاريخ المغرب الكبير» بالفرنسية، ص 76.

(3) Couvreur (G.) - «La vie pastorale dans le Haut - Atlas central», dans R.G.M, n° 13, 1968, P. 3

غات (3788م)، لا توجد لهم عمارة، وهم يستدبرون، على السفح الجنوبي، بلد امغران المطل على واد دادس ووارزازات ودرعة وعلى الفايجة الممتدة إلى تافيلالت، وإلى شرق اينولتان، في الجبل، مجموعة من قبائل هسكورة القديمة، صنهاجة التي تسرب إليها آيت عطا نومالو بين منطقة تدغة وسهل تادلا ووايزغت. وكانت هذه القبائل تتصل، عن طريق اينولتان، بالقبائل الواقعة غربيها في الأطلس الكبير، والتي كانت تنتمي تاريخيا إلى أطلس مراكش. فبلد اينولتان في منطقة انتقالية جغرافيا وتاريخيا كما أن لغته هي مزيج من تاشلحيت وتامازيغت.

الحدود: تحيط باينولتان من الجنوب والغرب قبائل فطواكة ومن الشمال والشمال الغربي السراغنة ونتيفة، ومن الشرق آيت عباس وآيت بوكماز وآيت أونير. وقد كانت لهم مع هذه القبائل حدود معلومة، كان خرقها أو تنازع بعض المنافع المشتركة بينها، يؤدي إلى الاصطدام. فمفهوم الحدود الترابية معروف عندهم، ويسمونها «تيماريين». وكان فض النزاعات حولها يتم بتقديم الطرف المدعي أو المنكر، لخمسة وعشرين حلافا[4]، وبعد تدخل قبائل أخرى، تضع الشواهد على الحدود. إلا أن حدودهم مع تلك القبائل كلها طبيعية، إلا في الشمال، حيث تكرر التجاؤهم إلى السلاح ضد نتيفة في القرن الماضي.

التضاريس: تشرف على اينولتان قمم عالية كقمة مكون (4071م). ولكن الكتلة الجبلية التي تمتد عليها مواطنهم متدرجة في الارتفاع، فنجدهم، مثلا، يسمون الطرف الأدنى من آيت شتاشن «بالسهل» مع أنه يوجد فوق ارتفاع 1000م. ولكننا في المرتفعات العليا نجد انحدارات شديدة، وأودية عميقة نسبيا، لا تتفتح إلا نادرا. وهذه الأودية تنتهي كلها غربا إلى الحوز الشرقي. ويمكن أن نميز ثلاث مستويات من التضاريس: المرتفعات الدنيا ما بين 800م و1100م وتتكون من اعراف وتلال تشقها الأنهار بعد خروجها من الخوانق، وفي هذا المستوى نجد بلد كطيوة السهل، وآيت مجطن، وآيت واودانوست، ومنخفض دمنات الذي تحيط به قرى آيت أومزيزل. والمرتفعات المتوسطة، وهي أشد انحدارا، وفيها يبدأ الغطاء الغابوي وترتفع بعض القمم كقمة جيبر (1700م)، وفي هذا المستوى نجد آيت شتاشن

---

(4) من وثيقة عرفية نتوفر عليها.

الوطاء، وآيت كرول، وآيت صالح، وآيت ايواريضن. أما المرتفعات العليا الشديدة الانحدار، والعميقة الأودية، فتأتي فوق ذلك، ويحتلها آيت شتاشن الجبل وآيت توتلين، وكطيوة الجبل وآيت بلال.

وأهم الأنهار التي تخترق اينولتان، هي تاساوت (الأخضر) التي ينبع من بحيرة ايزوغار عند آيت بوكماز، وواد غزف، الرافد الرئيسي للأخضر، الذي ينبع من أعلى تاكازالت (2580م)، وأخيرا واد أمهاصر الذي يبدأ من ايمي ن أيفري قريبا من دمنات.

وتربة هذه المنطقة الجبلية كلسية منفذة، لا توفر سوى مساحات منزرعة متقطعة قليلة الاتساع[5]، وهذه المساحات المنزرعة، تمتد في الغالب على شكل أشرطة رقيقة بجوانب المجاري المائية أو على بعض المنحدرات المعتدلة حيث تقام المدرجات.

المناخ : كتلية الأطلس الكبير الأوسط، وارتفاعه، مضافان إلى البعد عن البحر وإلى عروض منخفضة نسبيا، تعطيه مناخا أكثر قارية وأكثر جفافا من الجبال الأخرى بالمغرب، إذا استثنينا الأطلس الكبير الشرقي[6]. فالأودية شديدة القيظ صيفا، والتساقطات غير منتظمة، موزعة على حوالي شهر ونصف. وتهب على المنطقة رياح عنيفة، مصحوبة بأمطار، كما تجتاحها رياح الشركي القاسية مثل التي يتعرض لها السهل[7]. ولا يبقى الثلج سوى بضعة أسابيع ما بين ارتفاع 1500م و1800م.

امكانات الزراعة : وتخلق هذه العوامل الطبيعية، من فقر التربة وانفاذها للمياه السطحية، ومن غلبة الجفاف، ظروفا عسيرة للزراعة خاصة في سهول قدم الجبل وفي الانحدارات الجبلية الشديدة. ومع ذلك فقد اجتهد السكان في استغلال الامكانيات الزراعية. فحول قرى اينولتان، تلاحظ بعض آثار اجتثاثات قديمة، كما تحيط بكل قرية منها بساتين فسيحة تنطبق عموما على المنطقة المسقية، وتعلوها

---

(5) Couvreur (G) - «La vie pastorale.......» P. 3

(6) المرجع المذكور.

(7) Leveque (P.) - «Contribution à l'étude géologique et hydrologique de l'Atlas de Demnat» (thèse dactygraphiée) P. 9.

حقول مفتوحة تكون المنطقة البعلية. وقد اجتهد سكان القرى المشرفة على الأنهار في استغلال حاف الأودية، خصوصا عندما لا تكون خوانق ضيقة، وتستثنى من هذه الندرة، منطقة واد امهاصر التي توجد بها دمنات، والتي طالما بهر الرحالين خصبها وكثرة زروعها وشجرها. وتأتي بعدها منطقة تمتد أسفلها، وتعتمد على مياه نفس منبع امهاصر وهي منطقة آيت واودنوس، أما منطقة ايواريضن المستفيدة من مياه واد غزف فهي أكثر مواتاة لغراسة الأشجار، وخاصة الكروم، وتتوفر امكانيات مماثلة، بفضل وجود المياه، وبعض التربة المنزرعة، على ضفتي تاساوت (الأخضر) بعد خروجها من الجبل ومرورها ببلد آيت مجطن. كما يتوفر هؤلاء على نفس الظروف على ضفة تاعينيت.

أما بلد كطيوة، الواقع شمال اينولتان، على حدودهم مع نتيفة فأرض مكونة من تلال قد تصل إلى 1200م، وتربته حمراء فقيرة شبه عارية، فمجانب للمجاري المائية، وقراه مشتتة فوق أعراف تلك التلل، تستغل شعابا فقيرة ضيقة. وبينما يعاني هؤلاء من الجفاف يقاسي آيت شتاشن وآيت بلال من قساوة الشتاء وشدة الانحدار وقلة المياه في بعض الأحيان.

وبصفة عامة فحصة الأشجار المثمرة تزيد عند اينولتان عن حصة زراعة الحبوب. فمنخفض دمنات مشهور بغابته من أشجار الزيتون على طول واد امهاصر، وكذا عند آيت واودنوس. وهذه المنطقة هي بالدرجة الأولى منطقة أشجار[8]، وقد عرف ايواريضن من قديم بغراسة الكروم والرمان والتين. كما نجد عند الأفخاذ الأخرى، حسب الارتفاع، اهتماما بغراسة أشجار الزيتون واللوز والجوز.

على أن منطقة اينولتان، ليست، من حيث الامكانيات الزراعية، في مثل غنى الأطلس الكبير الغربي، ولا في مثل فقر موطن قبائل صنهاجة الأطلس الكبير الشرقي. فالرعي عندهم ليس فقط مكملا للزراعة، بل هو نشاط مواز لها وربما كان أكثر مردودا منها. ولكن السكان، بعد قرون من الانكباب على أساليب الزراعة والري الجبليين، وبسبب ضيق الآفاق بالنسبة لامتدادات في السهل بوجود قبائل أقوى عند

(8) Mas (P.) - «De la renaissance d'un ancien centre du «Dir» : «Demnate», dans B.E.S.M., décembre 1955, P. 365.

قدم جبلهم، قد مالوا إلى الاقتصار على اكتساب قطعان أقل أهمية من التي كانت لهم من قبل، كما اقتصرت الحياة الرعوية عندهم على التنقلات الداخلية. وتتجلى أهمية الزراعة في كونهم ينتظرون نهاية الحصاد للصعود إلى المراعي في الجبال العليا(9). وأخصب هذه المراعي موجودة بين آيت توتلين وآيت بوولي وعند آيت شتاشن الجبل.

تمركزات السكان : إذا نظرنا إلى تمركزات السكان، بالنسبة للتضاريس ولامكانيات الطبيعة، نجد أن دمنات أهم تمركز سكاني في بلد اينولتان وتبرره وضعيته عند باب الحوز وعند التقاء السهل بالجبل، كما يبرره موقعه في منخفض خصب تتوفر فيه التربة والماء، ويستوطن معظم آيت شتاشن أودية تيسليت وتيغلي وتيفني، وكذلك تحد بلد ايواريضن تضاريس واضحة بين جبل غات وجبل عروس وعلى امتداد وادي غزف. أما في المرتفعات العليا فالتمركزات واقعة في أماكن توفر مساحات مسقية وفي ثنيات مقعرة، وعلى امتداد الأودية، لكن القرى تظل، في الغالب، معلقة فوق تلك الأودية، تاركة زراعتها المسقية في أسفل الوادي. إلا أن كطيوة (انتكطو) قد تركوا وادي تاساوت (الأخضر) يخترق مجراه العميق، دون أن يحاولوا الاستيطان على السفوح الشديدة الانحدار، مفضلين الاستقرار على هضبة فقيرة التربة يسقى الشطر الأكبر منها شرقي تاساوت بمياه العيون.

الغابة : تغطي جبال اينولتان غابات ممتدة، تتكون من العرعار الأحمر (تيقي)، والبلوط الأخضر (تاسافت)، والعفصية (أزوكا)، والصنوبر (تايدا)، وكلها في حالة أحراج غير كثيفة، نالها اتلاف شديد في الماضي. وغابة واد غزف أهم شطر في هذا الغطاء الغابوي(10). كما يغطي الفربيون (أم اللبينة) أو (تيكيوت)، الصخور المجاورة لمنخفض دمنات وخاصة بينها وبين كرول.

المعادن : عرف الصناع في اينولتان عدة مكامن معدنية واستغلوها في القرن الماضي. وأشهرها معدن الحديد في أسيف ن تيغلي وفي تيفني عند آيت شتاشن

(9) Couvreur (G.) - «La vie pastorale....» P. 45

(10) Boudy (P.) - «Economie forestière nord - africaine», Rabat, 1951, T. 3

ومحاجر الجبص قرب دمنات، والخزف في بوغرارت، ومعدن الملح في تيزغت على جانبي وادي تعلاوت[11].

الوضعية الجغرافية : يحتل اينولتان وضعية مهمة بين درعة ودادس وتدغة وتافيلالت في الجنوب والجنوب الشرقي وبين الحوز في الشمال، وكانت تمر بدمنات طريق جد مطروقة بين أغمات وبين مراكش ومراكز الدير : (انماي، أزيلال، خنيفرة، أزرو، صفرو إلخ). وكانت دمنات من جهة أخرى محطة بالنسبة لبعض القوافل التي كانت تعرج عليها، في الطريق التقليدية بين مراكش وفاس المارة على السراغنة فقنطرة العثامنة على أم الربيع، رغم أن دمنات لا تقع على هذه الطريق مباشرة نظرا لتوغلها في الجبل، وتحتل دمنات، من جهة أخرى، وضعية مهمة بين قبائل الجبال التي تقع جنوبها وبين قبائل السراغنة وسيدي رحال بزمران. وهذه الأخيرة هي طريق مراكش. كما تمتد منها طريقان نحو تيزي ن تلوات، احداهما عن طريق أنماي، والأخرى جبلية وعرة لكنها أقصر من الأولى[12]. أما طريق تدغة، فكانت تبتدئ من دمنات إلى جبل تامادوت، إلى ضفة تاساوت الفوقية، إلى واد عروس، إلى أكرض نوزرو، إلى واد بوكماز، إلى ضفة تاساوت الفوقية، إلى واد العبيد، إلى ايفرغيس إلى تيغريست، إلى واد بوكماز إلى إيزوغار، فأوسكيس فتدغة.

وتصف رسالة من زاوية آيت مجطن الطريق التي سلكها المرابط في إحدى زياراته إلى زاوية تمكروت، وهي بعد الانطلاق من آيت مجطن : المبيت بآيت شتاشن (آيت تامليل)، ثم المبيت ثانيا بآيت مديوال، ثم المرور بتيزي ن فدغات، ثم المبيت بقبيلة كرنان عند ايمغران، ثم المبيت بغسات، ثم وارزازات، ثم مزكيطة، ثم تامنوكالت، ثم تامزولين، ثم بني غولي، فالوصول إلى تامكّروت أما الطريق العادية بين دمنات وسكورة، فكانت تمر عن طريق ايواريضن، فآيت توتلين، فآيت بوولي قرب قمة غات، ثم تيزي ن غوكولت، ثم تامزريت، فتوندوت، فسكورة. والممرات الجبلية مفتوحة طوال السنة، وإذا تكدست الثلوج، كانت القوافل تنتظر في القرى المجاورة حتى تستطيع اجتياز الممرات.

---

(11) Mas (P.) - P. 362

(12) De Foucauld (Ch.) - «Reconnaissance au Maroc» P. 70

الأهمية الستراتيجية : وبجانب الوضعية الاقتصادية المهمة، كانت لمنطقة جبال دمنات أهمية تاريخية وسياسية، بسبب الكتل البشرية الهائلة التي كانت تسكنها، وبسبب وضعيتها بين العاصمتين التاريخيتين للمغرب وهما مراكش وفاس، فلطالما التقت، قريبا منها في سهل تادلا أو على واد العبيد، جيوش الدول الناهضة بجيوش الدول الآفلة، فقد رأينا أن عبد المومن الموحدي لم يفتح مراكش إلا بعد أن قدم أمامه قبائل تلك المنطقة. ورأينا أن أبا دبوس الموحدي، قد هيأ من دمنات الاستيلاء على مراكش، وحسب مارمول(13) فان سلطان فاس، محمد البرتغالي، قد جهز التاجر الفاسي الذي استولى في عهده على ألمدين، نظرا لأهمية موقعها فيما كان يفكر فيه من فتح مراكش. ولا يبعد أن يكون المولى رشيد بن الشريف قد مر بدمنات أثناء خروجه من تافيلالت وهو يفكر في أهميتها بالنسبة لمشاريعه المقبلة. أما في القرن التاسع عشر، فقد كانت قصبتها منطلقا لجهود الدولة من أجل تطويع كتلة مهمة من قبائل الأطلس بين تيزي ن تلوات وتدغة وبين دمنات وسكورة.

خاتمة : ان بلد اينولتان قد وفر لسكانه امكانيات للاستقرار، ولممارسة أنشطة زراعية ورعوية جبلية. وظروف العيش في المرتفعات الدنيا أقل سهولة من ظروف السهل، بينما عرف سكان المرتفعات العليا ظروفا أكثر قساوة. وأرض اينولتان، بصفة عامة، فقيرة إذا استثنينا نقطا محدودة، مثل واد امهاصر حيث بساتين دمنات الخضراء. وقد كانت لدمنات وضعية ممتازة في طرق التبادل التقليدية، بسبب وقوعها في طريق الدير، وعلى المسلك التقليدي بين مراكش وتدغة، وبين الحوز ودرعة، بالإضافة إلى أنها كانت السوق الكبرى لاينولتان وانفضواك والقبائل المجاورة، ومركز تبادل مناطق متكاملة. وقد سعت الدول إلى الاستفادة من هذه الوضعية بفرض رسوم على نشاطها التجاري، وبأسر أكبر عدد ممكن من القبائل المرتبطة بها وضمان طاعتها.

L'afrique de marmol. P. 112 (13)

الفصل الرابع

انتظام المجموعات داخل قبيلة إينولتان

انتظام المجموعات داخل قبيلة الينولتان

قبل التطرق إلى كيفية انتظام المجموعات داخل قبيلة اينولتان، نرى من المناسب التعرض، ولو بإيجاز، إلى الدراسات التي تناولت التنظيم الاجتماعي لقبائل الأطلس الكبير، والجبال المغربية عموما، لقد كرست أبحاث عديدة لهذا التنظيم. وإذا غضضنا الطرف عن الأبحاث الاتنوغرافية التي قام بها ضباط الشئون الأهلية، في الفترة الاستعمارية، وهي أبحاث لم تكن غريبة عن مهماتهم، فإن دراسة مجتمع الأطلس الكبير قد خطت خطوتين مهمتين بعمل روبير مونطاني في كتابه «البربر والمخزن»[1] وبأطروحة جاك بيرك عن سكساوة[2]. وقد توصل كلاهما إلى نتائج أخذت تناقشها، في السنوات الأخيرة، المدرسة الانكلوساكسونية بأبحاث ارنيست كيلنير[3] وهارت[4] اللذين يستوحيان نقدهما من النسق الانقسامي[5].

ان أول وصف منهجي موسع للتنظيم الاجتماعي للأطلس الكبير، هو الذي قام به روبير مونطاني. وقد وجه وصفه للتنظيم الاجتماعي، وبصفة خاصة نظريته حول أحلاف اللف، التحريات والأبحاث التي جاءت بعد صدور كتابه.

فهذا التنظيم، حسب نظرية مونطاني كان يتكون من القرية الصغيرة، المتكونة من عشرين إلى ثلاثين أسرة أو «كانونا». وتكون عدة قرى صغيرة قرية كبيرة تسمى «الموضع». وهذه القرية الكبيرة تتميز بتوفرها على مخزن للحبوب، وعلى مسجد، وبوجود جماعة القرية المتألفة من الرجال القادرين على حمل السلاح، وهي تتداول

---

(1) Montagne (R.) - «Les berbères et le Makhzen au Sud du Maroc», Paris, 1930

(2) Berque (J.) - «Structures sociales du Hauts - Atlas», Paris, 1955

(3) Gellner (E.) - «Saints of the Atlas», London, 1969

(4) Hart (D.-M.) «Conflicting models of a berber tribal structure in the morrocan Rif», Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerrannée.

(5) نترجم «بالنسق الانقسامي» : «Le système segmentaire»

حول بعض الشئون كالمساعدة على تقسيم التكاليف. ولكنها لم تكن تقوم بأي دور سياسي. وتكون ثلاثة مواضيع ، أو خمسة، وحدة أوسع تسمى «تاقبيلت»، وهي تستمد شخصيتها، بصفة خاصة، من الوحدة الجغرافية. وتتكون جماعتها من أبناء الأسر الأصلية، وتوحد بين أفرادها روابط قوية، أساسها وحدة الرقعة المسكونة وهم الدفاع عن الأرض أو الزيادة فيها، وان كان أهلها يدعون في بعض الأحيان نسبا مشتركا وهميا. ويكون عدد يتراوح بين ثلاثة واثنتي عشرة من هذه الوحدات (تيقبيلين ج : تاقبيلت) وحدة أعلى هي (القبيلة). وهي تملك أرضا معينة، وتحمل اسما مشتركا، وتجتمع حول عدد من التقاليد وفي عدة مواسم، ولكنها لا تتوفر على مؤسسات سياسية دقيقة المعالم، ولا تظهر وحدتها إلا عندما تكون مهددة من الخارج. وقد تدخل القبائل في اتحاديات أكبر إذا توفرت بعض الحوافز أو ظهرت بعض الأخطار.

وقد أكد مونطاني على أن الوحدة الاجتماعية والسياسية الأساسية هي تاقبيلت التي هي أكبر من الموضع وأصغر من القبيلة. ووجودها عام في مجموع سوس والأطلس الكبير الغربي، وهي، بعكس القبائل أو اتحاديات القبائل. صامدة أمام عوامل التفكك.

وأبرز مونطاني كذلك، أو الوحدات كانت تنضم إلى أحد الحلفين الكبيرين اللذين كانا يقسمان الأطلس، ويحملان أسماء مختلفة بحسب المناطق، وان كانت القواعد التي كانت تنعقد بمقتضاها تلك الأحلاف غريبة وغير واضحة. ولكن المهم هو أن «تيقبيلين» كانت تتعارض بشكل يجعلها متكافئة، وتنتظم بحيث تجاور كل وحدة من أحد الحلفين وحدة من حلف مضاد، فيأتي المجموع على هيئة خانات رقعة الشطرنج. وقد كان دور تلك الأحلاف هو تعديل الانطواء الذي كانت تعيش فيه الوحدات وحفظ التوازن فيما بينها.

وقد أشار مونطاني إلى وجود أحلاف صغرى بجانب الأحلاف الكبرى التي تدخل فيها «تيقبيلين» أو القبائل. وتلك الأحلاف الصغرى كانت تقسم أسر القرية أو الموضع إلى حزبين متنافسين على السلطة، بصفة خاصة، وتسمى هاته الأحلاف «بأمقون».

وبعد مرور أكثر من عشرين سنة على ظهور كتاب مونطاني، خرج جاك بيرك من دراسته المجهرية والعميقة لسكساوة بوصف أكثر عمقا وتلوينا للمورفولوجيا الاجتماعية للأطلس. فقد أبرز أن الوحدة الاجتماعية ليست من النوع الترابي، بل هي من النوع السلالي. فالخلية الأساسية هي «العظم» = «ايخص»، أي الأسرة الابيسية الذكورية المجتمعة حول رئيس عائلة ينتمي أعضاؤها لجد مشترك. وهذه الخلية لها مساكنها المشتركة وحقولها وقطيعها، وعلى حسب «عظام» أو «ايخصان» المحاط كان يتعين توزيع الأرض والمياه، ومن ثم فهي قاعدة النظام الزراعي وإطار الحياة اليومية.

أما الحياة السياسية فكانت تجري في إطار «تاقبيلت». وان كانت تحمل اسم جد مشترك، وتعتبر نفسها اجتماع المنحدرين من أصل واحد، فهي في الواقع تركيب من قادمين من مختلف الآفاق. ولكن وجود عناصر أجنبية، لا يؤثر في الوحدة المعنوية لتاقبيلت، فلها وجودها الذاتي ولها جمعيتها ورئيسها. وتاقبيلت هي الاطار الذي يتحدد فيه النظام القانوني والاجتماعي وكذا مختلف أنواع العلاقات بين الناس.

وإذا كانت تاقبيلت هي «دولة مصغرة» متينة الروابط، فالوحدة التي تكبرها وهي القبيلة، أي مجموع سكساوة، لا تظهر بنفس الدقة، إذ ليست لها جمعية مشتركة أو رئيس مشترك. ولكن وحدة الاطار الطبيعي، والتضامن الفلاحي الذي يفرضه الري والمراعي، نظرا لوقوع سكساوة على امتداد واد واحد، وقد أدت إلى أوفاق دائمة بين تيقبيلين. كما تتجلى وحدة القبيلة (سكساوة) في عدة تجمعات، وحفلات، وطقوس، لا يقل عمق الاحساس بها عند السكان، عن الاحساس بالتضامن في مستوى تاقبيلت.

أما اللف فقد لاحظ بيرك أن فكرته عند سكساوة غدت متقادمة، وأن دوره لم يكن ملحوظا، ولا تنطبق عليه نظرية رقعة الشطرنج التي قال بها مونطاني، حيث إن جميع تيقبيلين، ماعدا واحدة، كانت تنتمي لنفس اللف[6].

---

(6) Berque, Structures sociales...», P. 427

أما الانطروبولوجي ايرنيس كيلنيز، فلم يكتف بوضع النظام الثنائي الذي شرحه مونطاني موضع شك، كما فعل بيرك، بل اقترح، في كتابه عن صلحاء زاوية أحنصال، تفسيرا لمجتمع الأطلس مستمدا من النظرية الانقسامية، كما ظهرت في أعمال ايفانز بريتشارد[7]. فالذي يوحد القبيلة المغربية، في نظره، هو إرادة الاستقلال إزاء الحكم المركزي. والذي يجعل هذا الاستقلال ممكنا، هو تعارض متوازن للمجموعات، يقوم مقام المؤسسات السياسية، أي أن أعضاء القبيلة يتفرقون لكي لا يحكموا. وهذا يتطلب أن تتكون القبيلة من أجزاء متشابهة يمكنها أن تتحد عند الاقتضاء، وأن يكون بين هذه الاجزاء خلافات تمنع ضياع بعضها في البعض الآخر، ذلك لأن التضاد في مستوى أدنى يمكن أن يتحول إلى تحالف في المستوى الأعلى المباشر، وهكذا دواليك، في سيرورة انشطار وانصهار[8]. وهذا النسق الانقسامي للأجزاء داخل القبيلة يمكن رسمه على شكل دوائر متحدة المركز، يوجد الفرد وسطها، وكل من هذه الدوائر تعين نظاما خاصا من العلاقات الاجتماعية: فوظيفة الدائرة المركزية مثلا هي تسوية النزاعات الخصوصية للحياة اليومية، والدائرة الموالية مباشرة تحفظ التوازن في إطار القرية، وتتولى الدوائر التالية الدفاع عن المحاط والمراعي الجماعية إلخ.

ولتوضيح التعارض والتوازن في المجتمع الانقسامي اقترح كيلنير هذا المثال: أنا ضد إخوتي، مثلا، عندما يقع نزاع حول ارث حقل من الحقول، إخوتي وأنا ضد أعمامي الموازين المباشرين، مثلا، بسبب استعمال قناة ري بين حقول كل منا، أعمامي الموازين المباشرين وإخوتي وأنا ضد الموازين الأبعدين، نحن جميعا ضد العشير الغريم في القرية، مثلا، بسبب تسوية نزاع عن طريق أداء اليمين الجماعية، القرية بأكملها ضد القرية المجاورة، مثلا بسبب استعمال المراعي، فخذ ضد فخذ الخ[9].

---

(7) المرجع المذكور في الملاحظة 3 من ص: 35 إلى ص: 70.

(8) Favret (J.) - «La segmentarité au Maghreb», dans «L'homme», Revue Française d'Anthropologie, Avril - Juin 1966, P. 108.

(9) Gellner (E.) - «Système tribal et changement social en Afrique du Nord», Annales Marocaines de sociologie 1969, P. 5.

وفعالية هذا النسق ليست في التعارض بين الأجزاء كما رأى مونطاني، بقدر ما هي مضمونة بتوزيع التعارض على عدد من الدرجات والتداخلات، مرتبة بعضها بالنسبة للبعض الآخر.

والواقع أن مسعى الأبحاث السيوسيولوجية المذكورة، الذي هو اكتشاف قوانين التوازن الاجتماعي، انطلاقا من فرضيات منطقية، يختلف عن مسعى المؤرخ الذي يريد أن يكشف عن التطور اعتمادا على الأحداث والوقائع. لقد اعتمد مونطاني، بصفة خاصة، على أحداث القرن التاسع عشر. لكن التطور الذي عمل على رسمه للأطلس الغربي، هو تطور سياسي للعلاقة بين القبائل التي كانت تتمشى في حياتها وفوق قوانين ومؤسسات عرفية، وبين السلطة المركزية التي كانت تعمل على إخضاع تلك القبائل بواسطة رؤساء كان صعودهم يؤدي حتما إلى اضمحلال تلك المؤسسات السياسية في القبائل. ولم يربط مونطاني بكيفية واضحة بين هذا التطور، الذي هو في نظره مخزنة «السياب»، وبين أن تغير في الأحوال المادية للسكان. ولم يتعرض بتاتا لعواقب التدخل الأجنبي في المغرب طيلة القرن الماضي، بل اهتم باظهار اللف، الذي كان قبل كل شيء حالة استثنائية من اللجوء إلى الحرب، على أنه مفتاح النظام الاجتماعي والسياسي لمجتمع الأطلس بصفة دائمة.

وقد أدرك بيرك تلك التطورات، وإن كان لم يلح عليها. فعندما درس مجتمع سكساوة في منتصف القرن العشرين، انطلق من الحاضر باعتباره نهاية تطور وقع في الماضي، حيث قال: «حقا أن مؤثرات خارجية وتطورات داخلية، استطاعت أن تؤثر على النسق بكيفية مختلفة، وحسب المادة والحالة النوعية. وعلى هذا الأساس يمكن فهم كثير من الشذوذات. ويبدو أننا لا نتوصل اليوم إلا إلى مرحلة بل غير متساوية حسب الاجزاء، ولكن كذلك، وبصفة خاصة، إلى مرحلة تعديلات»[10]. وكمثال على كون بيرك قد أدخل في منهاجه بعض التطور، أننا نجده يقول بصدد «ايخص» أي الأسرة: «ففي ماض ليس افتراضيا فحسب – لأن عددا من السمات الحالية تتطلبه – يمكن أن يكون إيخص قد شارك في هرمية تصنيفات خاصة كانت تعهد لهذا النسب أو ذاك بمهمة أعمال مشتركة ملزمة للجماعة ولترابها ولمستقبلها.. ويترتب

Berque (E.) - «Structures sociales...», P. 414 (10)

على ذلك آن الحرب والسياسة والزراعة والعدالة والجمال وحتى الولاية، كانت، لاعتبارات ما، ولدرجات مختلفة، قضايا عائلية، غير أنه لم يعد شيء من ذلك في يومنا هذا. وإذا كان لابد من تحديد ذلك الماضي، فلا يكون إلا أبعد من القرون الأربعة التي تغطيها وثائقنا».

أما النسق الانقسامي كما وصفه كيلنير، بالنسبة لحنصالة، فيفترض تساكن سلطة المرابط وسلطة حاكم القبيلة المنتخب لمدة محدودة، وهذا لا ينطبق على اينولتان خلال الفترة المدروسة. كما أن اينولتان لم يكونوا هامشيين، ولم يكن نسقهم محددا بسبب العصيان ضد السلطة المركزية، لأنهم كانوا خاضعين لها، وان وقع عندهم عصيان، فقد كانت له أسباب تاريخية ولم يكن عندهم نظاما ومؤسسة، بل ينبغي وضعه في سياق تاريخي محلي وعام، وذلك ما سنتعرض له في الفصول التالية.

غير أن هؤلاء الباحثين قد اعترض جميعهم مشكل المصطلحات عند وصف الوحدات المختلفة الأحجام في التنظيم الاجتماعي للقبائل. ولم يترددوا مع ذلك في استعمال مصطلحات دارجة في علم اللاتنولوجية، وفي الاقتباس من المصطلحات الادارية الاستعمارية، ومن التسميات المحلية، مرادفين بينها بشكل يثير الالتباس. فقد مال مونطاني إلى استعمال تقسيمات لها علاقة بالتجمعات السكنية، بينما لاحظ بيرك أن أهل سكساوة لا يميزون بين القرية الصغيرة والقرية الكبيرة، وأنهم كانوا يستعملون «الموضع» وهي تسمية عربية فارغة[11]. بينما نجد هارت يستعمل العشير لترجمة الربع عند بني ورياغر في الريف. كما أن تاقبيتش عنده ليست هي تاقبيلت التي ركز عليها مونطاني وبيرك في الأطلس الكبير، بل هي ما يرادف عندهم القبيلة أي مجموع بني ورياغر[12].

وعندما نكتب بالعربية، فاما أن نلتجئ مباشرة إلى القاموس العربي لنختار ألفاظا «مناسبة» للتقسيمات المحلية، وبذلك نسقط التقسيمات القبلية للرحل على تنظيم المستقرين ونقع في خطأ تزكية تعابير الاخباريين والموثقين وحتى في الاستعمال الشفوي لكلمة تاقبيلت، مثلا، واما أن نلجأ إلى ترجمة مصطلحات الباحثين الأجانب

(11) نفس المرجع المذكور، ص : 32.

(12) Hart (D.-M.) - «Clan, lignage et communauté locale dans une tribu rifaine», R.G.M., N° 8, 1965, P. 25.

وبذلك نترجم إلى العربية، ترجمة غير صحيحة، مصطلحات لا تطابق التقسيمات الفعلية للقبائل، وهنا نقع في خطأ مركب. فإذا رجعنا إلى «لسان العرب» لابن منظور، نجد أن التقسيمات القبلية غير دقيقة، سواء في مضمونها أو في درجاتها، فلا نميز بشكل واضح بين الفصيلة والعشيرة، ولا بين العمارة والبطن والفخذ الخ. ولكن، بما أننا لا نرمي من وصف تقسيمات اينولتان إلى مقارنات واسعة، فإن مشكل المصطلحات يبدو أقل حدة وإلحاحا.

تقسيمات إينولتان :

الأســرة : إن الخلية الأساسية لمجتمع إينولتان، لم تكن هي «إيخص» أي «العظم» كما كان الشأن بالنسبة لسكساوة، بل هي الأسرة الكبيرة المكونة من أبوين وأبناء متأهلين وذريتهم، أو من إخوة وأزواجهم وأولادهم، مجتمعين في مسكن واحد، ومشتركين في الانتاج بشكل تعاوني، يعرف فيه كل مهمته، وربما اختصاصه. وعلى سبيل الإيضاح نرى من المفيد أن نورد وصف اينجلز للعائلة الكبيرة، التي كانت الشكل السائد في كثير من بلاد العالم إلى وقته حيث يقول : «مع الأسرة الأبوية ندخل في مجال التاريخ المكتوب.. وقد كونت كما نجدها اليوم عند السرب والبلغار تحت اسم «زادروكا» وتحت صورة مغايرة عند شعوب الشرق، المرحلة الانتقالية بين الأسرة القائمة على حق الأم، الناتجة من الزواج الجماعي، وبين الأسر الزواجية في العالم الحديث».

«فالزادروكا» عند سلافيي الجنوب، تعطي أحسن مثال حي لمشاعة عائلية من هذا النوع، وهي تجمع عدة أجيال من سلالة نفس الأب، يسكنون جميعا مع نسائهم في ضيعة واحدة، يزرعون جميعا حقولهم، ويملكون مشتركين فائض منتجاتهم. وتوضع المشاعة تحت إدارة عليا لسيد الدار، الذي يمثلها في الخارج، ويتمتع بحق تفويت أشياء ذات قيمة قليلة، ويتصرف في المال، وهو المسئول عنه وعن تدبير شئون الدار، وهو منتخب، وليس بالضرورة عميد الدار. أما النساء وأشغالهن، فتحت إدارة سيدة الدار، التي هي في العادة زوجة سيد الدار، وكلمتها مسموعة بل ربما كانت حاسمة في اختيار أزواج للبنات. ولكن السلطة العليا هي لمجلس العائلة، المكون من كهول الرجال والنساء، وله يقدم سيد الدار الحسابات، وهو الذي يتخذ

القرارات الحاسمة ويمارس القضاء بين جميع أفراد المشاعة، كما يقرر في بعض المشتريات والبيوعات المهمة وخاصة ما يتعلق بالملكية العقارية الخ».

«وإلى اثنتي عشرة سنة مضت وقع البرهان على استمرار هذه الأسرة الكبيرة في روسيا أيضا». ويذكر اينجلز كذلك أن الوحدة الاقتصادية التي عرفها الجرمان، لم تكن في الأصل هي الأسر الزواجية بالمعنى العصري، بل كانت هي «الشركة العائلية» المتكونة من عدة أجيال أو من عدة أسر زواجية، والتي كانت في الغالب تضم العبيد أيضا. وكذلك كانت عند الرومان والهنود كما ظلت معروفة في بلاد القبائل الجزائرية[13].

ومن حسن الحظ أن الغجدامي قد تحدث، في «التسلي»، عن أسرته التي نشأ فيها، بشيء من التفصيل، وأعطانا صورة تكاد تكون مطابقة للنموذج الذي تحدث عنه اينجلز. فقد ذكر الغجدامي[14] أن جده محمدا بن عبد الرحمان نايت واحمان، كان يسكن في قرية إكنان. وقد تزوج زوجته الأولى فولد له منها ولد اسمه علي. ثم تزوج - بعد تطليق الزوجة الأولى أو وفاتها - زوجة أخرى هي جدة الكاتب محمد أغجدام، فولد له منها والد الكاتب وهو أحمد، وولد آخر اسمه ناصر، وبنت اسمها عائشة. وتزوج - بعد تطليق الزوجة الثانية أو وفاتها ! - زوجة ثالثة، هي رقية نايت تاقراشت، فولد له منها منصور. وقد توفيت هذه الزوجة الثالثة، على ما يظهر في وباء أوائل القرن التاسع عشر. وكانت من أسرة تسمى آيت تاقراشت بدوار احجين من نفس القبيلة، وفي نفس الظروف عصف الموت بالرجال في أسرتها، وكان آخرهم عم لها اسمه رحو وأخوه الحسين. وقد توفي الأول عن زوجة وابن اسمه الحسين أورحو، دون بلوغ، وتوفي الثاني عن بنت في سن الزواج اسمها آمنة، ولم يبق للبنتين سوى ابن عم عاصب، سكناه بدمنات واسمه الباشا. ولما كان عبد الرحمان أغجدام وارثا لعائلة آيت تاقراشت، التي انقرض رجالها البالغون، عن طريق بنتهم رقية التي ماتت في عصمته، فقد قرر أن ينتقل إلى قرية احجين ويدخل دار آيت تاقراشت، ويتولى أملاكهم. وقد حكى الكاتب قصة ذلك الانتقال بقوله :

---

(13) Engels (F.) - «L'origine de la famille de la propriété privée et de l'état», Paris, 1969, PP. 58 - 60.

(14) «التسلي...» من ص : 284 إلى ص : 294.

«ولما ورد الجد المذكور عليها (دار آيت تاقراشت) تعرض له جماعة احجين، وهم حمو مجدار وابن حماد، وبوهرير، وكان حمو مجدار المذكور مقدما على الابن الصغير المسمى الحسن أورحو، ثم توجه الجد المذكور لدمنات، فجاء مع ابن عم البنتين المذكورتين المسمى الباشا، فوقف مع الجد حتى استقر في دار آيت تاقراشت، وتزوج البنت المسماة آمنة بنت الحسين، وزوج أم الابن الصغير الحسن أورحو، لولده المسمى علي، وهو أكبر أولاده، ورجع الباشا ابن عمهما المذكور لمحل سكناه بدمنات.. وكان ثمة للبنتين المذكورتين والابن الصغير المسمى الحسن أورحو دار خاصة، وبقربها مزارع. فتولى الجد الجميع وأحسن السيرة في ذلك. فولدت له البنت المسماة آمنة (أي زوجته الرابعة) بنت الحسين نايت تاقراشت، السيد مبارك، والحاج الحسين، والفقير أحمد، وحمو، وبنتا مجذوبة اسمها مماس... ثم زوج أم الحسين أورحو المذكور لابنه الكبير المسمى علي... ثم مات الجد المذكور بعد أن زوج بنت ابنه ناصر المذكور للابن الصغير المسمى الحسن أورحو الذي هو الأصل».

ويصف الغجدامي الأسرة الكبيرة التي نشأ فيها بعد وفاة الجد بقوله: «والأعمام المذكورون كلهم تزوجوا، فولد لكل واحد عدة أولاد، ذكورا وإناثا، ماعدا العم السيد مبارك بن محمد، فإنه تزوج امرأة وبقي معها زمنا طويلا حتى شاب ولم يولد له منها [...] وكان العم الأول السيد مبارك مع إخوانه المذكورين الأشقاء وغيرهم، بمنزلة أبيهم، قائما بأمور مصالحهم، وتدبير شئونهم المالية وغيرها، وإخوانه المذكورون تحت نظره، وعند إشارته، وهم تسعة رجال وتسعة نسوة، على مائدة واحدة، كل واحد مكلف بما يناسبه من أشغال المعيشة: فالسيد مبارك مقابل (أي راع) لما يتعلق بالجانب المخزني، والأضياف، وصائر الدار (أي نفقاتها). وأخوه الثاني من الأب منصور، مقابل لباب الدار، وبيده مفتاح المخازن، من الزرع والإدام، والسمن والعسل، ولا يفارق باب الدار القديمة، نهارا وليلا. وعيال الدار نيف وسبعون نفسا، والنسوة تسعة نسوة، كل واحدة تطبخ يوما كاملا، يدفع لها العم منصور المئونة زرعا وشعيرا وقمحا ومزكورا (ذرة) بحسب كفاية العيال المذكورين مع الراعي، والخماسة ثلاثة أو أربعة [....] والعم الثالث الفقير أحمد والرابع حمو مقابلان الحرث (أو قائمان به). والخامس الحاج الحسين مقابل للغنم والبقر. والعم

السادس ناصر كان مقابلا لملك في وادي تاسوت. والعم السابع علي، كان أكبر إخوانه، وكان شيخا عند عامل غجدامة وقتئذ، ويسمى السيد محمد بن علي السرغيني [...] والتاسع هو الحسن أورحو، الذي كان ربيبا لعم علي الشيخ المذكور، فلاح يقابل أمور الحرث والدراس والحصاد. وزوجته آمنة بنت ناصر العم الشقيق كانت قيمة على النساء كلهن لأنها ولدت في الدار وكبرت فيها فتزوجت بالرجل الحسن أورحو المتقدم أنه الأصل في دار آيت تاقرشت [...] والأب رحمه الله (وهو الثامن) كان يغيب في خدمة القرآن العظيم، أخذا واعطاء [...] فيلازم المدارس، ولا يرجع لبلده إلا لصلة الرحم، ويجلس شهرا فأقل ثم يرجع لما كان بصدده. وكل ما استفاده من المال والمتمول يأتي به ويدفعه لاخوانه المذكورين، ولا يخفي عنهم ولو قلامة ظفر».

«... وكان الأعمام المذكورون في الموافقة والمساعدة بمكانة تضرب بها الأمثال [...] ولما طال الزمان الذي يبلي كل جديد، ويقرب كل بعيد، وتوالت سنو الحرب، واخترمت المنية الأعمام والبنين والبنات والأمهات؛ ذهب المتاع بذهاب أهله وتقلب الأحوال، فتفرق الأحياء من أبناء الأعمام المذكورين شذر مذر، فصار كل ما قدر له فيه الرزق، وبقي في الدار ذرية العم الحاج الحسين بن الفقير محمد بن عبد الرحمان المذكور».

يمكن أن نلاحظ أوجه تشابه أساسية بين النموذج الذي تحدث عنه اينجلز وبين نموذج أسرة الغجدامي:

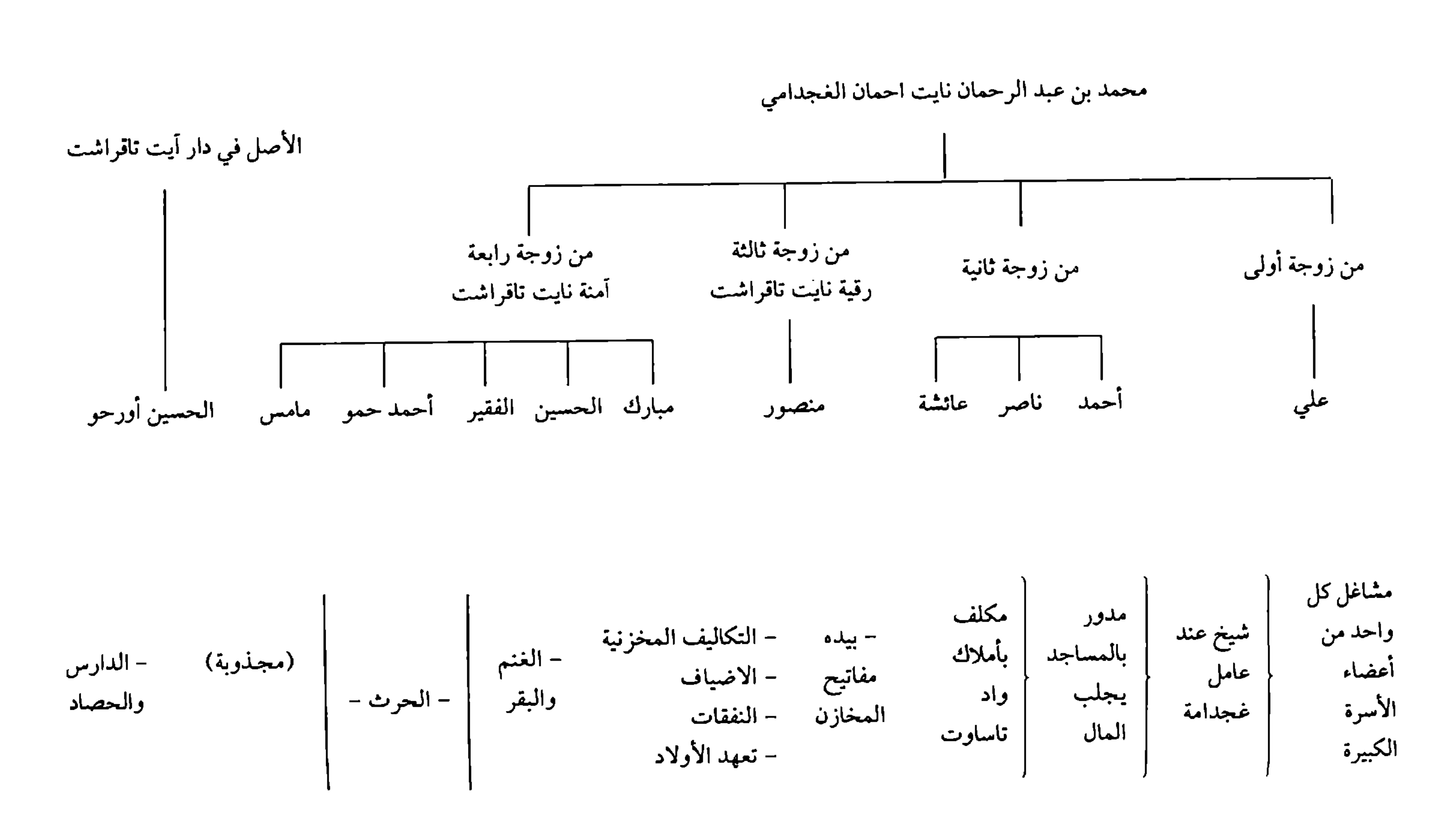
- كانت الأسرة تجمع بين عدة أجيال من سلالة أب واحد.
- كان أفرادها يسكنون جميعا في دار واحدة ويستغلون أملاكا مشتركة.
- يزرعون جميعا حقولهم.
- يتغذون ويكتسون من انتاجهم المشترك.
- يوجد «سيد الدار» (ولكنه لا ينتخب).
- توجد سيدة الدار قيمة على النساء.
- كان بعض الخماسة منضمين إلى الإسرة مع الراعي. (لا ندري ما إذا كان من بينهم عبيد).

هل كانت الأسرة الكبيرة هي النوع السائد في مجتمع اينولتان في القرن التاسع عشر ؟ الذي لا شك فيه أن أسرة الغجدامي لم تكن حالة استثنائية. ولكنها كانت حالة نموذجية، فقد ذكر هو نفسه أن أعمامه كانوا «في الموافقة والمساعدة بمكانة تضرب بها الأمثال» لأن أسرتهم كانت في وضعية مثلى من القدرة على اكتساب أكبر ما يمكن من الأرض وغيرها من وسائل الانتاج، في وسط جبلي فقير الامكانيات. كما كانت تتوفر على السواعد البشرية لاستغلال تلك الأرض وللدفاع عنها. ولذلك نميل إلى القول بأن الأسرة المتكونة من عدة إخوة أو أبناء أعمام متزوجين مشتركين في استغلال ملكية غير منقسمة، كانت هي السائدة لا عند اينولتان فحسب، بل في مجموع المغرب القروي في القرون الماضية. فماذا كان بوسع أسرة الزوج الواحد وأبنائه الصغار أن تصنع حتى لو توفرت لها رقعة الأرض المنزرعة ؟ كان على رئيسها الذي هو يد واحدة «يان أوفوس» كما يقولون، أن يقوم بالحرث، والسقي، والرعي، وجمع المحصول، و المشاركة، جنديا، في الحركات، والاستجابة للتكاليف المخزنية، والالتزامات الجماعية الخ. ولقد رأينا أن النازلة التي بسطها الفقيه الكيكي، في منتصف القرن الثامن عشر[15]، كانت تدور حول عادة الآباء والاخوة في حرمان البنات من الارث بمختلف الوسائل، وقد كانت هذه الممارسة التي كان يستبد فيها الذكور، جزءا من محاولة حفاظ العائلة الكبيرة على أملاكها. أما الأولاد فلم يكونوا يعرضون تلك الأملاك للضياع، لأنهم كانوا إذا تزوجوا أتوا بزوجاتهم إلى دار الوالد حيث كان يتم تكبيرها ان اقتضى الحال[16]. ولقد كانت الأسرة الكبرى طبعا متفاوتة الحجم، لكن المهم هو أن تتركب من رجلين متزوجين فأكثر. وقد ذكر الغجدامي في «التسلي» عددا من هذه الأسرة الكبيرة، لا في الجبال فحسب، بل حتى عند السراغنة وزمران. فالأسر التي آوته، أثناء تنقله لطلب العلم، أو التي تعرض لذكرها، كانت كلها أسرا كبيرة. نذكر منها على سبيل المثال أسرة آيت كرداس بدمنات، وابلاغن بكرول، وبويزركان بآيت شتاشن، وآيت حمو بآيت بلال، وآيت كروم بواودانوست، وآيت حدو بواويزغت الخ. وقد تحدث أحمد بن ابراهيم الدمناتي في «القول الجامع» عن أربعين من أسر دمنات، التي كان لها دور في

(15) هذه النازلة التي سبق ذكرها بعنوان «مواهب ذي الجلال في نوازل الجبال».

(16) Laoust (E.) - «Le mariage chez les Berbères du Maroc», dans «Archives Berbères», vol 1 fasc. 1, 1915, PP. 3 - 36.

أسرة الغجدامي



أحداث المدينة في القرن الماضي، وكلها كانت أسرا مجتمعة متعددة الأزواج[17].

وقد جاء في وثيقة مؤرخة بسابع عشر صفر 1280 (= 3 غشت 1963)، عند ذكر أسر إحدى قرى اينولتان وعدد رجالها، ما يفيد أن الأسرة الكبيرة كانت النمط السائد : «الحمد لله وحده تقييد نهاية عدد الرجال آل أكدر : آيت بن كرم - سبعة رجال، والسيد لعرابي واحد، وعبد السلام وإخوانه اثنين، والعربي بن الضوو عنده خمسة رجال، وأولاد أخيه ثلاثة رجال، وحمادي بن أحمد وابن عمه حمادي، وحمادي أحمد عبد الواحد وأخيه عب، وعب ارغت وابنه وابن أخيه، وأولاد الطالب ستة رجال، وعلي الحميدي، وأحمد بن عبد الواحد، وعلي توتو، وحمادي بن الحسين معني، والفقير الحسين بن القاضي وأولاده خمسة، وحمان الدرع وأولاده ثلاثة، وأخيه لحسن وابراهيم لعياطي وأولاده اثنين، وابن أخيه وزاد لابن أخيه رجل واحد، وأولاد محمد بن الحسن خمسة رجال، والحسين بن دود ثلاث رجال، وأولاد سيدي الحسن الحجام أربعة رجال، وولد بن الموذن واحد، وعب بن جوا واحد، وعمار ابن أحمد، والفاطم بن منا، وبن محمد الدراع وأخيه الحسن، وآيت بو الزبيب أربعة رجال، وآيت بركوكس خمسة رجال، والخاضر الدراع وعليه أخيه، وسيدي بن القاضي وإخوانه اثنين، وعمه علي وابنه، وآيت تايفست اثنين، وآيت أحمد اثنين، ومحمد بن آيت تيفست زاد له رجل...».

كانت هذه الأسرة الكبيرة تمر بدور النشوء، والتوسع، والتفكك، على غرار ما رأينا في مثال أسرة الغجدامي. وكانت هذه الدورة تتراوح بين جيلين أو ثلاثة أجيال. وهي ذات أهمية قصوى فيما يتعلق بتحليل البنية الاقتصادية - الاجتماعية للبادية المغربية، لا في فترة القرن التاسع عشر فحسب، بل في القرون السابقة كذلك. فإذا كان ابن خلدون قد رسم الدول المغربية الوسطوية - التي كانت أسرا كبرى - دورية تكرارية، فإن دورة الاقتصاد المحلي القروي كانت هي حياة الأسر الزراعية، ولا يعني هذا أن الأسر كانت تبدأ نموها من درجة الصفر، ولكن فهم هذه الدورة يتضح إذا فكرنا في دورة أخرى هي الدورة المناخية التي كانت قحوطها تأتي على جهود الأسر في ميدان الاقتصاد الزراعي، كما كانت مجاعاتها تسبب تفكك أسر كبرى، واتساع

(17) «القول الجامع»، ص : 40.

أسر أخرى على حسابها. وعندما كانت عواقب الكارثة الطبيعية تؤدي إلى وقوع وباء جارف فإنه كان يذهب «بالمتاع وبأهله» كما ذكر الغجدامي، لأن وفاة الأهل، الذين كانوا القوة المنتجة، كان يؤدي حتما إلى ضمور الرقعة المنزرعة، واتلاف قنوات الري، إلى غير ذلك من مظاهر الانحطاط. وإذا عاد النماء تجددت الأسر من بقايا الذين تعرضوا للكارثة، أو من قادمين من مناطق أقل تضررا بها. ومن ثمة جاءت هذه الظاهرة التي طالما كشفها من قاموا بتحريات ميدانية، من كون الأسر في القبائل بالرغم من ادعائها أنسابا مشتركة، كانت ترجع بأصولها إلى آفاق بعيدة، ولكنها كانت تدخل في قوالب قديمة هي اسم القبيلة الكبرى، واسم فخذ من أفخاذها، بل وحتى عظم من عظامها. وهكذا فقلما نستطيع أن نجد أسرا محلية قروية عرفت تمكنا واستمرارا امتد بضعة قرون. فالمجاعات والأوبئة كانت عاملا فعالا في تفكيك الأسر. فأسرة الغجدامي قد نشأت وتوسعت ثم تشتتت بين وباء نهاية القرن الثامن عشر ووباء بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

غير أن الأوبئة كانت سببا خارجيا في تفكيك الأسر. ولابد أن نضيف إليه أسبابا ذاتية وداخلية. فمن السهل أن نتصور أن أسرة الغجدامي ما كانت لتستمر جيلا آخر أو حتى نصف جيل. لأنها بلغت حدا أقصى من التوسع لابد بعده من الانشطار. فقد بلغ أولادها إلى ما يفوق خمسين من الأطفال والمراهقين، بجانب الأزواج التسعة ونسائهم. ولا يمكن أن نتصورهم يتزوجون ويبقون في شركة واحدة للإنتاج والاستهلاك، لأن حجم الأسرة سيتضاعف مرات عديدة مع ما يترتب عن ذلك من تضاعف الحاجيات وتعقد العلاقات.

- ففي دور النشوء كانت تضم الأسرة الأب وزوجته وأولادهما الأطفال أو المراهقين.

- وبدأ دور الاتساع عندما أخذ الأولاد يتزوجون وينجبون الأطفال.

- ووصلت الأسرة مرحلة التوسع الأقصى ببلوغ بعض أحفاد الجد المؤسس وتزوجهم بدورهم. وقد ظل جد الغجدامي على قيد الحياة إلى أن دخلت أسرته في هذه المرحلة حيث زوج إحدى حفيداته بربيب أكبر أولاده ولم تستمر الأسرة بعده طويلا.

ـ أما التفكك فكان يتم، حسب حالات أخرى استقرينا ملامحها من عقود الملكية، اما بالوباء أو بالموت لأسباب أخرى، كما وقع بالنسبة لأسرة آيت تاقراشت، وفي هذه الحالة كانت تنتقل الأملاك غير منقسمة إلى أيد أخرى عن طريق الارث أو وضع اليد من طرف مستبد أو جماعة محلية كما حاولت أن تفعل جماعة احجين، واما بتفكك داخلي كما أفادتنا وثائق أسرة مرابط تاساوت في بداية القرن العشرين، حيث انفرد كل أخ بمعيشته وأولاده وشرع في تكوين أملاك خاصة به، سواء لكون حصته من حصيلة انتاج أملاك العائلة الكبرى لم تعد تكفي لحاجيات كل أسرة من الأسر الناتجة عن الانقسام، أو لكون استغلال تلك الأملاك لم يعد يتم بحماس مماثل للجهود التي كانت تبذل في المرحلة التعاونية. وكان الانشطار يتم حسب الأمهات إن تعددن، أو حسب وصاية الكبار على القاصرين، أو حسب الإخوة كل على حدة.

وقد كان ذلك الانقسام في العائلة الكبيرة يلحق ضررا فادحا بالاستغلاليات الزراعية التي كانت تغدو مجهرية. وكان يؤدي إلى أن تفقد حصة مياه الري كل فائدتها، مما يضطر الورثة إلى تفويت الأرض أو تفويت الماء على حدة، وتصير الأسرة حينئذ كالكوكب المتفجر الذي تؤول شظاياه فريسة لجاذبية كواكب مجاورة، وليست تلك الكواكب سوى الأسر النامية أو المتوسعة، حيث تتهافت، لا على الأملاك فحسب، بل حتى على البشر : على البنات بضمهن بالزواج أو التسخير، وعلى البنين بتحويلهم إلى رعاة أو خماسين. وهذه الصورة تتبين صارخة من استعراض مجموعات عقود بيع الأملاك وشرائها التي تحتفظ بها الأسر. فنسبة كبيرة من الأملاك تم تفويتها في سنوات المجاعات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي أوائل القرن العشرين. فقد كانت نسبة كبيرة من الذين فوتوها من الأرامل ومن الورثة والأيتام، أي من «شظايا» الأسر المحطمة.

لم يفصل الغجدامي الكلام عن كيفية تشتت أسرته، واكتفى بلوم الزمان والإشارة إلى سنين الحرب دون توضيح قصده بكيفية مضبوطة. ولاشك أن هذا الغموض راجع إلى طبيعة التفكير الشمولي عند المؤلف، وإيمانه بقدرية ماضية، كما هو راجع إلى ذكرياته المفجعة عن أحداث دمنات في أواخر القرن وكانت أسرته قد اضمحلت منذ عدة سنين. غير أن دورة الأسرة التي كانت تكرارية في القرون الماضية، قد دخلت في تطور خاص منذ منتصف القرن التاسع عشر. فالواقع أن

الأسرة الكبيرة ظلت معروفة على نطاق واسع إلى منتصف القرن العشرين. ولكنها لم تعد النمط الغالب. فاحصاء السكان لسنة 1926 قد أعطى معدل 9 أشخاص في كل دار عند اينولتان[18] بينما لم يعط احصاء 1936 سوى 7,4 أشخاص في الدار[19]. وقد ذكر بيرك أن نصف مجموع أسر قبيلة متوكة، قبل الحماية، كانت تشترك في المطبخ وحول المائدة، بينما لاحظ أن عدد الدور الكبرى الجامعة لعدة أزواج لم تعد تتجاوز عشر المجموع في منتصف القرن الحالي عند سكساوة وعند القبائل المجاورة لها في السهل[20]. وإذا رجعنا إلى وثيقة «الترتيب العزيزي»، نجد من بين رؤساء الأسر ذات الأملاك 12 من النساء يمكن أن نرى فيهن بقايا أسر متفككة، و4 من الأسر المكونة من أخوين سجلا باسم : «فلان وأخوه»، و25 من «آيت فلان»، و266 من الأشخاص الذين نسبوا إلى «آيت فلان» أي إلى أسر كبرى، وهم على هذا يكونون حوالي 30 % من مجموع الأسر البالغ عددها ثمانمائة على وجه التقريب. ومع ذلك لا نستطيع أن ندعي أن المسجلين الآخرين لا يمثلون أسرا متعددة الأفراد. فالتدهور البين الذي لحق الأسرة الكبيرة يرجع لظروف استجدت، منذ منتصف القرن الماضي، ولم تعد تسمح للأسرة الكبيرة بالنمو والتجدد. وبهذا الصدد نذكر فتوى عريضة، شارك فيها فقهاء من مراكش وفاس، ما بين 1265هـ و1270هـ حول نزاع أخوين دمناتيين كانا يعيشان بعد وفاة والدهما في أسرة واحدة، فبدا لأحدهما الانفصال عن الآخر، فوضع ذلك مشكل تصفية الأموال الموروثة والمكتسبة. والشيء المستجد منذ منتصف القرن الماضي، ليست هي القحوط والمجاعات، ولكنها الأزمة الاقتصادية والتضخم والضمور النقديين، وغلاء المعيشة والاضطرابات الاجتماعية الناتجة بكيفية مباشرة أو غير مباشرة عن التدخل الأجنبي في المغرب. وهذا كله قد انضاف إلى القحوط والمجاعات والأوبئة ليكون ما سماه مييج في أطروحته بأزمة الجنوب[21]. ومن جهة أخرى يمكن أن نتساءل عن دور العامل القانوني المتمثل في انقياد المناطق الجبلية، خصوصا بعد عودة الكثير منها

---

(18) Résultats statistiques du recensement de la population civile de la zone française de l'Empire chérifien effectué le 7 Mars 1926, Casablanca, 1927.

(19) «نتائج إحصاء السكان» الذي أجري في 8 مارس 1936، (طبع بالرباط في نفس السنة).

(20) المرجع المذكور في الملاحظة 2، ص : 36.

(21) Miege (J.L.) - «Le Maroc et l'Europe», T. 3, P. 367

إلى الطاعة المخزنية، لاحكام الشرع القاضية باعطاء الإرث للبنات وعدم الافتيات على المحاجير، أي أننا نتساءل عن الصيرورة إلى حالة مخالفة للتي وصفها الفقيه الكيكي في أواسط القرن الثامن عشر.

وهذا التطور الذي أثر على الخلية الأساسية للانتاج لا يجوز تجاهله أو تجاهل أسبابه عند التحدث عن المورفولوجيا الاجتماعية للأطلس. فالوحدات التي وصفها مونطاني والأحلاف التي كانت تدخل فيها تلك الوحدات لم تكن ساكنة ولا خالدة، بل كانت متجددة بتجدد نواها المتكونة من الأسر. فهذه الأسر هي التي كانت تدخل في الأحلاف، وتؤدي الجباية، وتجند العساكر للحركات، أو تدخل في العصيان. لقد انتقد هارت على الاتنوغرافية الفرنسية نظرتها السكونية إلى المجتمع المغربي، ولكنه عمل في نفس البحث الذي وجه فيه هذا الانتقاد[22] على تغطية اللف بنظرية أكثر تجريدا منها، هي «الانقسامية»، دون أن يمس عوامل التطور في ذلك المجتمع الانقسامي، ودون أن يحدد اتجاهه ومراحله.

فأهمية تحليل آلية تكوين الأسر، ونموها، وتفككها، آتية من كون تلك الآلية كانت المظهر الدائب لمجتمع زراعي لم تكن لديه وسائل التجاوز إلى مرحلة أخرى من التطور في نمط الانتاج، ولابد من ربط هذه الآلية، منذ منتصف القرن التاسع عشر، بعواقب احتكاك الاقتصاد الرأسمالي الأوربي بالاقتصاد الزراعي المغربي.

لقد اهتم أغلب السوسيولوجيين الدارسين للمورفولوجية الاجتماعية للمغرب بالوحدات الأكبر من الأسرة، وبأنساق التوازن التي كانت تخضع لها تلك الوحدات. وبما أن الفترة التي طالما استشهدوا بأحداثها هي فترة ما قبيل الحماية، فإننا أردنا أن نبرز أن هذه الفترة، التي كانت فترة أزمة عامة وأزمة اقتصادية بصفة خاصة، قد عرفت تدهور الوحدة الاجتماعية الأساسية التي كانت هي الأسرة. وبما أن المظهر الذي اهتم به أولئك السيوسيولوجيون كان قبل كل شيء هو مظهر أحلاف اللف، أي المظهر المسلح لذلك التوازن، فإننا مهما تحفظنا لا يجوز أن نغفل عن نتائج توفر البنادق والبارود عند القبائل على نطاق أوسع في الفترة المذكورة من جهة، وعن نتائج الافلاس المالي لعدد كبير من الأسر، حيث لم تعد تقدر على تجهيز

(22) البحث المذكور في الملاحظة 4.

فارس سوى أقلية ضئيلة من الأسر صارت لها السيطرة على الموقف. فبالرغم من كون كطيوة كانوا أوسع أرباع اينولتان، وأكثرها تعرضا لهجومات قبائل خارجية، لم يكونوا يملكون حسب «ترتيب» 1901 سوى 22 من الخيل. وحتى لو تشككنا في معلومات وثيقة «الترتيب» بخصوص هذه النقطة، فإننا نجد عند الغجدامي في «التسلي» ما يؤكد حقيقة ذلك الافلاس في أواخر القرن، فقد ذكر أن اينولتان انتعشوا بعد أن وقعت بأيديهم الأموال الطائلة التي نهبوها من قصبة المخزن بدمنات، إثر مقتل قائدها الجيلالي الدمناتي سنة 1904. وإذ ذاك «صارت قبيلة ولتانة في حالة لم ير مثلها قبل، وذلك أنهم ملكوا أموالا كثيرة واكتسبوا من جياد الخيل والأسلحة الرفيعة ما تميزوا به عن قبائل الحوز»[23].

ومن المظاهر الأخرى لعواقب التطور على المورفولوجيا أثناء الأحداث السابقة للحماية ما روي لنا مرارا عند كطيوة، من كون أسرهم، في النزاعات، كانت تنقسم إلى حزبين متضادين سواء في النزاعات المحلية أو في «السيبة» عن المخزن، اما لحفظ أموال الأسرة عند انتصار فريق على آخر، واما لحزازات حقيقية بين الاخوة. وأيا ما كان السبب فهذه الحالة كانت تناقض انتظام تيقبيلين في خانات شطرنجية كما اعتقد مونطاني. كما كانت تطعن في نسق التوازن المنطقي للانقسامية، وما ذهب إليه هارت من ضرورة وجود درجة لا انقسام بعدها، ومن كون العمود النسبي مهما دق لا يجوز أن تكسر وحدته في النزاعات الدموية[24].

ويمكن أن نتعرض بعد هذه الملاحظات إلى الوحدات الأكبر من الأسرة، كما علقت صورتها المتأخرة بذاكرة السكان المسنين، دون أن نستطيع - نظرا لانعدام الوثائق - معرفة التطور السابق :

«العظام» أو **«ايخصان»** : ليست ايخصان (مفردها، ايخص) أسرا أبوية كبيرة عند اينولتان كما وصفها بيرك عند سكساوة. بل كانت روابطها أدنى إلى روابط التحالف منها إلى أواصر القربى. وسنقتصر على إعطاء مثال عظام آيت مجطن كنموذج لما كانت عليه عظام آيت حدو، وعظم آيت تكانيت وعظم آيت حمي شعو.

---

(23) «التسلي....»، ص : 171.

(24) نفس البحث المذكور في الملاحظة 4.

وكان كل منها يتألف من عدد من الأسر في غير تساو. وبالرغم من انتماء ثلاثة من هذه العظام إلى أسماء توحي بالآباء المشتركين، وبالرغم من أن الناس كانوا يزغمون أن أصل تلك العظام أربعة رجال قدموا من سوس، فإنها كانت في الواقع مؤلفة من أسر لا رابطة قرابية بين معظمها، بل قدمت من آفاق متباعدة قبل الحماية ببضعة أجيال. فآيت مجطن الذين رأينا أنهم انتقلوا من سوس في القرن السادس عشر وتركوا هذه الفرقة باينولتان، في طريقهم نحو تادلا، لم يبق منهم سوى الاسم القبلي ووهم النسب المشترك، توارثه كل من حل بهذا الموطن. ومن الأمثلة على أن العظام هي تحالفات عند آيت مجطن، أن أسرة آيت سعيد بقرية واويزغت هم أعمام حقيقيون لأسرة آيت حدو، ولكنها تعد من عظم غرمائهم آيت علي، وذلك لأنها انتقلت عقب نزاع عائلي من عظم آيت حدو، الذي كان يجمعها به النسب، إلى عظمها الجديد لمجرد التحالف. فالعظم، إذا، تسمية بيولوجية لواقع سياسي.

وتتميز في الأسر المشكلة للعظام، أسر أصلية وأسر طارئة. أما الأصلية فقد لا يتجاوز تاريخها في عين المكان ثلاثة أجيال، ولكنها تكون قد تمكنت بامتلاك الأرض والماء وفرض وجودها ي القرية. أما الطارئة فهي التي ألحقت بعظم من العظام بوسيلة «الذبيحة» المسماة عندهم «تيغرسي». وتظل مميزة لمدة من الزمن عن الأسر التي غدت أصلية والتي تنعت الطارئين باسم «آل الذبيحة» «آيت تغرسي»، وذلك أن الساكن إذا اضطر إلى الهجرة من بين قومه ليحل بين قوم آخرين، قدم ذبيحة إلى أسر من أسر العظم الذي يريد أن يلتحق به، وإذا قبلوه استقر بينهم، ولكنه كان يستطيع أن يكون ملكية حتى يصير أغنى من الأصليين. ولكن هذا الطارئ المسمى «بامزي» كان يمر بفترة انتقالية. ولعل من ملامح التطور التي طرأت على العظام، وعلى التحام الجماعة بصفة عامة وقوع تسهيل للطارئين في امتلاك الأملاك والتمكن في الأرض التي هاجروا إليها، بينما كانت تفرض عليه حالة تجعله على هامش الجماعة التي يأوي إليها. وإلى تلك الهامشية يشير بيتان من الشعر معروفان في مجموع الجنوب المغربي :

ايمزي أي ايمزي غ لقضيات أولا أوال
ايمزي أورايكرز أمر أكال ايناسان
فليبق الطارئ طارئا لا يشارك في الشأن والرأي العظيم
فالطارئ لا يحرث غير الأرض الموات

ويؤيد هذا ما رواه لنا أحد المخبرين، وهو محمد بن العريف من آيت غلوس بمجطن، إذ قال : «أصل أسرتنا من غزّف بايواريضن. خرج جدنا من هنالك على إثر جريمة قتل بعد أن حمل ما استطاع حمله من النقود. فسكن بتانانت على حدود هنتيفة مع آيت مجطن بعد أن ذبح على جماعتها. وذات يوم قام الجد بحماية قافلة في طريق تادلا المارة بتانانت. وبسبب ذلك قام في وجهه أصلاء تانانت، لكونه طارئا تقدم فيما لا يجوز له من الأمور، فاضطروه للرحيل، وذبح على جيرانهم عظم آيت حمى شعو وقبلوه، وقبل أن يرحل من تانانت أشعل النار في مسكنه هناك».

كانت عظام آيت مجطن موزعة على مجموع قراهم. ولكن نواة عظم آيت علي كانت بدوار آيت علي. ونواة عظم آيت حدو كانت بقرية واويزغت. ونواة عظم آيت تكانيت كانت بقرية ايغرم نوبركا. ونواة عظم آيت حمي شعو كانت بقرية ايمهراض آيت المقدم. وكان توزيع الأسر على العظام والقرى على غرار ما هو مبين في الجدول بعده :

1 — عظم آيت حمي شعو

القرية	الأسرة	الأصل المزعوم
امهراض	1) آيت بناصر	تامكَروت
	2) آيت باحمو	القبلة
	3) آيت حدو ادريس	سوس
	4) آيت بنمريم	درعة
	5) آيت سعيد	سوس
	6) آيت علال	درعة
	7) آيت منصور	سوس
آيت بنعدي	8) آيت بنعدي	سوس
	9) آيت سي عبد الرحمان	أولاد بو السباع
	10) آيت سي الضوء	أولاد بو السباع
	11) آيت فركوش	سوس
آيت ويعزّان	12) آيت حمون عزيزي	سوس
تيزي ن تانيكت	13) آيت غزف	ايواريضن
	14) آيت أوعطار	درعة
	15) آيت أوبلال	آيت بلال
	16) آيت كورو	سوس
	17) آيت احماد	سوس
	18) آيت تعموت	سوس
	19) آيت علي أودرا	درعة
	20) آيت أو الجمع	هنتيفة
	21) آيت علا	سوس
	22) آيت برم	فطواكة

2 – عظم آيت تكانيت

القرية	الأسرة	الأصل المزعوم
ايغرم نوبركا	29) آيت بلا	اينولتان
	24) آيت اليزيد	وزان
	25) آيت حمو	سوس
	26) آيت بركا	سوس
	27) آيت غزف	ايواريضن
	28) آيت حمد	آيت بوولي

القرية	الأسرة	الأصل المزعوم
آيت عبد الله	29) آيت بوعبريق	سوس
	30) آيت بكي	؟
آيت حمو علي	31) آيت واحي	سوس
	32) آيت حمو علي	سوس
	33) آيت الحبيب	سوس
ايغرم نحميدوش	34) آيت حساين	سوس
	35) آيت باحدو	سوس
	36) ايمكون	فطواكة

3 – عظم آيت علي

القرية	الأســـرة	الأصل المزعوم
آيت المقدم	37) آيت أورحبان	
	38) آيت علي	
	39) آيت داود	
	40) آيت علي ن حماد	
	41) آيت إبراهيم	درعة
	42) آيت أوغجدام	غجدامة
	43) آيت بوعزة	هنتيفة
إيكادبون	44) آيت سيدي محمد	أصليون
أمزاورو	45) آيت القرمودي	أصليون

القرية	الأســـرة	الأصل المزعوم
	46) آيت بنتحمانيت	أصليون
	47) آيت حدو	أصليون
	48) آيت حمو	أصليون
	49) آيت الحاج	أصليون
	50) آيت افقير احماد	أصليون
واويزغت	51) أزناكن	أصليون
	52) آت بومهاوت	
	53) آيت سي سعيد	تلمسان
أيحربيلن	54) ايحربيلن	سوس

4 – عظم آيت حدو

القرية	الأسرة	الأصل المزعوم
واويزغت	55) آيت بنحدو	القبلة
	56) آيت السكوري	سكورة
	57) آيت العادل	تلمسان
	58) آيت الفراوي	آيت صالح
ايسيل	59) آيت أوزناك	هنتيفة
	60) آيت احماد أو علي	أصليون
	61) آيت امديوال	فطواكة
	62) آيت بنعمر	أصليون

القرية	الأسرة	الأصل المزعوم
أدوز	63) آيت أولعيد	درعة
تيغرت نيفنان	64) آيت بلحسن	أصليون
ايغرم نحمدوش	65) آيت إبراهيم	أصليون
ايغرم نوبركا	66) آيت حمو الحاج	أصليون
	67) آيت حماد	أصليون
	68) آيت كروم	أصليون
تيغولا	69) آيت حمو أوصغير	أصليون
	70) آيت بلعسري	أصليون

يمكن أن نلاحظ على توزيع هذه الأسر داخل العظام، أنها تغطي قرى آيت مجطن الممتدة على طولي واد تاساوت (الأخضر) وروافده وادتاعينيت، وكذا على الهضبة التي تفصلها. ومن شأن هذا التوزيع، أن يوحي للمتمعن فيه، بما لاحظه بيرك عند سكساوة، من تقسيم الأحياء الزراعية المسقية والبعلية بين العظام. ولكن التوزيع عند آيت مجطن كان يتعلق بتوازن لحفظ البقاء، أكثر مما كان يتعلق بتوزيع أنواع الامكانيات الزراعية، لأن العظم، كما ذكرنا، لم يكن عندهم كما هو في سكساوة «مشاعة شغل وأملاك»، ولكنه مكون من أسر مستقلة بعضها عن بعض في إنتاجها وخيراتها. وتلاحظ دقة توازن عظام آيت مجطن في عدة جوانب.

1 - استئثار كل عظم بقرى كاملة.

2 - تقاسم العظام لأسر عدة قرى.

3 - وجود قرى ليس بها سوى أسرة واحدة تنتمي كل منها إلى عظم من العظام.

4 - تشتت الأسر المنتمية للعظام المختلفة في تراب آيت مجطن.

وقد وقفنا على وثيقة، متأخرة شيئا ما، تثبت أن العظام كانت تستغل حتى في توزيع الجباية والالتزام بها وقد جاء فيها: «الحمد لله وحده أشهدنا على أنفسهم الأسماء المذكورين طرته أنهم ضمنوا وتكلفوا على إخوانهم كل واحد منهم على آل عظمه للشيخ محمد بن حدو بما بقي على كل عظم من ترتيب إخوانه الواجب عليهم من قائمة المخزن [...] في 18 ربيع الثاني عام 1341 (1922).

الأفخاذ: نصطلح أن نسمي بالفخذ ما سماه كل من مونطاني وبيرك «بتاقبيلت». لأن «تاقبيلت» تطلق، في الاصطلاح الشفوي المحلي وعند الموثقين، على كل جماعة يعنيها التداول في شأن ما، سواء في مستوى قرية واحدة، أو فخذ واحد، أو ربع من الأرباع، أو مجموع اينولتان. فقد جاء في احدى الوثائق: «بمحضر كاتبه عفا الله عنه للقبيلة آل ايكاديون (قرية) وآيت أوفقير علي (قرية) حتى طلبوا المعلم محمد بن المؤذن أن يكون عليهم مقدما على ساقيتهم...» وفي وثيقة ثانية: «بمحضر كاتبه عفا الله عنه وألهم رشده حتى اتفقوا أعيان قبيلة آل وريد (قرية).. مع أيعان واويزغت (قرية)...». وفي ثالثة: «حضر كاتبه عفا الله عنه يوم تاريخه (1274هـ) مع

جماعة قبيلة آل تيغلي (فخذ) وجماعة قبيلة آل تمغرين (قرية) كلا منهم مع شيخه الذي حكم عليه واجتمعوا في الحاجز الذي بين الفئتين المذكورتين ثم قالوا لهم آل تمغرين هاتوا الحكام نسلك مسلك العرف الجاري بيننا....».

كان الفخذ يحمل اسما مشتركا ولم يكن بالضرورة منتسبا لاسم علم بشري، ولا يدعي فخذ من أفخاذ اينولتان انحداره من جد مشترك. وقد كان للفخذ حدوده الترابية لا تتجاوزها أسره المشتبكة بالعظام. وكان يقوم قياما واحدا في الحرب. فالحمية تتضح بين الأفخاذ أكثر مما تتضح في مستوى أدنى أو أعلى. فقد كان يهب لنصرة فخذ آخر أو يقوم بعصيان ضد قائد القبيلة. كما كان يحمي المنتسبين إليه. وبخصوص هذه الحالة الأخيرة روى أحد مخبرينا بواويزغت: «أتذكر أن حمون عبد الواحد كان بدوار أمكترمان رحل إليه من سيدي نبونو بالقبلة فذبح على آيت حدو من فخذ آيت مجطن. ولما فرض المخزن فرضا ماليا على آيت مجطن لم يقدر على أداء ما نابه منه. فذهب إلى فخذ كطيوة وكانوا في السيبة، وذبح على شيخهم ابن تامديوالت في قرية محدا، فحمله كطيوة من كل فرض مع بقائه في آيت مجطن. وكان يكسب غنما خرجت ذات يوم ترعى في غرس لوز لآيت مجطن، فخرج مالكوه يزجرونه، فذهبت زوجته إلى كطيوة تستغيث بهم. وخرج أهل واويزغت للتصالح مع كطيوة، ولكن أحد الكطويين انبرى معلنا الاحتكام إلى البارود بقوله: «هات امسوسان»، وكان هذا الرجل يسمى موزون. فأجابه أحد كبار جماعة واويزغت: نحن مستعدون. فخرجت طلقتان مات منهما رجل من واويزغت كان يسمى علي الفراوي، وولى الفريقان أدبارهم».

والفخذ هو الذي كان معتبرا في ديوان توزيع الجباية والتكاليف بالنسبة لقائد قبيلة اينولتان في القرن الماضي، إذ كان على كل منها قدر معلوم من المال أو من العساكر أو غيرها من التكاليف، وذلك قبل أن يتولى رؤساء العظام توزيعها داخل فخذهم. ولو غابت بعض الأسر أو نزحت فإن ذلك لم يكن يجر نقصا في القدر المطلوب من الفخذ بل كان على بقية الأسر أن تتحمله[25].

(25) ومن الوثائق الدالة على أن هذه القاعدة كانت متبعة في قبائل أخرى رسالة محمد بن عبد الكامل السبيطي إلى سيدي محمد بن الرحمان في متم شعبان 1285 (كناش بليمني).

والواقع أن الفخذ كانت له أهمية تاقبيلت التي نص عليها مونطاني وبيرك إذا نظرنا إلى العلاقات الخارجية للمجموعات، إذ هو أقوى المجموعات فوق الأسرة من حيث الالتحام، وإذا كانت أملاك الأسر مشتتة في قرى الفخذ فإن رقعته الترابية محددة يقوم بالذوذ عنها. والفرد لا يبرز في مستوى أوسع الا باسمه إذا استطاع أن يحظى بتأييد جميع العظام.

الأرباع : كان اينولتان ينقسمون إلى أربعة أرباع : ربع دمنات، وربع كطيوة، وربع ايواريضن، وربع آيت شتاشن. وكان كل ربع يتكون من عدة أفخاذ. وفي مستوى الربع تنتفي كل دعوى للنسب المشترك. وهذا كان يدفع دائما إلى القول بأن الأرباع والأخماس في القبائل تقسيمات جبائية مخزنية. والواقع أننا لا نستطيع تأكيد ذلك أو نفيه بالنسبة لاينولتان. وأين هي الوثائق التي يمكن الاستناد إليها في تاريخ ادخال نظام الارباع أو الاخماس من طرف سلطة مخزنية ؟ ففي كناش أحمد المنصور السعدي نجد تعليلا خرافيا لتقسيم سابق لقبيلة أملن بسوس إلى أربعة أرباع[26]، مما يدل على أن هذا النوع من التقسيمات أقدم من السعديين على الأقل. فإذا افترضنا أن الأرباع والأخماس بقايا تقسيمات جبائية موحدة أو مرينية فإن القبائل - وهي غير قارة لا في عدد سكانها ولا في كتلها ولا في العلاقات داخل أجزائها - كانت تقوم بتعديلات مستمرة لهذه التقسيمات كلما اختل توازنها اختلالا كبيرا. ومن جهة أخرى فإن القبائل كانت تستغل تقسيمات الأخماس والأرباع في حركيتها، بحيث تظهر فاعلة حتى مع غياب الجابي أو الحاكم. أما إذا افترضنا أن الأخماس والأرباع إنما هي المستوى الأعلى للانقسامات الذاتية للقبائل فإن المخزن كان يستغلها في تحصيل مطالبه. وبعبارة أوضح فجميع التقسيمات، بما فيها الارباع داخل القبيلة، لم تكن لها أو لبعضها وظيفة جبائية لا غير، بينما كانت تستغل كلها في توزيع الجباية.

لم تكن أرباع اينولتان متساوية لا في المساحة الترابية التي كانت تمتد عليها ؛ ولا في عدد سكانها، ولا في عدد الأفخاذ التي كان يضمها كل ربع ، ولكنها كان يظهر عليها نوع من التساوي في القدرات الجبائية أي في ثرواتها. ولذلك كانت مطالبة بأنصبة

(26) Justinard - «Carnet d'un lieutenant d'El-Mansour», Archives Marocaines, vol. 129, P. 171.

متعادلة من الضريبة، ومن العساكر، وتتولى أفخاذ كل ربع توزيع نصيب ربعها بالتساوي، ولكن حسب مقادير مقررة بالعادة[27].

لم تكن الأرباع مبنيةعلى الالتحام والتضامن بين أفخاذها، فقد استمر نزاع آيت يحيى وآيت واودانوست حول سواقي الري طيلة القرن الماضي، مع أنهما من ر بع واحد. وقد هجم كطيوة صباح أحد الأعياد على فخذ مجطن، نظرا لموالاة هؤلاء للمخزن، وجيرانهم سياب، مع أن الفخذين من ربع واحد. كما كانت الأفخاذ تتعصب ضد بعضها البعض داخل الربع من ذلك حركة آيت مجطن وكطيوة ضد فخذ كرول لأن كلا الفريقين رشح زعيمه لقيادة اينولتان في عهد السلطان عبد العزيز.

وقد كان دور الارباع يبرز كلما تعلق الأمر بما يهم مجموع اينولتان سواء بالنسبة للالتزام للمخزن، أو تحمل المسئولية في مناهضته. فلما انتفض مجموع اينولتان عند وفاة السلطان مولاي الحسن، تقدموا لتخريب أسوار دمنات باعتبارها مقرا للقائد، وقرروا أن يقوم كل ربع بتخريب جدار من جدرانها الأربعة[28]. وعندما أعادوا الأمن إلى المدينة، ونصبوا حكاما يمثلونهم، قرروا أن يحكم شيخ عن كل ربع لمدة سنة واحدة.

دمنات : كانت بلدة دمنات تتكون من القصبة المخزنية التي كانت تحيط بها أسوار قديمة، ومن أحياء مجاورة أحيط بها سور أحدث من سور القصبة، ثم تجديده بأمر من السلطان محمد بن عبد الرحمان. ويشهد تاريخ دمنات في القرون السالفة، وكذا وجود عدد من الفنادق والأسواق العتيقة بها، على ما كان لها من نشاط تجاري مهم في الماضي، ولكنها مع ذلك لم تكن تتميز عن بقية تجمعات اينولتان في كثير. فقد كان سكانها يكونون فخذا من أفخاذ ربع دمنات. وكانت جماعة هذا الفخذ تسمى آيت يحيى. وكانوا ينقسمون إلى آيت يحيى نوكينسو (آيت يحيى داخل السور) وآيت يحيى نبرا (الخارجيين) وهم الساكنون بالقرى المجاورة. وتحدثت بعض عقود منتصف القرن الماضي عن دمنات باسم «القرية الدمناتية»، كما سمى الغجدامي حيها الكبير بمدشر أرحبي.

(27) يستفاد ذلك من توزيع التكاليف حسب ما ورد في كناشي علي أوحدو والجيلالي الدمناتي.
(28) «التسلي.....»، ص : 116.

كان سكان دمنات بحسب النشاطات الغالبة عليهم ينقسمون إلى ثلاث فئات :

- قائد المخزن وأسرته الكبيرة وحاشيته وعساكره وبعض الأعيان وكانوا يسكنون القصبة.

- السكان المسلمون الأصليون، وهم المالكون للمزارع المحيطة بدمنات، وكانوا قلما اشتغلوا بالتجارة أو الصناعة وسكناهم بأرحبي.

- السكان اليهود الأصليون والسكان المسلمون الوافدون على دمنات من مختلف المدن المغربية الكبرى، وكانوا من التجار والصناع، وسكناهم متفرقة بين أحياء دمنات.

وقد أورد صاحب «القول الجامع» ذكر أربعين من أسر دمنات الكبرى في القرن الماضي. وكانت منقسمة إلى فريقين متناحرين : فريق سكان أرحبي وفريق سكان القصبة. وكان من يعد من أهل القصبة وسكناه بأرحبي كأسرة آيت بوشو[29].

وقد منح السلطان مولاي الحسن، في أول توليته، للدمناتيين ظهيرا برفع بلدتهم إلى مصف المدن، جاء فيه : «.... اننا بحول الله وقوته لما بلغنا عن أهل دمنات الصلاح والسكينة والوقوف في الخدمة الشريفة، اقتضى نظرنا الشريف جعلهم تحت كنف التوقير والاحترام والمبرة والاكرام، وأسقطنا عنهم الكلف المخزنية والوظائف السلطانية، ماعدا الزكاة والاعشار التي حرمها الله عليهم فيؤدونها بيد عاملهم. وهذا الحكم جعلناه خاصا بمن سكن داخل السور، فنامر الواقف عليه من عمالنا وولاة أمرنا أن يعمل بمقتضاه ولا يتعداه. صدر به أمرنا المعتز بالله في خامس عشر رمضان المعظم عام تسعين ومائتين وألف (= نونبر 1873)»[30].

وبالرغم من أن نتائج هذا الاجراء، الذي تلاه تعيين عدد من أمناء السلطان لأخذ مكوس «المدينة الجديدة»، كانت هي اشتداد التناقض بين دمنات، كمقر للحاكم والجابي وفئة من التجار النشطين، من جهة، وبين قبيلة اينولتان من جهة أخرى، فإن

(29) «القول الجامع»، ص : 6.

(30) «القول الجامع»، ص : 26.

ذلك الظهير لم يكن حاسما في إزالة السمات القروية عن دمنات وتطويرها إلى حاضرة بالمعنى الكامل، بقوة اجراء رسمي، لأن فترة أواخر القرن التاسع عشر، على المستوى المغربي، كانت فترة تدهور المدن الداخلية العريقة، ولم تكن فترة مواتية لارتقاء مراكز حضرية جديدة وتوسعها.

القبيلة : لم يكن اينولتان يدعون نسبا مشتركا. وان استثنينا الاسم المشترك والحدود الترابية الواضحة، فإننا لا نجد مظهرا يتجلى فيه تضامن مجموع قبيلتهم بصفة فعلية ودائمة. وحتى هذه الحدود لم يعد اينولتان مستعدين للدفاع عنها يدا واحدة في أواخر القرن الماضي. ويتبين ذلك مما ذكره الكلاوي حيث قال : «في آخر عام 1304 (1887م) مر مولاي الحسن بدمنات ونزل بتانانت وخيم بترست أطار، والعامل (عامل هنتيفة) فارغ اليد لخروج القبيلة عنه وقام الحاج الجيلالي (عامل دمنات) باللوازم المخزنية. وتقدم أعيان قبيلة مجطن للشكاية على السلطان بتعدي هنتيفة الساكنين بتانانت عليهم والاضرار لهم. وشهد بذلك عدول السراغنة والأعيان. فأصدر ظهيره الشريف باقطاع[31] البلدة المذكورة (تانانت) واعطائها لمجطن [...] وبعد تولية مولاي عبد العزيز وتوجه القائد الجيلالي لحركة بني مسارة جمع هنتيفة قبيلتهم، وأعانهم آيت عتاب، وآيت بوزيد، وآيت عطا [...] ولم يعن آيت مجطن من ولتانة سوى كرول وآيت صالح. وغلبهم هنتيفة واستعادوا تانانت وأكلوا أهلها»[32]. فأواصر التضامن كانت متلاشية بين اينولتان فيما بينهم. بينما كانت قوية عند القبائل المجاورة لهم، حتى على مستوى القبائل الكبرى. ولم يكن بين أضرحة اينولتان ما يشمل اشعاعه مجموع القبيلة مثل عزيزة سكساوة التي رأى فيها بيرك مظهرا للوحدة عند السكسيويين، كما لم تكن لهم مواسم جامعة أو أولياء مشتركون. ويمكن أن نتساءل إلى أي حد عمل وجود دمنات. كمركز شبه حضري، على اضعاف التضامن القبلي عند اينولتان.

---

(31) «يبتدئ الظهير الذي اقطع به مولاي الحسن تانانت لآيت مجطن بعد نزعها من هنتيفة بآية قرآنية : ﴿إنما جاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾ (سورة المائدة، الآية 32).

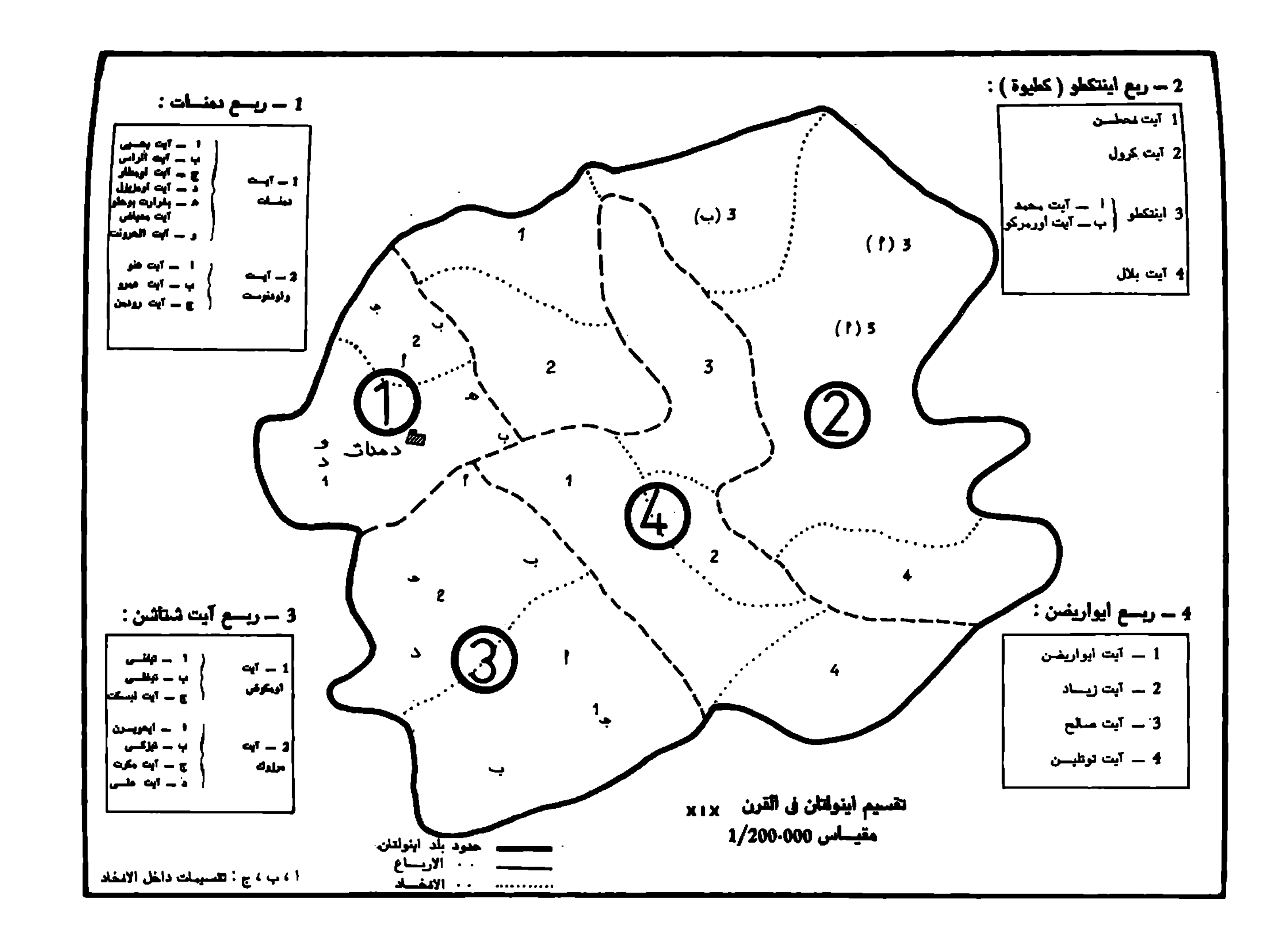
(32) «القول الجامع»، ص : 29.

اللف عند اينولتان : لقد سبق أن لاحظ مونطاني أن الحدود الشرقية لرقعة الشطرنج التي كانت قبائل الأطلس الغربي تمثلها، في نظره، هي تيزي ن تلوات. بينما لم تكن تنطبق على امغران وغجدامة وفطواكة واينولتان، أي على مجال هسكورة القديمة[33]. وقد علل ذلك، تعليلا غير مستند إلى حجة، بكون هذه القبائل تعرضت منذ قرون لغارات قبائل خارجية، أفسدت فيها التعارض الثنائي الذي ظل محفوظا (بتغير) عند قبائل الأطلس الغربي. ودون أن نوافق على هذا التعليل، نلاحظ أن اينولتان لم يكونوا يعرفون فعلا الانقسام الثنائي لاحلاف اللف في القرن الماضي، ولم يكن مصطلح «اللف» متداولا بينهم. ولكنهم عرفوا الحلف الحربي أو السلمي بين الأسر داخل الفخذ، من أجل السلطة أو لأجل رد الاعتبار. وكانوا يسمون هذا الحلف بدورهم «أمقون». وقد عرف كل فخذ صراعات داخلية من هذا النوع. فقد كان بآيت مجطن أسرتان كبيرتان هما أسرة آيت علي، أبناء أعنبري، وأسرة آيت بلحسن، وقد نشب بينهما صراع مسلح، من أجل بعض الأملاك، دام عدة سنين. وقد أيد فيه معظم آيت مجطن أسرة آيت بلحسن. ومايزال بعض الشيوخ يذكرون أن رصاصة انطلقت نحو دار آيت علي فأصابت صبيا على ظهر أمه في وسط دارهم. ولم يهنأ آيت بلحسن حتى قتلوا غريمهم أعنبري، وهو في ضيافة قائد دمنات. وماتزال المرأة تقول عندهم إذا أرادت أن يتأجج الموقد : «أفانايت علي أتاكات» : «أيتها النار تأججي كما تأجج أوار آيت علي». وإذا عثر أحدهم في طريقه قال : «سحت آيت علي» أي «تعس آيت علي».

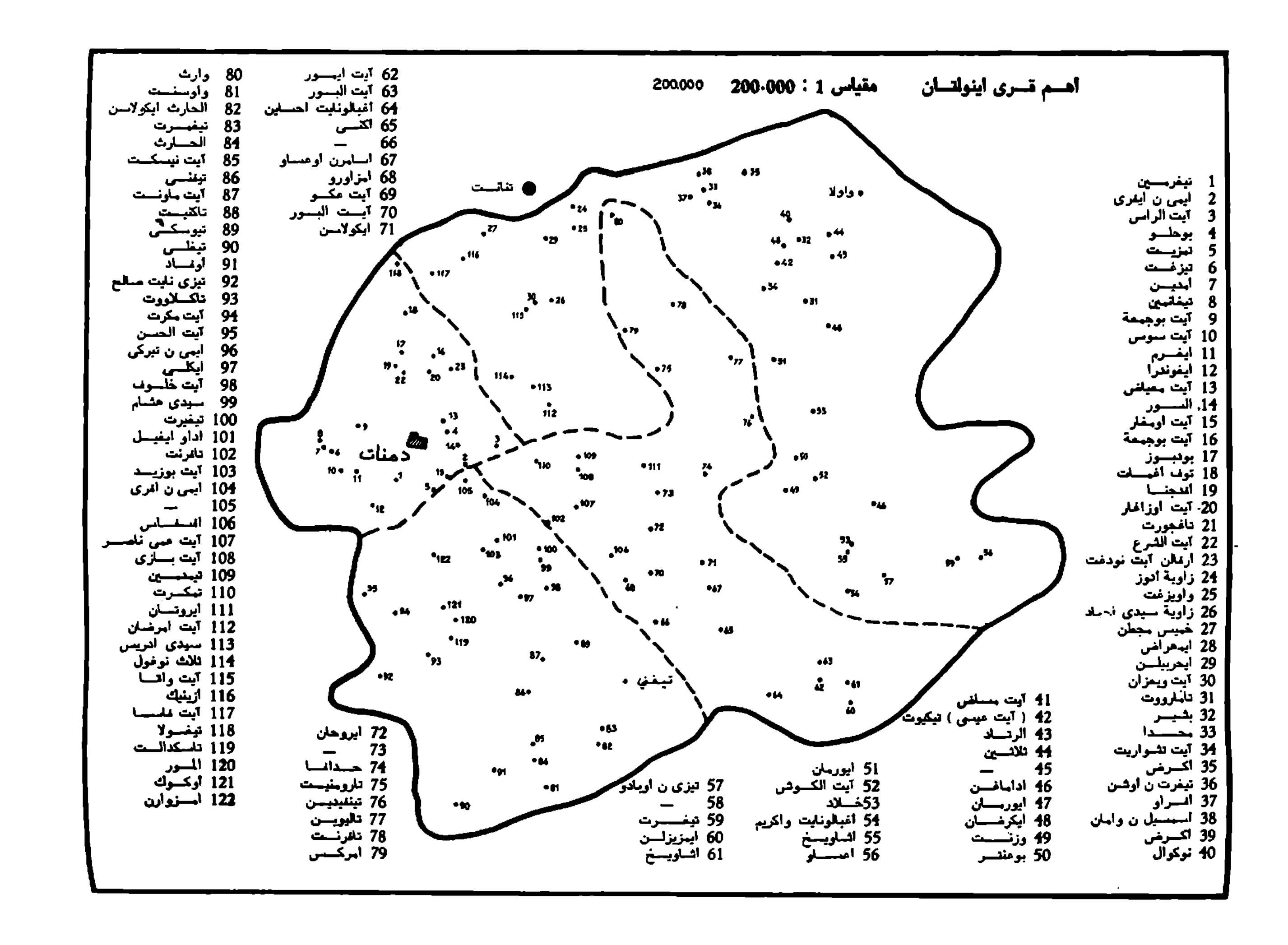
أما تعصبات الأفخاذ فقد رأينا أنها لم تكن تخضع لأية أحلاف قارة تذكر بأحلاف «اللف». كما لم يتدخل اينولتان بمجموع قبيلتهم في أحلاف القبائل المجاورة النشيطة خاصة في الأطلس المتوسط. وقد استغاث شيخ «السيبة» أو لعيد أو حساين، من فخذ آيت بلال، بآيت بوولي وآيت بوكماز ضد كلاوة والفرنسيين، فلم يكن ذلك التحالف خاضعا لقواعد لف قديم. فالاستغاثة بالجيران كان يمكن اصطناعها بعدد من الوسائل والطرق، كتقديم الذبائح بكيفيات خاصة، أو تقديم هدية باسم «رمي العار»، مما يلزم الآخرين بالخفوف إلى النجدة حتى لو لم توجد مصالح مشتركة بين الفريقين أو لم تكن هناك ذكريات تحالف قديم.

---

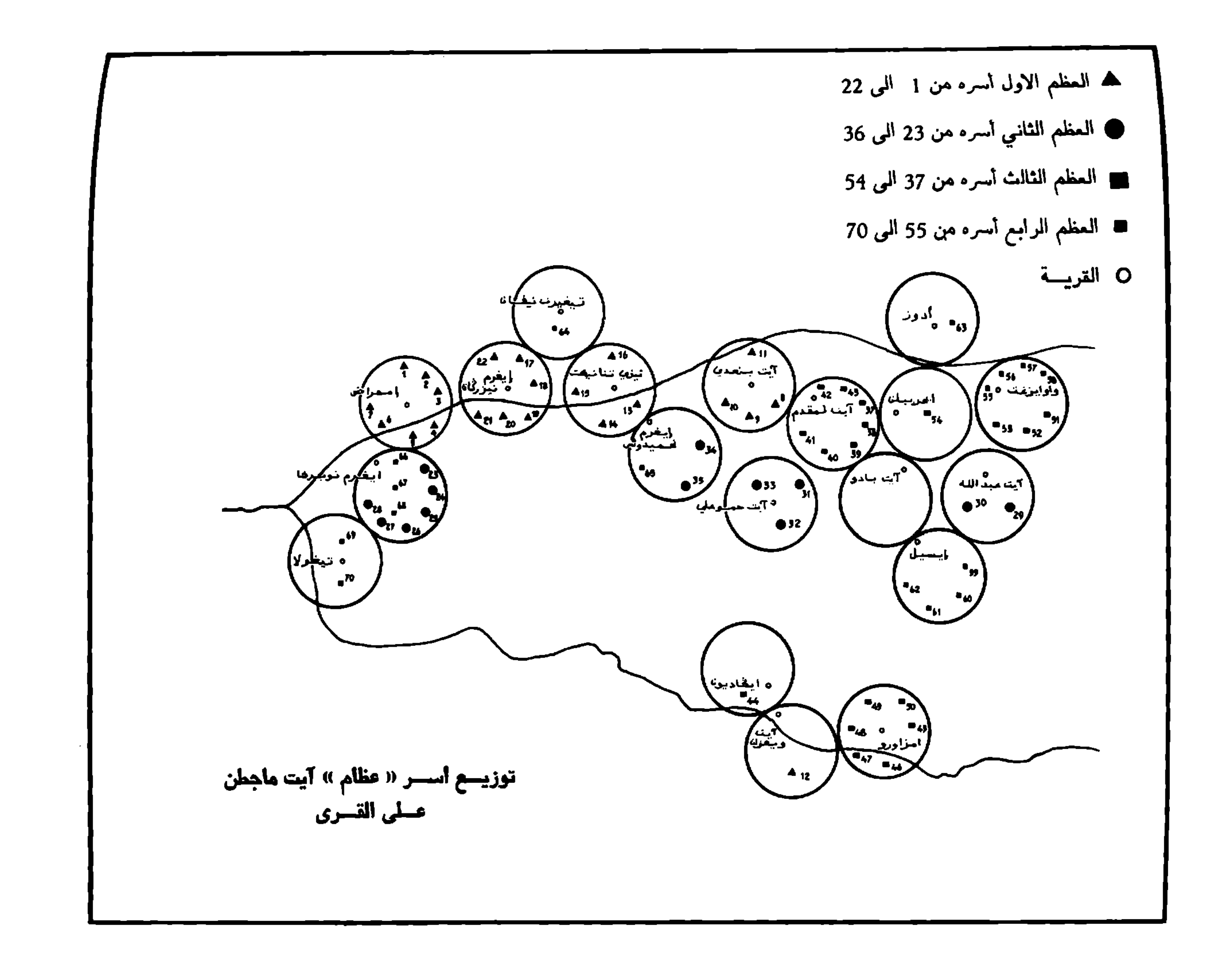
(33) Montagne (R.) - «Les Berbères et le Makhzen...», P. 194



1 – ربع دمنات :
1 – آيت دمنات
ا – آيت يحيى
ب – آيت أقراس
ج – آيت اوبطار
د – آيت اوطلل
ه – بلراية بوحلو آيت معيلي
و – آيت العرونت
2 – آيت ولونتوست
ا – آيت هنو
ب – آيت عمرو
ج – آيت رودين
2 – ربع اينتكطو (كطيوة) :
1 آيت مطين
2 آيت كرول
3 اينتكطو ا – آيت محمد
ب – آيت اوزمركو
4 آيت بلال
3 – ربع آيت شتاشن :
1 – آيت اوبكرش
ب – تيغلي
ج – آيت ليسكت
2 – آيت مرلوك
ا – ايحريسن
ب – تيزكى
ج – آيت مكرت
د – آيت علي
4 – ربع ايواريضن :
1 – آيت ايواريضن
2 – آيت زيـاد
3 – آيت صالح
4 – آيت توتلين
تقسيم اينولتان فى القرن XIX
مقيـاس 1/200.000
حدود بلد اينولتان
الاربـاع
الافخـاد
ا ، ب ، ج : تقسيمات داخل الافخاد
دمنات



أهم قرى اينولتان
مقياس 1 : 200.000
200.000
تناتت
دمنات
تيغني
1 تيفرمين
2 ايمي ن ايفري
3 آيت الراس
4 بوحلو
5 تمزيت
6 تيزغت
7 امدين
8 تيغانمين
9 آيت بوجمعة
10 آيت سوس
11 ايفرم
12 ايفونترا
13 آيت معياش
14 السور
15 آيت اومغار
16 آيت بوجمعة
17 بوبوز
18 توف أغمات
19 المجنا
20 آيت اوزاغار
21 تافجورت
22 آيت الشرع
23 ارفالن آيت نودغت
24 زاوية اموز
25 واويزغت
26 زاوية سيدي أحماد
27 خميس مجطن
28 ايمهراض
29 ايحربيلن
30 آيت ويعزان
31 تابلروت
32 بشير
33 محمدا
34 آيت تشواريت
35 اكرض
36 تيغرت ن اوشن
37 امراو
38 اسميل ن وامان
39 اكرض
40 توكوال
41 آيت مسلفن
42 (آيت عيسى) تيكوت
43 الرباد
44 تلالين
45 —
46 اداماغن
47 ايورمان
48 ايكرغان
49 وزنت
50 بومنشر
51 ايورمان
52 آيت الكوش
53 خلاد
54 اغبالونايت واكريم
55 اشاويخ
56 امساو
57 تيزي ن اويادو
58 —
59 تيغرت
60 ايمزيزلن
61 اشاويخ
62 آيت ايسور
63 آيت البور
64 اغبالونايت احساين
65 اكني
66 —
67 اسامرن اوعساو
68 امزاورو
69 آيت مكو
70 آيت البور
71 ايكولاسن
72 ايروهان
73 —
74 حدادا
75 تاروضيت
76 تينفيدين
77 تاليوين
78 تافرنت
79 امركس
80 وارث
81 واوسنت
82 الحارث ايكولاسن
83 تيغمرت
84 الحارث
85 آيت نيسكت
86 تيغني
87 آيت ملونت
88 تاكتبت
89 تيوسكي
90 تيغلي
91 اوفاد
92 تيزي نايت صالح
93 تاكلاووت
94 آيت مكرت
95 آيت الحسن
96 ايمي ن تبركي
97 ايكلي
98 آيت خلوف
99 سيدي هشام
100 تيفيرت
101 اداو ايفيل
102 تافرنت
103 آيت بوزيد
104 ايمي ن افري
105 —
106 السلاس
107 آيت عمي ناصر
108 آيت بازي
109 تيدمين
110 تمكرت
111 ايروتان
112 آيت امرضان
113 سيدي ادريس
114 ثلاث نوغول
115 آيت واقا
116 ازنيك
117 آيت عاما
118 تيغولا
119 تاسكدالت
120 المور
121 اوكوك
122 امزوارن


▲ العظم الاول أسره من 1 الى 22
● العظم الثاني أسره من 23 الى 36
■ العظم الثالث أسره من 37 الى 54
■ العظم الرابع أسره من 55 الى 70
○ القريـــة
أدوز
آيت عبد الله
آيت بادو
ايسيل
امزاورو
توزيــع أســر « عظام » آيت ماجطن
عــلى القــرى

خاتمـــة : لو قارنا بين مجموعات اينولتان المكونة من الارباع والأفخاذ، وبين تقسيمات بعض قبائل الكتلة الهسكورية القديمة لوجدنا اختلافا كبيرا بينها. فقبيلة فطواكة كانت مقسمة إلى خُمُسين اثنين وكان كل خمس منهما مقسما إلى فروع تكاد تكون محددة حسب التضاريس. وغجدامة كانوا خمسا واحدا مقسما إلى ثلاثة أفخاذ، وكل فخذ كان يتفرع إلى عظمين اثنين. وتكانة كانوا نصفي خمس، تفرع النصف الأول إلى خمس فرق والثاني إلى أربع. أما كلاوة فكانوا كفطواكة مقسمين إلى خمسين، ولكن فروعهما أشد تعقيدا، حيث نجد عندهم «آيت مائة ونص» و«آيت الربع» وتقسيمات فرعية أخرى بعضها يستمد تسميته من المكان وبعضها من الانساب[34] فيمكن أن نفكر على هذا الأساس في «بقايا» تقسيمات أولية ثم ثانوية ثم ثلاثية الخ. مع اعتبار أن المرجع هو الوحدة الهسكورية الكبرى، وافتراض أن التقسيم الأولي كان إلى أجزاء متشابهة قد تكون أكثر من خمسة مع تفضيل «الخمس» للتعبير عن ذلك الجزء. ثم انقسام كل جزء أولي إلى أجزاء ثانوية هي الأرباع أو الاثلاث، وكل منها إلى أجزاء ثلاثية هي المآت وأنصاف المآت. وهنا يكون بقاء بعض التسميات عند أجزاء واختفاؤها في أجزاء أخرى راجعا إلى تجددات في القبائل، ولا تعود التسميات القديمة إلى بقايا اركيولوجية لبنية مكسرة ربما أعيد ترميمها عدة مرات.

فالتفكك، الذي رأينا أن البنية القبلية قد دخلت فيه منذ قرون، قد أسرعت به عوامل سياسية في القرن التاسع عشر كتعدد القواد على رؤوس قبائل كانت تخضع لعامل واحد، وتعدد الشيوخ الصغار داخل الارباع والأفخاذ مما كان ينتج عنه انتقال الافراد من شيخ إلى آخر للتخلص من التكاليف المخزنية أو التبعات الجنائية. كما أسرعت بالتفكك عوامل اقتصادية تمثلت في تضخم الكتلة النقدية المتداولة حينا وضمورها حينا آخر مما منح فرصة لكل من يستطيع الحصول على ادخار ضئيل - خاصة التجار وأئمة المساجد القروية - لأن يشتري الأراضي من الأسر الأصلية المتفككة أو المفلسة، بسبب غلاء المعيشة في أواخر القرن الماضي وظهور مواد جديدة في الأسواق. وشيئا فشيئا كان يصيب البنية إعياء في إنتاج الصيغ القبلية لاحتواء جميع الطارئين عليها ومن ثمة تكاثر الجماعات المنتسبة لأماكن سكنها واندثار للحدود التي لم تعد تحفظها سوى الأسماء بين الجماعات.

---

(34) Voinot (L.C.) - «A travers l'Atlas dans le commandement Glaoua», «Revue de Géographie Marocaine», Mars 1932, PP. 3 - 86.

الفصل الخامس

الأحداث من منتصف القرن التاسع عشر إلى الغزو الفرنسي

الأحداث من منتصف القرن التاسع عشر إلى الغزو الفرنسي

تعتبر الأحداث التي عاشها اينولتان، من عهد المولى عبد الرحمان حتى دخول الفرنسيين إلى دمنات، ممثلة غاية التمثيل لأحداث المغرب القروي في هذه الفترة من جهة، ومرآة صادقة لجهود المخزن ولسير جهازه الاقليمي من جهة أخرى. إلا أن سدى هذه الأحداث ولحمتها، هي علاقة المخزن بهذه المنطقة، وبما أن تحليل هذه العلاقة مرجأ إلى القسم الرابع من هذا البحث، فإننا مضطرون إلى عرض الأحداث من الآن، حتى يمكن أن نرى على ضوئها جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لاينولتان.

رأينا أن اينولتان كانوا من عمالة السراغنة، منذ ولى سيدي محمد بن عبد الله محمداً الصغير السرغيني، على رأس تلك العمالة الواسعة، التي كان يخضع لها شيوخ القبائل الجبلية والديرية من كلاوة إلى بني مسكين. وكان لعمال السراغنة خلفاء في دمنات. فكان خليفة محمد بن الجيلالي السرغيني، في عهد مولاي سليمان، هو عبد الخالق بتمزيط[1]. ثم محمد بن علي الخلوفي[2]. وقد استمر خضوع ولتانة وفطواكة للسراغنة، تحت ولد محمد بن الجيلالي، المعروف بأحمد ابن القائد. وعندما تولى المولى عبد الرحمان، ودخل إلى مراكش، قدمت له قبائل كلاوة وتكانة ودمنات وفطواكة وغجدامة وآيت عتاب، هدايا التهاني في سابع ذي القعدة 1239 (4 يوليوز 1824)[3]. ولكن معظم أفخاذ اينولتان جنوب دمنات كانت خارجة عن طاعة حاكمها.

(1) القول الجامع، ص : 10.

(2) رسالة من المولى سليمان إلى محمد بن الجيلالي السرغيني توجد نسخة منها بحوزة صاحب البحث.

(3) كناش الخزانة الملكية رقم 4.

ولم تمض سنة على هذا التاريخ، حتى وقعت مسغبة عظيمة، وغلاء شديد، تحدث عنهما صاحب «اختصار الابتسامة» بقوله : «وكانت فيها رحمة، حيث أن القبائل كانت في عتو من سوس إلى وجدة، فمهد الله للسلطان أمرهم، وسكنوا بسبب الجوع [...] وقد استمروا على الفساد وقطع الطرق سبع سنين، وما رجعوا للجادة إلا بقهر الجوع. ولقد عتوا على المولى عبد الرحمان كعتوهم على عمه، وامتنعوا من الدخول في طاعته، وتعسر علاجهم لضعفه وقلة حاله وجنوده، وبقي ممنوعا من السير للحوز خائفا على نفسه وعساكره، حتى هيأ الله له جند الجوع فخلت به منازلهم، وهلكت خيلهم ومواشيهم، وقلت زروعهم، وجفت ضروعهم، وضعفت شوكتهم، وعظمت بليتهم، وماتت عتاتهم وأبطالهم. فعند ذلك تمهد الملك للمولى عبد الرحمان، وانقادت له الرعية لضعفها لا لقوته»(4).

وقد أنهكت جبال دمنات بسبب هذه المجاعة. فلما ألح عاملها السرغيني أحمد ابن القائد في بعض مطالبه، ثارت عليه، حسبما ذكره الكلاوي، فأتوا إليه بجيوشهم وأرادوا إخراجه من قصبة دمنات، وحصلت فتنة عظيمة، ووقع الشر الفادح، إلى أن انتهبت الأسواق حسبما وقفنا على ذلك في عدد من رسوم عام 1248هـ (1832)(5).

وبعدها، شرع المولى عبد الرحمان في تولية عمال مخزنيين، ليضمنوا له طاعة القبائل. وأرسل أحد قواده، وهو علا الايموري، عاملا على ولتانة وفطواكة فهزموا محلته وردوه على أعقابه وبقوا بدون عامل. ولما استعمل السلطان علاّ الايموري هذا في القضاء على بومهدي الهواري في تارودانت، ورجع من هنالك وفي ركابه عدل من عدول عسكر السلطان يسمى علي أوحدو الدمناتي. وكانت أسرة علي هذا قد هاجرت قبل ذلك بعشرين سنة إلى تارودانت، من قرية تيغرمين المجاورة لدمنات حيث كان جده إماما لمسجد هناك.

وقد قرر السلطان أن يعيّن هذا الطالب من عسكره على دمنات، إذ هو ليس بالأجنبي عنها مثل علا الايموري، ولا بشخص يخاف استبداده مثل الشيوخ

---

(4) محمد بن الحسن الحجوي : (اختصار الابتسام عن دولة عبد الرحمان بن هشام) مخطوط الخزانة العامة رقم ج 114، ص : 382.

(5) القول الجامع ، ص : 8.

المحليين. وعندما خرج الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمان سنة 1264 (1848) في حركة إلى السراغنة، عين الطالب علي أوحدو المذكور عاملا على ولتانة وفطواكة وعجدامة.

وانطلاقا من دمنات، وأكركور، وحاحا، وجه المخزن جهوده طيلة القرن التاسع عشر لتثبيت سلطته على مجموع الأطلس الكبير، وما وراءه من قبائل دادس ودرعة وسوس، بينما كان يكتفي بالحصول على طاعة شيوخ آخرين في الأطلس، تخضع لهم قبائل كثيرة كان يقرهم عليها. بل انتهى حتى إلى ترقية أولئك الشيوخ كما وقع بالنسبة للكلاوي، مثلا، على حساب حكامه العسكريين.

ولابد أن نشير إلى ميزتين لهذه القيادة التي أسسها المولى عبد الرحمان في دمنات. الأولى هي أن علي أوحدو، بالرغم من كونه دمناتيا في الأصل، لم يكن في بدايته من صنف شيوخ الأطلس الذين كانت لهم الأسرة الكبيرة، والنسب العريق، والعصبة الحامية، والأملاك المترامية. بل كان كل ما ملكه عند مجيئه لدمنات، هو بقعة أرضية موروثة، وظهير سلطاني. والميزة الثانية، هي أن بلدة دمنات، لكونها مركزا تجاريا لعدد من القبائل، ولعدم توغلها في وسط الجبال، مثل تلوات أو تاكنتافت، لم يكن بوسع شيخ محلي تعززه قبيلته الصغيرة، أن يمتنع بها طويلا، ويفرض بذلك على المخزن اصطناعه. وعلى هذا الأساس كان علي أوحدو ممثلا للمخزن أكثر من أي كان من أولئك الشيوخ المشار إليهم. وكأنما قلب صاحب «الالفات» الحجة عندما قال : «ودمنات كان يتولى عليها الأجانب لشدة تمكنها واستنادها على الجبال، فصارت الأمراء تولي عليها من يتفق ومظهر القوة»[6].

وقد كان لدمنات بالنسبة للمخزن أهمية أخرى، في الفترة التي تعنينا، بالإضافة إلى استخدامها منطقا لتطويع قبائل الأطلس. ذلك أن الطريق بين فاس وتافيلالت باتت غير مأمونة منذ ثارت قبائل الأطلس المتوسط على المولى سليمان. ولذلك كان بريد تافيلالت وتموين دار العائلة السلطانية بها، يمران على يد قواد دمنات منذ المولى عبد الرحمان إلى نهاية عهد مولاي الحسن[7].

---

(6) القول الجامع، ص : 9.

(7) سجلت مراسلات عديدة من هذا البريد في كناشي علي أوحدو والجيلالي.

القائد علي أوحدو (1264 — 1292هـ = 1848 — 1875) :

عندما استقر الطالب علي أوحدو في دمنات، قائدا على ولتانة وفطواكة وغجدامة، أظهرت أرستقراطية تلك القبائل استخفافا به واحتقارا له. ومن النوادر في هذا الباب «أن سيدي علي تلاقى مع المسمى بادو الهنتيفي (الدمناتي)، وقال له : «هل أتيت لتحكم علينا أيها النفايحي (مستهلك النشوق) ؟ وضربه بصفعة»[8]. وقد كان زهد علي أوحدو وبساطته، في البداية، مما تضرب به الأمثال، فقد كان يقضي يومه في لعب الشطرنج مع حذاق يهود دمنات في أبواب متاجر أسواق البلدة. وكان المختصمون يأتونه في كل مكان، وفي أي وقت كان، ليقضي بينهم وبين خصومهم في الحال. وقد سبق أن ذكرنا أن مالك بقعة مجاورة لبقعته الأرضية الوحيدة، جاءه يحاول اغراءه بشرائها، فأجابه ممتنعا : «من بقعة إلى بقعة حتى البحر». وقد كانت أرستقراطية من الشيوخ والأعيان المحليين تسلك سلوكا مخالفا. فقد شيد شيخ آيت واودانوست المالك للمزارع الواسعة بمنطقة دمنات، وهو الحاج ابراهيم بن علي أولمحجوب، رياضا فخمة، استدعى القائد علي أوحدو لضيافته بتلك المناسبة، فقدم عنده راكبا بغلته وعليها بردعة قديمة، ومعه شيخان من شيوخه، هما أومرى والتزغتي، وكلاهما راكب متن بغلة مسرجة ذات ركاب. ولما قدم المضيف أنواع الأطعمة وأراد القائد الانصراف، قدم له المحتفل بقرة ولودا هدية. ولكن علي أوحدو ردها هدية منه لزوجة الشيخ إعجابا منه بجيد صنيعها من المأكولات. وشيع الشيخ قائده مسافة، وطلب منه أن يبدي رأيه في الرياض المشيدة، فما كان منه إلا أن أجاب : «من يؤول إلى الموت فداره أوهن من دار العنكبوت». وقد ثار جماعة من هنتيفة على عاملهم، وطلبوا من السلطان أن يدخلوا في عمالة علي أوحدو، بعد أن تردد عليه أعيانهم وحظوا منه ببعض الهدايا. ولما صاروا في حكمه، بالغ أولئك الأعيان في استغلال طيبوبة علي أوحدو «فقد ذهبت جماعة منهم تزوره ذات مساء وتثاقلت في ضيافته ستة أيام، تشرب الشاي وتستمري الطعام، ولما أرادوا الانصراف طلبوا من القائد أن يودعهم بهدايا من عنده، وضايقه من أجل ذلك كبيرهم المسمى محمد أوعرُّوب، فوقف القائد يتأوه

(8) القول الجامع، 9.

ويصعد زفرات حارة، ولما ضجرت زوجته من شكاواه خاطبته من وراء حجاب : «ما بك تتنهد أيها القائد ؟» فأجابها : «إن خويا محمد أوعروب يطلب الهدايا !» فردت عليه «أعطه عمامتك ان لزم الأمر، ودع أولئك اللئام ينصرفون بأسرع ما يمكن»[9].
إن هذه الحكايات تمثل مرحلة كان الشيوخ متغلبين فيها على القائد. وقد نص روبير مونطاني على هذه المرحلة في سيرورة ظهور السلطة الشخصية عند شيوخ الأطلس الكبير[10]. ولكن الأمر هنا يتعلق بقائد مخزني. والتطور الذي سيؤدي إلى قهره لأولئك الأعيان والشيوخ ليس هو استخدام اللف، ولكنه يتعلق بنمو ثروته، وبتدخل المخزن، وبالأزمة التي صارت إلى أسر أولئك الأعيان مع تقدم القرن التاسع عشر.

وقد كانت جراءة الشيوخ والأعيان على القائد علي أوحدو في تلك المرحلة، تتحول إلى مناهضة مسلحة. فعند وفاة المولى عبد الرحمان تحالف آيت شتاشن من ولتانة مع فطواكة برئاسة أحد أعيانهم، ولد أحمد أوسالم، واتفقوا على إخراج علي أوحدو من دمنات. لكن بقية اينولتان دافعوا عن دمنات ضد المتآمرين، واقتصر الأمر على نهب بعض المتاجر[11]. وقد تدخلت محلة مخزنية للقضاء على هذه الانتفاضة برئاسة الخليفة مولاي الحسن، وبصددها قال المشرفي «وأول خدمة أظهرت نجابة مولانا الخليفة يوم بعثه أبوه لتادلا وهنتيفة والسراغنة وفطواكة، وكان من فطواكة شيخ قام على عامله سي علي الدمناتي وفر، ويقال له أحمد أوسالم»[12] وقد انتهى الأمر بالثائر إلى الاستسلام في نهاية 1862[13].

وفي فبراير 1867 ثار كطيوة على الطالب علي أوحدو، وعاد إلى الاستنجاد بالمحلة المخزنية، وبالقبائل. وبعد سنتين من القتال وقع التصالح على أن يؤدي كطيوة ما كان عليهم من الواجب للمخزن. ولكنهم ما لبثوا أن عادوا إلى تمردهم، وتحزبوا مع آيت مساض، فخرج علي أوحدو لقتالهم. وكان ما يزال مشتغلا بسلب أموالهم

(9) Neigle (Roger) - «Monographie de la tribu Entifa», Vincennes, cas. 240 - 297

(10) Montagne (R.) - «Les Berbères et le Makhzen, P. 300

(11) الغجدامي : التسلي، ج 2، ص : 35.

(12) الحسام المشرفي، مخطوط الخزانة العامة 2276، ص : 299.

(13) كناش الخزانة الملكية، رقم 47.

أطماع الكلاوي في القبائل المجاورة. فقد حاول أن يتآمر مع ولد أحمد أوسالم الفطواكي من أجل ضم فطواكة إلى حكمه، ولكن قائد دمنات فطن لذلك وكتب إلى السلطان بانحياز الثائر الفطواكي إلى كلاوة، ولذلك تجهزت حركة للقضاء عليه[21].

إلا أن علي أوحدو لم يبسط نفوذه نحو الجنوب. فقد كان ايمغران ودادس ودرعة لا تنالهم أحكام المخزن. وقد أوعز له السلطان بأن يفعل ذلك ويتوسل بالقبض على مغرانيين في سوق دمنات، و يجعلهم رهائن. ولكنه رد في رسالة مؤرخة بثامن جمادي الأولى 1288 (يوليوز 1871) بأن القبض عليهم ربما نشأ عنه فساد طريق درعة وغيرها، وقد استحسن السلطان الرأي الذي قدم إليه[22].

ومن المهمات التي كانت موكلة إلى قائد دمنات، إيصال البريد السلطاني إلى تافيلالت. وقد قام علي أوحدو بالسهر على ذلك طيلة أيامه. كما جبى للمخزن الواجب على القبائل التي كانت إلى نظره. وقد ساهم اينولتان، في عهده، بقسط وافر في الأشغال التي كانت تتطلبها المشاريع الزراعية للسطان سيدي محمد في تاملالت، وكذا في حراسة الساقية التي أجريت لها من وادي تاساوت وتعهدها.

القائد الجيلالي بن علي أوحدو الدمناتي (1292 — 1322هـ = 1875 — 1904م) :

الجيلالي واينولتان إلى وفاة السلطان مولاي الحسن :

لم تمض سنتان على تولية مولاي الحسن وعلى نكبة شيخ آيت واودانوست، حتى توفي القائد علي أوحدو. وكان في مدة تقارب الثلاثين سنة حكم فيها اينولتان، قد تمرس بالقيادة وخالط القواد المجاورين، ودرب على أساليبهم وتقاليدهم المخزنية. وقد توارت أمام تلك التقاليد مسحة الزهد التي ظهر بها في البداية. وقد كان تخريبه لدار الشيخ المذكور من مظاهر سلوكه الجديد. وكانت أسرته قد اتسعت، وأصبح له الاصهار من أرستقراطية دمنات، والعملاء من تجارها، واستعان بأولاده في ممارسة قيادته، فجعل واحدا منهم خليفة على غجدامة، وآخر على

(21) رسالة سلطانية مؤرخة برابع جمادي الثانية 1279 (نونبر 1862) كناش 47.

(22) رسالة أخرى بنفس الكناش.

فطواكة، وثالثا مكلفا بشئون داره وأمواله بمراكش. أما أقرب أولاده إليه، وأكثرهم احتكاكا بالشئون المخزنية، فكان هو الجيلالي خليفته في دمنات.

فلما توفي علي أوحدو، ذهب الجيلالي إلى فاس «يطلب ولاية أبيه، وسار معه أعيان ولتانة : القائد عبد الله نايت العلام الدمناتي السوري، والشيخ علي أومري الوريضي، والشيخ الخاج حدو أبلاغ، والشيخ حموش الفطواكي الأمديسي، والشيخ أحمد أولحسن الفطواكي من تديلي، فوقفوا معه حتى ولي مكان أبيه من ولاية ولتانة وفطواكة وغجدامة[23].

أمسك الجيلالي أمر اينولتان بيد من حديد. فقد عدد أشياخهم. وكان كل من تأخر عن أداء واجب يضاعف عليه، واصطنع أصحابا من فطواكة حكمهم في رقاب اينولتان. وكان في قصبته عدد من قواد المآت المخزنيين وعساكرهم، منهم الدائمون، ومنهم الاحتياطيون في القبيلة. وكان الكيلالي يستعين بهم في رد كل فرقة خارجة عن الطاعة. وقد وسع سجن القصبة وأحكم تحصينه، وكان هذا السجن عند وفاة مولاي الحسن لا يتسع لمزيد.

امتلك الجيلالي أراضي زراعية واسعة في اينولتان وفطواكة، وامتلك قطعانا من الماشية، كان يعطيها لأفراد القبيلة بالشركة، ولم يترك نشاطا يدر عليه المال إلا شارك فيه، أو ثروة إلا ساهم في استغلالها. وجعل لمعاملاته التجارية وسطاء، ولأمواله أمناء، فتحصلت له أرباح طائلة.

وجدد الجيلالي رياض أبيه في قصبة دمنات وزخرفها. و اتخذ لنفسه أبهة «ملوكية» دقيقة، واقتنى الفرش والأثاث الفاخر. وكان له حريم من الحرائر والاماء، ولم يلبث أن توصل إلى التزوج بابنة شيخ واودانوست المنكوب أبوها من أجل رفضه تزويجها إياه في عهد والده.

وقد استخلص من محكوميه كل ما طولب به من طرف المخزن، أو احتاج إليه لنفسه، كما شد عضد أمناء السلطان القائمين على أخذ مستفاد أسواق دمنات وقبائلها.

---

(23) التسلي، ص : 13.

النزاع بين الجيلالي وبعض يهود دمنات :

وقع بين القائد الجيلالي الدمناتي وبعض يهود دمنات، في عهد مولاي الحسن، نزاع طال واستحكم، وشغل بال السلطان، نظرا لتدخل نواب الدول الأجنبية في موضوعه، كما سبب للجيلالي متاعب، ونال من سمعته عند الحسن الأول. وكان لهذا النزاع ضحايا من أبرياء اليهود والمسلمين على السواء. ولم تكن حقيقته واضحة كل الوضوح حتى بالنسبة للسلطان الذي اضطر للمرور بدمنات والوقوف عليها بنفسه سنة 1304هـ / 1887م. وسنستعرض أحداث هذا النزاع ونورد إشارات كتاب «التسلي» التي تلقي عليه بعض الأضواء.

ذكرنا أن أهل دمنات كانوا قد طلبوا من السلطان سيدي محمد أن يحول اليهود من الحي الذي كانوا يسكنونه بين أرحبي والقصبة، بدعوى أن مياه الساقية التي تجلب الماء للمدينة كانت تمر على هذا الحي فتتلوث، قبل أن تصل إلى الحمامات والمساجد والأحياء الأخرى، وأن أمر السلطان بالتحويل لم ينفذه القائد علي أوحدو.

ولم يرد بعد ذلك ما يشير إلى خلاف بين الطائفتين لمدة عشرين سنة.

وكتب السلطان إلى الجيلالي الدمناتي بتاريخ متم ربيع النبوي 1296 / (24 مارس 1879) رسالة يأمره فيها بإقامة حراسة ليلية بدمنات، يشترك في تكاليفها المسلمون واليهود لأن اليهود تخوفوا من جهة المسلمين، حيث لا سور بين الفريقين، ويمكن اعتبار هذا التخوف أمرا طبيعيا لأن السنة كانت سنة مجاعة.

وعندما مر الراهب شارل دوفوكو بدمنات يومي 6 و7 أكتوبر 1883 ذكر أن اليهود بدمنات «ليس لهم ملاح خاص بهم بل يسكنون مختلطين بالمسلمين الذين يعاملونهم بطيبوبة لا مثيل لها. كما ذكر أن يهود دمنات وصفرو هم أسعد من غيرهم من اليهود في المغرب[24].

غير أن بعض اليهود كانوا يتعرضون من القائد الجيلالي لإهانات وتسخيرات لهم ولنسائهم، ولمضايقات في تجارتهم، لم يتحملوها، سيما وأن بعضهم كان محتميا

---

(24) De Foucauld - Reconnaissance au Maroc, P. 77

بالحماية البريطانية[25]. فوقع بينهم و بين الجيلالي خصومة شديدة. وحسبما ذكر الغجدامي فإن جماعة منهم ذهبت تشتكي في باريز، ومكثت هنالك سنة كاملة[26]. ولما رجعت أتت بظهير من مولاي الحسن لاسقاط ما تضرر به اليهود[27]. وكان الجيلالي غائبا في حركة بالغرب[28]. وكان خليفته هو شقيقه الحاج المحجوب «ولما رجع اليهود الغائبون في باريز، خرج إخوانهم يهود دمنات ونساؤهم فرحين برجوعهم، وتلقوهم خارج دمنات بالأعلام والزغاريد. فأمر الخليفة المذكور، السيد المحجوب، أصحابه فتعرضوا لليهود الراجعين من باريز مع أهاليهم الخارجين للقائهم، فرجموهم بالأحجار، فرجع الغياب المذكورون على أثرهم، ولم يدخلوا دمنات، وكان ذلك الرجوع حجة نافعة لهم»[29]. ورجعوا على أعقابهم لحضرة السلطان، واشتكوا عليه بأن أعيان قبيلة دمنات تعرضوا لهم «ونهبوا لهم من الذهب 70000 لويز مع ثيابهم، وأمر رحمه الله بالقبض على الرجال الذين عين اليهود أنهم تعرضوا لهم، وتوجيههم لسجن مصباح. فقبضوا وأرسلوا للسجن المذكور. كما أمر بعزل خليفة العامل المذكور، فولي أخوه [...]. ولما رجع السيد الحاج الجيلالي من الحركة، جلس بمراكش يدبر حيلة لحل اشكال قضية اليهود»[30]. وقد قام الجيلالي بتقديم حجج شارك في اثباتها أصدقاؤه من اليهود، تتضمن أن التهمة بالسرقة افتراء من جانب المشتكين، وأن المتهمين بالعدوان لم يكونوا حاضرين فيه.

وبدأ صراع بين الجيلالي وخصمائه من اليهود، واستعمل معهم نوعا من الحصار التجاري تضرروا منه كثيرا. وكان السلطان بعد تكرر شكاوى اليهود، قد أمر الجيلالي بالتخلي عنهم، وعين لهم قائدا من الجيش هو حميدة المنبهي. ولكن ذلك لم يدم طويلا.

(25) القول الجامع، ص : 27.

(26) التسلي، ص : 57.

(27) ظهير مؤرخ بخامس وعشري ذي القعدة عام 1304 (شتنبر 1884).

(28) ورد في كناش الجيلالي ما يفيد أنه تغيب فعلا في هذه الحركة بالغرب سنة 1300 (1884).

(29) التسلي، ص : 57.

(30) التسلي، ص : 60.

وجدد السلطان ليهود دمنات بعد تدخل نواب كل من فرنسا وانكلترا وايطاليا والولايات المتحدة ظهيرا بتاريخ متم رجب 1302 (15 ماي 1885) نص على قصر أمر شريعتهم على أحبارهم، كما نص على العفو عنهم فيما خاضوا فيه مع عاملهم، وكتب بتاريخ اليوم الموالي إلى الجيلالي يأمره باسقاط جميع ما تضرر به اليهود[31].

وعندما زار مولاي الحسن دمنات في رجب 1304 (أبريل 1887) «تعرض الخصوص من المسلمين للجانب العالي بالله مولاي الحسن، في حال زيارته، واشتكوا عليه باضرار اليهود وافسادهم للماء المار عليهم، وعاين رحمه الله القضية بعيني رأسه، ونظر الساقية مارة في وسط الملاح [...]. وأمر العامل وأعيان دمنات وجماعة اليهود أن يحضروا لديه عشية يومئذ، فحضر الجميع وذكر لهم أنه يبني لهم محلا خاصا بهم يعزل فيه أولاد اليهود من أولاد المسلمين، ويكون أوسع وأصلح من الملاح القديم، وقبل اليهود [...]. فوجه من حاشيته مهندسين ينظران محلا معزولا عن المدينة، فاختارا محلا يسمى آيت عمرو [...] وقبل الفريقان وأمر رحمه الله بالمشروع في البناء»[32].

وقد كتب ظهير تعويض الملاح القديم بالجديد بتاريخ 17 شعبان 1304 (11 ماي 1887). وكتب بمضمون اتفاق اليهود والمسلمين رسم مؤرخ بثامن عشر من نفس الشهر[33].

وبعد ذلك «اتفق أن يهوديا منهم يسمى هدان بن المكنادي توجه لسوق الأربعاء بكطيوة في وولى، ولما رجع أدركه الليل في الطريق، فقتله اللصوص وأخفوا جثته. فصار اليهود يبحثون عليها حتى أخرجوها، وجمعوا عظامها في خنشة (كيس) كتان، فجاءوا بها لحضرة العدول ليقيموا حجة [...]، وقتل أيضا يهودي آخر، ليلا، في رحى الماء، قريبا من مدينة دمنات، فقام اليهود يطلبون ديتهما من المسلمين. فقابلهم ثلاثة رجال من أهل دمنات، على يد العامل، وجههم يقابلون شكاية اليهود المذكورة في الحضرة الشريفة بفاس، بعد أن قيد لهم ما يدلون به من الحجج، بخط

---

(31) الظهير والرسالة ضمن مجموعة ظهائر سعدية وعلوية. ميكروفيلم الخزانة العامة رقم 23.

(32) القول الجامع، ص : 58.

(33) Flamand - Demnate... (annexe)

المذنب الكاتب (الغجدامي) [...]. ومن جملة ما نسب إليهم، أنهم يبيتون في أرحاء الماء وهي بعيدة عن العمارة، وأنهم يسافرون في الطريق المخيفة، آناء الليل وأطراف النهار، ويعرضون أنفسهم للهلاك، وإذا وقع لهم مكروه يطالبون به المسلمين»[34].

وكتب السلطان لحاكم اليهود السيد حميدة المنبهي في شأن يهود دمنات أن يتركوا المبيت بالارحاء، وأن يتجنبوا ما قد يكون فيه خطر على حياتهم، «فقرأ خليفته الكتاب عليهم فضاقت عليهم الأرض بما رحبت»[35].

وفي رسالة مؤرخة بـ26 ربيع الأول 1306 (30 نونبر 1888) أمر السلطان القائد الجيلالي بسمسرة دور الحي اليهودي القديم، وبيعها لمن أرادها، وقبض ثمنها لصالح المخزن الذي أنفق على بناء الملاح الجديد[36]. وكان هذا الحي الجديد قد أشرف على التمام بتاريخ 21 جمادي الأولى 1307 (13 يناير 1890)[37].

وفي 23 من نفس الشهر كتب السلطان يأمر القائد الجيلالي بأن يؤدي ليهودي سرقت داره ثمن ما نهب من المتاع، لأن الحراسة كانت على يد هذا العامل[38].

وكتب السلطان بتاريخ 22 قعدة 1309 (18 يونيه 1892) إلى الجيلالي الدمناتي بشأن كراء حوانيت حارة اليهود الجديدة لحساب المخزن. وبذلك بدأت قضية جديدة، اتهم فيها القائد، بأنه أراد الاستبداد بتلك الأكرية لنفسه، وترددت المراسلات بشأنها بينه وبين الحضرة السلطانية زهاء سنتين.

أما اليهود فبعدما شدد عليهم الجيلالي الخناق، ذكر الغجدامي أنهم رجعوا «يطلبون الصلح مع العامل المذكور، فلم يجدوا أصدق لهم من أخيهم الذمي إزاح الصادق في طاعة العامل المذكور، ولازالوا ينشدون أسباب الرجوع إلى حكومته، إذا بالسلطان مولاي الحسن اخترمته المنية»[39].

(34) التسلي، ص : 70.
(35) التسلي، ص : 71.
(36) القول الجامع ، ص : 25.
(37) كناش الخزانة الملكية، رقم 165.
(38) من رسائل أسرة الجيلالي.
(39) التسلي، ص 70.

وعند موت مولاي الحسن هجمت القبائل على دمنات، وفي اليوم الأول «نهبوا فيه دار العامل الحاج الجيلالي مع ديار أهل القصبة. وفي عصر ذلك اليوم وصلت السراغنة يتقدمهم رئيسهم دحان الصنهاجي، صاحب مشور القائد الطيب في القلعة، فدخلوا دمنات من باب تحت الطوق كالجراد المنتشر، فقصدوا الملاح للنهب، وكان رئيس أهل دمنات إذ ذاك علي الغوات الواودنوستي، فكان يجري يمينا وشمالا، بباب الملاح يمنع السراغنة من النهب، فلم يجد شيئا. فما وصلت المغرب حتى نهبوا الملاح، وسلبوا ما على اليهود من الثياب، ونهبوا عددا من صبيانهم، ففر جلهم لديار أرحبي حفاة عراة»[40].

جهود الجيلالي في بسط النفوذ المخزني :

لقد أدى الجيلالي لمخزن مولاي الحسن، خدمات جلى بفضل الامكانيات التي كانت أرض اينولتان وأتعابهم أول مصادرها. فيفيد كناش هذا القائد ورسائله أنه شارك في جميع الحركات المخزنية، المهمة في ذلك العهد، بعدد من العساكر والعدة.

وقد استمر اينولتان في أيامه يشتغلون في مزارع السلطان بتاملالت كما عملوا بمزارع أكدال بمراكش.

وبالإضافة إلى ضمان بريد تافيلالت، كان الجيلالي مكلفا بارسال عولة سنوية كافية، من زرع وإدام وصابون وغيره، إلى الدار السلطانية هناك.

وأكثر من هذا أن دمنات قد لعبت في عهده دورا أوسع، كمنطلق لتطويع قبائل أطلسية أخرى. فقد تولى على تكانة بظهير مؤرخ بثالث صفر 1308 (18 شتنبر 1890). وبهذه التولية ظهر وكأن مولاي الحسن ظل يضيق الخناق على قواد كلاوة إلى هذا التاريخ.

كما ولاه السلطان على قبائل سائبة، هي بوكماز وتدغة وآيت عطة وايمغران ودادس، ان استطاع إلى اخضاعها من سبيل. وقد تحدث الغجدامي عن كيفية تطويع

(40) التسلي، ص 89.

بعض هذه القبائل حيث قال : «وكان بوكماز قبل ذلك فوضى لا تنالهم الأحكام المخزنية، كآيت معياض، وآيت عباس، وآيت بوزيد، وآيت عتاب، وآيت شخمان، ومن بعدهم إلى آيت مرغاد، إلى تافيلالت، وإلى فاس. وكان السلطان المذكور (مولاي الحسن) ولى الحاج الجيلالي الدمناتي على آيت بوكماز وامكونة وأهل تدغة. ولم يتمكن من التصرف فيهم. ولما أمر بالحركة إلى تافيلالت، جمع حركة من الايالة المطيعين له، وهم تكانة، وغجدامة، وفطواكة سهلا وجبلا، وولتانة، وزاد على العدد المعلوم للحركة مثله، ولم يعلم أحدا بمقصوده. وإنما يذكر الناس أن الحركة متوجهة للحوق بالسلطان في تافيلالت، فباتت الحركة وسط بلد بوكماز، وجمعوا المئونة للحملة، و حينئذ أعلم العامل الحاج الجيلالي الأشياخ، كالشيخ عبد السلام أبلاغ، والحاج محمد وأضرابهما، بمقصوده، وجمع أصحابه وأمرهم أن يقبض ثلاثة منهم على رجل واحد من أهل بوكماز الواردين بالمئونة، فقبضوا [...] وكلف بكل مسجون رجلين من الايالة يوصلونهم للسجن بدمنات»[41]. وقال أيضا «وصدر من العامل المذكور قريب من هذا الحال في توليته على أهل تدغة، وذلك أنه لما ولي عليهم وبينه وبينهم مسافة بعيدة، وهم قبائل بغاة، سلك في تحصيلهم طريق السياسية، وهي أنه جعل عليهم رقيبا يعلمه بهم إذا وردوا لمراكش أو غيره من بلاد الحوز. ولما أخبر أنهم وردوا لمراكش، بركب خاص بهم، أمر خليفته بتكانة الحاج الحسين أعراب، والسيد الحسن أزناك، أن يأتياه بالركب المذكور إذا رجعوا من مراكش (لأن تكانة يرقبون الطريق الصاعدة من مراكش نحو تيزي ن تلوات)، فأتياه بستين رجلا كل واحد معه بغلة وحملها [...]. فلما وصله الركب المذكور [...]، أمرهم أن يوجهوا لحضور إخوانهم يلتزمون بالطاعة بجانب المخزن فأرسلوا لإخوانهم بمراكش، فحضر أعيانهم وتحملوا بصلاحهم فسرحوهم، وأمر أن يدفع لهم ما حيز منهم [...] فثبتوا على الطاعة. ولما طلع العامل المذكور لتافيلالت وقبض على المساجين المذكورين من بوكماز، نزل بتدغة، فقاموا بواجب الخدمة على مقتضاه»[42].

وقد كتب الوزير المعطي بن العربي إلى الجيلالي الدمناتي بتاريخ 9 قعدة 1310 (يونيه 1893) كتابا في شأن تدغة جاء فيه : «محبنا وخديم سيدنا الأرضى الحاج

(41) التسلي، ص : 84.

(42) نفس المرجع والصفحة.

الجيلالي الدمناتي سلام عليك ورحمة الله عن خير مولانا نصره الله وبعد فقد أطلعنا علم مولانا المنصور بما أعلمت به في شأن قبيلة تدغة إيالتك وما صدر من التاجر الشخماني من الخوض في ولاية الغير عليهم فقال أعزه الله إنهم لازالوا إلى نظرك من جملة عمالتك وأمرك دام علاه بأن تحسن إليهم وتباشر الأمر معهم على مقتضى إيلافهم واستياقهم للخدمة معك وعلى المحبة والسلام»[43].

وكتب الوزير أحمد بن موسى إلى الجيلالي أيضا رسالة بتاريخ 28 شوال 1310 (ماي 1893) تفيد أن نفوذه كان ممتدا على فرق من آيت عطا : «محبنا خديم سيدنا الأرضى القائد الحاج الجيلالي الدمناتي سلام عليك ورحمة الله عن خير مولانا أيده الله وبعد وصلت نفولتك (بطاقتك) بورود أصحابك بآيت عطة على ثلاث فرق طالبا الإذن لهم في الإياب لحالهم معلما أيضا بمن ورد من آيت خباش فأنهينا ذلك لسيدنا أيده الله وأجاب أعزه الله عن آيت عطة بأن يقابلوا بما يقابل به الأمثال من إخوانهم وقد نفذ وعن أصحابك بالإذن لهم في الإياب وعلى المحبة والسلام»[44].

أما وادي دادس، الذي كان علي أوحدو يتورع عن إخضاعه، حفاظا على سلامة الطريق، فقد طاع للجيلالي وخاصة بتوثيق الروابط بينه وبين زاوية إيماسين. وعندما عاد مولاي الحسن من تافيلالت، مر بدادس. وسجل طبيبه «ليناريس» هذا المرور بايالة الجيلالي الدمناتي في اليوم الرابع من دجنبر 1893. وذكر «أن الدمناتي قد زاد سروره عن الحد لكون المحلة الشريفة مرت بأرضه دون أن تتوقف»[45].

غير أن السلطان مولاي الحسن بعد أن خرج من عمالة الدمناتي متوجها إلى مراكش، قد دخل في عمالة المدني الكلاوي، ومر مروره الشهير من تلوات حيث أدركه الثلج، وحيث أظهر المدني الكلاوي، من القيام بلوازم الإعانة على اجتياز المحلة لتلك الثنية الوعرة، ما أثر في السلطان نفسه. وفيها عين المدني خليفة له بتافيلالت، وأعطاه مدفعا من نوع «كروب» كان أعظم سلاح بيد قائد خارج عسكر السلطان، كما زوده بأسلحة أخرى وبعدد من الذخائر الحربية. وقد استغل الكلاوي

---

(43) من رسائل أسرة الجيلالي.

(44) من رسائل أسرة الجيلالي كذلك.

(45) Linares (F. Dr) - «Voyage au Tafilalet en 1893 avec S.M. le Sultan Moulay Hassan» dans «Bulletin de l'institut d'Hygiène du Maroc», 1932,3è et 4è trim.

تلك الترقية للاستيلاء على جميع القبائل التابعة لعمالة دمنات فيما وراء الأطلس (دادس وتدغة). كما تجددت عنده الأطماع التي كانت لوالده في القبائل الواقعة شرقي كلاوة بين تلوات ودمنات. وما أن توفي مولاي الحسن حتى بدأ في تحقيق تلك الأطماع[46].

موت مولاي الحسن وانتفاض القبائل :

خرج السلطان مولاي الحسن من مراكش في فاتح ذي القعدة سنة 1311 (ماي 1894) لغزو قبائل فازاز. وعندما بلغ دار ولد زيدوح قرب وادي العبيد أدركه الموت ليلة السابع من يونيه. وكان في ركبه عمال الحوز. وبعد دفن السلطان بالرباط عاد أولئك العمال فوجدوا قبائلهم ثارت ضدهم، وتعاهدت على الحيلولة دون رجوعهم إلى قصباتهم.

ولما وصل الجيلالي إلى أولاد الطوك، جيران اينولتان، فطنوا به وضربوه بالبارود، إعلاما لايالته. وجاء بعض أصهاره يستقبله ويعلن له أن إينولتان يحاصرون دمنات، وأنهم مجمعون على إذايته. وسار إلى دار أصهاره بآيت تاودانوست. ولما سمع به الثوار تسارعوا إليه وصاروا يضربونه بالبارود. فما كان منه إلا أن فر إلى زاوية تاناغملت في بلد هنتيفة، عند المرابط أحمد أولعباس «فقابله صاحب الزاوية المذكور بالجميل والاحسان كعادته مع كل من قصد الاحترام»[47].

أما المنتفضون فقد عمروا القرى المجاورة لدمنات، وكسروا الساقية الداخلة إلى المدينة. وكانوا في كل ليلة يحاولون تسلق أسوارها فيردهم أهلها باطلاق النار عليهم، وقد عمروا بروجها. وكان بداخل المدينة خليفة الجيلالي، وهو أخوه المحجوب، وأعيان دمنات. وقد طلبوا منه فتح مخازن البارود، وتزويدهم بما يمكن من الصمود فشح عليهم. وفي كل ليلة كان الثوار يتقدمون، ويسقط منهم الضحايا، ويطلبون أن يفتح لهم من بداخل السور الأبواب، ويتركوهم يهاجمون دار العامل.

(46) Beaupere (Lieutenant) - «Le Todgha», villes et tribus du Maroc, Vol. 9, P. 214

(47) التسلي، ص : 87.

وفي اليوم السابع أصاب الإعياء والعطش من المحاصرين بداخل المدينة كل مبلغ ففتحوا أبوابها.

وفي صبح ذلك اليوم، تسارع الثوار إلى دار العامل، وكسروا السجن وخرج من فيه. وفر من بدار الجيلالي من نسائه وجواريه ومسخريه إلى أهليهم، أو إلى أضرحة المدينة، ثم تفرقوا بعد ذلك في الآفاق. واختفى أخو الجيلالي حتى أمكنه الفرار إلى مراكش، وخرج سكان القصبة من دورهم ملتجئين إلى أرحبي.

قال الغجدامي: «فظل البغاة يومئذ ينقلون الأمتعة والقماش والفراش والفضة في خناشي (أكياس) الكتان، والذهب في قفف الدوم وزنابيل من الجالوق (صناديق معدنية صغيرة) من دار العامل المذكور. أما المال فيخفونه، وأما غيره فيشتركون فيه، كل جماعة أي قبيلة تجمع ما نهبت، فيتركونه عنده من غير مس»[48].

وفي عصر ذلك اليوم الأول الذي نهبت فيه دار العامل وديار القصبة، وصل السراغنة فنهبوا حارة اليهود. وفي ليلة ذلك اليوم هاجم المنتفضون ديار حي أرحبي. وكانوا عاهدوا أهلها الذين فتحوا لهم الأبواب على ألا يمسوهم بسوء. وتفرق سكان دمنات في القبائل المجاورة. ومنهم من ذهب إلى مراكش والدارالبيضاء وبني ملال وخنيفرة. واتصل النهب في دمنات ثمانية أيام بلياليها «ولما فرغوا من نهب ما فوق الأرض في اليوم الأول والثاني صاروا يحفرون الأرض يطلبون المطامير المخزون فيها الزرع والزيتون والقماش والنحاس والأواني»[49].

إعادة الحياة إلى دمنات :

ولما بطلت منافع الأسواق التي كانت تعمر فيها كل يوم بوجود الصناع والتجار من سكانها، اضطرت القبائل المجاورة وهي اينولتان وفطواكة وهنتيفة والسراغنة إلى عمارة دمنات من جديد، برجوع أهلها القائمين بأسواقها، لاحتياجهم لقضاء أوطارهم من الضروريات التي كانت ميسورة فيها[50].

---

(48) التسلي، ص : 88.

(49) التسلي، ص : 92.

(50) التسلي، ص : 96.

فاجتمع عرفاؤهم، واتفقوا على استرجاع أهل دمنات الفارين منها لديارهم آمنين واهدار دم من قصد أحدا منهم بسوء. ونادوا بذلك في أسواق بلادهم، وأمروا أن يقتل من عاد إلى دمنات بقصد النهب، فصار الفارون يعودون لديارهم.

واتفق اينولتان على أن يحكمهم شيخ من كل ربع مدة سنة. وولوا رجلا من ربع دمنات اسمه علي الغوات الواودانوسنتي، ولكنه مالبث أن دخل مع سكان أرحبي العائدين في خلاف أدى إلى قتال بينهم وبين آل عظمه آيت زودمن.

فعقد اينولتان مجمعا فخلعوا الغوات، وولوا مكانه رجلا اسمه ابن حسي الشتاشني. وبعد تمام السنة على توليته، خلعوه وولوا مكانه رجلا من ربع كطيوة اسمه الشيخ ابراهيم الرايس نوشان. وقد قضى على أشنيض الذي تزعم متآمرين أرادوا إعادة الخوف إلى دمنات أحسن هذا الشيخ السيرة مع الخاص والعام[51].

عودة الجيلالي إلى قيادته :

لما استقر الجيلالي بزاوية تاناغملت، جعل يتتبع ما كان يجري في اينولتان، ويحاول أن يراسل بعض شيوخها وأعيانها خفية «وكان يأتيه خبر ما جرى في كل مجمع من قول أو فعل»[52].

ولما أقبل السلطان مولاي عبد العزيز إلى مراكش، جدد الجيلالي الرسائل سرا، يأمر الناس أن يلحقوا به هنالك. أما اينولتان فإنهم لما سمعوا بقدوم السلطان، اجتمعوا فولوا رجلا رشحوه لقيادتهم اسمه محمد بن حدو أبلاغ. وسار معه شيوخ اينولتان وأعيانهم. والسلطان في بلد الرحامنة. ولما اقتربوا من محلة السلطان، تلقاهم صاحب الحاج الجيلالي وأخبرهم بمحل نزوله. وساروا إليه فرادى واحدا بعد واحد، فبقي مع أبلاغ ثلاثة أشخاص، توجهوا لحرم أبي العباس السبتي في مراكش.

ولما بلغ الخبر الباقين في البلد أرعدوا وأبرقوا وشتموا إخوانهم الذين ذهبوا عند الجيلالي ليتولى عليهم[53]، وتعاقدوا على ألا يقبلوه حاكما عليهم.

---

(51) التسلي، ص : 112.

(52) التسلي، ص : 114.

(53) التسلي، ص : 115.

وبدأ الجيلالي يستعد لإعادة اخضاع المنتفضين عليه. وفي رسالة مؤرخة بثامن عشر رجب 1312 (يناير 1895)، من سعيد بن موسى إلى أمناء البنيقة المراكشية، أمر بدفع خمسة آلاف من الخرطوش إلى الجيلالي الدمناتي، على أن يؤدي الثمن فيما بعد. وقد خرج من مراكش لمحلة ترأسها مولاي الأمين، وكان فيها عمال السراغنة، وتقاتل مع إيالته عدة أسابيع : «وكان جل عدتهم «بوشفر» والعكسر مستعد بعدة «القرطاس» وعمارته». وعادوا إلى طاعته، وانصرفت المحلة بعد أن أدى الجيلالي مئونتها مما تبقى له من المال عند بعض أصدقائه.

وقد كتب له السلطان مولاي عبد العزيز ظهيرا مؤرخا، بسابع عشر رمضان 1313 بتوليته على اينولتان وفطواكة، لا غير، بينما دخلت تكانة وغجدامة في حكم المدني الكلاوي.

انتقام الجيلالي من اينولتان واغتياله :

وقد أقبل الجيلالي على سلوك سياسة انتقامية مع اينولتان، فوظف عليهم لوازم إعادة بناء داره وسخرهم في ذلك رجالا ونساء. و اجتهد في استرجاع ما نهب له. فيقبض الرجل في السجن حتى يؤدي ما بذمته من ذلك، فإن كان من مطلق الناس يُسرح، وإن كان من الأعيان يبقى في السجن[54].

وقبض على الشيوخ الذين نصبتهم القبيلة في فترة منفاه وسجنهم. ولما امتلأ سجنه اغتنم السجناء غيابه في مراكش، فكسروا باب السجن، وفر عدد منهم وخرجوا من حكومته، وفي تلك الأثناء أسقط مولاي عبد العزيز «الفرض» على العمال، وأخذ منهم الإيمان ألا يأخذوا شيئا من أفراد قبائلهم، وصار الفارون يرجعون لبلادهم[55].

ولم ينتج هذا الانتقام من طرف الجيلالي سوى عداوة في قلوب الإيالة، فصاروا يدبرون إتلاف مهجته، وكان قد عذب رجلا وسجنه بتهمة الحصول على شيء من المال المنهوب له، واسمه ناصر بن حمادي نايت الفقيه. واتفق هذا الرجل مع بعض

(54) التسلي، ص : 127.

(55) التسلي، ص : 132.

الناقمين الآخرين ؛ وربما مع كبار إينولتان على قتل الجيلالي، ولما كان الجيلالي في سجدة بصلاة الجمعة بمسجد القصبة المجاور لداره، طعنه الشخص المذكور طعنة مات منها.

واختلف أخواه، خليفتاه على فطواكة واينولتان، على من يطالب بعمالة أخيه فاضمحلت بذلك ولايتهم، وفرغت دار الجيلالي بخروج من كان فيها وسدت أبوابها.

ولم يقع أي نهب جديد لدمنات أو لملاحها، ولكن «نشرة لجنة افريقيا الفرنسية» في عدد يونيه 1904[56]، قد علقت على اغتيال الجيلالي، بما يفيد أن المشرفين عليها، ومزوديها بالاخبار كانوا يريدون أن يظهروا المغرب وكأنه مسرح دائم لمثل الحوادث التي وقعت على إثر وفاة السلطان مولاي الحسن. فقد جاء فيها : «لم تقع الإشارة خلال الأسابيع الأخيرة، إلى اضطرابات خطيرة إلا في مكان واحد. إنها دمنات من ناحية مراكش الواقعة على مسافة غير كبيرة شمالي غرب عاصمة الجنوب هذه. فقد اغتيل قائد دمنات عندما كان يؤدي الصلاة بالمسجد. وقد قتل مدبر اغتياله حينا. ومالبث أقرباء القتيل وأصدقائه، أن هاجموا قصبة القائد التي انتهبت انتهابا كاملا كما نهبوا حارة اليهود وكذا عددا من متاجر المسلمين. ولم يفت القبائل المجاورة أن تغتنم فرصة سانحة مثل هذه فسرعان ما حضرت لتندفع بدورها في النهب. ومنذئذ التجأ عدد منهم من سكان دمنات إلى مراكش حاملين معهم أخبار هذه الاضطرابات المهولة. ان هذا الحدث، ليس له أي معنى عام، فشجار دمنات هو حدث محلي راجع اما إلى انتقام، واما إلى مؤامرة، الغرض منها تنظيم نهب شرف. ولا نستطيع أن نستخرج منه سوى استنتاج واحد، وهو الاستنتاج الذي توحي به دوما أخبار المغرب، تلك الأخبار التي تبين إلى أي حد، هو عميق التنظيم في هذا البلد وكم تعتبر الفوضى في الواقع، هي حالته العادية، حتى حينما لا تأتي أية فكرة عامة لتزيد، ومن ثمة لتمركز عدم خضوع القبائل».

وهكذا نرى أن هذه النشرة الاستعمارية لم تورد خبرا مكذوبا جزئيا فحسب، بل استندت إليه لتستنتج استنتاجا مغرضا. والواقع أن هذا الاستنتاج الذي هو وصف

(56) «Bulletin du Comité de l'Afrique Française» juin 1904, P. 209

المغرب بأنه بلد غير راشد، كان اللازمة التي لم يخل منها ذيل خبر من الأخبار التي كانت تنشرها الصحف والنشرات الصادرة عن الأوساط الاستعمارية في ذلك العهد.

القائد محمد أبلاغ ربيع الثاني 1322 — ربيع الثاني 1326 (= يوليوز 1904 — ماي 1908) :

كانت ببلد كرول، أحد أفخاذ اينولتان، أسرة تسمى أسرة ابلاغن، هاجر مؤسسها إلى موطنا هذا، من أساكا أو بلاغ، قرب تيزنيت في القرن العاشر الهجري. ولما كثر عليها الفرض المخزني، في عهد علي أوحدو، قرر أحد أبنائها الذي كان طالبا وهو سي أحاد أبلاغ أن يدخل في عسكر السلطان، ليجلب للأسرة بذلك نفوذا يرفع عنها المغارم. وقد ترقى إلى أن أصبح القائد المائة، ورجع إلى بلده، حيث أسندت إليه مشيخة كرول. وقد سكن دمنات واتجر فيها، وحصلت له ثروة في أواخر عهد علي أوحدو، وكان القائد علي أوحدو تخوف منه، ودبر قتله وبقيت غصة ذلك الكيد في حلق ورثة الحاج محمد أبلاغ، إلى أن وقع اغتيال الحاج الجيلالي الدمناتي.

رأينا أن اينولتان، رشحوا محمد أبلاغ لقيادته، عندما كان الجيلالي منفيا، فخذله أعيانهم. فأسرة أبلاغ أسرة قروية كانت تتولى مشيخة كرول، و كان لها ممثلون يسكنون في دمنات، ويشاركون في بعض المعاملات التجارية، كما كان منها بعض القواد في عسكر السلطان.

وعندما وقع اغتيار الجيلالي، كان محمد بن حدو أبلاغ حاضرا بدمنات، وكان عمره إذذاك حوالي الخمسين عاما[57]، وقد جمع رجالا من عصبته ضبط بهم الأمن. واتفق اينولتان في اجتماع عقدوه في مكان يسمى بوغرارت، على أن يتولى عليهم الحاج محمد بن حدو أبلاغ الكرولي الكطيوي، ولم يكن حاضرا معهم. وأرسلوا إليه، وطلبوا منه أن يتولى عليهم «حتى لا تقع في بلدهم فتنة، فشرط عليهم أن يطلبوا ولايته من الجناب العالي بالله فقبلوا»[58].

(57) De Segonzac - «Au cœur de l'Atlas», P. 18

(58) التسلي، ص : 166.

وكان قد ورد إلى دمنات قائد الرحى الحاج محمد البيزاري من مراكش، على يد الخليفة مولاي حفيظ، ومعه خمسون فارسا، لحراسة المدينة، فنزلوا بدار العامل بقصبة دمنات.

وبعد أن خلف محمد أبلاغ عمه عبد السلام بدمنات، وكان شيخا على كرول في عهد الجيلالي، وعين لاينولتان شيوخا من قبله، ذهب مع الأعيان، إلى حضرة السلطان بفاس، لطلب إقراره على قيادة اينولتان.

وفي أثناء غيابه، قام بعض الأشخاص من ربع ايواريضن يتزعمهم محمد لقلالش بالتآمر مع دمناتيين آخرين، على أن يحتلوا قصبة دمنات، ويمنعوا أبلاغ عند رجوعه من دخولها، ولكن عبد السلام أبلاغ، جمع أعيان بعض الأفخاذ الأخرى، وأفشلوا تلك المؤامرة.

ولما رجع محمد أبلاغ بظهير القيادة على اينولتان قبض على متزعمي تلك المؤامرة، وتوجه بهم البيزاري المذكور إلى سجن مصباح بمراكش. وانتشر الأمن في بلد اينولتان في أيام أبلاغ[59]. غير أن العمالة الكبرى التي كونها الجيلالي الدمناتي في عهد مولاي الحسن، لم تعد تابعة لدمنات. فقد انتقل حكم فطواكة، وهي أقرب القبائل إلى اينولتان وأكثرها ارتباطا بدمنات وخوضا فيها، إلى أيدي أسرة كلاوة الذين حققوا تقدما، نحو الشرق دام نصف قرن وباتوا على مشارف اينولتان، عندما أصبح أبلاغ قائدا عليها.

وكان هناك دعي آخر يطالب بولاية اينولتان، هو سعيد الدمناتي أخو القائد الجيلالي. وكان قائدا في عسكر السلطان. فما أن نعي موت أخيه إلى السلطان حتى أجابه الوزير عبد الكريم بن سليمان بتاريخ 8 ربيع الثاني 1322 (2 يونيه 1904)، يطمئنه بأن «الأمور ستبقى في دارهم»[60]. بل نجد ضمن رسائل الجيلالي بعض التهاني من مختلف العمال والأصدقاء على توليته مكان أخيه.

---

(59) التسلي، ص : 170.

(60) من رسائل الجيلالي الدمناتي.

غير أن هذه التولية لم تتحقق حيث أن أبلاغ، قد مارس تلك القيادة بصفة فعلية، منذ عودته من فاس، ولا يتعرض الغجدامي قط في مذكراته لذكر خبر سعيد الدمناتي ومطالبته بالقيادة مما يدل على أن هذا العسكري، قد ظل ماكثا في مراكش يتلقى الوعود من بعض المخزنيين دون أن يكون له ما يعززه على التمكن من قيادة اينولتان.

وقد دخل أبلاغ في صراع لا مع سعيد الدمناتي بل مع أرستقراطية دمنات، التي أنفت من توليته عليها، واستنصاره بفرسان كرول وكطيوة. وقد كانت هذه الارستقراطية على اتصال سري بالمدني الكلاوي، الذي طاع له فطواكة المجاورون، حتى إن أبلاغ قد فرض على بعض هؤلاء المتآمرين عليه من إيالته، إقامة إجبارية بضمان[61]. بل انه سجن أفرادا من عائلة كرداس وعائلة بلعباس، وكانتا من أسر هذه الارستقراطية الدمناتية.

وقد أعطي لسعيد الدمناتي ظهير عزيزي بتوليته على أهل دمنات وآيت شتاشن بتاريخ 14 محرم 1324 (10 مارس 1906). وأرطل إلى أبلاغ إقالة من ولاية دمنات وآيت شتاشن بنفس التاريخ. وكتب الوزير محمد المفضل غريط اسم مولاي عبد العزيز، إلى الخليفة مولاي حفيظ يلح عليه في «تنفيذ» دار لسعيد الدمناتي بمراكش. كما أقال السلطان في نفس الشهر (مارس 1906) المدني الكلاوي من ولاية فطواكة[62]. ولكن ذلك كله ظل حبرا على ورق. فقد ظل أبلاغ يحكم مجموع اينولتان، ووثق صلاته ببعض الوزراء، وبعث إليهم بالهدايا وخصوصا وزير البحر عيسى بن عمر العبدي[63]، كما استمر الكلاوي في التآمر مع فطواكة للتوسع إلى اينولتان بدل التراجع إلى الوراء[64]. ولم يعد سعيد الدمناتي، بعد يأس، يطالب بغير بعض أملاك أسرته التي وقع استيلاء الدمناتيين عليها، على إثر مقتل القائد الجيلالي[65].

---

(61) من أوراق عائلة أولفصالت بدمنات : رسم مؤرخ بسادس شوال 1322.

(62) من رسائل الجيلالي.

(63) من رسائل أسرة أبلاغ.

(64) رسالة من المدني الكلاوي إلى الشيخ علي الفطواكي بتاريخ متم شعبان 1324.

(65) رسالة من بلعباس الفاسي إلى سعيد الدمناتي.

وبازدياد الصراع بين أبلاغ الذي كان يحظى بثقة عدد من أفخاذ اينولتان، وبين رؤساء الأسر الكبرى بدمنات، كان هؤلاء ينحازون إلى كلاوة ويدبرون تدخلهم في اينولتان، ولما بويع المولى عبد الحفيظ ؛ الذي كان يؤيده الكلاويون، كان من الطبيعي أن يظل أبلاغ ميالا إلى المولى عبد العزيز. وعندما خرج المولى عبد الحفيظ من مراكش، خيم بالسراغنة وأرسل في طلب أبلاغ، ولكن هذا الأخير أوجس منه خيفة فتمارض. ولم يمض سوى شهر على ذلك التاريخ، حتى أعطى مولاي حفيظ لعلال الكلاوي، الذي كان خليفة المدني على فطواكة، ظهير توليته على اينولتان.

ذكر الغجدامي أن بعض الأعيان الذين كانوا يظهرون المحبة لابلاغ، ويلازمون مائدته، وهم على اتصال سري مستمر بأسرة كلاوة «قد ترقبوا الفرصة حتى عاينوها وهي أن الخيل التي كانت معه من إخوانه، أرسلها لاغاثة القائد رحال بن بوشعيب السرغيني، في دفع المخالفين، وبقي في دمنات نحو عشرة من الخيل، فبادروا باعلام السيد علال بذلك، فوعدوه بأن يسدوا أبواب المدينة، بعد خروج أبلاغ، وأن يمنع من الدخول إذا رجع »[66].

فبادر علال بالقدوم، ومعه قبيلته كلاوة وايالته فطواكة، فخرج أبلاغ لحربهم ولم يكن معه سوى ثمانية من الفرسان، فالتقوا بحركة علال الكلاوي في مكان قريب من دمنات يسمى سيدي مالك ؛ وبعد ساعة من القتال أظهر فيها أبلاغ بطولة أطراها الغجدامي، سقط قتيلا في المعركة، وتمكن علال الكلاوي من الدخول إلى دمنات.

التولية الأولى لعلال الكلاوي على دمنات :

عندما دخل علال الكلاوي إلى دمنات، خرج منها آل أبلاغ وإخوانه ذاهبين إلى بلدهم بكرول، ولم يحملوا سوى الذهب والفضة[67]. ولم يتخلف عن طاعة الكلاوي سوى فخذ آيت بلال من ربع كطيوة، وهو واقع في أعلى جبل اينولتان، وفرقة جبلية من كطيوة، موالية لهم، وفخذ ايواريضن، واخوان أبلاغ بكرول.

(66) التسلي، ص : 174.
(67) التسلي، ص : 175.

وقد أرسل علال شرذمة من فرسانه للقبض على إخوان أبلاغ، ولكن تلك الشرذمة ردت على أعقابها. وجهز حركة قوية لكسر المعاندين من خصومه، ولكن إخوان أبلاغ استنجدوا بآيت مساض وهزمت محلة علال الكلاوي مرة أخرى.

وأما سكان الجبل من اينولتان، وآيت بوولي، وآيت زياد من فطواكة، فلم يقبلوا حكم الكلاوي، وولوا عليهم رجلا اسمه أولعيد أوحساين من آيت بلال، نصبوه شيخا كبيرا عليهم، «وعين لهم بنظره أشياخا آخرين من اخوانهم، فضبط أمرهم»[68].

وطلع علال يقصد تطويع المخالفين له بحركة أقوى من السابقة، ونزل إليه أولعيد أوحساين بعساكره، والتقى الفريقان في بلد آيت توتلين، فكانت الدائرة على حركة الكلاوي «فكانت تلك الهزيمة الشنيعة آخر قتال بين ولتانة والسيد علال، وكان ملأ السجن في دمنات، فإذا كانت عليه هزيمة، أخرج جماعة من السجن فيوجههم لمراكش، على أنهم أخذوا في حالة القتال الذي كانت فيه الهزيمة، وكان (الغجدامي) في الفرقة الأولى الموجهة لسجن مدينة مراكش، والفرقة الثانية والثالثة وجهها لسجن تلوات»[69].

وظل التنافر مستحكما بين علال الكلاوي واينولتان. وعندما حاصرت القبائل مدينة فاس، وبها مولاي عبد الحفيظ سنة 1911، غضب السلطان على علافه الكبير المدني الكلاوي وصرفه، وأرسل إدريس أومنو خلفا للتهامي الكلاوي باشا مراكش، وتقدم إينولتان إلى دمنات وأخرجوا منها الكلاوي عندما سمعوا أن بلدهم من ضمن إيالة أومنو الذي حل بمراكش.

تولية القائد الناجم الخصاصي على دمنات :

لقد سجل محمد المختار السوسي في كتابه «المعسول» حياة القائد الناجم الاخصاصي، ومن ضمنها ما حكاه عن ظروف توليته على دمنات، معينا للعامل أومنو الذي عينه المولى عبد الحفيظ على مراكش حيث قال : «... جئت لأعين الباشا منو في القبائل التي ضمت إليه زيادة على باشوية مراكش، فذهبت إلى دمنات، وقد كان

(68) محمد المختار السوسي : «المعسول» ج : 20، ص : 85.
(69) التسلي، ص : 183.

قائدا فيها علال الاكلوي، أخو المدني والتهامي الأكلاويين، فأخلاها لما عرف أنها مسندة إلى ادريس منو، ولكنه ما كاد يخرج منها حتى دخلها القائد محمد (فتحا) أبلاغ فأخرجته منها، وقد كنت قدمت أمامي القائد صالحا الزمراني، فنقب هو وأصحابه في السور ففتحوا الأبواب حتى أخرجوا أبلاغ ؛ قال : فلما دخلتها صار السيد العباس التنغملتي يقول للناس : ان الناجم من قواد النصارى، وسبب ما قال، هو أن الاكلاويين أطلقوا علينا الدعاية بأننا ما تولينا إلا بقوة أولئك النصارى الذين دخلوا فاسا، يوم خرجنا منها، وقد أعلنوا أننا تلقينا أوامرهم يوم زرناهم، فبسبب ذلك صارت معاداتنا تحوم حول هذا المحور، فقام أمثال التانغملتي يتزعم محاربتنا مجاهدين فينا، ولذلك قام من قاموا علي، وأنا في دمنات فصاروا يجمعون جيشا من القبائل، ومعهم الحنصالي المشهور، وكل قبائل الشلوح، فبقينا في حرب معهم نحو ستة أشهر، وقد أمدني القائد العيادي بمائتي فارس وخمسين، والمتوكي بمائتي راجل وخمسين فارسا، فكنا نحارب على السور، ولم نسد الأبواب، فكلما زحفوا يرجعون بالموتى، فلما لم يفيدوا شيئا، ولم يقدروا أن يحتلوا المدينة، نزلوا إلى السراغنة، فانتهبوا أولاد خلوف ثم إلى أن وصلوا الحمادنة، وفي ذلك اليوم قتل القائد اليعقوبي. قال : وبعد العصر رأينا أولئك المغيرين يرجعون بكثرة الغنائم، فخرجنا إلهيم فألجأناهم في وجه الليل إلى الهزيمة المنكرة، ثم في صبيحة اليوم الثاني خرجت بالمدافع وبالرشاشات وبالجند فتبعتهم إلى وريضة، فواقفنا قليلا إلى أن قتل منهم 250 فارسا، فأجفلوا إذ ذاك اجفال الأرانب نحو جبالهم، ثم رجعت إلى دمنات، فصارت تتوارد علي الهدايا والتوبة من تلك القبائل المجاورة لتلك الناحية، ثم قرب عيد الأضحى، فذهبت مع الشيوخ إلى مراكش، فعيدنا مع الباشا [...] فأمضينا الأسبوع في حلبات الميدان، ثم ودعت الشيوخ. وقد استقام ما تحت أيديهم فاستقام الأمر لإدريس منو في تلك القبائل بهم»[70].

عودة علال الكلاوي إلى دمنات :

عندما دخلت فرنسا إلى مراكش، وخرج منها الهيبة ولد ماء العينين في شتنبر 1912 عاد الكلاويون إلى مناصبهم. وخرج خليفة أومنو من دمنات عاد إليها علال الكلاوي

(70) التسلي، ص : 109.

من جديد، واتفق إينولتان على عدم قبوله وعلى إعدام من أطاعه، ونفذوا ذلك في شيخ من آيت معياض «وصار حال ولتانة كرجل واحد، فعينوا لكل ربع رجلا شيخا، تحت رياسة الشيخ الفوقاني أولعيد أوحساين الابلالي»[71]. وانقطع علال داخل دمنات حتى بدأ يتسلل عنه بعض حرسه من فطواكة، وينصرفون إلى أشغالهم التي حان إبانها. فلما علم أخوه المدني بأنه مرفوض من طرف إينولتان، وأن بقاءه في دمنات فيه خطر على حياته استدعاه للحضور إلى مراكش، وأرسل ابنه عبد الملك بن المدني الكلاوي خلفا له على دمنات.

تولية عبد الملك الكلاوي إلى دمنات ودخول الفرنسيين إليها :

لما حل عبد الملك بدمنات «أتاه ولتانة وفطواكة طائعين، ماعدا أولعيد أوحساين ومن معه من آيت بوولي»[72]. وجاء المدني الكلاوي مع فرق من الجيش الفرنسي، ودخل قائدها مع المدني إلى دمنات وطافا بها، ورجع المدني إلى تازروت، وخيمت المحلة ليلة بالتل المطل على دمنات، من جهة الشمال الذي يدعى إمليل.

ولما سمع الثائر أولعيد أوحساين، بدخول الفرنسيين إلى دمنات مع الكلاويين، بدأ يستعد لجهادهم، واستنجد بالمرابط الحنصالي ومعه آيت شخمان وآيت مصاد وآيت بوزيد وآيت عتاب وهنتيفة، قصد الزحف على دمنات.

فلما بلغ خبر ذلك الزحف إلى عبد الملك الكلاوي خرج من دمنات. وعلمت الجيوش الفرنسية التي كانت قد اتجهت من دمنات إلى السراغنة، ورجعت لضرب دمنات. ولما تيقن قائدها أن من بداخل السور لم يكونوا سبب خروج عبد الملك طمأنهم، وذهب بعساكره إلى هنتيفة لقطع طريق الوصول على محلة مع الحنصالي القادمة لنجدة الثائرين من اينولتان. ولما طال انتظارها دب الخوف في صفوف الثائرين بسبب اتصالات الكلاوي برؤسائهم وتفريقهم.

وتهيأ المدني الكلاوي لحرب الذين لم تفد فيهم السياسة، وذلك بحملة واسعة شارك فيها بجيوشه إلى جانب الجيوش الفرنسية. وبدأ تطويع اينولتان فرقة فرقة،

(71) التسلي، ص : 178.

(72) التسلي، ص : 186.

ودكت حصونهم وشتتت ضربات المدافع فلول مجنديهم الحاملين لسلاح البارود، وطافت المحلة بجبالهم «وانقادوا للطاعة وهدمت دورهم العالية»[73].

وقد كان ظهر في دمنات أثناء هذه المناوشات مع الفرنسيين القائد سعيد الدمناتي أخو الجيلاي الدمناتي، وكأنما أثار ظهوره بعض الآمال عند فرقة أصهاره آيت مجطن، فأظهروا بعض التمرد سبب قلقا للكلاويين. إلا أن سعيدا هذا، كانت له بدوره علاقات مباشرة بالفرنسيين[74]، ولم يكن ظهوره إلا في خدمة هؤلاء الفرنسيين الذين كانوا يكبحون جماح الكلاويين، ويبينون لهم المنة عليهم كلما سنحت الفرصة لذلك.

أما أسرة أبلاغ، فبعد أن تمرد رؤساؤها على الكلاويين، تدخل الفرنسيون لعقد الصلح بين الطرفين في يناير 1913[75]. وشارك محمد (فتحا) أبلاغ في تطويع الجبليين المنتفضين في أبريل 1916. وقد كان أبلاغ هذا قد دخل بدوره في اتصالات بالفرنسيين منذ 1909، كان يغار منها حتى الكلاويون[76].

وبعد تخلي آيت بلال عن شيخهم أولعيد أوحساين، واستسلامه على يد أبلاغ، ثم دخول اينولتان نهائيا في حكم كلاوة المعززين بالقوات الفرنسية، ودخلت بذلك مرحلة أخرى من الغزو الفرنسي، حيث بدأ تهييء حملة واسعة ضد قبائل الأطلس المتوسط المجاورة لإينولتان، شارك فيها المدني الكلاوي في مواجهة الحنصالي.

---

(73) التسلي، ص : 202.

(74) Rapport mensuel du Protectorat, décembre 1913, P. 5

(75) Rapport mensuel du Protectorat, janvier 1913, P. 8

(76) Chardon : Tournée à Demnate et à Entifa (Août - Septembre 1915) «Vindennes» cas 240 - 282.

القسم الثاني

الحياة الاقتصادية لإينولتان

الفصل السادس

السكن والسكان

السكن والسكان

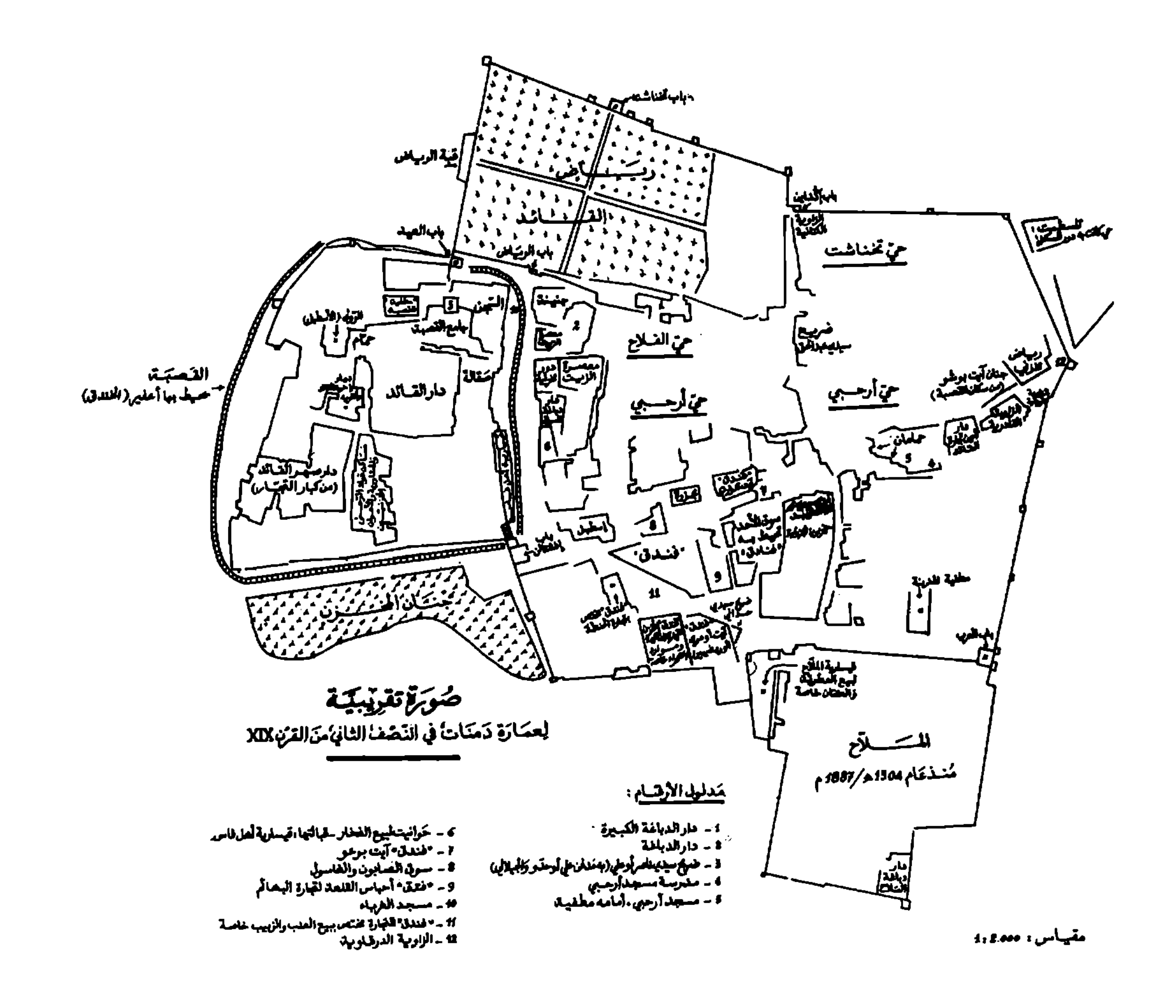
لم يكشف، لحد الآن، عن وثائق مغربية مهمة يمكن اتخاذها مصادر مباشرة للتاريخ الديمغرافي، حتَّى بالنسبة لفترة القرن التاسع عشر. وليس إيراد معلومات بسيطة ومتفرقة عن سكان إينولتان في هذا الفصل سوَى محاولة منهجية، وذلك لتعذر معطيات كافية تغطي أهم العناصر الديموغرافية الأساسية، كالمواليد والوفيات. ولا يتعلق الأمر بالبحث عن تطور ديمغرافي واضح، أو عن انفجار ديمغرافي ـ لأن باكتشاف بعض سمات ما يسمى بديمغرافية ما قبل العصور الحديثة في قبيلة مغربية، وبمحاولة تقدير إجمالي لعدد سكان هذه القبيلة، من حيث القلة أو الكثرة بالنسبة للموارد التي سنتعرض لها فيما بعد.

أولا : السكن

1 ـ **دمنات** : تعتبر دمنات أهم تجمع سكني في اينولتان، وقد تكونت من قرية آيت يحيَى، التي سميت فيا بعد بأرجي، ومن القصبة المخزنية المسورة، التي كانت تدعَى قصبة «سور موسَى». وقد سبق أن ذكرنا في الفصل الثاني، أن تسمية «سور موسَى» التي جعلت بعض الطلاب المتحذقين، ومن بينهم الغجدامي[1]. يذهبون إلى أن باني دمنات هو موسَى بن نصير، تذكرنا بقصبة «سور موسَى» التي مر بها لسان الدين بن الخطيب عند دكالة، وذكر أن أبا عنان أمر بتحصينها لتعرض معقلها لغارات أهل الجبل والسهل معا.

ومن خلال حوالة الأحباس التي جمعت في عهد المولى عبد الرحمان، يتبين أن دمنات قد سقطت طيلة القرون الأخيرة في تدهور عمراني محقق. فلم تكن أملاك الأحباس وحدها التي نالها الإهمال، وعفى عليها الزمن، حتَّى كادت أن تنسَى، كما

(1) Thomson, p. 162



القصبة
دار القائد
حي الفلاح
حي أرحبي
حي تغناشت
رياض القائد
جنان المخزن
باب العيد
باب الرياض
قبة الرياض
الملاح
مُنذ عام 1304هـ/1887م
صُورة تقريبية
لعمارة دمنات في النصف الثاني من القرن XIX
مدلول الأرقام :
1 - دار الدباغة الكبيرة
2 - دار الدباغة
3 - ضريح سيدي ناصر أوطي (بمدخل حي أوحتو والجيلالي)
4 - مدرسة مسجد أرحبي
5 - مسجد أرحبي، أمامه مطفية
6 - حوانيت لبيع الخضار - قبالتها قيسارية لعل فاس
7 - "فندق" آيت برعو
8 - سوق الصابون والغاسول
9 - "فندق" أحماس اللاعد لتجارة البهائم
10 - مسجد الغرباء
11 - "فندق" التجارة مختص ببيع العنب والزبيب خاصة
12 - الزاوية الدرقاوية
مقياس : 1:2.000

ورد في ديباجة الحوالة، بل إن كثيرا من الرباع تحطمت وعددا من فنادق التجارة قد تعطلت، كما ذكرت بعض الانقاض والأطلال والمساحات التي كانت مبنية ولم تعد كذلك كما اندثر مسجد كان يسمَّى مسجد الغرباء وأضيفت أوقافه إلى أوفاق المسجدين الباقيين.

وقد أعيد تجديد هذه العمارة في أيام السلطان محمد بن عبد الرحمان، وبلغت أوجها في عهد مولاي الحسن، وتحطمت بعد موته، واستسلمت لسبات أشبه بالموت طيلة النصف الأول من القرن العشرين. ومن الطبيعي أن هذا التطور انعكاس للنشاط الاقتصادي وللأحداث السياسية كذلك.

فقد تحطم السور القديم الذي كان يحيط بمجموع دمنات، وأمر سيدي محمد بتجديده. ويعتبر تجديده علامة على دخول دمنات في دور صراع جديد مع القبائل المجاورة، حتَّى إن منار المسجد الجامع بأرجي، كان إلى عهد علي أوحدو منارا عاليا وكاملا، فاضطر السكان إلى تحطيمه والإبقاء على منار قصير، لأن السياب استغلوه وضربوا منه الدور التي كان يطل عليها[2].

أما القصبة فقد ظل سورها قائما يحيط به خندق عميق. وقد تحدث الغجدامي عن بانيها بقوله : «وحفر خندقا من وراء السور المذكور، وقد أحاط به، وجعل لها بابا واحدا، وبنَى قنطرة على الخندق يمر عليها الداخل والخارج. والخندق المذكور أسفله ضيق وأعلاه واسع على شكل الببور (السفينة)، وجصصه كله، ويقال إنه لما أتم بناءه، سكب فيه نصف قلة زيتا في فم القصبة تحت القنطرة التي على الباب، فدارت على الخندق المذكور كله حتَّى رجعت للمحل الذي أريقت فيه، فأعادوا كيلها فوجدوه كما هي لم تزد ولم تنقص، وذلك لصيانة الخندق المذكور. وأنا رأيت هذ الخندق أول قدومي لدمنات تاريخ 1295 عامرا بماء مثل مرجان الزيت لطول مكثه في المحل. والخندق إذ ذاك صالح محيط بسور القصبة، دائر بها كالحلقة، فإن حدث به الفساد والتغيير، فمن الوقت المذكور الذي نزلت في المصيبة العظمَى بدمنات وسكانها بموت السلطان مولاي الحسن»[3]. وبالرغم من كون

(2) Laoust (E.) Mots et choses, p. 409

(3) كناش الخزانة الملكية رقم 62.

الراهب دوفوكو قد مر بدمنات بعيد وباء ومجاعة عظمَى، فقد تركت عنده عمارتها انطباع ازدهار ورخاء: «إن دمنات محاطة بسور مستطيل الشكل، جدرانه ذات شرفات، وهي مزودة بمصاطب للرماة، ومجنبة ببروج، والكل في حالة جيدة، لا خرق فيه ولا تحطيم. وتمكن ثلاثة أبواب من الدخول إلى المدينة. أما القصبة فلها سورها على حدة، وهو محاط بخندق. وهذا الخندق هو الوحيد الذي رأيته بالمغرب، فعرضه يبلغ ما بين 7 و8 أمتار، وعمقه من 4 إلى 5 أمتار، وهو ممتلئ جزئيا بالماء. وفي وسط هذه القصبة، يقوم المسجد الكبير ودار القائد، وجدران المدينة كلها مبنية بالطابية. وليس هناك من مبنًى مبيض ما عدا سكنَى القائد والمنار المجاور لها، أما الباقي فلونه أسمر داكن، وهو اللون المميز للبناء ابتداء من أبي الجعد. وثلثا المساحة المحاطة بالسور في دمنات تغطيها دور في حالة حسنة وإن كانت رديئة البناء، أما الثلث الآخر فتشغل جزءاً منه بعض المزروعات، ويشغل السوق جزءا آخر. وليست فيها مساحات خالية ولا خرائب. وفي الجملة فمظهرها مظهر رخاء»[4].
وبعد دوفوكو مر جوزيف طومسون بدمنات وتركت لديه عمارتها نفس الانطباع. فقد وصف أسوارها العالية وأبراجها المشرفة، والخندق المحيط بالقصبة. وذكر أن الدور كلها منخفضة ماعدا القائد، كما ذكر أنها مبينة بالطابية خالية من أية زينة، وغير مطلية بالجير، ولاحظ أنه بالرغم من صغر المدينة فقد كانت تبدو عليها علامات الرخاء لقلة ما كان فيها من دور خربة. إلا أن طومسون قد ميز بين مساكن صحية كان يسكنها المسلمون، وبين مساكن غير صحية ضيقة تنعدم فيها التهوية، ولا تتوفر على مجاري المياه والمرافق الضرورية، وهي التي كان يسكنها اليهود[5]. وقد كان الحي الجديد، الذي أمر مولاي الحسن ببنائه لليهود، في طور البناء عندما مر طومسون بدمنات.

وقد كانت مشكلة التخلص من الازبال، تواجه دمنات كما كانت تواجه حتَّى المدن المغربية الكبيرة. فقد كانت ازاحتها تتم عن طريق بعض السكان المسخرين لذلك. وكان هذا التسخير من جملة ما اشتكَى منه اليهود، وأمر مولاي الحسن برفعه عنهم، بالظهير المشار إليه في الفصل السابق.

---

(4) Guillaume (Albert) – L'évolution économique de la population rurale marocaine", p. II, Paris, 1955.

(5) Berque – Etudes rurales... p. 17

وكانت مشكلة أخرى تكمن، بالنسبة لدمنات، في التزود بالمياه. إذ كانت الساقية الوحيدة التي كانت تأتي بالماء إلى المدينة، محولة من واد امهاصر النابع من عيون قريبة من المدينة جهة الجنوب. وكانت تلك الساقية تجتاز، غير مغطاة، عدة قرَى قبل أن تصل إلى دمنات. وقد كان السياب يعمدون إلى «كسر» هذه الساقية، كلما حاصروا المدينة، الأمر الذي كان يعجل باستسلامها. ومع ذلك فقد كانت بداخل السور عدة خزانات مائية واحد بأرجي وثلاثة بالقصبة. وقد ذكر الغجدامي هذه الأخيرة إذ قال : «وفي القصبة ثلاث نطافي عامرة بالماء كل واحدة تكفي المدينة ستين يوما، احداها قدام مسجد القصبة، وثانيتها تحت دار العامل، وثالثتها في فسحة الدار، الأوليان قديمتان والثالثة بناها الحاج الجيلالي[6].

إلا أن نهاية القرن التاسع عشر، قد كانت، بالنسبة لدمنات، فترة تخريب لعمارتها. فعندما مر بها دوسيكونزاك في يناير 1905 قال عنها : «لم تفلت دمنات من المصير المشترك للمدن المغربية، فهي ليست سوَى كومة من الانقاض. ولم يبق من فتنتها الماضية، ومن أهميتها الستراتيجية والتجارية سوَى الذكريات».

2ــ **القبيلية** : لم يعد اينولتان، يعرفون الخيمة مطلقا في القرن التاسع عشر، بل كانت مساكنهم من الحجارة أو الطابية. وكانت قراهم تتكون من منازل متجمعة في المرتفعات، ومائلة إلى التشتت في الدير، وخاصة عند كطيوة. وقرى اينولتان التي تبلغ اليوم أزيد من المائتين كان % 95 منها معروفا في القرن الماضي. وإذا رجعنا إلى وثيقة «الترتيب» نجد نوعا من التوازن في حجم القرَى:

الأربـــــاع	عدد الأسر	عدد القرَى	معدل عدد الأسر في القرية
آيت بلال	156	15	10,3
كطيوة الجبل	49	9	4,9
كطيوة السهل	219	18	12,1
آيت مجطن وآيت صالح	262	21	12,5

(6) المنوني (محمد) ـ نظم الدولة المرينية (3) ـ مجلة البحث العلمي. العدد 4 – 5، ص 253.

وقد نص ايميل لاوست، على أن اينولتان داخلون، من حيث السكن، في مجال «تيغرمت»، الذي هو مجال صغار الرحل النواجع والواقع في منطقة الانتقال بين الأطلس الكبير الأوسط والأطلس المتوسط، وبين مجال القصور الصحراوية ومجال الدار الصغير (تيكمي) في الأطلس الكبير[7]. ولكنه لاحظ أنهم عرفوا ثلاثة أنواع من المساكن هي «تيغرمت» وهي الدار الكبيرة المبنية بالحجارة، والتي لها أبراج في أركانها الأربعة، وهي تقع في الغالب فوق مرتفع منعزل مشرف على حوض أو على واد، وهي سكنَى الملاك الكبير. ثم «تيغرمت» المتوسطة المبنية بالطابية وهي سكنَى الملاك الصغير، وأخيرا، «تادارت» وهي سكنَى الفقير، وغالبا ما تكون مشتتة وسط الحقول[8]. ولابد أن نربط بين دخول اينولتان في مجال تيغرمت، وبين ما عرفوه في نظامهم العائلي السابق من سواد الأسرة الكبيرة. وهذا يؤكده ما أشار إليه لاوست نفسه عندما ذكر بأن تيغرمت هي سكنَى الأسرة الكبيرة التي تضم كانونين فأكثر[9].

وبالرغم من أن طومسون قد ذكر أن سحنة وجوه الفلاحين في جبال اينولتان داكنة، بسبب قضائهم عدة أشهر في الشتاء داخل دور خانقة بالدخان[10]، فإن المرء يلاحظ حتَّى اليوم، أن المنازل الجبلية المتوسطة، المحتوية على سفلي مخصص للحيوان، وطابق أو اثنين للسكنَى، تضم غرفا يرجع بناؤها إلى القرن التاسع عشر، وهي ذات شرفات وتهوية، بل قد تكون على سقوفها الخشبية أو جدرانها الجبسية، زخرفة ونقوش تنم عن ذوق أصحابها.

وقد تغيرت أشياء كثيرة في السكن القروي الجبلي، بسبب تفكك الأسرة الكبيرة، وأبرز ما في هذا التغير تكاثر «تادارين» بالنسبة «لتيغرمين» والميل إلى الطابية كمادة للبناء بدل الحجارة. ثم ان تيغرمين قد تعرضت لهدم مقصود عند غزو الفرنسيين للقبائل. فقد ذكر الغجدامي أن المدني الكلاوي، عندما استقر بآيت بلال ـ وهم آخر من استسلموا من اينولتان ـ وقد اضطرهم للطاعة، وهدم دورهم

---

(7) «مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في المغرب والأندلس» ص 150.

(8) «أنس الفقير وعز الحقير» ص 71.

(9) وثيقتان من كناش بليمني حول واجب قبائل دكالة سنة 1283.

(10) Etudes rurales..., p. 17

العالية[11] أي تيغرمين. وقد وقع مثل هذا التخريب المقصود لقصور دادس، وحصون تدغة، في ظروف مماثلة[12]. ومع ذلك لم يحظ هذا الاتلاف ولو باشارة عابرة من الذين بحثوا في السكن عند ايمازيغن، أمثال لاوست وروبين منطاني، وجاك مونيي. كما أن هؤلاء عندما تحدثوا عن مجالات انتشار أنواع معينة من السكن، لم يتعرضوا للتغير الواقع في الانماط السكنية، سيما وأن الحصون والقصور وتيغرمين، التي كانت مأوًى أو معاقل أو مخازن للأسر الكبيرة، قد شيدت في ظروف اقتصادية نالها تغيير أدَّى إلى كون هذه الانماط لم يعد تشييدها ميسورا.

ثانيا : السكان :

العدد : وقعت تقديرات للسكان في مختلف البلاد، بالنسبة للفترات السابقة للاحصاءات المنهجية الحديثة، اعتمادا على عدد «الكوانين». كما وقعت تحريات وتقديرات، في نفس الموضوع، بالنسبة لشمال افريقيا، انطلاقا من نسبة عدد المجندين إلى مجموع السكان.

ويقصد «بالكانون» مجموع الأشخاص الساكنين في محل واحد، والمكونين لزمرة عائلية تعتبر واحدة، عند توزيع التكاليف أو تقسيم بعض المنافع. إلا أن الصعوبة في الاعتماد على عدد الكوانين، تكمن في «عدم وجود معامل متفق عليه لتحويل عدد من الكوانين إلى عدد من الأشخاص»[13]. فمن مكان إلى آخر ومن عصر إلى عصر يعطي الكانون عددا مختلفا من السكان، وكل تعميم في هذا المجال يعد من أخطر الأمور[14]. ويكاد يكون من المؤكد، نظرا لما شرحنا من كون الأسرة الكبيرة كانت النوع السائد في اينولتان، أن حجم «الكانون» كان، على أقل تقدير، أكبر من الحجم الذي يقدر للكانون الأوربي في نهاية القرون الوسطى وبداية القرون الحديثة أي من 5 إلى 6 أشخاص[15].

---

(11) كلا الوثيقتين من كناش الخزانة الملكية رقم 47.

(12) Dozy (R.) «Supplément aux dictionnaires arabes» T. 1. Paris, 1927

(13) Salmon – «La tribu des Fahcya», Archives Marocaines» T. 1 p. 228

(14) Le Cœur (CH.) – «Métiers et classes sociales d'Azemmour", p. 116

(15) Brunschwig – La Berbérie orientale..., p. 253

أما الاعتماد على عدد المجندين، لتقدير مجموع السكان، فينطلق من أن جميع البالغين الذكور المقدرين بثلث مجموع السكان، ملزمون بحمل السلاح، ماعدا الربع المتكون من الشيوخ الزمني وبعض المرابطين. والشخص الذي استعمل هذا التقدير في شمال افريقيا هو ضابط يدعَى «كاريط» شارك في غزو الجزائر في القرن الماضي[16]. فقد قام بتحريات في بلاد القبائل الجزائرية، واستنتج أنه متَى عرف عدد السكان المجندين من طرف القبيلة - وهم الزاما جميع الذكور البالغين - وأضيف إليه ربع ذلك العدد، المتكون من ذوي الاعذار المذكورة، وضعف المجموع ثلاث مرات فاننا نحصل على مجموع قريب جدا من عدد السكان.

وقد قام ضابط فرنسي آخر، عمل بالمغرب منذ نهاية القرن الماضي، هو لاراس، بتقديرات عامة لسكان مختلف الجهات المغربية، بضرب عدد المجندين في 8 أو 9، دون أن يفسر ما إذا كان قد اتبع طريقة كاريط أو غيرها[17]. ولا نعرف ماذا كان يقصد بالمجندين على وجه التحديد.

ويتبين أن الأسلوب الثاني، وهو الاعتماد على نسبة المحاربين إلى غيرهم، أخطر من الاعتماد على «الكوانين». ذلك لأننا لا نملك ما يؤكد لنا أن اينولتان، مثلا، كانوا يلزمون جميع البالغين الذكور القادرين، بحمل السلاح، بل نستطيع أن نؤكد من خلال بعض الوثائق أن ذلك لم يكن معروفا عند هؤلاء. ثم إن هناك فرقا بين عدد الذين يتجندون للدفاع عن القبيلة وبين عدد عساكر النايبة التي كان يطالب بها المخزن. فقد كان «السرج» السعدي يتكون من خمس عشرة أسرة، ولكنه كان وحدة جبائية وتسخيرية قبل كل شيء[18].

دمنات : قدر الحسن الوزان سكان دمنات في بداية القرن السادس عشر بـ2000 كانون[19]. وإذا أعطينا للكانون معدل خمسة أشخاص، باعتبار أن سكان

---

(16) Noushi (A.) – «L’évolution du niveau de vie dans le Constantinois», P.U.F., 1961, p. 142

(17) Le Coz – «Le Gharb» p. 320

(18) المرجع السابق.

(19) نفس المرجع والصفحة.

المدينة هم من التجار والصناع، مع العلم بأن دمنات كانت دائما مقرالفلاحين المالكين للأراضي المجاورة، فإننا نحصل على رقم قد يبدو مبالغا فيه، وهو 10.000 نسمة. وربما لم يقصد الوزان 2000 كانون فعلية، وإنما قصد تقديرا اجماليا بحسب ما تعطيه 2000 كانون أوربية في ذلك الوقت.

وفي بداية القرن التاسع عشر قدر كرابرك، الذي كان نائبا لقنصل السويد والنرويج بالمغرب، سكان دمنات بحوالي 8000 نسمة، ويستغرب أن يكون هذا الرقم قريبا إلى الصحة إذا كان يعني حالة ما بعد وباء 1799[20].

أما شارل دوفوكو فقد قدر سكان دمنات بحوالي 3000 نسمة، من بين ألف من اليهود. وقد جاء تقديره بعد وباء 1879. وقد أخبر الغجدامي أن دور اليهود كانت في نفس الفترة مائة دار فقط، مما يعطي عشرة أنفس لكل دار، بالرغم من كون اليهود من التجار والصناع لا غير.

إلا أن دمنات قد اكتظت في السنوات العشر السابقة لوفاة مولاي الحسن بالسكان حتَّى ضاقت بهم أرجاؤها. فقد ذكر الغجدامي أن دمنات كانت في سنة 1307 (1890) «عامرة جدا لا يوجد فيها محل للسكنَى بملك ولا بكراء ولا برهن». وقد بين مبرر ذلك عندما تحدث عن كون أصهاره، الذين كانوا يسكنون بقرية أساكا، قد تعلق خاطرهم بالانتقال «ورغبوا في السكن داخل دمنات ليسلموا من الوظائف المخزنية، لأن المخزن أعزه الله أجرى التوقير والاحترام على سكان المدن حينئذ فطمعوا في التحرير من ثقل الوظائف والكلف المخزنية»[21].

أما لاراس فقد قدر سكان دمنات بأربع آلاف نسمة سنة 1906[22]. أي بنصف عددهم قبل ذلك التاريخ بقرن. وهذا أمر غير مستغرب، نظرا لتكرار الأوبئة في القرن التاسع عشر، وللتشتت الذي أدت إليه الحوادث بعد موت مولاي الحسن. ولم يزد عدد سكانها في احصاء 1926 إلا قليلا حيث أعطَى 4330 نسمة. وهذا أمر طبيعي أيضا حيث إن دمنات غدت منذئذ منطقة طرد بدل أن تكون منطقة اجتذاب، إذ فقدت

---

(20) كان في الريال العزيزي عشرون بليونا.

(21) التسلي ص 245.

(22) Lazarev (G.) – «Les concessions foncières au Maroc», dans A.M.S., 1968 p. 22

جميع أسباب التوسع في الربع الأول من هذا القرن، ولم يعد سكانها في احصاء 1936 سوَى 3500 نسمة.

اينولتان : لا نتوفر على تقديرات ولو تقريبية عن مجموع سكان اينولتان في النصف الثاني من القرن الماضي. بل لم يكن يعرف عددهم حتَّى القائد الجيلالي الدمناتي، لأنه لم يكن مضطرا لذلك، حيث كانت الفروض المخزنية وفروض القائد توزع على الأرباع، ولأن خرص الأعشار كان يتم على المحصول، ولم تكن له علاقة بالسكان، ولم تكن حباية على جميع الملاكين قبل «ترتيب» مولاي عبد العزيز.

في تاريخ 13 شوال 1300 (17 غشت 1883) سجل الجيلالي الدمناتي في كناشه ما يلي : «الحمد لله وقع السؤال من الجانب العالي بالله على عدد أخماسنا وأعظامهم وكوانينهم وهابيان ما بيناه على نسبة الحراك لجهلنا بعدد الكوانين :

دمنات	137
شتاشن	130
وريضة	126
كطيوة	209
المجموع	602

إن هذا العدد ليس، بالطبع، عدد جميع البالغين القادرين على حمل السلاح في قبيلة اينولتان. وليس عدد العساكر التي كانت تعطيها القبيلة في الحركات المخزنية، لأن هذا العدد مقسم بالتساوي على الأرباع، وسنتعرض له فيما بعد. وقد أعطَى جوابا للسلطان عن عدد الكوانين، وكأنه قريب منها، أو كانت بينه وبين نسبة معلومة، ولو على وجه التقريب. فالسؤال، حسبما نعتقد، كان بسبب الاصلاح الجبائي الشبيه «بالترتيب» والذي كان مولاي الحسن عازما على اجرائه بعد مؤتمر مدريد، واضطر بسبب الدبلوماسية الأجنبية إلى التخلي عنه. فالعدد الذي أعطاه الجيلالي كان يمثل الفرسان الذين كانت تجهزهم الأسر الكبرى للحركات التي كانت تدافع فيها القبيلة عن نفسها. وعددهم هو في نفس الوقت عدد الأسر المالكة للأرض أكثر من غيرها، والتي يعتمد عليها في تقويم الطاقة الجبائية للقبيلة، بينما كانت الأسر

الأدنى ثروة منها تعطي المشاة. ويمكن أن نتعرف، بكيفية تقريبية، على نسبة الفرسان إلى المشاة من أرقام أعطاها كيدينفيلد[23] عن قبائل مجاورة لاينولتان :

القبيلة	الفرسان	المشاة	التناسب
آيت عطانومالو	150	800	5.3
آيت بوزيد	300	1000	3,3
آين عياض	100	900	9
آيت عتاب	300	1200	4
آيت مساض	500	3500	7
	1350	7400	5,4

فإذا اعتبرنا أن نسبة الفرسان إلى المشاة هي نسبة 1 إلى 6 فسيكون عدد المشاة في اينولتان، اعتمادا على عدد الفرسان الذين بينهم الجيلالي الدمناتي، هو :

602 x 6 = 3612 من المشاة.

ويكون مجموع المجندين هو :

602 من الفرسان + 3612 من المشاة = 4214 من المجندين.

وإذا أجرينا على هذا العدد تضعيف «كاريط» للحصول على مجموع السكان كانت النتيجة هي :

$3\ (4214 + \frac{4214}{4}) = 15801$ نسمة

وإذا أجرينا تضعيف لاراس على عدد المجندين، فإن الناتج يبدو مبالغا فيه :

4214 x 8 = 33712 نسمة.

وقد سجل القائد الجيلالي في كناشه كذلك، بتاريخ 3 جمادى 1304 (1887) ما يلي :

«تقييد العدد الذي نقسم عليه الايالة من العسكر من غير زيادة ولا نقصان :

58 لكل ربع» فيكون المجموع : 58 x 4 = 232

(23) عندما مر دوفوكو بدمنات كانت قطعة 5 فرنكات الفرنسية تصرف بعشرة مثاقيل، ج 1 ص : 22.

وإذا اعتبرنا أن هذا العدد يكون اجمالا عدد «السروج» بالمعنَى السعدي، أي 15 كانونا في كل سرج، مع العلم بأن الارباع لم تكن متساوية، فإننا نحصل على :

323 x 15 = 3480 كانونا.

وتبعا للعدد الذي ينعطيه للكانون بين 5 و10 أشخاص نحصل على 17400 نسمة أو 34800 نسمة.

أما إذا اعتمدنا وثيقة «الترتيب»، كأساس للتقدير، فإننا إن ضاعفنا كوانينه، وعددها 800، في 5 فإننا نحصل على 4000 نسمة في ربع كطيوة، وإذا ضاعفناه في 10 نحصل على 8000 نسمة.

وباعتبار أن ربع كطيوة، استناد إلى فرسانه في وثيقة الجيلالي الأولى، وإلى تقديره عند السكان، هو ثلث اينولتان، فإن مجموع سكان القبيلة في الفرض الأول هو :

4000 x 3 = 12000 نسمة

وفي الفرض الثاني هو 8000 x 3 = 24000 نسمة.

ولقد رأينا أن معدل الأسر في كل قرية من قرّى كطيوة كان يقارب 12 أسرة، وبذلك نحصل من 200 قرية في مجموع اينولتان على 200 x 12 = 2400 أسرة. وحسب التقدير الأدنى للكانون وهو 5 أشخاص نحصل على مجموع :

2400 x 5 = 12000 نسمة.

وعلى ضعف هذا العدد وهو 24000 نسمة حسب التقدير الأقصَى.

وهذا الرقم الأخير يطابق الرقم السابق المستنتج من كوانين «الترتيب». وكلاهما غير بعيد عن الأرقام المحصل عليها من عدد المجندين.

ومن حسن الحظ أن وثيقة أخرى تبين لنا أن تقدير كوانين اينولتان، سواء بالاعتماد على ترتيب كطيوة أو على معدل الأسر في القرَى، ليس بعيدا عن الحقيقة. فقد مر أحد ضباط الشئون الأهلية، يسمى الكابتان شاردون، بدمنات سنة 1915[24]، وحرر تقريرا فصل فيه كوانين اينولتان نجمله فيما يلي :

---

(24) كناش الجيلالي الدمناتي (1). ص 162.

ربع دمنات	735	ربع ايواريضن	500
ربع شتاشن	745	ربع كطيوة	970

المجموع : 2950 كانونا

ويمكن أن نلاحظ أن عدد كوانين كطيوة، وهو 970 كانونا، لم يزد عن عدد رؤساء الأسر الوارد ذكرهم في «الترتيب» الا بـ170. وهذا العدد قد لا يمثل زيادة ديمغرافية، بل أسرا ناشئة عن تفكيك العائلات الكبرى في الفترة 1900 - 1915، وأخرى لم يضمها الترتيب، بسبب غيابها عن بلدها، أو لكونها لا تملك ما تستحق أن ترتب عليه.

ومن عدد الكوانين التي ذكرها شاردون، وهو عدد أدق وأشمل لمجموع الارباع، نحصل بالتقدير الأدنى للكانون على حوالي : 2950 x 5 = 14750 نسمة، وبالتقدير الأقصَى على ضعف هذا العدد. وهما رقمان قريبان من الأرقام السابقة.

وإذا افترضنا عدم وقوع زيادة أو نقص مهمين في سكان اينولتان بين 1883 و1915، وقارنا بين عدد الكوانين الذي أعطاه شاردون وبين عدد الحراك في الوثيقة الأولى من كناش لجيلالي فإننا نلاحظ ما يلي :

	حراك 1883	كوانين 1915	التناسب
وريضة	126	500	4 (تقريبا)
كطيوة	209	970	4,5
دمنات	137	735	5,4
شتاشن	130	745	5,8
	602	2950	4,9

ويمكن أن نستنتج من هذا التناسب، أن كل خمسة كوانين كانت تعطي حاركا أو تجهز فارسا. فيكون مجموع الكوانين في سنة 1883 :

602 x 5 = 3010 كوانين.

وحسب تقدير الكوانين الأدنى والأقصى، يكون مجموع السكان هو :

3010 x 5 أو 10 x = 15050 أو 30100 نسمة.

وهكذا نرى أن مختلف أوجه استغلال المعلومات البسيطة التي نتوفر عليها يقضي بناء إلى أرقام متقاربة، لتقدير عدد سكان اينولتان في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي. وإذا استبعدنا المعدل الأدنى للكانون وهو 5 أشخاص باعتباره معدلا غير معقول، مادام احصاء 1926 قد أعطَى 9,1 واحصاء 1936 أعطى 7,4، واتخذنا 7,5 أشخاص معدلا لحجم الكانون، فإن سكان اينولتان كانوا في الفترة المذكورة، واعتمادا على احصاء 1926 حوالي 27000 نسمة واحصاء 1936 حوالي 38794 نسمة.

مميزات ديمغرافية عامة

يمكن أن نقول بصفة عامة بأن الحاجة إلى السواعد للقيام بالأشغال الزراعية والدفاع عن الأسرة والقبيلة كانت حافزا لتكثير النسل، ولا يهم أن يكون البنات، بزواجهن خارج الأسرة، عوامل تشتيت للثروة، مادامت الحيلولة دون هذا التشتيت كانت تتم بمختلف الوسائل. أضف إلى ذلك أن البنات والزوجات كن يقمن بأشغال يمكن عتبارها أهم من عمل الرجل المرتبط بالمواسم الفلاحية. فقد وصف لاوست هذه الأشغال عند هنتيفة المجاورين على لسان أحد مخبريه : «أشغال المرأة الهنتيفية شاقة، فهي أكثر من أشغال الرجل : جلب الماء، طحن الحبوب، الطبخ، حلب المعز والبقر، جمع أثات الدار ومواعينها، جلب الحطب، غسل الصوف، قطف التين والزيتون»[25]. وقد ساق الغجدامي حكاية عن شيخ آيت بلال، ناصر أوعدي أوعلا المعاصر للقائد الجيلالي، تبين أن الحجاب لم يكن معروفا عند اينولتان، وأن المرأة لم تكن عندهم تتصورالحياة بدون هذا الكد والقيام بمختلف تلك الأشغال. قال الغجدامي : «وشرح لنا بعض أحواله، منها أنه تزوج المرأة الأولى وألزمها المقام في داره، والا تخرج منه كما تخرج نساء البوادي، وعزم على حجابها. فجلست كذلك نحو شهرين أو ثلاثة، ثم في بعض الأيام أخذت حبلا خفيج فخرجت من الدار وسارت مع نسوة الجيران طالعة للجبل، يجلبن منه الكلأ اليابس يذخرونه لعلف البهائم [...] ولما رجعت عاتبها على الخروج ونهاها ألا تعود إليه فأبت الا الخروج أو الفراق. ففارقها، وتزوج أخرى ففعلت مثل الأولى، وتزوج ثالثة فجلست مدة فصرحت له بأنها لا تحبس نفسها طول عمرها، فطلقها، وتزوج رابعة وخامسة

Laoust (E.) – «Mots et choses berbères» p. 75 (25)

وسادسة وسابعة وثامنة كلهن طلقن على الحجاب (أي بسببه) والتاسعة الموجودة تحته إذ ذاك وفقت لامتثال مراده فجلست في دارها وساعده الدهر معها فولدت له أولادا واكتسب أموالا»[26]. والبدعة التي أراد هذا الشيخ إدخالها كانت تقليدا لما كان في المدينة. وقد بدأ هذا التقليد يتسع في البوادي منذ نهاية القرن التاسع عشر. فوضعية المرأة في الانتاج يجعل الموقف الديمغرافي منها يختلف بين الرحل وبين المستقرين، كما يختلف من المدن حيث تكون محجوبة إلى البوادي حيث يعد الحجاب استثناء.

وقد كان الزواج بواحدة هو القاعدة عند إينولتان وعند ايمازيغن بصفة عامة[27]. وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية. ولا داعي إلى الظن بأن ذلك قد يكون راجعا لطبائع سلالية، لأن بعض الشيوخ إذا أرادوا أن يتميزوا عن أقوامهم تزوجوا بأكثر من واحدة وحجبوهن في «تيغرمت». ولا ينطبق على سكان اينولتان ما ذهب إليه لوتورنو[28] من كون تعدد الزوجات كان ميزة من ميزات النسق العائلي في شمال افريقيا. كما لا ينطبق عليهم كذلك ما ادعاه من شيوع الزواج المبكر. فعندما مر طومسون بدمنات تقزز لأنه رأى عند يهود دمنات زوجات في السنة الثامنة من عمرهن وأمهات في الثانية عشرة[29]. وقد أكد فلامان تلك الملاحظة في منتصف القرن العشرين[30]. إلا أن هذا الزواج المبكر لم يكن غالبا عند اينولتان في القرن الماضي، حسبما أكده لنا عدة مخبرين بأمثلة لا تترك مجالا للشك. فقد كان الزواج يتم في الغالب بعد الخامسة والعشرين، بالنسبة للذكور، وبعد الثامنة عشرة بالنسبة للبنات. وهناك حكايات وأشعار تصور الصراع بين الآباء الذين يتلكأون في تزويج أبنائهم وبين الابناء الذين يستعجلون الزواج. وهذا التأخير النسبي للزواج كان يقلل من فترة الخصوبجة ويشكل سمة من سمات الديمغرافية القديمة.

---

(26) التسلي، ص : 245.

(27) Laoust (E.) – «Le mariage chez les berbères du Maroc» p. 75

(28) Le Tourneau (R.) – «L'évolution de la famille musulmane en Afrique du Nord» dans «la France méditerranéenne et africaine», fasc. 4, 1938 p. 6.

(29) Thomson – «Travels...» p. 159

(30) Flamand (P.) – «Demnate» (un mellah en pays berbère)

وتدل حكاية السيد ناصر الابلالي، الذي لم يستقر إلا على المرأة التاسعة، أن الزواج والطلاق كانا، على الأقل من الناحية الاجتماعية، من الأمور الميسورة. فالغجدامي قد تزوج بدمنات سنة 1304هـ. وفي سنة 1308 أشارت عليه والدته أن يتزوج بثانية من بلده غجدامة، ففعل. وماتت عنده الزوجة الأولى. ولم تألف الثانية حياة المدينة فطلقها، وتزوج ثالثة توفيت سنة 1313. وتزوج برابعة وطلقها، ثم بخامسة توفيت في عصمته، وبسادسة كانت ضرة لها وتوفيت بعدها. ثم تزوج بسابعة من دمنات وهي دون بلوغ متأثرا بالارستقراطية التي خالطها بعد انتقاله إلى مراكش واستكتابه للتهامي الكلاوي. ثم تزوج بثامنة، سرعان ما طلقها بعد وفاة التي كانت قبلها وذلك سنة 1336. وقد استمر بعد ذلك يتزوج ويولد له الأولاد. وحصيلة الخصوبة من الزيجات الثمانية كانت ستة أولاد مات خمسة منهم في سن الطفولة.

وبالرغم من انعدام الاستقرار العائلي ومن الزواج المتأخر فان الخصوبة كانت مهمة، لأن السكان، ان لم يزد عددهم بصورة مطردة، فقد كانوا يتجددون على اثر الأوبئة والوفيات الجماعية في أوقات المجاعات.

انتهَى القرن الثامن عشر بوباء مهول عم المغرب كله. وبلغ وباء 1818 إلى مناطق تادلا وإينولتان ومات من جرائه عدد من السكان ؛ وقد قدر كرابرك ضحاياه بربع مجموع السكان[31]. رأينا في الفصل السابق أن صاحب «اختصار الابتسام» ذكر أن مجاعة 1825 حطمت قبائل المغرب وأجبرتها على طاعة المخزن. أما مجاعة منتصف القرن التاسع عشر فقد فاقت سابقاتها من حيث الضحايا. وقد تحدث عنها مرابط زاوية آيت مجطن، في هامش احدى أوراقه، بما يلي : «في عام 1267 (1850) وقعت سنة جذبي ومسغبة عظيمة للناس، فأهلكوا بالجوع. وارتحل الناس من بلادهم (اينولتان) إلى واد درعة. فوصل الشعير في سوق دمنات سبعة مثاقيل، والقمح بعشرة مثاقيل للخروبة. ومات عدد كثير من الناس في جميع البلاد. بل وقع الغلاء في عامين قبله، ولكن أول هذا العام المؤرخ أكثر وأكثر وأكثر. وقيده بيانا ليوم ما بتاريخ أعلاه عبيد ربه محمد بن محمد الماجطني». وقد ذكر الصديق أن وباء 1859 مات به عدد كبير من المسلمين وعدد أكبر من اليهود، وأنه عم حواضر المغرب

---

(31) Renaud (Dr) – «La peste de 1818», Hespéris, 1 trim. 1923, p. 27

وبواديه[32]. وكانت مناطق الجنوب أكثر تضررا من وباء 1868[33]. أما الوباء العظيم في سنة 1879 فقد كان يموت منه في مراكش 300 شخص في اليوم. وفقدت فيه دمنات ربع سكانها على الأقل. ومن كناش الجيلالي الدمناتي وأوراق مرابط تاساوت يستنتج أن اينولتان قد عانوا بعد ذلك والي مجيء الفرنسيين من مجاعتين قاسيتين كانت الأولى هي مجاعة 1898 الناجمة عن الجراد[34]. وقد انعدم فيها الأمن وبيع الآدمي و«كسر» كثير من اينولتان (أي هاجروا بسبب الجوع). وبلغ ثمن الشعير ريالين حسنيين للعبرة في سوق أربعاء واولا. وباع بعض اينولتان أطفالهم مقابل صاع من الشعير، وسجلت أبيات، نظمت في هذه المجاعة بالذات، مأساة بيع الآدمي وخاصة النساء من بنات وزوجات مقابل الطعام :

أعــاوداتــاغ تــيــنــكَــيــراد لــغــلالــيــغ
فوت ترزام أيركَازن أولاتيدا اغمانين لحنا
حــــدثــــونــــا إذا حــــدث الــــغــــلاء
لما كسرتم أيها الرجال وأيتها المتخضبات بالحناء
داتــيــق إيــتــاوي أرْ أمَّــاس نْ الســوق
دِيــنْــغْ أغِــيــتــمُّــو لــحــيــا
يســيــر بــهــا إلــى وســط الســوق
هــنــاك نــفــد الــحــيــاء
إيــزنْــزْت ؛ومــخــايــن تْــســتــابــعــايــاس ألَّــنْ
أمْــطَّــا دُو غــريب أسْ تُــووورَّا
بــاعــهــا الــغــادر وتــتــبــعــتــه بــالــعــيــون
ولــم يــبــق لــهــا سوَى الــدمــع ورجــل غــريــب
لــيــغ أورْ تسّــيــن مــايــكَــا
لــمــا لاذ صــاحــبــهــا بــالاخــتــفــاء

(32) الصديقي (محمد بن سعيد) ـ «إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة». ج 1 ص 76.
(33) Miege (J-L) «Le Maroc et l'Europe», t. 3 p. 145
(34) Bois (CH.) – «Années de disettes, années d'abondance, sécheresses et pluies au Maroc», dans «Revue pour l'étude des calamités», N° 26 - 27, Genève, 1949, p. 11.

ولابد أن نذكر أن الحروب لم تكن عاملا يمكن أن يعتبر في الوفيات، بالرغم من كون فترة القرن التاسع عشر قد عرفت اصطدامات متكررة عند اينولتان. ولكنها لم تسفر إلا على عدد قليل جدا من الضحايا. ولا أدل على ذلك من أن العجدامي كان يحرص على أن يذكرهم بأسمائهم. فلم تكن تلك الاصطدامات بين الجماعات حروبا إبادية بقدر ما كانت احتجاجات مسلحة.

إلا أن الميزة الديمغرافية التي تجدر الاشارة إليها في الأخير هي حالة عدم الاستقرار التي كان عليها السكان. فبالاضافة إلى الهجرات التي كانت تنجم عن المجاعات، كانت هناك هجرات فردية وجماعية ناتجة عن كون تغيير محل الاقامة كان يحرر من بعض التبعات الجنائية والمسؤوليات الجبائية، وفي بعض الأحيان، من مطالب الحكام المحليين أو عسفهم. فقد ذكر الغجدامي أنه كان نازلا أثناء طلبه بقرية زنادة «فقيل لهم إن شيخها أراد أن يهجم عليها لقبضها فرحلوا ذات ليلة بعد صلاة العشاء في ليلة مظلمة هاربين بأرواحهم وأموالهم ونعمهم جادين السير ولم يستريحوا حتَّى دخلوا بلد أولاد كوكرين، فرقة من السراغنة»[35]. ولما كان الغجدامي إماما بقرية زمرانية «صادف أن أمر مولاي الحسن نصره الله يأخذ العسكر من زمران فشق عليهم الأمر فصاروا يفرون من البلد، ووقع الاضطراب في الأحوال»[36]. وقد رأينا أن سكان دمنات تشتتوا بعدما دهمت بلدتهم من طرف السياب[37]. ولما أصر الجيلالي الدمناتي على الانتقال من اينولتان صاروا يفرون للبلاد[38]. وهكذا شاهد مغرب القرن التاسع عشر لاسباب طبيعية واقتصادية واجتماعية هيجانا بشريا، وعرفت أواخر القرن بصفة خاصة تيارا من الهجرة من البادية نحو المدن الداخلية العريقة أو الساحلية الناشئة.

(35) التسلي، ص : 4.
(36) التسلي، ص : 18.
(37) التسلي، ص : 99.
(38) التسلي، ص : 197.

الفصل السابع

الزراعة والرعي

الزراعة والرعي

بالرغم من وقوع معظم بلاد إينولتان في منطقة جبلية فقيرة التربة وقليلة المياه، فإنهم كانوا، كغيرهم من سكان الأطلس الكبير، زراعا وشجارين. وكان أكثر عملهم منصرفا، باستعمال التقنيات المتوفرة، إلى استثمار بقع أرضية صغيرة متناثرة في مدرجات، أو في شكل شرائط على جنبات الأودية. ولم تكن ندرة الأرض، في ذلك الوسط، تحول كلية دون ظهور ملكيات لا تتناسب مع توزيع متعادل، كما أن تلك الندرة، التي كانت تحتم استغلال امكانيات الرعي وامتلاك قطعان الماشية، لم تكن تتناقض مع أنواع من الاستثمارات غير المباشرة. فالعمل الزراعي والرعوي، لم يكن فحسب مصدر قوت السكان وثروتهم، بل كان يلون حياة الجماعة وينظم ايقاعها ويحدد العلاقات الإنتاجية بين السكان.

الإطار الزراعي : لا يكون المنظر الزراعي في اينولتان امتدادا متساوقا، كما هو الشأن في بعض أودية الأطلس الكبير، مثل سكساوة، حيث تأخذ الحوزات الزراعية للقرى بتلابيب بعضها البعض، وذلك لعدم اتساع الأودية من جهة، ولاستعراض الجبل وقلة امكانيات الخصب فيه من جهة أخرى، فهناك مسافات غابوية، أو أحراج، تفصل بين المحاطات، قد توحي بكثافة سكانية ضعيفة، وحتَّى الفخذ الواحد، مثل آيت شتاشن أو اينتكطو، منقسم إلى أرض جبل وأرض سهل. وعندما يتوفر نهر غزير المياه مثل تاساوت (الأخضر) فانه لا يستقطب كل السكان المجاورين له. وكل هذا يعطي تنوعا في المنظر الزراعي حسبما إذا كان مصدر المياه نهرا أو عينا.

وفي جميع الحالات كان إطار الحياة الزراعية هو القرَى والحوزات المجاورة لها. وكانت هذه الحوزات تتكون، سواء في المرتفعات العليا أو في السهل، من أراض مسيجة، غالبا ما تشرف عليها القرية، وتمتد على شكل مدرجات تصل إلى الوادي،

الزراعة والرعي

بالرغم من وقوع معظم بلاد إينولتان في منطقة جبلية فقيرة التربة وقليلة المياه، فإنهم كانوا، كغيرهم من سكان الأطلس الكبير، زراعا وشجارين. وكان أكثر عملهم منصرفا، باستعمال التقنيات المتوفرة، إلى استثمار بقع أرضية صغيرة متناثرة في مدرجات، أو في شكل شرائط على جنبات الأودية. ولم تكن ندرة الأرض، في ذلك الوسط، تحول كلية دون ظهور ملكيات لا تتناسب مع توزيع متعادل، كما أن تلك الندرة، التي كانت تحتم استغلال امكانيات الرعي وامتلاك قطعان الماشية، لم تكن تتناقض مع أنواع من الاستثمارات غير المباشرة. فالعمل الزراعي والرعوي، لم يكن فحسب مصدر قوت السكان وثروتهم، بل كان يلون حياة الجماعة وينظم ايقاعها ويحدد العلاقات الإنتاجية بين السكان.

الإطار الزراعي : لا يكون المنظر الزراعي في اينولتان امتدادا متساوقا، كما هو الشأن في بعض أودية الأطلس الكبير، مثل سكساوة، حيث تأخذ الحوزات الزراعية للقرى بتلابيب بعضها البعض، وذلك لعدم اتساع الأودية من جهة، ولاستعراض الجبل وقلة امكانيات الخصب فيه من جهة أخرى، فهناك مسافات غابوية، أو أحراج، تفصل بين المحاطات، قد توحي بكثافة سكانية ضعيفة، وحتّى الفخذ الواحد، مثل آيت شتاشن أو اينتكطو، منقسم إلى أرض جبل وأرض سهل. وعندما يتوفر نهر غزير المياه مثل تاساوت (الأخضر) فانه لا يستقطب كل السكان المجاورين له. وكل هذا يعطي تنوعا في المنظر الزراعي حسبما إذا كان مصدر المياه نهرا أو عينا.

وفي جميع الحالات كان إطار الحياة الزراعية هو القرَى والحوزات المجاورة لها. وكانت هذه الحوزات تتكون، سواء في المرتفعات العليا أو في السهل، من أراض مسيجة، غالبا ما تشرف عليها القرية، وتمتد على شكل مدرجات تصل إلى الوادي،

ومن أراض مفتوحة تقع وراء القرية وتفصل بينها وبين الغابة، وقد تمتد كذلك فوق تلال مجاورة للقرية، أو تنقسم إلى نطاق مسيج وآخر مفتوح محيط به. وتنطبق الأراضي المسيجة على الأراضي المسقية بمياه العيون النابعة من قدم الجبل، والتي تمتد منها جداول مسابة خلال مدرجات عارية أو متكاثفة النبات، أو بمياه سواق محولة من الأنهار، أما الأراضي المفتوحة فهي البعل الذي يقع فوق مستوى المياه، أو الذي لا تكفي المياه المتوفرة لتغطيه، وقد كان السكان يقومون بتوسيع هذا النطاق البعلي، وذلك باجتثات الهوامش الغابوية المجاورة للقرية، أو بعض المناطق القليلة الإنحدار، داخل الغابة، حيث كانوا يحرقون الأشجار ويستفيدون من رمادها في تسميد تلك الأرض التي يدعونها «أوزليف».

وتتميز في الجزء المسقي حقول مخصصة للحبوب ينالها التسميد وتحظَى بعناية أكثر من البور، وبساتين مخصصة للخضر وبعض القطاني تستغل بطريقة كثيفة. وقد ميز طومسون بين هذين النوعين من الإستغلاليات عندما توغل في بلد إينولتان[1]. ومع اعتبار ما يمكن أن يكون قد وقع من تجزؤ في الاستغلاليات التي كانت تملكها أسر كبرى في القرن التاسع عشر ثم اقتسمها ورثتها، فان أنواع البقع الزراعية تظهر من خلال عقود الملكية غير مختلفة عما هي عليه الآن، فهي توحي بالصورة التي تعمق في وصفها جاك بيرك بالنسبة للمنظر الزراعي في سكساوة : فالبقع لها ا سمها وحدودها، وهي داخلة ضمن ملك له اسم متسقل، وله مكانه في وسط حي من الأحياء الكبرى للحوزة، حتَّى انه قد «تغني شهرتها عن وصفها» حسب تعبير كتّاب العقود. والتسميات التي نجدها عند موثقي الرسوم هي حسب الحجم بالنسبة للبعلي : أرض بور، وبورة، وحقلة بعلية، وبالنسبة للمسقي : ملك، وفدان، وحقلة مسقية، وجنان، وجنانة. ويميز السكان بين إيفرض، للبقعة الكبيرة، وأغان للمتوسطة، وتاغولت للصغيرة. كما يميزون بين ايكَران (جمع ايكَر) لمجموع الحقول المسقية، وبين أورتان (جمع أورتي) للبساتين التي تستغل بصفة خاصة لإنتاج الخضر والفصة[2].

---

(1) Thomson, p. 162

(2) Laoust (E.) – Mots et choses, p. 409

ويمكن أن نستعين بوثيقة الترتيب لتقدير مساحة الأراضي المنزرعة بكطيوة. فقد نصت هذه الوثيقة على الأراضي الحراثية مقدرة مساحتها بأزواج الحرث، وعلى البحائر المقدر واجبها حسب طاقتها الإنتاجية. ومنظور وثيقة الترتيب، في كونها لم تميز إلا بين البحائر وغيرها من أرض الحرث عموما، لا يطابق وضعية الجبال بقدر ما يطابق أراضي السهول التي تقسم فيها الأراضي إلى أرض حبوب غير مسقية وإلى بحائر مسقية بمياه الآبار ومخصصة لإنتاج الخضر والفواكه. أما البحائر في الجبال فلا تشمل كل الأراضي المسقية، ولكنها بقع مسيجة مقتطعة من جملة الحقول المسقية ومخصصة لنفس منتجاتها في السهل بالاضافة إلى بعض القطاني. والذي تفوته علينا وثيقة الترتيب بمنظورها هذا هو التمييز بين أراضي المسقي وأراضي البعلي عند كطيوة.

المساحة المزروعة : لم يكن تمييز الجبليين بين بقع كبيرة ومتوسطة وصغيرة سوَى تمييز في درجات الكبر والصغر، دون أن يمثل عندهم ايكَر أو إيفرض أو أورثي مساحة معلومة. ولا تنص عقود الملكية أو التفويت، كيفما كانت، علي المساحات، الأمر الذي يحول دون تقدير الأراضي المستغلة، ودون معرفة تطور أثمانها. ويمكن أن نقدر، بكيفية غير دقيقة وغيرمباشرة، الأراضي التي كان يزرعها اينولتان من خلال الأعشار المحصل عليها من طرف المخزن، فنجد مثلا، أن أعشارهم كانت سنة 1283 (1866) هي 39 خروبة من القمح و649 خروبة من الشعير[3]. وإذا اعتبرنا أن الخروبة (6 عبرات) تكاد تعادل قنطارا واحدا، فإن مجموع هذه الأعشار وهو 688 قنطارا يكون قد وقع تحصيلها على انتاج مقدر بـ6885 قنطارا، وإذا اعتبرنا أن مردود الهكتار في هذا الوسط الجبلي هو 7 قناطر في المعدل[4]، فإن المساحة المزروعة كانت هي 6885 : 7 = 983,5 هكتارا، مع العلم بأن المساحة المزروعة كانت تختلف من سنة إلى أخرى، تبعا لتبكير الأمطار ولإيقاعها في فصل الحرث، كما يختلف المردود بالنسبة للهكتار بين البعلي أو المسقي، وبحسب كمية التساقطات.

أما وثيقة الترتيب العزيزي فتمكننا من تقدير مساحة الأرض المزروعة في ربع كطيوة عن طريق أزواج الحرث لما عدا البحائر، ويتوقف الأمر على تحديد مصطلح

(3) كناش الخزانة الملكية رقم 62.

(4) Guillaume (Albert) – «L'évolution économique de la population rurale marocaine», p. 11, Paris, 1955.

«زوج الحرث» فهو يطلق على المساحة التي يستطيع فلاح أن يحرثها بمحراث يجره زوج من البهائم في مدة فصل الحرث. ويقع التمييز بين «زوجة كبيرة» و«زوجة متوسطة» و«زوجة صغيرة» حسبما إذا كان زوج البهائم الجارة هو الجمال أو البغال أو البقر أو الحمير. كما يحسب نصف «زوجة الحرث» كوحدة جبائية كما هو معلوم منذ الامبراطورية الرومانية السفلَى : «يوكوم» وقد ماثل بيرك بين «زوج الحرث» في المغرب وبين المانس الذي كان يقدر في القرون الوسطَى الأوربية بـ11 هكتارا ويعتبرانتاجه كفاية ما تحتاجه من الحبوب عائلة متوسطة من الزراع[5]. ويظهر أن «زوج الحرث» كان مقياسا دارجا للأرض في المغرب كذلك : فقد ورد في مسند ابن مرزوق أن أبا الحسن المريني وزع على الأيتام في القبائل قطعا أرضية مقدار حرث زوجين لكل فرد[6]. وذكر ابن الخطيب أن وطن دكالة كان يبلغ «عدد أزواجه لإثارة الأرض ومعالجة الحرث ثلاثة آلاف زوج من أزواج الثيران»[7]. أما ابن قنفذ فقد ذكر أن عدد أزواج حرث دكالة كان عند وروده عليها عشرة آلاف[8]. وقد أظهرت بعض وثائق القرن التاسع أن القبائل كانت تؤدي الواجب على أراضيها للمخزن حسب الحرث[9]، غير أنه لم ترد وثيقة تحدد بكيفية مضبوطة المساحة المقابلة «للزوج الحرث»، مما قد يوحي بما ذهب إليه بيرك من كون هذا المفهوم مجرد وسيلة لتقدير الطاقة الاقتصادية وليس مقياسا زراعيا يقابل مساحة معينة[10]. ففي وثيقة مؤرخة بـ20 شوال 1299 مشتملة على الأملاك ذوات الكراء المتخلفة عن القائد عبد الله أوبيهي، ورد ذكر 14 ملكا وأمام كل ملك منها عدد الأيام التي يحرث فيها وعدد الأزواج اللازمة لحرثه. وأصغر تلك الأملاك يحرث في مدة خمسة أيام بأربعة أزواج، وأكبرها يحرث في 40 يوما بأربعين زوجة، ولكن اعتمدت في الأخير على أزواج الحرث التي تجمّل فيها 186 زوجا، دون أن تراعي في التقويم الاختلاف في مدة الحرث. وهذا يدل على أن المخزن لم يكن يعطي لزوج الحرث، حتَّى في تقويم

---

(5) Berque – Etudes rurales... p. 17

(6) المنوني محمد ـ نظم الدولة المرينية (3) ـ مجلة البحث العلمي. العدد 4 – 5. ص 253.

(7) مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في المغرب والأندلس» ص 150.

(8) «أنس الفقير وعز الحقير» ص 71.

(9) وثيقتان من كناش بليمني حول واجب قبائل دكالة سنة 1283.

(10) Etudes rurales..., p. 17

الأراضي الصائرة إليه، تحديدا دقيقا. غير أن بعض الوثائق الأخرى تظهر أن مقدار «زوج الحرث» كان في نظر الدولة في القرن التاسع عشر هو المساحة التي يكفي إنتاجها لعولة أسرة من الزراع، فقد سجل في أحد كنانيش المخزن كتاب بتاريخ 3 جمادى الثانية 1283 فيه «الاعلام بتنفيذ مقدار حرث زوج» لشخص اسمه ابن عزوز كأجر على استعماله في وجوه نفع من طرف خليفة السلطان بمراكش. وجاء في كتاب آخر مؤرخ بتاسع رمضان 1283 : «الاعلام بتنفيذ ما يسع حرث زوجة أو زوجتين بالحوز لعبد الله بن الجيلالي الدليمي ومحمد بن الحسن النسب. وأحمد بن العربي العمري ومنصور التكني وعلي بن بلعيد وقاسم الشباني وتوصل كل بما نفذ له بأنه إن أكمل الله أمر هذا الحرث الذي نفذ لهم وحملوا زرعه فلا يبقَى لتنفيذ المئونة لهم محل فلتقطع عنهم لأنهم يتسخرون ويحرثون»[11]. ومع الإقرار باختلاف مقدار زوج الحرث من مكان إلى آخر بحسب التضاريس والتربات وبهائم الجر، فقد أعطيت له تقديرات متقاربة. فقد ورد عند دوزي أنها بين 7 و8 هكتارات[12]. واستنتج سالمون في بداية هذا القرن أن «زوجة الحرث» في قبيل فحصية كانت تبذر 10 أمداد (210 كلغ) من القمح ومثلها من الشعير و5 أمداد من الفول ومدّاً ونصف مد من الكتان[13]. وبالرغم من أن زرع هذا القدر غير ممكن في المدة التي ذكرها سالمون وهي 8 إلى 10 أيام، فإن المساحة التي تسعها تلك البذور وهي 5 هكتارات غير بعيدة عن طاقة «زوج الحرث» بـ10 هكتارات إلى 12 هكتارا[14] وقدرها برونشفيك بأحد عشر هكتارا[15]. وكانت في منطقة قسنطينة الجزائرية تقابل 10 هكتارات[16].

وإسم «زوج الحرث» عند اينولتان هو «تايوكا» الذي ذكر لاوست من جهته أنه يذكره بكلمة يوكوم اللاتينية. ويسمون زوج حرث الأحصنة أو البغال بـ«تايوكا وازيك» ولكنهم يتوفرون على اسم آخر لزوج الحرث لا يذكر مطلقا بكلمة يوكوم هو «أفلو» ويطلقون على البهيمة الواحدة التي تدخل في تكوين زوجة الحرث اسم

(11) كلا الوثيقتين من كناش الخزانة الملكية رقم 47.

(12) Dozy (R.) «Supplément aux dictionnaires arabes» T. 1, Paris, 1927

(13) Salmon «La tribu des Fahcya», Archives Marocaines» T. 1, p. 228

(14) Le cœur (CH.) – «Métiers et classes sociales d'Azemmour», p. 116

(15) Brunschwig – La Berbérie orientale..., p. 253

(16) Noushi (A.) – «L'évolution du niveau de vie dans le Constantinois» P.U.F., 1961, p. 142

«أزدا» أي الربيط . وإذا تحرينا تحديدا أكثر دقة لما قد يكون ترجمة «زوج حرث» إلى المساحة المزروعة في هذا الوسط الجبلي فالذي يواجهنا هو صعوبة معرفة مدة موسم الحرث. وبهذا الصدد، فلا تكاد الوضعية تختلف عن سهل مثل سهل الغرب، حيث «لا يمكن أن يبدأ الحرث إلا بعد التساقطات الأولى وبعد أن تكون التربة قد تبللت»، إلا في بعض التأخرللحرارة بالنسبة للجبل. فنزوات المطر تجعل فترة الحرث تنحصر في عدد محدود من الأسابيع[17]، وكذلك الأمر بالنسبة لإينولتان، فموسم الحرث عندهم يبدأ في أكتوبر، ولكن تقطع الامطار يجعل أيام الحرث لا تتعدى الستين على الأكثر تقدير. أما القدرة الحراثية لمحراث تجره بهيمتان كبيرتان فقد قدرت بالنسبة لسهل الغرب بثلث الهكتار في اليوم[18] ومع ذلك، فالمساحة المقابلة لزوج حرث لا تتعدَّى 8 هكتارات[19]. وقد أظهر التحري في بلد إينولتان أن زوج حرث كبير لا يستطيع ، نظرا للإنحدارات ووجود أرض محجرة ومعروقة، أن يحرث أكثر من سدس الهكتار في اليوم الواحد، أي نصف ما يحرثه في أرض رخوة سهلية. بينما تحرث «الزوجة» المتوسطة نصف ذلك المقدار و«الزوجة» الصغيرة ربعه لا غير. وإذا استغرق الحرث ستين يوما كاملة فإن تقدير الكبرى هو عشرة هكتارات وتقدير المتوسطة خمسة هكتارات وتقدير الصغيرة هكتاران ونصف. وقد أخبر بعض أبناء الشيخ ناصر الابلالي أنه كان يحرث في عهد الجيلالي الدمناتي بزوج بقر واحد، كانت قدرته في اليوم ما بين نصف عبرة (ديكاليتر واحد) وبين «ثلاث ربعات» (ديكاليتر ونصف)، وكان يحصل من حرثه هذا ما بين 60 و70 عبرة من الشعير، وبمراجعة وثيقة الترتيب نجد أن ما سجل عليه وهو نصف «زوجة الحرث» متوسطة يوافق هذا الخبر تمام الموافقة.

وعلى أساس هذا التقدير يمكن ـ مع كثير من التحفظ ـ أن نتخذ وثيقة ترتيب ربع كطيوة أساسا لمعرفة المساحة المزروعة في هذا الربع ، ومعرفة توزيع الأرض بالنسبة للسكان. والذي يستدعي التحفظ، بصفة خاصة، هو أن وثيقة الترتيب لا تنص، كحد أدنَى إلا على المالكين لنصف «زوج حرث» صغير، أي على ما يعادل، حسب

---

(17) Le Coz – «Le Gharb» p. 320

(18) المرجع السابق.

(19) نفس المرجع والصفحة.

تقديرنا، هكتارا وربع هكتار، بيد أن ملاك البقع الصغيرة، الأقل مساحة من هذا القدر، قد يكونون عددا مهما في الوسط الجبلي.

المساحة المزروعة في أفخاذ ربع كطيوة

الأفخاذ	ازواج حرث الخيل والبغال	ازواج حرث البقر	ازواج حرث الحمير	المساحة بالهكتارات
آيت بلال	0	40,5	7	176
كَطيوة الجبل	0	3,5	2	18
كَطيوة السهل	5	28	25	202
آيت مجطن (1)	0	3,5	1,5	17
آيت مجطن (2)	0	33,5	11,5	157
آيت مجطن (3)	0	4	1,5	19
إيواريضن	0	24	3	102
المجموع	5	137	51,5	691

وإذا قارنا بين المساحة الزراعية المقدرة لربع كطيوة واعتمادا على وثيقة الترتيب، حسبما تبين من الجدول أعلاه، وهي 691 هكتار، لاحظنا أن هذا التقدير الأخير يبدو أقل من الواقع. بيد أن هذه المقارنة غير مفيدة لأن أراضي البعل كانت تعطي العشر بينما كانت الأراضي المسقية تعطي نصف العشر، أما الترتيب فلم يفترض هذا التمييز كما لم ينص على نصاب معين.

أضف إلى ذلك أن وثيقة الترتيب قد نصت على نوع آخر من الأراضي، وهي البحائر، لم تقدر مساحتها بأزواج الحرث، ولكنها قدرت بحسب قيمة إنتاجها. وليس في بحائر كطيوة ما قوم نصف عشر انتاجه بريال كامل. فهي أشبه في صغرها بالحدائق المنزلية منها ببحائر السهول المنتجة. وقد قسمناها إلى فئات ثلاث : الفئة الأولى، وهي التي قوم نصف عشرها بأكثر من ثمانية بلايين دون أن يبلغ الريال[20]، والفئة الثانية وهي مقومة بما بين 4 و8 بلايين، والفئة الثالثة وهي مقومة بأقل من أربعة بلايين :

(20) كان في الريال العزيزي عشرون بليونا.

الأفخاذ	البحائر المقومة بأكثر من 8 بلايين	المقومة بأربع إلى ثمانية	المقومة بأقل من أربعة بلايين	مجموع البحائر	التقويم بالبلايين
آيت بلال	4	12	14	30	145
كَطيوة الجبل	2	9	7	18	96
كَطيوة السهل	0	0	0	0	0
آيت مجطن (1)	1	5	1	7	35
آيت مجطن (2)	31	65	25	121	761
آيت مجطن (3)	2	6	3	11	69
ايواريضن	0	0	0	0	0

توزيع ملكية الأرض : لم تكن عند إينولتان ملكية جماعية للأرض الزراعية. وكانت أراضي الأحباس تصرف أكريتها على مساجد دمنات والقبيلة. ولم ترد الإشارة إلى أرض في ملك الأحباس بربع كطيوة، بينما وردت، في «الترتيب»، أشجار الزيتون المحبسة على مساجد هذا الربع . وقد نصت الحوالة الحبسية لدمنات على أن أراضي مسجد أرحبي كان عددها، إلى نهاية القرن الماضي، 12 بقعة. وكانت أراضي مسجد القصبة ست بقع لا غير. وقد أشار الغجدامي إلى أن بلد آيت شتاشن الجبل لم تكن فيه أملاك حبسية قط[21].

وتكشف وثيقة الترتيب عن كون الملكية الخاصة للأرض، بالرغم من ندرة التربة الزراعية في الوسط الجبلي، لم تكن تعرف نوعا من ا لتعادل في التوزيع . فلم تكن هناك امكانيات تكوين ملكيات شاسعة، ولكن ما يقرب من نصف أسر ربع كطيوة لم تكن تملك الأرض بتاتا، بينما نجد ربع مجموع الأسر وأكثر من نصف الأسر المالكة تتوفر على نصف «زوجة حرث» أي على حوالي هكتارين من الأرض الزراعية :

وقد يتراءى، من خلال الجدول أعلاه، أن هذا الوسط الجبلي لم يكن يسمح فعلا بتكوين ملكيات كبيرة، لا بسبب ندرة التربات فحسب، بل لأسباب متعددة يوجد من بينها عنصر التلاحم القبلي الذي يمنع احتجان الملكيات على حساب الجماعة[22].

(21) التسلي، ص 245.

(22) Lazarev (G.) – «Les concessions foncières au Maroc», dans A.M.S., 1968 p. 22

الأفخاذ	ملاك لأكثر من زوج حرث			ملاك زوج حرث واحد			ملاك نصف زوج حرث			ملاك بحائر لا غير	غير مالكين
	كبير	متوسط	صغير	كبير	متوسط	صغير	كبير	متوسط	صغير		
آيت بلال	0	0	0	0	16	6	0	48	3	28	45
كَطيوة الجبل	0	0	0	0	2	1	0	3	2	18	24
كَطيوة السهل	0	0	0	4	6	6	2	46	38	0	120
آيت مجطن (1)	0	0	0	0	1	0	0	6	3	2	30
آيت مجطن (2)	0	0	0	0	5	0	0	57	22	53	101
آيت مجطن (3)	4	0	0	0	1	0	0	6	3	5	23
ايواريضن	0	0	0	0	9	0	0	34	5	0	30
المجموع	4	0	0	4	40	13	2	200	76	106	373

غير أن بعض رجال الزوايا، بنفوذهم الديني، وبعض الشيوخ والقواد، بسلطتهم الزمنية، كانوا يتوصلون إلى تكوين ملكيات تعتبر شاسعة، حيث لا تناسب بينها وبين حقول غيرهم من المالكين. فعندما تولى علي أوحدو قائدا على دمنات، وجد أن معظم الأراضي المحيطة بها، وهي من أجود تربات اينولتان وأغزرها ماء، كانت في ملك شيخ واودانوست ابراهيم أو لمحجوب. وقد سبق أن ذكرنا أن هذا الشيخ انتهى به الأمر إلى الخلاف مع قائد دمنات، فنكب وسجن في ثغر الصويرة، وانتقلت أملاكه إلى المخزن. وقد وردت قائمة بأملاك هذا الشيخ في كناش الجيلالي، ولكنها لم تقدر بأزواج الحرث، وإنما قومت، عند مصادرتها وتوجيه احصائها إلى السلطان، بأثمانها حيث تحصل في ذلك التقويم 281600 مثقالا أي حوالي 28160 ريالا فرنسيا[23]. وإذا كنا لا نستطيع أن نستنتج، بكيفية مباشرة من هذا الرقم مساحة الملكيات التي حصلها هذا الشيخ والمتكونة من عشرات الفدادين المتفرقة، فإننا نعرف على الأقل أن هذه الأملاك قد اكتريت لفائدة المخزن سنة 1299 بألفي مثقال[24] أي بحوالي مائتي ريال. وإذا علمنا أن الريال كان في نفس المدة بدمنات ثمن قنطار ونصف من الشعير[25] فإن أراضي شيخ واودانوست قد اكتريت بما يقابل ثمن 300 قنطار من الشعير، وإذا اعتبرنا أن مردودها كان يزيد عما اكتريت به بالنصف على الأقل، أي أنه يبلغ 450 قنطارا، فإن المساحة اللازمة لإنتاجها، بحسب سبعة قناطير للهكتار، تزيد عن 60 هكتارا أي أنها تقارب عشرة أضعاف ما يملكه أكبر المالكين في ربع كطيوة.

وقد اتسعت أملاك القائد الجيلالي الدمناتي بشكل يصعب تصوره في هذا الوسط الجغرافي الفقير، وليس لدينا ترتيب بقية اينولتان حتَّى نعرف عدد أزواج الحرث التي سجلت عليه، بيد أننا عثرنا في كناشة على مجموع ما تحصل له من الزرع من أملاكه باينولتان وفطواكة في صيف سنة 1884 حيث ورد فيها :

(23) عندما مر دوفوكو بدمنات كانت قطعة 5 فرنكات الفرنسية تصرف بعشرة مثاقيل، ج 1، ص : 22.

(24) كناش الجيلالي الدمناتي (1). ص : 162.

(25) التسلي، ص : 12.

خرج في زرع كطيوة	511 خروبة شعير دمناتية
خرج من الحرونة من عند شركاء ومن تاكلاوت (عزيب بفطواكة)	441 خروبة شعير دمناتية
ومن تيديلي (فطواكة)	1493 خروبة شعير دمناتية
ومن كرول	690 خروبة شعير دمناتية
ومن وريضة	489 خروبة شعير دمناتية
ومن دمنات	1320 خروبة شعير دمناتية
ومن الدراع (فطواكة)	1167 خروبة شعير دمناتية
ومن ماعلا (فطواكة)	691 خروبة شعير دمناتية
ومن تويزة الدراس	111 خروبة شعير دمناتية
	383 خروبة شعير دمناتية
المجموع	7096 «خروبة دمناتية» أي حوالي 7000 قنطارا)

وبغض النظر عن النصيب الذي قد يكون أخذه بعض الشركاء المزارعين في غير الأراضي المستغلة بالتويزة، فإن محصول 7000 قنطارا من الشعير هو مردود 1000 هكتار على الأقل. ونلاحظ أن 2985 خروبة، وهو أكثر من ثلث المجموع، قد تحصل من أراضي فطواكة، وهذا القدر نتاج 40 «زوجة حرث» على الأقل، بينما لم يسجل على القائد الجيلالي في ترتيب فطواكة سوى 12 «زوجة حرث»، الأمر الذي يدل على تدليس بين.

أما مرابطو آيت مجطن، فكانت عائلتهم قد تفككت واقتسمت أملاكها في أواخر القرن الماضي. غير أننا نجد أن المحصول الزراعي الخاص بمقدم هذه الزاوية كان يقدر في سنة 1298هـ بحوالي 600 قنطار من الحبوب، أي ما يعادل إنتاج 100 هكتار من المساحة المزروعة، وكان النفوذ الديني قد مكن هؤلاء المرابطين من امتلاك الأراضي، لا في أفخاذ اينولتان وحدها، ولكن حتَّى عند القبائل المجاورة، فقد كانت لهم أملاك بالعنابرة عند السراغنة قومت في أواخر القرن الماضي بسبعة آلاف

ريال[26]. وتشتمل أوراقهم التي رجعناها على عشرات عقود الامتلاك يرجع تاريخها إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وقد كانت أسرتهم من الأسر القلائل التي كان بإمكانها أن تقرض الشعير لأفراد القبيلة في السنوات العجاف، وهذه القدرة هي التي كانت تميز المالك الكبير عما دونه من المالكين.

إن ملكيات المرابطين، إن كانت معرضة للقسمة بين الورثة كما وقع لأراضي زاوية آيت مجطن، هي أكثر استقرارا من الملكيات التي كان ينشئها الشيوخ والقواد، والتي كانت تنتقل في الغالب إلى شيوخ أو قواد آخرين بالسطو أو إلى المخزن بالمصادرة، وهذا كان مصير أملاك شيخ آيت واودانوست إبراهيم أولمحجوب وأملاك شيخ فطواكة ناصر أوحدو[27] وأملاك القائد الجيلالي بعد مقتله.

وتجدر الاشارة إلى أن وثيقة الترتيب لم تنص على أن يهود ربع كطيوة كانوا يملكون أرضا زراعية. وعدم امتلاك اليهود للأرض من الخصائص التي طالما تردد ذكرها بصدد وضعية اليهود بالمغرب. غير أننا عثرنا على عقود انتقال بعض الفدادين إلى اليهود بالشراء في اينولتان خلال القرن التاسع عشر، ومنها رسم عدلي جاء فيه: «الحمد لله وحده المسلم الحسن بن محمد بهد الدمناتي المعياطي اشترَى منه الذمي مير بن اسلي بن يط من ملالح دمنات، والذمي هد بنيوسف بن لولو، جميع الجنان الكائن بين آيت محمد بن ناصر وآيت سي البشير المحدود بملك ولد عم البائع من الجهتين والأشجار الشاملة له بالاحاطة والداخل بجميع منافع ذلك ومرافقه وحرمه وطرقه داخلا وخارجا اشتراه لا شرط فيه ولا ثنيا ولا خيار ولا إقالة، بثمن قدره ثلاثون ريالا حسنيا، في ثامن شعبان عام 1315 ـ (العدلان)». ومع أن اشتغال اليهود بالزراعة لم يكن أمرا شائعا، فإن اختلاطهم بالزراع والتعامل معهم كان أساس نشاطهم الاقتصادي، لا لشراء الغلات وحدها، بل حتَّى لشراء بعض الأراضي اما لاستغلالها بواسطة شركاء من المسلمين أو لاعادة بيعها والربح فيها.

الماء: إن الماء ظل نظرا لانعدام الرطوبة الكافية ولقلة التساقطات وسوء توزيعها بالنسبة للزراعة ذا أهمية قد تفوق أهمية الأرض نفسها في جبال إينولتان. وقد عرف

(26) حسب وثيقة إقالة بينهم وبين القائد أوشطو.

(27) رسالة مؤرخة بثالث وعشري ربيع النبوي 1290 من محمد بن عبد الرحمان إلى القائد علي أوحدو في موضوع مصادرة أملاك ناصر أوحدو بعد وفاته.

القرن التاسع عشر عدة قحوط جفت من جرائها عيون مائية في بلد إينولتان مازال كثير منها معروف المواقع. ويدل عدم إحياء هذه العيون، بعد اندراسها وخراب قنواتها، على ضمور في الشغل الزراعي بعد تفكك الأسر الكبيرة. وقبل أن تصير الأمور إلى هذه الحال كان نقص مياه المجاري يثير نزعات بين المستفيدين منها، وبصفة خاصة بين المستفيدين من سدود التحويل (أوكَوكَن) العليا والسفلى المتقاربة. ويظهر أن هذه كانت مشكلة عامة في منطقة الدير خلال القرن التاسع عشر. فالأنظمة الحالية لتوزيع المياه في كثير من قرَى الدير توقفت مراجعتها في هذا القرن. ويمكن أن نسوق في هذا الموضوع ثلاثة أمثلة على الأقل تهم ثلاث نقط متباعدة: فقد تدخل الخليفة السلطاني بمراكش سنة 1859 للفصل في النزاع بين كدميوة ومزوضة حول مياه الري، وأعيد التعاقد على نوع آخر من التوزيع [28] وفي الفترة نفسها وقع النزاع بين قريتي ايماريغن وتاساويركان بوزكيتة حيث تجدد تقسيم مياه المجرَى المشترك بينهما[29]. أما النزاع بين آيت يحيَى الدمناتيين وبين آيت واودانوست حول ساقيتي ندلالة وبني سالم، المشتقتين من وادي امهاصر، فقد بدأ منذ سنة 1815 حينما قام شيخ آيت واودانوست بوضع حاجز أمام ساقية آيت يحيَى، وبتحويل ما بقي من ماء النهر الذي انخفض مستواه بسبب الجفاف إلى ساقيةواودانوست. ونجم عن ذلك حدوث فتنة بين الطرفين، تدخل على إثرها خليفة السلطان لإعادة المياه إلى مجاريها. ولكن النزاع سرعان ما تجدد بين الطرفين فأرسل مولاي سليمان مندوبين على رأسهم الفقيه الرتبي الذي حكم بأن يكون الماء كله لأصحاب المجرَى الأعلَى، وأن يكون ما فضل عنهم لآيت واودانوست، ومن خالف تكون عليه الذعيرة. وقد زكى مولاي سليمان هذا الحكم لصالح الدمناتيين في رسالة إلى القائد محمد بن الجيلالي السرغيني بتاريخ 8 حجة 1230 (1815). ولكن النزاع لم يفتر إلا بعد أن انعقد صلح آخر بين الفريقين على اقتسام الماء السوية. وفي سنة 1859 - وهي السنة التي وقع فيها النزاع المماثل بين مزوضة وكدميوة - تجدد الخلاف حول ساقيتي آيت يحيَى وآيت واودانوست، وتدخل خليفة السلطان بمراكش من جديد فقضَى بالماء لآيت واودانوست بحكم التصرف القديم. وتدخل بعد ذلك

---

(28) Berque – les Mzuda... p. 227

(29) حسب رسم كتب بذلك بين الجماعتين.

مرابطو سيدي بويعقوب، ولهم بعض النفوذ في المنطقة، وانتدبوا الفريقين للصلح، على أن تكون «العين الفوقانية لآيت يحيَى وعين سيدي ناصر أو مهاصر لآيت واودانوست». وقام علي أوحدو سنة 1866 بفرض قسمة أكثر تعادلا. وتتوقف وثائقنا حول هذا النزاع عن هذا التاريخ. ويظهر أن الخلاف قد استتر على عهد الجيلالي الذي رجح كفة آيت يحيَى، وقد شاهد جوزيف طومسون السد الذي بنوه على واد امهاصر ووصفه بكونه المجهود العصري الوحيد الذي لاحظ أن الجماعة قد قامت به في جنوب المغرب[30].

ولم يكن مشكل الماء مقتصرا على منطقة الدير، بل كانت تعاني منه حتَّى قرى المرتفعات العليا. فقرية تيزي نوبادو عند آيت بلال كانت تسقي أراضيها من عين واحدة ولكنها من عدم الكفاية بحيث قسمت نوباتها إلى دورتين سنويتين، تسمى الدورة الأولى «عام إيمولا»، والدورة الثانية «عام تاكميوين». وكان فريق من أصحاب الحق في الماء يحظون في العام الأول بأنصبة تفوق ما يحظَى به الفريق الآخر، والعكس صحيح في العام الثاني. وذلك لأن الماء لو قسم بين الحقول وبين جميع مستحقيه في سنة واحدة لما كانت فيه كفاية أحد. وفي إطار كل دورة سنوية قسمات تستغرق الواحدة منها 13 يوما، وفي كل يوم كانت تقع القسمة إلى 4 حصص نهارية و4 ليلية تسمى كل مها «أسارو». وكان كل أسارو ينقسم بدوره إلى أربعة مستفيدين. وقد بلغ التقسيم درجة كان فيها مالك بقعة أرضية متوسطة لا يناله سوَى جدول صغير من الماء لمدة ساعة واحدة كل ثلاثة أشهر، ولم يكن يستطيع الفصل في هذا التقسيم المعقد سوى عرفاء معدودين، فقد يقضي الماء حياته في القرية دون أن يفهم تقسيم مياه الري.

وقد عرف إينولتان كغيرهم من سكان شمالي افريقيا تلك الطقوس الشعبية التي تقام للاستسقاء حين انحباس المطر، والمسماة في كثير من مناطق الأطلس بالتغنجا، فقد كانوا يكسون قصبة على هيئة دمية يطوفون بها بين القرَى، ويجمعون ما تقوم به مأدبة يجتمع عليها أولاد القرية ونساؤها داخل ضريح أو في عرض واد فسيح، وكان آيت شتاشن يغطسون هذه الدمية في جرات مملوءة بالماء، ويعمدون إلى صب هذا

Thomson – p. 162 (30)

الماء من أعلى سطوحهم منشدين مقاطع يطلبون فيها من «التغنجاء» أن تسقيهم مطرا[31].

التقنيات والعادات والزراعية : إلى جانب ندرة التربات وقلة المياة كان ضعف التقنيات المستعملة في ا لزراعة وعتاقة العادات المتبعة فيها عوامل غير مساعدة على تحصيل مردود زراعي أكبر.

فآلة الحرث رئيسية، في غير البقع الضيقة في المدرجات الجبلية حيث كان يستعمل المنقاش المسمى «أمادير»، كانت هي المحراث الخشبي «أوالو»، وهو محراث بسيط متكون من قطعتين خشبيتين، احداهما تسمى «تكعدت»، وتكون طرف مقبض المحراث وتنكسر من وسطها تقريبا، وفي طرفها الآخر توضع السكة (تامكرازت) وهي الحديدة التي تشق الأرض. أما القطعة الخشبية الثانية (تاغدا) فتقبض إلى الأولى عند انكسارها، وهي القطعة التي تشد إليها البهيمتان اللتان تجران المحراث. ويتم ربط المحراث إلى وسط قطعة خشبية معترضة تحت بطن البهيمتين (تازاكلوت)، وهي تشد بدورها بواسطة ظفيرتين من الدوم إلى النيرين الموضوعين على رقبتي البهيمتين (أوترو). ويعتبر هذا الربط للمحراث إلى (تازاكلوت) الموضوعة بين القوائم الأمامية والقوائم الخلفية للبهائم إحدَى مميزات طريقة الربط عند البربر[32]. وهي طريقة لا تكاد تستغل كل قوَى الحيوان.

أما السكك التي كان يتسعملها إينولتان لمحاريثهم، فكانت تصنع في آيت شتاشن، وكان صناعها يحضرون نوعا ثقيلا يباع للسراغنة الذين كانوا يستعملون الجمال في جر المحراث، ونوعا خفيفا يستعمله إينولتان وغيرهم من القبائل الجبلية التي كانت تستعمل البقر والحمير ولذلك لا يثير الأرض إلا بكيفية خفيفة.

وقد اشتهر آيت شتاشن في القرن الماضي بصناعة سكك الحرث حتَّى في السهول الساحلية. وكان آيت صالح من وريضة مشهورين بصنع المحاريث. وقد كان على قائد دمنات أن يزود المكلفين بأجنة المخزن في الحوز بما كانوا في حاجة

(31) Laoust – Mots et choses..., p. 31

(32) Haudricourt (A.) – «De l'origine de l'attelage moderne» dans A.H.E.S., Novembre 1936, p. 515.

إليه من آلات الحرث في كل سنة، ففي رسالة بتاريخ 29 رجب 1282 ورد «جواب عما أخبر به الطالب علي الدمناتي مما يسره للحاج مبارك (المكلف بأجنة المخزن) من آلات الحرث وغيرها». وفي مثل ذلك الشهر من السنة الموالية سجل جواب آخر «عما أخبر به الدمناتي من دفعه للحاج مبارك جميع ما يحتاج إليه من آلات الحرث وتجديد المتلاشي منها وقيامه باصلاح الساقية (لتاملالت)»[33]. إلا أن هذه الآلات ظلت عتيقة ولم يقع فيها تطوير له تأثير يذكر على الانتاج.

كان الغالب على مزروعات اينولتان هو الشعير ثم الذرة، ومن بعض الأعشار المسجلة في كناش الجيلالي نجد أن نسبة القمح هي دون عشر الشعير في محاصيلهم. وكلما ارتفعنا في الجبل قل تنوع المزروعات. فحتَّى الخضروات لم يعرف منها آيت بلال في القرون الماضية غير اللفت والجزر إلى أن أدخل بعض اليهود في بداية هذا القرن الطماطم والبطاطس. ولكن المزروعات كانت أكثر تنوعا في حوض أمهاصر المجاور لدمنات، حتَّى إن السلطان طلب من علي أوحدو بتاريخ 19 شوال 1281 غرس قصب السكر في المكان الصالح له بدمنات، وتوجيه الانتاج إلى المعصرة[34]. كما طلب منه في 23 صفر 1285 توجيه زريعة العصفر والنيلة[35]، إلى عامل سلا قصد ازدراعها بالولجة[36].

كانت أشغال الزراعة موزعة عند إينولتان على أيام السنة الشمسية. فالحرث كان يبدأ في أكتوبر ويستغرق ثلاثة أشهر. وكان الناس ينشغلون في الشهرين الأخيرين من هذا الموسم بنفض الزيتون وجمع محصوله، وكانوا في يناير يعصرون ما جمعوه من حب الزيتون، ويهيئون في الوقت نفسه لغرس الأشجار. وفي فبراير كانوا يقومون بتنقية المزروعات من الأعشاب وفي مارس كانوا يتابعون غرس الأشجار ويتولون جمع الحشائش للأبقار. وفي أبريل كانوا يهتمون بطرد الطيور التي تعتدي على سنابل الزروع المتفتحة، حتَّى إذا كان مايو أخذوا في الحصاد. ثم

(33) كناش الخزانة الملكية رقم 47.

(34) نفس المصدر.

(35) انظر عن هذين النباتين المستعملين في صباغة الجلود كتاب «تحفة الأحباب في ماهية الاعشاب» الذي حققه جورج كولان سنة 1934، المادتين 66 و132.

(36) كناش، م. رقم 47.

يستغرق منهم الدراس ونفض محصول اللوز معظم الصيف، وفي غشت يحرصون على زرع بعض الخضر كالدباء، وكانوا يشتغلون في نفس الشهر بإدخال التبن وخزنه. وفي شتنبر كانوا ينقلون السماد من الحظائر والدمن إلى الحقول استعدادا لحرثها[37]. وقد كان السكان حريصين على هذه الأشغال في مواسمها، ولا أدل على ذلك من أن فطواكة الذين جاء بهم علال الكلاوي في صيف 1908 ليحرسوه ويعززوه في دمنات قد أقاموا معه إلى أن وصل ابان حرث الذرة فبدأوا ينفضون من حوله ويتسللون كل إلى قريته ليزرع ذرته، بالرغم مما كان يجلب لهم المكوث في دمنات من نفوذ ونهب ومعيشةطفيلية[38].

كان إينولتان يميزون بين التربات الجيدة والتربات الفقيرة، فكانوا يحرثون الأولى بكيفية متوالية بينما كانوا يحرثون الثانية سنة ويدعونها راحة (ايسكي) سنة أخرى. غير أنهم قلما كانوا يقلبون المراح لتشميسه، بل كانوا يتركونه لتنبت فيه أعشاب ترعاها مواشيهم. ولكن تخصيص بعض البقع في الأرض المسقية للزراعة المبكرة في أكتوبر (أمنزو) وبعضها للمتأخرة (أمازوز)، وبعضها للذرة واللفت، كان يريح مجموع الأراضي فترة من السنة، وكانوا إلى جانب ذلك يبدون حرصا على تسميد جزء من أراضيهم السقوية بالسماد الحيواني المستخرج من الحظائر داخل المنازل أو من الدمن المقابلة لها، أو بالسماد المجلوب من المغارات الجبلية التي سكنتها الطيور سنوات كثيرة. وكان ذوو الأملاك الواسعة يشترون السماد من بعض مربي الماشية الذين لم تكن بقعهم المجهرية تستغرقه أو من كانوا يجلبونه بأجر من الغابات، ففي أوراق الماجطني: «الحمد لله بذمة محمد بن حدو نفطوش لسيدي محمد بن الفقيه (المرابط) خمسة وعشرون عرمة يعني تكديت بلفظ عجمي من الغبار (السماد) ابتاعه منه حلولا برأس ماله نصف بسيطة في 5 جمادى الأولى 1315هـ (أكتوبر 1897)» وقد ذكر لاوست أن السماد كان يساوي بتانانت حوالي سنة 1915 ريالين لمائة عرمة والعرمة حمولة حمار[39].

(37) Mots et choses..., p. 302

(38) التسلي، ص : 185.

(39) Mots et choses..., p. 304

أنماط الاستثمار : يبين جدول تقسيم الأرض عند كطيوة، وهو صورة لمجموع إينولتان، أن نصف عدد الأسر على التقريب، كانت تملك أرضا زراعية، ويبين كذلك أن الملكيات لم تكن تتعدَّى عدا حالات استثنائية ما تستطيع أن تستغله طاقة أسرة فلاحية متوسطة تملك بهيمتين، وتستثمر أرضها بكيفية مباشرة، وبالرغم من ذلك فقد عرف إينولتان، إلى جانب الاستغلال المباشر للأرض، عددا من أنواع الاستثمار الأخرى كالخماسة والمساقاة والشركة والكراء والتسخير...

كانت الأسر الكبيرة المتوفرة على أملاك تغطيها سواعد أبنائها تستثمر أرضها استثمارا مباشرا، ولكنها كانت في بعض الأحيان، مثلما رأينا في أسرة الغجدامي، تستعين بخماسين مندمجين في الأسرة، سكنا ومعيشة، عزابا كانوا أو متزوجين. وفي أحيان أخرى كان بعض هذه الأسر يستيعن بالعبيد المملوكين لها. وقد تبين لنا من الاستخبار أنه كانت في كل فخذ من أفخاذ إنولتان في أواخر القرن الماضي ثلاث أسر، أو أكثر قليلا، تملك بعض العبيد بالشراء أو بالتوارث، وكانوا طاقة تعتمد عليها الأسرة إلى جانب سواعد أبنائها من أجل تنمية ثروة قائمة على الزراعة والرعي. ولم تكن هذه الأسر تلتجئ إلى شركاء مزارعين إلا عندما كانت أراضيها تتعدَّى في الاتساع كل امكانيات الاستثمار المباشر، أو عندما كانت الأسرة تضطر إلى إرسال بعض أبنائها إلى مكان وجود تلك الأراضي للوقوف إلى جانب الشريك على أعمال الحرث أو الحصاد أو جمع المحصول.

كما كان يقوم بالاستثمار المباشر ذلك الفلاح الذي كان يملك بقعا أرضية كان بامكانه أن يحرثها ويتعداها، ولكنها لا تكفيه مئونته، فيضطر إلى التعاقد مع مالك آخر، فضلت على جهده بعض الحقول، للدخول معه في مزارعة بالخمس أو الربع أو حتَّى بالنصف حسب مساهمته إلى جانب عمله بالبذور أو زوج الحرث أو السماد الخ. وهذا «المالك ـ الخماس» يختلف عن النوع الأول المندمج في أسرة المالك، أو الساكن في كوخ بجانب داره من حيث الأصول ومن حيث الالتزامات كذلك. فالنوع الأول كان في الغالب من الطارئين على البلد (آيت تغرسي) أو من العبيد المحررين (ايسدورفا) أما النوع الثاني فقلما كان يقوم بخدمات أخرى لمالك الأرض، بينما كان الأول يكلف عادة إلى جانب أشغال الزراعة بجلب الحطب لدار

المالك، أو بالنيابة عنه في الأشغال الجماعية لكنس السواقي أو التسخيرات المخزنية.

أما أرباب الأسر الصغيرة فكثيرا ما كان يجتمع اثنان ويعقدان بينهما شركة على أن يأتي كل منهما بربيط، فإذا لم يكن عندهما ما يكفي من الأرض الحراثية «اكتريا أرضا بأربع ريالات أو خمس لمساحة زوج حرث»[40]. أما الرجل الذي يملك بهائم ولا يملك الأرض فكان بامكانه أن يتقدم إلى مالك بهديه و«يرمي عليه العار» حتَّى يعين له أرضا يحرثها[41].

وهكذا كان عدد من المالكين يدخلون، بصفات مختلفة، في استثمار الأرض الزراعية المتوفرة. وإذا كانت هذه المشاركة لا تخلو من صيغة تكافلية، فإن الشركة الزراعية، التي لاحظ بيرك أن «عواملها اجتماعية أكثر مما هي اقتصادية»[42]، كانت تنطوي على استغلال اقتصادي لطاقة المزارعين وعملهم استغلالا تزيد فداحته بقدر ما كانت تميل مساهمة المالك إلى الاقتصار على الأرض وحدها، بينما كان على الشريك أن يقدم، زيادة على عمله، البذور وزوج الحرث والسماد. فمن هذه العقود التي يظهر فيها استغلال الشركاء بعد إفلاسهم كملاكين، عقد بين الشيخ ناصر أوحدو المعلاوي مع شريكين اشترَى من أحدهما أرضه وردها إليه مع صاحب له «على وجه المساقاة ليقوما بالحرث والسقي والغبار (السماد) من عندهما وكذلك نصف الزريعة ولهما نصف الغلة»[43]. وغالبا ما كان الإفلاس، قبل أن ينتهي بالبيع القاطع، يتدرج في صورة بيع الثنيا، وقد وجه إلى الفقيه أحمد بن محمد الماجطني استفتاء عما «إذا اشترى انسان من آخر جنانا بالثنيا، وهو البيع والاقالة، ورده لبائعه بالمساقاة، فلما خشي المشتري أن يحاسبه بالغلات طلب منه أن يسمح له فيها فسمح له، هل يمضي ذلك أم لا ؟» وبالرغم من أن جوابه عن هذه الصورة الدارجة من صور الإفلاس قد كان «بعدم جواز مسامحة البائع للمشتري بالثنيا في الغلة لأنه محض الربا» فإن المحتاجين كانوا يستغلون بهذه الكيفية ويتحولون من مالكين إلى

---

(40) نفس المصدر، ص 40.

(41) نفس المصدر والصفحة.

(42) Berque – «Nawazil Al-Muzara'a» p. 74

(43) بطاقة من أواق المرابط الماجطني مؤرخة بسنة 1280.

مزارعين. ولم تكن مشكلة الاستغلال مطروحة بالنسبة لوجوه الشركة الأخرى. فمن بطاقة بعث بها هذا المرابط إلى القائد الجيلالي نعلم أن شركاته كانت بالنصف إذا قدم الأرض وحدها وقد الشريك البذور والعمل، وإذا قدم البذور أخذ ثلاثة أرباع مقابل الربع لصاحب العمل.

أما القائد الجيلالي فقد كان يحرث أراضيه بالتسخير، حيث كانت الجماعات التي توجد أملاكه ضمن حوزاتها تلتزم إليه بمقدار من المحصول مسبقا قد يتعدَّى المردود العادي لمساحة تلك الأملاك في منطقة جبلية. ومن هذه الالتزامات التي نجدها في كناشة: «الحمد لله عقدنا مع ايت مجطن حرث العام الماضي ثمانمائة خروبة شعيرا ولا يحرثوا (لأن أزواج حرث القبائل هي التي تحرث على سبيل التويزة) ولازالت عندهم (أمانة في المطامير)، وكذلك هذه السنة عقدنا معهم مائة خروبة شعير هي الزريعة، وما خرجت (أعطت) في الصيف من الزرع لابن الحسن (شيخ مجطن. والمراد هو المقياس على مردود أملاكه) يبني عليه العمل وهو الذي يعطونه ولا يحرثون أيضا ـ والسلام في شهر ربيع الثاني عام 1303».

أما الخماسة فلم يكونوا عند الجيلالي سوَى مراقبين لعمل الجماعات المسخرة. وقد وردت في وثيقة بطاقات سجل فيها ما كان يقدمه لهؤلاء الخماسين من تسبيقات الشعير في وقت حاجتهم إليها بثمن السوق، إلى وقت جمع المحصول حيث كانوا يسددونه بعد بيع جزء من حصتهم.

على أن الشراكة كانت في الغالب إجهادا للطاقة وللأرض مقابل مردود هزيل، وربما لذلك اعتبرت الخماسة بصفة خاصة عقدا بين معجازين[44]. وقد تحدث الغجدامي عن تجربة بليغة في هذا المضمار حيث قال: «ترجح في خاطري تعاطي أسباب الفلاحة في بلدة غجدامة وزمران، فصرت أحرث في كل سنة حرثا يسيرا، إما بالتويزة وإما بالشراكة، فتحصل من ذلك عولة كل عام أو بعضها. وفي تاريخ (؟) يسرت أرض الحرث في بلدة زمران في اجبابر مع أولاد عبو، ويسرت زوجتين اثنتين، وطلب مني بعض الأصهار يسمى محمد بن احماد بوهرير أن يحرث معي، فقبلته للقرابة وأدخلته بالثلث، بشرط أن يحرث بيده على زوج، والأخرى يحرث بها

(44) Rectenwald (G.) – «Le contrat de Khammessat dans l'Afrique du Nord», Paris, 1912 p. 66

الخماس، ربيب إليه، ويقابل بنفسه والأزواج والزريعة والمئونة والأرض، كل ذلك من عندي، والعمل على الشريك والخماس المذكورين، فدفعت له الأزواج والزريعة والمئونة وتوجهت لمراكش. وبعد عشرة أيام خرجت لأنظر شغلهم فوجدت الشريك المذكور أخذ خماسا في محله هو ابن أخيه بوجمعة. ولما وصل وقت تنقية الزرع نفذت لهم زرعا معونة التنقية، فجلسوا أربعة أيام في اجبابرة، فتركوا الحرث بلا تنقية، فخرجت من مراكش فوجدت الحرث قد غلب عليه الربيع (العشب)، ومانزعوا منه أدنَى شيء، فجلست أنقي الربيع من القمح بالخدمة 12 امرأة كل يوم بفرنك لكل واحدة، وأنا وسطهن فإذا وصل العصر ترجع النسوة لمحلهن في أولاد عبو... وكملت تنقية القمح وبعض الشعير في أيام 18 ودفعت أجرة النساء من عندي نحو 50 ريالا ورجعت لمراكش ولم أر الشريك ولا الخماس. ولما طاب الزرع أرسلت إليهم يشتغلون فيه وبقي زرعنا عرضة للضياع تأكله بهائم الناس، فبادرت بالحصاد فجعلت جماعة من الرجال 12 رجلا يحصدون الشعير الباقي قصبه صحيحا، وجعلت في الراشي قصبه جماعة أخرى من النساء ينتفونه (هكذا) بأيديهم.. ! وصرت أتردد بينهم (...) والشريك المذكور الذي أدخلت بالثلث لمجرد المقابلة (المراقبة) جالس في محله في الجبل، وفي كل يوم أبعث إليه رسولا ولا يجيبني... وحضر الشريك المذكور والخماسان حصاد الشعير يومين.. فأصابني مرض شديد، فحملت لدمنات، ولما خفف الله علي بحلمه وكرمه، حملت لمراكش فأرسلت للشريك المذكور يدرس الزرع الذي في بلد زمران فاعتذر وقال: لابد من حضوري أو نائبي، وأما الزرع الذي في الجبل فقد حضرت درسه وحاز منه ثلثه وحاز الخماسان خمسهما وذلك نصف الصابة (المحصول) وبقي لي النصف الآخر مع حصول غاية التعب والنصب»[45].

وتفيد شهادة الغجدامي هذه أن الشركة لم تكن تغني بالنسبة لبعض الزراع عن تأجير عمال زراعيين مياومين، وخاصة في الحصاد، ففي أوراق مرابط تاساوت بطائق عديدة تثبت هذا التأخير من بنيها واحدة عليها : «أداء أجر 50 يوما من الحصاد بحسب 8 أوجوه لليوم[46] وذلك في جمادى الأولى 1300 (مايو 1883)».

(45) التسلي، ص 305.

(46) كانت 8 «أوجوه» حينئذ تساوي خمس المثقال.

غير أن الصيغة التي كانت مطردة في أشغال الفلاحة كانت هي تيويزي[47]، وهي التعاون الجماعي، في أشغال الحرث والحصاد والدراس أو غيرها من أعمال الزراعة، يبذل لمن طلبه. وكان يطلب هذا العون، من جماعة القرية أو الفخذ، الملاك الصغير أو المتوسط بسبب قلة وسائله، كما كان يطلبه المالك الذي اتسعت أراضيه عن امكاناته. وكانت الصبغة الطوعية لتويزي تجعل طالبها يتقدم عن طلبها إلى الجماعة فيذبح رأسا من الغنم أمامها وهي خارجة من صلاة الجمعة. وهي غالبا الحالات كان يولم لهم بلحم تلك الذبيحة فلا يملكون إلا أن يستجيبوا لطلبه. وكانت الجماعة في القرية تعطي «تويزي» بصفة الزامية وتكافلية لإمام المسجد وللنجار والحداد في حالة ما إذا كانا ملتزمين بصنع آلات الحرث لفلاحي القرية.

وفيما عدا حالة «تويزي» لإمام المسجد الذي هو بمثابة ضيف مكفول، فقد كان المستفيد منها يقدم لمعينيه العاملين وجبة طعام أو وجبتين، حسب استطاعته، وإذا قدم لهم عشاء فالعادة كانت تقضي بأن يعقبه غناء ورقص جماعيان.

وقد عرفت «تويزي» كنظام اجتماعي مظهرين من مظاهر التطور في أواخر القرن التاسع عشر. المظهر الأول هو تدهورها، وفتور ما كان من الحماس لها، وصعوبة الحصول عليها. ذلك لأنها صارت إعانة للأسر الكبرى بدل أن تكون تكافلا بين المعدمين. وقد جر التفكك الذي استشرَى في هذه الأسر تجزؤ الملكيات من جهة، وعدم توفر اليد التي يمكن أن تمد مساعدة للغير من جهة أخرى : فغالبا ما كانت مجاعة طارئة تحيل أبناء أسرة متفككة إلى جماعة من المفلسين لم يعد بامكانهم سوى أن يعملوا كأجراء عند غيرهم من الفلاحين أو الهجرة إلى المدن. أما المظهر الثاني فهو تحويل القواد والشيوح لنظام «تويزي» إلى نظام تسخيري حقيقي وإلى استغلال لعمل الجماعة على نطاق واسع . فبالرغم من كون القائد الجيلالي الدمناتي كان له عبيد وخماسة وشركاء، فقد كان يعتمد في استغلال أراضيه على «تويزي» لا بمعناها الطوعي ولكن بتحويلها إلى نوع من تسخير الجماعات ومصادرة عملها. كان الجيلالي يرسل المخازنية (الأعوان) ليعلموا القبيلة بتيويزي، فكان يذهب كل واحد منهم إلى شيخ ويخبره بأن «تيويزي تكون للقائد اليوم المعين لها لمدة أربعة أيام أو

(47) كلمة «تيويزي» مشتقة من فعل «أوس» ومعناه : أعلن على وضع الحمل فوق الدابة.

أكثر». ويحضر المكلفون البعداء قبل الموعد بليلة. وكل من جاء «بزوج حرث» اتى معه بزاد يكفيه للمدة المطلوبة. وفي صبيحة يوم «تيويزي» كان يقف «المخازنية» مع القادمين بأزواج الحرث فيعهد لكل جماعة بجهة من الملك المراد حرثه، حتَّى لا تختلط أزواج القبائل ويقع الخصام. وكل شيخ مع اخوانه. وكان الخماسة يأتون بالبدور إلى وسط أزواج الحرث فيسلمون كيسا لكل شيخ ويبقَى معه مخزني وخماس، والخماس هوالمسئول عن القاء البذور. وفي وقت الغذاء كان يعلمهم المخزني لكي يجلسوا لتناول غذائهم. وكل من جاء بكسرة خبز وحفنة تين أو زيتون، تناول ما يسد رمقه، واشتغل حتَّى إذا أدركه الليل بات بالحقل. وكان المسخرون يوقدون النار للتدفئة، وإذا أصبح الصباح أخذوا في الحرث من جديد[48]. وعلى هذه الكيفية كان يتم التسخير لبقية أعمال الزراعة أو غيرها.

فتيويزي كانت للإمام (الطالب) والصانع مقابل خدمات، بينما كانت مظهرا أساسيا من مظاهر التعاضد بين أفراد الجماعة. أما «تيويزي» التي كان يجبر عليها الشيخ أو القائد فكانت استغلالا لعمل الجماعة وتسخيرا له. وقد كان المخزن يصادر نتاج هذا التسخير في بعض الأحيان، من ذلك ما جاء في احدى وثائق أواخر القرن من السلطان إلى «أمناء قبيلة فرج، فالتوايز التي حرثتها القبيلة للقائد بوشعيب الفرجي نأمركم أن تخرصوها على يد كاتبنا الطالب محمد الجباس وأمناء أولاد بوعزيز وكذلك توائز ابن عمه الحاج الجيلالي وتحاز لجانب المخزن. وقد كتبنا لكاتبنا المذكور وأمناء أولاد بوعزيز بذلك. والسلام في متم جمادى الثاني 1301»[49].

انتاج الحبوب: إن الظروف المادية والتقنية للزراعة عند اينولتان لم تكن تختلف في شيء عن الظروف في المناطق الجبلية والديرية في القرن التاسع عشر. فالمردود الزراعي عندهم كان هو المردود العام للزراعة التقليدية في المغرب، والمتراوح بالنسبة للشعير بين 6 و8 قناطير للهكتار الواحد. فقد رأينا، أعلاه، أن القائد الجيلالي

(48) هذا الوصف الذي أورده لاوست في «كلمات وأشياء بربرية» ص 321 يطابق تماما ما روي لنا عن كيفية اعطاء تيويزي للقائد الجيلالي الدمناتي وذلك لأن لاوست التقط روايته في تانانت التي احتفظ أهلها عشر سنوات بعد موت الجيلالي بذكريات ذلك التسخير الذي كانوا يؤدونه له من بين القبائل الأخرى.

(49) كناش الخزانة الملكية رقم 347 ص 218.

كان يحصل من مائة خروبة من الشعير ثمانمائة خروبة. وذكر الغجدامي أنه لما كان إماما بمسجد الشتاونة زرعت له الجماعة صاعين من الشعير فحصل فيها اثنَى عشر صاعا[50] فمقدار حرث زوجة متوسطة، حتَّى ولو اعتبرناها 8 هكتارات، كان يعطي حوالي 40 قنطارا من الشعير. وإذا أخذنا بالاعتبار الاعتماد الأساسي للقرويين على الشعير في تغذيتهم، واعتبرنا من جهة أخرى أن الشعير كان يعطى منه علف لبعض الدواب التي تملكها الأسرة، وجدنا أن العائلة المتوسطة لم تكن حاجتها السنوية هي عشرة قناطير من الشعير فحسب، وكما قدر ذلك جاك بيرك[51]، بل ان حاجتها كانت على الأقل أربعة أضعاف هذا القدر وهو إنتاج زوج حرث كامل. وإذا استثمرت هذه المساحة بلا شركة ولا خماسة فمعنَى ذلك تعدد الدواب والسواعد أو حتَّى الكوانين في الأسرة. أما إذا استثمرت باللجوء إلى الخماسة فإن الشريك كان يأخذ خمس المحصول على الأقل، وكان الجابي يأخذ العشر، ويخصص نصف العشر لبعض الصدقات «ولزيارات» الزوايا والأضرحة، كما كان على الفلاح أن يدخر سدس محصوله ليبذره في الموسم الموالي، فلا يبقَى لاستهلاكه إلا النصف أوأدنَى من ذلك قليلا.

وهكذا يتبين بسبب الاقتطاعات المذكورة، أن حاجة عائلة متوسطة من الحبوب كانت، بالتأكيد، تتعدَّى مردود مساحة «زوجة حرث» واحدة. فقد جاء في رسم النفقة الشرعية لامرأة دمناتية نبذها زوجها دون أن يطلقها في أوائل القرن التاسع عشر: «الحمد لله وحده عن اذن الفقيه الأجل قاضي محروسة دمنات أعزه الله فرض في نفقة المرأة عائشة بنت علال الدراعية على زوجها الآن جميع خروبة من الزرع بين المزكور (الذرة) والشعير والقمح مشاطرة يؤدى لها ذلك في كل نصف شهر..[52]». وبالرغم من كون الوثيقة لم تشر إلى عدد الأطفال الذين تدخل مئونتهم في النفقة المفروضة لهذه المرأة، فإن ما عين لها، وهو مقدار 24 خروبة (حوالي 24 قنطارا) في السنة، قد قدر على أساس أن ضعفه هو حاجة أسرة مجتمعة.

وإذا رجعنا إلى ترتيب ربع كطيوة نجد أن عدد المالكين لمقدار حرث زوج واحد، كبيرا كان أو متوسطا أو صغيرا، لم يكونوا يتجاوزون 57 أسرة... وهذا العدد هو

(50) التسلي، ص: 18.

(51) Berque – «Notes sur les échanges...», p. 295

(52) وثيقة بحوزة المؤلف.

سدس عدد المالكين للأرض، ودون عشر مجموع أسر «الترتيب» وهم الفئة التي كان بامكانها أن تنتج نصف حاجتها السنوية من الحبوب. فهناك عجز نسبي عند هؤلاء المالكين، وعجز مطلق عند غير المالكين، وقد كان الأولون يستكملون حاجتهم تلك بشراء الشعير من سوق دمنات وغيره من أسواق الدير المجاورة والتي كانت تأتي إلهيا قبائل السراغنة وغيرها من قبائل السهل قصد تسويق الفائض عن حاجتها من الحبوب. وكانت المبادلة مع المنتجين للحبوب تتم بثمار الأشجار ومنتجات الرعي.

الثروة الشجرية : كانت الثروة الشجرية الرئيسية في إينولتان هي الزيتون. وقد اشتهر ايواريضن بإنتاج العنب منذ القديم[53]، لكن نطاق ترويج هذه الأعناب لم يكن يتجاوز دمنات. أما سكان المرتفعات من آيت شتاشن وآيت بلال فكانوا يستثمرون، إلى جانب الزيتون، بعض أشجار اللوز والجوز، ولكن ثمار أشجار غير الزيتون لم ترد بصدد مبادلتها أو أهميتها في وثائق الجيلالي الدمناتي أية اشارة، فإما أن استهلاكها كان محليا لا غير، أو أن أهميتها في المبادلات كانت محدودة. وعلى خلاف ما كانت عليه الحال في ايمي نتانوت، حيث كان اللوز في سنة 1900 هو الإنتاج الأساسي الذي كان الجبليون يسوقونه ويشترون بثمنه حاجتهم من الحبوب[54]، فإن الزيت هو الذي كانت له أهمية مماثلة بالنسبة لدمنات.

ورد في كناش الجيلالي تسجيل أعشار الزيت التي أعطاها اينولتان في عدة سنوات من عهد الحسن الأول، ولكنها لم ترد شاملة لأفخاذ إينولتان في سنة من السنوات. ويمكن أن نقتصر، لتقدير الإنتاج، على مثال آيت بلال وآيت مجطن في سنة 1303 (1885)، وهي سنة كان فيها الإنتاج جيدا حسب المصدر نفسه. كان عشر زيت آيت بلال 200 قلة وهي تعادل 6000 ليتر. بينما كان عشر آيت مجطن 100 قلة أي 3000 ليتر، ونستفيد من رسالة كتبها شيخ آيت بلال إبراهيم أولعيد إلى عمر الكلاوي[55] ان استهلاك الشخص الواحد من الزيت كان يقدر بليترين في كل شهر، مما يعطي 150 ليترا في الحاجة السنوية لأسرة متركبة من 7 أشخاص. وورد في نفس

(53) تحدث عنها ليون الافريقي عند حديثه عن هسكورة، انظر الفصل الثاني من هذا البحث.
(54) المرجع المذكور في الملاحظة 51، ص 294.
(55) وثيقة بحوزة المؤلف.

الوثيقة أن 12 عبرة (حوالي 200 كلغ) من حب الزيتون هو القدر الذي كان يعطي، بعد عصره بالوسائل التقليدية قلة واحدة (30 ل) من الزيت. وهذا يعني أن أسرة متوسطة كان يلزمها الحصول على طن من حب الزيتون لاستخراج حاجة استهلاكها السنوي من الزيت. وإذا قدرنا أن شجرة واحدة كانت تغل في المعدل حوالي عبرتين (35 كلغ)، فإنه كان يلزم لتلك الأسرة أن تملك 30 شجرة على الأقل لكي تضمن حاجتها من الزيت، ولم تكن تستطيع أن تبيع، حتَّى تحصل على الحبوب، إلا ما زاد عن غلة 30 شجرة زيتون، بيد أننا إذا رجعنا إلى «الترتيب» لا نجد في آيت بلال سوى 18 أسرة من بين 146 أسرة ممن كانت تملك أكثر من عشرين شجرة زيتون.

توزيع الثروة الشجرية في ربع كطيوة استنادا إلى وثيقة الترتيب

الأفخاذ	عدد المالكين للأشجار	مجموع الأشجار	المالكون لـ50 شجرة فأكثر	المالكون بين 20 و50 شجرة	المالكون لأقل من 20 شجرة
آيت بلال	146	1256	1	17	116
كطيوة السهل	44	931	3	6	35
كطيوة الجبل	215	5181	30	46	122
مجطن (بنحدو)	40	226	1	4	39
مجطن (بلحسن)	212	1760	1	11	180
مجطن (القرمودي)	38	163	0	3	20
ايواريضن	77	73	3	7	41
المجموع	772	9590	39	94	553

وكما رأينا في توزيع الأرض، فإن الفقر العام الذي يمثله «ترتيب» كطيوة، والذي يتجلى في كون الأسرة الواحدة لم يكن نصيبها، على فرض توزيع متعادل، يتجاوز عشرا من أشجار الزيتون واللوز، هذا الفقر كانت تناقضه ملكيات بعض الشيوخ وذوي النفوذ وعلى رأسهم القائد الجيلالي الدمناتي. فقد كان إنتاج زيتون ابراهيم أولمحجوب شيخ آيت واودانوست سنة 1297هـ مقدار بـ264 خروبة دمناتية من حوالي 800 شجرة[56]، أما الجيلالي الدمناتي فلم يكن بين ما كان يملكه من الزيتون وبين ما كانت تملكه الأسر الأخرى أي تناسب. فقد سجل في كناشه سنة 1302 : «تعاقدنا مع القبيلة على طحن زيتوننا الذي في مطامرهم يحاز منهم بحسب ثلاثة خراريب في

(56) كناش الجيلالي ج 1، ص 142.

القلة فتحصل 472 قلة، وجعلنا على آل تيزكي (شتاشن) وشيخهم بويزركن خروبتان في القلة فتحصل 273 وتحصل مع غيرهم 182» وبتقديرات مماثلة للتي أجريناها أعلاه يمكن أن نستنتج أن هذا القدر من الزيت الذي تحصل للجيلالي هو نتاج 6000 شجرة زيتون على الأقل. وقد سجل على القائد الجيلالي في ترتيب فطواكة أنه كان يملك في هذه القبيلة وحدها 5435 شجرة. فالقائد الجيلالي كان يملك من الأشجار المثمرة أكثر مما كانت تملكه 800 أسرة من أسر ربع كطيوة وهو أكبر أرباع اينولتان.

وقد نص الترتيب العزيزي على أن تؤدي مساحة حرث زوجة متوسطة 5 ريالات. وإذا اعتبرنا هذا القدر هو عشر ما قدر به مردود تلك المساحة، فإن 50 ريالا كانت هي قيمة ما كانت تحتاج إليه الأسرة المتوسطة من الحبوب. ونص الترتيب من جهة أخرى على أن الشجرة الواحدة من الزيتون واللوز تؤدي بليونا واحدا، وإذا اعتبرنا أن ذلك الواجب يمثل نصف عشر مردودها فإن إنتاج الشجرة كان ثمنه مقدرا بعشرين بليونا، أي بريال عزيزي واحد. وهذا كان يعني أن امتلاك أسرة متوسطة لخمسة وعشرين شجرة زيتون فوق الثلاثين شجرة اللازمة لتغطية استهلاكها كان من شأنه أن يعوض العجز في نصف الحاجة من الحبوب.

غير أن هذا العدد من الأشجار لم يكن يتوفر عليه، بعد القائد وبعض الشيوخ، سوى نسبة ضئيلة من الأسر، ويضاف إلى هذا أن الزيتون لم يكن يعطي غلة منتظمة. فبالنسبة لاينولتان في عهد الحسن الأول نجد في كناش الجيلالي أن الزيتون لم يعط غلة جيدة في السنوات الأولى من هذا العهد إلى سنة 1297، حيث أثمر بكيفية جيدة بينما لم يعط شيئا سنتي 1298 و 1299هـ وقد أغل في السنتين المواليتين ولكنه لم ينتج في 1303 و1304 و1305هـ حيث أجلت أعشارها إلى سنة 1306هـ بينما لم يعط شيئا بعد ذلك إلى سنة 1310، إذ نجد السلطان يلح على الجيلالي في إرسال ما على إيالته من الزيت حيث انتفت الأعذار السابقة «بما أنعم الله في هذه السنة من الخير الوافر في الزيت»[57]. وهكذا يضاف عدم الانتظام في الانتاج إلى فقر في الثروة الشجرية باينولتان وإلى بعض الاحتجانات الواقعة في توزيعها ليتأكد أن الغالبيةالعظمَى من السكان لم يكن بإمكانهم الحصول على فائض من إنتاج الأشجار يكفي لسد عجزهم من إنتاج الحبوب.

---

(57) من رسائل الجيلالي الدمناتي.

الرعي : لم يكن رعي الماشية وتربيتها نشاطا ثانويا ومكملا فحسب للنشاط الزراعي عند اينولتان، بل كان الرعي والزراعة عندهم نشاطين متوازيين رئيسيين، وربما كان امتلاك بقرة أو بعض الأغنام أهم نشاط وأيسر مورد بالنسبة للعدد الكبير من الأسر التي لم تكن تملك الأرض. ويظهر أن التنقلات الرعوية الكبرى قد توقفت عند إينولتان قبل القرن التاسع عشر بمدة طويلة، لذلك كانت امكانيات الزراعة والرعي عندهم تكاد تكون متعادلة. وقد اقتصروا على نجعة صيفية قصيرة في اتجاهات المرتفعات العليا المجاورة للقرى، وهي التي مايزال يمارسها آيت توتلين وايت شتاشن. بينما لم يكن ايواريضن يمارسون التعزيب إلا على نطاق ضيق. ولم يكن يرحل مع القطيع حتَى في المرتفعات العليا سوى عدد ضئيل من الناس. وإذا نزلنا إلى قدم الجبل فإن إمكانيات الزراعة تجعل حركات الرعي بالعائلات أعسر[58].

كان إينولتان يربون الأغنام والمعز والأبقار والأفراس. وإذا كانت تغذية بعض الأبقار بالفصفصة أمرا ممكنا في الأحواض المتوفرة على المياه، فإن الرعي الواسع في الأراضي المراحة أو التي حصدت في الصيف وفي الغابات بالنسبة للأبقار والأغنام معا، وتغذيتها في فصل الشتاء بالكلأ المخزون هو الأمر الأكثر شيوعا، وتتوفر المرتفعات العليا على مراع كانت خاضعة لأوفاق جماعية مثل مرعَى ايسلك عند آيت بلال، ومرعَى آيت عطى عند شتاشن، ومرعَى عربي الذي استبد به الجيلالي وقصره على رعي الماشية الخاصة به.

وقد نتصور أن ندرة الأرض الزراعية والفقر في الثروة الشجرية كانت من الأمور التي تتطلب غنى في القطيع من شأنه أن يدبر من المال ما يسد العجز في الحبوب، وخاصة بالنسبة للعائلات التي لم تكن تملك الأرض. غير أن وثيقة الترتيب تعكس فقرا في الماشية يصعب تصديقه ولا يفسره سوى مجاعات 1898 - 1899م.

---

(58) Couvreur – «La vie pastorale dans le Haut Atlas Central» R.G.M. n° 13 p. 47

توزيع البهائم على أفخاذ ربع كطيوة سنة 1901

الأفخاذ	الخيل	البغال	الحمير	البقر	الغنم	المعز	عدد الأسر المالكة
آيت بلال	0	3	35	118	1030	437	146
كطيوة الجبل	3	0	8	6	5	95	44
كطيوة السهل	12	2	91	59	303	601	215
مجطن بنحدو	3	0	7	7	29	29	40
مجطن بلحسن	3	3	37	69	114	390	212
مجطن القرمودي	0	1	6	9	20	58	38
إيواريضن	1	0	13	48	125	229	77
المجموع	22	9	197	316	1626	1839	772

فعدد الأبقار لا يبلغ نصف عدد الأسر. وعدد الأغنام كان أقل من ثلاثة رؤوس لكل أسرة. وكان عدد المعز يشكل نفس النسبة على وجه التقريب. ولا نستطيع أن نفسر هذا الفقر إلا بآثار القحوط والأوبئة التي كانت تقضي على الثروة الحيوانية. وقد كان تجدد هذه الثروة عسيرا بسبب ما كان يتطلبه ذلك من رأس مال. وكان يستفيد من هذه الأزمة في رأس المال الحيواني ومن الصعوبة التي كان الفلاحون الصغار يعانونها في تجديده، بعض الشيوخ الموسرين أو بعض التجار الدمناتيين من يهود ومسلمين، وذلك في عقد شركات رعي مع هؤلاء الفلاحين. ولاشك أن عدد من الكطيويين كانت بأيديهم أبقار وأغنام مشركة اليهم من قبل ملاكين خارج كطيوة فلم يشملها الترتيب.

وقد كان القائد الجيلالي الدمناتي، في هذه الحالة أيضا، يملك أضعاف ما كانت تملكه 800 أسرة من كطيوة من المواشي، وكان يستثمر هذا الرأسمال بالشركة أوبالتسخير وذلك بتوزيع الماشية على القبيلة قصد رعيها. وقد وردت في كناش الجيلالي وثائق كثيرة عن شركات الماشية التي كان يعقدها مع القبيلة. وكانت إما على سبيل القراض، وهو أن يشتركا في الثمن ويقوم الشريك بالرعي ويكون الربح بينهما مناصفة، أو بأن يدفع القائد بقرا أو غنما خالصا له لشريكه على أن يكون للشريك الربع في النتاج وفي السمن بالنسبة للأبقار، وفي النتاج والصوف بالنسبة

للغنم. وكان نوع خاص، وشائع مع ذلك، من هذه الشركات، يكشف عن عجز الفلاحين وحاجتهم إلى المورد المالي، حيث كان يضطر الواحد منهم إلى بيع بقرته بعشرة ريالات مثلا، وبعد ساعات معدودة أو أيام يردها المشتري للبائع على أساس شركة القراض، وذلك بعد تقويمها بأربعة عشر ريالا يؤدي الشريك، حلولا، نصفها، مساهمة في الثمن، وهو سبعة ريالات، ويستمر مستردها في الرعي، على أن يكون الربح بينهما مناصفة، بعد سنة أو أكثر. وحصيلة هذا النوع من الشركة الذي يكشف عن تحايل على ممارسة الربا، أن المتمول، كان بامكانه أن يشتري نصف رأسمال راع مفلس، بثمن دون ثمن السوق، ثم يضمن بذلك الثمن استغلال نصف عمل هذا الرعي ونصف نتاجه لمدة الشركة.

أما الشركات العادية التي لم تكن بمثل الإجحاف الذي أشرنا إليه، فيمكن أن نقدرها اعتمادا على وثيقة الجيلالي مؤرخة بـ26 رمضان 1307 :

«وجهنا نائبنا الحاج أحمد بن ناصرخي ليقسم مع من عنده غنمنا من سكان دارنا بتاجلورت ليحوزوا ربعهم من النتاج وينوب عنا في حيازة ثلاثة أرباع النتاج، والجميع غنم الضأن :

الشريك	الأصل	الزيادة	
		ذكور	إناث
1 ـ منصور	31	15	9
2 ـ علي أحمد	31	15	3
3 ـ أومعلا	31	6	8
4 ـ مبارك	31	9	15
5 ـ عبد الله	31	12	13
6 ـ الحاج حمادي	86	23	25
7 ـ علي بن أجع	62	27	23
8 ـ كروم	31	13	14
9 ـ أحمد شيحة	31	15	10
10 ـ محد اسعيد	31	13	11

الشريك	الأصل	الزيادة	
		ذكور	إناث
11 ـ حمونايت حقي	31	13	11
12 ـ الحاج حدو	62	30	14
13 ـ ابن وعزيز	31	11	13
14 ـ حدنيت وهدى	31	15	14
	551	217	183

وجميع الزائد المذكور مازال بيد من قيد عليه أمانة ومات من الأصل 39 وعوضت من الزائد».

فمجموع نتاج هذه الشركة كان 400 رأس. وبعد تعويض ما ضاع من الأصل بقي ما يقرب من ثلثي الأصل وهو 316 رأسا. وإذا تأملنا حالة الشريك السادس (حمادي) الذي كان عنده 86 رأسا في الأصل، نجد أن حصته من النتاج وهي 58 كانت بعد المحاسبة 12 رأسا من الضأن. وهي أجره مقابل رعي سنة كاملة. وبالرغم من كون رأس المال كان المستفيد الأول من عمل الرعي، فإن حصة هذا الأخير كانت لها أهميتها، حيث كان يستطيع أن يبيعها لسد حاجاته التي لم تكن ليوفرها نتاج الأرض والاشجار. ولقد وضعت تقديرات «الترتيب» على أساس أن ثمن رأس من الغنم هو ريالان وثمن بقره هو عشرة ريالات، وحسب ما قرأناه من الأثمان المتفرقة في وثائق نهاية القرن التاسع عشر، والمتعلقة بهذه المنطقة، فإن هذه التقديرات لم تكن فيها أية مبالغة. فيمكن إذن أن نقدر على أساسها، أنه كان يلزم لمربي الماشية الذي كان يتوفر على نصف حاجته من الشعير أن يبيع 50 من صغار رؤوس الغنم بريال للواحد لكي يحصل على المال اللازم لتوفير تلك الحاجة. وهذا العدد من الرؤوس، هو على وجه التقريب، نتاج قطيع متكون من 75 من الرؤوس الولودة، إذا كان مالكا لرأس المال، أو حصته من نتاج قطيع قد يتعدَّى ثلاثمائة رأس، إذا كان راعيا لغيره. وإذا كان مربيا للبقر، فإن الحصول على نصف هذه الحاجة كان يتطلب بيع نتاج خمسة بقرات في ملكه، أو نتاج عشر كان يرعاهن بشركة القراض. وإذا رجعنا إلى وثيقة الترتيب فإن هذه الإمكانية لم تكن تتوفر لمعظم أسر ربع كطيوة.

خاتمة : إن الأسرة الجبلية في إينولتان كانت، لكي تضمن قوتها، تستغل بقعا أرضية صغيرة ومشتتة، فكانت تحصل منها على نصف ما تحتاج إليه من الحبوب أو أقل من ذلك أو أكثر قليلا، وكانت كثيرا ما تجمع بين الاستغلال المباشر للأرض وبين المزارعة إشراكا أو مشاركة، وكانت تملك بعض الأشجار المختلطة لم تكن تستهلك كل انتاجها، بالرغم من حاجتها إليه، بل كانت تسوق جزءا منه، كما كانت تسوق بعض انتاج البحائر من الخضر. وكان استكمال حاجة الغذاء يتم بتربية الدجاج والأرانب المدجنة، وبالصيد وكذا بامتلاك خلايا النحل والتقاط بعض ثمار أشجار الغابات كالبلوط والنابق والبلح إلى جانب ما كانت توفره الأبقار والأغنام من ادام وأصواف.

وبما أنه لم يقع أي تطور في التقنيات الزراعية فإن المتحكم في الاقتصاد الزراعي كان هو العامل البشري وكيفية تنظيمه. فالمشاعات الريفية كانت، إلى منتصف القرن الماضي، متخذة صورة تجمعات لأسر كبرى. وكانت الأسرة الكبيرة الشكل الوحيد الذي كان من شأنه أن يجنب الإنتاج الزراعي أخطار الإفلاس ومساوئ الشركة. وذلك بفضل ما كان يتأتّى في إطارها من تقسيم للعمل بين الزراعة والرعي وتحصيل النقود والاستجابة للتسخير المخزني، أو التعاضد الجماعي، وكانت سواعدها توفر لا الصراع ضد الجفاف فحسب بل امكانات للزيادة من المساحة المستثمرة.

وبالرغم من أننا لم نتمكن من تحليل دقيق لسيرورة تفكك هذه الخلية الانتاجية، فان الظروف التي وقع فيها ذلك التحلل تضافرت فيها أزمات طبيعية بإيقاع كثيف وتداخل الاقتصاد المغربي مع الاقتصاد الرأسمالي، وما أدّى إليه ذلك من انعكاسات على المطالب المخزنية وعلى الاقتصاد الطبيعي الذي كانت تعيش فيه تلك الأسرة الزراعية الكبيرة. وفي أواخر القرن حين تفكك عدد كبير من الأسر، وتجزأ المحاط الزراعي، كعاقبة مباشرة لذلك، غدا الإنتاج موكولا إلى أسرة على رأسها فردان أو فرد واحد (يد واحدة = يان أو فوس)، ولم يعد العمل الزراعي سوى تبدير للطاقات بغير كبير طائل، وكان القحط يبرز عجز هذه (اليد الواحدة) عندما يؤدي إلى تقلص المساحة المنزرعة أو إلى غور مورد مائي أو إلى الاضرار بقطيع من الماشية يصعب تجديده.

فوثيقة الترتيب بما تدل عليه من فقر الأسر الفلاحية لا يمكن فهمها إلا في منظور سيرورة التدهور هذه. وهي تمكن من استنتاج عام هو أن معظم الجبليين لم يكن في ميسورهم، حوالي سنة 1900، أن يحصلوا من نشاطهم الزراعي قوتهم الضروري وأنهم لم يكونوا في وضعية تفوق اقتصادي بالنسبة للسهل، حيث لم تكن تمكنهم منتجات الاشجار والماشية من الحصول حتَّى على ما يشترون به نصف حاجتهم من الحبوب فبالأحرَى ألا يتمكنوا من تكوين اذخار مالي. فالجبلي كان مدينا بدل أن يكون دائنا[59].

إن هذا العجز عند الجبليين كان يعوضه، من قبل، بيعهم لمنتجاتهم الرعوية والشجرية للسهل، أو عملهم عند ملاكي السهول. وقد كان هؤلاء يصعدون بفائض انتاجهم من الحبوب إلى أسواق الدير. ولكن الوضعية تغيرت في أواخر القرن التاسع عشر، بعدما صار هذا الفائض يوجه نحو المراسي قصد تصديره إلى الخارج، الأمر الذي أدَّى إلى ندرة الحبوب في أسواق الدير من جهة، وإلى غلاء أثمانها من جهة أخرى، في وقت انخفضت فيه قيمة المواد الجبلية وهي الصوف والجلد والزيت بدل أن تزيد لتعوض الزيادة في أثمان الحبوب.

وقد زاد نزوح الاينولتانيين إلى السراغنة وآيت عباس وآيت مساض حيث كانوا يشتغلون خماسة ومزارعين ورعاة، بالاضافة إلى الهجرة الموسمية لسواعد أخرى في وقت الحصاد نحو السهول الغربية، بل كان بعض اينولتان يصلون في أواخر القرن إلى الجزائر للعمل هناك كأجراء. وقد كانت ضرورة تكوين وفر مالي بسيط من أجل التزوج أو تأسيس قطيع الماشية يتطلب هجرة رجل الجبل[60] وكان هذا العجز يتيح مجالا لاستثمار أموال المضاربين الموجودين في دمنات.

وإذا كان النفوذ، زمنيا كان أو دينيا، يمكن من تكوين ملكيات لا تتناسب في كبرها مع الفقر العام للمالكين، فإن ملكيات الشيوخ والقواد كانت معرضة للمصادرة وملكيات الزوايا كانت معرضة للقسمة، وكانت أزمة الحبوب تحول هؤلاء المالكين إلى مقرضي الشعير ومطعمي الطعام في إطار اقتصاد كانت تخيم عليه دوما أخطار المجاعة[61].

---

(59) هذا الاستنتاج هو عكس ما استنتجه بيرك عند تحليله للمبادلات في الأطلس الكبير بالنسبة للفترة التي تهمنا ـ المرجع المذكور في الملاحظة 51، ص 295.

(60) Boulifa – «Textes...» p. 5

(61) وتلك كانت سمة الاقتصاد القروي في الغرب الأوروبي خلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، انظر:
Georges Duby – L'économie rurale et la vie des campagnes dans l'Occident médiéval" t. 1 p. 87 Paris 1962.

الفصل الثامن

الصناعة

الصناعة

إلى جانب الزراع، الذين كانوا يكونون معظم سكان اينولتان، كانت فئة من الصناع اليدويين تستغل بعض الثروات الغابوية والمعدنية، وبعض المنتجات الرعوية والزراعية، وتحولها إلى مواد مصنوعة. وكل جزء من هذه المواد الأولية، المتوفرة في اينولتان، يحول في عين المكان إلى منتجات صناعية في القبيلة. أما الجزء الآخر فكان يباع بدمنات، مادة خاما، أو بعد معالجة جزئية. وكانت هذه المدينة الصغيرة، منذ قرون مركزا لمجموعات نشيطة من ممتهني الحرف اليدوية المختلفة، التي لم تكن تعالج المواد الأولية المتوفرة في إينولتان فحسب، بل كانت تستقطب المواد اللازمة من قبائل بعيدة. وبينما كان النشاط الحرفي يكتسي في كل قرية طابعا عائليا غايته الاستجابة للحاجيات المحلية للفلاحين، كانت بعض الطوائف الحرفية في دمنات، تنتظم على غرار ما كانت عليه مثيلاتها في المدن الأخرى، وتنتج بضائع يمتد شعاع تسويقها إلى السهول الساحلية، أو تكتفي بمعالجة أولية لمواد أخرى كالجلود والصوف وتصدرها إلى مراكش، حيث كانت تتم صناعتها أو تهييئها للتصدير.

صناعة الخشب والدوم والاسل : كان إينولتان يحصلون من الغابة على الأخشاب التي كانوا يحتاجون إليها في البناء، أو في صنع أدوات فلاحية ومنزلية. كما كانوا يحصلون منها، على الدوم لصنع الحبال والمحامل والقفف، وعلى الأسل لصنع الحصائر، وكانت لهم خبرة بخصائص الأخشاب المختلفة وبأماكن وجودها. وإذا كان الحصول على الخشب، في معظم الحالات، من الغابة بالمجان لا يتحكم فيه أحد، فإن بعض الأدوات كانت تحتاج إلى أخشاب لم تكن تتوفر إلا في بعض البساتين يضطر المحتاج أو الصانع إلى شرائها.

وكان أي فلاح يستطيع أن يأخذ قطعة من الخشب فيعالجها معالجة خفيفة، حتى تأتي منها أداة خشنة الصنع ، بينما كان يتم اللجوء إلى متخصصين، سواء في القرى

المختلفة أو في دمنات، لصنع ما كان بحاجة إلى مهارة ودراية. وكانت هذه الأدوات تتراوح في التعقيد بين مجرد مقابض لبعض الأدوات الفلاحية المصنوعة من الحديد، وبين معصرة الزيت التي كان صنع عناصرها وتركيبها يتطلب مشاركة عدد من مهرة النجارين[1]. وما بين ذلك كان النجارون يصنعون آلات كالمحاريث التي اشتهر بصنع أعوادها وتركيبها فخذ آيت صالح[2] والمذاري وأدوات تدخل في البناء كالأبواب والأقفال، كما كان نوع آخر من النجارين المتخصصين، يدعون «ايسرارن»، وخاصة في قرية «إيك ايغيل»، يصنعون القناة الخشبية للبندقية. وكانت بدمنات صناعتان متخصصتان أخريان هما صناعة الفرجون (القرشال) الذي ينذف به الصوف، وصناعة المنفاخ (الرابوز) وكانتا من أكثر الصناعات إتقانا[3].

وكان نجار القرية بصفة عامة لا يملك معملا خاصا به، وإنما كان يشتغل أمام داره أو أمام دار الشخص الذي طلب منه أن يصنع له بعض الأدوات، وكان يبرز ذلك بساطة أدواته التي قلما كانت تتجاوز منجرا وقدوما ومنشارا ومطرقة. أما في دمنات فكانت للنجارين بعض معامل خاصة ؛ سواء في القرى أو في دمنات. فصناعتهم كانت متخصصة لا يجرؤ عليها مطلق الناس، على عكس صناعة الحبال والقفف والمحامل الدومية التي كانت مشغلة موازية لكثير من الفلاحين قصد صنع حاجياتهم، وحرفة لقليل منهم قصد التسويق.

وإذا كان في كل قرية شخص أو شخصان مشتغلان بالنجارة، فقد كان أشخاص قلائل معروفين ببعض مهاراتهم في هذا الميدان على مستوى القبيلة. أما صناع الدوم والأسل فقد كان توفر المادة الأولية على مقربة من بعض القرى، يجعل السكان يمارسونها قصد التسويق في دمنات أو في الأسواق الأسبوعية للمنطقة. وقد كان النجار في القرية يشتغل وحيدا، وإذا كان له معمل في دمنات، فقلما كان له أكثر من مساعد «متعلم» واحد. ولم تكن تقتضي صناعة الدوم أي تعاون بين اثنين، بينما كان الحصارون يكونون معامل يشتغل في كل معمل منها صانعان أو ثلاثة صناع على

(1) انظر حول «معصرة الزيت» بمنطقة دمنات كتاب لاوست : «كلمات وأشياء بربرية»، ص. 452.

(2) القول الجامع، ص. 41.

(3) نفس المصدر والصفحة.

الأقل. غير أن هذه الحرف كانت ذات طابع قروي وقلما كونت طوائف متميزة ومتضامنة.

صناعة المعادن : اشتهر بلد آيت شتاشن بوجود معدن الحديد. ولم نعثر على ما يؤكد أن معدن الفضة كان مستغلا في تلك المنطقة، وإن كنا نجد إشارة إلى ذلك في ورقة ملحقة بكناش عزيزي[4]. على أن أهم مكمن للحديد كان هو مكمن بوراس عند آيت شتاشن. وقد استغل الحديد المتوفر على امتداد سفح واد تيغلي بكيفية نشيطة ولكنها بدائية، حيث كان غنى هذا المعدن يجعل مستخرجيه يكتفون بحفر مقعرة صغيرة لا يلبثون أن يتحولوا عنها لحفرة مقعرة أخرى، بعد أن يكون عمق الأولى قد بلغ ما يقارب المترين[5]. كما تبرز خيوط لمعدن النحاس في مناطق أسيف نتيغلي وآيت تامليل، ولكنها لم تكن مستغلة بكيفية كثيفة[6].

وقد كان آيت تيغلي يقومون باستخراج معدن الحديد وتذويبه وبيعه على شكل كرات أو صفائح حديدية، لمختلف حدادي إينولتان، وبصفة خاصة لحدادي دمنات. وقد عرف المعدن المستخرج من تيغلي عند السكان بمتانته «نظرا لكونه مختلطا بالنحاس»، بينما كان الحديد المستورد إلى دمنات من مراكش سريع الانكسار، وكان جزء مهم من هذا المعدن يباع لحدادي فرقة مجاورة تسمى آيت أومديس، كانوا يصنعون منه مختلف الأدوات الفلاحية من شفرات وشواقير ومناجل ومسامير وصفائح، ولكن أهم صناعة اشتهروا بها كانت هي صناعة سكك الحرث. وكانوا يحضرونها، في مرحلة أولى، على شكل قطع حديدية مثلثة الشكل، يتراوح وزنها بين كيلوغرامين و6 كيلوغرامات. كانت تباع بالجملة في دمنات أو في الأسواق المجاورة، إما لحدادين يتمون صنعها بثني حاشيتيها، حتى تصلح لوضعها على المحراث، وبمعالجة «لسانها»، حسب تربات المناطق المختلفة، أو تباع بالتقسيط للفلاحين الذين كانوا يحولونها على يد حدادي القرى المختلفة حسب الحاجة، وكان اختلاف الوزن يرجع إلى اختلاف قوة بهائم جر المحراث. وقد كانت

---

(4) كناش خ. ع، رقم 1695، ص. 124.

(5) Paris (A.) et Ferriol (F.) «Hauts fourneaux des Aït Chitachen», Hespéris, T. 2, P. 341

(6) Rosenberger (B.) - «Les vieilles exploitations minières et les centres métallurgiques du Maroc», R.G.M. N° 17, P. 91

السكك المصنوعة على يد حدادي تيغلي تمتاز بكونها لا تتطلب تحديدا بعد موسم حرث واحد.

وقد وقف أوربيان[7] في أوائل هذا القرن على مصانع حديد قرية أوفاد بآيت شتاشن، ووصفاها ببعض التفصيل : فبعد استخراج المعدن كان يتم تكسيره في الفضاء، قرب الفرن، وكان الفحم الخشبي المستعمل في ذلك يهيأ في عين المكان. ويتسم فرن التذويب بالبساطة : فهو يتكون من جدار ألصقت فيه كير. وأبعاد هذا الكير هي متر واحد على نصف متر في القاعدة، و1,75م في الارتفاع. وقد حفرت في القاعدة الصخرية قناة عميقة، وفي قمة الجدار فتحة إلى الفضاء، وفي أسفل الواجهة الأمامية فتحة صغيرة مربعة الشكل. أما واجهته الخلفية فهي عبارة عن كتلة مبنية، يبلغ ارتفاعها حوالي متر واحد، وتلعب دور حاجز النار، وتحمي الكير وتعمد السقف. أما الكير خلف هذه الكتلة فيتركب من نافوخين أسطوانيين طول الواحد متر واحد، وعرضه 70 سم، وهما مصنوعان من جلد البقر الممدد على قطع خشبية مستديرة، وقد شد الجلد من أحد أطرافه إلى لوحة مثبتة على بعد 30 أو 40 سم من حاجز النار، وألصقت فيها قناة. أما الطرف الآخر من الكير فمثبت على لوحة متحركة حول محور أفقي، وهي واقعة أسفل اللوحة الأولى. وتحمل هذه اللوحة في أعلاها مقبضا وصماما. وهذا الكير، ذو الحركات المتناوبة، كان استعماله يتطلب شخصين.

وقد كان يتم إدخال الفحم والمعدن من الفتحة العليا على شكل فرشات متتالية، وتوقد النار وتؤجج بالنافخين. وفتحة الماء هي ذاتها فتحة خروج الدخان. وبقدر ما ينخفض المستوى يضاف الفحم من أعلى. ويتكلف شخص بمراقبة العملية، و بيده سفود من حديد يزيل به النفايات الناتجة عن انصهار المعدن عن طريق الفتحة السفلى، ويعين على إزالتها الانحدار الموجود نحو الخارج. وكانت تلك العملية تستغرق يومين. وبعد ذلك يترك الفرن حتى يبرد وتستخرج القطع المعدنية من الفتحة الداخلية. ويتسم المعدن عند خروجه بعدم النقاوة وبمظهر اسفنجي وبكونه متخذا لشكل قعر الفرن الذي كان فيه : فهو يكون قطعة طولها متر ونصف، وعرضها

(7) المرجع المذكور في الملاحظة 5.

30 سم، وسمكها 20 سم، محدبة في جزئها السفلي، وخشنة ومغطاة بالنفايات في جهتها العليا.

وكان يتحتم تنقية هذا الحديد. ومن أجل ذلك ينقل الكير من مكانه، ويفصل عن الفرن، ويكيف مع معمل طرق الحديد. وهنا تقسم قطعة المعدن إلى قطع أصغر تعاد تحميتها، ويتم طرقها فوق السندان لإزالة شوائبها وتصليب معدنها. وبعد ذلك يجمع الحديد الناتج عن هذه العملية في زاوية من زوايا المعمل[8].

وكلما أراد حداد أن يصنع من المعدن المهيأ سكة حرث، مثلا، قام بوضع قطعة من معدن الحديد في النار حتى تحمر فيخرجها ويضعها على السندان ويتقابل مع صانع ثان على طرقها حتى تبرد، فتعاد تحميتها حتى يتمكن من طي جناحيها، ويرقق لسانها، وبعد ذلك يتناول قطعة من النحاس، ويضعها على الطرف المرقق، فيحمي السكة في النار ويخرجها. ويتقابل صانعان على طرقها مرة ثانية، ثم يطفئها في الماء، فتكون جاهزة لطالبها[9]. وإذا أراد فلاح أن يصلح فأسه الثلمة، ذهب بها إلى الحداد الذي يجعلها في فرن فيطرقها بآلة «إيكلم» حتى تتسع فيطفئها في غدير ماء، ويمر عليها بقرن كبش حتى لا تنكسر حافتها القاطعة[10].

وبينما كانت صناعة الحداد، أقل شيوعا من النجارة، فقد كانت أعمال الفلاحين تتوقف على مصنوعات الحدادين. وقد ورد في الحوالة الحبسية ذكر سوق الحدادين، وسوق الصفارين (النحاسين)، في دمنات، بينما كان عدد آخر من الحدادين مشتتين في القبيلة. ولكن عددهم كان أقل بكثير من عدد القرى، حيث كانت مجموعة القرى المقاربة تتعامل مع حداد مستقر في إحدى القرى، لصنع الأدوات أو لإصلاحها. وإلى جانب صناع الآلات الضرورية لأشغال الفلاحة، كان الصفارون يصنعون أو يصلحون أواني نحاسية منزلية تقتنيها بعض الأرستقراطية كما كان الصياغون، وهم بصفة خاصة من اليهود، يصنعون الحلي من الفضة المستوردة من خارج المنطقة، أو يقومون بإعادة صياغة مسكوكات نقدية كالريال الحسني مثلا.

(8) البحث المذكور في الملاحظة 6، ص. 64.

(9) «Mots et choses...», P. 305

(10) Boulifa (S.) «Textes...», P. 217

فعندما كانت تعزم أسرة على القيام بخطبة عروس لابنها يستدعى صياغ إلى الدار ويحفر موقدا، وينصب الكير، فتطلب الأم من ولدها ريالين - مما حصل من أجر أثناء هجرته إلى خارج المنطقة، وتطلب من اليهود أن يصنع منهما سوارين وحين يتم الصياغة يعطيه الابن أجره، ويطعمه، هو ومساعده، ويسقيه شايا وينصرف[11].

وكان بدمنات في عهد مولاي الحسن ثمانية على الأقل من يهود عائلتي ابن شلول وابن البهوش معروفين بإتقانهم لصنع زناد البنادق. أما البارود والرصاص فكان صنعهما معلوما عند بعض الإينولتانيين. واشتهر معلم من الأطلس الصغير، اسمه مولاي أحمد السوسي، بكونه أدخل قالب صناعة «خفيف» الرصاص إلى إينولتان[12]، بعد أن كانت الذخيرة المحلية مقتصرة على حشو البارود بقطع صغيرة من جذور الدوم (إيخص ن واغاز)، أو قطع من الحديد يركبون منها الزرنيخ أو «الماوي».

ظل الحداد في وسط جماعة الزراع عنصرا ضروريا وبالتالي منذمجا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية إلى غاية القرن التاسع عشر[13]. ذلك أنه كان في وضعية متعاقد مع فلاحي القرية أو إيغرم (الحصن) : عليه أن يصنع حاجاتهم من الأدوات وأن يصلح المتلاشي منها باستمرار، وعليهم أن يكفلوا له حاجته من الزرع بأن يحرثوا له بالتويزة، أو بأن يعطوه مقابلا لعمله زرعا كانوا يدعونه «تامايات». ففي وقت الحصاد كان يأتي الحداد بحماره إلى الحقل فيملأ حمله بحزمات الزرع، وبعد الدرس كان يأتي كذلك فيملأ له كيس بالشعير وتطلب منه المسامحة[14].

ولا يمكن أن نتصور هذا التخصص وهذا التعاقد، في صورتهما التامتين، إلا في إطار اقتصاد طبيعي مغلق، لا يعرف المبادلات بالنقود، الأمر الذي لم يكن ينطبق على المجتمع المغربي، وخصوصا في أواخر القرن التاسع عشر. ذلك أن الصانع

(11) نفس المصدر، ص. 12.

(12) انظر حول ازدهار هذه الصناعة في سوس قبل الحماية.

(13) De l'Homme - «Les armes dans le Sous» dans «Archives berbères», 1917, Fasc. 2, PP. 123 - 128.

سبق أن أشرنا إلى هذا الاندماج في الفصل الثاني بالاعتماد على «نوازل الدرعي».

(14) مصدر الملاحظة 9، ص. 305.

كان، في غالب الأحيان، مالكا لبعض الماشية أو لقطعة أرض زراعية أو لبعض خلايا النحل أو غير ذلك من موارد المال، ثم إن تعاقده لم يكن من الصلابة بحيث يستبعد قيامه بأية خدمات أخرى مقابل أجر نقدي. فحداد القرية أو إيغرم كان إذا قصده أجنبي يقدم له خدمة بعوض مالي يؤديه في عين المكان.

أما الحدادون المجتمعون في أوفاد لاستغلال معدن أسيف ن تيغلي، فكانت تدفع للواحد منهم كمية من الحديد لصنع خمس سكك حرث فيأخذ واحدة مقابل أجرته. وورد في كناش الجيلالي بتاريخ 1289 أن أحد عملائه اشترى للقائد المذكور، بقصد الاتجار 60 سكة حرث من تيغلي بثمن قدره بسيطة للسكة الواحدة، وعددا آخر بمثقالين، وعددا آخر باثنتين أو ثلاث وعشرين أوقية[15]. وعلى أساس هذه الأثمان فإن أجرة حداد ومساعده، لصنع أربع سكك حرث، وهو العمل الذي كان يستطيع أن ينجزه في يوم واحد، كانت تعادل ثمن الحديد اللازم لصنع سكة واحدة، أي أن ثمن المادة الأولية كان أربعة أضعاف أجرة العمل، وهي نسبة مجحفة إذا اعتبرنا الظروف القاسية التي كان يمارس فيها الحدادون مهنتهم.

صناعة الخزف : كانت صناعة الأواني الخزفية تشغل بعض الصناع في إينولتان وقرى كاملة بجوار دمنات. وكانت هذه القرى هي «بوغرارت» و«تيغرمين» و«توف غمات»، كما كانت بدمنات دار لعمل الفخار وحوانيت فخارية[16].

كان الصناع يحصلون في معظم الحالات على الفخار اللازم، بالمجان، من حفر مجاورة للقرية. وفي مثال بوغرارت، توصل أحد تجار دمنات في آخر القرن الماضي، يدعى التدلاوي، إلى امتلاك الأرض التي كان بها المعدن، فاضطر بعض الصناع إلى شراء حق الاستغلال منه، واستغلت الجماعة بعد ذلك ظروف السيبة لتجعل من الحفير ملكية جماعية، فأصبح يستغله جميع السكان المشتغلين بصناعة الخزف. ولكنهم لم يكونوا يقبلون فيه غريبا عن القرية إلا بموافقة الجماعة.

وكان لون الطين المتوفر إما أبيض «إيدقي» وإما أحمر «تالاخت». وإذا توفر النوعان كان يتم خلطهما، وكانت الأواني المصنوعة هي القدور والجرات

(15) هذه الأثمان متقاربة وسنتعرض للنقود المعبر عنها في الفصل الثاني لهذا الفصل.

(16) الحوالة الحبسية لدمنات.

والبراريد، والصحاف والقصاع والمجامير والقناديل والأكواب والطواجين وغيرها من الأواني المنزلية. ولكن أهل تيغرمين كانوا مختصين بصنع الأواني «المزلجة» بإدخال مواد مجلوبة من مراكش، بينما كان أهل بوغرارت يصنعون بصفة خاصة البرادات والجرات، أما أهل توف غمات فكان معظم صناعتهم من المجامير[17].

كان في بوغرارت، مثلا، ثمانية معامل صغيرة يسمى الواحد منها «أعشوش» وهو بناء مستطيل قليل علو السقف، في جانب منه كان يتم دق الطين وتبليله وعجنه، وفي جانب آخر كان الصانع يجلس على درج مبني (تيمدلت)، وأمامه حفرة (أغبوش)، ركب فيها لولب خشبي يديره برجله، وقد وضع فوق أسطوانته الخزف المبلل، فيأخذ في تطويعه وإذا تم له ذلك عاد إلى قولبة الآنية على أسطوانة لولب آخر يديره كالأول ويسمى «أمقدار». فيد الصانع التي تشكل الطين، ورجله التي تتحكم في سرعة اللولب، هما مدار هذه الصناعة البسيطة.

وبعد تشكيل العدد المطلوب من الأواني المختلفة يخرج لتيبيسها تحت الشمس، حيث كانت تستغرق في الصيف من 10 إلى 14 يوماً، وضعف هذه المدة في الشتاء، وبعد يبسها توضع في أفران لكيها بالنار من أجل إكسابها التماسك والصلابة اللازمين. ويتسع الفرن لما بين 150 و320 قدرا، وتشعل ناره بحطب العرعار المجلوب من الغابات المجاورة، ويتم تأجيجها بالنوى المتخلفة عن عصر حب الزيتون. وتقع تغطية الفرن بعدد كبير من الشقاف الناتجة عن حطام الأواني الطينية نفسها، لأنها تكبس الحرارة من جهة، وتمكن من خروج الدخان من خلالها من جهة أخرى. وإذا رأى الصانع أن دخان الفرن قد زالت عنه قتامته عرف أن الأواني قد نضجت، فقام بتعريتها وإخراجها بعد أن تكون قد بردت.

وكانت الأواني الخزفية المصنوعة في منطقة دمنات تتسم بكونها سمراء أو حمراء، كبيرة الحجم عموما، ذات جوانب رقيقة، صغيرة المقابض، ليست لها مناقير ولا أعناق. وهي لم تكن مصبوغة، ولكنها لم تكن خالية من كل توشية، والأواني الموشاة كانت بصفة خاصة هي الأكواب والمقالي، إذ كانت توضع عليها خطوط بيضاء غليظة من 2 إلى 4 سم، ترسم حول أكبر أبعاد الآنية بصلصال محلي يسمى

(17) القول الجامع، ص. 41.

«تالوفت»، وبحجر جيري يدعى «أنكميرس»[18]. وفي تيغرمين كان يستعمل الكحل في تشية الأواني، كما كان الفخارون يصنعون أواني مصبوغة بلون أصفر فاتح شبيه بما عليه الأواني الخزفية في المناطق الأخرى.

وقد كان عمل الأواني الفخارية يتطلب تعاون عدة أفراد سواء كانوا من أسرة واحدة : صانع وأولاده أو أقاربه، أو من أسر لا قرابة بينها. وأحسن مثال على هذا التعاون كان يتجلى في قرية تيغرمين. فقد كانت جميع أسرها تشتغل بصناعة الأواني الخزفية. وكان أفراد أسر الخزافين يتعاونون خلال المراحل المختلفة التي تتطلبها تلك الصناعة. فكان الشبان يقومون، عادة، بجلب الحطب اللازم لأفران الإنضاج. ويقوم فريق آخر بحفر الطين ونقله إلى المعمل ودقه وعجنه، بينما كان المعلمون يقومون بتشكيل الأواني يساعد الواحد منهم متعلم أو إثنان. وكان ملء الفرن وتزويده بالحطب وافراغه، يتطلب تعاون أربعة أشخاص على الأقل. وكذلك تعبئة البضاعة في الشباك ونقلها إلى السوق.

وقد كان للفخارين في كل قرية من القرى المتخصصة أمين كانوا يرجعون إليه في تصفية بعض خلافاتهم المهنية، كما كان يقوم وسيطا بين الصناع وبين قائد دمنات أو أحد ممثليه الذين كان إرضاء حاجتهم من الأواني أمرا عاديا وضروريا.

كان الفخارون يطوفون بأوانيهم في قرى إينولتان، وخاصة في فصل الخريف، حيث كانوا يبادلون بالآنية ما يملؤها من الشعير. غير أن بيع معظم إنتاجهم كان يتم في دمنات وأسواق السراغنة وبني عمير. وكان الغالب، بخصوص التسويق إلى خارج إينولتان، أن يأتي عرب السراغنة بجمالهم، وفوقها شباك عملاقة يملؤونها بالأواني الفخارية المبتاعة من صناع دمنات ليعيدوا بيعها في أسواق سهلية نائية.

صناعة النسيج : لم تكن تتوفر مادة هذه الصناعة إلا لملاك قطعان الأغنام والمعز. ومع ذلك فقد كانت ملابس القرويين من النساء والرجال، وكذا أفرشتهم، تعمل من الصوف. وكان على الغالبية التي لم تكن تملك الصوف أن تشتريها من السوق بينما كان النسيج على المنوال التقليدي من الأمور التي قل ألا تحسنها نساء

(18) مصدر الملاحظة 9، ص. 18.

الإينولتانيين وكن يتعاون عليها بالتطوع أو يشتغلن فيها مقابل أجر. وقد كان ضياع قطعان الغنم بسبب القحوط والأوبئة، يحدث أزمة في المادة الأولية للنسيج، كما كانت زيادة الطلب على الصوف في سوق دمنات من أجل تصديره إلى أوربا، في أواخر القرن التاسع عشر، يؤدي إلى حرمان الفلاحين من شراء ما كان يلزم لصناعة ملابسهم التي كانت من الصوف بالدرجة الأولى.

فصناعة النسيج كانت منزلية قروية تستجيب بالدرجة الأولى لحاجة أفراد الأسرة الكبيرة من الملابس، بصنع خرق صوفية تخاط منها الجلابيب والبرانيس أو تتخذ الزنانير والأعبئة والمناديل النسوية أو قطع للأغطية والفراش. وإلى جانب الحاجة المنزلية كان نسج قطع من الصوف، قصد بيعها في السوق أمرا مطردا عند الجبليين. فعندما كان صاحب القطيع، مهما كان صغيرا، يجز صوف غنمه، كان يعمد إلى بيع جزء منه خاما من أجل الحصول على قدر من المال تدعو إليه حاجة مستعجلة، وتنسج نساء داره من جزء آخر جلبابا أو برنوسا لرب الدار وزنارا لزوجته ومنديلا وجلبابا لكل ولد. وآخر للراعي، إن كان ذلك في شرط التعاقد معه، وكانت الأسرة في كثير من الأحيان تخصص جزءا ثالثا من الصوف لصنع بعض الخرق، كان يتم تسويقها. ولم يكن يتورع عن هذا النشاط الذي يجلب المال السيد الأرستقراطي والمعدم الذي كان يشغل زوجته أغلب أيام السنة في هذا النوع من النشاط.

ولم تكن أدوات النسيج تتوفر إلا عند بعض الأسر الكبيرة أو عند الأسر التي تعتمد على النسيج في الحصول على معظم معيشتها، بينما الأسر الأخرى تستعير هذه الأدوات، وفي بعض الأحيان من مسافات بعيدة. أما أدوات الغزل فكانت عدة كل امرأة، كما كان عكوفها على إدارة المغزل رمزا لحذقها ووسيلة لدفع السأم والبطالة عنها، ويوجد هذا العكوف ضمن الوصية الذهبية التي تنشدها العمات والخالات عند مشط شعر العروس حين الزفاف.

كانت المرأة بعد غسل الصوف توزعه على الجارات والقرائب وغيرهن من المتطوعات والمأجورات من أجل ندفه وغزله وتحويله إلى كرات من خيوط اللحمة والسدى. وبعد تهييء ما يكفي من ذلك كانت تقوم النساء بتنصيب المنوال، وهي

عملية كانت تصاحبها طقوس وتراتيل معينة، وكلما أريد صبغ اللحمة أو السدى صبغة بدائية، كانت النساء القرويات يضعنها على ذخان كبريت محترق وسط سلة كبيرة، أو يغمسنها في محلول قشر الرمان والشب. وقد كان يهود اينولتان يجلبون من المدن الكبرى مواد صباغة أرقى من هذه. وإذا أريد استعمالها أعطي الصوف لليهوديات اللائي كن يقمن باستعمالها مقابل أجر معلوم[19].

ورد في التقرير الانجليزي الذي وضعه روبير جون درومون هاي عن الصناعة اليدوية والصناعة في المغرب حوالي 1870 أن نسج الصوف كصناعة خارج الاطار المنزلي لم تكن قائمة إلا في فاس حيث كانت مقتصرة على اليد العاملة من الذكور في معامل كان يستخدم الواحد منها حوالي عشرين من العملة[20]. إلا أنه كان في دمنات مختصون بشراء الصوف وبتأجير النساء على غزلها ونسجها قصد تسويق منتجاتها[21]. ولا نستطيع أن نقدر هذا النشاط بالنسبة لمقادير الصوف التي كانت تباع إلى خارج المنطقة وبالنسبة للمنسوجات الأجنبية التي غدت تزاحم المنسوجات المحلية أكثر فأكثر على حساب الفلاحين من جهة والصناع من جهة ثانية[22].

صناعة الجلود : كانت الصناعة القائمة على الجلد، بخلاف الصناعات السابقة، غير مشتتة في القبيلة، بل كانت مركزة في دمنات. وقد كانت هذه الصناعة تحتل الصدارة من بين الصناعات الحضرية في مغرب القرن التاسع عشر من حيث حجمها وعدد المشتغلين بها[23]. وكذلك كان شأن هذه الصناعة في دمنات حيث أورد صاحب القول الجامع عن صناعة دمنات : «والذي غلب على جلهم هو الدباغة والخرازة»[24]. وقد ورد في الحوالة الحبسية ذكر خمسة معامل لصناعة الجلد هي : «دار دباغ السوق» و«دار دباغ ابن زيان» و«دار دباغ الرياض» و«دار الدباغ القاعية»

---

(19) مصدر الملاحظة 10، ص. 178.

(20) Miege (J.-L.) - «Note sur l'artisanat marocain en 1870», B.E.S.M., N° 59, P. 92

(21) مصدر الملاحظة 10، ص. 188.

(22) المنوني : «مظاهر يقظة المغرب الحديث»، ص. 11.

(23) مرجع الملاحظة 20، ص. 91.

(24) القول الجامع ، ص. 41.

و«دار الدباغ الصغرى». كما ورد فيها ذكر فندق للخرازين وآخر «لخرازي البالي» وسقيفة أو «أسقيف خرازي البالي».

كانت هذه الصناعة القائمة على معالجة الجلود التي كان يأتي بها إلى سوق دمنات والأسواق المجاورة سكان إينولتان وفطواكة وقبائل أخرى تمتد إلى واد دادس[25]. وكانت تستعمل في هذه المعالجة مواد مثل عفصة الأثل، المعروفة بتاكاوت، والتي وقعت الإشارة إلى وفرتها واستغلالها في دباغة الجلود من طرف البكري على طول وادي درعة[26]، والدباغ المستخرج من لحاء شجر البلوط وقشر الرمان والشب وفضلات حمام بري يدعى أنزوي ترطب بها الجلود.

كان صناع الجلد يتكونون من الدباغين الذين كانوا يدبغون الجلود في دمنات ويسوقونها إلى مراكش، ثم من صناع «الزواني» وهي الجزء الأعلى من البلغ الصفراء، ثم من الخرازين القائمين بصنع الأحذية كاملة، وأخيرا من صناع الجلود المعدة لحمل الزيت.

كان عدد هؤلاء الصناع بدمنات، في عهد الحسن الأول، يزيد عن 300 صانع. كان منهم بدار الدباغ الكبيرة حوالي 200، وبدار دباغ السوق 70، وبدار دباغ الملاح أكثر من 100. وكل دار للدباغ كانت مفتوحة على وسطها، حيث المغاسل، حوانيت يبلغ عددها ما بين 30 و40. وكان يشتغل في كل حانوت صانع دباغ أو اثنان أو أكثر من معاونيه وفي الحانوت كانت مواعين الدباغ، وهي قصاع وشقاف (ازكيان) ومهاريس، وكانت بخارج المدبغة الكبرى وعلى الساقية الداخلة إلى المدينة طاحونة مائية تستغل خصيصا لطحن تاكاوت اللازمة للدباغة.

وقلما كان الصانع الدباغ، العامل في الحانوت، هو مالكها، بل كان معظم تلك الحوانيت في ملك أسر دمناتية، ولكنها كانت تورث وتفوت وتكرى. وما يزال بعض مسني الدمناتيين يذكرون، مثالا على أهمية الحانوت الدباغية في وقت ازدهار هذه الحرفة أن وارثة خُيرت بين دار في دمنات وبين حانوت بدار الدباغ، ففضلت الحانوت على الدار، مع العلم بأن دمنات كانت تعرف أزمة سكنية أدت إلى ارتفاع فاحش

De Foucauld (Ch.) - «Reconnaissance...», P. 78 (25)

(26) البكري : «المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب»، ص. 153.

للكراء عندما حل بها الغجدامي، وعلى سبيل المثال أيضا فقد اكتريت في سنة 1304هـ حانوت بدار الدباغ، بها تسعة مواعين، لمدة سنة بكراء شهري مبلغه ثلاثة مثاقيل[27].

ولم تكن الحوانيت وحدها هي التي كانت تكرى، إذ لم يكن كل الصناع الدباغين أرباب عملهم، بل كان بعض التجار يملكون حوانيت دباغية أو يكترونها، ويتعاقدون مع صناع لا يتوفرون على رأس المال اللازم لشراء الجلد ومواد الدباغة، على أن يعملوا لحسابهم بنصف الربح. ومن هؤلاء الرأسماليين دمناتي يدعى أحمد أو سليمان كان له معلمون و مستخدمون يتسوق لهم ويقاسمهم الربح. وقد ورد في كناش الجيلالي بتاريخ 1302 : حاز سوري (نسبة إلى داخل السور) من القائد مائة ريال على وجه الاتجار في جلد البقر ليدبغه، وما أفاء الله يقسم بينهما أنصافا. وزاد مائة أخرى. وحاز آخر جميع أربعين ريال للاتجار في حرفة البطانة (تادباغت). وزاد عبد الله السوسي، الدباغ في جلد البقر حرفة، جميع 10 جلود كبار للبقر بألف مثقال، على أن يخدمها وما أفاء الله يقسم بينهما أنصافا، وزاد 25 ريالا. وزاد آخر 56 مثقالا. وتبين هذه المعاملات ما كانت تتعرض له جماعة الدباغين من الاستغلال هي الأخرى من طرف رأس المال.

وكانت هذه الجماعة منتظمة على غرار ما كان عليه الدباغون بالمدن الكبرى، فكان لطائفتهم أمين خاص كما كان للخرازين آخر. فعندما حاول أحد أعوان الجيلالي أن يتدخل ذات يوم في أمر سوق الدباغين اعترضه أمينهم ابن حبيبة وشجه. وكان الدباغون ينتمون إلى مختلف الطرق الصوفية التي كانت معروفة في دمنات، ولكن طقوسا خاصة بهم كانت تزيد متانة الروابط بينهم. فأناشيدهم حين رفس الجلود تخفف من ظروف العمل الشاق، والنزه الجماعية التي كانوا يخرجون إليها في مواسم معلومة، كانت تقطع الرتابة في حياتهم. كما كانوا يتميزون عند إحياء ليال خاصة كالسابع والعشرين من رمضان حيث كانوا يضعون الشموع في المهاريس احتفاء - حسب اعتقادهم - بسيدي يعقوب الدباغ.

غير أن دباغي دمنات، مثل الزراع والتجار، لم يكونوا بمنأى عن الأزمات التي عرفتها مختلف الحرف والنشاطات في المغرب. وقد عمقت تلك الأزمات درجة

(27) من وثائق عائلة أولفصالت.

القطيعة مع النسق التقليدي الاقتصادي السابق، الذي كان متوازنا وإن لم يكن مغلقا. فقد أدت ظروف الجفاف إلى أزمتين هما أزمة 1867 - 1869 وأزمة 1878 - 1884. وقد وافقت هاتان الأزمتان المغربيتان الطبيعيتان أزمتين اقتصاديتين في أوربا التي غدا المغرب يرتبط بها أكثر فأكثر. وتمثلت عواقب هاتين الأزمتين في انخفاض أثمان المواد الأولية المغربية المصدرة وتضررت الحرف اليدوية وندرت المادة الأولية، وارتفع ثمنها، ولم تستطع أن تقاوم الواردات المنخفضة الثمن[28] ونستطيع أن نتلمس انعكاسات هذه الأزمة على صناع دمنات من وثائق مخزنية تبرز أن مشتري منفعة سوق الخرازين بهذه المدينة قد خسروا للمرة الأولى سنة 1865[29]. وفي السنة الموالية وقع، لأسباب غامضة ولكنها بدون شك من آثار الأزمة، تشكي ذمية دمنات، الخرازين، إلى السلطان، ومن مقاطعة الخرازين المسلمين لهم. ورفعت القضية لأهل حرفتهم[30]. وبعد ذلك خسر مشترو منفعة دمنات سنة 1867؛ ثم في سنة 1868 وقع إخبار السلطان بتلك الخسارة وبخسارة مشتري منفعة أزمور بتاريخ واحد[31].

ومعلوم أن المغرب في السنوات التي عرف فيها تلك الأزمة الطبيعية الداخلية، وأزمة السوق المتصلة بالظرفية العالمية، كان مطالبا بالتعويضات الناتجة عن حرب تطوان. هذه التعويضات التي ألجأت المخزن إلى عدة إجراءات كفرض المكوس على الأسواق وإعادة واجب الحافر على الأبواب، الأمر الذي كانت له آثار سيئة على حياة الصناع وعلى حياة الدباغين بصفة خاصة. ففي جمادى الثانية 1289 (غشت 1872) ثار الدباغون في مراكش ضد العامل أحمد بن داود[32] وفي رمضان 1290 (نونبر 1873) ثار الدباغون بفاس على أمين المستفاد محمد بن المدني بنيس[33]. وكتب صناع الجلد بدمنات في نفس الظروف إلى القائد الجيلالي يشرحون فيها الأزمة التي كانوا يعيشونها بسبب فقدان الجلد من جهة، وبسبب جشع الأمين المكلف بالمستفاد من جهة أخرى، وقد جاء في هذه الرسالة: «... النجيب الأمجد

(28) Miege (J.L.) - «Le Maroc et l'Europe», T. 3, P. 149

(29) بطاقة الأمين ابن شقرون إلى السلطان سيدي محمد بتاريخ 19 قعدة 1281 - كـ 47.

(30) نفس المصدر.

(31) نفس المصدر.

(32) «إتحاف أعلام الناس»، ج 2، ص. 120.

(33) نفس المصدر، ص. 132.

الممجد الأنجد الأولى الأسعد القائد الأرضى الأبر المرتضى السيد الحاج الجيلالي ابن السيد علي الدمناتي وفقك الله وحفظك ومن سوء المكاره وقاك أمنك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله تعالى عن خير مولانا أمير المومنين خلد الله ملكه للمسلمين و نصره لأمة رسول رب العالمين وبعد أعلم سيدنا وأنه قد خولف المعتاد في صنعتنا الدباغة المسلمون والذميون ونفاخة الجلد المعد لحمل الزيت وخرازة البالي وقد فاق السيد محمد بن موسى الرباطي القانون وابتدع المعهود في مستفاد أعشار الجلد لبقر وغنم كان في الماضي تأتي أهل الآفاق ولمدن بشراء الجلد بدمنات وأحوازها وأن في الماضي كان الجلد موجودا فإذا الآن فقد بالكل فإذا اشترى أحد من الدباغة أو من ذكر معهم الجلد بسوق الأربعاء بالسراغنة وأحوازها يؤدي عليه واجب المشتري موزونة في المثقال[34] وأصحاب الأمين يقيدون على المشتري كل جلدة بثمنها بعد أداء الواجب وإذا أتى به للمدينة متى وصل الباب ينزع ذلك الجلد من ربه ليقومه الأمين غد ذلك اليوم فيأخذ الذي أوقفه الأمين بالباب أجرته موزونتين لكل جلد مع ما ينوب الحافر وان حمل ولو جلدتان أو ثلاث ثم يقومه الأمين ويزيد فيه نحو الثلث وقد قيدته أصحابه أمس بإذنه بالاربعاء فيؤدي رب الجلد الثمن على ذلك الجلد وهو خمس موزونات في المثقال وقد أدى ما نابه بالأربعاء ولا نسبة لها على حوزه ومن ذا الذي أمنه ألا يبدله. وكذا من أتى بجلد البقر من الرباط أو من مراكش يؤدي عليه الواجب ثانيا وما ينوب الحافر ولو أداه بتلك المدينة. ونفاخة الجلد بعد نفخه إذا باعه يؤدي المرة الثالثة وعلى نسبة هذا يعطي على المثقال إحدى عشر موزونة وهذا ضرر كثير فر منه جميع من وقع له هذا بكثرة العطايا ثلاث مرات على حق واحد. فبالفضل منه أن يطلع على ضررنا هذا وأقسط ألا يكون علينا زيادة في المعهود المعلوم وعليه فلم يسعنا العزم على الخدمة لما حكي من الضرر حتى لا يربح الصانع أجرته فإذا تم عمل دابغ الزواني[35] وقصد السفر لحمراء مراكشة فيطلبه الصانع الدباغ ببطاقة على ذلك فيمتنع ...»[36].

(34) المثقال فيه أربعون موزونة.

(35) الزواني : جلد المعز بعد دبغه وصبغه بالأصفر لاستعماله في صنع البلغ.

(36) رسالة بخط أولفصالت غير مؤرخة ولا تامة تدل بعض القرائن على أن تاريخها هو سنة 1877، وقد تركنا لغتها بدون تصحيح.

فهذه الوثيقة التي تكشف عما صار إليه حال الصناع الدمناتيين الذين عرفوا نوعا من الازدهار في عهد محمد بن عبد الرحمان، تبين ما أدت إليه الأزمة من ندرة المادة الأولية بعد أن كانت مقصودة في تلك المنطقة، ولم يكن ثقل المكوس إلا ليزيد الطين بلة، ذلك أن سلوك الأمين الرباطي المكلف بمكوس دمنات، والذي رفع الصناع بسبب مبالغته شكواهم إلى القائد الجيلالي لم يكن نابعا فقط من حرصه على اقتطاع نسبة من ثمن إنتاج الصناع لصالح بيت المال، بل كان إلى حد ما بسبب تبذيره واختلاساته. فقد كتب الجيلالي إلى السلطان في موضوع تبذير هذا الأمين سنة 1884[37]، فأمر السلطان بنقله غير أن خلفه لم يكن أرفق منه الصناع الدمناتيين، وبذلك تضخمت جملة الظروف التي كانت تجعل الصناعة في أزمة خانقة. وقد انتعشت الدباغة قليلا في السنوات العشر السابقة لوفاة الحسن الأول، ولكن السيبة التي عرفتها دمنات قد شتتت الصناع شذر مذر متجهين إلى المدن الكبرى أو إلى بعض المراكز المشابهة لدمنات كبني ملال وخنيفرة.

صناعات أخرى : وإلى جانب الصناعات السالفة كان صناع آخرون يشتغلون بالبناء والطحانة وعصر الزيتون وإنتاج الملح.

فصناعة البناء كانت بصفة عامة بدائية تقتصر على الطابية، إلا في بعض الحصون (ايغرمان) الجبلية، التي كانت تشيد بالحجارة. ولم يكن للبنائين المحليين اختصاص يميزهم عن غيرهم، فالبناء في القبيلة كان في العادة زارعا أو مشتغلا بنشاط آخر كالرعي، فإذا احتاج إليه شخص في القرية استدعاه وبحث له عن مساعد أو مساعدين، وقل أن يكون محترفا لا يكسب قوته إلا من البناء. ومما يدل على بساطة هذه الحرفة أن ألواح الطابية لم تكن تتوفر إلا عند الخصوص، بالرغم أن صنعها لم يكن ينطوي على أي تعقيد. فهذا عبد الرحمان ألفصالت، وهو عدل من أعيان دمنات، قد كتب إلى الجيلالي الدمناتي : «أدام الله وجود حبنا الأرضى الباشا المرتضى سيدي الحاج الجيلالي بن سيدي علي أمنك الله وسلام عليك ورحمة الله عن خير مولانا أيده الله وبعد المأمول من فيض جودك أن تعيننا بلوح من ألواحك على بناء حائط انهدم بدارنا بالشتاء (المطر) وبقينا في فضاء السماء وشرعنا بلوح

(37) كـ 47.

الغير وأخذه ربه ولم نجده أصلا وقصدنا خيرك العام علينا وعلى غيرنا...»[38] وعندما أراد الجيلالي أن يعيد بناء رياضه التي كانت تتميز بفخامتها وزخرفتها عن دور دمنات القصيرة المتواضعة، لم يكتف ببنائي دمنات بل استقدم بنائين من مراكش[39]. وتفيد أجور متكررة في كناش هذا القائد أن متوسط أجر البناء يوميا كان هو خمس موزونات بينما كان أجر مساعده ثلاث موزونات.

لقد أقيمت خلال الحقول وعلى امتداد الجداول التي كانت تجري فيها مياه الري المحولة من واد امهاصر المار بجانب دمنات خمسون على الأقل من الأرحاء[40] وبينما كانت الطحانة تستخدم 700 عامل في فاس قبل الحماية[41] كانت تستخدم في دمنات 100 عامل على الأقل، حيث كان يتناوب عاملان أو أكثر على الرحى الواحدة. كانت الأرحاء في ملك أسر كبرى، وكان الناس يطحنون فيها مقابل نسبة من الدقيق تسمى «العدور». ويظهر أن مردود الرحى المائية كان أهم من كراء حانوت بدار الدباغة، إذ ورد في وثيقة من وثائق أولفصالت : «ما دفعه السيد محمد ابن الخضر للفقير الشافعي مقدم الزاوية (الكتانية) من كراء ربعه في رحى الزاوية من فاتح رجب عام 1315هـ 94 مثقالا ونصف المثقال ولم يتم بعد ثمن الكراء». وفي وثيقة مستفاد دمنات كان «كراء ربع رحى للجانب العالي بالله» بإثنين وستين أوقية ونصف الأوقية وموزونتان شهريا[42] أي أن كراء الرحى بكاملها كان ثلاثمائة مثقال في السنة.

كانت معصرة الزيتون (تاماهانت) ذات أهمية تفوق أهمية الطاحونة، لأن عصر الزيتون كان يشغل جزءا مهما من السنة. ونادرا ما كانت «تاماهانت» ملكية جماعية، بل كانت هي أيضا في يد الأسر الكبرى فقد كان الجيلالي الدمناتي، مثلا، يملك معصرتين بدمنات وحدها. ولكن عدد المعاصر قلما تجاوز اثنتين أو ثلاثا في قرية واحدة، حيث أن ملاكها لم يكونوا يكتفون بصنع زيت محاصيلهم الخاصة، ولكنهم

---

(38) من وثائق عائلة أولفصالت.

(39) التسلي، ص. 124.

(40) مصدر الملاحظة 9، ص. 46.

(41) Le Tourneau (R.) - «La vie quotidienne à Fès en 1960», Hachette, 1965, P. 93

(42) وثيقة «مستفاد دمنات وتاملالت».

كانوا يعصرون زيت غيرهم مقابل عشر الحب أو عشر الزيت[43]. وفي إحدى الحالات أراد شخص أن يعصر زيتونه فاكترى معصرة القرية من الأسرة التي كانت تملكها وأجر أربعة أشخاص، لكي يعينوه على العمل، ولما أتم العصر ترك لصاحب المعصرة جرة الزيت المعروفة بأكدور وسعتها 32ل ووزع جرة أخرى على العمال الأربعة، فأصاب الواحد منهم نصف وزنة زيت أي ثمانية ليترات[44]، فيكون ربح وسيلة الإنتاج التي هي المعصرة معادلا لأجر عمل أربعة من العمال في المدة اللازمة لذلك.

وكان نشاط آخر مشهودا في منطقة دمنات يشغل عددا من الناس، كما كان الشأن بالنسبة لعدد آخر من نقط الدير، ألا وهو استخراج حجر الملح. وقد عرف هذا النشاط بصفة خاصة في منطقتنا بسبب وجود معدني الملح في قرية تيزخت القريبة من دمنات، ومعدن آيت الكاتب بفطواكة... فعلى جانب واد تاعلاوت حفر آيت تيزخت غارا لاستخراج الملح اشتغلوا فيه عشرات السنين حتى كان قد بلغ في نهاية القرن الماضي عمق 800م تقريبا فنفذ المعدن من ذلك المكمن وشرع السكان في حفر نفق آخر.

وقد تكونت قرية تيزخت الحالية من ثلاث أسر أصلية هي : 1) أسرة آيت عاشور التي تذكر الرواية الشفوية أنها من أصل مغراني، هاجر جدها إلى الوطن الجديد في عصابة من أهله، واقتحم القرية على أهلها الذين رفضوا استضافته، وذلك باغتنام فرصة خروج السكان لإقامة بعض طقوس عاشوراء سنة 1192هـ وأسرة آيت بادو الهنتيفيين، وأسرة آيت ناصر الزموريين.

وقد لاحظ أبناء هذه الأسر ظهور الملح على جوانب واد تاعلاوت بفضل التعرية، فقاموا باستغلاله، ولكنهم سرعان ما تنازعوا على الزبناء والأثمان وحفر المعدن. فاصطلحوا واتفقوا على استخراج الملح من نفق واحد فاشتغلوا فيه حتى تهدم بابه، وبداخله سبعة أشخاص لم يتمكنوا من إغاثتهم أحياء، وكان ذلك حوالي سنة 1250هـ ووقع الإتفاق من جديد على حفر نفق آخر في ملك آيت عاشور. وتقرر في العقد أن

(43) مصدر الملاحظة 9، ص. 452.

(44) مصدر الملاحظة 10، ص. 44.

يكون الإستغلال لورثة النفر الثلاثة الأصليين من الذكور البالغين دون الإناث، وعند موت واحد من أصحاب الحق ترجع قسمته للجماعة[45].

وعندما بلغوا في الحفر حوالي مائتي متر، أقاموا من أعلى التل الذي يوجد تحته الغار منفذا للتهوية، التقى بأقصى الغار. وكانت الإضاءة أثناء الحفر تتم بقناديل الزيت، والحفر بفؤوس يسمى الواحد منها «إيكلم»، وهي ذات رؤوس حادة وأخرى غليظة، ومزودة بمقابض من خشب الدفلى لأنها كانت تنثني عند الإجهاز دون انكسار.

وفي داخل الغار كان يحدث كل مستفيد حفيرا على هيئة مشكاة لا يشاركه فيها أحد. يحفر حجر الملح خلال 3 أو 4 ساعات في اليوم. ولم يكن يتولى الحفر إلا من درب عليه. وكان يتم اخراج ما حفر من طرف عمال يحمل الواحد منهم حجارة الملح الضخمة على كتفيه بعد شدها بالحبال. وغالبا ما كان هؤلاء العمال من الأجراء بنسبة السدس من المعدن. وكان العمل في استخراج الملح دائما لا يفتر إلا في بعض المواسم الفلاحية. وكلما تجمعت كمية من حجارة الملح بباب النفق، حضر رؤساء الأسر المستفيدة، وأخذوا في البيع طيلة يوم، وخصموا بعض «الصوائر»، ووزعوا ما تبقى أنصبة بين أصحاب الحق لكل على حسب نسبته.

وكان الزبناء المشترون بالجملة، يقدمون إلى هذا المعدن من وادي زم وخريبكة وتادلة والسراغنة والشاوية، بقوافل الجمال. وكانت القبائل المجاورة تأتي بالحمير أو البغال. وكان البيع يتم بالقفة بالنسبة للملح المكسر، وبالحمل (4 حجارة كبرى) بالنسبة لغير المكسر، وذلك نقدا أو مقايضة بالحبوب. وكان قسط من المعدن يتجول به أصحابه بين القرى لبيعه وخاصة في مواسم جمع المحصول.

وقد كان بعض المتمولين يتدخلون لكراء بعض أنصبة ذوي الحق في استغلال معدن الملح، كما كان بعض متمولة الدمناتيين يشترون الملح حين رخصه لاذخاره إلى وقت غلائه. إلا أن النظام الجماعي لاستغلال هذا المعدن كان مانعا لتفويت الحقوق أو السطو عليها. وكان الجيلالي الدمناتي قد توصل إلى امتلاك ربع معدن

---

(45) ارتفعت القسمات في حوالي قرنين من 3 إلى 68 الحالية.

ملح آيت الكاتب، فكان يكريه لبعض المستغلين بقدر مالي سنوي ارتفع من بين سنة 1300هـ وسنة 1309هـ من 400 مثقال إلى 3700 مثقال.

ولا نستطيع أن نقدر انتاج غار ملح تيزخت في الفترة التي تهمنا وإن كنا نجد في كناش الجيلالي أن خمسة أشخاص قد التزموا في متم ربيع الثاني عام 1300هـ بأداء عشر غار الملح وقدره 100 مثقال لا غير.

استنتاجات:

يمكن أن نورد بعض الإستنتاجات المتعلقة بالصناعة في إينولتان ودمنات نظن أنها كانت سمات النشاط الصناعي في مناطق أخرى في نفس الفترة.

ظلت الصناعة محتفظة بطابع بدائي تمثل في بساطة الأدوات واختصارها وفي عدم تطور التقنيات المتبعة وقلة تراكم الرأسمال الموظف بها وضعف نسبة عدد الصناع.

ظلت تحيط بالصناعة وبأماكنها معتقدات تكبل الفضول في أوساط الصناع فحتى في وسط حضري، ومركز للعلوم التقليدية، مثل فاس، لم يكن اتصال بين المتعلمين والصناع في موضوع الصناعة المنتجة للأدوات أو للحاجات المباشرة للناس. بل ظلت عند الصناع تحفظات خفية من ملابسة الجن لأعمالهم[46]، وبأحرى أن تظل مثل هذه الإعتقادات في وسط شبه قروي كدمنات. فالرحى المائية، التي استغلت فيها طاقة البشر، ظلت تحيط بها عدد من المعتقدات لم تحل دون استعمالها لأغراض أخرى فحسب كما وقع في أوربا بل حالت حتى دون تطويرها[47] فقد كانت الرحى في إينولتان تتخذ «حرما» للمظلومين أو المطاردين، لما كان ينسب لها من قدسية. واعتبر الجزء الذي تدير فيه قوة الماء محور الرحى «سجنا» للرواحين يحذر الإقتراب منه، وينصح بالإغتسال فيه لبعض الحالات المرضية.

ظل استخراج المعادن، عندما تكتشف، عملية سطحية في الغالب، نظرا لعدم التوصل إلى أساليب لبناء المناجم، الأمر الذي أدى إلى عدم نمو صناعة التعدين

---

(46) مرجع الملاحظة 41، ص. 92.

(47) Rousseau (P.) - «Histoire des techniques et des inventions», Hachette, 1967, P. 84

المحلية[48]. وقد تهيب الزراع المغارات القديمة المظلمة التي ربما كان بعضها مكامن معدنية مستغلة من قبل. وقد لجأ سكان «تيزخت» عندما كان غار الملح يتهدم إلى الإرتباط بزاوية تاناغملت حيث عين لهم مرابطها - ومن بعيد - مكانا لحفر منجم آخر أقل تداعيا فظلوا على ولاء لتلك الزاوية منذئذ.

وبالرغم من كون الصناع كانوا يقومون بخدمات لا غنى عنها في إطار المجتمع الزراعي التقليدي، فإنهم لم يكونوا يحظون بتقدير ذلك المجتمع، ولا محسودين على مكانتهم فيه مثلما كانوا في فاس[49]. بل كانت العقلية الزراعية تحتقرهم. فالحداد عند آيت شتاشن (أمزيل) يقابله الرجل الحر (أمازيغ)، والحدادون في نظرهم يشقون بما دعا عليهم نبيهم داود بالفقر حين رفضوا أن يصنعوا السكك للفلاحين. وكانوا يكونون في أسيف ن تيغلي قرى منعزلة، وقلما ارتبطوا مع القرى الأخرى بعلاقة الصهر[50]. وكان الفخار يقاسم الحداد احتقار العامة، فكان يعيش في شبه عزلة اجتماعية دون أن يحصل من عمله على شيء يغنيه، وهو محقر يقضي حياته في دق الطين ورفس «أمنا الأرض»[51]. وبينما كان امتلاك الرحى المائية من علامات اليسر كان الإشتغال فيها مهانة يهجو بها شاعرهم محاورته :

«بابـــام أيكّـا أرحـــــوي العـدور كاسوكان ايعيـــش»

«إنمـا جئـــتِ من مـــــرح عيشه من عشـور الطحـيــن»

ولا تعني هذه الاعتبارات في شيء أن الصناع لم يكونوا مندمجين اقتصاديا في وسط المجتمع القروي، بل كانوا مكفولين من طرف هذا المجتمع. حيث كان نوع من التعاقد الضمني قائما على تبادل الأدوات بجزء من الزرع، وكان هذا التعاقد يسود بقدر ما كانت تسود الأعراف الجماعية في تقرير شئون القرية، وعندما تتقهقر لصالح الرئاسة، فإن ذلك كان يجر استبداد الخصوص بمواد الصناعة وتسخير الصناع مقابل حماية غير مقننة. كما كان صناع اينولتان يلبون مطالب القائد

(48) Colin (G.) - «Les mines marocaines et les marocains», dans B.E.S.M., N° 13, P. 200

(49) مرجع الملاحظة 41، ص. 86.

(50) مرجع الملاحظة 5، ص. 334.

(51) مصدر الملاحظة 9، ص. 69.

والشيوخ ورجال المخزن كل بمصنوعاته. فهذا الوزير أحمد بن موسى قد طلب من الجيلالي الدمناتي عشرات من أدوار الموائد، سخر لها نجارو القبيلة لكي يبحثوا عن الأخشاب الصالحة لها في مسافات بعيدة، ثم كلفوا بتهييئها، وبعد إرسالها رد عليهم عدد منها لتعويضه[52]. وهذا الوزير المعطي بن العربي قد شكر الجيلالي على ما وجهه إليه من «التلاليس»[53] التي تم نسجها في إينولتان[54]. وقد سبق أن أشرنا إلى أن صناع المحاريث بآيت صالح كانوا يقومون سنويا بتزويد عدد من ضيعات المخزن في الحوز بحاجاتها من أدوات الفلاحة، وكذلك كان الشأن بالنسبة لحدادي آيت شتاشن الذين كانوا يزودون المخزن بأحمال الصفائح التي كان يحتاجها العسكر على الخصوص. كما كانوا يبعثون بكميات من الحديد الغير المصنوع إلى الأمناء بمراكش وفي كناش الجيلالي نجد في مصاريف 1300هـ سخرات الواردين إلى دمنات، من قبل المخزن، لطلب الصفيحة، وطلب الجبس وطلب القصاع. وعندما أراد الجيلالي بناء داره سخر الخزافين لصنع الآجر بدون مقابل، وسخر صناع الجير والجبس من أجل ذلك أيضا.

وعلاوة على أن الصناع كانوا يسلبون جزءا من عملهم، فإن المواد الأولية لم تكن دائما في ملكيتهم، فكانوا يضطرون إلى كراء استغلال حفائر الخزف أو إلى شراء الأخشاب أو التعويض عن محاجر الجبس أو الجير. وحتى عندما تكون بعض المعادن أو الأخشاب متوفرة في الغابات أو المناطق المشاعة، فالصناع كانوا يشعرون بأولية المالكين عليها وكان باستطاعة شيخ مستبد أو أبناء أسرة كبرى أن يشعروا الصانع بما يجعله يسترضيهم ولو بتوفير حاجتهم من إنتاجه.

زادت أزمة هذه الطوائف من الصناع بسبب ندرة المواد الأولية أو فقدانها عندما تعرضت للمضاربة من أجل التصدير من منتصف القرن التاسع عشر. فلم يعد الفلاحون والرعاة الإينولتانيون يأتون بالصوف والجلد للصناع المحليين الذين كانوا يعالجونها لإنتاج حاجات محلية يأخذ مقابلها جزءا من المال وقسطا من مواد الفلاحة، بل أصبح ينافس الصانع رأسمالي أجنبي أو وكيله، أو متمول محلي، وكلهم

(52) رسالة من الجيلالي إلى الوزير أحمد بن موسى مؤرخة برابع صفر 1304 كخ م. 171.

(53) جمع تليس وهو محمل من شعر المعز.

(54) من رسائل الجيلالي الدمناتي مؤرخ بشعبان 1311.

لم يكونوا ينتظرون أن تأتي الجلود أو الأصواف أو الحديد إلى سوق دمنات، بل كانوا يجرون معاملات تضمن لهم تلك المواد بتسبيقات مالية لفلاحين مفلسين. وقد كانت بوادر رأسمال محلي توشك أن توحي بأن الصناع بدأوا يصيرون مستعملين لبعض المتمولين المحليين، ولكن هؤلاء كانوا مرتبطين بالإقتصاد الزراعي المتأزم، بالإضافة إلى ظروف عامة غير قارة. وقد انعكست مشاكل المغرب على وضعية الحرفيين، وبصفة خاصة على الدباغين، وجاءت انتفاضة إينولتان، عقب موت مولاي الحسن لتعصف بالصناع فظل المرتبطون منهم بجماعات الزراع في القرى يقاسمونهم معيشة غير محسوبة، بينما تشتت الذين كانوا مرتبطين بسوق دمنات وذهبوا ليضخموا كتلة حرفيي المدن الكبرى وليقاسموهم المصير المشترك.

الفصل التاسع

التجــارة والتجــار

التجارة والتجار

النقود : كانت النقود المغربية، قبل القرن التاسع عشر، ذهبية وفضية ونحاسية. ويبدو أن القطع الفضية، كانت تلعب الدور الأهم في المعاملات، حيث كان الذهب قليلا، بينما لم تكن فلوس النحاس سوى نقود مساعدة. وكانت القطعة الذهبية، قديما، هي المثقال، بينما كان الدرهم فضيا، والفلوس نحاسية. إلا أن المثقال الذهبي قد عوض بمثقال فضي على يد محمد بن عبد الله سنة 1766، حيث جعل وزنه 29غ، أي جعله مساويا لعشرة دراهم شرعية. كما ضرب هذا السلطان قطعة فضية كذلك، مساوية لربع الدرهم، تسمى الموزونة. وكانت 24 من الفلوس النحاسية تساوي قيمة هذه الموزونة بينما كان وزن 96 من الفلوس النحاسية يسمى الأوقية ويساوي قيمة الدرهم الفضي، أي أن عشر أواق كانت تساوي مثقالا واحدا[1]. وحاول محمد بن عبد الله ثم مولاي عبد الرحمان إحياء العملة الذهبية، تحت اسم البندقي، الذي كان يساوي مثقالين. ولكن هذه العملة، التي صدر منها القليل، سرعان ما اختفت واختفى حتى اسمها[2].

وكانت تروج في المغرب، منذ القرن الثامن عشر، إلى جانب النقود المغربية، قطع نقدية أجنبية أكثرها إسبانية. وكانت هذه النقود الأجنبية، كلما أريد صرفها بالعملة المغربية، تقدر بالأوقية. كما كانت واجبات الجمارك تقدر بالأوقية أيضا. فالريال الإسباني، كان يساوي، في نهاية عهد مولاي سليمان، ومنذ أن حددت سعره المعاهدة المغربية الإسبانية سنة 1799، عشر أواق أو مثقالا واحدا[3]. ومعنى هذا أن 96 من الفلوس البرونزية، كان يمكن صرفها، إما بمثقال مغربي، وهو عشرة دراهم

(1) Ayache (G.) - «Aspects de la crise financière au Maroc, après l'expédition espagnole de 1860», dans «Revue Historique» Octobre - Décembre 1958, P. 30

(2) Le Tourneau (R.) - «Fès avant le Protectorat», P. 283

(3) Miege (J.L.) - «Le Maroc et l'Europe», t. 3, P. 98

فضية شرعية، أو بريال إسباني، مع العلم بأن وزن الريال الإسباني كان يقل عن وزن المثقال المغربي بأربع غرامات على الأقل..

ومنذ أوائل عهد عبد الرحمان بن هشام، لم تعد هذه المساواة قائمة. بل بدأ الإختلال بين الوحدة النقدية المغربية، و هي المثقال الذي ظل يساوي عشر أواق، وبين الريال الإسباني الذي غدا الحصول عليه، يتطلب عددا أكثر من الأواقي مافتئ يزداد طيلة القرن التاسع عشر. وكان هذا الإختلال يعني انخفاضا في قيمة العملة البرونزية المغربية، وبالتالي انخفاضا في قيمة وحدته النقدية الفضية، بالنسبة للريال الإسباني. لأن المثقال ظل يصرف بعشر أواق، بينما كان الريال الإسباني يتطلب عددا متزايدا من الأواقي.

ومع انفتاح المغرب انفتاحا أوسع للتجارة الأوربية، دخل عدد أكبر من القطع النقدية الأجنبية إلى المغرب. وبالعكس من ذلك، كانت القطع المغربية الذهبية والفضية تغدو نادرة. فلم يصدر معمل فاس سوى قطع ذهبية قليلة وشبيهة بمسكوكات العهد السابق في الصياغة والوزن[4]. ولم يعد المثقال والأوقية والموزونة، سوى نقود حسابية، بينما كانت تمثلها، في التبادل، قطع درهم ونصف درهم من الفضة والفلوس البرونزية. أما القطع الأجنبية فكانت إما ذهبية، وهي الدبلون الذي كان يساوي 16 ريالا إسبانيا كبيرا، أو قطع نابليون الفرنسية، التي قبلت في المغرب رسميا منذ 1857، وإما فضية، وهي الريال الإسباني الكبير، الذي كان المغاربة يسمونه بومدفع تشبيها لعمودي هرقل المصورين عليه بالمدفع، والبسيطة، منذ انضمام اسبانيا للاتحاد اللاتيني سنة 1868، وقطعة 5 فرنكات التي قبلت رسميا سنة 1845، وقطع أخرى انجليزية وروسية وغيرها.

غير أن القطعتين النقديتين الغالبتين كانتا هما الريال الإسباني وقطع خمسة فرنكات الفرنسية، التي كان يطلق عليها الريال هي كذلك. وكان انخفاض قيمة الفلوس المغربية، بالنسبة للريال الاسباني، قد بدأ منذ 1822. وبلغ صرف هذا الريال في 1828 مقدار 13,5 أوقية. وبلغ في صعود بطيء بين 1830 و1844 سعر 15 أوقية.

(4) Brethes (J.D.) - «Contribution à l'histoire du Maroc par les recherches numismatiques», P. .

واستمر ارتفاع سعر السكة الأجنبية بإيقاع أسرع جعل صاحب الإستقصا يربط بينه وبين الصلح المغربي - الفرنسي سنة 1261هـ والذي نشأ عنه ازدياد في المخالطة والممازجة[5].

ويرى جرمان عياش أن اندماج الريال الفرنسي، في النظام النقدي المغربي، وقع، بصفة خاصة، عندما انخفضت قيمة عشرة أواق من البرونز، حتى أصبحت لا تعادل سوى 25غ. من الفضة التي كانت تقابل وزن الريال الأجنبي، إذ ذاك حل هذا الريال محل المثقال القديم الذي وزنه 29غ. وقد زكى ظهير 1848 السعر التجاري للريال الاسباني الذي بلغ 17 أوقية، ولقطعة 5 فرنكات الفرنسية بـ18 أوقية[6]. وهكذا انخفضت قيمة العملة المغربية بين 1822 و1848 بنسبة 80 في المائة. ومن رأي جان لوي مييج أن ذلك الانخفاض كان بأسباب هي :

- عدم كفاية العملة المغربية لسد المطالب المتزايدة للتجارة.
- توقف الدول الأوربية عن دفع الجزية للمغرب.
- نفقات المخزن لتجديد الجيش بين 1840 و1848.

وبينما اختفت العملة الذهبية المغربية عمليا، حوالي 1850 بسبب كنزها[7]، تدخل عاملان ليؤديا - كما لاحظ ذلك جرمان عياش - إلى الانفصام بين علاقات القيم بين البرونز والفضة وهما :

- خروج الفضة بسبب عجز في ميزان الأداءات.
- انخفاض في قيمة البرونز بالمغرب تحت تأثير سعره المتدهور في الخارج.

وقد أدى الأمر بالدولة المغربية لكي تعوض ذهاب الفضة إلى الإلقاء بكميات من البرونز لسد الحاجيات النقدية المتزايدة، وخلق هذا ظاهرة تضخم البرونز التي كانت تظهر المخزن إلى القيام بتعديلات متكررة بين النقود البرونزية المغربية وبين

(5) الاستقصا، ج 9، ص. 54.
(6) مرجع الملاحظة 3، ص. 97.
(7) نفس المرجع ، ص. 100.

العملات الأجنبية، بتحديد سعر كل منها بالأوقية. ولكن هذه الأسعار سرعان ما كانت تتجاوز. فبعد تعديل 1848، اضطر عبد الرحمان بن هشام إلى حصر السكة مرة أخرى في رسالة مؤرخة بـ14 ربيع الثاني 1268 (6 يبراير 1852)، حيث جعل سعر البندقي بـ40 أوقية والضبلون بـ32 والريال ذي المدفع (الإسباني) بـ20 والريال الذي لا مدفع فيه (5 ف) بـ19 والبسيطة بـ5 والفرنك بـ4[8].

ولم يحل ذلك دون ازدياد في ارتفاع السعر التجاري للعملة الأجنبية. أما القطع الفضية المغربية، فقد ضاعف من تسربها إلى الخارج خصاص الفضة الذي كانت تعاني منه أوربا. فكانت النتيجة أن اقتصرت العملة على قطع نحاسية جزئية. وكان الصنع الغير المحدود «للفلوس» التي ظلت نسبتها الإسمية إلى الأوقية لا تتغير تفقد كل يوم للنقود المغربية من قيمتها. فبينما كان الريال الأجنبي ثابتا، كان الدرهم، وهو عشر المثقال، يقل وزنه من إصدار إلى آخر، بانخفاض قيمة البرونز، حتى لم يعد سنة 1862 سوى 0,7غ. أي ربع وزنه الشرعي. وبذلك أصبح مساويا للموزونة التي كانت من قبل أحد أجزائه[9].

وقد أدت كثرة مشتريات المخزن، في السنوات العشر الموالية لتحديد سعر العملة في 1852، إلى انخفاض مستمر في قيمة العملة المغربية، إلى ما دون سعرها الرسمي. وكان تشبث المخزن بهذا السعر الرسمي، عند استخلاص الواجبات على السلع، أو الواجب على القبائل، في الوقت الذي كان يؤدي فيه الأجور بالسعر التجاري، يدر عليه أرباحا كما كان هذا الفرق بين السعر يؤدي إلى مضاربات كانت تدر أرباحا أخرى على «البورجوازية» الأجنبية والمحلية، التي لم تكن تقبل الفلوس في المعاملات، وبالتالي كانت هذه الحالة مضرة ببسطاء الناس.

وفي نظر عياش الذي اعتمد على وثائق بليمني وزير سيدي محمد، أن مفتاح فهم ظاهرة انخفاض العملة المغربية، بالرغم من كون النقود الفضية ذات قيمة كامنة، ومن كون الفضة قد ارتفع ثمنها العالمي في الخمسينات، يكمن في كون البرونز قد غدا العيار الحقيقي للعملة المغربية. وقد بين أن هذه الحقيقة باتت صارخة على إثر حرب

---

(8) الاستقصا، ج 9، ص. 64.

(9) مرجع الملاحظة 1، ص. 33.

تطوان التي صالح فيها المغرب على تعويضات لاسبانيا قدرها مائة مليون بسيطة، كان دفع الربع المعجل منها كافيا لتصفية ما بقي في بيت المال من القطع الفضية، سيما وأن اسبانيا لم تقبل أداء التعويضات، والانجليز لم يقبلوا أداء الدين المعمول من أجل تلك التعويضات إلا بالذهب والفضة، الأمر الذي نشأ عنه ارتفاع سريع للصرف وإفلاس للتجار.

وأمام هذا التدهور، اضطر السلطان إلى إصدار ظهير جديد في ماي 1862[10] حدد فيه سعر الريال بمقدار 32,5 أوقية التي كان قد بلغها في السوق، أملا في أن يضع بذلك حدا للارتفاع. وقد كان هذا التعديل في نظر مييج كارثة للمالية المغربية حيث أن المخزن قد خسر الربح الذي كان يجنيه بين السعر الرسمي سنة 1852 وبين السعر التجاري الذي وقعت تزكيته. وهذا الأمر أدى إلى عواقب منها :

- انخفاض الواجبات على التصدير بأكثر من 50 في المائة بسبب أدائها بريال إسباني مرتفع القيمة.

- تضييع المخزن لامتيازه في الاختصاص بصنع النقود، حيث كان يأخذ 5ف بسعر 19 أوقية ويحولها إلى ريال سعره 32,5 أوقية.

- تصدير البضائع بأرخص الأثمان.

- تضرر العامة الذين كانوا يأخذون أجورهم بالفلوس.

وقد جاءت عوامل أخرى لتزيد الطين بلة خلال الستينات وهي :

- إغراق السوق بكميات من الفلوس المزيفة وخاصة في الجنوب حيث كان يتوفر النحاس.

- اشتداد الأزمة الاقتصادية.

- اضطرار المخزن، أمام قلة القطع الفضية، إلى قبول أداء الجباية، من طرف القبائل، بالفلوس، الأمر الذي أنقص مداخيله بنسبة مهمة.

- بداية انخفاض في السعر العالمي المتوسط للفضة.

---

(10) رسالة سيدي محمد إلى عبد القادر أشعاش في 12 قعدة 1278 (11 ماي 1862) - تاريخ تطوان، ج 16، ص. 24.

في سنة 1867 كان سعر الدورو الإسباني يتراوح، حسب المناطق، بين 37 و40 أوقية، وبدأ محمد بن عبد الرحمان يفكر في إصلاح جديد، حار فيه بين التدخل لتخفيض الأسعار وبين تخفيض سعر العملة الأجنبية[11]. فقرر في 23 يناير 1869 (8 شوال 1285) الرجوع إلى المعاملة بالدرهم الشرعي، وبأن يكون عشرة منه مكونة للمثقال[12]، أي أنه أراد إعادة المثقال الكبير الذي وزنه 29غ من الفضة وذلك بإعادة الدرهم الشرعي الذي وزنه 2,9غ بعد أن انخفض وزنه إلى 0,72غ، ولم تعد تكون عشرة منه سوى مثقال صغير وزنه 7,2غ. وكان هذا الاجراء يعني رفع قيمة العملة أربع مرات بالرجوع إلى نظام 1766م. وقد بين مييج[13] أن غرض السلطان من ذلك كان هو رفع قيمة مداخيل الجمارك، حيث أمر بألا يقبل الريال الإسباني إلا بـ19 أوقية وقطعة 5ف بـ18 أوقية أي بسعريهما سنة 1852. ووقع الإعلام بألا تقبل العملة المغربية إلا بربع القيمة الإسمية التي كانت لها إذ ذاك. وقد ذهب عياش، عند شرح كنه هذا الإصلاح، إلى أن المقصود هو إعادة تناسب بين البرونز والفضة على مستوى الدرهم الكبير. غير أنه من السهل أن يدرك المرء التناقض بين إرادة السلطان المتمثلة في إعاد تأسيس العملة المغربية على الدرهم المعادل لأوقية البرونز، وبين قراره بإعادة تأسيس العملة المغربية على الدرهم المعادل لأوقية البرونز، وبين قراره بإعادة سعر الريالين الإسباني والفرنسي إلى سعر 1852 لا غير، مع العلم بأن هذين الريالين كان كل منهما يزن أقل من الوحدة النقدية المغربية المتكونة من عشرة دراهم شرعية، لأن الأوقية من البرونز، إذا كانت تساوي 2,9غ من الفضة المغربية، لا يجوز أن تساوي غير نصف هذا القدر بالنسبة للريال، وإلا كان بوسع حامل ريال اسباني، عن طريق صرف البرونز أن يشتري عشرين درهما مغربيا، أي 58غ من الفضة، في حين لم يكن الريال يزن غير 25غ.

ومهما يكن فإن التجار الأجانب احتجوا على محاولة السلطان وعارضها نواب الأجناس. وحسب ما ذكره مييج[14]، فإن هذه العراقيل أدت إلى التخلي عن

(11) مرجع الملاحظة 3، ج 3، ص. 105.

(12) الاستقصا، ج 9، ص. 120.

(13) مرجع الملاحظة 3، ج 3، ص. 120.

(14) نفس المرجع والجزء، ص. 143.

الإصلاح في نونبر 1869. وعاد الصرف إلى الارتفاع، حتى بلغ سعر الدورو الإسباني، في أبريل 1870، قدر 39,5 أوقية، وسعر القطعة الفرنسية قدر 38 أوقية، غير أننا نلاحظ أنه، إذا وقع التخلي عن هذا الإصلاح، فيما يتعلق بواجبات الجمارك، فإن المخزن ظل متشبثا به في معاملته مع رعاياه. وهذا ما نفهمه من ملخص رسالة مؤرخة بما يوافق رابع أبريل 1872، حيث ورد: «جواب تاريخ 15 منه (صفر 1289) عن الإستفهام عما يكون عليه العمل في أعشار قبائل الدير هل يعطونها حبوبا أو مالا وهل الإعتبار بالحساب الشرعي أو بالقديم الخ. بأن المعتبر هو الشرعي وهو الذي كان في صدر الإسلام وهو أحق بأن يعبر عنه بالقديم ومن قديم والملوك يجددون رسمه مهما وقع فيه تبديل حتى أحياه سيدنا الجد سيدي الكبير (محمد بن عبد الله) رحمه الله ورضي عنه وأما هذا الصغير إنما كان جعله سيدنا المقدس بالله (مولاي عبد الرحمان) لمصلحة. فليكن العمل على الشرعي ولا يحسب إلا به وليخرص للقبائل على العادة بسوم الوقف ويدفعون واجبه مالا والله يرعاك»[15].

وواضح ما في هذا الفرق في المعاملة، الذي اضطر إليه السلطان، من امتياز للأجانب، لاسيما التجار منهم، وما فيه من اضرار بالمغاربة وبالفلاحين منهم خاصة. وقد وقع الرجوع إلى السعر الرسمي لصرف الريال، فيما يتعلق بالجمارك، وهو 32,5 أوقية، بينما ظل السعر التجاري في ارتفاع، حتى وصل سنة 1877 في طنجة، إلى 49 أوقية، وفي مراكش إلى 100 أوقية بالنسبة لقطعة 5ف[16]. وكان هذا الفرق في سعر الريال، بين الشمال والجنوب، شديدا، بسبب كثرة التزييف في الجنوب، وبسبب الأزمة الاقتصادية الحادة الناجمة عن محاصيل رديئة وعن انخفاض البضائع الموجهة للتصدير وكانت النتيجة هي الاتجار في الفلوس، حيث كانت تجلب من مراكش لتباع في فاس. وسبب ذلك قلة الفلوس بمراكش عانى منها العامة بقدر ما كان الاتجار بها يدر أرباحا على التجار. وقد أخبرنا الاستقصا بأزمة الفلوس هذه وبأن السلطان مولاي الحسن لما بلغه خبرها في شعبان 1294 (1877) كتب إلى الآفاق برد صرف الريال إلى ثلاثة مثاقيل وربع المثقال فامتثل الناس[17].

(15) كناش خ. م، ص. 47.

(16) مرجع الملاحظة 3، ج 431.

(17) الاستقصا، ج 9، ص. 163.

وبينما كان المخزن يستفيد من الفرق بين السعر الرسمي للريال الذي هو 32,5 أوقية، الذي لم يكن يقبل الريال إلا به، وبين السعر التجاري الذي كان يدفع الريال على حسابه فإن التعديل الجديد لمولاي الحسن قد أضاع من يده هذه الفرصة، من جهة، وأدى من جهة أخرى إلى اضطراب شديد في الأعمال وخاصة في مراكش. فلم ينخفض واجب الأبواب عما كان عليه، وزادت كلفة النقل البري وتضاعفت أثمان الحيوانات، لأن الفلاحين لم يكونوا يقبلون منها سوى العدد نفسه من الأواقي دون الرجوع إلى الصرف الجديد. وارتفعت أثمان المواد والأجور، بينما اضطربت المعاملات اليومية والأكرية التي ظلت تحسب بالمثقال، وظلت بضائع أجنبية كالقطنيات والسكر والشاي بسوم 60 أوقية لقطعة 5ف.

وقد عاد التجار الأجانب إلى الاجتماع على هذا التخفيض الفجائي لثلث القيمة الإسمية للعملة. واستمر الصرف في الارتفاع من جديد حتى بلغت الأزمة النقدية أوجها سنة 1883[18]. وكانت مقترنة بأزمة مالية كذلك، لأن تدهور التجارة أدى إلى نقص 70 في المائة من مداخيل الجمارك بين 73 و1882. وساعد على ذلك غش الأمناء، كما اتسعت الاضرابات وتخلص عدد من القبائل من أداء الجباية، وزاد افتقار السكان. ولم تؤد معاهدة مدريد إلى أداء الضريبة من طرف الأجانب والمحميين.

وأمام فشل جميع جهود تثبيت العملة، قرر مولاي الحسن سنة 1881، أن يعطي للعملة المغربية عيارا فضيا، وذلك بأن يضرب بإسمه في باريس مقدار عشرين مليونا من الفرنكات يسك منه ريال وزنه عشرة دراهم شرعية، ونصف ريال، وربع ريال، وعشر ريال ونصف عشر ريال[19]. وأظهر السلطان سكته الجديدة في بداية 1885[20]. وكان الريال الحسني الجديد بوزنه الذي هو 29,216غ، منها 26,29غ، من الفضة الخالصة، يفوق قيمة الدورو الاسباني بـ20 في المائة على الأقل، بينما كان مساويا له من الناحية الاسمية، الأمر الذي ترتب عنه احتجان قطع الحسني وتهريبها، بعد أن كلفت بيت المال غاليا دون حصول المراد. وقرر السلطان سنة 1891 ضرب ريال

(18) مرجع الملاحظة 3، ج 3، ص. 435.

(19) كتاب مولاي الحسن إلى بركاش بتاريخ 12 جمادي الثانية 1298، الإتحاف ج 2، ص. 432.

(20) الإتحاف، ج 3، ص. 453.

حسني جديد في أوربا، يساوي قطعة خمسة فرنكات الفرنسية في الوزن، ولكنه ما إن وقع ترويجه حتى فقد 30 في المائة من قيمته الاسمية بسبب انخفاض سعر الفضة. وقرر مولاي الحسن إلغاء هذه العملة سنة 1893. وكان قد اشترى سنة 1888 ماكينات لضرب السكة من بلجيكا ولكنها لم تستعمل. وعاد إلى هذا المشروع سنة 1889، بمحاولة ضرب النقود على يد الطليان، بماكينات فاس. ولم تصدر عنها سوى نقود نحاسية سنتي 92 – 1893 كانت كلفة اصدارها أعلى من قيمتها مما جعل المشروع يتوقف نهائيا.

وكان السلطان قد حدد صرف الدورو الاسباني وقطعة 5ف سنة 1888 بـ125 أوقية. وكانت العملة المغربية تجري عليها عمليات صرف متراكبة تفقد في كل منها قدرا من قيمتها بالنسبة للعملة الأجنبية. فمن صرف العملة الحسابية إلى العملة الحقيقية، ومن البرونزية إلى الفضية، ومن المغربية إلى الاسبانية، ومن الاسبانية إلى الفرنسية أو غيرها. أضف إلى ذلك أن اسبانيا قد عرفت منذ 1882 تدهورا ماليا أفقد عملتها 23 في المائة بالنسبة للفرنك. كما أدى قرارها بسحب المضروبة قبل 1868 من السوق إلى مصاعب متعددة. فقد بادل بها المضاربون عددا من قطع الحسني، وبذلك التقت على العملة المغربية ثلاث أزمات :

- انخفاض قيمة النقود البرونزية بالنسبة للقطعة الإسبانية.
- أزمة النقود الفضية الحسنية.
- أزمة الصرف الإسباني.

كل ذلك شدد من عدم التوافق بين الأسعار والأجور، ومن تزايد الربا والمضاربات، وبالتالي من تحطيم الفلاحين، في وقت كان فيه المغرب يستورد، أكثر فأكثر، بضائع أجنبية، أصبحت ضرورية، وكان ثمنها يرتفع كلما انهارت العملة. كما أدت الأزمة النقدية إلى انخفاض عام في المداخيل وإلى اللجوء إلى ضرائب غير عادية وإلى تحطيم المشاريع الإقتصادية والإدارية للمخزن.

واستمر حال العملة المغربية في الضعف في عهد مولاي عبد العزيز، فبالرغم من أن المخزن قد ظل محافظا للريال، عند الجباية، على سعر 32,5 أوقية، فقد كان

يحسب له، عند الخروج من بيت المال، سعرا بلغ 14 مثقالا. وأمر السلطان سنة 1903 بأن تضرب بإسمه في انكلترا وفرنسا وألمانيا نقود برونزية تحل محل النقود القديمة. وقرر أن تكون هذه النقود خاضعة للنظام العشري، بأن تضرب منها قطع تحمل 1 و2 و5 و10. ولما وقع ترويجها طبق عليها السكان النظام القديم وشبهوها بالموزونات والأواقي والمثاقيل، أي أن مرجعهم بدل أن يكون ريال 25غ. كان هو ريال 29غ(21). فلو اعتبرت القطعة التي كانت تحمل رقم 1 سنتيما لكانت 500 منها تكفي لتكوين ريال واحد، بينما كان يلزم منها 560 لتكوين ريال من 14 مثقالا فيما لو اعتبرت تلك القطعة موزونة واحدة. وهكذا فقدت 12 في المائة من قيمتها. وقد أغرق سوق فاس بهذه الفلوس، ووقعت فيها متاجرات. وسرعان ما عدت كمية الفلوس المساوية لأربعة عشر مثقالا لا تكفي إلا لصرف ريال فضي، بينما أصبح صرف الدورو بفلوس النحاس يتطلب ما بين 14 و20 مثقالا حسب البلدان، ومازالت النقود العزيزية تفقد قيمتها حتى بلغت خسارتها 120 في المائة ولزم 1120 قطعة لتكوين الدورو. وبذلك ثقلت المعاملات وأصبحت، في بعض الأحيان بسبب مشاكل الصرف مستحيلة.

الصرف في إينولتان : وردت في الوثائق التي راجعناها إشارات تتعلق بالنقود، بصفة عامة، وبمشاكل الصرف بصفة خاصة، ومن شأن البحث المونوغرافي أن يسهم في دراسة الأزمة النقدية بإعطاء معلومات محلية، ولو كانت جزئية، عن تدهور العملة المغربية وتطور نسبتها إلى العملة الأجنبية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

* * * *

معلومات متفرقة عن الأسعار والصرف في إينولتان

1861 – صرف الريال 18,5 أوقية[1].

1870 – بيع وصفان بمثاقيل غير شرعية[2].

1872 – ورد من القائد 120 ريالا سوم 38 وثلث وجب فيها مال 4600[3].

---

(21) Michaux - Bellaire -«L'organisation des finances...», P. 219

1872 – إعانة كطيوة ريال 95 سعر 38 وثلث[4].

1877 – الغجدامي : نادى مولاي الحسن بالريال يكون 3 مثاقيل وعشر موزونات والبسيطة بـ7 أواق ثم أصبح الريال 7 مثاقيل وأوقيتين[5].

1880 – خرج من بيت المال 6230 ريال سعر 35[6].

1882 – مجموع ثمن العولة 1460 مثقال بحسب 38 في الريال[7].

1883 – التزام للجيلالي بـ100 مثقال، 3 مثاقيل وعشر موزونات في الريال[8].

1883 – 450 مثقالا بصرف تافيلالت 12 ريالا ودرهم كبير ودرهم صغير[9].

أكتوبر 1883 – دوفوكو : قطعة 5 ف. في دمنات = 10 مثاقيل[10].

1883 – 692 ريالا نقود تافيلالت رسم 37[11].

1883 – «توجه من عندنا لتافيلالت 30 ريالا بحسب تسعة دراهم في الريال[12].

1884 – «حزنا 300 مثقال من الأمين بسكة تافيلالت سوم 40 أوقية للريال»[13].

1884 – سخرة من ورد على إبطال فلوس تازالاغت[14].

1884 – كسور في مال تافيلالت عن سنة هي 500 ريال[15].

1884 – وردت 300 مثقال بسكة تافيلالت، 100 منها سوم 40 وجب فيها 25 ريالا[16].

1885 – وجهنا لتافيلالت 30 مثقالا بصرف تافيلالت وجب فيها 7,5 بسوم 4 مثاقيل في الريال[17].

1886 – ورد 200 مثقال توجه لتافيلالت بحسب للدرهم الكبير 4,5 بسكة سيدنا الجديدة[18].

1886 – 300 مثقال بسكة تافيلالت وجب فيها 60 ريالا سوم 50[19].

1888 – فرض على ولتانة زرع بـ907 ريال سوم 80 أو 100 يجب 78525[20].

1891 – اشترينا للعولة 100 مد قمح بحسب 16 للمد بثمن 320 ريالا سعر 50[21].

1896 – كان صرف البسيطة 16 أوقية[22].

1897 – الريال الحسني بـ125 أوقية والبسيطة بـ25 أوقية[23].

التعليق على هذه المعلومات

1) وردت هذه المعلومات في وثيقة من وثائق المرابط الماجطني، عند ذكر أجرة راع دخل عنده في نونبر من هذا العام، ولم يشر فيها إلى المقصود بالريال، أهو الدورو الاسباني أم قطعة 5ف الفرنسية. والملاحظ أن هذا القدر هو المحدد رسميا لصرف الريال الفرنسي منذ 1852. وقد ذكر مييج أن صرف الريال الإسباني كان قد بلغ سنة 1857 مقدار 23 أوقية، وصرف القطعة الفرنسية 22 أوقية. وهذا يصدقه اضطرار السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى رفع السعر الرسمي في ماي 1862 إلى 21 أوقية ونصف. ولا يرجع هذا إلى آثار الحملة الإسبانية وحدها، لأن عياش قد أورد رسالة من بليمني إلى محمد الزبدي، مؤرخة بيبراير 1860، أشار فيها إلى أن سعر الريال كان قد بلغ 29 أوقية. فإشارة وثيقة الماجطني، لكونها فريدة، لا تطمئننا على شيء، ولكنها تمكننا من إبداء التساؤل الآتي : هل ظلت البوادي إلى هذا التاريخ، على الأقل، غير متأثرة كثيرا بارتفاع الصرف الذي كانت تشهده المدن، وخاصة منها موانئ التصدير، وهي التي كان المخزن يتبع مضارباتها لإدخال تعديلات مستمرة على الصرف ؟

2) وردت في رسم عدلي بسمسرة وصيفين ووصيفتين في سوق دمنات، صائرين لقبيلة فطواكة من قبل السلطان. ويفهم منه أن السلطان ربما اضطر، في إطار الأزمة المالية، إلى بيع عدد من الوصفان للقبائل. وقد نص الرسم على أن الأداء وقع بالمثاقيل القديمة، والمقصود بها، حسب الوثيقة المشار إليها أعلاه (ملاحظة 15) هو المثقال الصغير، المساوي لربع المثقال الشرعي منذ مولاي عبد الرحمان. ويلاحظ أنه سمي قديما بالنسبة للمثقال الشرعي الذي حاول إحياءه سيدي محمد سنة 1869. والأداء بهذا المثقال العرفي يدل على أن المعاملة لم تكن بالدرهم الشرعي، وأن هذا الدرهم لم يبق معمولا به، كما ذكرنا، إلا في تقدير الجباية.

3) (كناش الجيلالي) - السعر المذكور للريال هو الذي كان جاريا بدمنات. والمقصود بالمال هو المثاقيل. وعدد 4600 يقرأ هكذا : أربعمائة وستون مثقالا (وصفر أوقية). وقد وردت 120 ريالا المذكورة على كاتب مقيم بدمنات من القائد وهو خارج عنها، فعدت بالصرف المحلي.

4) (كناش الجيلالي) - يفهم منها أن هذه الإعانة وقع أداؤها بالسعر المحلي للريال في إينولتان، وهو 38,5 أوقية، وهو أكثر من السعر الرسمي الذي هو 32,5، الذي احتفظ به المخزن في الاستخلاصات بعد فشل اصلاح 1869. وقدر 95 ريالا التي نابت كطيوة في الإعانة، لو أعطيت بالسعر المحلي، لكانت 95 x 38,5 = 3657 أوقية. ولكن كطيوة كان عليهم أن يدفعوا 1260 أوقية أخرى التي سميت «بالفراق»، أي الفرق بين الصرف المحلي والصرف التجاري الذي يشترى به الريال في مراكش أو في المدينة التي تدفع فيها الإعانة. وهذا السعر هو : 4917 أوقية : 95 ريالا = 51,75 أوقية، ويمكن التعقيب على هذا السعر بما يؤيد ما ذكرناه في الملاحظة التي قبل هذه، من كون الصرف في البوادي كان أقل حدة منه في المدن. ومع ذلك زاد زيادة مهمة في إينولتان من 18,5 في 1861 إلى 38,5 في سنة 1872، مما يؤكد ثقل التعويضات التي كان يعطيها المغرب، من جهة، وأثر الأزمة الفلاحية - التجارية 1867 - 1869 من جهة أخرى. كما نلاحظ أن أزمة النقود قد زادت من ثقل الإعانة على كطيوة بنسبة 34 في المائة.

5) (التسلي ص 17) - إشارة إلى تذكير مولاي الحسن بالسعر الرسمي الذي نصت عليه المعاهدة سنة 1862، أي 32,5 أوقية. ونلاحظ أن خمس بسائط تساوي في هذا السعر 35 أوقية، حيث كان هناك فرق بين صرف القطع النقدية الكبيرة والقطع الجزئية. والزيادة المشار إليها في السعر التجاري والتي جعلت تذكير السلطان صيحة في واد، وقعت بعد أشهر معدودة. وقد ذكر مييج أن السعر التجاري بلغ متوسطه في الصويرة. خلال أكتوبر 1877، إلى 70 أوقية. وهذا يجعلنا نلاحظ أن الفرق الذي كان في السعر، بين دمنات وبين المدن الكبرى، قد تبدد في هذه الفترة. ويؤكد ذلك أن الغجدامي قد باع قبيل مجاعة 1879 اثني عشر صاعا من الشعير بست أواق للصاع فتجمل له ريال واحد من 72 أوقية (ص 16).

6) كناش الخزانة الملكية (رقم 48) - لا تؤيد هذه الإشارة إلى أداء أجور العسكر بالريال، حسب سعره الرسمي، أن ما ذهب إليه كل من مييج (ج 3 ص 433) وميشو بيلير (تنظيم المالية.. ص 218)، من كون الدولة المغربية كانت تأخذ الجباية بالسعر الرسمي وتؤدي الأجور بالسعر التجاري لتربح الفرق بينهما، كان أمرا دائما.

7) (كناش الجيلالي) - المقصود بالعولة هو ما كان على قائد دمنات أن يدفعه، سنويا، من الحنطة والأدام وغيرهما من المواد المرسلة إلى الدار السلطانية بتافيلالت. وكانت العادة أن يرسل المال اللازم لشرائها مع أصحابه إلى تافيلالت. والسعر المذكور هو السعر التجاري للريال في تافيلالت. وقد كان أخفض الأسعار في المغرب، لأسباب منها ما ذكره روس دون (المرجع المذكور في الملاحظة 69 ص 291) من توفر قطع 5ف الفرنسية في تافيلالت حيث كانت ترد من مبادلاتها بضائع فاس ومراكش مع توات، حتى قبل احتلالها. وكان الجزائريون يتعاملون مع توات بهذه القطع.

8) (كناش الجيلالي) - هذا واحد من الالتزامات المتعددة الوجوه التي احتوى عليها كناش الجيلالي الدمناتي. ويلاحظ أن النص على أدائها واقع بالسعر الرسمي للريال، أي أن الملتزم كان عليه أن يؤدي للقائد ثلاثين ريالا وثلاثة أرباع الريال لكي يوفي له المائة مثقال. والواقع أنه لكي يحصل هذا الملتزم على هذا القدر من الريالات، كان عليه بحسب السعر الذي ذكره الغجدامي قبل هذا التاريخ بخمس سنوات وهو 72 أوقية أن يبذل 2175 أوقية بدل 1000 أوقية التي هي 100 مثقال، ولو كان الأمر يتعلق بدائن لا يستطيع أن يفرض إرادته على المدين، مثل القائد، لوقع بين الطرفين نزاع على السعر الذي يؤدي به الالتزام بعد تدهور الصرف.

9) (كناش الجيلالي) - تفيد هذه الإشارة أن سعر الريال في تافيلالت قد زاد بالنسبة لسنة 1882. فالمقصود بالدرهم الكبير هو الدرهم الشرعي الذي وزنه 2,9غ. وبالدرهم الصغير ذلك الذي انخفض وزنه تبعا لانخفاض قيمة البرونز إلى 0,7غ. ومجموع الدرهمين يساوي نصف المثقال الصغير أي خمس أواق، فتكون 445 أوقية هي التي أعطت 12 ريالا بسعر 37,08 أوقية في الريال.

10) سبق أن ذكرنا أن دوفوكو مر بدمنات في أكتوبر 1883، وهي الفترة التي اعتبرها مييج أوج الأزمة النقدية (ج 3، ص 435) وكانت العملة التي قرر مولاي الحسن ضربها في أوربا منذ سنة 1881 لم يظهر أثرها بعد. ويبين قدر 10 مثاقيل، الذي بلغه سعر الريال، أن دمنات صارت من أكثر المناطق تضررا من أزمة الصرف، وهي منجذبة في ذلك نحو مراكش وبعض المدن الساحلية التي كانت تدخل منها التجارة. بينما كانت مناطق دادس ودرعة وتدغة وتافيلالت تعرف أدنى أسعار الصرف.

11) (كناش الجيلالي) - تؤكد هذه الإشارة الأخرى الاتجاه العكسي للصرف في تافيلالت حيث نزل السعر إلى 37 أوقية. وربما كان ذلك من تزايد المعاملة مع توات ومع الجزائر.

12) تأكيد آخر لهبوط الصرف في تافيلالت حيث إن وزن تسعة دراهم شرعية الذي كان من شأنه أن يعطي بالنسبة للريال سعر 36,3 أوقية من الأواقي التي كانت تعطي عشرة منها مثقالا واحدا وزنه 7,2غ.

13) (كناش الجيلالي) - نلاحظ ارتفاعا جديدا في صرف تافيلالت.

14) (كناش الجيلالي) - والمقصود هو الأجر الذي أعطي للوارد بالأمر السلطاني لإبطال النقود المشار إليها «بتازالاغت»، ولعلها فلوس البرونز المطروق التي وزن القطعة منها 13,5غ. والتي صدرت عن دار السكة بفاس سنة 1301. وتازالاغت نسبة إلى زالاغ بفاس، وإليها تنسب الزوالغ التي تطلق على النقود إذا أريد التقليل من قيمتها.

15) (كناش الجيلالي) - ومعنى هذه الإشارة أن قائد دمنات قد تكلف، خلال سنة واحدة، في تعويض الفرق بين السعر المرتفع للريال في دمنات وسعره المنخفض في تافيلالت، 500 ريال في المصاريف التي تطلبتها العولة المشار إليها. والمنطقي هو أن يربح القائم في دمنات بين السعرين لو كان أعوان الجيلالي يذهبون بالفلوس من دمنات ليشتروا بها الريال الرخيص في تافيلالت، ليسلموه للشرفاء أو يشتروا لهم به حاجاتهم. بل كان من شأن ذلك احداث متاجر بالنقود بين المناطق الداخلية وبين الواحات. بل إن الربح كان سيبلغ أكثر من الضعف، وهو أمر ما كان ليتقاعس عنه تجار في أمس الحاجة إلى الريال. غير أن الفلوس لم تكن مقبولة في المعاملات، سيما في المناطق التي كان فيها الصرف أدنى منه في غيرها. وكان الجيلالي حاول أن يربح في هذه العملية بدفع الفلوس لأصحابه ممن كانوا يتولون دفع العولة بالنيابة عنه في تافيلالت. وهذا ما يفهم مما جاء في رسالة كتبها إليه أخو السلطان في تافيلالت بتاريخ شعبان : «... بوصول كتابنا هذا إليك ادفع العدة المذكورة (930 ريالا) للحاج محمد المذكور (الذي دفعها بالنيابة عنه في تافيلالت) فورا عاجلا من غير مهلة ولا تماطل، لأن إخوانه اشتكوا، علينا غير ما مرة، بأنك تماطلهم وتدفع لهم السكة الرديئة

وتكثر المقام بالمدينة من السبب المذكور. والذي يكون عليه عملك هو أن تدفع لهم الريال بوجهه لأنه هو الذي دفعوا لنا...».

16) (كناش الجيلالي) - تأكيدا لارتفاع الصرف إلى 40 أوقية بتافيلالت.

17) (كناش الجيلالي) - استقرار الصرف بالنسبة لسنة 1884.

18) مضمون هذه المعلومة أن 200 مثقال الواردة، والمراد بعثها إلى تافيلالت، كانت بعملة الحسني التي أمر السلطان بضربها في أوربا. وهي بحسب الصرف الجاري به العمل هناك، وهو أن الدرهم الكبير وهو عشر الريال الحسني كان صرفه 4,5 أواق وبذلك يكون صرف الريال الحسني مساويا لقطعة 5ف الفرنسية في صرف تافيلالت على الأقل بالنسبة للفلوس البرونزية. غير أن الواقع - بقطع النظر عما أدى إليه تفوق الريال الحسني في الوزن على الريالين الاسباني والفرنسي من القضاء على الحسني، هو أن هذا الريال لم يؤد إلى الهدف منه وهو تعزيز جانب العملة المغربية البرونزية حتى تساوي عشر أواق من البرونز 29غ من الفضة. فبالرغم من صدور «الحسني» ظلت النسبة بين الفلوس المغربية وبين الريال الأجنبي كما كانت.

19) تؤكد هذه المعلومة الأخرى ما ذكرناه من استمرار انخفاض قيمة العملة المغربية بدل أن يوقف صدور الحسني هذا الإنخفاض.

20) تبين هذه المعلومة التدهور السريع للصرف من جديد في دمنات، ونلاحظ أن السعر كان بين 80 و100 أوقية في يبراير 1888. وفي أبريل من هذه السنة قرر مولاي الحسن إبطال الريال الذي كان روجه. وقد أكدت إشارة أخرى من كناش الجيلالي أن السعر كان في قعدة 1305هـ (يوليوز 1888) قد استقر في مائة أوقية.

21) (كناش الجيلالي) - استقرار السعر في تافيلالت وهو على النصف من قدره في دمنات.

22) التسلي، ص 124.

23) (أوراق أولفصالت) - يلاحظ تضخم فادح في سعر الريال بين 1896 و1897 تعدى 30 في المائة.

تزوير النقود : لم يكن الإنهيار النقدي المغربي في القرن التاسع عشر يرجع فقط إلى العجز التجاري المغربي، أو لآليات تتعلق بالإحتكاك بين اقتصادين غير متكافئين، بل كان من عوامل هذا الإنهيار كذلك، تفشي التزوير، سواء بالنسبة للريال أو للبسيطة الإسبانية. وكان يسهل ذلك امحاء القطع القديمة. وحسب دوفوكو فإن المزورين هم بصفة خاصة من الصناع اليهود والطلبة المسلمين وكل من كانوا يزاولون السيميا ويزورون النقود في انتظار الحصول على حجر الفلاسفة[22]. وقد أدى هذا التزوير إلى فقدان الثقة بالعملة فلا يتبايع شخصان إلا بعد أخذ الإحتياط الكامل، حيث لم يكن البائع يقبل قطعة نقدية إلا بعد أن يشرك في فحصها شخصين أو أكثر. وإذا كان صانع يهودي قريبا فنعم الخبير، أما نقود الذهب فلا يجرؤ أحد على أخذها خوف أخذ الفاسدة. غير أن التزوير كان متفشيا بصفة أخص بالنسبة للفلوس البرونزية، وذلك لأن توفر النحاس كان يشجع على ذلك. وقد كثر صنعها في عهد سيدي محمد حيث كانت تأتي من سوس الغني بالنحاس، ومن معامل التزييف بطنجة كان يشارك فيها أوربيون. وكان أكثر هذا التزوير اشتداد أزمة الصرف في الجنوب أكثر منها في الشمال ذلك لأن هذه القطع التي انتشرت بكميات هائلة كانت قيمتها الذاتية تقل بثلاثين في المائة عن قيمتها الرسمية[23].

وإذا عرفنا أن القواد الكبار ورجال المخزن بصفة عامة كان في حمايتهم صناع من يهود ومسلمين يشتغلون لحسابهم في صنع الحلي والخناجر والبنادق، لم يستبعد أن يكون بعضهم على الأقل مشتغلين بتزوير القطع النقدية، وبالرغم من أن هذه الظاهرة تؤكدها ذكريات الرواية الشفوية، فإن الركون إليها يتطلب وثائق مكتوبة حتى يمكن التساؤل عن دور هذا السلوك في ارتقاء أولئك القواد الذين لم ينهضوا على أساس أنظمة اللفوف وحدها. وبهذا الصدد فقد ثبت أنه كان عند القائد محمد ابن الطالب النتيفي الذي كان قائد قبيلته قبل أن يوليه سيدي محمد عاملا على فاس[24]، عبد مكي الأصل اشتهر بأنه كان يصنع النقود لسيده، وأنهي خبر ذلك إلى السلطان فأرسل في طلبه لاستخدامه على ما يظهر لا لعقابه. فأبى النتيفي أن يرسله

(22) De Foucauld - «Reconnaissances...», t. 2, P. 23

(23) مرجع الملاحظة 3، ج 3، ص 105.

(24) محمد غريط «فواصل الجمان» طبع فاس، 1347، ص. 210.

حتى اضطر السلطان إلى أن يبعث إليه حركة من العسكر مع ابنه مولاي الحسن، ردت على أعقابها، فنهض إليه بنفسه وفر ابن الطالب إلى آيت بوزيد الذين كانوا سائبة. وبعد عامين عفا عنه السلطان وعينه عاملا على فاس. ولكن صانع النقود كان قد فر إلى زاوية احنصال[25].

وفي الوقت الذي كان فيه المخزن يناضل لتوقيف الزيادة في الريال كان يحارب تزييف النقود. فقد جاء في ملخص رسالة واردة من السلطان بتاريخ 29 محرم 1283هـ (1866) : «إخبار عن قيام ساق الجد في حسم مادة المعاملة بالفلوس الزائفة وروجانها وفي حسم مادة الزيادة في الريال»[26]. وجاء في ملخص رسالة أخرى من نفس المصدر مؤرخة بـ21 جمادى الأولى 1283 جواب متعلق بشخص كان يدعى عبد السلام النتيفي عثر عليه يخدم السكة. ثم «شهد فيه بأنه مسكين لا يحترف بما رمي به ولا يخالط أهله». وقد اتهم بعض صناع البنادق المحلية، المعروفة بتاسدا، في آيت شتاشن بتزوير السكة في عهد الجيلالي الدمناتي. واشتهر عن رجل اسمه ابراهيم نايت ميمون، بقرية تانكاخت من فخذ ايواريضن، أنه كان يصنع النقود حتى كان الناس يميزون نقوده من غيرها، وكانوا يسمونها «نقود آيت ميمون» وكذلك كانوا يميزون نقود آيت تلغمت التي كان يصنعها هؤلاء بقريتهم من كطيوة الجبل، وكانت تتميز بنتوء بارز وسط كل قطعة نحاسية. وكان آخر من اشتهر بهذا التزييف هو رجل وريضي، عرف ببوتاسكاوين بعث في طلبه مولاي عبد العزيز ولم يعد من سفره إليه. ويمكن للمستقصي أن يعثر على أخبار عدد آخر من المزيفين. ويكفي أن نتصور وجود شخصين أو ثلاثة أشخاص من مزيفي النقود في كل قبيلة حتى نقتنع بالنتائج المهولة لذلك على العملة المغربية وعلى المعاملات.

مشكلة تعدد السكك وتغيرها : كان روجان عدد من السكك الأجنبية من إسبانية وفرنسية وانجليزية وأمريكية جنوبية الخ إلى جانب العملات المغربية، وكذا إصدار سلاطين المغرب لعدد من القطع النقدية المختلفة الأوزان والأسماء، واختلاف هذه القطع الأجنبية والمغربية فيما بينها قيمة ورواجا، من الأمور التي أعاقت المعاملات التجارية، وأثارت الخصومات بين المتعاملين، وأدت بكثير من

(25) Neigle (R.) - «Monographie de la tribu Entifa», cas 240 297, Vincennes

(26) كـخ م. 47.

التجار إلى الإفلاس، وأضرت أيما إضرار بمعاش عامة الناس. وقد كان المغاربة ألفوا الحساب بالفلوس والموزونات والأواقي والمثاقيل، ولم يبغوا عن هذا النظام حولا حتى عندما قام كل من مولاي الحسن ومولاي عبد العزيز بإصدار نقود تخضع، كالنقود الأوربية للنظام العشري، فكان إسقاط التسميات القديمة على نقود مغربية جديدة، بعد تغير قيمتها، واسقاط هذه التسميات على النقود الأجنبية، يؤدي إلى الإلتباس وإلى ضياع نسبة من القيمة الإسمية للنقود المغربية[27].

على أن أمرين آخرين كان لهما أثر سيء على سير أعمال التجارة وأديا إلى خبال كثير بالنسبة لأصناف المتعاقدين والمتداينين، فالأمر الأول هو اضطرار السلاطين عدة مرات إلى التدخل لفرض سعر رسمي للعملة، إقامة تناسب بين النقود المغربية والأجنبية والأمر الثاني هو أن السعر التجاري كان يختلف من بلد إلى آخر، اما التدخلات في تحديد السعر فيظهر أن أشدها وطأة لم تكن تلك التي أجراها مولاي عبد الرحمان وسيدي محمد لتزكية السعر التجاري، بل تلك التي كانت تحاول إعطاء قيمة جديدة للعملة المغربية، بالنزول عن السعر التجاري إلى سعر مفروض يقل عن الأول أضعافا مضاعفة[28].

ويتطلب الحكم على هذه الإجراءات وعلى مدى فهم رجال المخزن لآليات الأزمة النقدية والازمة المالية التي كان يواجهها المغرب، استقصاء للمعطيات وتحليلا تقنيا يتوقف على الكشف عن مزيد من الوثائق بيد أنه تمكن الإشارة إلى أن عددا من الأوراق التي راجعناها احتوت على نقول فقهية تتعلق بتعدد السكك وتغيرات قيمها، وأكثر هذه النقول هي من شراح مختصر خليل[29]، لأن المشكلة الأساسية كانت هي معرفة الحكم الشرعي في كيفية قضاء الدين بعد تغير السكة، مع العلم بأن التضخم الذي عرفته العملة المغربية في القرن التاسع عشر والمشاكل المتولدة عن صرف النقود المغربية إلى عملات أجنبية، ربما كانت تزيد في التعقيد عن تلك التي عولجت في القرون السابقة.

(27) مرجع الملاحظة 2، ص 282.

(28) انظر الاستقصا ج 9، ص 163 بصدد أمر مولاي الحسن سنة 1294 (1877) برد صرف الريال إلى ثلاثة مثاقيل وربع.

(29) توفي الشيخ خليل بن إسحاق سنة 776هـ (1374م).

وقد أصدر فقيه دمناتي هو علي بن سليمان البجمعاوي فتوى في الموضوع مؤرخة بثلاثين رجب 1308 (مارس 1891) أي إبان أزمة الريال الحسني[30] وجاء في هذه الفتوى : «... فإني لما مررت ببعض البلدان وجدت الناس يتحاورون في ما يقع من اضطراب السكة زيادة ونقصانا، والحاكم بينهم يحكم بما اقتضاه نظره وفهمه من نصوص تباين ما يحكمون به كقول المختصر وان بطلت فلوس فالمثل...» والمسألة التي أراد البجمعاوي أن يبث فيها تتعلق بالحيرة التي كان فيها المفتون والقضاة من تفسير كلمة «المثل» التي جاء بها المختصر، أي بالعوض الذي يقضي به الدين بالمال. وهل الدين المعقود بالريال يمكن أن يقضى بالدراهم ؟ وهل الدين المعقود بالفلوس يمكن قضاؤه بالبسائط ؟ وهل الدين إذا تغيرت السكة يقضى بالقديم أم بالجديد الخ. وفي نظره أن المعاملة من بيع وشراء وسلف «تقع المثاقيل، والمثقال بفاس وعمله، غربا وسوسا وغيرا، مضبوط بعدد عشرة دراهم، مطلقا، اتفقت وزنا وسكة أو اختلفت. والدرهم أربع موزونات فلوسا مطلق كذلك، فلا عبرة بمثل هذا، في كل، لأن المثقال والدرهم يعم أي سكة، مطلقا، اتحدت أو تعددت. فيجب على كل قاض أو مفت أن ينظر، فإن كان في الرسم أو القول من المثاقيل مطلقا اجتمعت له في ثلاث ريالات أو أقل أو أكثر مطلقا كانت سكة واحدة أو أكثر». أما الاختلاف حول أداء الدين بسكة الفضة أو بالفلوس فإن البجمعاوي قد أفتى بأن المتعاملين «ان اتفقا على شيء يرضيانه أو جرى به عرفهم فذلك، وإلا وجب من النصف من كل كسكتين، وثلث من ثلاث، وربع من أربع، مثلا مثلا، ان تعومل بكل في البلد» ويفصل البجمعاوي في النزاع الذي كان أكثر احتداما من غيره والناجم عن اختلاف سعر الريال بالنسبة للمثاقيل، كأن يقع دين خمسة مثاقيل أو في وقت تساوي فيه ريالا، ثم يرتفع الريال حتى يساوي سبعة مثاقيل أو يقع دين ريال حين يساوي خمسة مثاقيل ثم يرتفع إلى سبعة، ويقع النزاع هل يرد الدين بخمسة مثاقيل، بعد انخفاض قيمتها بالنسبة للريال، أو يرد الريال الذي ارتفعت قيمته عن عدد المثاقيل التي وقع بها الدين، ورأي البجمعاوي في هذه الحالة هو الوقوف عند حرفية النص حيث يقول : «وان وقع في الرسم أو القول مائة ريال أو أربعة فلوس وجب المثل والزيد والنقص

(30) توجد هذه الفتوى في ورقة ملصقة بالنسخة المخطوطة لفهرسة المؤلف التي عنوانها : «أجلي مسانـد علي الرحمان على أسانيد علي بن سليمان» والتي رقمها بالخزانة العامة بالرباط، ق 157.

لربها وعليه، لأجل أن النزاع ارتفع بالنص على شخص الثمن العام لكل سكة كمثقال والخاص كريال فلم يقض أو يفت بريال، مع النص على المثقال وعكسه، الا للجهل وعدم فهم نصوص الأئمة».

إن فتوى البجمعاوي لا تهمنا من جهة الصواب الفقهي بقدر ما تهمنا من حيث الإشهاد التاريخي. فهي ولاشك معالجة لمشكل النقود الذي لم يكن إصلاحه يتوقف على رأي فقهي أو اجتهاد، إذ أنها كانت تسبب اضرارا للدائن أو المدين بحسب وجه الفصل بينهما، ولكننا نستفيد منها الحالة التي كان عليها الناس من جراء مشكل السكة. وقد حرص هذا المفتي على أن يذكر أنها تكاد تكون فتنة بين الناس، ولذلك أسرع إلى النصح في علاجها : «ولتعلم أني إنما كتبت هذا بعد رؤية مشاجرة الناس في ذلك [...] ان ما ذكرته هو الحق لمن أراد النجاة لنفسه من إثمه بالفتنة التي هي أشد من القتل بإيقاع الناس في الخصومات والمعاداة...» ويكفي أن نقف عند نقطتين من فتوى البجمعاوي لنلمس إلى أي حد فاته فهم المشكلة الحقيقية للسكة. فهو بظنه أن نظام المثقال والدرهم والموزونات يعم أي سكة لم ينتبه إلى أصل الداء الذي هو موجود عملة أجنبية لا تخضع لنظام المثقال، بل أصبح المثقال يدور في فلكها. ولذلك فالتمسك بحرفية العقود ليس هو الذي ينصف المتبايعين. ثم إن قوله بوجوب «الأداء بالمثل والزيد والنقص لرب الدين» يخدم، بدون قصد، مصلحة الدائن أي التاجر والمرابي لأن المعاملات التي كانت لها أهمية كانت تتم بالريال، والريال ظل في زيادة بالنسبة للمثاقيل. عندما كان يعطى متعامل مقدارا من الريالات فإنه عندما يأخذه يكون قد زاد عدد الأواقي التي يصرف إليها بالنسبة لما كان عليه. ولم يقع النقص إلا في حالات تدخل السلطات كما وقع سنة 1877. ولكن الأمور سرعان ما كانت تعود إلى حالها، وهذا يعني أن التجار كانوا المستفيدين دوما من أزمة النقود، و لم تنعكس الحال عليهم إلا مرة واحدة بشهادة صاحب الاستقصا نفسه[31].

مسألة كنز النقود : ركز جرمان عياش في تعليل الأزمة المالية المغربية على عواقب حرب تطوان والتعويضات التي دفعها المغرب بالعملة الأجنبية، بعد أن بذل

(31) الاستقصا ج، ص. 163.

فيها أغلى قطعه الذهبية والفضية. كما أشار إلى خروج القطع الفضية المغربية بسبب عجز الميزان التجاري المغربي. ذلك العجز الذي مافتئ يزداد بتقدم القرن. وقد قدر مييج هذا العجز في الفترة 1878 – 1884 بـ32 مليون فرنك خرجت نقدا، تضاف إليها مصاريف المخزن في مشترياته من الآلات وفي عهد الطلبة في الخارج[32]. ومن جهة أخرى كان تشبث السلاطين إلى 1891 بتجديد الدرهم الشرعي يعطي للقعطة الفضية المغربية وزنا يزيد على القطعة الفضية الأجنبية المساوية لها، اسميا، سواء في سكة الفرنك أو سكة البسيطة، الأمر الذي كان يغري التجار الأجانب بشراء هذه القطع المغربية وتهريبها إلى أوربا، حيث كانوا يربحون فيها. وقد سببت هذه العوامل الثلاثة : من دفع للتعويضات والديون، ومن عجز للميزان التجاري، ومن تهريب للنقود، نزيفا نقديا كان له أثره الفعال في تحطيم المالية المغربية[33].

غير أنه ليس هناك ما يؤكد لنا أن هذه الجراحات، كانت من الثخانة بحيث تخرج وفي وقت وجيز كل ما كان يزرع في الجسم من الدم الجديد. بل ربما كان لهذا الجسم سلوك معين تجاه الخطر المحدق به. فإذا كانت الدفعة الأولى من تعويضات حرب تطوان قد أفرغت بيت المال وأدت بالسلطان إلى طلب مساهمات القبائل، في حذر وترفق فليس لدينا ما ينفي أن المبالغ المطلوبة لم تكن مكنوزة في صناديق ذوي الجاه والنفوذ والثروة[34]. ولا يكفي أن نعرف قدر العجز في الميزان التجاري، خلال مدة معينة، لكي نستطيع أن نعين مصير المسكوكات المغربية. ذلك لأن تقدير كتلة النقود المتداولة في المغرب، أمر مستبعد بسبب وجود قطع أجنبية ومغربية من القرن الثامن عشر، وبسبب سلسلات متتابعة من مسكوكات القرن التاسع عشر الفضية والبرونزية، وكذا دخول أعداد هائلة من القطع الأجنبية في هذا القرن، يضاف إلى ذلك كله العدد الهائل من النقود المزيفة. ثم إن البضائع الأوربية المجلوبة لم يكن ينتهي منها إلى بسطاء الفلاحين إلا نسبة محدودة، بيد أن هؤلاء كانوا هم المنتجين لكثير من بضائع «الوسق»، الأمر الذي كان يقتضي أن تنتهي إليهم

(32) مرجع الملاحظة 3، ج 3، ص 431.

(33) مرجع الملاحظة رقم 1، ص. 10.

(34) كانت لهذه الفترة مثروها من كبراء الدولة وقواد القبائل وشيوخها ومن الأمناء والتجار، ويتوقف تقدير ثرواتهم على الرجوع إلى الوثائق العائلية لأن المصادر العامة لا تشير إليها إلا لماما.

أثمان تلك المواد بعد إسقاط أرباح التجار الوسطاء، غير أن مختلف أنواع الجباية لم تكن تنقص تلك المداخيل فحسب بل كانت، لاعتماد تقدير فرضها على المظاهر الخارجية للثروة، تدفع إلى اخفائها. وهذه العوامل، مضافة إلى ميل عام نحو الشح وعيش القلة، بسبب قساوة ظروف الإنتاج وعدم الطمأنينة على الحياة، كانت في أساس التقاعد على الثروات، بصفة عامة، وكنز النقود بصفة خاصة، وبقدر ما كان هذا الكنز يجد مبرراته عند العامة في انعدام الأمن وفي مغالطة الجابي، كان يدفع إليه، عند الخاصة، الخوف من انتفاضة العامة ومن مطالب المخزن أو مصادراته.

إن الريال الحسني لم يكد يظهر في السوق حتى وقع اختفاؤه وعاد الناس إلى التعامل بالفلوس. بيد أن هذا الريال قد عادت المعاملة به بعد ذلك وتعامل به المغاربة سنوات بعد الحماية وإلى وقت قريب[35]. فقلما كانت دار في المدينة أو البادية لا تضم حليا مكونة من قطع فضية حسنية أو عزيزية، ولم تكن هذه القطع سوى التي كنزت ولم تقبر تحت الأرض في الأواني لتغدو فيما بعد طلبة رجال مكرسين للبحث عن الكنوز[36].

غير أن الذي أثار انتباهنا إلى ما قد يكون لكنز النقود والتقاعد عليها، كرد فعل على الظروف العامة، من أثر في الأزمة النقدية، هو بعض إشارات أوردها الغجدامي بهذا الصدد إذا ذكر أن شخصا من تجار دمنات، ومن أصحاب القائد الجيلالي، كان يدعى العباس التدلاوي، جمع أموالا طائلة وتقاعد عليها، كما كانت عنده أموال أخرى وديعة للجيلالي وعندما وقعت الانتفاضة، إثر وفاة الحسن الأول، فر إلى ضريح أبي يلبخت بقرية آيت أومغار واعتصم به وبعث من حاشيته من يوقد نارا في سقف مكان خزن ماله حتى تهدم ليحول دون انتهاب ذلك المال من طرف الثوار. وفي الليلة الموالية أرسل من أخذ من ذلك المال أربعة ملايين قطعة ما بين لويز وضبلون، استخرجهما ابنه وجماعة من آيت أومغار بمحضر صهر

(35) الإتحاف، ج 2، ص. 431.

(36) اكتفى جان لوي ميبج بإشارة عابرة إلى عملية كنز النقود حيث قال: «وكانت عادة الفلاحين المثرين إخفاء كنزهم ولحماية النقود من الرطوبة كانوا يقومون قبل دفنها بوضعها في كسكاس وتعريضها لبخار الماء يغلي في قدر تحته ثم بحكها بالنخالة»، ج 3، ص. 100.

الجيلالي وهو الحاج محمد أبلاغ فأخذوا طرفا من المال واقتسموه ودفعوا طرفا للتدلاوي[37]. وذكر الغجدامي أن الثوار سمعوا باستخراج هذا المال فحاصروا صاحبه حتى تمكن من إرشاء بعض رؤسائهم في ذلك الوقت. وإعمال حيلة لإبعاد العامة بإرسال من ينثر بعض القطع الذهبية في المسارب المفضية إلى خارج القرية إيهاما للطامعين بتهريب المال إلى بلد آخر. فلما سمعوا بتلك القطع هبوا إليها وتفرقوا.

أما دار الجيلالي الدمناتي فقد كانت بها أموال طائلة مخزونة ثم تشتيتها حين نهب الدار، فعند حديث الغجدامي عن خروج زوجة الجيلالي الواودانوستية إلى أهلها قال : «وسمعت سماعا فاشيا، من أهلها وغيرهم، أنها دفعت قبل أن ترى أخويها المذكورين، خنشة (كيس) كتان قدر ما يحمل الرجل مملوءة بالذهب سكة اللويز للطالب السيد محمد بن أحمد الدمناتي السوري على وجه الحفظ [...] وباقي العيال «أخرجوا معهن ما لا يعلم عدده إلا الله من المال»[38]. وتحدث عن اليوم الأول من النهب بقوله : «فضل البغاة يومئذ ينقلون الأمتعة والقماش والفراش والفضة في خناشي «أكياس» الكتان، و الذهب في قفف الدوم وزنابيل الجالوق (صناديق صغيرة من معدن)[39]. و بعد إعادة الأمن إلى دمنات سد باب القصبة ولكن «البغاة» نقبوا سورها «فصاروا يطلبون الأموال تحت الأرض [...] مدة سنة» وتحدث الغجدامي عن نتائج وقوع بعض تلك الأموال المكنوزة في قصبة دمنات في أيدي رجال القبائل بما يفيد أنها كانت مجمدة فعلا إذ يقول : «فأصبحت الثروة والمال في يد الناس يومئذ، وتبدل حالهم، فأقبلوا على التجارة بما سيق إليهم من الذهب الذي كان يسمع ولا يُرى»[40].

(37) حرص الغجدامي في التسلي، ص. 91، على أن يكتب هذا العدد بالحروف والأرقام معا. - واللويز كان يطلق على قطع فرنسية ذهبية كانت عليها صورة نابليون. وقد ورد في كناش عزيزي بالخزانة العامة (رقم د 1690، ص. 4) أن قطعة اللويز كانت تساوي بالمغرب في حجة 1311 أي في الوقت الذي تعرضت فيه دمنات للنهب، خمس ريالات وربع الريال. أما الضبلون فكان قطعة ذهبية اسبانية قديمة كانت بمقتضى تسعير مولاي عبد الرحمان سنة 1268 تساوي 32 مثقالا أي ما يعادل 16 ريالا فضيا إسبانيا.

(38) التسلي، ص. 81.

(39) التسلي، ص. 88.

(40) التسلي، ص. 115.

ولما عاد الجيلالي من منفاه، احتاج إلى المال لأداء واجب الحركة السلطانية التي أعادته إلى قصبته «فاستخرج بلعباس ما بقي من الوديعة المدفونة 3 قفف من الدوم مملوءات ذهب لويز وضبلون»[41]. ومن حقنا أن نتساءل عن مصدر هذه النقود الذهبية في وقت كانت فيه الأزمة هي أزمة العيار الفضي، فإننا نجد جواب ذلك عند الغجدامي نفسه، إذ ذكر أن الجيلالي الدمناتي كان يرسل لبعض تجار مراكش واسمه الحاج عبد السلام القباج الفاسي كل ما جمعه من المال، يصرفه ذهبا ويبقيه تحت يده أمانة. وكان يوجه هذا المال مع مطلق السواقين من دمنات إلى مراكش، فيرسل مع رجل 500 ريال ومع آخر مثل ذلك، وهكذا حتى أدى ذلك إلى تضايق الدباغين المتسوقين فتركوا التسوق يوم الإثنين، وصاروا يتسوقون، خفية، يوم الأربعاء، استثقالا لتبعة حمل المال، ومن ذلك أن رجلا حمل جوابا من القباج إلى الجيلالي مع رسالة ثانية من أحد الدمناتيين القاطنين بمراكش إلى قريب له بدمنات ولكن حامل الرسالتين غلط بسبب جهله القراءة فسلم رسالة الجيلالي إلى الدمناتي، ولما فضها جاء بها إلى الغجدامي الذي اطلع عليها ووجد مضمنها هو «ان 500 ريال التي وجهت صرف نصفها ذهبا والنصف ما زال»[42].

وهكذا يبدو واضحا أن القائد الجيلالي كان يحصل على كميات هائلة من القطع الذهبية لغرض كنزها، لأن المعاملات لم تكن تجري بالذهب بل كانت بالفضة والفلوس، وأنه في سبيل الحصول على تلك القطع الذهبية كان يبذل أضعافا مضاعفة من قطع الفضة التي كان يحصل عليها بحكم منصبه، ومن نشاطاته الفلاحية والتجارية، وكيفما كانت وجوه اكتسابها، فهي قد اكتسبت على حساب فلاحي ايالته الذين حرموا حتى تداولها. وهم من جهتهم قد بذلوا قناطير الفلوس من أجل الحصول على الريال الذي لم يكن الجيلالي يقبل، بدوره، أداء الالتزامات إلا به. وكلما وصل هذا الريال إلى الجيلالي كان يبادل به عملة ذهبية أجنبية، الأمر الذي يعني أن كميات من الدراهم المغربية ومن الحسني قد تسربت إلى خارج المغرب

(41) التسلي، ص. 123 - وكان قد صدر من العلاف الكبير سعيد بن موسى بتاريخ 26 محرم 1312 إذن إلى أمناء الصائر بمراكش بدفع خمسة آلاف من القرطوس لمكاحل عمل بدوحفرة بعد أن التزم بأداء ثمنها لبيت المال عند رجوعه إلى حكم إيالته (من رسائل الجيلالي).

(42) التسلي، ص. 188.

ليس فقط بسبب التعويضات والديون أو لشراء بضائع أوربية بل لشراء عملة أجنبية ذهبية لا تستثمر بل تبقى مجمدة في صناديق جامعيها، ولنقتنع بأهمية تلك الكميات المختزلة نلاحظ أن الأربع ملايين من القطع الذهبية التي استخرجها التدلاوي من وديعة الجيلالي في المرة الأولى، كانت تعادل ربع التعويضات التي سددها المغرب لإسبانيا عقب حرب تطوان، وهي مساوية للربع المعجل الذي أفرغ بيت المال المغربي. غير أننا لا يمكن أن نتحدث عن الكنز، كظاهرة، إلا باعتبار الجيلالي مجرد مثال لعشرات من أقرانه القواد والكبراء الذين كان الكنز عندهم سلوكا لا يعقل إلا في إطار النسق السياسي - الاجتماعي للفترة. وإذا كشف البحث المونوغرافي عن أمثلة أخرى لهؤلاء الكانزين الكبار أمكن لنا أن نتصور جانبا آخر من جوانب الأزمة النقدية والأزمة المالية المغربية في القرن التاسع عشر.

المكاييل والموازين والمقاييس :

إلى جانب العرقلة التي كان يكونها الاضطراب أو الخصاص في الوسيلة النقدية للتجارة في مغرب القرن التاسع عشر، كان اختلاف المكاييل والموازين والمقاييس، في أنواعها وأسمائها ومقاديرها، من منطقة إلى أخرى، عرقلة في سبيل نمو التجارة، كما كان سمة من سمات بدائيتها[43] وقد ظلت هذه العرقلة بارزة، حتى في مدينة كفاس، إلى غاية الحماية، بالرغم من مرور نصف قرن من التجارة المتزايدة مع أوربا[44].

وأهم المقاييس التي كانت مستعملة في إينولتان هي :

- مكاييل المواد الصلبة :

* الصـاع : 3 ربعات أي حوالي ديكاليتر ونصف.

* العبــرة : صاع وثلث.

* الخروبة : 8 أصواع.

---

(43) وهذه ملاحظة أبداها نوشي حول المكاييل في منطقة قسنطينة خلال القرن الماضي، ص. 119.

(44) مرجع ملاحظة 2، ص. 273.

* أقبـــــو : نصف الصاع.
* تاشكاشت : سدس الصاع.
* ايفــــض : كان يطلق على ألف من حب الجوز.

- مكاييل المواد السائلة :

* الثمـن : ليتر واحد.
* تاكـورا : ليتر ونصف.
* لوزنت : 16 ليترا.
* القلـة : 32 ليترا.
* أكــــدور : 36 ليترا.

- مقاييس الوزن :

* الرطل : يختلف وزنه باختلاف الموزونات من 500غ إلى 1250غ.
* القنطار : 100 رطل.

- مقاييس الطول :

* تارداست أو الشبر (وهي غير دقيقة).
* إيغيل أو الدراع : مقابل لما يعرف في المدن بالقلة.
* أغانيم أو القصبة : وتختلف باختلاف أفخاذ اينولتان.

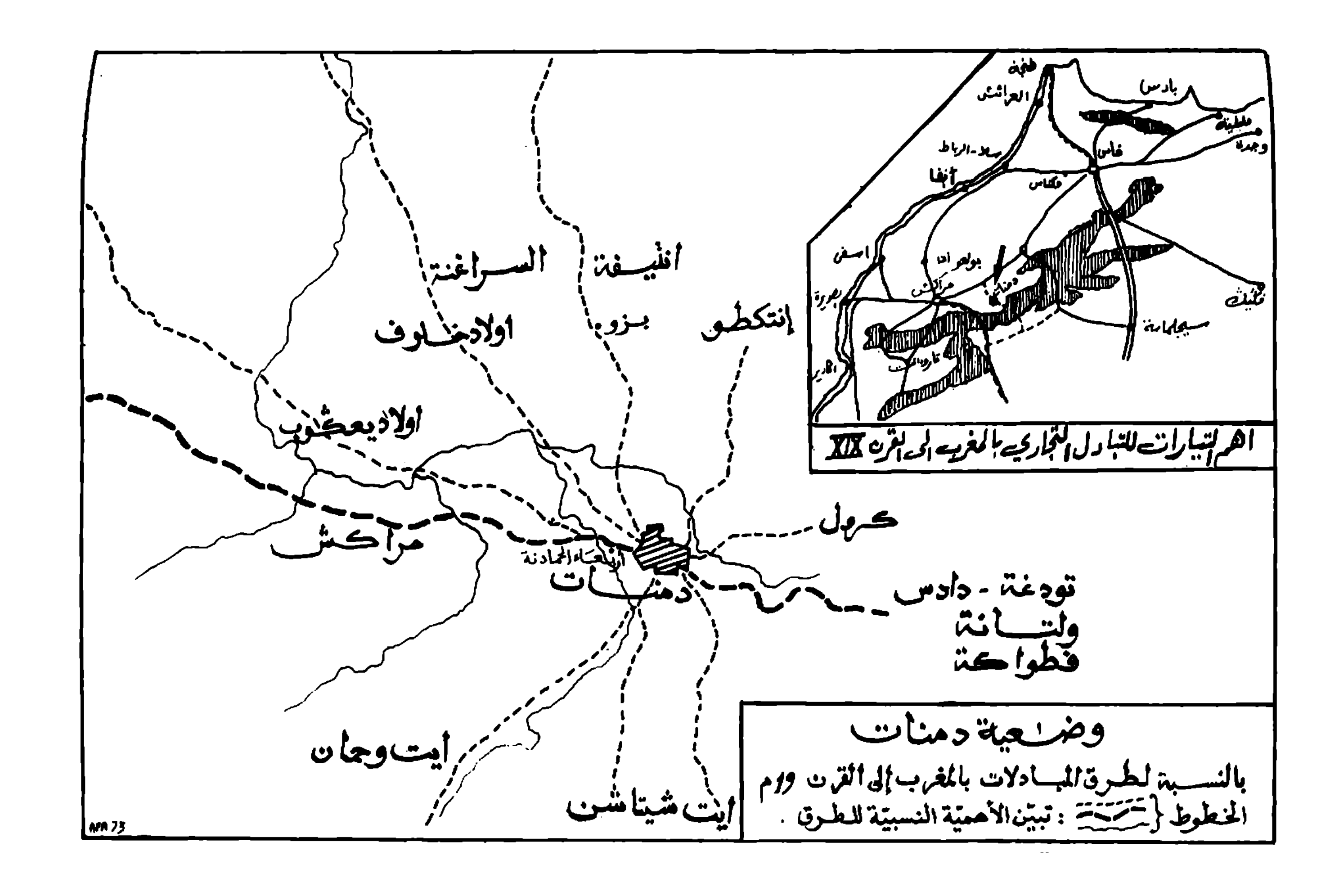
أما بالنسبة للمسافات الطويلة فكان التقدير بها يقطعه السائر في اليوم وأجزائه وبالرغم من كون كثير من هذه المقاييس كان مستعملا، في جميع أنحاء المغرب، فإن مضمونها كان يختلف من منطقة إلى أخرى. فبينما كان الصاع هو وحده الكيل الأساسية في زمران، وهو مخالف لصاع إينولتان، فكانت الخروبة هي المستعملة في دمنات، ومقدارها يختلف عن مقدار الخروبة عند هنتيفة المجاورين، كما يختلف عن مقدار الخروبة المراكشية، وهذا الاختلاف في حقيقة المقاييس كان أمرا واقعا

ومسلما به في مجموع البلاد، بالرغم مما كان يحدق من عرقلة حتى للشئون المخزنية. ففي شوال 1301 كان الحسن الأول مقيما بمكناس وأراد تحقيق المكيال الذي كانت تدفع به العولة للدار السلطانية بمراكش فبعث إليه المحتسب البوكيلي «معلما» رحويا أثبت به كثير من التحريات أن الخروبة المراكشية، كانت تساوي ستة أمداد ونصف مكناسية وثمانية أمداد فاسية. وكلما وردت الخروبة في كناش الجيلالي اتبعت بـ«دمناتية»، ومع ذلك كان يختلف تقدير الخروبة حتى بين دمنات وبعض مناطق إينولتان، ففي أوراق الماجطني نجد «خروبة بكيل الخميس»، أي تلك التي كان العمل جاريا بها في سوق خميس آيت مجطن، وهو بالرغم من قربه من دمنات، ونظرا لوقوعه عند حدود اينولتان وهنتيفة، كانت له «خروبة» خاصة ونجد عند الماجطني في مكان آخر «خروبة بكيل سي علي القرمودي»، وهي ليست بخروبة دمنات ولا خروبة مجطن، بل كانت منسوبة إلى شخص مشتهر بالإتجار في الحنطة، اتخذ لنفسه مكيالا خاصا نسب إليه. ويظهر مع ذلك أن الناس كانوا متعودين على استعمال المقاييس المختلفة في شئونهم الخاصة، دون أن يجدوا حرجاً في ذلك ففي وثيقة أخرى للماجطني استعمل عدة مكاييل مختلفة في عملية واحدة : «أدخلت من لوز أهل الدار وجمعته مع لوزي أربعة خراريب ونصف، بكيل البعيوي الجديد، ثم عشرين صاعا نبويا، ثم خمسة خراريب بالبعيوي القديم» إلا أن هذا التعدد والإختلاف ظل مع ذلك سمة مجتمع لم يبلغ فيه نمو التجارة مبلغا يمكن من توحيد مقاييسها.

المبادلات :

دمنات كمركز للمبادلات : تشهد الوثائق المكتوبة وذكريات الرواية الشفوية بنشاط التبادل التجاري الذي كانت تضطلع به دمنات إلى أواخر القرن التاسع عشر. وهو دور كانت تبرره الوضعية الجغرافية لهذا المركز، في إطار تيارات التبادل التجاري القديم، كما يفسره الإرتباط الوثيق بين الاقتصاد القروي وبين الأسواق الأسبوعية. بيد أن هذا النشاط قد عرف تدهورا في أواخر القرن كان ناتجا عن ظروف عامة بقدر ما كان راجعا إلى تصرفات الممثلين المخزنيين المحليين.

كانت بلدة دمنات في أواسط القرن الماضي أغنى مما صارت إليه قبيل عهد الحماية. وإذا كانت مقارنتها غير ممكنة بالمدن الكبرى كمراكش وفاس والمراسي



وضعية دمنات
بالنسبة لطرق المبادلات بالمغرب إلى القرن ١٩م
الخطوط { : تبين الأهمية النسبية للطرق .

بالنسبة لحجم المبادلات، فهي كانت أكثر من مجرد سوق أسبوعية بل كانت لها أهمية أكبر مما كان لمراكز مجاورة واقعة عند قدم الجبل، كسيدي رحال وآيت أورير وأمزميز وايمي ن تانوت، بالرغم من أن هذه المراكز كانت تشهد حركة مبادلات فيما عدا أيام السوق الأسبوعية. فدمنات كانت في أهميتها، كمركز مبادلات، بين هذه البلدان وبين المدن الكبرى. وقد شبهها دوفوكو بصفرو وذكر أنها بالنسبة لمراكش بمكانة صفرو من فاس[45].

في بداية عهد مولاي عبد الرحمان، وهو الوقت الذي جمعت فيه الحوالة الحبسية، كانت دمنات قد أخذت تنهض من انحطاط تردت فيه منذ أواخر القرن الثامن عشر، لتدخل في دور آخر من أدوار اللمعان التي لم تكن تتعاور الاقتصاد الزراعي وحده بل كانت تتحكم حتى في المبادلات، القائمة أساسا على هذا الاقتصاد، والتي كانت مانعة لكل تراكم في البني والتقنيات والثروات. وقد ورد في الحوالة المذكورة ذكر خرائب كثيرة في وسط دمنات. ومع ذلك ظلت قائمة بها مرافق تجارية عديدة : فمن قيسارية قديمة و«قيسارية جديدة اعتمارها أهل الذمة» ورحبة الزرع، ورحبة البقر، ورحبة الخبز، وسوق الفخارين، وسوق العطارين، وسوق الدباغين، وسوق القشاشين، وسوق التبن، ورحبة الخضارين، وسوق الجوائين الذين يقومون بترصيع الأواني والأسلحة وغيرها، ومن ذكر اثنى عشر فندقا من فنادق التجارة، كما كان فيها مرافق للمتسوقة وبما أن الأسر التي كانت مقيمة بها جاءت من مختلف الآفاق التي كان يمتد إليها إشعاعها التجاري، فقد «قل من المتسوقة من لا يعرف بها من يغشاه» حسب تعبير صاحب القول الجامع إما من قرابته أو من أهل قبيلته. وهذه السمة التي كانت تجعل المدينة امتدادا للقبيلة لم تكن منعدمة حتى في المدن المغربية الكبرى وهي من ضمن مخففات التناقض بين عالمين في تطورهما إلى التعارض.

كانت حركة المبادلات لا تنقطع من دمنات طيلة أيام الأسبوع، ولكن السوق التي كانت تعمر بها والتي كانت تقدر في أواسط القرن بكونها أكبر سوق خارج مراكش كانت تنعقد يوم الأحد. وكانت حركة المبادلات يوم الجمعة تكاد تساوي قمة سوق

(45) مرجع الملاحظة 22، ج 1، ص. 78.

الأحد، وبذلك كانت تتميز من حيث الحجم والإيقاع عن أسواق القبائل التي كانت تنعقد في مكان معلوم خلال أحد أيام الأسبوع، لتنفض عشية ذلك اليوم غير مخلفة شيئا. أما في دمنات فكانت تقيم طوائف من التجار لا تبرحها. وأهم طائفة منهم اليهود الذين كانوا قرابة نصف عدد السكان نسبة غالبة منهم من التجار. وكانت الطائفة الثانية هم التجار المسلمون من الدمناتيين والأصلاء من القبائل المجاورة. وكان إلى جانب هؤلاء وأولئك طائفة من التجار الفاسيين والرباطيين والسوسيين والصحراويين. وكان لكل فئة أسواق خاصة أو فنادق أو قيساريات. فكان لأهل الذمة أكثر من مائة متجر بالملاح القديم عوضت لهم في الملاح الجديد سنة 1309هـ وأضيف إليها مثل ذلك من المتاجر بنيت بإذن الحسن الأول وتم كراؤها لهم[46]. وكانت متاجر المسلمين الدمناتيين والآفاقيين في الأسواق والرحاب المختلفة، وأعطيت إليهم الحوانيت التي أفرغها اليهود في ملاحهم القديم، بينما كانت قيسارية تعرف بقيسارية أهل فاس، وأخرى بقيسارية أهل سوس كما كان للصحراويين فنادق مقصودة.

المناطق المتجر معها : كانت دمنات تستمد أهميتها في المبادلات من وضعيتها الجغرافية بين سهل الحوز وجبال الأطلس الكبير الأوسط، ومن وقوعها على طريق ممرات كانت هي الطريق العادية إلى وادي دادس وواد درعة وتدغة وتافيلالت، ومن وقوعها كذلك على مقربة من منتصف الطريق بين منطقتين تجاريتين كان بينهما اتصال محدود هما منطقة مراكش ومنطقة فاس[47].

كانت دمنات، قبل كل شيء، السوق الرئيسية لإينولتان وفطواكة بينما كانت لهذه المنطقة، في الأيام ماعدا الأحد والجمعة، أسواق أقل أهمية كانت تقع على تخومها مع قبائل مجاورة، وهي اثنين تيديلي مع زمران وثلاثاء خلوف وأربعاء واولا مع آيت محمد وآيت عتاب وخميس مجطن مع نتيفة. وإذا تأملنا هذه المنطقة، وجدناها كدائرة يقع مركزها في دمنات، وتقع على محيطها أسواق ثانوية في مناطق التماس، بين دائرتين كانت تنعقد في أيام غير يومي السوقين المركزيتين للدائرتين المتماستين، كما أنه لا تنعقد سوقا مركزيتان في يوم واحد إلا إذا كانتا تنتميان لدائرتين

(46) رسالة الحسن الأول إلى الجيلالي بتاريخ 7 ربيع الأول 1309 (من رسائل الجيلالي).

(47) Desmaziere (B.) - «L'évolution des grands courants d'échanges commerciaux à l'intérieur du Maroc» - (rénéotypé).

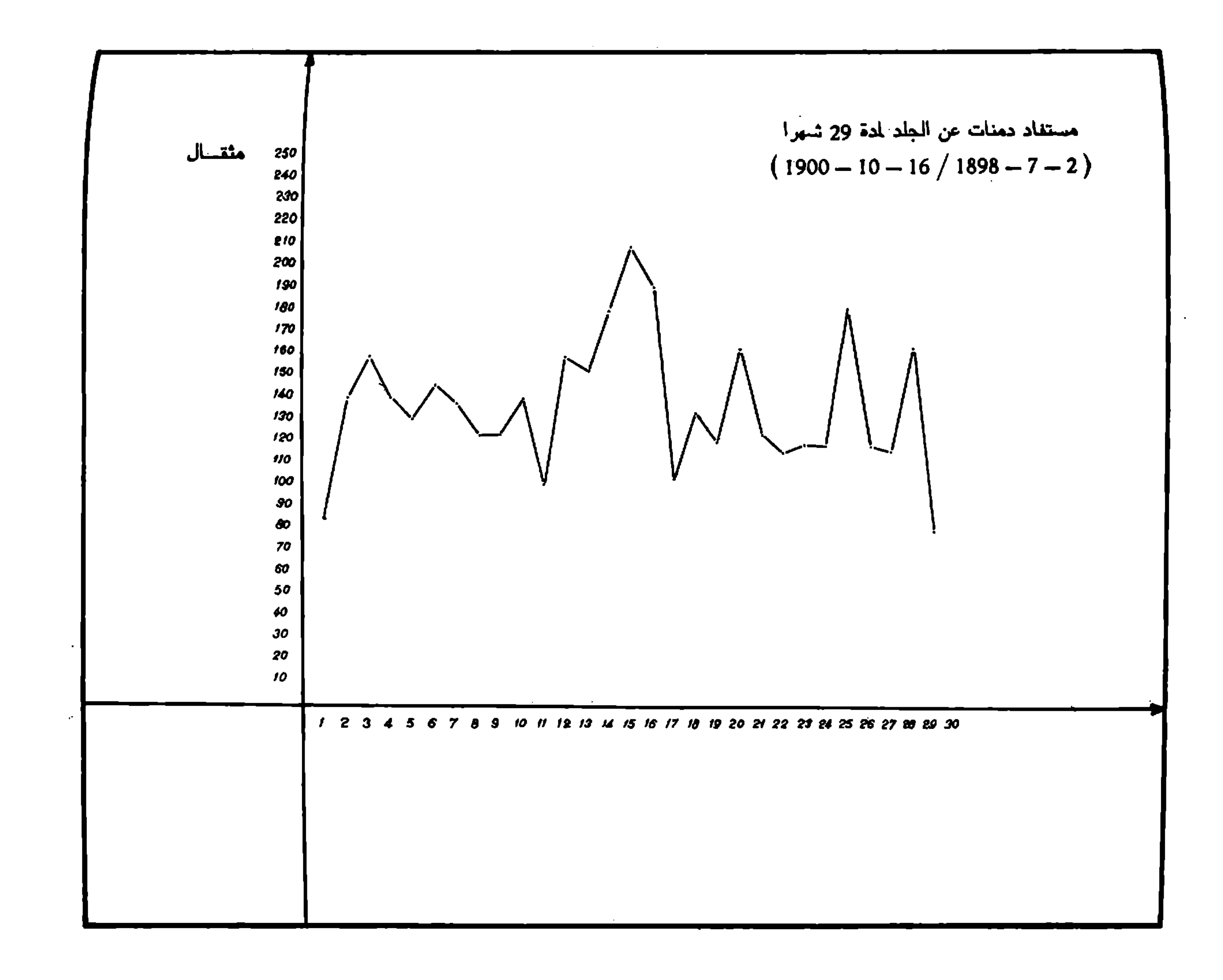
غير متماستين. فدمنات كانت تتعامل مع مجموعات ثلاث على الأقل من الأسواق الرئيسية كانت دوائرها تكون مناطق جذبها واشعاعها في نفس الوقت، وهي :

1 - مجموعة أسواق السهل، وهي التي كانت الأمين السلطاني بدمنات يشرف على تحصيل مستفادها وكانت تتكون من أسواق السراغنة وتاملالت ونتيفة.

2 - مجموعة أسواق الجبل : آيت محمد وآيت مساض، وآيت بوكماز.

3 - مجموعة أسواق تدغة والصحراء. ولا تتكرر أسواق الأحاد في الشمال إلا في الفرايطة شمال السراغنة، وفي الجنوب، بزاكورة. وعلى هذا المنوال كانت تنتظم مراكز المبادلات في المناطق القروية المغربية، بحيث يمكن تقدير اشعاع مركز ما في إحدى الاتجاهات بالمسافة التي تفصله عن مركز آخر تنعقد فيه سوق في نفس اليوم. على أن هذه الوضعية لم تكن تنفي التبادل بين المناطق المتباعدة لأن التكامل في البضائع المتبادلة كان يؤدي إلى اتصال هذه المناطق المتنائية.

البضائع المتبادلة : كان نشاط التبادل في دمنات قائما على مواد محلية، يكونها إنتاج الفلاحين بإينولتان، من الزيت والعنب والجلود، وعلى الملح المستخرج من تيزغت، وعلى إنتاج الصناع المحليين من أحذية وأوان فخارية وسكك للحرث، وعلى مواد جبلية هي الصوف والجلد واللوز والجوز، وعلى مواد كان يجلبها التجار المقيمون في دمنات من المدن الأخرى أو من المراسي، وهي إما مواد مصنوعة في هذه المدن أو بضائع أوربية كملابس القطن والسكر والشاي والعطور والحلي الخ.. كما كان قائما على مواد السهل، وهي الحبوب والحيوانات، وعلى مواد صحراوية كالفاكهة من تمر وتين وزبيب وتفاح، وكالحناء والورد وعصفة الاثل (تاكاوت). وكان تجار من تافيلالت وتدغة ودادس يأتون إلى دمنات بالفاكهة والجلود والصوف وتاكاوت، والسراغنة وأهل تادلا وتجار بني مسكين والشاوية يأتون إليها بالحبوب. وكانت نتيفة يأتون بالبهائم واللوز. وفي دمنات كان يجد هؤلاء جميعا بضائع محلية وأوربية مجلوبة، فأهل الصحراء وقبائل الأطلس يعودون بالزيوت والبضائع المجلوبة من الخارج، والحبوب. وأهل السهل يعودون بالزيوت والملح وسكك الحرث وفاكهة الصحراء. ولكن معظم المواد الصحراوية كانت تصنع في دمنات أو ترسل إلى مراكش.


مستفاد دمغات عن الجلد لمدة 29 شهرا
(1900 – 10 – 16 / 1898 – 7 – 2)
مثقال
250 240 230 220 210 200 190 180 170 160 150 140 130 120 110 100 90 80 70 60 50 40 30 20 10
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30

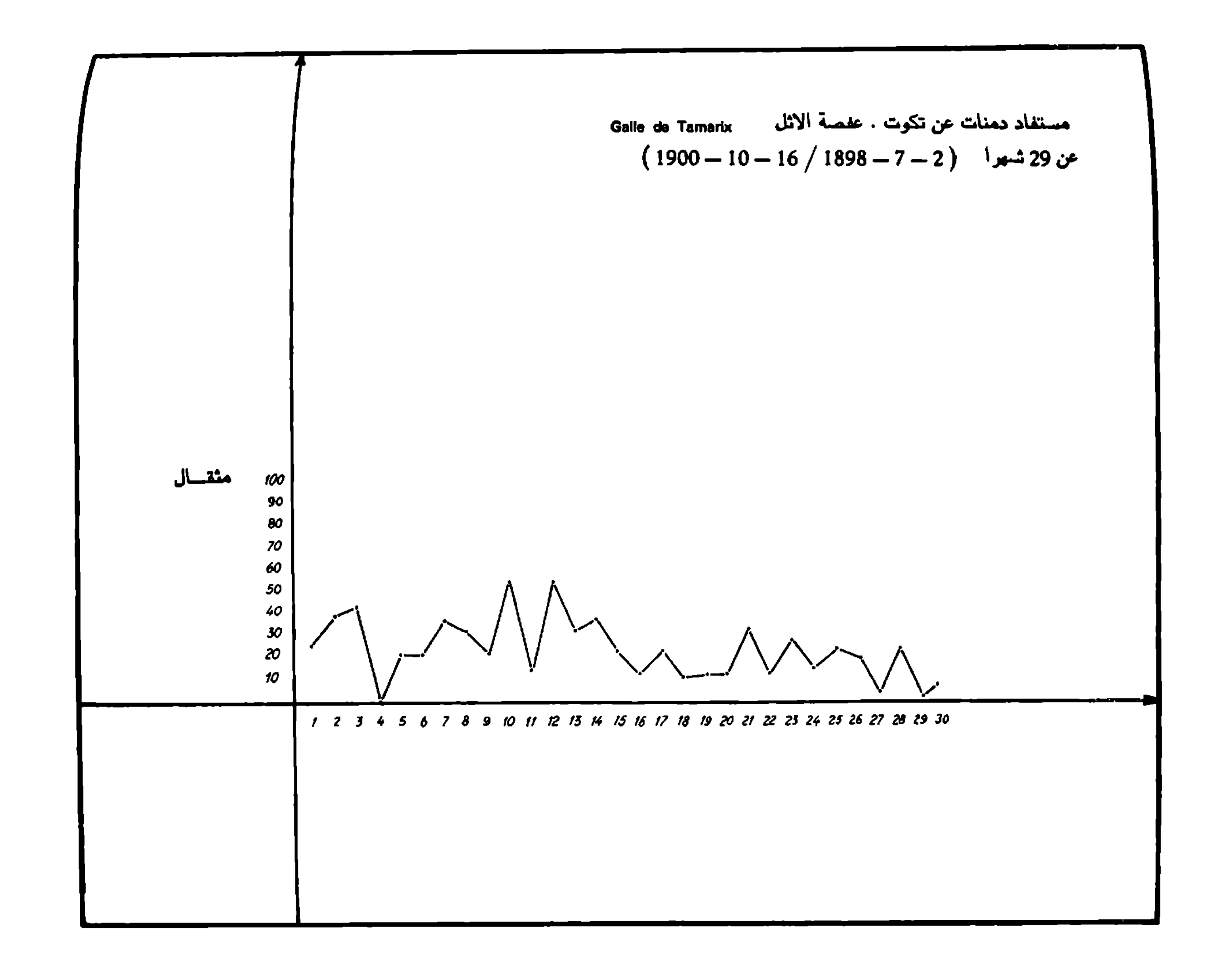
التجار : ولم تكن الاطراف المتبادلة تتابع يدا بيد إلا قليلا بل كان كل فريق يأتي بتجارته في أوقات معلومة كان يترصد لها جماعة التجار المقيمين بدمنات يشترونها ويخزنونها ويجنون من التوسط فيها أرباحا مناسبة، وكان الذين يروجون أموالهم في هذه الوساطات أو المعاملات من الدمناتيين المسلمين واليهود ومن الأجانب.

وعلى رأس المتاجرين من المسلمين كان القائد الجيلالي وأسرته. فقد كان هو القائم بمعاملات أبيه في حياته وكان لهما اتصال ببعض كبار «بورجوازية» مراكش كأولاد القباج وأولاد التازي. وتشهد وثائق كناش علي أوحدو والجيلالي بأن أكثر معاملاتهما كانت في فاكهة الصحراء وزيتون دمنات وملح تيزغت وحديد آيت شتاشن ؛ بالإضافة إلى استثمار الأموال في الرعي. وعندما توفي علي أوحدو اتسع نشاط القائد الجيلالي في ميدان التجارة. وقد كانت سلطته ضامنة لتجارته. بل ربما كان يستعمل نفوذه من أجل الحصول على أوفر الأرباح، فبعد أن رفع يهود دمنات شكواهم ضده إلى نواب الأجناس ورد عليه الأمر السلطاني بتاريخ 15 ذي الحجة 1301هـ (شتنبر 1384) بالكف عن إرغام اليهود بأن يبيعوا له البضائع بنصف الثمن، وبألا يحملهم على أن يشتروا منه بضائعه، كالزيت مثلا، حين تكون منخفضة الثمن، وأن يؤدوا أثمانها عندما تكون مرتفعة، وبألا يرغمهم على مبادلته القطع النقدية المزيفة بقطع جيدة[48].

وقد كان يعمل للجيلالي في تجارته عدد من الوكلاء في مختلف القبائل يتسلم كل واحد منه قدرا من المال ليتجر به في سكة الحديد أو الجلد. وإذا كانت شركة القراض هي العرف في ما يخص البهائم، فبيع السلم هو الذي دار عليه معظم معاملات الجيلالي التي وردت في كناشه، وذلك بشراء غلات الزيتون ومختلف الفواكه قبل نضجها بأرخص الأثمان. وقد كان تعاقد الجيلالي مع وكلائه إما على نصف الربح أو ثلثيه للقائد.

ولم يكن الجيلالي منفردا بالجمع بين السلطة والتجارة، بل كان كل الشيوخ الذين وقعت بيدنا أوراقهم يتاجرون على نفس الوجوه. وقد وقفنا على رسوم معاملات للشيخ ناصر أوحدو المعلاوي ترجع إلى منتصف القرن، وعلى معاملات لولده

(48) وقعت الإشارة إلى هذه الرسالة في الفصل الخامس.


مستفاد دمنات عن تكوت . عفصة الاثل Galle de Tamarix
عن 29 شهرا (2 — 7 — 1898 / 16 — 10 — 1900)
مثقال
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30

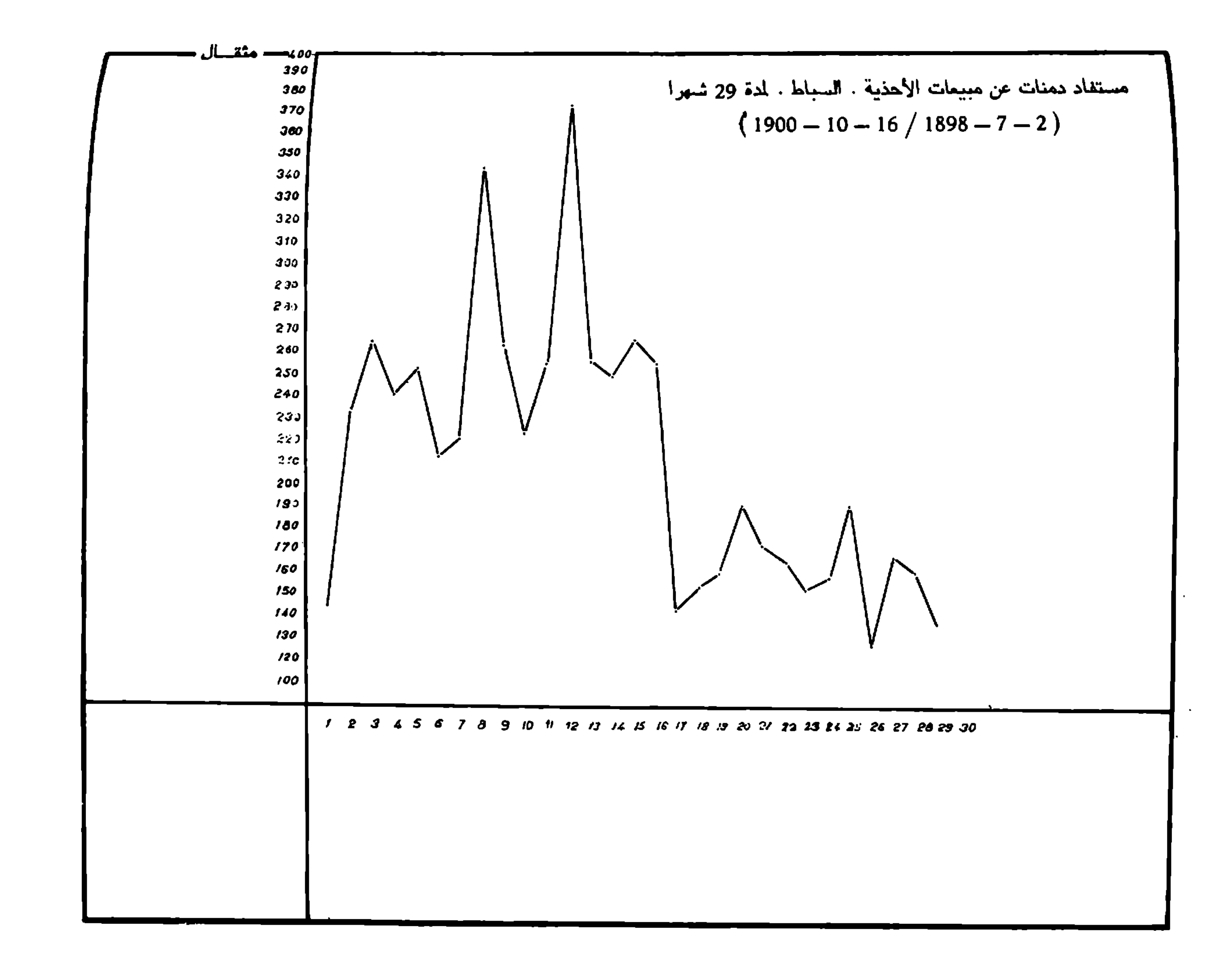
الشيخ إبراهيم، ويعطي تصفح أوراق العائلات انطباعا مؤداه أن كل من حصل على رأس مال، مهما كان صغيرا، كان يتاجر به. حتى الفقيه الغجدامي عندما داهم الثوار دمنات وجدوا لديه خمسين سكة من الحديد من عمل «تيغلي» اشتراها للتجارة، و«نصف غرفة بالتمر والنصف الآخر عامرا بالتبن للتجارة كذلك»[49]. وهذا التشتت الذي كان يعني عدم وجود محتكرين قادرين على اتخاذ الوسائل لاحتجان البضاعة احتجانا كاملا من مصادرها، كان دليلا على نشاط بورجوازي ضعيف النمو. وإلى جانب ضعف الاحتكار، كان هناك ضعف تخصص. فتجار فاس وتجار الرباط وتجار سوس الذين كانوا يبيعون بضائع المراسي، وخاصة منها الملابس، من كتان وحرير وحايك وجوخ كانوا لا يتورعون عن حوز الحناء أو الدباغ أو التين مقابل مبيعاتهم فيكدسونها في جانب من المتجر. وقد كان السيد عبد الرحمان أولفصالت يجلس بحانوته حيث كان يبيع الحرير ويكتب عقود المعاملات ويخيط الملابس الارستقراطية وكان في نفس الوقت يتاجر في سكك الحرث الشتاشنية[50].

أما اليهود فقد كانوا أهم طائفة متاجرة في دمنات، وذلك لأسباب متعددة منها تخصصهم وكونهم وسطاء رئيسيين في البضائع الأجنبية التي لم تفتأ مكانتها تزداد في التجارة القروية. ولا تنعدم الأدلة على ازدياد صعودهم منذ منتصف القرن كما لا يستبعد أن يكون إقدام بعض الدمناتيين في يناير 1866 على إحراق سلعة يهودي بحانوته في دمنات، إيذانا بالحزازات التي أخذت تتكون بين طائفة التجار المسلمين وطائفة التجار اليهود الذين بدأت تقع في أيديهم رؤوس أموال أجنبية[51]. وقد رأينا في الفصل السابق ما كان من مقاطعة الصناع الدباغين المسلمين للدباغين اليهود بعد هذا التاريخ. وقد أسفر التجار اليهود عن وضعيتهم الجديدة عندما قاموا معترضين على تعسفات القائد الجيلالي، حتى أدى الأمر إلى انتقال حكمهم إلى غيره، فدخلوا معه في منافسات تجارية خانقة. وقد وصف الغجدامي ما كان لهم قبل ذلك من تحكم في تجارة المنطقة واستحواذ عليها : «وكان ليهود دمنات قبل ذاك امتزاج واختلاط بالمسلمين كامتزاج الماء بالراح. وكان الواحد من المسلمين يمكنه أن

(49) التسلي، ص. 90.

(50) رواية ولده علي أولفصالت.

(51) كـ. غ. م. 47.

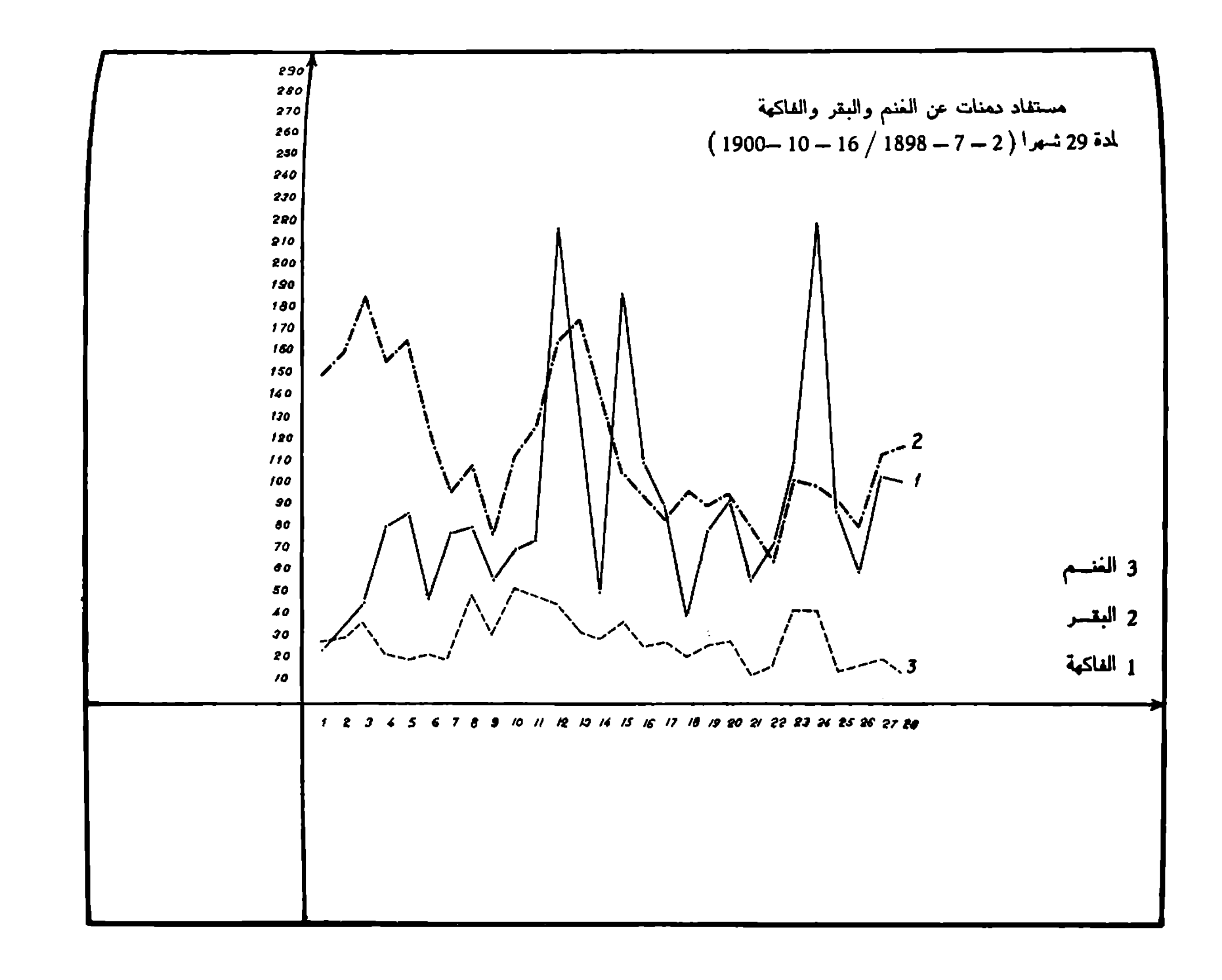

مستفاد دمنات عن مبيعات الأحذية . السباط . لمدة 29 شهرا
(2 – 7 – 1898 / 16 – 10 – 1900)
مثقال
400
390
380
370
360
350
340
330
320
310
300
270
260
250
240
200
180
170
160
150
140
130
120
100
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30

يأخذ كل ما يحتاج إليه من مال أو متمول بالثلث أو النصف من الذمي بدون رشوة. وطال ذلك بين الفريقين[52]. ويفهم من كلام الغجدامي، أن معاملات اليهود كانت باستثمار أموالهم في القبائل المجاورة، بإعطاء تلك الأموال لمتجرين بها من المسلمين في مختلف أنواع البضائع، أو بإعطاء متمولات كالبهائم بالشركة أو الأرض المرهونة لديهم أو الممتلكة لهم بالمزارعة أو الشركة. وبذلك كانوا يدخلون معهم وسطاء من أهل القبائل بثلث الربح أو نصفه. غير أن إشارة الغجدامي إلى أن تلك المعاملات لم تكن «بالرشوة» أو بالفائدة، وإنما كانت تنطبق عموما على الأموال التي كانت تعطى للمعاملات العادية. أما الأموال التي كانت تعطى بالفائدة - أو بالطلوع كما كانوا يسمونها - إنما كانت تنطبق على الأموال المسلفة بصفة عامة، والمسلفة بصفة خاصة للمدينين للمخزن، من شيوخ أو قبائل أو أفراد من العموم. والصورة الدارجة لذلك أن يلتزم شيخ أو قبيلة أو شخص من مطلق العوام لذمي بقدر أعطاه عنه بأمر القائد في دين للمخزن أو لغيره عليه، وزيادة قدر معلوم في أجل معين. أما الإمتزاج الذي وصف به حال الطائفتين فقد دلت عليه شواهد أخرى، وكان يعني الوفاق بقدر ما كان يعني المخالطة التجارية. وتدخل اليهود في الإقتصاد القروي للمنطقة، انطلاقا من دمنات بشكل جعل رؤوس أموالهم أداة حيوية لا غنى عنها. وهذه المخالطة والممازجة هي التي كان ينفسها عليهم بعض تجار دمنات، ممن لم يكن بإمكانهم تحصيل رساميل من خارج المنطقة، أو لم تكن لديهم المرونة المماثلة لترويج ما كان منها بأيديهم، الأمر الذي أدى إلى بعض الاصطدامات.

ووقع أكبر هذه الاصطدامات سنة 1884 بين تجار اليهود وبين الجيلالي الدمناتي ومن ورائه أرستقراطية المدينة وبورجوازيتها من المسلمين. وكشف الجيلالي عن نقطة الصراع بينه وبين هؤلاء اليهود عندما لجأ إلى محاصرتهم إقتصاديا، و«عين من جانبه رجلا من أهل أرحبي يسمى العربي أو معلا فجعله أمينا على متاعه، وأمره أن يعامل إيالته بكامل ما يطلبون مالا أو غيره مجانا و بدون رشوة ولا ربا، بل نهى الأشياخ عن المصارفة مع اليهود في شيء ما، وصرح لهم بأن من خالف أمره في ذلك يؤدب، فامتثلوا أمره، فاختل نظام اليهود وكسرت شوكتهم[53]. غير أن متاجرة

(52) التسلي، ص. 61.

(53) التسلي، ص. 61.


مستفاد دمنات عن الغنم والبقر والفاكهة
لمدة 29 شهرا (2 – 7 – 1898 / 16 – 10 – 1900)
3 الغنم
2 البقر
1 الفاكهة
10 20 30 40 50 60 70 80 90 100 110 120 130 140 150 160 170 180 190 200 210 220 230 240 250 260 270 280 290
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28

الجيلالي، واتخاذه للوكلاء والأمناء على أمواله أمر سابق عن تاريخ هذه المقاطعة. والذي ينبغي أن يفهم من نص الغجدامي هو انفراد الجيلالي بذلك منذئذ لا شروعه فيه.

ولم يكن اليهود جميعا من جانب واحد في هذا النزاع، لأن كبار تجارهم كانت مصالحهم مع الجيلالي ومع شيوخ القبائل، وربما كانوا تضايقوا بالمتمولين الصاعدين من مليبهم. وشهادة الغجدامي بهذا الصدد تبين أن الذي كان يميز الفريقين من اليهود، بعضهم عن بعض، هو درجة غناهم، وأن الفريق المتمرد كان من صغار التجار الذين كانوا يأخذون رساميلهم الصغيرة من تجار المدن الكبرى أو المراسي. فعندما رجع المتظلمون بالجيلالي من حضرة السلطان وقعت مشاجرة بينهم وبين بعض الدمناتيين على أبواب المدينة، ورجعوا إلى السلطان، واشتكوا بأن سبعين رجلا من المسلمين ضربوهم، وسلبوا أمتعتهم، ونهبوا لهم ما يقدر بسبعين ألفا من قطع اللويز. فأمر السلطان بسجن المتهمين وبإجراء تحقيق في النازلة. وكان الجيلالي غائبا في إحدى الحركات. ولما رجع منها «جلس بمراكش يدبر حيلة لحل إشكال قضية اليهود، فاقتضى نظره أن جمع أعيان اليهود الذين من جانبه عريفهم أزاح، فأقاموا حجة من عرفائهم وأحبارهم مضمنها أن المدعين المذكورين فقراء، لم يكن فيهم غني يملك شيئا من الذهب المدعى به، وأن السلع التي تروج بأيديهم لا يملكون أثمانها وإنما يأخذونها مؤجلة يدفعون ثمنها تقاضيا»[54] وقد دام ذلك الشأن بضع سنوات تخلى بعدها الجيلالي عن محاربة تجار اليهود، وعادوا إلى صعودهم.

ليس لدينا ما يؤكد أن كبار تجار اليهود الذين شهدوا ضد مليبهم، كانت لهم رساميل خالصة، وأنهم لم يكونوا عملاء لبعض دور التجارة الأجنبية في مراكش أو في المراسي، بل كانت من أسر دمنات عائلات ذات قرابة واتصال بأسبق الأسر إلى المتاجرة لحساب دور «الوسق»، فقد كان الإتجار المباشر للأجانب في الأوساط القروية يصطدم بعقبات آتية من عدم معرفة البلد والناس واللغة، ومن محاربة المخزن. وكان أصدر سيدي محمد أوامر في هذا الموضوع منها ما تضمنته رسالة

(54) التسلي، ص. 60.

مؤرخة بفاتح رمضان 1285 من «منع الشيوخ من مخالطة التجار لأن المال الذي عندهم مال بيت المال»[55]. وقد جاء إلى منطقة دمنات تاجر انجليزي اسمه جورج حاملا إلى كل من الجيلالي وابن صالح السرغيني توصية من أحد المحميين، وهو ابن الطاهر السملالي، لكي يشدا عضده في الإتجار. ولما أخبر السلطان بذلك كتب في 16 شعبان 1283 إلى ممثليه «ألا يفتحوا بابا» لأي من هؤلاء التجار[56]. ولكن هذا الإنجليزي أصر على الإتجار في المنطقة فدفع لرجل دمناتي يدعى علي أحم نحو ثلاثة آلاف ريال «ليشتري له بها الموسوقات»، فما لبث هذا الرجل أن عاد إليه «وبيده رسوم أملاكه و دينه، وبقي بذمته ما بقي من الريال 2480، فاشتكى به لعامل مراكش فقبضه ولم يحصل معه على طائل»[57]. وفي 3 صفر 1288 رفعت إلى السلطان قضية تاجر انجليزي آخر يدعى طومسن، «استظهر بأموال على رجال من فطواكة والسراغنة»[58]، فهذه العراقيل كانت تجعل اليهود وسطاء ضروريين، سواء في تصريف الواردات أو ابتياع الموسوقات. فبينما كان بعض التجار اليهود، حسب شهادة صاحب القول الجامع، يتمتعون بالحماية الإنجليزية، نجد أن التجار الإنجليز الذين حاولوا وضع أقدامهم بالمنطقة، بغير استعمال هؤلاء الوسطاء قد فشلوا تماما. وقد كان منهم تجار متصلون بدور فرنسية. ولكن الحوادث التي شاهدتها دمنات عقب موت الحسن الأول قد أدت إلى هجرة كثير من يهود دمنات إلى المدن الكبرى. ففي السنوات الأخيرة السابقة للحماية لم يعد في دمنات ممثلون لتجار أنجليز بينما كان فرنسيون يحاولون العودة إلى الإتجار في المنطقة، وقد كانت كل تجارة التصدير في هنتيفة ودمنات مجلوبة من طرف الألمانيين بواسطة يهود بزو وفم الجمعة ودمنات، وبدأت بعض الدور الفرنسية تستعيد نشاط الإتجار مع هذه المنطقة، إلا في بعض المنتجات مثل الفربيون (الزقوم) الذي كان ينفرد الألمان بوسقه[59]. على أن دليلا آخر على كون اليهود كان لهم الدور الأكبر في التجارة القروية، سواء برساميلهم أو بما كانوا يروجونه من رساميل أجنبية، هو أن أكثر من

(55) ك. خ. م. 47.

(56) نفس المصدر.

(57) نفس المصدر.

(58) نفس المصدر.

(59) F.T. 5, Vincennes

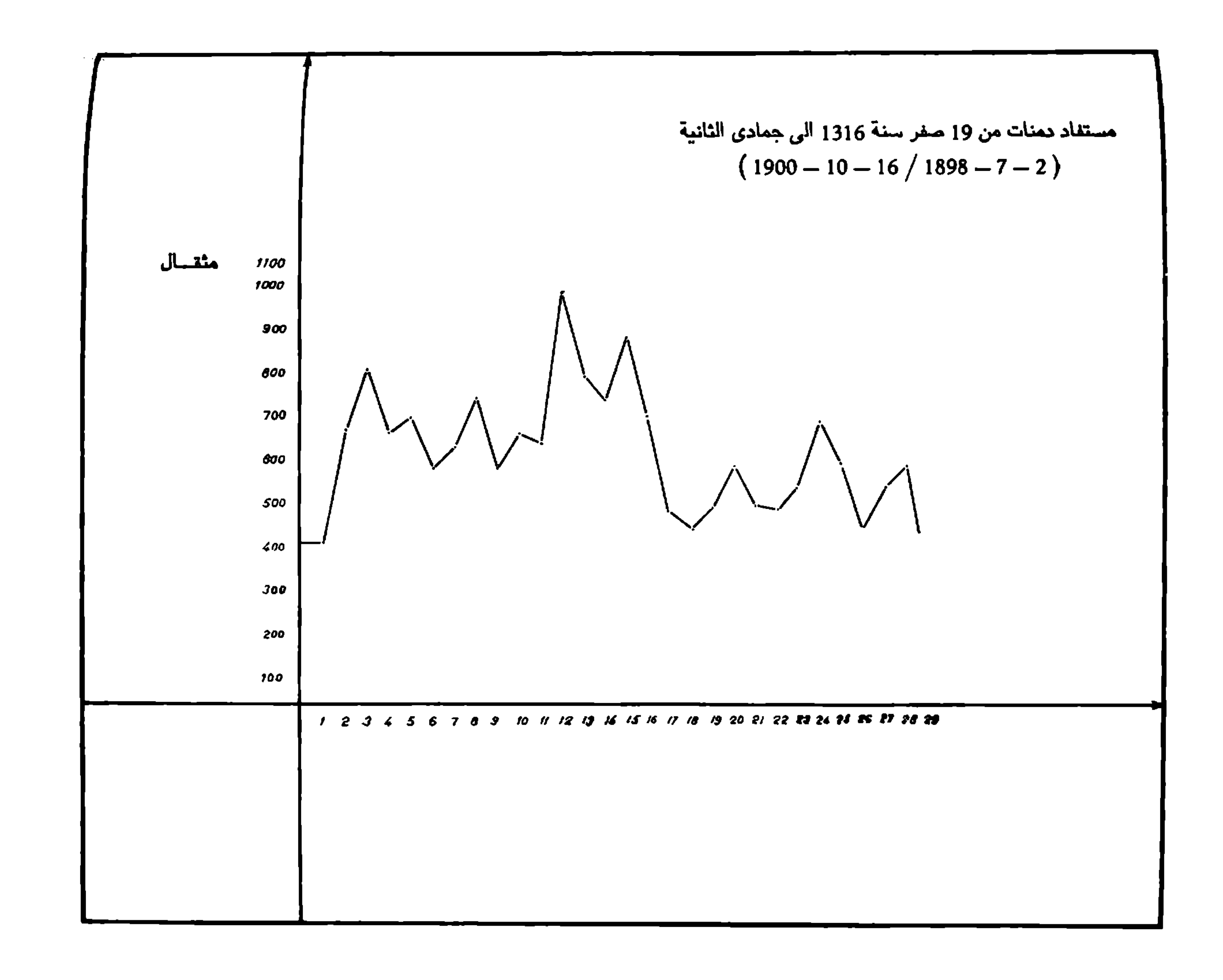
عشرين سوقا في دائرة الإشعاع التجاري لدمنات كانت تتعاقب على الأيام المختلفة دون أن يكون من بينها سوق يعمر يوم السبت الذي كان يعطل فيه اليهود نشاطهم.

أما أصول البورجوازية الناشئة، التي كانت نشيطة بدمنات، فهي قروية وحضرية معا. ويظهر أن بنيتها ظلت كما هي منذ مرور ليون الافريقي على الأقل، فقد شهد أن جماعة من تجار فاس قد اجتذبهم هذا الممر الحيوي لتجارة الصحراء، حتى إن أحد الفاسيين منهم اشترى مستفادها من السلطان باتاوة سنوية معلومة[60]. وقد ظلت تتجدد هذه البورجوازية الحضرية إلى القرن 19. وكانت ثلة من التجار الرباطيين نشيطة، هي كذلك، في قيسارية خاصة بها. أما التجار الذين أصلهم قروي فجماعة أهل سوس. كما أن معظم التجار الدمناتيين مسلمين كانوا أو يهودا هم من القبائل المجاورة، ومن تادلا بصفة خاصة. وقد ظل البعض منهم محتفظا بعلاقات مع أسرهم الزراعية، وغادر آخرون مواطنهم بعد نزاعات عائلية أو قبلية أو جرائم نجمت عنها المطالبة بالثأر. وكلما نمت تجارة أحد من هؤلاء القرويين كان يجتهد لشراء أراضي في الضواحي. وزراعتها.

أما الفاسيون والرباطيون فظلت تجارتهم لا تتعدى بيع الثوب وبيع بعض مواد الصناعة اليدوية المغربية أو الصناعية الأوربية، غير مخالطين لرجال القبائل ولا مضاربين في منتجاتهم المتصلة بالزراعة والرعي إلا في نطاق محدود. ولذلك كانت أرباحهم ورواج سلعهم أمورا متوقفة على اتجاه القدرة الشرائية لهؤلاء الفلاحين، وعلى مستوى معيشتهم، الأمر الذي كان يعني تدهورهم في النصف الثاني من القرن 19.

أما التجار القرويون المحليون فكانوا، بشكل ما، ممثلين لأهل بلدانهم في دمنات يخسرون معهم في الاستضافات أكثر مما كانوا يربحون إذا تعاملوا معهم. أضف إلى ذلك أنه كانت تعوزهم رساميل. وكانت مطامحهم هي التشبه بالتجار الدمناتيين الأصلاء الذين كانوا يتاجرون ليزيدوا من أراضيهم الزراعية، بينما كان القائد والشيوخ يتاجرون ليكنزوا الأموال خوف المصادرة. وتتميز طائفة تجار اليهود بأنها لم تكن تنطبق عليهم هذه السلبيات، فكانت غاية تجارتهم هي تنمية رؤوس الأموال،

(60) تعرضنا لذلك في الفصل الثاني.


مستفاد دمنات من 19 صفر سنة 1316 الى جمادى الثانية
(2 – 7 – 1898 / 16 – 10 – 1900)
مثقـال
1100
1000
900
800
700
600
500
400
300
200
100
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29

ولم تكن جهودهم مشتتة بين الزراعة والتجارة. كما كانت ارتباطاتهم بتجار المدن الكبرى قوية واتصالهم بدور التجارة الأجنبية مصدر الرؤوس الأموال، وكانت مخالطتهم للعالم القروي واجتياسهم خلاله، حتى لا تكاد تفلت منهم مبادلة أو بضاعة فيه إلا استفادوا منها، سواء بمخالطة شركاء من المسلمين أو بواسطة إخوانهم في الملاحات الواقعة على امتداد طرق التجارة المتوغلة في الجبال[61]. وهذا كله جعل منهم المستفيدين الرئيسيين في المبادلات بين الفلاحين وبين المدن والمراسي.

وإذا استثنينا العقلية الكانزة، المنافية للاقتصاد[62]، والتي كانت سائدة عند بعض التجار، وخاصة منهم الحكام، فإن تجار دمنات كانوا يمارسون تقنيات رأسمالية أو «رأسمالوية» حسب المصطلح الذي يقترحه رودانسون[63]، كان بعضها معروفا من قبل في أوساط التجار المغاربة، وان كان قد تحسن على ما يظهر باحتكاك أوسع بالتجار الأجانب. وأول هذه الممارسات كان إعطاء القروض بفائدة. وكانت هذه الفائدة تعرف عند تجار دمنات باسم «الطلوع». وكانت هذه القروض، كما ذكرنا، تعطى للمفلسين أو لبعض الملتزمين للمخزن بواجب معجل أو غيره، ولكنها كانت تعطى حتى لمن أراد الاتجار بها في أجل معلوم. ولم يكن قدر الفائدة محددا بالعرف بل كان يتفاحش إلى أن يصل إلى 50 بالمائة في اليوم الواحد[64]. وقد أثرت من هذه الممارسة بصفة خاصة عائلة بني يشوضب من يهود دمنات. ولم يكن بعض المسلمين يتورعون بدورهم عن المراباة. وذلك ما يستفاد مما سلف من كلام الغجدامي، حول حصار الجيلالي للتجار اليهود، من كون هؤلاء اليهود لم يكونوا يعطون الأموال بالفائدة، وأن الجيلالي إنما نافسهم في إعطاء الأموال بدون فائدة كذلك. غير أن الأمور، قبل هذه الأزمة وبعدها، كانت على خلاف ما وصفها عليه الغجدامي، ذلك أن أموال التجار كانت دائما تعطى بفوائد متفاوتة، ولم يكن ذلك مقتصرا على دمنات وحدها، إذ أن كلا من المولى عبد الرحمان والحسن الأول ذكر

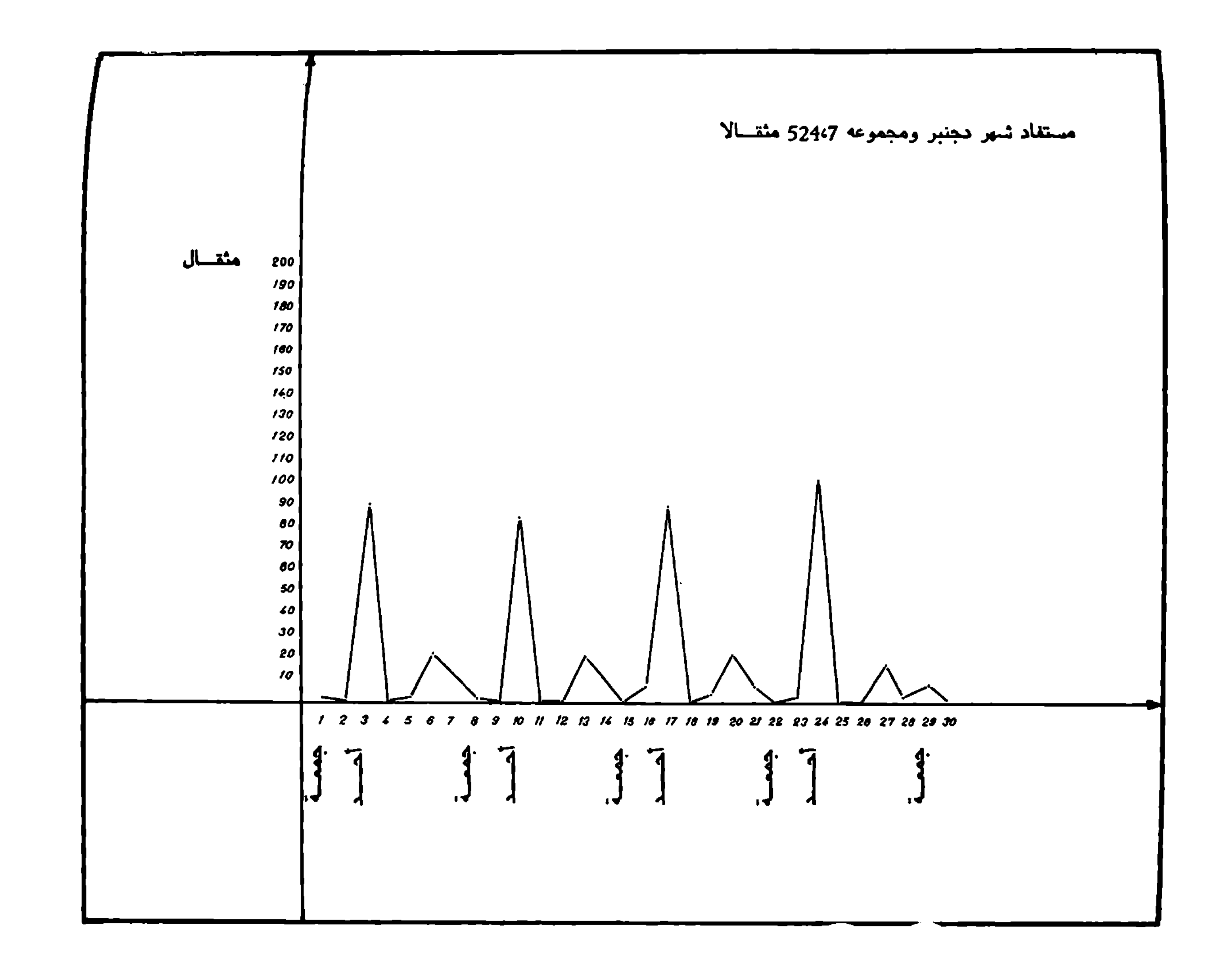
---

(61) ورد في وثيقة «ترتيب كطيوة» ذكر أربع ملاحات خارج دمنات لم تسجل على يهودها سوى بهائم تدل على أنهم كانوا مكرسين للتجارة. وقد مر هنري باسي قبيل الحماية بملاح آيت مجطن فوصفه بالرخاء والثراء والبعد عن قذارة ملاحات السهل.

(62) Gaillard (G.) et Thuillier (G.) - «Sur la thésaurisation» dans R.E., N° 5, 1965, P. 807

(63) رودانسون (م) - «الإسلام والرأسمالية» ترجمة نزيه الحكيم، دار الطليعة، ص. 40.

(64) مشافهة مع أحمد أوسليمان الدمناتي وكان أحد الممارسين لهذه العمليات.



مستفاد شهر دجنبر ومجموعه 524،7 مثقـــالا
مثقـــال
200
190
180
170
160
150
140
130
120
110
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30
جمعة
أحد
جمعة
أحد
جمعة
أحد
جمعة
أحد
جمعة

بحرمة الربا في موعظتيهما الدينيتين إلى الأمة[65]. ومن هذه التقنيات التجارية كذلك أن التجار في دمنات كانوا متعارفين على حقوق التنازل عن المتاجر. وكان هذا الحق معروفا لديهم «بالحلاوة». وقد حاول مولاي الحسن أن يحرم اليهود من هذا الإمتياز في أملاك الأحباس الجديدة ابتداء من 1309، وذلك بتجديد كرائها سنويا. ولكن الجيلالي الذي كان مكلفا بتطبيق ذلك صدر منه ما جعل السلطان يتهمه بإرادة الإستبداد بتلك المنفعة لنفسه[66].

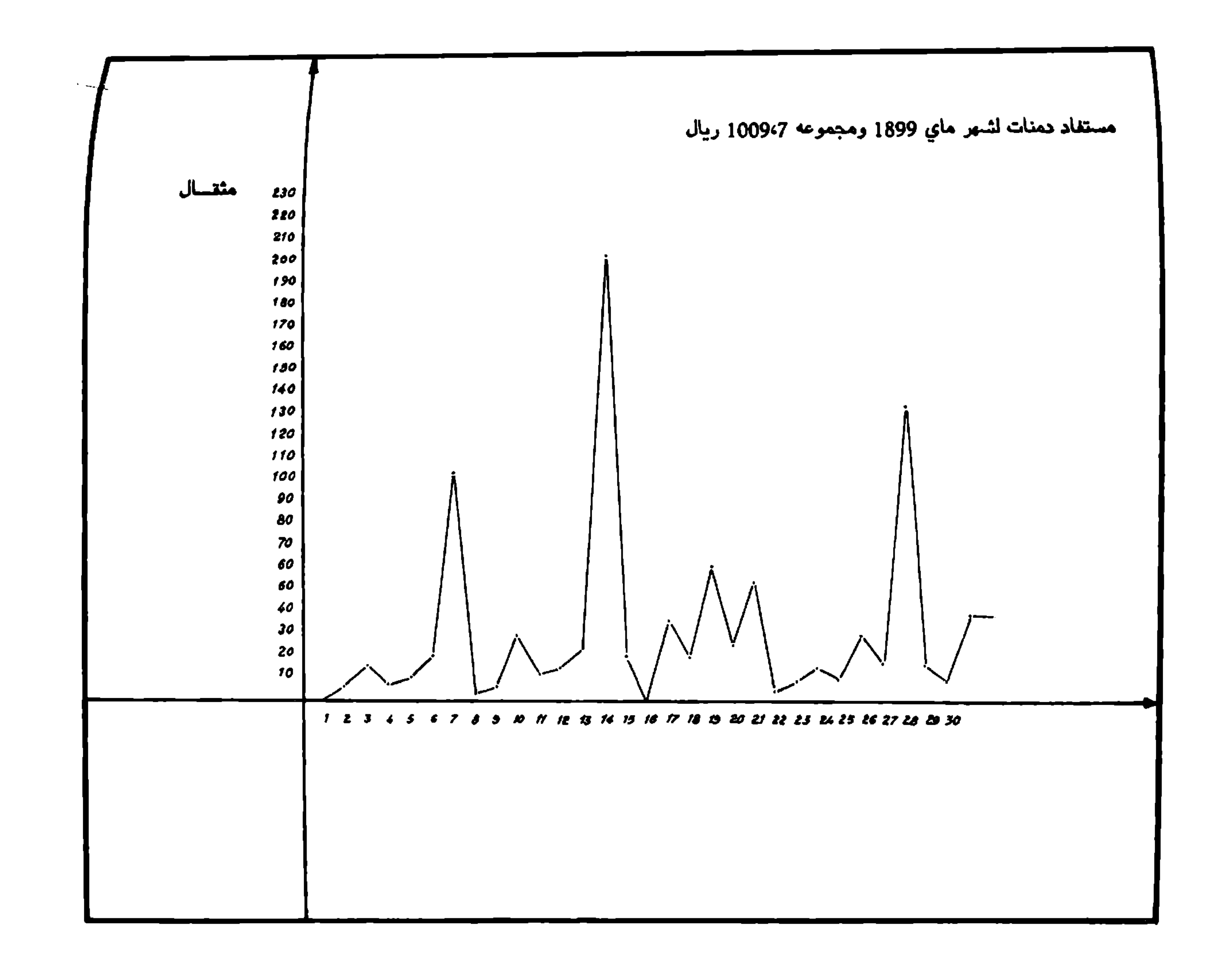
وكان تجار دمنات كبقية تجار المغرب في النصف الثاني من القرن يتاجرون في العملة. كانت جماعة منهم تبيع الجيلالي الدمناتي سكة الفضة بالفلوس قبل أن يرسل الريال بصرفه ذهبا في مراكش. وكانت جماعة أخرى تبيع قطع اللويز للحجاج في كل سنة. وقد روى أحد التجار الذين كانوا يقومون بالمتاجرة في قطع الذهب أن ربحهم في قطعة لويز كان فرنكا واحدا[67]. وكان عدم استقرار الصرف واختلافه بين المناطق يتيح لهم كسب أرباح مهمة، وخاصة باستغلال جهل الفلاحين.

وكانت مبادرة بعض التجار تتجلى في شراء «المنافع» السنوية التي كان يأخذها السلطان على الأسواق في البوادي. فهذه الأسواق كانت تسمسر على يد الأمين ويتولى شراءها الخواص من التجار، يهودا ومسلمين، على أن يتولوا تحصيل الواجبات على البضائع المتبادلة فيها. وقد اشترك مسلمون ويهود عدة مرات في شراء منفعة دمنات. أما أسواق السراغنة وهنتيفة وتاملالت فكانت تخضع لنظام بيع المكوس للخواص. بينما خضعت دمنات لهذا النظام تارة ولنظام التحصيل اليومي المباشر من طرف الأمين تارة أخرى. ففي الفترة ما بين يوليوز 1898 وشتنبر 1900 بيع احدى عشرة سوقا من أسواق السراغنة وهنتيفة وتاملالت للقواد الواقعة تلك الأسواق في دائرة نفوذهم، وهم الجيلالي بن المؤذن، وأحمد بن الطيب الفكروني، والقائد الصنهاجي، والخلوفي، والعبوبي، والزمراني، وكان الجيلالي الدمناتي

(65) من نسختين بحوزة المؤلف.

(66) رسالة من رسائل الجيلالي مؤرخة بثاني وعشري قعدة 1309.

(67) عن أحمد أوسليمان المذكور أعلاه.


مستفاد دمنات لشهر ماي 1899 ومجموعه 1009،7 ريال
مثقـــال
230 220 210 200 190 180 170 160 150 140 130 120 110 100 90 80 70 60 60 40 30 20 10
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30

يشتري منفعة أسواق إيالته، ماعدا دمنات، إذ اشترى منفعة تكانة سنة 1309 بأربعة آلاف مثقال[68]. وإذا عرفنا أن استخلاص واجبات الأسواق وخاصة في البوادي كان يحتاج إلى سلطة نافذة، فهمنا تعذر شرائها من طرف خصوص لا يستندون إلى الحكام. وربما كان في كثير من الأحيان وراء القواد الذين كانوا يشترونها تجار يدفعون الأكرية ولكنهم مضطرون لاستعمال نفوذ أولئك القواد.

غير أن التقنية الأكثر تقدما، والتي لم نعثر مع ذلك على استعمالها إلا في نطاق ضيق، وهي استخدام رسالة التبادل (الاطرات) في الأداء. فكلما أراد الجيلالي، حسب ما ورد في كناشه، أن يؤدي مبالغ إلى تافيلالت بعث بها إلى أولاد التازي بمراكش، وحاز منهم «اطرة» ذلك المبلغ، ودفعها لإخوانهم في «أبو عام». وقد كان لأسرة علي أوحدو اتصال قديم بالتجار التازيين حيث كانوا يدفعون عنهم، منذ عهد سيدي محمد، بعض الواجبات في العواصم التي كان يحل بها السلطان. وأسرة التازي «كانت تقوم بدور بنك حقيقي» لأنه كان لها ممثلون على الأقل في فاس ومراكش وتافيلالت. وكانت تمكن من الإيداع والسحب في أماكن مختلفة بواسطة رسائل التبادل، حتى إن المخزن كان يستعملها لأداء أجور موظفين في تافيلالت، وربما حتى في فيكيك[69]. وتضاف هذه التقنية إلى الرصيد القانوني الذي كانت تسير بمقتضاه المعاملات في الأوساط القروية المغربية، والمتمثل في اللجوء إلى الإشهاد الكتابي على جميع البيوع والتعاقدات والتسويات مهما قل شأنها، حتى إن الخلف قد يتنذرون اليوم بما قد يعتبرونه إسفافا من السلف في هذا الباب، مثل «زمام الوزيعة»، وهي جريدة طويلة تسجل فيها الجماعة نصيب كل أسرة من الذبيحة الجماعية، حسب التناوب، وتكتب بلغة بربرية معربة غاية في الدقة. وهي رمز لهذا الكلف بالكتب يصدر عن نوازع إقتصاد القلة، بقدر ما كان ينم عن استعداد خارق للممارسة الرأسمالية[70].

---

(68) رسالة الحسن الأول إلى مولاي عبد الله البوكيلي الأمين بمراكش (كناش خ. ع. د 3410).

(69) Rossedunn - «The trade of Tafilelt : Commercial change in south east morocco on the ere of Protectorate «in» African Historical studies» vol, 4 1971, P. 287.

(70) انظر ما ذكره عن هذا الاستعداد أندري أدان في كتابه بالفرنسية «الدار البيضاء»، ص. 335، وذلك أثناء حديثه عن الحسين الدمناتي الذي اعتبره المؤلف أعظم رأسمالي في المغرب المعاصر.

تطور تجارة دمنات :

تتوفر بعض الدلائل عن تطور تجارة دمنات في القرن التاسع عشر. ولئن كانت هذه السوق نائية في داخل البلاد، فالظاهر أن ذبذبات نشاطها التجاري، كانت حساسة للظرفية المغربية العامة، بقدر ما كانت متأثرة بالظروف المحلية. وبما أن قسطا من الرواج كان يتناول الإنتاج الزراعي والرعوي الموجه للتصدير، فإن الظرفية الأوربية كانت مؤثرة بصفة غير مباشرة. وتتمثل هذه الظرفية الأخيرة في تغير أسعار البضائع التي كان يصدرها المغرب، بينما كانت الظرفية المغربية تتمثل في عوامل أخرى تتعلق بتوفر المحاصيل الزراعية أو نقصانها، وبالأزمات التي أحدثها الصدام العسكري المغربي الأوربي، وبتدهور تجارة الصحراء، وبالرسوم المخزنية على التجارة وبالأزمة النقدية، بينما كانت الظرفية المحلية تتمثل في تطور دمنات كقاعدة للنشاط المخزني، وما صاحب ذلك النشاط من سلوك جبائي، ثم ما كان لذلك من آثار على الصناع ومن ردود فعل من قبل التجار.

فمن المعلوم أن انفتاح المغرب للبضائع الأوربية، بصفة متزايدة، طيلة القرن التاسع عشر، وتسريحه لتصدير بضائعه إلى أوربا، أمور ربطت السوق المغربية بالطلب الأوربي ربطا وثيقا، وبينما كانت فترة 1851 – 1873، بصفة عامة فترة توسع وتقدم وارتفاع أسعار في أوربا، استفاد منها المغرب، فإن أزمة 1867 كانت أزمة فيض الإنتاج جرت الأسعار في اتجاه معاكس لاتجاه الزيادة الذي ظهر في المغرب، فقد انخفض ثمن المواد التي كان يصدرها المغرب، وهي المواد الزراعية و الأصواف، مما ألحق ضررا بالتجار المغاربة المتعاملين بالتسبيق، كما تضرر منه الفلاحون والحرفيون الذين لم يستطيعوا مقاومة الواردات المنخفضة الثمن[71]. أما الهبوط الاقتصادي الكبير في أوربا والذي دام من 1873 إلى 1895، فقد كانت فيه فترة 1880 – 1885 شديدة على المغرب، حيث ضايقت مواده وخاصة بعد افتتاح قناة السويس أصواف استراليا وجلود الهند وحبوب أمريكا.

أما عناصر الأزمة المغربية فكانت تتمثل في سنوات الجفاف الذي أدى إلى محاصيل رديئة، وخاصة تلك القحوط التي عرفها منتصف القرن، والمجاعتان

(71) مرجع الملاحظة 3، ج 3، ص. 149.

الكبيرتان في 1867 - 1869 و1878 - 1884، وفي انهزام المغرب في إيسلي، وفي حرب تطوان، وما تلا ذلك من معاهدات وتعويضات، ونتج عنه من اضطرار السلاطين إلى التنقيب عن المال بفرض المكوس وتوسيع نطاقها كلما أمكن[72]. كما تمثلت في تدهور تجارة الصحراء التي كانت لها أهمية نسبية إلى غاية سنة 1873، وخاصة بالنسبة للجنوب المغربي، حتى كان احتلال تمبكتو سنة 1894، ضربة قاضية لهذه التجارة. ولاشك أن الخط التجاري الذي كان يربط تافيلالت بدمنات، قد تأثر بهذا التطور عندما اقتصر على بضائع محلية. ولاشك أيضا في أن ظروفا مناخية محلية أو إقليمية قد أثرت على تجارة دمنات، أو على تجارتها مع مناطق إشعاعها، وإن كنا لا نستطيع أن نتتبع هذه الظروف المناخية المحلية سنة بعد سنة. غير أن أحداثا أخرى كان لها تأثيرها في هذا المجال، وهي تعيين قائد مخزني على دمنات منذ منتصف القرن، وتعيين أمناء مخزنيين لاستخلاص الواجبات على أسواقها، ثم إعطاء المدينة تحريرا من الكلف المخزنية منذ ولاية مولاي الحسن، وكذا اتخاذها مركزا مخزنيا تنطلق منه محاولات أسر كثيرة من المناطق المتاجرة معها في الجنوب، ومحاولة إخضاعها للجباية. وأخيرا وقوع انتفاضة عارمة في دمنات إثر وفاة مولاي الحسن.

وينبغي تركيب عناصر هذه الظرفيات، مجتمعة، لتبيان تطور سوق دمنات ومعاملاتها ويمكن أن نميز على هذا الأساس خمس مراحل هي : مرحلة نهوض في عهد المولى عبد الرحمان، ومرحلة النشاط في عهد سيدي محمد والي 1877، ومرحلة أزمة 1877 - 1885، ومرحلة انتعاش 1855 - 1892، ومرحلة تدهور منذ وفاة مولاي الحسن.

فقد تميزت المرحلة الأولى بعودة الحياة التجارية إلى دمنات بعد أوبئة القرن الثامن عشر، والتعثرات الناجمة عن قحوط الربع الأول من القرن التاسع عشر ومجاعاته. ومن دلائل هذا النهوض بناء قيسارية جديدة عمرها أهل الذمة[73] ثم إن

(72) تبعا للاستقصا ج 9، ص. 61 و136 و179 فقد أعاد مولاي عبد الرحمان فرض المكوس بعد أن أسقطها واستمرت في عهد ولده محمد بن عبد الرحمان ومولاي الحسن إلى سنة 1303هـ. وقد أعادها مولاي عبد العزيز في حجابة أحمد بن موسى.

(73) الحوالة الحبسية لدمنات.

هذا النهوض هو الذي اجتذب أنظار المخزن، فعين عاملا جديدا على دمنات من جيش السلطان. وكانت «بورجوازية» هذا المركز قد تطعمت في هذه الفترة بعناصر من المدن الكبرى.

وعرفت المرحلة الثانية الممتدة من أخريات أيام سيدي محمد إلى ما قبل مجاعة 1878 ازدهارا تجاريا في هذه المنطقة. فبالرغم من كون بداية عهد محمد بن عبد الرحمان كانت شديدة بسبب كارثة تطوان، فإن الأعمال التجارية عرفت فيها توسعا حسب ما ذكره صاحب الاستقصا. إلا أن الدلائل تدفع إلى القول بأن هذه الفترة، كانت في دمنات فترة هابطة بالنسبة لسابقتها حيث إن مشتري منفعة دمنات قد خسروا في عدة سنوات بين 1869 و1870. ولكن هذا الدليل لا يبعث على الإطمئنان بسبب التواطؤ الذي كان بين الأمناء ومشتري المنافع. وعلى أية حال قد زادت منفعة دمنات سنة 1872 بألفي مثقال سنة 1872. وهذا الازدهار دفع بمولاي الحسن إلى إضفاء صبغة المدينة المحررة من الكلف على دمنات بمجرد توليته، واقترن ذلك بالنسبة لأسواق مدينة دمنات بتعويض نظام بيع المنفعة بنظام تحصيل المستفاد على يد الأمين، وكان الرواج قد بلغ اتساعه باستقطاب تجارة القبائل الصحراوية في تافيلالت وتدغة ودرعة التي كانت دمنات تكفيها مئونة السفر إلى مراكش.

وتلت هذه المرحلة أزمة امتدت ما يقرب من ثماني سنوات كانت أسبابها هي مجاعة 78 - 1882، وتضييق المكاس على الصناع والتجار، واجتهاد عامل دمنات في محاولات السيطرة لصالح المخزن على عدد من تلك القبائل، التي كانت تتاجر وهي حرة مع دمنات. وكانت العاقبة تحطيم الصناع اليدويين الذين فرضت عليهم رسوم فاحشة وانتقال كثير منهم إلى مدن أخرى[74]. وتحول تجار تافيلالت وتدغة ودرعة ودادس عن الاتجاه بقوافلهم إلى دمنات، وصاروا يتجهون نحو مراكش عن طريق ثنية الكلاوي. فعندما مر دوفوكو سنة 1883 شهد بآثار رخاء سابق «حيث لم يكن بداخل دمنات مكان فارغ وليس بها خراب»، ووصف تجارة بدمنات كما يلي : «كانت تأتي قبائل الأطلس والصحراء (دادس وتدغة) لتزود بالمنتجات الأوربية والبضائع المصنوعة في المدن المغربية مثل الملابس القطنية و السكر والشاي والعطور

(74) الرسالة التي رفعها الصناع إلى الجيلالي بشأن الأمين ابن احساين الرباطي.

والحلي كما كانت تطلب فيها الحبوب كذلك ولكن بكميات قليلة. وكانت تأتي للمبادلة بالجلود والأصواف والتمور التي كان سكان دمنات يبعثون بها إلى مراكش». وقد أبرز دوفوكو التطور الذي حدث في هذه المبادلات حيث قال : «إن هذه التجارة التي ازدهرت في الماضي، والتي جلبت الثراء للمدينة هي في تدهور منذ أربع سنوات أو خمس» غير أن دوفوكو لم يشر عند ذكر أسباب هذا التدهور إلى أثر القحوط والوباء الذي مر على إثره، ولا إلى عواقب أطماع قائد دمنات في الإستيلاء على قبائل الأطلس والصحراء، ولا إلى انحطاط تجارة السودان، بل رد ذلك كله إلى عامل وحيد : «ففي هذه المدة أرسل السلطان أمينا أظهر من الجشع ما جعل التجارة لم تعد ممكنة، فكل ما كان يجتاز أبواب المدينة، كيفما كان مصدره[75]، كان يفرض عليه واجب تعسفي هو من الغلو فيه بحيث أسرع بصدود القبائل المجاورة وقوافل الجنوب عن هذه السوق وتوجهها جماعات نحو مراكش التي تتزود منها حاليا[76].

إن هذا التحول للقوافل عن دمنات كان حدثا فاصلا بين عهد ازدهار وعهد أزمة. وقد سبق أن أوردنا في الفصل الخامس خبرا ذكره الغجدامي يؤكد هذا التطور، ويكشف عن سبب عميق له غير جشع الأمين الذي ركز عليه دوفوكو. ذلك أن القائد الجيلالي بعدما فوض له السلطان تطويع من استطاع إليها سبيلا من قبائل الجنوب، لم يعد تجار هذه القبائل يستطيعون وضع أقدامهم في دمنات خشية أن يؤخذوا رهائن حتى يتعهد إخوانهم بالولاء لممثل المخزن بهذه المدينة. فأخذوا يفضلون صرف تجارتهم إلى مراكش، مارين إليها عن طريق ثنية الكلاوي، بعد أن كانوا يتخذون سبيلهم إلى دمنات عن طريق ممر فدغات. ولكن توسع عمالة الجيلالي إلى قبيلة تكانة مكنه من السيطرة على الطريق بين ثنية الكلاوي ومراكش. وقد كلف خليفته على تكانة بترصد تجار تدغة حتى عادت منهم من مراكش قافلة من ستين رجلا وبهائمهم محملة بالبضائع، فاقتيدوا إلى سجن دمنات، حيث جلسوا إلى أن حضر أهل قبائلهم التجار من مراكش، وتحملوا بطاعتهم فسرحوا، ولم يؤد هذا

(75) ما يزال الدمناتيون يروون بعضهم عن بعض كمثال على مبالغة هذا الأمين أنه كان يطالبهم بواجب الباب على الفصفصة التي كانوا يجلبونها للبهائم من الحقول المجاورة.

(76) مصدر الملاحظة 22، ج 1، ص. 78.

الأسر، واجراء مماثل له في حق آيت شخمان، إلى رجوع القوافل نحو دمنات، بل ظلت تتجه نحو مراكش.

وسرعان ما استغلت أسرة قواد كلاوة الصاعدة هذه الوضعية بإحداث سوق جديدة، هي سوق أنزال، في طريق القوافل، الأمر الذي أغناها من جديد عن تكبد مشاق الوصول إلى مراكش. وهذا ما يستفاد من رسالة الحسن الأول إلى محتسب مراكش عبد الله البوكيلي المؤرخة بعاشر ربيع النبوي عام 1306 (14 نونبر 1888) ونصها بعد التحية «... وصل كتابك بإحداث سوق يوم الخميس بين تكانة وكلاوة يحكم فيه خليفة الاكلاوي وصار يباع فيه جميع ما يرد من درعة من الفواكه وغيرها ويقصده الناس فرارا من العطاء وأشرت إلى الأمر بتركه لأن ما يباع به يدخل لمراكش ويحصل منه النفع وصار بالبال. فقد ساعدناك على ما أشرت إليه وقد كتبنا للأكلاوي بتركه والسلام»[77] ولكن الاكلاوي لم يستجب للأمر السلطاني بالتخلي عن هذه السوق إلا بعد ثلاث سنوات لا بإبطالها ولكن بإقرارها، وبيع مستفادها لحساب المخزن على غرار بقية أسواق البوادي، وعمد الجيلالي إلى تجديد سوق أخرى بإيالته تكانة تشارك سوق أنزال في الاستفادة من الاتجاه الجديد للقوافل، بعد أن عز رجوعها بالكيفية القديمة إلى دمنات، وعمل الجيلالي على الاستبداد بفوائد هذه السوق كما كان يستبد الكلاوي بخميس أنزال. ففي 21 رجب 1309 (20 يبراير 1892) كتب السلطان إلى أمناء المستفاد بمراكش «وبعد وصل كتابكم بتوصلكم بأمرنا الشريف بمساعدة تكانة بواسطة عاملهم على عمارة سوق ببلادهم، كما كان قديما، على أن يجري مجرى أسواق القبائل المجاورة كمسفيوة واجلاوة وبأن المرتب في سوق مسفيوة وسوق الاكلاوي المسمى بخميس أنزال يعتمر بين مسفيوة وزمران وتكانة لأنه ممر لوادي درعة ولا مستفاد فيه والوارد من درعة ينزل فيه والمشتري من القبائل الحوزية يقصده. وكنتم طلبتم إبطاله ليستقيم مدخول الفاكهة بمراكش وتمسكتم بجوابنا الشريف بإلزام العامل بالإبطال فلم يظهر أثر لامتثاله مع ما شاع من استبداده بمنفعته. وورد عليكم من طلبه بخمسة وعشرين ألفا سنوية فأوقفتم الإمضاء بعد التزامه بثمانية وعشرين ألفا بشرط شد عضده. وأن سوق تكانة المرتب بأربعة آلاف مثقال حسبما بينتم من قبل عن مدة الحاج أحمد

(77) كناش خ. ع. رقم د 3410، الرسالة 240.

أملك لا زال الوصيف الدمناتي لم يدفع منه شيئا وصار بالبال. فأما خميس أنزال بكلاوة فأمضوه بثمانية وعشرين ألفا على الشروط المقررة في مثله وكتابنا الشريف للخديم الاكلاوي بتمكين الممضي له وشد العضد يصلكم فادفعوه له. وأما سوق تكانة فقد جددنا أمرنا الشريف لعاملها بتنفيذ ما كنا أصدرناه له في شأنه. وإن لم يظهر أثر لامتثاله اعلمونا والسلام»[78] وتفيد رسالة أخرى[79] أن الكلاوي قد سلم سوق أنزال إلى الأمناء سنة 1310 ولكنه اشترى منهم منفعته السنوية بقدر اثنين وثلاثين ألف مثقال. وفي هذه السنة نفسها أمضى بيع منفعة دمنات بقدر اثنين وخمسين ألفا من المثاقيل. ويمكن أن تستنتج من مقارنة القدرين أن تجارة دمنات مع الصحراء قد نقصت بسبب تحول القوافل عنها بالثلث على الأقل.

على أن تجارة دمنات قد عرفت، بفضل نشاط من بقي فيها من التجار والصناع، وما تتوفر عليه منطقتها من ثروة الزيت، ولكونها السوق التي لا غنى عنها للقبائل المجاورة، عرفت بعض الانتعاش ما بين 1885 و1892. ففيها تولى المسلمون عمارة متاجر الملاح القديم المعوضة لأهل الذمة، وزاد السلطان بناء ما يقرب من 100 متجر جديد، تهافت اليهود على كرائها[80]. وذكر الغجدامي أن دمنات كانت في سنة 1308 (1890) مزدحمة بالوافدين عليها من القبائل، فرارا من العطاء، حتى تعذر فيها وجود مسكن بالشراء أو الكراء أو الرهن[81]. والانتعاش الواقع في هذه الفترة هو الذي ترك عند السكان ذكرى ازدهار دمنات في العهد الحسني، وفي ذلك يقول صاحب القول الجامع: «كانت دمنات أيام المولى الحسن عامرة ومزدهرة (...) واتفق لها من البذخ والترف ما أنسى لأهلها ما سواه»[82].

وعند وفاة مولاي الحسن كانت دمنات قد دخلت في فترة تدهور، كان من دلائلها هجرة أسر من تجار اليهود إلى المدن الكبرى قبيل وفاة السلطان. وجاءت انتفاضة القبائل في صيف 1894 لتنهب أسواق دمنات وتحرقها وتشتت تجارها وصناعها شذر

(78) نفس المصدر، الرسالة 166.
(79) نفس الصدر، الرسالة 139.
(80) من رسائل الجيلالي مؤرخة بقعدة 1309هـ.
(81) التسلي، ص. 274.
(82) ص. 11.

مذر، فتعطلت أسواقها بصفة كلية. وقررت القبائل المجاورة أن تعيد إليها النشاط الضروري لحياتها واقرار الأمن. غير أن كثيرا من تجارها قد غادروها نهائيا. وكان وقوع الأموال المنهوبة في أيدي رجال القبائل حافزا لهم على الاتجار وسببا في تحسين أحوالهم. غير أن السياسة الإنتقامية للجيلالي، بعد رجوعه من منفاه قد أدت إلى فرار كثير من الناهبين وإلى إخفاء الآخرين لغنائمهم.

ولا نملك عن تطور تجارة دمنات خلال النصف الثاني من القرن الماضي، بالإضافة إلى الدلائل والظروف التي بيناها، غير بعض أرقام المستفاد يمكن أن نورد ثلاثة منها :

1 - 1288 (1871) 12000 مثقال.

2 - 1309 (1892) 52000 مثقال.

3 - 1318 (1899) 8551 مثقال.

يمثل كل من الرقم الأول والرقم الثاني ما اكتري به استخلاص عشر المبادلات على المواد الأساسية التي كانت عليها الرسوم في الفترة التي قدمنا أنها فترة الازدهار وفترة الانتعاش. بينما يمثل الرقم الثالث العشر الفعلي المحصل من طرف الأمين على تلك المبيعات وهي الفاكهة والخيل، والبغال، والحمير، والإبل، والبقر، والغنم، والجلد، وتاكاوت (عفصة الاثل)، والسباط (الأحذية)، و«الجوطية»، في فترة التدهور. وإذا كان الرقم الثالث يمثل فعلا، تدهورا، بالنسبة للرقمين السابقين، فإن ضخامة الرقم الأوسط بالنسبة للأول تعبير لا على نمو في المبادلات، بل عن ارتفاع الأسعار وعن انخفاض قيمة العملة المغربية. فبينما كانت 12000 مثقالا تعطي في سنة 1871، بالسعر الرسمي 3692 ريالا، فإن 12000 مثقال كانت في 1892 لا تعطي سوى 5200 ريال. وإذا أدخلنا في الاعتبار الارتفاع للأسعار في العشرين سنة الفاصلة بين التارخين، وجدنا أن المبادلات التي يمثلها الرقم الأول أهم بكثير من التي يمثلها الرقم الثاني. ومع ذلك فبإمكاننا أن نقدر اعتمادا على رسالة من الحسن الأول إلى المحتسب البوكيلي بتاريخ 23 شعبان عام 1305 (أبريل 1888) أن حجم مبادلات دمنات في فترة الانتعاش هذه كان قريبا من عشر المبادلات في مراكش.

وتمكننا وثيقة مستفاد دمنات، عن الفترة ما بين 2 يوليوز 1898 و16 أكتوبر 1900، من فحص جانب من الوضعية التي انتهت إليها هذه السوق، وهو الجانب المتعلق بالمواد التي كانت مفروضة عليها الرسوم، وإن كانت بالإضافة إلى الحبوب والزيوت ومنتجات الصناع هي التي يمكن أن نلمح من خلالها حجم ما تستبدل به بضائع القبائل من بضائع أوربية ومغربية.

فمن المنحنى الأول، الملحق بهذا الفصل، وهو الذي يمثل المدة الكاملة التي شملتها وثيقة المستفاد يتبين أن حجم المبادلات في المواد المحصل عليها، والذي لا يتعدى عشره قط ألف مثقال شهريا جعل دمنات لم تعد تختلف عن أي سوق قبيلة سهلية مجاورة، فقد كان مستفاد عدد من أسواق السراغنة وهنتيفة يبلغ مقادير لا تقل عن مدخول دمنات السنوي في هذه المدة. ويلاحظ من خلاله اتجاه عام نحو التدهور، فبينما سجلت قمة صيف 1899 قدر ألف مثقال لم تسجل قمة صيف 1900 سوى 700 مثقال. وبينما هبطت قمة دجنبر في السنة الأولى إلى 600 مثقال انحدرت في السنة الثانية إلى 500 مثقال. وهذا التغير الفصلي الشديد يدل على خضوع السوق للفصول الزراعية وعلى ارتباطها بالممرات الجبلية.

أما المنحنيان الثاني والثالث فيسجلان ذبذبات شهر ماي الذي كان يعرف النشاط الأقصى للسوق وذبذبات شهر دجنبر الذي كان يسجل النشاط الأدنى. وفي كلا الشهرين يلاحظ اطراد قمتين في الأسبوع : قمة عظمى يوم سوق الأحد وقمة صغرى يوم الأربعاء. وقد كانت هذه القمة الثانية حسب القول الجامع يوم الجمعة في فترة ازدهار دمنات. ولعل إحداث سوق خميس أنزال كان سببا في تحولها. كما يلاحظ أن ما كان يصرف في سوق يوم الأحد أثناء شهر ماي كان ضعف ما يصرف في مثيله من شهر دجنبر بينما نجد أن أيام الاثنين وخاصة في دجنبر كانت لا تكاد تشهد أي نشاط يذكر.

أما المبيعات، حسب أهميتها، اعتمادا على وثيقة المستفاد، فكانت هي الجلد والأحذية والفاكهة والمعز والغنم وتاكاوت والحمير والجوطية والإبل والبغال والخيل. ويلاحظ أن تطور حجم المواد الست الأولى يؤكد تدهورا في مدة 29 شهرا

المبينة. كما يلاحظ أن الجلد والفاكهة وتاكاوت هي من البضائع التي كانت تأتي بها قبائل الصحراء. ان هي تناقصت لم تنقطع عن دمنات بصفة كلية.

فدمنات، بعد أن استشرفت بعد منتصف القرن وضعية مدينة بمعاملها ونشاطها، واكتست بعض الأهمية، قد مالت في آخر القرن لتعود إلى مجرد سوق أسبوعية، وهي الوضعية التي تأكدت لها في عهد الحماية. وكان أهلها في أول القرن العشرين مازالت تداعبهم ذكريات أيام مولاي الحسن بينما كان الذين عاشوا هذه الأيام يحنون إلى عهد محمد بن عبد الرحمان. وقد رأينا أن هذا التطور لم يكن غريبا عن التطور العام للاقتصاد المغربي بقدر ما ساهمت فيه الأحداث السياسية للمنطقة.

الفصل العاشر

مستـــوى العيـش

متسوى العيش

إن تقدير مستوَى عيش سكان إينولتان، في القرن التاسع عشر، هو تقدير لتطور صادر العيش من َجهة، وتقدير لتطور كلفة الحياة من جهة أخرى. فقد تعرضنا لموارد العيش من زراعة ورعي وصناعة وتجارة، ورأينا أن النشاط الرئيسي، وهو الزراعة، لم يشهد ثورة تقنية أو بنيوية يمكن أن ينتج عنها ارتفاع في الانتاج، وبالتالي تحسن في مستوى العيش، غير أننا رأينا عوامل صادرة كلها عن الظاهرة المستجدة في مغرب القرن التاسع عشر، وهي التدخل الأوربي، قد خلقت اتجاها عكسيا كان من شأنه إضعاف الاقتصاد القروي، وبالتالي تضييق أسباب المعيشة على السكان. وبالرغم من انعدام كل وثيقة إحصائية يمكن الركون إليها في محاولة لتقدير مستوَى العيش واضطرار الباحث إلى جمع معلومات متفرقة من مصادر ينعدم بينها التجانس، وبالرغم من الصعوبة المنهجية التي تعترض قراءة هذه لمصادر، فإن تجميع الإشارات المعلقة بوصف المعيشة وتقدير مستواها وتطوره في منطقتنا، ولو بكيفية تقريبية، قد لا تخلو من فائدة للباحثين.

أولا : موارد العيش

1 ــ **الزراعة والرعي** : لقد تبين من الفصل السابع أن الغالبية العظمَى من الينولتانيين لم تكن لديهم وسائل الإنتاج اللازمة للحصول على الكفاية من الحبوب. وعرفنا أن هذه الحبوب كانت هي الشعير والذرة، مع طغيان الشعير بقدر ما كان يزيد التوغل في المناطق الجبلية. غير أن كل السكان كان ينالهم، بصفة أو بأخرى، قدر ما من ذلك الإنتاج، ومنه كان غذاؤهم بصفة أساسية. فما أن ينصرم مارس (شهر الديون كما كانوا يسمونه) حتَّى يشرع في الاستعانة بسنابل الشعير المخضرة في التغذية ولا ينتظر الفلاح نضوج الحقل كله، حتَّى يحصد جانبا منه بكر اصفراره، وبدقة قبل أوان الحصاد. وكذلك يفعل بالمحصول وهو أكوام في الحقل

ثم عرمة في البيدر قبل أن يدرس، حيث كان يستهلك منه مدة شهرين دون انتظار جمع المحصول. وقد يستغرب أن هؤلاء الجبليين المعتمدين بالدرجة الأولى في غذائهم على الحبوب كانوا، بالرغم من نقصها، يضطرون في بعض الأحيان إلى بيع جزء من حصيلتهم الضئيلة لجمالة يكتالون الشعير إلى سوق مراكش، وذلك من أجل الحصول على مال يصرف، في شراء لباس أو حاجات أخرى[1].

وإلى جانب الحبوب كان زرع الخضر يكون بدوره موردا من موارد العيش، باستهلاكها وتسويقها معا. فالفول الذي يحضر للأكل أحيانا دون أن يصحبه طعام مصنوع من الشعير، كان أكله يطغى على عيش الإينولتانيين، فصلا من السنة، في حالته الخضراء ثم يابسا، ولا يعادله سوى اللفت والجزر، نظرا لكونهما غلة فصل الشتاء، حيث يكون الفلاح قد فرغت يداه من الزرع. وحجة ذلك أن متصفح عقود بيع الأملاك في الأطلس خلال القرن الماضي لا يعدم أن يجد رسوم بيع أراضي مقابل كميات من الجزر بصفة خاصة. وقد كانت هذه الخضروات تيبس وتذخر للفصل القاسي.

والمصدر الآخر للعيش كان هو إنتاج الاشجار. وأهمها كانت غلة الزيتون في منطقة دمنات. وكان الزيتون، كالحبوب، يستعجل استهلاكه قبل نضجه الكامل، فيشقق ويستعمل في الغذاء، ويتناول بصفات مختلفة، إلى أن يتم عصره. ومما يدل على أهميته، وعلى كون جزء منه يسوق بالرغم من الاحتجاج إليه في التغذية والإنارة، أن كثيرا من العقود تشهد على أن الالتزامات بالأموال كانت تؤجل إلى ما بعد نفض الزيتون[2] وتأتي بعد الزيتون في الأهمية ثمار التين والعنب والرمان والمشمش والخوخ في بحائر إينولتان، وكانت تغني في مواسمها عن جزء من الطعام كما كانت تيبس للاستعانة بها عند نقصانه.

وكانت تربية الأبقار توفر الحليب والسمن للفلاحين، وتمكنهم من بيع هذه المواد أو من بعض النتاج الحيواني لكسب المال. وكذلك كان اكتساب الاغنام أو رعيها يوفر نفس الإمكانيات، بالإضافة إلى الصوف واللحوم، وخاصة في الأعياد الدينية

(1) التسلي، ص. 19.

(2) من أوراق التزامات للجيلالي والماجطني

والمواسم الجماعية والمناسبات والضيافات الاستثنائية. وكانت تربية الدجاج توفر البيض واللحم الذي يأتي من الأرانب المدجنة كذلك. كما كانت تربية النحل توفر العسل، والصيد البري يعطي اللحم، والقطف الغابوي يمد ببعض من هذه المواد أو مواد أخرى تساعد في تغذية السكان.

فالنشاط الزراعي والرعوي كان موردا مباشرا وطبيعيا لعيش القرويين، تتكامل مواده وتضاف إلى مواد أخرى كان يوفرها القطف. وكانت جهود الأسرة الكبيرة منصبة على توفير حاجة الأسرة منها. ولكن ظهور مستهلكات جديدة ومطالب مالية متزايدة في أواخر القرن الماضي، جعلت الفلاح يضطر إلى بيع جزء من هذه المواد، دون أن تكون فائضة عن حاجته، فكان يبيع العسل ليشتري السكر أو يبيع الزيت ليشتري الأرز أو الشمع أو يبيع الصوف ليشتري الكتان، مع ما كان لذلك من عواقب على نوعية تغذيته وعيشه بصفة عامة.

2 ـ **الصناعة** : ذكرنا أن الصناع في القرى كانوا، يتفرغهم النسبي لصنع الأدوات التي كان الفلاحون في حاجة إليها، مكفولي العيش، بالإضافة إلى ممارستهم نشاطات زراعية ورعوية موازية. أما الصناع الدمناتيون الذين كانوا يتقاضون مقابلا ماليا عن خدماتهم، فقد سبق أن أوردنا في الفصل الثامن دلائل على ظروف عملهم وعلى الأزمة التي ترددوا فيها أوائل عهد مولاي الحسن. وليس هناك داع إلى تصور حالة معيشتهم مخالفة لما ذكره تقرير روبيرجون دريمون هاي حول الصناعة في المدن المغربية الكبرى سنة 1870، والمشار إليه في الفصل المذكور[3]. وقد استخلص بعد تحليل مختلف الصناعات أن الأجر اليومي للصناع كان بين 4 و6 بنسات (حوالي 0,6 ف). وهو قدر أعلى قليلا من المصروف اليومي للصانع. غير أن هذا التقرير الذي انجز سنة 1870 قد سبق أزمة السبعينات التي عينت مصير الصناع فيما بعد. وقد تبين لنا ذلك من الرسالة التي رفعها صناع الجلد بدمنات إلى الجيلالي الدمناتي والتي فصلت بين فترتين في حياة الصناع وتطور أحوالهم.

---

(3) Miege (J.-L) – L'artisanat marocain... p. 93

3 ــ **التجارة** : يمكن أن نتساءل عما إذا كان التجار يحققون أرباحا تضمن لهم عيشا أرغد من عيش الزراع والصناع ؟ ان المتفرغين للتجارة في القرَى كانوا، إما من بعض يهود ملاحات القرَى، أو من قلة ضئيلة من المسلمين، كانت تشتري منتجات الزراعة والرعي في القرَى لتسويقها أو تدخل، بكميات قليلة، بضائع أوربية كالسكر والشاي والكتان، لترويجها عند القرويين. وكان هؤلاء زراعا وتجارا في آن واحد. وكان يشاركهم في الاتجار جماعة من العطارين المتجولين المحقرين من طرف المجتمع القروي. أما فئة التجار الأكثر أهمية وتخصصا فرأينا أنها كانت بدمنات. وبما أن هذه الفئة كانت تحقق أرباحا على المبادلات المختلفة، وتضارب في حالة الرخاء والمجاعة، في البضائع الأساسية، فان موارد عيشها كانت أوفر من غيرها، وأحوالها، كما شهد على ذلك طومسون، واضحة التمييز عن أحوال سكان القرَى المجاورة من زراع وصناع [4]. ولكن التطور الذي رأيناه في تجارة دمنات في أواخر القرن لم ينقص من مواردهم فحسب بل أدَّى إلى انتقال كثير من التجار من هذا المركز الديري الذي ضمر نشاطه.

4 ــ **الاجارة** : لقد رأينا أن أعمال الزراعة كانت تقوم بها، في بعض الحالات، سواعد أبناء الأسرة الزراعة الكبيرة. وتضاف إليها أحيانا سواعد بعض العبيد المندمجين في الأسرة. كما رأينا أن تلك الأعمال كان يقوم بها، في حالات أخرى، الشركاء المزارعون من خماسين ورباعين وغيرهم. وكان مقابل عمل هؤلاء هو جزء من عين الإنتاج. ورأينا أن الصناع لم يكونوا يتوفرون سوى على معامل صغيرة، قلما كان يتجاوز عمالها عشرة أشخاص، كانوا يتلقون بجانب أجور غير مستقرة جزءا من الانتاج الصناعي كذلك. إلا أن ذلك كله لم يكن يستبعد وجود فئة من الناس كانوا يعتمدون في تحصيل عيشهم على الإجارة.

ويظهر من بعض الدلائل، التي سنذكرها فيما بعد، أن الاجارة التي كانت استثنائية في أواسط القرن، قد أخذ نطاقها يتسع في أواخره. وهذا التطور ينطبق على سيرورة تفكك البنية الاجتماعية القروية التي كانت تلعب فيها الأسرة الكبيرة دورا أساسيا فالسيد الغجدامي الذي كانت أسرته تستثمر أراضيها بامكانياتها البشرية الخاصة،

---

(4) Thomson – Travels... p. 156

وقد رأينا أنه اضطر، في أوائل هذا القرن، وبعد أن تشتتت تلك الأسرة، إلى اللجوء إلى عمال مأجورين لتعهد زرعته. وتفيده أوراق المرابط الماجطني أنه كان بدوره، في أواخر القرن، وبعد أن انقسمت أسرته وأملاكها، يحصد زرعه بواسطة عشرات من العمال وردت الاشارة إلى أجورهم المسبقة في أوراقه. وحتّى في كناش الجيلالي نجد بعض الأجور لعمال زراعيين في تاملالت، احتفظوا رغم الإجازة، باسم «رباعة تاملالت».

وإذا كانت الإجارة قد دخلت إلى النشاط الزراعي، فإنها دخلت إلى الرعي كذلك. كما اتسع مجالها في نشاطات أخرى كالنقل البري بالبهائم، والخفارة (تازطاط)، والبريد (تارقاصت)، والبناء، والأعمال المنزلية، وكثير من الاشغال التي كانت تتم بالتويزة. ويمكن أن نورد بعض الأجور على سبيل الإيضاح فقط لأنها لا تمكن نظرا لقلتها وبسبب مشكل النقود من استنتاج يتعلق لا بتطورها التاريخي، ولا بتفاوتها حسب طوائف العاملين.

بعض الأجور

التاريخ	العامل	الأجر	
1859	طالب (امام) مسجد	18 مثقالا	سنويا
1859	خادمة في المنزل	درهمان	شهريا
1860	راعي غنم	4 مثاقيل	سنويا
1861	راعي غنم	6 مثاقيل	سنويا
1871	رباع (عامل زراعي)	12 ريالا	لمدة شهرين
1871	أجرة جزارة لذبح وسلخ ثورين	8 ريالات	
1871	أجرة فتالات	12 ريالا	
	رباع	6 ريالات	شهر
	7 خدامة ومعلم في البناء	2,6 ريالات	يوميا
	7 خدامة ومعلمان في البناء	3,1 ريالات	يوميا
	3 خدامة	0,9 ريالات	؟
	معلم صفار	2,8 ريالات	؟
	صباغ	1,2 ريالات	؟
	ذمي نجار	1,2 ريالات	؟

التاريخ	العامل	الأجر	
	معلم بردعي	1 ريالات	؟
	3 خدامة للغبار (السماد)	0,9 ريالا	يوميا
	4 خدامة للغبار	1,2 ريالا	يوميا
	23 خدامة للغبار	6,9 ريالات	يوميا
	رقاص (رسول) من دمنات إلى مراكش	1,5 ريالا	؟
	رباع	30 ريالا	5 شهور
1876	شرط الغجدامي كمدرر مع جماعة الشتاونة :	30 مثقالا وشيء من الزرع والسمن	سنويا
1878	شرط الغجدامي مع جماعة أخرى	60 مثقالا وشيء من الزرع والسمن	يوميا
1883	30 من خدامة الحصاد	خمس المثقال للوحد	يوميا
1884	الكراء على نقل 67 قنطارا من دمنات إلى تافيلالت	3644,5 مثقالا	؟
1886	كراء 16 من البغال من مراكش إلى دمنات	32 ريالا	؟
1893	ثلاثة خدامة في البناء	14 أوقية للواحد	في اليوم
1900	أمين دمنات	562,5 مثقالا	في الشهر
1900	الطالب المساعد للأمين	125 مثقالا	في الشهر

ثانيا : كلفة العيش

2 ــ **صعوبة دراسة الأسعار :** إن تقدير كلفة العيش، بصفة دقيقة، لابد أن يعتمد على سلسلات وقوائم بأثمان المواد والحاجات الأساسية، تكون ذات قيمة استدلالية حقيقية. غير أن هذه القوائم لا تتوفر لدينا عن أية بضاعة. وإذا كانت معلومات ضئيلة وشاردة محلية لا تتيح تقدير موارد العيش إلا بصفة تقريبية، فتقدير كلفة المعيشة أبعد منالا وأصعب تقديرا. وقد سبق أن نبه مييج[5] إلى أن دراسة الأسعار، التي تتسم دوما بالصعوبة، هي بالغة التعقيد بالنسبة لمغرب القرن التاسع عشر، بسبب تنوع الموازين والمقاييس، وبسبب تعدد العملات وتغيرات الصرف، والقيمة المتفاوتة

(5) مرجع الملاحظة الثالثة، نفس الصفحة.

جدا للوثائق الإحصائية. كما أن جاك بيرك أبدى ملاحظة مماثلة في بحثه حول تاريخ المبادلات في الأطلس[6] حيث أبرز تعذر إجراء تحليل للأسعار على أساس معطيات (نقدية) غير ثابتة، ولكنه رأى أن من المفيد جمع معطيات من نصوص سكساوية، مع الإحجام عن كل تأويل طامح لتلك المعطيات. ويمكن أن نضيف إليه بدورنا معطيات إينولتانية مع إبداء نفس التحفظات.

وكدليل على صعوبة الاستفادة من المعطيات المتناثرة في الوثائق المحلية حول الأسعار نورد أرقاما حول ثمن الزيت بين سنة 1852 وسنة 1884 في دمنات :

1852	وزنه زيت	15 أوقية
1871	قلة زيت	19 مثقالا
1873	6 قلة زيت	91 مثقالا
1882	قنطار زيت	125 مثقالا حسب 3 في الريال
1884	قلة زيت	5 ريالات سوى بسيطة

فإذا اعتبرنا مشكل المكاييل المذكورة مشكلا محلولا، لأن الوزنة هي 8 ل. والقلة 32 ل. والقنطار 100 ل، فإننا نواجه مشكل النقود. إذ لابد من توحيدها بتحويل المثقال إلى الريال، أو تحويل الريال إلى المثقال.. وبما أن الريال هو الذي كان العيار الحقيقي الأقوَى للعملية، فالتحويل إليه هو الذي من شأنه إعطاء القيمة الصحيحة للبضاعة المقومة. بيد أنه لابد عند تحويل السعر الأول وهو 15 أوقية من معرفة صرف الريال في هذا التاريخ. وإذا رجعنا إلى ملاحظاتنا حول النقود في الفصل السابق، عرفنا أن الريال كان، على الأقل في دمنات، لم يتعد، إلى هذا التاريخ، معادلة المثقال إلا قليلا، فتكون 15 أوقية هي بالتقريب 7,5 ف. أما بالنسبة لسعري 1871 و1873 فإننا اعتبرنا صرف إصلاح سيدي محمد بارجاع الريال إلى ثلاثة مثاقيل وربع، حصلنا على 6 ريالات أي 30 ف في السعر الأول وما يقرب من 30 ريالا في السعر الثاني. أما السعر الرابع وهو 125 مثقالا، فقد أردف حله معه عندما نص على أن الريال المقوم به معادل لثلاثة مثاقيل. وهذه حالة قليلة في الإشارات الواردة بخصوص الأسعار في الوثائق، بينما وقع التعبير عن السعر الأخير بالريال نفسه، وهكذا نحصل على السعر التقريبي لليتر الواحد من الزيت بالفرنك :

(6) Berque – Notes sur l'histoire des échanges... p. 307

1852	1 ف.ل.
1871	0,9 ف.ل.
1873	0,8 ف.ل.
1882	2 ف.ل.
1884	0,8 ف.ل

فما عسانا نستفيد من هذه النتيجة بعد جهد جهيد ؟ هل هو طرد في التسعيرات كما ذكر بيرك بصدد الأثمان التي أوردها ؟ إذ يتوقف استنتاج ما هو أبعد من ذلك على معرفة أسعار كثيرة لبضاعة واحدة، في كل سنة، وفي أسواق متعددة، أو بالنسبة للسوق الواحدة، ثم معرفة ظروف البيع، من حيث المكان والفصل السنوي، وحالة البضاعة في المنطقة، من حيث العرض والطلب. وهذه معطيات قد يتعذر الحصول عليها.

2 ــ **سنوات عادية وسنوات عجاف** : إن موارد العيش التي وصفناها أعلاه، وما كان ينشأ عنها من مبادلات، كان من شأنها أن تجنب السكان المجاعة المزمنة بتأمين معيشة متقشفة لو انتظم انتاج الزرع والزيتون والرعي. بل ربما كانت ستوفر، بهذا الشرط، بعض الاذخار وتراكم الثروة، لقلة من الأسر الزراعية في كل فخذ، وتتيح صعودا أكبر «للبورجوازية» الدمناتية التي أجهظت في حالتها الجنينية. ولكن هذا الانتظام في الانتاج قد اختل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، غير ما مرة، بسبب أزمات طبيعية تمثلت في القحوط، وما كان يعقبها من مجاعات، ثم أوبئة وموت الناس والماشية. فكل نقص في الانتاج، مهما كان ضئيلا، محليا كان أو اقليميا أو عاما، كان يدفع بالمجتمع القروي إلى وهدة المجاعة التي كان يعيش دوما على حافتها. والعرض الأول لذلك كان هو ارتفاع سريع لثمن الزرع، ثم لسعر المواد الأخرى فتزيد كلفة العيش أضعافا مضاعفة. فقد ذكرت وثيقة للماجطني أن ثمن القمح قد بلغ من جراء مجاعة 1267هـ (1851) 10 مثاقيل للخروبة، بينما بلغ ثمن الشعير 7 مثاقيل للخروبة في سوق دمنات، ويصور الغجدامي هذا الارتفاع السريع والفاحش للأسعار، من خلال تجربته في مجاعة 1294هـ (1877)، إذ أنه حصل 12 صاعا من الشعير مما حرثت له جماعة الشتاونة فباعها بست أواق للصاع، وقال : «ودار

العام فقل الزرع وغلا ثمنه حتَّى بلغ ثمانية عشر مثقالا للصاع[7]، وندمت على بيع الشعير بست أواق للصاع، حيث لا ينفع الندم، وجزمت إن طال عمري، وملكت زرعا، ألا أبيعه إلا إذا لم نجد له بدلا أو مندوحة على بيعه[8].

ومع حلول المجاعة، كانت تتجهم الحياة، ويحرص كل شخص على أن يبدو بمنظر البؤس قبل أن يعيشه، وإلا عرض نفسه للخطر. فقد تحدث العجدامي أنه كان عزم مع جماعة من رفاقه الطلاب سنة 1878 على التوجه إلى فاس لأخذ العلم، وسلكوا طريقهم نحو تادلا، وكانت المجاعة قد أثرت فيها قبل إينولتان، وقال «فمررنا على جماعة من الناس فأنكروا علينا بلسان واحد قائلين : إن الناس في جهد من المعيشة، وقد أصابتهم مجاعة لا يتلفتون معها إلى قراءة ونحوها. ورأوا علينا ثيابا نظيفات منتخبات فقالوا : إنكم عرضتم أنفسكم للهلاك»[9] وكان من المناظر المعبرة عن صبغة العيش في أثناء المجاعة خروج النساء والأطفال من القرَى حاملين فؤوسا صغيرة ذاهبين إلى الخلاء، للبحث عن عروق النبات المشهور بايرني (الدغفل) الذي ارتبط اسمه بالمجاعة في الأطلس والجنوب المغربي كله. «وكان من الناس من تقاعد على مطامير الحبوب ومع ذلك كان يخرج لحفر جذور هذا النبات»[10].

ولم تكن المجاعات العامل الوحيد الذي أدَّى إلى أزمات في الاقتصاد القروي، بل كانت الأزمة المالية ـ النقدية سببا في تضييق سبل معيشة الناس، إذ ارتفع ثمن المواد الغذائية وانخفضت الأجور عدة مرات بسبب مشاكل الصرف[11]. وقد رد صاحب الاستقصا هذه العواقب إلى مخالطة الافرنج، وما نتج عنها من «انقلاب أطوار أهل التجارة وغيرها من الحرف في جميع متصرفاتهم لا في سككهم ولا في أسعارهم ولا في سائر نفقاتهم، بحيث ضاقت وجوه الأسباب على الناس وصعبت عليهم سبل جلب الرزق. حتَّى ان حال جيل أواخر القرن وحال الجيل الذي قبله كانا كالمتضادين[12].

---

(7) بزيادة قدرها ثلاثة آلاق في المائة.

(8) التسلي، ص. 19.

(9) التسلي، ص 27.

(10) Laoust – Mots et choses..., p. 107

(11) Miege – «Le Maroc et l'Europe», t. 3 p. 384

(12) الاستقصا، ج 9، ص. 208.

3 ـ بعض الأثمان[13] :

ا) الشعير :

التاريخ	المثمن	الثمن
1851	خروبة الشعير	7 مثاقيل
1878	صاع شعير	6 أواق
1879	صاع الشعير	18 مثقالا
1879	خروبة الشعير	6 ريالات
1883	خروبة الشعير	25 أوقية
1886	خروبة الشعير	10 مثاقيل
1887	خروبة الشعير	ريال واحد
1888	خروبة الشعير	15 مثقالا
1888	خروبة الشعير	12 مثقالا
1888	خروبة الشعير	16 مثقالا
1888	خروبة الشعير	18 مثقالا
1888	خروبة الشعير	16 مثقالا
1888	خروبة الشعير	8 مثقالا

ب) القمح :

التاريخ	المثمن	الثمن
1851	خروبة قمح بدمنات	10 مثاقيل
1851	خروبة قمح بمجطن	35 أوقية
1852	خروبة قمح	30 أوقي
1891	مد قمح	3,2 ريال

ج) مواد غذائية أخرى :

التاريخ	المثمن	الثمن
1851	وزنة زيت	15 أوقية
1851	خروبة زبيب	40 أوقية
1871	4 دجاجات	1,3 مثقالا
1871	قلة زيت	19 مثقالا

(13) لم نر فائدة في ذكر جميع مراجع هذه الأثمان التي أخذت من أوراق جد متنوعة في طبيعتها ومصادرها.

1871	رطل قهوة	1,6 مثقالا
1871	أرز	1,3 مثقالا
1871	أرز 6 أرطال	1,2 مثقالا
1871	2 دجاج	0,6 مثقالا
1873	6 قلل زيت	91 مثقالا
1873	قالب سكر	3 مثقالا
1882	قنطار زيت	125 مثقالا
1884	قلة زيت	5 ريالات سوى بسيطة
1884	قنطار سمن	21,5 ريال
1886	قنطار سكر	11 ريال

د) مواد ومثمنات أخرى :

1826	وصيف	30 مثقالا
1834	بندقية من نوع تيسدا	10 مثقالا
1894	وصيفة	84 مثقالا
1870	وصيفة	120 مثقالا
1870	وصيفة	24 مثقالا
1870	وصيف	70 مثقالا
1870	وصيف	62 مثقالا
1871	رطل حناء	0,4 مثقالا
1871	حذاء	2,9 مثقالا
1871	حايك لجلابيب الوصفان كتان قميص وسراويل وعمارة	15 مثقالا
	فرجية للقائد	70 مثقالا
1871	أقمصة حرير	114 مثقالا
1871	شاي وشمع	11,5 مثقالا
1871	جلد غنم للسمن	4 مثقالا
1871	قنطار صابون	50 مثقالا

1871	ملف (جوخ) وكتان	59 مثقال
1878	قالة كتان	6 موزونات
1882	قنطار صابون	80 مثقالا
1884	10 جلود بقر	10 ريالات
1885	جلود معز	أوقية للواحد
1886	قنطار صابون	14 ريالا
1891	قنطار صابون	12 ريالا
1891	ثمن دار بها غرفة واحدة	114 ريالا
1894	خشبة سقف	فرنك واحد
1901	كراء عدد من الدور شهريا	7 – 34 مثقالا

هـ) الأرض : بعد مراجعة عدد من عقود بيع الأراضي، في الفترة ما بين 1880 و1895 تبين، بالرغم من عدم النص على المساحة، أن ثلاث تسميات للأراضي المبيعة كانت تنطبق مع مقادير أثمان معينة :

ـ جنان بأشجار	100 – 500 مثقال
ـ فدان	25 – 100 مثقال
ـ أرض أو حقلة بعلية	5 – 30 مثقال

و) الغنم :

1874	قطيع غنم عدد رؤوسه 281	2,2 مثقال للواحد
1878	12 رأسا من الغنم	2,3 مثقال للواحد
1883	رأس غنم	9 مثقال
1884	رؤوس غنم	9 – 10 مثقال للواحد
1884	رؤوس غنم	10,9 ريال للواحد
1889	رؤوس غنم	5,5 ريال للواحد
1892	رؤوس غنم	12 ريال للواحد
1894	رؤوس غنم	12 ريال للواحد
1895	رؤوس غنم	0,8 ريال للواحد
1895	رؤوس غنم	4 فرنكات ريال للواحد

ز) البقـر :

1873	7 ثيران	523 مثقالا
1874	عدد من الأبقار	19 - 46 مثقالا للواحد
1874	6 بقرات	229 مثقالا للمجموع
1874	20 ثورا	723 مثقالا للمجموع
1874	40 من البقر والعجول	1181 مثقالا للمجموع
1874	47 من البقر والثيران	2191 مثقالا للمجموع
1874	17 من البقر والثيران	485 مثقالا للمجموع
1874	عدد من الأبقار	30 - 40 مثقالا للواحد
1878	بقرة	60 مثقالا
1883	أبقار	12 ريالا ـ 14 ريالا للواحد
1884	أبقار	10 - 15 ريالا للواحد
1885	أبقار	18 - 21 ريالا للواحد
1886	أبقار	17 ريالا للواحد
1887	أبقار	11 - 17 ريالا للواحد
1888	أبقار	11 - 12 ريالا للواحد
1889	أبقار	11 - 13 ريالا للواحد
1890	أبقار	10 - 13 ريالا للواحد
1891	أبقار	11 - 16 ريالا للواحد
1892	أبقار	17 - 20 ريالا للواحد
1893	أبقار	12 - 26 ريالا للواحد
1894	أبقار	6 - 12 ريالا للواحد

ح) الأفـراس :

1874	فرسات	130 - 202 مثقال للواحد
1874	11 من الخيل	705 مثاقيل
1884	أفراس	31 ريالا ـ 60 ريالا للواحد
1885	أفراس	60 ريالا

1886	أفراس	40 _ 55 ريالا
1887	أفراس	24 – 84 ريالا
1888	أفراس	70 – 80 ريالا
1889	أفراس	75 – 90 ريالا
1890	أفراس	40 ريالا
1891	أفراس	60 – 70 ريالا
1892	أفراس	60 ريالا
1893	أفراس	62 ريالا
1894	أفراس	60 – 80 ريالا

ثالثا : الاستهلاك :

1 ـ التغذية : كلما توارَى شبح المجاعة، كانت كلفة الحياة تصير عادية، بحيث يظهر أن الموارد المتوفرة تمكن من استهلاك ما يكفي لسد رمق الغالبية العظمى من السكان، ويتيح لمن هم أوسع رزقا إنفاقا لا يخلو من إسراف وإن كان مفتقرا إلى التنويع .

كانت التغذية تتكون بصفة أساسية من الحبوب وبعض القطاني. والشكل الغالب الذي كانت تستهلك عليه الحبوب، هو أن تحضر منها أحسية مختلفة التركيز والأسماء، يضاف إليها في بعض الأحيان شيء من الزيت أو السمن. كما كانت تتخذ من الحبوب بعض الفطائر والقلايا. ولكن قدرا كبيرا من الحبوب كان يستهلك في الأطلس على شكل «كسكس» ودشيشة وخبز. والنوعان الأولان توضع عليهما خضروات مطبوخة في ماء القدر التي أعد عليها، أو يكتفي بدهنها بالسمن أو سقيها باللبن. أما الخبز الذي لم يكن على ما يظهر الغذاء الأول، كما كان في القرون الوسطى الأوربية[14]، فكان يؤكل وحده، أو ببعض الدهون. وإذا طبخ اللحم في الزيت فلا تكون معه الخضر كما هي الحال إلى اليوم في جبال اينولتان. وكانت الخضر المعروفة قليلة، فالبطاطس والطماطم لم تعرف في تلك الجبال إلا في وقت متأخر. أما اللحم فكان استهلاكه بالنسبة للعامة أمرا استثنائيا.

---

(14) Duby (G.) – «L'économie rurale..., t. 1, p. 63

وقد وصف الغجدامي كيف كان يتم توزيع غذاء أسرته الكبيرة التي كانت تضم نيفا وسبعين نفسا. ومن وصفه يظهر، من حيث النوعية، طغيان استهلاك الحبوب على شكل كسكس أو دشيشة أو عصائد، ويظهر، من حيث الكمية، أن توفير غذاء الأسرة الكبيرة كان يقتضي استثمارا يتجند له عدد من السواعد، ولا يتصور أن يصمد لأزمات الانتاج. وفي هذا الوصف يقول الغجدامي : «... والنسوة تسع نسوة كل واحدة تطبخ يوما كاملا، يدفع لها العم منصور المونة زرعا وشعيرا أو قمحا أو مزكورا (ذرة). بحسب كفاية العيال المذكورين مع الراعي والخماسة ثلاثة أو أربعة، ورتبية للمسجد[15]. فتطحن ذات النوبة الزرع المذكور بيدها أو في رحَى الماء، وتحضر ما يكفيها من الحطب والماء والخضرة من البحيرة ان وجدت قريبة من الدار، وإلا تجلب من وادي تاساوت على ظهر البهائم. وإذا حضر الأكل يدفع المكلف المذكور سطلة مملوءة بالزيت نحو 9 كيلو، يدهن بها الطعام المطبوخ (...) فكانت ذات النوبة منهن إذا طبخت الطعام تقوم لحالها، وتتولى آمنة بنت العم المذكور ناصر تفريق الطعام بحسن تدبيرها وتمام عقلها[16]» وفصل الغجدامي كيفية تفريق سيدة الدار هذه لوجبة غذائية واحدة كما يلي :

- قصعة كبيرة مملوءة بالطعام للمسجد،
- قصعة، قدرها ما يحمل الرجل القوي، تحمل إلى باب الدار يأكل منها الرجال والأضياف والمارة،
- قصعة متوسطة للفتيان الذكور والمراهقين،
- مثلها للبنات،
- القصعة التي أكل منها الرجال تملأ للنساء،
- اناء يأكل فيه العم الأكبر وزوجته وحدهما،
- الباقي للخماسة والراعي والكلاب،

وفي العشاء كذلك وهكذا سائر الأيام[17].

---

(15) يطلق اسم «الرتبية» على الوجبة الغذائية المرتبة من طرف جماعة القرية بالتناوب لامام مسجد القرية أو لمرتبة يوميا من طرف أسرة متطوعة من أسر القرية لأحد التلاميذ الوافدين على القرية من أجل القراءة على مدارها.

(16) التملي، ص. 289.

(17) نفس المصدر والصفحة.

وللغجدامي اشارات أخرى تدل على أن بعض الأسر، لم تكن تشبع جوعتها فقط، في السنوات العادية، بل كانت تتغذى في سعة، وتشرك في غذائها حاشية وأصحابها ومعوزين. وذلك كان شأن أسرة ابن الموذن السرغيني الذي قصده الغجدامي حوالي 1870 ليقرأ على ابنه، فوجد «نحو قنطار من الطعام الكسكس بجنب الحائط هناك، فضل عن أكل الناس، والسمن الذي دهن به خرج يسيل في الأرض»[18]. وفي 1877 كان الغجدامي طالب علم بدمنات، فنفذت له «رتبية» من عند شخص يدعى أحمد بن الشافعي ووصف العجدامي هذه الرتبية اليومية بأنها كانت تكفي 3 أشخاص ولا تخلو من اللحم (...) وفي بعض الأحيان يضاف إناء فيه ما تجدد بالدار من الفواكه[19].

فقد كان اختلاف في نوعية التغذية، بين «بورجوازية» دمنات والاستقراطية المتأثرة بها، وبين عامة الفلاحين القرويين. كما كان اختلاف في كميتها بين الفقراء ومن هم أقل فقرا بصفة عامة. وقد كان صغار العامة يعتبرون أضحية العيد فرصة تستبقي منها قطع من القديد الميبس في الشمس، حتَّى يجعل مذاق اللحم في طعامهم عدة مرات في الشهور الموالية للعيد، بينما كانت أسر موسرة تهيء العدة في مواسم من السنة لملء أوانيها بالخليع[20]. فقد حكَى الغجدامي أنه رافق ذات مرة جزارا إلى زاوية تاساوت السفلى أراد أن يذبح للمرابط ثيرانا يحضر منها الخليع. ومن جهة أخرى نجد في كناش علي أوحدو إشارات إلى هذا الطعام، ومنها تفصيل كلفته سنة 1873 :

ـ 7 ثيران	وجب فيها	مال	5230
ـ 6 قلل زيت	وجب فيها	مال	910
ـ ثمن الشحم	وجب فيها	مال	250
ـ أجرة الجزارة	وجب فيها	مال	80
ـ كمون وقزبور وثوم	وجب فيها	مال	233
			6703 مثقالا

(18) نفس المصدر، ص 48.

(19) التسلي.

(20) قديد يطبخ بزيت وشحم بعد تمليحه.

وقد كان دخول العادات الحضرية في تهيئ الطعام وتنويعه إلى بيت الارستقراطي القروي من أهم ما يميزه عن اخوانه ويرشحه ليحظَى بتقديرهم[21]. ذكر الماركي دوسيكونزاك أنه أفطر عند ابلاغ بالسفنج المحشو بالسمن والعسل وبكؤوس ا لشاي. ولكن نفس الرحالة مر بزاوية آيت مجطن ونزل ومرافقيه ضيفا على صاحبها، وقال: «ليس من السهل الافلات من ضيافة الشلوح فعندما يرسل إليهم القدر ضيفا مختارا، فانهم يعالونه، ان لم يكن بفخامة، فعلى الأقل بكثرة مبالغ فيها فقد كان عشاء الليلة الماضية استعراضا لا ينقطع من أواني الكسكس الخشن بشكل مروع، ومن أواني عصيدة البر بالسمن والعسل. وفي الصباح عاد استعراض المأكولات منذ الساعة الثامنة، وكانت أقل تنوعا من الأمس، ولكنها أكثر وفرة. ولم نستطع شد الرحال إلا بعد الفطور الثالث في الساعة الثانية عشرة. فقد ذكر ابن خلدون أن البربر قليلو النظافة في مأكولاتهم، وهذه العادات لم تتغير، فلابد لك من شهية فائقة ومعدة قوية لكي تواكلهم»[22]. وما أشار إليه دوسيكونزاك من استعراض أواني الأكل القليلة التنوع، كان يتجلى، بصفة خاصة، عندما كانت تستضيف جماعة القرية أو القبيلة جماعة أخرى. وقد وصف الغجدامي هذا الموقف عندما استضاف آيت كرول ومجطن، جماعة من مائتي فارس هنتيفي، على رأسهم القائد صالح أوراغ، فأدوا تلك الضياقة بما أثار اعجاب الأضياف ورفع من شأن مضيفيهم في أعينهم. وهذه الظاهرة كانت تنطوي في اعتبار القبائل على معنَى إبراز القوة المادية أمام صديق يحتمل في كل وقت أن يتحول إلى عدو لدود.

وأدخل التبادل مع أوربا منتجات أوربية وغير أوربية ما لبثت أن دخلت إلى الغذاء، لا في المدن فحسب، ولكن في القرى أيضا. وأهم المنتجات كان السكر والشاي والبن والأرز الخ.. فمنذ أواسط القرن، وبعد تولية علي أوحدو، وشروعه في تملق فريق من هنتيفة قصد ضمهم إلى حكمه، كان رؤساء هذا الفريق يقدمون إلى دمنات وينزلون عليه ضيوفا يأكلون الطعام ويشربون كؤوس الشاي[23] وانتشر استهلاك

---

(21) بعد معركة طاحنة بين القوات الفرنسية وآيت مساض توصل المدني الكَلاوي وهو في معسكر القتال إلى استمالة بعضهم وكلما جاءه فريق منهم أتَى معه بعدد من الأكباش وقدر من الشعير لعلف البهائم فكان المدني يجالسهم على شرب الشاي وإذا أرادوا الانصراف أعطَى لكل واحد منهم حفنة من «القريشلات» وفي الغد كان يأتيه عدد أكبر فيفعل معهم مثل ذلك ـ وقد لعب هذا النوع من الكعك دورا مماثلا في علاقة الكَندافي بجماعة من آيت واوزكَيت.

(22) De Segonzac – Mission..., p. 22

(23) Monographie des Entifa, p. 2

هذه المنتجات عند قواد القبائل وشيوخها واستقراطيتها، أول الأمر، فقد وصف الرحالون الذين مروا بالدير، مثل هوكر وطومسن وبعدهم دوتي ودوسيكونزاك، قواد هذه المنطقة وشيوخها، وهم يعبرون عن أبهة واستعلاء، بالجلوس إلى صينية الشاي محاطين بالأصحاب في بروج قلاعهم المطلة. وغذا السكر، منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، أغلى هدية تتبادلها الأرستقراطية، بعد أن كانت الهدايا رؤوسا من الماشية. فطيلة عهد الجيلالي كان القافلة التي تذهب من عنده إلى تافيلالت، تحمل معها عددا من قوالب السكر «عارات الطريق»، تهديها لمن كانت تنزل في حمايتهم من رؤساء القبائل المتحكمة في طريق دمنات. وسرعان ما امتد استهلاك السكر إلى أوساط القرويين. فآيت ايواريضنكانوا من قبل يعصرون العنب ويطبخونه حتى يتبخر ثلث مائه فيكون حراما في نظرهم، ولا يشربه إلا قليل، وإذا ترك حتَّى يتبخر ثلثاه اعتبر حلالا وتناولوه، وقد جارب فيهم مرابط تاساوت استهلاك العنب على هذه الصورة فسارعوا إلى تعويضه بالسكر والشاي والقهوة، بعد ذلك، وتعمم هذا الاستهلاك، وتزايد تكرار شرب الشاي في اليوم الواحد، وغذا الإبريق والكأس، الذي لم يكن وجودهما ليوافق أسرة كبيرة، تدهن طعامها بأسطال الزيت، عنوانا للعزلة والتفكك، وترياقا لتعديل المزاج، ولاحظ مييج أن هذه المنتجات التي عرفت في عهد الرخاء لم تصمد فقط في فترة الأزمة بل زاد انتشارها[24].

2 ـ **اللباس** : سبق أن ذكرنا في الفصل الثامن أن الإنتاج المحلي من الصوف كانت تنسج منه أسر الفالحين خرقا تتخذ منها ملابس لأبناء العائلة وبناتها على اختلاف أعمارهم. وكان الفلاح العادي يلتحق خرقة من تلك الخرق غير مخيطة، بينما كانت المدينة تتميز بخياطتها على شكل جلابيب أو أقمصة طويلة كانت تحزم فوق الركبة. أما القرى فكان معظم سكانها يلتحفون تلك الخرق الخشنة المسماة «بأعبان» والتي يربط طرف منها إلى العنق ولا تشد بشيء[25]، بينما كان من هم أقل فقرا يشترون خرقا من السدى، أقل خشونة، كان يصنعها حياكة دمنات ومراكش، ويتزرون بها، أما النساء فكن يشددن تلك القطعة الغير المحيطة بشوكات من الفضة

(24) مرجع الملاحظة 11، ص. 45.

(25) مرجع الملاحظة 10، ص. 127.

يصنعها الصياغون. ولم يكن نساء الاينولتانيين الجبليين محجبات، ولم يكن يتلثمن وربما لبسن فوق ذلك الحايك زنارا من الصوف الأسود أو الأحمر. ولم يعرف الجبليون ملابس داخلية كالسراويل إلا مؤخرا. كما كان انتعال الأحذية يتأخر إلى سن المراهقة على الأقل.

كان هناك شيء من الاختلاف في الملابس حسب الثروة وحسب درجة التأثر بالعادات الحضرية. فبينما كان لباس عموم سكان الجبال في منتهَى العتاقة والبساطة والخشونة، نجد أن طومسن قد اتخذ من أزياء الدمناتيين دليلا على رخائهم واكتفائهم. والفرق كان في درجة نعومة الثوب وفي خياطته. وقد كان لبعض رؤساء الأسر الكبيرة وللمرابطين أصدقاء من التجار في دمنات أو مراكش يبعثون إليهم «بقفاطين» جوخ مخيطة خياطة مخزنية[26]، أو سلاهيم رقيقة، أو فرجيات بعمارة خريرية، أو عمائهم أو تقصيصات مختارة.

والتطور الذي وقع في اللباس كان عن طريق التجار الذين أدخلوا أثواب الكتان وغيره من الأنسجة المجلوبة. وكان السابقون إلى ترك عباءات الصوف هم الأكثر يسرا من الناس، كما أسرع موت الأغنام في المجاعات المتوالية في آخر القرن بانتشار الملابس المجلوبة. وعندما تجددت القطعان لم يتراجع الناس عن تلك الألبسة الناعمة.

3 ـ **الظروف الصحية** : ليس لدينا ما ينبئ عن الوفيات حسب أعمار السكان، وخاصة في سنن الطفولة، ولكن الأسرة القروية كانت تنتظر أن يمر الطفل ببعض الأمراض مثل الحصبة والسعال الديكي، حتَّى يكتسب ضدها مناعة أو تودي به. وكان كل الأطفال يعانون القرع في رؤوسهم حتَّى المراهقة على الأقل. ولا تخلو القرية من مستنقعات عند العين المائية أو في مجرَى الساقية أو على جنبات الوادي. وكانت تردها الدواب والناس معا، وتكون بؤرة لانتشار أمراض مثل رض العيون الذي لا يسلم منه الأطفال وجل المراهقين في فصل الصيف.

وكان للسكان عادات في مداواة عدد من الأمراض بأساليب بعضها تجريبي وبعضها سحري وبعضها وثني. فمرضَى العيون والاذنين والخلل العقلي والكلب

(26) من رسالة تاجر مراكشي إلى الماجطني.

كانوا يزورون ضريح سيدي ادريس، على وادي تاساوت، حيث ينظرون في مرآة ويلبسون حذاء توارثهما حفدة صاحب الضريح. وكان يشار على المرضَى ببعض الأمراض العصبية بالاستحمام في مياه عيون معينة مثل أغبالو ن تفولوست في كطيوة. وكانوا يحاولون مداواة الجذري ببخور شجر الدفلَى، ومداواة الحصبة بإلباس المريض ثوبا حريريا وبتغذيته بكسكس غليظ الحبّ دهن بسمن كثير، وأما أمراض غير واضحة التشخيص كانوا يسمونها «تيكضيت» (أمراض الشم) فيضعون في أنف المريض بها قطرات من ماء الدفلى وماء الزغفران بواسطة قضيب المغزلة. وكانوا يحاولون معالجة أمراض الطحال، بقطع ورقة من الصبار وتشكيلها على هيئة الطحال، ووضعها في ضريح سيدي بوعبدلي أحد أضرحة اينولتان وكانوا يعالجون مرض الصفراء بتناول عشب تاسرغينت[27]. وكان للنساء أدوية يستعملنها ضد العقم[28] وأخرى لتحديد النسل، وحميات للقليل من السمنة، ووصفات لمعالجة الهزال.

وقد كان الصابون بضاعة مهمة في سوق دمنات، وكانت تبعث منه كميات مهمة إلى تافيلالت. ولم يكن بدمنات سوى حمامين عموميين. ولكن بعض ا لارستقراطيين، حتَّى في القرى، كانت لهم حمامات في منازلهم، فقد ذكر الغجدامي أن ابلاغ الحكرولي عندما استضاف المدني الكلاوي أنزله في أعلى مكان بداره «وبجانبه حمام للتطهير»[29]. أما العوام فكانوا يدخلون حمام المسجد، إن وجد في القرية، أو يبنون لهم ولنسائهم حمامات صغيرة بجانب الدار. والشائع أن القرويات كن يستحممن بالدخول تحت سلال كبيرة مصنوعة من أعواد الدفلَى تستعمل لجمع الزرع من الحقل إلى البيدر، وذلك بعد تغطيتها بقطع من الثوب، وتدفئتها بادخال موقد تحتها.

ولكن مساكنة القرويين للحيوانات في بيوتهم، كانت تبعد عيشهم عن النظافة، وكانت بيوت دمنات تنعدم فيها مجاري المياه ومخارج الفضلات. وقد وصف طومسن القذارة التي كان عليها ملاح دمنات، دون أن يكون لذلك، في نظره علاقة

(27) وهي معروفة ببخور البربر : انظر تحفة الأحباب، المادة 89.

(28) التسلي، ص. 280.

(29) التسلي، ص. 199.

لا بثروات سكانه التي كانت تفوق ثروات غيرهم، ولا بمعاملة الحكام لهم[30] وكان ثمانون في المائة منهم مرضى بالعيون.

أما الأدوية الأوربية فلم تكن تروج بيد السكان. ولكن يهود دمنات كانت تصلهم عن طريق المنظمة اليهودية العالمية كميات من الأدوية لم يكونوا يحسنون استعمالها في جميع الحالات»[31].

رابعا : تقدير كلفة العيش

تمكن بعض الإشارات من تقدير كلفة المعيشة في أواخر القرن التاسع عشر والواقع أن هذه الإشارات ليست سوى عناصر نوردها مساهمة في تاريخ لتطور مستوى العيش، لابد أن يقوم على أبحاث مونوغرافية كثيفة تغطي مجالا أوسع من مجال قبيلة واحدة. وقد سبق أن حاولنا في الفصل السابع تقدير حاجة الأسرة الواحدة من الزرع والزيت وما يمكن أن تكون مصادرها لبعض المال اللازم لشراء الحاجات التي لابد أن تشتري من السوق ومن أنواع الوثائق التي يمكن أن تستعمل في تقدير كلفة المعيشة عقود «الفريضة» وهي النفقات الشرعية أو العرفية التي تجب للزوجة بعد طلاقها أثناء العدة أو الحمل أو في حالة كفالة الأولاد، وكذا عقود الزواج المنصوص فيها على المهر و«الجهاز» المشروط على العريس الخ.

أورد بيرك أن المونة العرفية المعلومة للمرأة كانت في سكساوة هي :

- عبرتا شعير
- نصف ليتر من الزيت شهريا
- صابون وحناء
- حصير في كل سنة

ولكن وثيقة في نفس الموضوع تجعل من الصعب مشاطرة بيرك في رأيه بأن «الفريضة» كانت معنوية أكثر مما كانت مادية. ففي سنة 1825 فرض قاضي دمنات لامرأة دمناتية اعتزلها زوجها :

---

(30) Thomson. – «Travels..», p. 159

(31) De Foucauld – «Reconnaissance..», t. 1, p. 197

- خروبة حبوب بين شعير ومزكور (درة) في كل نصف شهر.
- رطل ولحم في المدة المذكورة
- ربع (؟) الزيت للدهن والمصباح في نفس المدة
- ايدقي (اناء خزف) سمن في العيد
- الغطاء والوطاء
- موزونة غاسول في كل نصف
- موزونتان «خضرء» (نقدا) في نفس المدة.

وفي سنة 1859 اختلعت امرأة من زوجها بمبلغ 7 مثاقيل. ويمكن اعتبار هذا القدر متناسبا مع النفقات التي سيتكلفها الزوج في عرس جديد، وهي تشمل حسب ما ذكره الغجدامي بشأن زواجه على ذبيحة وادام وزرع وكسوة[32].

ويمكن ايراد بعض الأرقام الاجمالية المتعلقة بتقدير النفقات اليومية. فقد ذكر سومسن أن وجبتين غذائيتين باللحم كان الحصول عليها في دمنات عند مروره بما يعادل 0,66 فرنك. وبعد مرور هذا الرحالة بحوالي عشرين سنة كلف الجيلالي الدمناتي شيخا شتاشنيا بالوقوف على عمال بناء داره، وأمر الغجدامي أن يساعده في ذلك، وأن يأخذا ممن كلف بالخدمة وأراد استيجار من ينوب عنه، بسيطة واحدة، لأنها معادلة لأجر عامل واحد في اليوم، سنة 1895. وقد نفذ أجرة للشيخ المذكور مقدارها بسيطتان في كل يوم، بينما نفد للغجدامي بسيطة واحدة، وقال الغجدامي عن بسيطته : «فكانت عندي كثيرة استكفيت بها». وفرض المخزن على قبيلة عبدة سنة 1910 ألفا من العساكر، وفرض عليها مونتهم اليومية وهي بليون لكل واحد، وهذا يقتضي أن تكون نفقة أسرة من خمسة أفراد ربع ريال[33]. ولا نستطيع أن نستنتج من مثل هذه المعطيات أن زيادة كلفة العيش في الأربعين سنة السابقة للحماية كانت بالضعف أو بأكثر من ذلك، كما قد توحي بذلك الأرقام المذكورة أعلاه، ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل أنها تدور حول حجم معين للنفقات.

---

(32) مصدر الملاحظة 30، ص. 154.

(33) رسالة من السلطان عبد الحفيظ إلى قبيلة عبدة (اطلعنا على نسخة منها عند زميلنا الاستاذ الشابي).

إن الانطباع الذي يتخلف عند متتبع الإشارات التي يتراءَى من خلالها مستوى عيش السكان، وهو أن الفلاح الاينولتاني كان يأكل ما يسد رمقه ما لم تداهمه المجاعة، وان كان لم يعرف، باستثناء أرستقراطية قليلة العدد، أدنَى أنواع الترف في جوانب معينة من معيشته كاللباس والسكن والأثاث الخ. وهناك نوع من التفاوت في المبعشة كاللباس، حيث ثروة السكان وحسب تأثر بعضهم، وخاصة في دمنات، ببعض العادات الحضرية. وليس من شك في أن عيش السكان تطور من سعة نسبية إلى ضيق حسب المراحل التي ذكرنا أن اقتصاد مبادلات دمنات قد مر بها، ولكننا لا نستطيع تتبع ذلك التطور بتعبيرات كمية. ولابد من ربط التطور العام لمستوى العيش بالسيرورة التي تحول بها اقتصاد طبيعي، كان هو الغالب على معيشة الأسرة الزراعية الكبيرة، إلى اقتصاد لم يتناقص فيه استهلاك المواد المحلية لحساب مواد مجلوبة فحسب، بل عمل على التفكك الاجتماعي وربط السكان بالسوق وبالنقود أكثر من ذي قبل.

القسم الثالث

الحياة الاجتماعية لإينولتان

الفصل الحادي عشر

مجتمع تفاوت

مجتمع تفاوت

يتوفر في منطقة إينولتان، نظرا لاحتوائها على قرى زراعية من جهة، وعلى مدينة دمنات الصغيرة التي كانت مركزا لنشاطات تجارية وصناعية من جهة أخرى، شرط لدراسة نموذج مصغر للتفاوت الاجتماعي في مغرب القرن التاسع عشر. غير أن هذه المنطقة لم تكن توفر، بسبب غلبة التضاريس الجبلية عليها، الظروف الجغرافية الملائمة لقيام ملكيات زراعية كبيرة، ولتركيز الملكية العقارية بأيدي قلة قليلة من الفلاحين، الأمر الذي كان من شأنه، لو تحقق، أن يعمق التفاوت بين المالكين وأن يشدد التمايز بينهم وبين غير المالكين من السكان الذين يشتغل معظمهم على الأرض بصفات مختلفة. كما أن بلدة دمنات لم تكن نشاطاتها الحضرية بدرجة من النمو والتخصص تعمق التناقض بينها وبين باديتها، من الوجهة الاقتصادية، وتمكن من بروز طبقة من التجار ذات خصائص بورجوازية واضحة.

لاشك أن التفاوت في الثروات الاقتصادية، بمعنى التفاوت في امتلاك وسائل الإنتاج، إن لم يكن دائما حاسما في تعبير التفاوت الاجتماعي في المجتمع المغربي ما قبل الرأسمالي، كان مع ذلك من العوامل الرئيسية التي كانت تحدد العلاقات بين الناس وتتحكم في تراتيبهم الاجتماعية، ومن المعلوم أن أية دراسة دقيقة للهرمية المجتمعية لابد أن تقوم على أساس وثائق إحصائية أي على تصنيف حسب المداخيل أو وسائل الانتاج. بيد أن المقاربات التصنيفية التي تناولت موضوع هذه الهرمية، لحد الآن كثيرا ما اقتصرت، نظرا لانعدام معلومات إحصائية أو عدم الكشف عن مصادرها المحتملة، حتَّى بالنسبة للقرن التاسع عشر، على استنتاجات منطلقة من ملاحظة وقائع منفردة تتعلق بالثروة العقارية أو النشاطات التجارية أو النفوذ المستمد من السلطة الزمنية أو الدينية. ويضاف إلى هذه الاعتبارات أن الذين تناولوا البحث في الترتيب الهرمي للمجتمع المغربي[1] قبل الاستعمار، قد استعملوا

(1) يعتبر مقال الخطيبي في «النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب» (الطبعة الفرنسية)، عدد 120 – 121، ص. 1 – 25، استعراضا لأهم النظريات التفسيرية للهرمية الاجتماعية بالمغرب.

مفاهيم وأوشاما ذات مضامين معنية، وقع استقراؤها من خلال تاريخ مجتمعات أخرى قلما تشابه تطورها مع تطور المجتمع المغربي، ولذلك يشعر المرء وهو يقرأ تحاليلهم بنوع من القسر والتعسف تارة، أو بالغموض والفجاجة تارة أخرى، فنحن نشعر بفروق اجتماعية في مجتمع ما قبل الحماية، ولكن التعبير عن هذه الفروق باصطلاح الطبقات يفترض وجود عدة شروط قد لا يتمكن المؤرخ من إقامة الدليل على توفرها. ونحس بوجود دينامية تمثلت في صراعات اجتماعية تكاد لا تنقطع، ولكن آلية هذه الصراعات لا تفسرها تفسيرا كليا تلك الثنائيات التي اقترحها باحثو الفترة الاستعمارية[2]، ولا التقابلات النظرية للتجزيئية[3]، كما لا تصدق عليها، بكيفية مقنعة، صفات الدينامية الاجتماعية لمجتمع من المجتمعات التاريخية ما قبل الرأسمالية التي حصرها ماركس (المشاعة القبلية والمجتمع الأسيوي والمجتمع القديم والمجتمع الجرماني والمجتمع الفيودالي).

ولهذا فالمساهمة التي يمكن أن تكون دراسة مونوغرافية لإينولتان ستقتصر على تحليل بعض معطيات التفاوت الاجتماعي التي تزودنا بها الوثائق، سواء كانت هذه المعطيات وقائع تتعلق بوسائل الإنتاج، كما هو الشأن بالنسبة لوثيقة الترتيب العزيزي، أو تعبيرات أدبية عن هذا التفاوت كتلك التي يمكن استخراجها من ذكريات الغجدامي.

أولا : التراتب في البادية استنادا إلى وثيقة «الترتيب»

1 ـ وثيقة «الترتيب» كمصدر لمعطيات حول التراتب

سبق أن أبدينا تحفظات على الصحة المطلقة للمعلومات المتضمنة في وثيقة الترتيب، للأسباب التي ذكرناها في الفصلين الأول والسابع، وهي أسباب ترجع إلى ما قد يكون الإحصاء اشتمل عليه من تدليس غايته التنقيص من مقادير ثروات بعض الكبراء، كما سبق أن شرحنا أن الوثيقة التي بين أيدينا لا تغطي سوى ربعا واحدا من

(2) يعمل الانثولوجي الامريكي دافيد هرت على نقد هذه المقابلات الثنائية التي ركز عليها الباحثون الفرنسيون وعلى تعويضها بتفسير مستمد من نظرية ايفانز بريتشارد حول النسق التجزيئي.

(3) تتفق التفسيرات التجزيئية الأنكلوساكسونية مع التفسيرات الاستعمارية السابقة في النظر إلى القبائل المدروسة وهي قبائل الأطلس أو الريف على أنها في صراعات دموية مستمرة دون أن تعتمد في ذلك على إحصاء ما، كما تحاول أن تظهر أن غاية تلك الصراعات هي حفظ التوازن بين الأجزاء (القبائل أو تكويناتها الداخلية) ولا نتعرض مطلقا لتحاليل موضوعية لدوافع تلك القبائل إلى الحركة.

أرباع إينولتان هو ربع كَطيوة، وإن كان في الحقيقة يضاهي الثلث من حيث السكان. وكل هذه التحفظات لا تنقص من قيمة الوثيقة كمستند لتقدير التراتب الاجتماعي، كما استعملناها من قبل مستندا لتقدير الثروات الزراعية.

غير أنه قد سبق كذلك أن خرجنا في الفصل الرابع حول المورفولوجيا الاجتماعية بفكرة عن السمة الرسمية للتطور الذي من المحتمل جدا أن تكون البادية المغربية قد تعرضت له في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والمتمثل في سيرورة الأسرة الكبيرة نحو التفكك، وواضح ما لهذه الظاهرة من علاقة بالتراتب الاجتماعي، وذلك لأن التراتب في قرى تجمّع سكانها في أسر كبيرة تقاسمت المجال الزراعي في شبه توازن لا يشذ عنها إلاّ أوغاد قلائل، يكاد يقتصر على رتبتين يوجد في أعلاهما أرباب الأسر وأبناؤهم، وفي أدناهما الخمّاسون والرعاة والعبيد الملحقون بتلك الأسر. وكلما تقدم التفكك فإن هذه الصورة للتراتب تتغير، وذلك بتشتت عدد من الأسر، وبروز بعضها إلى الأعلى يتركز نسبي للثورة في أيديها بينما لا يبقَى بأيدي ضحايا التفكك سوى بقع صغيرة من الأرض متناثرة وبعض أشحار أو رؤوس من الماشية، على أن هذه الصورة، كما شرحنا، يصاحبها على العموم تقهقر شامل في مجهود الإنتاج أي ضمور في الثروات، والتراتب حينئذ يكون أكثر تعقيدا، وذلك حسب درجات المالكين، قبل أن ينزل إلى الخدمة من العبيد والرعاة وغيرهم.

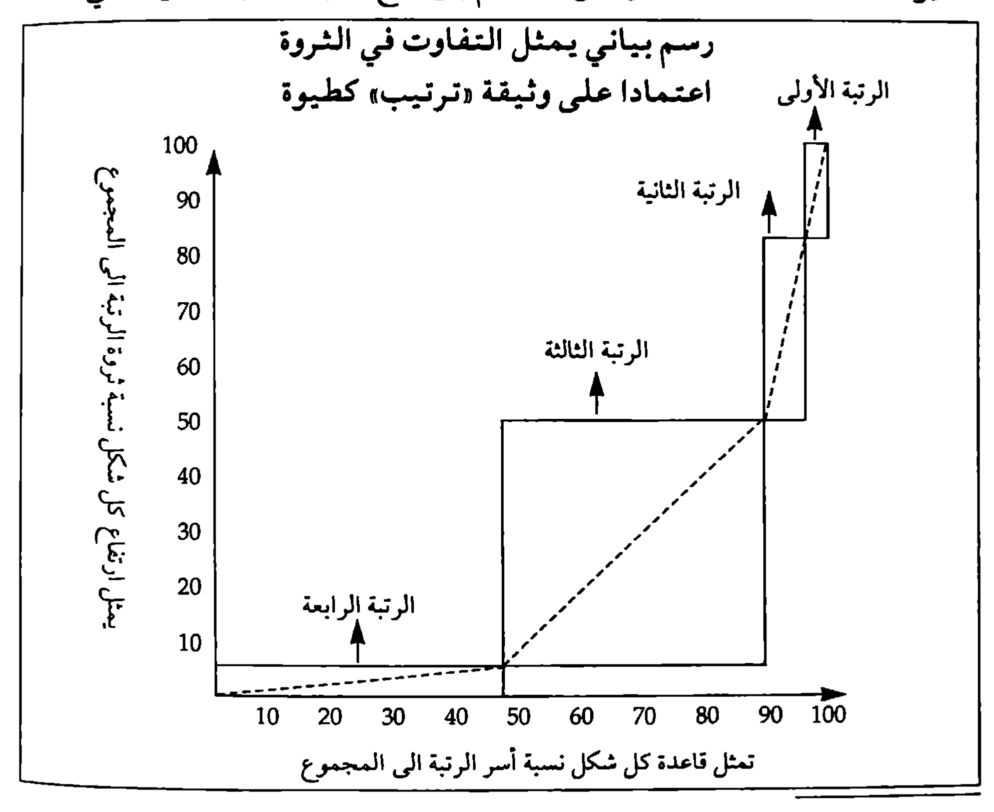
ونظرا لعدم توفر وثيقة إحصائية مماثلة، تتضمن معلومات عن حجم الثروات وعن توزيعها، في منتصف القرن التاسع عشر، فلابد أن نعتبر وثيقة «الترتيب» مجرد لقطة سكونية تعطي صورة عن مرحلة من مراحل التفكك الأسري الذي بدأت ذورته قبل ذلك بجيلين على الأقل.

2 ـ المعلومات المتضمنة في وثيقة «الترتيب» حول التفاوت الاقتصادي :

يقتضي الاعتماد على معلومات وثيقة الترتيب، في وصف التفاوت الاقتصادي عند كطيوة، أن نعتبر أن مقدار الضريبة التي سجلت على كل أسرة تمثل نسبة من ثروتها الكلية. كما يقتضي تبني التقديرات التي أقامتها الوثيقة بين أنواع الثروة المختلفة، وذلك بأن نقبل أن عددا من أصول الزيتون مثلا يعادل مساحة معينة من الأرض، متى كانت الضريبة التي أقرها الترتيب على النوع الأول مساوية لما فرض

على النوع الثاني، وكذلك الشأن بالنسبة للماشية، وفي هذه الحالة فإن مقدار 1986 ريالا[4] التي هي مجموع ما سجل على 808 من أسر كطيوة يُمثل نسبة من مجموع المداخيل الخاضعة للضريبة التي كانت تعيش عليها تلك الأسر.

ولكي نحصل على رتب تمثيلية، ذات دلالة إحصائية، كان من المتعين أن نحسب متوسط الضريبة حسب الكانون الواحد، ونوزع الرتب بالتناسب مع هذا المتوسط. فإذا كان هذا المتوسط هو 1952 ريالا : 808 كوانين = 2,4 ريال[5] تكون الرتب الأعلى هي التي متوسط ضريبتها 4,8 ريالاتو9,6 ريالات الخ. والرتب الأدنى هي التي متوسط ضريبتها 1,2 ريال و0,6 ريال الخ، غير أن مراجعة وثيقة الترتيب تبين أن هذا التقسيم الإحصائي المحض سيؤدي إلى تعقيد صورة التراتيب دون أن يكون لكل رتبة معنًى متميز. ولذلك ارتأينا أن نقتصر على التقسيم إلى أربع رتب حسب الضريبة هي :



(4) وقعت مراجعة مجموع الضريبة فتحصل هذا القدر الذي يفوق ما سجل في الوثيقة وهو 1952 ريالا.
(5) يبلغ هذا المتوسط في وثيقة ترتيب قبيلة فطواكة المجاورة : 5426 ريالا : 1886 أسرة = 2,8 ريال مما يدل على تشابه سمات التراتب في هذه المناطق الجبلية ويدعم القيمة الاستشهادية لوثيقة «ترتيب كَطيوة».

1 ـ رتبة الذين سجل عليهم واجب 10 ريالات فأكثر، مع العلم بأن أعلى ضريبة لم تتجاوز 20 ريالا.

2 ـ رتبة الذين سجل عليهم واجب بين 5 و10 ريالات.

3 ـ رتبة الذين سجل عليهم واجب بين ريال واحد و5 ريالات.

4 ـ رتبة الذين سجل عليهم واجب أقل من ريال مع العلم بأن أدنى ضريبة هي 6 سنتيمات[6].

نسبة كل رتبة من الرتب الأربع إلى مجموع الأسر المسجلة في الترتيب :

ـ القدر الذي سجل على أسر الرتبة الأولى 350 ريالا ونسبة الثروة التي تملكها 17,6 %.

ـ القدر الذي سجل على أسر الرتبة الثانية 550 ريالا ونسبة الثروة التي تملكها 27,6 %.

ـ القدر الذي سجل على أسر الرتبة الثالثة 927 ريالا ونسبة الثروة التي تملكها 46,5 %.

ـ القدر الذي سجل على أسر الرتبة الرابعة 159 ريالا ونسبة الثروة التي تملكها 8,2 %.

وإذا قارنا بيسن نسب الأسر ونسب الثروة وجدنا أن :

ـ 3,37 % من الأسر كانت تملك 17,6 % من الثروة الخاضعة للترتيب.

ـ 9,61 % من الأسر كانت تملك 27,6 % من الثروة الخاضعة للترتيب.

ـ 38,07 % من الأسر كانت تملك 46,5 % من الثروة الخاضعة للترتيب.

ـ 48,95 % من الأسر كانت تملك 8,2 % من الثروة الخاضعة للترتيب.

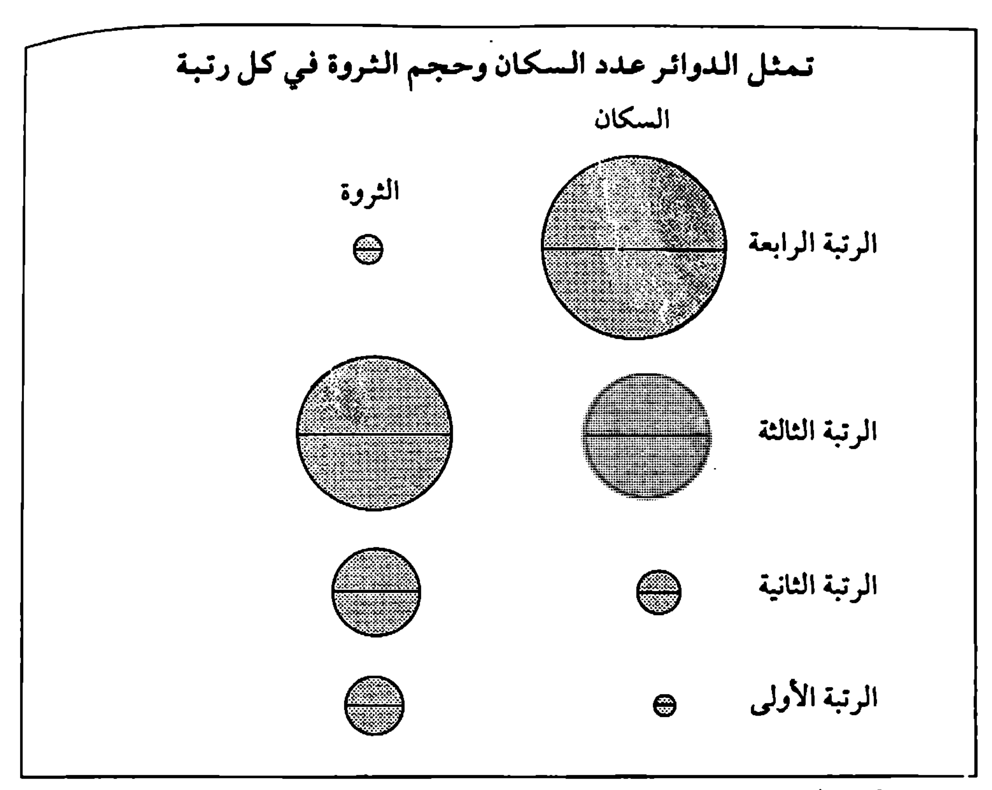
ويمكن التعبير عن هذا التفاوت بأشكال بيانية مختلفة (كما هو موضح في الرسوم الملحقة بهذا الفصل) وإذا وقع تأملها تبينت عدة ملاحظات أولية :

1 ـ أن المجتمع القروي الإنتكطِّيوي الذي كان مجتمع الملكية الخاصة كان أيضا مجتمعا متفاوتا في الثروات ولم يكن مجتمعا تعادليا.

2 ـ أن هذا التفاوت كان حسب وثيقة الترتيب يبلغ اضعافا مضاعفة (1 إلى 30 في حالة كَطيوة).

3 ـ أن بالإمكان تمييز تباعد في هذا التفاوت ممّا تعطيه شكلا هرميا.

(6) اعتبر الريال العزيزي في «الترتيب» مساويا لـ500 سنتيم.



وإذا أردنا أن نعطي لكل رتبة مضمونا بالرجوع إلى وسائل الإنتاج التي تملكها في وثيقة الترتيب نجد :

1 ـ الرتبة الأولى تتكون من أسر تملك الواحدة منها أرضا تقدر مساحتها بزوجة حرث خيل أو بقر و50 من الأشجار المثمرة وبقرة أو بقرتين وما يقارب 50 من رؤوس الغنم أو الماعز، وهذه الفئة يمكن اعتبارها، في الجملة مكتفية بمواردها.

2 ـ الرتبة الثانية تتكون من أسر تملك الواحدة منها أرضا تقدر مساحتها بزوجة حرث بقر على الأكثر وتملك ما بين 10 و20 من رؤوس الغنم ومثل ذلك من الأشجار المثمرة وبقرة وفرسا في بعض الأحيان، وهي فئة المضطرين لاستكمال حاجتهم بالمزارعات أو غيرها.

3 ـ الرتبة الثالثة تملك كل أسرة منها أرضا مقدرة بنصف زوجة حرث صغيرة وقلما تتعدّى أشجارها المثمرة عشرة أصول، بالإضافة إلى ملكية بقرة أو حمار وما لا يتجاوز عشرة من رؤوس الغنم، وهي فئة لا تكاد تحصّل قُوتها في أجود السنوات.

4 ـ الرتبة الرابعة وهي فئة لا تملك أرضا حراثية وإذا ملكت أسرةً منها فبحيرة أو بحيرتين، وبضعة أشجار مثمرة، ولا تملك أكثر من بقرة واحدة، وهم الخمَّاسون والرعاة غير الملحقين بالأسر الكبيرة، والصناع والأجراء والنقالون من المسلمين، والتجار أو الباعة المتجولون (العطّارون) من اليهود الذين لم يسجل على الواحد منهم في الترتيب سوى حماره أو بغله المستعمل في النقل[7].

أما الذين لم يضمهم الترتيب أي الذين لا يملكون وسائل الإنتاج الزراعي فلا يمكن أن يكونوا، باستثناء بعض صغار التجار والصناع، سوى أجراء أو متسولين أو «أصحاب» على هامش موائد بعض الكبراء.

ـ المضمون الاجتماعي للتفاوتات الاقتصادية

وإذا نظرنا إجمالا إلى الهرم الذي تكونه الرتب المتفاوتة التي وقع إبرازها نجد في القمة قلة قليلة لا تبلغ نصف عشر المجموع ،ومع ذلك تملك خمسة أضعاف ما كان يمكن أن يصيبها في قسمة غير ضئزي. فهي المحظوظة فوق الجميع وعلى أصحابها ينطبق اصطلاح «الكبراء» الذي استعملناه، دون تحديد حتَّى الآن، وهو ترجمة المصطلح المستعمل في عين المكان لنعت علية القوم «ايخاتارن»[8].

وتليها في الترتيب فئة لا يمكن أن تعد معها على قدم المساواة ولكنها مع ذلك تستحق أن تبرز على حدة، لأن عددها هو عشر مجموع السكان ولأن الثورة التي تملكها أكثر ثلاث مرات مما كانت تستحقه في توزيع عادل، أي أن الأسرة الواحدة من هذه الفئة تملك في المتوسط ثلاثة أخماس ثروة أسرة من الفئة الأولى، وبعض هذه الأسر مرشح لأن يصير من أسر الكبراء، إذا توفرت أسباب ترقية أخرى تمكنها من إضافة بعض وسائل الإنتاج.

أما وسط الهرم فتحتله فئة مهمة في عددها الذي يتعدَّى ثلث المجموع، ولكنها تتميز بكونها لا تملك من الثروة إلا نسبة تكاد تعادل نسبتها من عدد الأسر، فإن شئنا

---

(7) أبدَى جرمان عياش هذه الملاحظة الأخيرة بخصوص اليهود المسجلين في «الترتيب» ضمن استنتاجات أولية كان شرع فيها حول «وثيقة الترتيب».

(8) يسمون «اينمغورن» في الأطلس الكبير الغربي.

سميناها «الفئة المتوسطة» التي ليس لديها أي امتياز بحسب الامكانيات الاقتصادية المتوفرة، كما أنها لا تشرئب إلى الفئتين العلويتين اللتين تملكان ما ينافس مجموع وسائلها.

أما قاعدة الهرم فتقتعدها الرتبة الدنيا، وهي في عدد أسرها نصف المجموع إلا قليلا، ولكن ثروتها هي سدس ما كان يمكن أن ينالها من توزيع عادل. فهي فئة مشرفة على الهلاك أو هي هالكة، فئة الملتقطين والمتكففين في السنوات السمان، وفرائس الأوبئة والطواعين في السنوات العجاف.

على أن الفئات المذكورة هي رتب فعلية ناتجة عن عدالتكافؤ في الملكية الخاصة، وليست قانونية أو عرفية. فعلى هذا لا توجد رتبة أو طبقة مغلقة بحسب وضعية مقننة. فالهرم الاجتماعي ليس صلبا، والشاهد التاريخي على ذلك أنواع أدبية من حكايات وغيرها يحكي فيها جيل عن جيل أخبار «الواصلين» الذين تسلقوا الهرم من قاعدته إلى قمته، وغالبا ما كان بطل تلك الحكايات هو «الراعي الأقرع» المهاجر أو المتاجر أو الذي عثر على كنز سبر مكمنه بعصاه أو الذي أظهر نوعا من الفروسية وسط الجماعة، جعلت له هيبة وصولة، أو الذي قتل مستغله الأرستقراطي أو خدمه أو فتن بنته فأصهر إليه.

غير أن هناك وضعية، لابد أن تستثنى مما ذكر، وهي وضعية العبيد القانونية، حيث لا تتيغر إلا بالعتق، وهو أمر كان ولاشك أندر في البادية منه في الحاضرة، للحاجة الاقتصادية وضعف الحوافز المعنوية، فلم يكن أمام العبد لكي يغير وضعيته إلا الإباق. ولا نعرف نسبة العبيد إلى الأحرار في المجتمع الاينولتاني، وإذا كنا نستطيع أن نقول بأن عددهم لم يكن يتعدَّى ضعف عدد أسر الرتبة الأولى، أي أنهم في كَطيوة لم يكونوا يتجاوزون الخمسين على ما يبدو، لأنهم في الواقع ملحقون بأسر الكبراء ومملوكون لها. غير أن هذه النسبة التقديرية على استرقاق الأحرار، وذلك، على ما يظهر، من أثر انقطاع جلب المسترقين من جنوب الصحراء، وبسبب اغتنام وكلاء التجار والمستثمرين الأجانب لقحوط أواخر القرن وأزماتها لممارسة قنص بشري مقنَّع، وقد وردت بهذا الشأن إشارة في الوصية القرنية للسلطان مولاي الحسن لا تدع مجالا للشك في أن التطور المشار إليه كان وليد الظروف المستجدة

حيث قال : «ومن المنكر الذي لا يسع التغافل عنه والتساهل في أمره هذا الخطب النازل الوقتي الذي هو المجاهرة باستعباد الاحرار واسترقاقهم بدون وجه شرعي[9]».

وإذا اعتمدنا وثيقة الترتيب فالألقاب الاجتماعية التي وردت فيها لا تتطابق بالضرورة مع الرتب الاقتصادية باستثناء لقب الشيخ الذي يلقب به متولي السلطة في فرقته، سواء كان قائما أو معزولا، وذلك ما يبينه الجدول الآتي :

اللقب	عدد المرات التي ورد فيها			
	في الرتبة الأولى	في الرتبة الثانية	في الرتبة الثالثة	في الرتبة الرابعة
الشيخ	5	3	1	0
المقدَّم (نائب الشيخ في القرية)	1	0	0	2
سي (يقال عادة لطالب القرآن)	0	1	5	6
الحاج	0	1	4	1
مولاي	0	0	0	3
المرابط	0	0	0	3
المعلم (صاحب حرفة)	0	0	0	2
الفقير (ملتزم بأوراد)	0	0	1	1

4 ـ التراتب على صعيد القرية

يمكن أن نفحص التراتب على صعيد القرية باختيار نموذجين، على الأقل، قصد التأكد من النسب التمثيلية للرتب التي انتهينا إليها، القريتان المختارتان هما تيزي نوبادو في أعلى جبل ايت بلال وقرية واولا عند قدم جبل اينتكطو، في مكان منبسط، وهما بحق من أهم قرى إينولتان خاصة في الفترة التي تهمنا.

(9) إتحاف أعلام الناس ج 2، ص. 229.

القرية	عدد الأسر المرتبة	عدد المندمجين في الرتبة 1	الرتبة 2	الرتبة 3	الرتبة 4
تيزي نوبادو	27	2	6	14	5
واولا	26	1	4	14	7

يلاحظ تشابه كبير في التفاوت على صعيد القريتين، سيما وأن عدد الأسر المرتبة في كل منهما يكاد يكون متساويا.

غير أن هذا التراتب لا ينطبق من حيث نسبه المئوية على التراتب العام المستخلص من مجموع الوثيقة، وذلك لأن هاتين القريتين تتوفران على إمكانيات اقتصادية لا تتوفر في كثير من القرى الأخرى، وذلك واضح في كون الرتبة الرابعة لا تمثل نصف المجموع بل خمسه بالتقريب.

ومن الملاحظ مع ذلك أن هناك ا بين خمس الأسر والربع تكونه الرتبتان الأولى والثانية، تتميز عن بقية الأسر بصدارته الاقتصادية مع ما يمكن أن يكون لذلك من مدلول اجتماعي ـ سياسي.

ثانيا : مظاهر التفاوت ودلالاته :

1 ـ الأعيان :

لا يتأتّى إعطاء دلالات اجتماعية ـ سياسية للتفاوت الذي بان من خلال الترتيب، إلا بالرجوع إلى وثائق أخرى، تكشف عن الاعتبارات التي كان لكل فئة والدور الذي كانت تقوم به.

وعلى سبيل المثال نجد دوسيكونزاك[10] قد مر بإينولتان، بعد إجراء إحصاء الترتيب ببضع سنوات فعدَّد ثلاثة عشر من أعيانهم، أربعة في دمنات، وأربعة في واودانوست، واثنين في كَطيوة، وواحدا بآيت شتاشن، وآخر بكرول، والاخير بوريضة. وقد ذكر في قرية واولا اثنين من الأعيان هما محمد ايغيل ومحمد أحضري،

(10) Au cœur de l'Atlas, p. 22

وإذا رجعنا إلى الترتيب نحد أن الشخصين معا مندرجان في الرتبة الثانية من رتب التفاوت التي اصطلحنا عليها، يأتي الأول في الدرجة الثانية بعد شيخ القرية مباشرة، ويأتي الثاني في الدرجة الرابعة، وكلاهما واجبه في «الترتيب» بين تسع ريالات وعشر. وعلى هذا الأساس فالرتبتان الأولى والثانية هما الرتبتان اللتان فيهما الأعيان.

ولا حاجة بنا إلى التذكير بأن «الأعيان» تسمية تنطبق على من يسميهم الإنيولتانيون «بايخاتارن» وكلمة الأعيان (ج. عين وهو سيد القوم وشريفهم) تطلق من الخارج، من المخزن أو من القبائل، أو الأفخاذ المجاورة على الذين هم بارزون وناتئون وسط الجم المتعادل من سكان القرَى. ويمكن التعرف على حقيقة «الأعيان» بصفة أكثر عمقا إذا تتبعنا بعض الإشارات الواردة في الوثائق المختلفة، وبصفة خاصة إشارات الغجدامي، سيما وأنه قد استعمل تلك التسمية كلما تعلق الأمر بمن كانوا يسمون إيخاتارن، وقد تضمنت إشاراته وصف سلوك هؤلاء حين الحركة أي في أثناء الأحداث التي عرفها إينولتان بعد موت السلطان مولاي الحسن.

ليس من شك في أن الذي ينبغي أن نحدده قبل كل شيء هو مكانة الأعيان في نسق الانتاج الإقتصادي، أي مدَى استحواذهم على وسائل الإنتاج وتركزها في أيديهم. وفي هذا الشأن لا نحتاج أن ننبه أننا بصدد مجتمع يعيش معيشة القلة، وبعبارة أخرى مجتمع ضعيف نمو القوَى الإنتاجية، ولكنه مع ذلك مجتمع منتج قصد تحصيل الكفاية في القوت قبل كل شيء، وفي بعض الأحيان قصد المبادلة ببعض البضائع من إنتاجه ثم إننا قد رأينا من خلال الترتيب أن الأرض، وهي وسيلة الإنتاج الأولى، لا يملك منها ما يزيد عن قدرة المستثمر المباشر الفرد، إلا هذه النسبة القليلة التي تكونها عموما رتبة الأعيان وعليه فإن فئات متعددة هي مسخرة لهم، وهم العبيد والخماسون والرعاة والمزارعون بأنواع مختلفة من الشركة، فإذا كان من تناقض أساسه علاقات الإنتاج في المجتمع القروي، فهو بين هذه الفئات وبين أولئك الأعيان المالكين للأرض ولقطعان الماشية.

ولكن أية من أسر كطيوة الثمانمئة لا تملك ضيعات شاسعة أو عزبانا (ج. عزيب) تشغل فيها أعدادا من العبيد والرعاة والخماسين تمكننا من فحص هذه العلاقات الإنتاجية للكشف عن أوجه استغلال العمل الذي ينطوي عليه سيرها. فلطالما وقع

تصور النماذج «الفيودالية» عند الحديث عن العلاقات الإنتاجية بين المالكين وغير المالكين في مجتمع الأطلس، تارة لاستبعادها[11] وتارة لإقرار وجودها[12]، إما بتغليب الجوانب القانونية للفيودالية، أو بإبراز مضامينها الطبقية، والواقع أن البحث عن مثل هذه النماذج يمكن أن يجري في السهول حيث تتوفر إمكانيات زراعية أكبر، أما في الجبال فالذين توصلوا إلى تكوين ملكيات كبيرة حقا هم بعض القواد الكبار وأندادهم من الشيوخ القلائل الذين شهَّر بهم الاستعماريون تحت تسمية «سادة الأطلس»، وقد توسلوا في جمعها بأنواع من الغصب الصريح أو المقنع جمعوا به مآت من البقع المدرَّجة وتركوا عليها في الغالب ملاكها الأصليين بنصيب من الإنتاج. وكلما أثير هذا الواقع صاحبته في الأذهان صورة الفيوداليين. غير أن العلاقات بين «القائد» وشركائه مهما اختلفت صفاتهم هي من نوع خاص، فهي قبل كل شيء بين حاكم ومحكومين. فهي ليست مبنية على تعاقد إرادي بل على قسر إرهابي، أما إن شئنا أن نرَى فيها المضمون الاستغلالي وحده فلا داعي لأن تنعت هذا المضمون بـ«فيودالي» حتَّى نضيف إليه شيئا ليس فيه، بل يمكن أن نمسي تلك العلاقات أو ذلك النسق كله بأية تسمية أخرَى متَى أبرزنا مكوناته.

فعندما نتحدث عن «أعيان إينولتان» لا نعد فيهم القائد الجيلالي الدمناتي لأن مصدر قوته ليس التملك العادي ولأن أملاكه لا تُعقل في هذا الوسط الفقير بدون استناده إلى عسكره الذي هو من عسكر الدولة. وليس عبثا أن نجد الغجداي يتحدث غير ما مرة عن «الشيوخ والأعيان» تمييزا لفريق عن الآخر، إذ أن المشيخة صفة زائلة بينما «العيانة» وضعية مكتسبة بسبب قيامها على أساس الممتلكات المادية. وأدنَى هذه الممتلكات ما تحصل منه الكفاية في الزراعة، وذلك ما يؤبَّن به الفارس من بين الأعيان عندما يسقط في ساحة الوغَى وترثيه النساء :

«إيك إيكرز ياسي مات يودون»[13].

إذا زرع حصد كفايته.

---

(11) انظر : ايدمون دوتي في كتابه «مراكش» ومونطاني في «المخزن والبربر».

(12) Gallissot (R.) dans «Sur le féodalimse», C.E.R.M. Editions Sociales, 1971, p. 147

(13) Boulifa, p. 56

وأقصَى تلك الإمكانات أن تتسع أراضي أخاتار لبضعة أزواج حرث، وأن يشتغل له فيها بعض العبيد أو الخماسين، ويملك قطيعا كبيرا فيه يضع مآت من رؤوس الغنم، ويجني من فائض هذا كله ما يمتلك به فرسا وسرجا وبندقية تزند بالحجر، ويعيل خادما يأخذ بركابه حين تطوافه على «المواسم»، أو عند انطلاقه لحضور موعد مضروب بين أعيان الفخذ أو القبيلة. فعلى مثل هذه الحال شاهد دوسيكَونزاك بعض هؤلاء الأعيان ووصفه قائلا : «تقرر اجتماع عند آيت كرول في قرية مجاورة للزاوية، وكنا نشاهد مرور عدد من الفرسان البربر كلهم عراة الرأس متشابهون أسدلوا عليهم البرانيس الطوال، يجدُّون في السير وهم شاعرون بالاعتزاز، يحملون بنادقهم لمستعملة للحجر، يصاحب الواحد منهم خادم يجري على رجليه آخذا بركاب سيده»[14].

ويحب كبار الأعيان أن تظهر آثار ثروتهم، لأن في ذلك توفيرا لحظوظهم في الشهرة أو في الرئاسة، فيشيدون مسكنا مشرفا يتميز ببعض التحسينات والمرافق التي لا توجد إلا في سكنَى الحاضرة، و فيها يتمكنون من إغذاق كرمهم على القاصدين ما وسعهم الإكرام، إلا أن الفائض الذي منه ينفقون لا يصمد أمام سنة عجفاء، ففي كناش الجيلالي رسم عدلي يشهد بأن مائتين وخمسين من الالينولتانيين من بينهم كبار الأعيان تسلفوا الشعير من القائد أثناء مجاعة 1296هـ (1878).

إن التفوق الاقتصادي الضئيل للأعيان بما كان يتيسر لهم من الفائض في السنوات العادية كان يمكنهم من القيام بدور اجتماعي وسياسي مهم يتمثل في توجيههم لشئون الجماعة، واستبدادهم بتقرير مصيرها. وهذا الواقع يقنع بأن للتفاوت في اقتصاد القلة أو للتراتب ما قبل ـ الطبقي عواقب اجتماعية لا تقل أثرا عن عواقب التناقضات الطبقية في المجتمع البورجوازي.

فإذا رجعنا إلى كتاب «البربر والمخزن» لروبير مونطاني[15] نقرأ فيه : «في الجزء الأكبر من الأطلس الكبير منذ خمسين سنة (من 1930) وقبل ظهور كبار القواد، وقلب ظروف الحياة السياسية، كان أغلب الأفخاذ يحكمها مجلس الأعيان ورئيسهم

(14) المرجع المذكور في الملاحظة 10، نفس الصفحة.
(15) ص 74.

ينتخب لمدة سنة» ثم بعد ذلك يصف كيفية قيام هذا المجلس بالإشراف على معالجة الشئون الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للجماعة ويذكر الفوائد المادية التي يجنيها أفراد المجلس من ذلك الإشراف.

ويفهم من تحليل روبير مونطاني، أن التطور الذي حدث، في الأجيال الثلاثة السابقة لأبحاثه، هو ارتقاء بعض الأعيان إلى مرتبة شيوخ، ثم إلى قواد كبار، وقضاؤهم، بإدخال سلطة المخزن، على سلطة مجالس الجماعات التي أقر بنفسه أنها لم تكن ديمقراطية قط. والواقع أن الذي كان يحدث هو زيادة نفوذ بعض هؤلاء الأعيان الذين هم مؤيدون للشيخ أو القائد، دن أن يعني ذلك قضاء مبرما على الآخرين، ولا إلغاء المجالس الجماعات. بل ظلت لمجموع الأعيان أدوار وسمات خاصة :

ا) كانوا سندا للحكام

ففي إينولتان التي كانت فيها سلطة المخزن أكثر حضورا لم يستغن القائد المخزني عن تأييد الأعيان ومساندتهم، فقد كان على أوحدو، مثلا، يكرمهم ويؤلف قلوبهم، وخاصة عندما يتمتع أحدهم، إلى جانب أملاكه، بنفوذ علمي أو ديني. فقد سار أعيان اينولتان مع الجيلالي إلى السلطان حتَّى تولى مكان والده[16]. وعندما نفي إلى تاناغملت صار يكاتب الأعيان ليدبروا أمر رجوعته، ويمنيهم بأن يعاملهم بما يقربهم منه بعد عودته[17]. وعندما رشحت القبيلة قائدا من أبنائها، هو محمد أبلاغ، سار معه الأعيان للقاء السلطان مولاي عبد العزيز، ولما دنوا من المحلة السلطانية بالرحامنة، انفضوا عن أبلاغ، وانحازوا للجيلالي الذي كان في صراع مع مجموع القبيلة. ولما رجع الجيلالي بعسكر السلطان هرع إليه أعيان دمنات، وهو بالحمادنة في أرض السراغنة، وذلك خلافا لإرادة الغوغاء من بقية شعب دمنات[18]. والأعيان هم الذين نصبوا أبلاغ قائدا بعد موت الجيلالي. وكلما تآمر ضده رئيس أحد الأفخاذ جمعهم وأكرمهم ليذوذوا عنه ويدفعوا عنه غريمه. أخيرا فأعيان دمنات هم الذين تآمروا لإدخال أسرة الكَلاويين وقتل أبلاغ. وعند مجيء الفرنسيين لم يضطروا

---

(16) التسلي، ص 13.

(17) التسلي، ص. 113.

(18) التسلي، ص. 117.

للدخول إلى أودية جبال رينولتان وإلى التعرف على تنظيمها السياسي الحقيقي لأن الأعيان هم الذين تفوضوا حول الاستسلام مع الباشا (المدني الكَلاوي)[19]. فمصادرة الرأي السياسي من قبل الأعيان ترجع إلى امتلاكهم أكثر من غيرهم لوسائل الحركة والتحريك، وهي الطعام والخيل والبنادق وإمكانية التفرغ.

ب) الأعيان أصحاب امتيازات :

إن بعض الأعيان قد لا يكونون من الرتبة الأولى من الممتلكين ولا حتَّى من الثانية ومع ذلك كانوا يحسبون في عدادهم، أو هم إحدَى الرتبتين، ولكنهم مرشحون للمبادرات أكثر من غيرهم، إذا توفر لأحدهم أحد أسباب الترقية الاجتماعية، كالنفوذ الديني أو العلمي الذي يمكنه من جلب تقدير العامة، ومن أن يفسح له الأعيان مكانا بينهم. وقد يكون ذلك الاحترام والتوقير امتيازا مقررا بظهير سلطاني، يحررهم من الكلف والوظائف المخزنية، خصوصا إذا تولوا مناصب كالقضاء أو الفتيا أو التدريس. ويضاف إلى أسباب الترقية المذكورة، وخاصة في أقاصي الجبال، الشجاعة والفروسية والحرص على جلب النافع للقبيلة، وهي الأسباب التي جعلت أولعيد أوحساين يتولى مشيخة آيت بلال، وجعلت ناصر الأبلالي يكون فيهم من «أهل لحل والربط»، كما يسميهم الغجدامي، وهم «آيت أومقون». وبينما كانت تجعلهم هذه الامتيازات يتخلصون من أعباء تسقط بكاملها على غيرهم، نجد بعضهم على الأقل يؤدون للجماعة خدمات مختلفة بتنظيم الأشغال والخدمات المتعلقة بالزراعة أو بالفصل في الخلافات القانونية، بالرأي أو بالعرف، أو بالإشراف على الحفلات الموسمية للقبيلة. ونلاحظ أن الأعيان لم يكونوا فئة منسجمة كل الانسجام بل كانت تتقاسمهم الخلافات في جميع المستويات. ففي مستوَى القرية كانت تتنازع الزعامة أسرتان كبيرتان من أسر الأعيان يطول تعدادهما في كل دوار. وفي مستوى كل فخذ من أفخاذ القبيلة، كانت أسرتان كذلك تتنافسان على الزعامة: عبد العزيز الكرولي ضد أبلاغ في كرول، وايسكورن ضد آيت ناصر أوحدو بآيت معلا، وآيت حمو أومالك ضد أولعيد أوحساين في آيت بلال، وآيت ابن حسي ضد آيت بويزركان في ايت شتاشن الخ.

---

(19) Falguerolles – «La Jemaâ dans l'annexe de Demnat», C.H.E.A.M. 2091

وكانت هذه المنافسات تدور حول الرئاسة، لأن الرئاسة تكون مناسبة للزيادة من وسائل الإنتاج. وقد سبق أن خرج ابن خلدون بهذه الملاحظة عن مجتمعه عندما نص على أن «الجاه مفيد للمال»[20]. ولا يقتصر الأمر على الرئاسة الزمنية بل يصدق على الرئاسة الدينية كذلك. وهذه المنافسة لا تهم أسرتين فقط في كل فخذ أو في كل قرية بل تهم جميع الأعيان الذين كانت تتوزع تأييدهم الأسر المتنافسة مباشرة في ما يشبه الأحزاب. وفي جميع الحالات كان قواد دمنات يستفيدون من هذه المنافسات على الرئاسة بين أسر الأعيان، ولم يستطع هؤلاء في وقت ما أن يكوّنوا موقفا سياسيا مشتركا. و كان للأعيان سلوك ارستقراطي إزاء من دونهم. فقد احتقروا القائد علي أوحدوا عند توليته عليهم لأنه لم يكن يملك سوى بقعة أرض صغيرة، ورفض كبير الأعيان، وهو الشيخ ابراهيم نايت كروم، أن يزوج بنته للجيلالي لأنه كان «عبدا» أسمر اللون. ومن خلال ذكريات الغجدامي نلمس صنفين من الأعيان من حيث سلوكهم الأخلاقي. فالعاقل منهم في نظره، هو من كان يتحمل جفاء العامة، بينما يعاملهم الصنف الآخر بشوكة وجسارة، ومهما يكن الصنف الذي ينتمون إليه فالأعيان لم يكن يخاطبهم سوى أندادهم في الأمور التي لها علاقة بالرتبة الاجتماعية، فقد أخبر الغجدامي نفسه، أنه هم بطلب يد ربيبة أحدهم «وهو شريف في قومه ذو مكانة» فلم يجرؤ على ذلك وقال : «فاستثقلت الخطبة وقلت للواسطة : الخطبة من مثل هذا الرجل لا تصدر من أمثالي.. ورأيت أن كل رجل يخاطبه قرينه»[21].

2 ــ العامـــة :

إن الغجدامي لا يتحدث إلا عن فريقين متقابلين متمايزين : الأعيان والعامة. وقد اجتهدنا في إبراز بعض مقومات رتبة الأعيان وصفاتهم. ومن السهل ان نعرِّف العامة بكيفية سلبية بالنظر إلى الأعيان، وذلك بأن نفترض أن كل امتيازات هؤلاء تنتفي عند أولئك، إن لم نقل إنها على حسابهم. وإن الغجدامي الذي كان مقتنعا أنه ليس ندا لابلاغ في المكانة الاجتماعية، أي أنه لم يكن في رتبة الأعيان، لم يكن ليحط نفسه

(20) باب من أبواب مقدمة تاريخ ابن خلدون.
(21) التسلي، ص. 117.

في رتبة العوام لأنه كان طالبا وملما بمبادئ العلوم التي كانت تدرس في و قته، يستنير بها ويستمد منها سلوكا لم يكن يتوفر عند «العامة» الذين شدد عليهم النكير تارة والتمس لهم الأعذار تارة أخرى، في ما كان يؤاخذهم عليه من الجهالات. وهذه الوضعية التي كان فيها الغجداي، وهي حرمانه من الوسائل المادية والحربية المتوفرة عند الأعيان، وتعاليه عن «جهالة» العوام، أي عن ردود فعلهم أمام الأحداث، وخلوه من العنف الذي كان من وسائلهم القليلة للتعبير السياسي، كانت تحكم عليه هو وأشباهه من الطلبة، وربما حتَّى من فقهاء عصره بالاستيلاب. وكانوا بذلك في ركاب الأعيان في البادية (والخاصة في المدن) أكثر مما كانوا بجانب العوام.

إذا كانت كلمة الأعيان هي التي كانت تستعملها اللغة المكتوبة للدلالة على من كانوا يسمون «إيخاتارن» في التعبير المحلي فإنه لا تتوفر كلمة أمازيغية يمكن أن تترجم بها كلمة «العوام» فيقال : فلان من الأعيان «إيكَازك إيخاتارْنْ» وفلان ليس من الأعيان «أوريك زك إيخاتارن»، وكأنما خصصت تسمية لما هو استثنائي ولم يحتج إلى كلمة متخصصة بالنسبة لما هو عادي. وإذا تجاوزنا التسمية للقيام بتحديدات لواقع من كانت وضعيتهم دون وضعية الأعيان، فإننا نستنتج من الاشارات التاريخية العناصر التالية.

ا) كانوا الغالبية العظمَى من السكان.

ب) يمكن بصفة عامة أن نحدد رتبتهم الاقتصادية بأنها رتبة الذين لم يكونوا ينتجون كفايتهم من الإنتاج الزراعي في السنوات العادية.

ج) يتميز فيهم المالكون للأرض وغير المالكين.

د) كانوا يكونون في الحروب المحلية أو المخزنية فئة الراجلين الحاملين لغير أسلحة النار، بل يقتصرون على عدد من الخناجر والمناجل والشفرات والفؤوس الخ[22].

هـ) قلما كان أحدهم يتوفر على مستوًى من التعليم يتجاوز به مرتبة مدرر، وبالتالي لم تكن لهم الوظائف العلمية والقضائية والدينية.

---

(22) المصدر المذكور في الملاحظة 13، ص 56.

و) في رتبة المالكين (الثالثة حسب وثيقة الترتيب) كان يوجد زبناء الأعيان في الشركات، والمعاملات المختلفة، والمتحزبين معهم في منافساتهم المختلفة، هذه التحزبات التي كانت تتميز عادة بالتقلب والتحول، بينما كان في رتبة المعدمين الخماسون والرعاة والخدمة والمتسولون والعبيد والأجراء والأعوان الخ.

ز) كانت على عاتقهم كل التكاليف والتسخيرات ولم يكونوا يتمتعون بأية إعفاءات.

ح) كان دورهم السياسي يتميز بالإمحاء شبه التام حين إمساك الحكام بزمام الأمور، وعندما كانت تندلع فورة مًّا فإن دورهم يغدو أكثر أهمية، ومشاركتهم في مجالس الأعيان أكثر بروزا، ولطالما وجهت إليهم تعييرات من قبل الإخباريين أو طلبة الدواوين الذين نعتوهم بالرعاة أو الرعاع أو البغاة أو الفسَّاد الخ.

ط) نستطيع من خلال إشارات الغجدامي، بصفة خاصة، أن نؤكد أن العوام كان لديهم «وعي» بدائي مشترك بوضعيتهم، ان لم نقل بمكانتهم أو قوتهم، ولكن هذا الوعي لم يكن يتمخض عنه موقف إزاء جميع الأعيان أي على أساس الملكية، بل كان ناتجا عن الاستغلال الجبائي والتسخيري الأمر الذي كان يحرك قبيلة (معظمها) أو عدة قبائل للانتفاض على حاكم محلي، أو مجابهة حركة مخزنية.

ثالثا : التفاوت في المدينة : الأعيان والعامة في دمنات

1 ــ التفاوت بين المالكين العقاريين

سبق أن بينا في الفصل التاسع أن دمنات كان يغلب عليها الطابع القروي بالرغم من وجود أنشطة تجارية وصناعية، وتحدثنا أيضا عن التداخل بين النشاطات الزراعية وغير الزراعية، كالتجارة والصناعة بسبب قلة الاختصاص، فلا يسعنا إذن أن نتحدث بكل تمييز عن فئة الملاكين العقاريين من جهة، وعن «البورجوازيين» من جهة ثانية، وعن الصناع من جهة ثالثة، سيما وأن وثيقة الترتيب لا تشمل دمنات، كما لا تتوفر لدينا معلومات كمية عن الثروات الحقيقية للتجار والصناع، فالملاكون العقاريون، الذين كانوا يقيمون بدمنات، كانوا أوسع أملاكا من الملاكين الجبليين

لثلاثة أسباب : أولها اتساع نسبي للأراضي الزراعية المسقية في حوض امهاصر المحيط بالمدينة، وثانيها ما ذكرنا من اشتغال هؤلاء المالكين بأنشطة تجارية يتوصلون بها إلى وسائل الزيادة من أملاكهم. وثالثها أنهم كانوا أقل تعرضا للجبايات والتسخيرات المعرقلة للزيادة في الثروة، وبصفة خاصة بعد تحرير كل من بداخل السور مما عدا الزكوات والأعشار الشرعية. وقد ورد في كناش الجيلالي الدمناتي مقدار الاعشار التي أداها مائة وواحد من أهل دمنات سنة 1297هـ (1880م) وهم المالكون للنصاب الشرعي لا غير، وليسوا جميع المالكين كما في الترتيب[23] :

ـ عدد المعشرين	101
ـ مجموع القدر الذي أدوه	2208 ريالا
ـ متوسط الأعشار	2208 : 101 = 20 تقريبا
ـ أعلى عشر	113 ريالا
ـ أدنى عشر	ريالان
ـ عدد الذين أدوا 20 ريالا فما فوقها	43
ـ عدد الذين أدوا دون العشر المتوسط	60

فيمكن أن نرَى في هذا التقسيم ما يقابل رتب التفاوت التي وجدناها عند كَطيوة، وذلك باعتبار أن الرتبتين، الأولى والثانية، هما اللتان تملكان المتوسط فما أعلى بينما تتكون الرتبتان، الثالثة والرابعة، ممن يملكون بين النصاب والقدر المؤدى عنه العشر المتوسط ومن يملكون ما دون النصاب، مع العلم بأن عدد هؤلاء المالكين لبعض الماشية الصغيرة أو البقع الضيقة غير معروف لدينا.

2 ـ التفاوت بين التجار

إذا استثنينا الجيلالي الدمناتي، لم يكن من بين تجار المسلمين الدمناتيين من كان رأسماله يشكل ثروة ضخمة سوَى صهره العباس التدلاوي، ومع ذلك كان في أسواق دمنات وفنادقها عشرات من التجار الجمالين والمقسطين كانت ثرواتهم متفاوتة.

---

(23) إذ أن «الترتيب» لم يراع النصاب كما كان الشأن بالنسبة للزكاة الشرعية.

وبما أن تجار اليهود كانوا أكثر تخصصا وانكبابا على التجارة فيمكن اتخاذهم نموذجاً لهذ التفاوت من جهة، وللعلاقة بين كبار التجار وصغارهم من جهة أخرى، فقد سبق أن بينا في الفصل التاسع أن كبار تجار اليهود أدوا الشهادة ضد صغارهم عند الصراع مع الجيلالي الدمناتي، وكتبوا إلى السلطان، لكي ينفوا التهمة عن الدمناتيين المسلمين المتهمين بتجريد اليهود من ممتلكاتهم، بأن هؤلاء اليهود «الصغار» لم تكن لهم الأموال التي ادعوا أنها نهبت منهم، لأنهم كانوا يروجون سلع غيرهم من تجار المدن الكبرَى، يأخذونها تقاضيا. فالتمييز الأولي الذي ينبغي أن يجرى بين جماعة التجار هو بين فئة الرسماليين المستقلين بأرباحهم وبين فئة العملاء الذين يقاسمون أرباحهم أصحاب رؤوس الأموال.

وقد وردت على السلطان بتاريخ 21 جمادى 1307 (19 يناير 1890) رسالة من أمين مستفاد دمنات يتبين منها أن الفرق واضح بين الفئتين المذكورتين، وأن العلاقات التي كانت قائمة بينهما كانت علاقات استغلالية، فقد جاء في هذه الرسالة «... أن جل رباع المخزن المبينة بالطرة غيَّر (الأمين) بناءها، غير أن بعض اليهود يردون عليه فرادَى، يريد كل واحد منهم اكتراء ما يحتاج إليه من دار أو حانوت بالكراء المعروف عنهم، ولما سمع بذلك كبراؤهم منعوهم، ويريدون اكتراء ذلك جملة بأبخس ثمن ليكروا على يدهم لعامة اليهود بأغلى كراء فلم يساعدهم (الأمين) والنظر لسيدنا...»[24].

كان كبراء اليهود كما وصفهم رسالة الأمين يصرون على أن يكونوا الوسطاء بين المخزن وبين من دونهم من مليهم التجار ليحققوا على حساب هؤلاء أرباحا مضاعفة، وقد تم له ذلك فعلا في قضية الرباع المخزنية المشار إليها حيث جاء في رسالة جوابية من السلطان إلى القائد الجيلالي مؤرخة بالثاني والعشرين من قعدة 1309 (12 يونيه 1892) : (وصيفنا الأرضى الحاج الجيلالي الدمناتي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله بعد وصل جوابك عما أمرناك به من تقويم حوانيت حارة اليهود الجديدة هنالك والدور التي لم يتملكوها ونزع الحلاوة المعروفة في دينهم من تلك الحوانيت وتجديد لكراء كل سنة فإن ولدنا مولاي محمد أصلحه الله وجه لك العدول ومن أمر بتوجيهه لذلك فقوموا ذلك بما في القائمة التي وجهت. ولم يقبل

(24) كنش خ.م رقم 165.

اليهود نزع الحلاوة وتجديد الكراء إلا بمشقة، وبعدما جعلت معهم خمسة مثاقيل كراء عن كل شهر رجعوا عنها ولم يقبلوا إلا خمسين عشرة أوقية فساعدتهم هذه السنة فقط مع أن الكراء بينهم فيها سبعة مثاقيل إلى تسعة...»[25].

3 ـ التفاوت العام

فلا مجال إذن للقول بأن اليهود كانوا فئة على حدة، من الجائز أن ينظر إليهم في التراتب الاجتماعي على أساس الملة وجعلهم في المقام الأدنَى بعد مجموع المسلمين. فمثل هذه الادعاءات التي نصادفها في كتابات بعض الأوربيين الذين كانوا يمهدون للتدخل السياسي والعسكري في شئون المغرب لا تنطوي على كل الحقيقة التاريخية، حيث إن بعض الاشارات تظهر أن التضامن بين كبراء المسلمين وكبراء اليهود أقوَى من التعاطف الديني بين الكبراء والعامة في كل ملة من الملتين. وإذا اقتضت المنافسات بين كبراء الملتين نشوب صراع ما، كما حدث في أواخر القرن الماضي بدمنات حول قضية نقل الملاح، فإن الصراع يتبلور في شكل طائفي، ويقحم فيه العامة من الجانبين ليكونوا في الغالب هم الضحايا وان كنا مع ذلك لا نستطيع أن نرجع كل السألة إلى صراع اقتصادي نظرا للتدخلات الأجنبية باسم مصالح اليهود المغاربة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

بيد أننا إذا تجاوزنا هذه التدخلات، يمكن أن نتحدث عن التراتب الاجتماعي في دمنات بقطع النظر عن الطوائف. وفي هذه الحالة يمكن أن نلاحظ أن التراتب حسب ملكية الأرض، انطلاقا من أعشار 1830 المذكورة يبرز أربع رتب كذلك، هما رتبتان فوق المتوسط توازيان رتبتي الاعيان، ورتبتان دون المتوسط توازيان رتبتي العامة. وقد وردت إشارة دقيقة في «القول الجامع» نقلا عن «الالتفات» تدل على أن التجار اليهود يمكن ردهم كذلك إلى هذه الفئات الأربع، فقد تحدث عن «ديوان الصدقة» الذي أقامه اليهود لإعانة الرتبة الدنيا من مليبهم وقال: «ولهم عادات في التبرعات على إخوانهم منهم من يحسب بالكمال ومنهم النصيف والربعي»[26] أي أن الترتيب الثلاث العليا تقدم للرتبة الدنيا اعانة بحسب تفاوتها في الاحتياج.

---

(25) من مجموعة رسائل ورثة القائد الجيلالي.

(26) «القول الجامع» ص. 27.

غير أن رسالة أمين مستفاد دمنات المذكورة أعلاه قد تحدثت عن رتبتين فقط هما «كبراء اليهود» و«عامتهم»، بل إن إشارات الغجدامي كلها لم تميز بين دمنات وغيرها من أفخاذ اينولتان في تصنيف الناس إلا «الأعيان» و«العامة». فرد الرتب الأربع إلى رتبتين لذلك. فالمحافظة على تسميتي «الأعيان» و«العامة» صحيحة في المدينة كذلك.

فالتفاوض لحل الخلافات بين المسلمين واليهود كانت تتم بين أعيان الفريقين. وقد عدد صاحب «القول الجامع» أسر دمنات التي كانت أسر أعيانها، وكانت القصبة هي حي الأعيان بينما كان حي أرجي سكنَى العامة. وكان بعض الأعيان الذين يقطنونه يعدون من أهل القصبة. «وكان بين الفريقين عداوة وشحناء وْغيرة»، وربما أدت إلى المقاتلة»[27] فعندما حاصرت القبائل مدينة دمنات خلال سنة 1894 طال الحصار وتحدث الغجدامي عن ذلك بما فيه بيان لموقف العامة داخل السور: «وصار البغاة المحاصرون لدمنات يراسلون الرعاة من أهلها فخرج إليهم جماعة من أهل أرجي فتركوا قتالهم وفتحوا لهم».

4 ـ التفاوت بين المدينة والبادية

إذا أمكن رد التراتب الاجتماعي عموما إلى رتبتين رئيسيتين، هما الأعيان والعامة، سواء في البادية أو المدينة، فإن ذلك لا يعني عدم وجود أي فارق بين أعيان البادية وأعيان المدينة. فأولئك هم أساسا ملاكون زراعيون، وملاك قطعان الماشية، بينما تضم المدينة أمثالهم من الملاك الزراعيين الذين يزاولون بعض المعاملات التجارية إلى جانب استغلالهم للأراضي الزراعية المجاورة، وحتَّى البعيدة في بعض الأحيان، كما تضم تجارا وصناعا متخصصين.

والعامل الذي يقوي التفاوت بين المدينة والبادية هو أن سكان المدن المغربية، ومن بينهم سكان دمنات ابتداء من 1290هـ، كانوا يعفون من الجبايات والخدمات والتكاليف الإضافية التي كان يطالب بها سكان البادية، أعيانا وعامة، الأمر الذي كان يعرض مداخيل سكان البادية لعدد من الاقتطاعات المختلفة، بينما كان سكان

---

(27) «القول الجامع» ص. 6.

الحاضرة في وضعية امتياز تجعل ثرواتهم تنمو ولا يقتطع من مداخيلهم إلا الزكوات والأعشار الشرعية وبعض مكوس الأسواق.

ثم إن المدينة كانت مقر حاكم البادية المخزني المعزز بالعسكر وقواد المآت الذين كانوا يتدخلون في القبائل المجاورة للحفاظ على الطاعة، وحماية الأعيان المكلفين بالاستخلاصات المختلفة، كما كانت مقر القاضي والعدول الذين يبرمون الأحكام الشرعية، وفي وسط أسوار المدينة يوجد السجن الذي كان يزج فيه بكل من يرتكب ما يبرر ذلك في نظر الحاكم. والمعلومات التي أوردها الغجداي عن سجن دمنات ذات دلالة على العلاقة بين المدينة والبادية. وقد ذكر عند حديثه عن أولاد القاضي محمد بن حمو كرداس أن أحد هؤلاء الأبناء لم يوفق في حياته حتَّى اضطر والده إلى سجنه «في سجن الجيلالي مع مطلق العوام»[28] وباختصار فالمدينة كانت تحكم البادية وتأخذ بخناقها.

وفي ظل هذا الحكم كانت تزاول جماعة من التجار نشاطها مع سكان البادية وتقوم بصفة خاصة بدور الوساطة المربحة بين فلاحي البادية وتجار المدن الكبرَى. فالمدينة على هذا الأساس كانت ضرورية كسوق لا غنَى عنها، بقدر ما كانت البادية تبتعد عن الاقتصاد الطبيعي، وتزداد مبادلاتها واستهلاكها لمواد مجلوبة. وعاقبة هذه الفوارق كلها قيام توتر بين الحاضرة والبادية، وعدم تطابق وضعية الرتب الاجتماعية بين المدينة والبادية، سواء وضعية الأعيان أو وضعية العامة. فالمدينة عموما أقل فقرا من البادية مما كان يجعل خطوط المستوى الاجتماعي التي تفصل بين الرتب تنكسر عند باب المدينة، ويترتب عن ذلك أن البادية ككل تنظر إلى المدينة ككل وتنفس عليها امتيازاتها وتشتهيها، ولا أصرح على هذه الوضعية من أحداث دمنات وما يرويه الغجدامي عن شيخ السيبة ابن حسي الشتاشني الذي كان يقدم «لدمنات التي هي مركز الحكم فيجلس مدة ثم يرجع لبلده، ومئونة الشيخ ومن معه دائمة عند أهل دمنات، تارة يقوم بها البعض منهم وتارة يقوم بها الجميع إذا كثر الناس» وقد زاد الغجدامي في وصف هذا الواقع معلقا: «ومن ذلك أني رأيتُ القيّم عند أهل دمنات يفرق الأضياف من المغرب إلى العشاء بأن يحسب لكل رجل من أهل أرجي عشرين

(28) التسلي، ص. 46.

رجلا من الأضياف فيتقدم بهم لداره ويقوم بلوازم ضيافتهم في العشاء. وفي فطور غده تكلمت مع بعض أعيان آيت شتاشن على سبيل البسط وقلت له : «ما لكم تتركون دياركم وتطلبون المقام بدمنات ؟» فقال لي : «أما علمت أن الفلاح لا يحرث إلا الأرض الرطبة دون اليابسة»[29].

فالتفاوت داخل المدينة كان أكبر منه في البادية وأكثر تعقيدا، فالمرتبة الأولى كانت تتكون من كبار الزراع التجار القاطنين بالمدينة، ومن كبار التجار المتخصصين، ومن بعض الموظفين كالقضاة وقواد العسكر الذين يغلب على نشاطهم الفلاحة أو التجارة إلى جانب مقاليدهم الرسمية، كما تتكون من كبار المشغلين للصناع المالكين لعدة حوانيت في دار الدباغة مثلا. ولا تختلف الرتبة الثانية من الأعيان عن الأولى في التكوين والنشاطات ولكن في الدرجة لا غير. أما رتبة العامة فأولاهما تتكون من صغار الملاكين وأصحاب المتاجر الصغيرة ومختلف الصناع من المعليمن، الدباغين والحدادين وغيرهم من الصناع، بينما تتكون الثانية، وهي أدنَى الرتب، من الأجراء الذين يقصدون المدينة للاشتغال كمتعلمين في دور الصناعة ومعاملها، ومن الجمَّالين والسقائين والعبيد والمتسولين الخ. أما حدة التفاوتات فتتمثل في استغلال اليد العاملة في الصناعة واليد المسخرة من طرف الارستقراطية كما كانت تنتج بصفة عامة من كون معيشة المدينة أكثر تركيزا على النقود بينما يسود في البادية نوع من التكافل والتصدقات تصاحب جميع أنواع الإنتاج الزراعي في محاصيل الحبوب والخضر وثمار الأشجار التي ينال المعدومون منها خظا مشهودا.

رابعا : أسباب الترقية الاجتماعية

أبرزنا التفاوت الاجتماعي على أساس الثروة الاقتصادية، سواء كان مصدرها الأرض الزراعية أو التجارة أو الصناعة، وبعبارة أوضح رأينا التفاوت على أساس ملكية وسائل الإنتاج، بيد أن هذه الوسائل كانت محدودة نظرا لضيق رقعة الأرض الزراعية وضعف تقنيات الاستثمار وضعف المردود وإمكانية الزيادة من الأرض الزراعية، ومحدودة أيضا لكون الصناعات يدوية لا غير وبدائية، ولكون التجارة

(29) التسلي، ص. 100.

مقتصرة في معظمها على الوساطة بين الفلاحين والمستوردين أو الصناع الصغار في مواد استهلاكية مقابل منتجات زراعية أو رعوية، قلما كانت الظروف المناخية تسمح فيها بتكون فائض عن حاجة الاستهلاك المحلي.

ولهذه الأسباب من ضعف القوى الانتاجية المتمثل في زراعة عتيقة وتجارة مرتبطة من حيث حجمها بالفائض عن الزراع وبقدرتهم الشرائية، لم يكن في إينولتان تركز في الثروات يجعلنا نتحدث عن فئة مهمة من الملاكين العقاريين الكبار المستثمرين، وعن طبقة من «البرجوازيين» المتوسعين الطامحين لغزو آفاق جديدة ومع ذلك كان هناك ملاكون لوسائل الإنتاج الزراعي المتوفرة، ملكية متفاوتة، وكان هناك صناع لم تكن لهم وضعية متشابهة، كما كان هناك تجار متمولون متفاوتون، وكان هناك صناع لم تكن لهم وضعية متشابهة، كما كان هناك تجار متمولون متفاوتون كذلك. وكان للتفاوت داخل كل فئة عواقب اجتماعية وسياسية، كما كان بين التجار والزراع علاقات قائمة على المعاملات المربحة. وحتَّى إن ظلت فئات الزراع والتجار والصناع لا تتعدَّى مستوَى من نمو الإنتاج لأسباب ربما كانت معقدة، فإن اكتشاف طبيعة دور كل من هذه الفئات وعلاقتها بالأخرى هو أساس فهم التراتب الاجتماعي في فترة ما قبل الاستعمار، ومفتاح فهم السيرورة التاريخية المغربية التي لا تمنع خصائصها من اعتبارها سيرورة متشابهة مع سيرورة المجتمعات ما قبل الرأسمالية بصفة عامة.

إن تراتب المجتمع الاينولتاني وتراتب المجتمع المغربي بصفة عامة يتعذر فهمه على ضوء الثروة وحدها، لوجود أسباب أخرى للترقية الاجتماعية مستمدة من النفوذ السياسي أو الديني أو العلمي. وهذا النفوذ هو الذي سماه ابن خلدون «بالجاه» وشرحه بأنه «القدرة الحاملة للبشر على التصرف في من تحت أيديهم من الناس»[30] وقد وضح علاقة الجاه بالمال، وأبدَى في هذا الموضوع ملاحظات ظلت صالحة، في نظرنا على الأقل، لتفسير الواقع الاجتماعي المغربي إلى الفترة التي نحن بصدد دراستها.

فالجاه في نظر ابن خلدون مفيد للمال «وذلك أنا نجد صاحب المال والحظوة في جميع أصناف المعاش أكثر يسارا من فاقد الجاه والسبب في ذلك أن صاحب الجاه

(30) انظر الملاحظة 20 أعلاه.

مخدوم بالأعمال يتقرب بها إليه في سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه، ولهذا كانت الإمارة أحد أسباب المعاش» و«أكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنائعهم فإنهم يصيرون إلى الفقر في الأكثر ولا تسرع إليه ثروة».

فعلى أساس هذه الملاحظات التي تنطبق على ما استنتجناه من الوقائع التي بين أيدينا يمكن القول بأنه كان للبنية السياسية تأثير كبير على البنية الاقتصادية الاجتماعية: فباذل الجاه والممد الأكبر به كان هو المخزن المغربي، والمستفيدون منه وهم «المصطنعرن» كانوا درجات مختلفة، وإفادتهم من ذلك الجاه كانت على حسب خدمتهم، و«تملقهم» للباذل، وإذا فرزنا هؤلاء المستفيدين نجد الحكام من قواد القبائل وشيوخها والمقربين إليهم من التجار، كما نجد قواد العسكر والأمناء والقضاة والمدرسين والمرابطين من أصحاب الزوايا، فهم جميعا كانوا من الأعيان.

ولتوضيح استنتاجنا نقول بأن الظروف العامة، المناخية والتكنولوجيا، بالنسبة للزراعة والظروف المتعلقة بالاستقرار السياسي، بالنسبة للتجارة، كانت تفرض حدودا معينة على ما يمكن للمالك أن يدركه من ثروة وسط جماعة ذات اتجاه تعادلي؛ وربما كانت هذه الظروف تعدم الثروات وكل إمكانيات الخروج من دورة انتاجية مقفلة. وعندما كان المخزن يخول أحد المستفيدين المذكورين نصيبا من «الجاه» فقد كان يعطيه بذلك فرصة تحصيل ثروة «غير عادية» يتفوق بها على بقية أهل «طبقته» وذلك بتمكينه من عدة أسباب منها:

1) استخدام من دونه مِمَّن هم تحت تصرّفه.

2) إعفاء المنتسبين إليه من الخدمة.

3) إبطال القوة التعادلية لجماعة القبيلة بقوة أكبر منها هي قوة المخزن.

قبل أن يعيد المخزن تركيز سلطته في دمنات في منتصف القرن التاسع عشر، أي عندما كان بعض إينولتان في حالة سائبة، وبعضهم الآخر في حالة شبه سائبة، كان التراتب الاجتماعي يقوم أساسا على الثروة حيث لم يكن هناك مقلدون بالجاه المخزني، وكان الأعيان يكونون مجالس الأفخاذ أو مجالس ما دون الأفخاذ من

المجموعات، ولم يكن هؤلاء الأعيان متساوين، ولكن تفاوتاتهم في امتلاك الأرض لم تكن تستطيع أن تتعدَّى حدودا معقولة، لأن ذلك لابد أن يحدث على حساب أسر أخرى مما يؤدي إلى مؤامرات واصطدامات بين أطراف لا تملك سوَى قوتها الخاصة في العنف.

وكان شيوخ معدودون يحاولون صنع الجاه بامكانياتهم الخاصة، معتمدين على المكارمة والفروسية أو على تزكيات من بعض الصلحاء أو «حماية العلم» ولكنهم قلما كانوا يبلغون في ذلك شأوا بعيدا.

أما أعيان تجار دمنات فكانوا في غياب كل جاه يستحق الاعتبار موكولين إلى جهودهم الخاصة في ترويج أموالهم وسط أخطار محدقة لم يكونوا يستطيعون معها أن يوسعوا معاملاتهم بلا مغامرة، ولا أن يتخلوا عن سلوك سياسة الكنز المنافية للنمو التجاري.

ولم يكن يطفو على هذا المجموع بمقدراته الاقتصادية طفوا حقيقيا سوَى المرابطين أصحاب الزوايا الذين كانوا في قمة هرم التفاوتات على أساس الثروة والجاه، وهم في اينولتان مرابطو تاساوت آيت ماجطن، ومرابطو كرول الحنصاليون، وذلك بأن هؤلاء المرابطين كانوا ذوي جاه خاص مؤكد قائم على وظيفتهم الدينية والاجتماعية، وهو جاه ذاتي غير مبذول، كانوا مخدومين به من جهة، وكان مبررا لتوسيع ممتلكاتهم وحاميا لها من جهة أخرى، وبعد المرابطين كان يأتي من ذوي الجاه الذاتي في المجتمع المغربي الشرفاء بأنسابهم والطلبة بمراتبهم العلمية أو ورعهم.

وعندما عين القائد علي أوحدو عاملا على دمنات أواسط القرن أعاد ربط الصلة بين المرابطين المحليين وبين المخزن الذي أقرهم في مراتبهم وزودهم بظهائر تجدد ما سبق لهم من التحريرات من الوظائف والكلف الجارية على العوام[31]. وقد تعززت مرتبة هؤلاء المرابطين بتلك الظهائر وأصبحت مكانتهم الاجتماعية أكثر أهمية لأن امتيازهم في الاعفاء من المكلف كان يشمل إلى جانب أسرهم الكبيرة

(31) وقفنا على ظهائر في هذا الشأن أصدرها مولاي عبد الرحمان وسيدي محمد ومولاي الحسن ومولاي عبد العزيز.

عددا من الأسر المجاورة لهم في السكان أو المقربة إليهم بالمصاهرة أو حتَّى بالخدمة.

أما جماعة الأعيان الأخرى التي استفادت من تركيز السلطة المخزنية فهي جماعة الحكام ابتداء من القائد إلى أعيان الشيوخ من المقدمين. فمعلوم أن الموظفين المخزنيين كانوا يؤخذون من بين أكثر الأسر ثروة[32] إلا أن الذي يهمنا هو أن نعرف أن الجاه المخزني كان يخول لهم الزيادة من ثرواتهم الأمر الذي كان يجعل منهم الرتبة الأولى وسط الأعيان سواء كانوا زراعا أو تجارا أو غير ذلك.

فالقائد علي أوحدو كان قبل تعيينه قائدا في عسكر السلطان، وقد كانت العسكرية بابا للجاه المخزني ولجها غيره من شيوخ دمنات. وفي ظروف خمسين عاما صارت أسرته، بما كان لها من جاه القيادة تملك ثروة يمكن أن تقارن بمجموع ما كانت تملكه قبيلة إينولتان[33]. ومن هناك كانت ثروة القائد المخزني ظاهرة استثنائية في الهرمية القبيلية لا يفسرها إلا جاهه أي قدرته على الامتلاك والاستثمار والترويج بوسائل مختلفة.

وقد كان المستمدون من هذا الجاه على يسار متناسب مع مقدار استمدادهم. فالتاجر التدلاوي الذي كان شريك الجيلالي وصهره كان يأتي بعد، في التحول، وكان عملاؤه من اليهود أغنَى أغنياء طائفتهم، وكان الذين يحتمون بجاهه في شراء منافع الاسواق يعودون بالربح وغيرهم يعود بالخسارة.

وكان شيوخ القبائل على ذلك المثال من استغلال الجاه في استكثار الثروة والعلو على أقرانهم الأعيان الذين كانوا يحرصون في زمن المجالس الجماعية على نوع من

---

(32) Aubin – Le Maroc d'aujourd'hui, p. 188

(33) لا يتوفر إحصاء شامل لثروة الجيلالي الدمناتي لأن مصرعه المريع شتت أسرته وأغرَى القبائل بوضع اليد على ما أمكن من أملاكه. وأدرك الكلاوي بعض تلك الأملاك فصيَّرها من جملة أملاكه ولكننا نستطيع أن نذكر من تلك الثروة ما ثبت لدينا بالوثائق وهو : رياضه بدمنات وداره بحي الزاوية بمراكش ورحَى مائية ومعصرتا زيت بدمنات وعدد كبير من الفدادين في حوض امهاصر وأملاك بفطواكة ورد في وثيقة «ترتيب» هذه القبيلة أنها مقدار حرث اثنتي عشر زوجة كبيرة وخمسة آلاف من أشجار الزيتون. وقد حاولنا تقدير قيمة الأغنام والأفراس التي وردت في قوائم الشركات في كناشه فتحصل منها، على وجه التقريب، أربعمائة وثلاثون ألف مثقال، ويضاف إلى هذا كله ما سبق أن ذكرناها في الفصل التاسع من الأموال المروّجة أو المكنوزة والتي كانت تقدر بمآت آلاف من الريال.

التعادل. فبعد وفاة الشيخ ناصر أوحدو المعلاوي سنة 1290هـ (1873) بعث السلطان محمد بن عبد الرحمان برسالة في شأن ميراثه ورد فيها ما لا يدع مجالا للشك في هذا الاستغلال للجاه من أجل الزيادة في الثروة زمن المشيخة جاء فيها: «...نأمر من رفعت إليه قضية ميراث الشيخ ناصر أوحدو الفطواكي من القضاة أن يقسم بينهم (أبنائه) ما كان له إرثا من أبيه وحده أو ما تملكه قبل الدخول في الولاية على فرائض الله تعالى، وأمَّا ما تملكه قبل الدخول في الولاية فلا يدخل في ميراث ولا يفوت بوجه من الوجوه..»[34].

حقا إن الثروات التي تكسب بالجاه تزول بزواله، فبعد مقتل القائد الجيلالي الدمناتي لم يصر لأسرته من ثروته إلا قليل، وبعد ذهاب المشيخة عن آيت بويزركن الشتاشنيين «صارت دارهم فارغة من الأموال وليس بها سوى الآدميين والأواني الرفيعة وزيتونهم مرهون عند الغير»[35] غير أن تلك الثروات هي حالة ما إذا لم تنتقل بعضا أو كلا إلى ادعيائها من العامة، في حالة الانتفاض، كانت تصير إلى المخزن أو إلى من ينتقل إليهم الجاه. ولا يمنع هذا أن أولئك المستفيدين كانوا في قمة الهرم الاجتماعي ردحا من الزمن[36].

خاتمـــة

إن المجتمع الإينولتاني بالرغم من قساوة ظروفه المعيشية وموقعه الذي تغلب عليه التضاريس الجبلية وقدرته الإنتاجية المحدودة كان مجتمعا قائما على الملكية الخاصة للثروة، وكان المالكون لتلك الثروات، رغم ضعفها، متفاوتين بتناسبات لا مقارنة بينها في بعض الأحيان، بينما كان عدد يقارب نصف السكان لا يكادون يملكون شيئا. وقد اثرنا أول الأمر أن نبالغ في الفرز بتقسيم رتب المالكين إلى أربع فئات استقصاء للانعكاسات الاجتماعية وللأدوار السياسية لكل رتبة، ثم تبين على أساس هذه الأدوار أن اختصار التصنيف الاجتماعي إلى أعيان وعامة أحرى بأن ينطبق على مجتمع لم تتميز فيه «بورجوازية» جنينية في المدن عن ارستقراطية

(34) من رسائل ورثة الشيخ المذكور.

(35) التسلي، ص. 244.

(36) ثروات المرابطين وجاههم أكثر استمرارا وزوالها أو ضعفها مرتبط بزوال الولاية من الأسرة أو بانقسام هذه الأسرة.

زراعية إلا قليلا، ولم تتناقض معها تناقا خطيرا، بينما كان التميز والتعارض مشهودا بين الفئة التي كانت في أعلى هرم الثروة من زراع وتجاز، وبين الغالبية من مرمقي العيش والعوام. ثم إن العلاقة بين الرتبة العليا والرتبة الدنيا كانت قائمة على الاستخدام والاستغلال من جهة واحتجان السلطة السياسية من جهة أخرى.

وإن كنا اعتمدنا على وثيقة الترتيب، نظرا لما تحتوي عليه من معلومات كمية عن التراتب، فإن ما تسفر عنه الوثائق الأدبية لا يناقض تلك المعلومات بل يعززها. إلا أن وثيقة الترتيب تصور أواخر وضعية الفترة التي تهمنا. فما عسَى أن يكون حدث من تطور في الهرمية الاجتماعية منذ منتصف القرن التاسع عشر ؟

إن الفرضية التي يمكن الإدلاء بها في هذا الشأن هي أن الفروق الاجتماعية قد اشتدت بالنسبة للوضعية السابقة. فعلى أساس ما زعمناه في الفصل الرابع من كون خلايا المجتمع القروي هي أسر كبرَى تعتبر وحدات مالكة ومنتجة، فإن كل قرية لاتتكون في الغالب إلا منها وملكياتها إن لم تكن متساوية لم يكن تفاوتها الشديد في الامكان. ولم يكن يتعارض مع تلك الأسر إلا عبيدها ورعاتها وخدمتها وخماسوها الملحقون أو المستقلون.

أما بعد خمسين سنة من تفكك الأسر الكبيرة، للأسباب التي شرحناها، فقد استحال عدد من أفراد تلك الأسر إلى ملاكين صغار جدا، ومعدمين لم يعد بيد الواحد منهم سوى متاع قليل : بقرة أو بعض معاز، أو بحيرة من الأرض، أو بعض أشجار على أرض الغير، أو جدول ماء زمنه قدر ما يتقلص فيه ظل بشري في واضحة النهار تدور نوبته فيه على مدى ليس له فيه رواء. وتلك شواهد على استغلاليات متفككة وأصحابها هم الذين كانوا غالبية من اعتبرناهم من رتبتي العامة حسب وثيقة «الترتيب».

وكان من شأن عوامل أخرى أن تزيد التفاوت تفاقما، ألا وهي زيادة المخالطة في التجارة مع أوربا.ما نتج عنها من الزيادة في حجم النقود المتداولة، ثم ما عرفه ا المغرب من أزمات مالية، وما تعرض له من قحوط وأزمات فلاحية. وقد ساعدت هذه الظروف على ارتقاء فئة من المتمولين لم تكن من قبل قد ارتفعت فوق مستوى

التجار المحليين، وهي التي صارت تبتز الارستقراطية الفلاحية بما كانت تجلبه إليها من بضائع أو تقدمه إليها من سلف في أوقات حرجه.

والعامل الأخير في تفاقم ذلك التفاوت هو أن توسع النفوذ المخزني في مناطق كانت شبه سائبة قد أدّى إلى تمكين فئات من المستمدين من جاهه، المعززين بقوته، من تجاوز الحدود العادية في الامتلاك، بتكوين ثروات واسعة ناتجة عن استخدام من دونهم من الناس. وإذا كان التناقض بين هؤلاء المثرين وبين العامة قد فجر انتفاضات عارمة عصفت بثرواته فإن آخرين منهم، سواء في المدن أو في البوادي، صاروا أندادا للقوة المخزنية نفسها وكانوا مخاطبي الاستعمار.

الفصل الثاني عشر

مجتمع تضامن وتعارض

مجتمع تضامن وتعارض

رأينا، في الفصل السابق، أن مجتمع إينولتان كان مجتمع تفاوت في الملكية والجاه، وأن ذلك التفاوت كانت تتولد عنه علاقات استغلالية لها أهميتها. غير أن ذلك التفاوت كان تفاوتا في القلة، وتلك العلاقات لم تكن تناقضات صريحة وحادة بين الفئات المتفاوتة. وهذا يعني أن تصرفات هذه الفئات، لم تكن، دائما، صادرة عن وضعيتها في الهرم الاجتماعي، كما أن مواقفها لم تكن في كل الظروف منسجمة مع تلك الوضعية، سواء بالنسبة للأعيان أو للعامة. ذلك أن الخط الأفقي الذي كان يفصل، عموما، بين رتبة الأعيان ورتبة العامة، كانت تقطعه، عموديا، خطوط أخرى كانت تضعف من الفروق الأفقية، بإدخال أنواع من التآزر والتضامن تلطف التناقض المترتب عن التفاوت، إن لم نقل إنها كانت عوائق لكل صراع اجتماعي، أو كانت تقيم تعارضات عمودية، على أسس أخرى ليست لها علاقة مباشرة بالثروة الاقتصادية وحدها.

أولا : أنواع التضامن الملطفة للتناقض الاجتماعي :

كان مجتمع إينولتان يعرف أنواعا متعددة من التضامن والتآزر، وكانت، على كل حال، أكثر من أنواع التعارض التي كانت تقابلها. وقد كانت لتلك التآزرات أسباب مختلفة، ترجع إلى علاقات قرابية، أو اتجاهات تكافلية، أو ضرورات اقتصادية، أو انتظامات سياسية، أو حوافز دينية أو أخلاقية، أو حتميات مورفولوجية، وربما كان بعض هذه التضامنات يمت بأصول خفية، في النهاية، إلى الاقتصاد أو السياسة، أو منطويا على استغلال أخفى من دبيب النملة السوداء فوق الصخرة الصماء في الليلة الظلماء، يتطلب كشفه تحليلا أعمق لدينامية التراتب في مجتمعات ما قبل الرأسمالية، ونود أن نكتفي بتسجيل وقائع هذا التضامن تسجيلا تاريخيا محضا.

1 — التضامن القرابي :

كان المجتمع القروي، في الأطلس، مبنيا على نظام الأنساب، وكان لتلك الأنساب، حقيقية كانت أو وهمية، تأثير مشهود على دينامية الجماعات. فبالرغم من كون إينولتان لم يكونوا يدعون انتسابا إلى جد مشترك فقد كانوا يعتقدون أن بينهم قرابة الأخوة «تَاكْماتْ»، وكانت ألفاظ القرابة مهيمنة على لغتهم السياسية، إلا أن هذه الأخوة تنطبق عليها عموما السمات التي يذكرها الانطروبولوجيون بصدد النسق التجزيئي[1]، أي أن شخصين من إينولتان، مهما اختلف الفخذ الذي ينتميان إليه، أو اختلفت أو اتحدت رتبتهما الاجتماعية، إذا اكانا في سوق من أسواق هنتيفة أو فطواكة، اعتبر كل منهما الآخر أخا له، ينبغي أن يدافع عنه، إن اقتضت الظروف، ضد الهنتيفيين أو السرغينيين. وإذا كان إينولتان في سوق دمنات، فإن الشتاشني كان يعتبر نفسه ملتزما إزاء الشتاشني ضد الوريضي أو الكطيوي، وكلهم من إينولتان. وإذا كان الكطيويون في سوق واولا التي هي سوقهم، قبل كل شيء، فإن الكرولي كان يحمي أخاه من الماجطني أو الأوزْمْركِي، وكلهم من كطيوة، وهكذا ذواليك نزولا إلى مستوى العظام والأسر في القرية.

فكلما تحدث الغجدامي عن موقف من مواقف هذا التضامن، عبر عنه بلفظ القرابة. فعندما أراد شيخ قرية زنادة بالسراغنة أن يهجم على سكانها. رحلوا ذات ليلة، ولم يستريحوا حتّى دخلوا بلد أولاد بوكرين، ومنها إلى دوار عند «أخوالهم» فقابلوهم بالجميل[2]. ولما أسر الجيلالي الدمناتي قافلة من تجار أهل تدغة أمرهم أن يوجهوا لحضور «اخوانهم» ليلتزموا بالطاعة للجانب المخزني، فأرسلوا «لإخوانهم» بمراكش فحضر أعيانهم وتحملوا بصلاحهم فسرحهم[3]. ولما وقع اختلاف بين الشيخ الغوات وأهل أرحبي، إبان الفترة أعان هذا الشيخ في صراعه مع الدمناتيين «إخوانه» آيت زودمن وآيت واودانوست[4]. وحين دخل الكلاويون إلى دمنات جاءت أفخاذ إينولتان مقدمة طاعتها، وتأخر عن ذلك «إخوان» أبلاغ في كرول تعصبا «بأخيهم»[5].

---

(1) انظر ملخصا عن هذا النسق في الفصلين الثالث والرابع من كتاب :

G. Balandier, «Anthropologie politique», P.U.F., 1969.

(2) التسلي، ص 4.

(3) التسلي، ص 84.

(4) التسلي، ص 99.

(5) التسلي، ص 176.

ومن خلال وثائق الجيلالي الدمناتي يتبين أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم في النطاق المحلي كانت تكتسي صبغة القرابة، فهي علاقة بين أخ وإخوانه، فإينولتان، بالنسبة للسلطان، هم «إخوان الجيلالي الدمناتي»، وكل فرقة من فرق إينولتان، بالنسبة للجيلالي الدمناتي، هم «إخوان» شيخهم : فآيت شتاشن هم إخوان بويزركان الخ. فنجد في كناش الجيلالي مثلا : «ما بقي من الواجب على إخوان بويزركان»، أو «من انكسر من العسكر من إخوان الماجطني»، أو «الفارون من إخوان الابلالي»[6].

ربما لم يكن هذا الطلاء القرابي لعلاقات الحكم التي هي علاقات تناقض، سوى إفراز ايديولوجي للنسق الكلي الذي كان يسود المجتمع، بيد أن هذا المجتمع كان يصنع القرابة صنعا، فإلى فترة أواخر القرن التاسع عشر كانت أفخاذ اينولتان ترتبط بعضها بالبعض، أو بأفخاذ قبائل مجاورة، بنظام أخوة مصطنعة بالرضاع يسمى «تاضا»، والتسمية مشتقة من فعل «تض» التي يدل على الرضاع، ذلك أن تحقيقها كان يتم بطقوس، رغم اختلاف جزئياتها، كانت كلها تدور على الرضاع. فمن هذه الطقوس أن فخذا عندما كان يريد الارتباط بفخذ آخر بروابط «تاضا» يجتمع الفريقان، رجالا ونساء، في حفل مقام، وفي لحظة مّا من الحفل يؤخذ الصبية الرضع من أمهاتهم، في كل فريق، ويوضعون في مكانين منعزلين وتهرع مرضعات الفخذ (أ) لارضاع صبية الفخذ (ب)، والعكس بالعكس. وبما أن كل مرضعة لا تعرف بالضبط من هو الصبي الذي أرضعته في الفريق الآخر، فإن ولدها هو أخ (محتمل) لأي كان من أبناء الفريق المقابل. ومنذئذ يدخل الفخذان في التزامات دقيقة، تفرضها تلك الأخوة، وهي التزامات سلمية تتناقض تناقضا تاما مع «العدوانية» التي طالما عمل باحثو العهد الاستعماري على إبرازها في أنظمة القبائل المغربية، لأنها التزامات أخلاقية ومثالية تفرض واجبات منها :

- ضيافة الأخ من «تاضا» من طرف إخوانه، متى حل بينهم، والاحتفاء به.
- تبادل المعونة والتعزيز في كل الظروف.

وتحظر أمورا منها :

(6) وردت تعابير مماثلة في كناش الجيلالي بكثرة.

- العنف.

- الزواج : وقد كان بين آيت مجطن وآيت مديوال أخوة تاضا، فتزوج ماجطن في آخر القرن الماضي اسمه الرايس نايت على امرأة من آيت مديوال، فعاب اخوانه فعلته تلك، وكانوا يقولون لا يفلح الرجل ما دامت في عصمته امرأة من «تاضا».

إن نظام «تاضا» كان معروفا في عدة قبائل واقعة شرقي ممر تلوات، أي خارج نطاق رقعة شطرنج اللفوف التي درسها روبير مونطاني، كما ظلت معروفة عند قبيلة زمور إلى بداية قرننا هذا(7). ولم نتمكن من تحديد التاريخ الذي وقعت فيه، عند اينولتان، آخر مراسيم عقد اخوة من هذا القبيل، كما لم نستطع أن نحدد ما إذا كانت تدخل فيها جميع فرق اينولتان. فكل ما يتذكره المعمرون هو أن «تاضا» كانت بين فخذين من أخفاذ اينولتان هما : آيت توتلين وآيت كُرول، بينما كانت من جهة أخرى تربط عددا من أفخاذ اينولتان وفرقهم بعدد من أفخاذ فطواكة وفرقهم كذلك.

آيت مجطن	مع	آيت مديوال
ايواريضن	مع	آيت مكون
آيت شتاشن	مع	آيت بوولي
كرول	مع	مديوال
آيت توتلين	مع	مكون

وليس من شأن هذا البحث التاريخي، في حدوده الحالية، أن يذهب كل مذهب في محاولة تفسير أصل هذا النظام ولا تعليل ارتباطاته، مادامت لم تتوفر على شيء من ذلك أداة تاريخية. وإنما نسجل أن وجوده، كصورة من صورة العلاقات القرابية الملزمة، يدخل عنصرا على التقسيم الاجتماعي المبني على أسس الثروة المادية.

2 — التضامن التكافلي.

كان للمجتمع القروي اتجاه تكافلي يقلل من حدة معنى «المالك» و«غير المالك» لأن العلاقات بين الناس كانت مبنية على الهبات والمهادات والصدقات وغيرها من صور

(7) Coursinault (Capitaine) «LA TTATA» dans «Archives berbères», vol 2 fasc. 3, 1917, PP. 261-264.

التكافل. فالمعدمون ينالهم جزء من محصول أراضي المالك من الزرع والثمار والخضر. وفي الرعي كان بإمكان المفلس أو المتطلع، أن يؤسس ثروة بجمع رؤوس من الماشية الصغيرة من مالكيها، وفق عادة تعرف «بأسكفض». وقد وصف الغجدامي حالة منها تتعلق بأسرة شتاشنية فقال: «وقفنا على منقبة للشيخ الحسن أوحمو السورني (من فطواكة)، وهي أن آيت بويزركان من جيرانه آيت شتاشن، أتوه لداره راغبين جديانا من المعز لعمارة دارهم لفراغها من البهائم فأكرمهم وقابلهم بالجميل وودعوهم بسلام، ووعدهم بالمقصود فوفّى بوعده [... وأنه مما وعد بما ذكر جمع أعيان حكومته بداره فأكرمهم وأعلمهم بالعار الوارد عليه لداره من قبيلة أخرى جيرانهم آيت شتاشن وصرح لهم بمطالبهم [....] وهو جديان صغار يعمرون بهم دارهم الفارغة [...] فأجاب الأعيان شيخهم المذكور السيد أحمد بأنهم طوع يده، وعند نظره وإشارته، فقرر لهم أن الطالبين المذكورين ذوو نفوس عالية، وإتحافهم بجديان صغار غير مناسب لحالهم، فالأولى هو أن يُعْطوا بهائم كبار لحصول الانتفاع بها حينا عاجلا، دون الجديان الصغار. فاتفقوا على أن يعطي كل واحد منهم شاة كبيرة ذات ولد أو حمل. فعينوا يوما يجمعون فيه ذلك بدار الشيخ الحسين المذكور، ففعلوا، وجهوا خمسين شاة من إناث المعز، وأخرج الشيخ المذكور من عنده شياها إناثا ثمانية وعددا من ذكور المعز وأضافها للعدة المذكورة، فأرسل الجميع مع ولده الكبير ليبلغها لآيت بويزركان [..] في تسليت آيت شتاشن [...]، فأصبحت دار آيت بويزركان عامرة بعد الفراغ وفي حال سرور»[8].

ويظهر هذا التكافل في أجلى مظاهره في تسليف الكبار الزرع للصغار، في السنوات العجاف، فبينما نجد في كناش الجيلالي الدمناتي وأوراق كل من مرابط تاساوت آيت مجطن والشيخ محمد بن حدو الواوزغتي، مثلا، ما يدل على مضارباتهم في هذه المادة الأولية للمعيشة، نجد إلى جانبها تقاييد تنص على سلفات الشعير والقمح «لاخوانهم». ففي الكناش الثاني للجيلالي: «الحمد لله وحده تقييد زرعنا قمحا وشعيرا الذي أسلفناه للإيالة رجاء من الله أن يقبل منا ثوابه لما ورد في الحديث الشريف أن درهم السلف أفضل من درهم الصدقة أو كما قال. في 14

(8) التسلي، ص 284.

جمادى 2 عام 3051هـ (يبراير 1888)، وبعد هذا التقديم قائمة بأسماء التسلفين من مختلف الأفخاذ، ومقدار ما تسلفه كل منهم، فتجمل في المجموع 4315 خروبة شعير و1702 خروبة قمح بكيل دمنات[9].

3 — التضامن الاقتصادي :

إذا استثنينا تشغيل العبيد من طرف أسر معدودة، واتخاذ الاجراء على نطاق ضيق جدا، فالشغل كله في المجتمع الاينولتاني كان، كلما اقتضى طاقة مكثفة، يتم بشكل تعاضدي، على صورة «تيويزي» وكان مدُّ يد المساعدة بتيويزي للكبراء كما كانت للصغار. وكان هؤلاء يعذرون في الولائم المقدمة، على العادة، للمتطوعين بشغلهم. وكان بإمكان المعدم أن يعتمد على سواعد الآخرين في بناء داره، كما كان المزارع يتكل عليها لإنجاز بعض الأشغال التي تخوله قسطا من محصول مزارعته. فالشغل ليس بضاعة مستلبة إلا بصفة جزئية في هذا المجتمع، ولا تتميز كثيرا طبقة من البطالين وأخرى من الشغيلة. سيما وأن الأيان القرويين، حتى عندما كانوا يصيرون من «أهل الحل والربط» لم يكونوا، بالضرورة، أرستقراطية مستنكفة من العمل اليدوي. أما فيما يخص الأعباء العمومية المتعلقة، على الخصوص، بكنس السواقي، وتعهد المسجد، وحراسة الثمار، وزيارة الأضرحة، فقد كان توزيع كلفتها على حسب الملكية. وفي بعض الأحيان كان العامة يقاومون كل تكليف من هذا القبيل، بدعوى عدم الاستفادة من تلك المرافق، ومن هنا كانت تلك الأسئلة التي نجدها في النوازل حول من يجب عليه المشاركة في كنس السواقي أو المساهمة في «شرط» الطالب (أجرة المدرر»[10]. وإذا كان رؤساء الأعيان يجلسون لشرب الشاي وهم يشرفون على كنس الساقية من طرف جميع الراشدين، كما وصف ذلك روبير مونطاني[11]، فإن هؤلاء الرؤساء، وهم في الغالب من المسنين، يمثل كل واحد منهم في الخدمة ولده أو خادمه.

(9) في مستوى أعلى نجد مثالا لهذا التضامن في ما أخبر عنه صاحب «الاستقصا» ج 2، ص 165 حيث ذكر أن السلطان أمر «عمال الأمصار أن يرتبوا للناس من الأقوات ما ينتعشون به ففعلوا».

(10) أنظر «نوازل الدرعي» مثلا.

(11) Mongagne, (R), «Les Berbères et le Makhzen», P. 74

4 – التضامن الجبائي :

إذا كان الأيان هم المرشحون، دوما، للاستفادة من الترقيات السياسية المخزنية، فقد كان منهم في كل قرية وفي كل فرقة من يدرأون عن إخوانهم الملمات، ويتحملون عنهم ما لا طاقة لهم به من التكاليف أو المغارم أو التسخيرات، مع ما في ذلك من استدراجهم لخدمته والتعلق به. ويروي الدمناتيون عن أجدادهم، في هذا الصدد، أن علي أحدو عندما جاء مقومون مخزنيون لتقدير الواجب السنوي على ايالته، أمر «إخوانه» بارتداء الأسمال والظهور بمظهر الخصاصة. وإذا تمكن بعض الأعيان من كسب سلطة معنوية على إخوانهم فإن كلمتهم تصير نافذة، مع ما في ذلك من خطر إطفاء جذوة الاعتراض عند أولئك المستلبين، وإلى مثل هذا المعنى أشار الغجدامي عند رفض عدد من الاينولتانيين حكم الكلاويين فقال : «أما وريضة ففيهم الشيخ علي أومري واخوانه جاءوا مذعنين بلا نداء[12] ثم إن مثال الأرستقراطي، حاكما كان أو غير حاكم، هو الذي يعتبر ويتحمل جفاء العامة ويتجاوز عنهم»[13].

وقد كان هذا التضامن أمام التكاليف يكتسي ضبغة محسوسة وفعالة عندما يؤدي إلى انقاذ فرد أو جماعة من عقوبة المخزن، سواء كان من العامة أو الأعيان. وقد وردت في كناش الجيلالي حالات كثيرة من هذا القبيل في صور رسوم الالتزام نجمل بعض أنواعها في ما يلي :

- التزام شخص عن آخر للقائد أو للشيخ بمال.
- التزام شيخ عن إخوانه للقائد بمال.
- التزام مرابط عن إخوانه بمال.
- التزام شيخ برد من خرج من إخوانه عن الطاعة.
- التزام أعيان عن قبيلتهم للمخزن.
- التزام عن «حراك مكاسير» (مجندين لم يحضروا الحركة).
- التزام أعيان عن شيخهم ارتكب خطأ يوجب عقوبة مخزنية، الخ.

---

(12) التسلي، ص 122.

(13) وردت هذه الأوصاف عند الغجدامي عند مدح أعيان إينولتان.

وعندما تكون السلطة المادية للمخزن غائبة، فالتضامن السياسي بين أفراد المجموعة، بقطع النظر عن هوياتهم، كان يتم في حالة النجدة الحربية للغير، تلك النجدة التي كانت لازمة متى وقع لجوء المستنجد إلى بعض الطقوس، كتقديم ذبيحة للمستنجد بهم أو استنهاض مرابط. وقد وقع ذلك في إينولتان مرات قليلة، ولكنه لم يكن يستجيب لشروط اللف التي وصفها مونطاني. فقد دخل آيت شتاشن في لف مع آيت كرول لأن أبلاغ «ذبح عليهم». وقد كان يسير في ركب المجندين سائر القادرين على الحرب، بقطع النظر عما إذا كان المستفيد من ذلك النزاع من بعض أعيان الفريق الآخر أو مجموع عامتهم.

5 – التضامن لأسباب دينية

اعتمدنا على بعض الشواهد لنبين، في الفصل السابق، أن ما طرأ من صراع بين مسلمي دمنات ويهودها كان، على الخصوص، بين العامة من الملتين، بتحريك الخاصة، خدمة لأغراض هؤلاء، وأن استغلال أعيان كل ملة لمن دونهم من العامة كان تناقضا أهم من التناقضات بين المسلمين واليهود، من الناحية الاجتماعية. ولكن هذا الواقع «الطبقي»، لم يكن الوعي به غير مكتمل فحسب، بل كانت تلغيه الطائفية الضيقة في ظروف عامة قاسية. فقد كان اليهود يعيشون في ظروف مماثلة لظروف المسلمين ولكنهم، كأقلية دينية متشبثة بالتحامها، لم يكونوا يسلمون دوما من إهانات بعض العامة، أو استغلال الخاصة مما كان يشعرهم بضيم يؤجج بينهم الحمية. فالطرق والأماكن النائية لم تكن مؤمنة بالنسبة للجميع، ولكن عندما اعتدي على يهودي دمناتي في طاحونة خارج دمنات، وقتل آخر بطريق كطيوة، قام اليهود قياما واحدا، يطلبون ديتهما من المسلمين، وقد كانت للمسلمين بدورهم حساسيات إزاء اليهود في أوقات التوتر، ولذا كانوا يصدرون في تصرفاتهم عن دوافع دينية ظاهريا على الأقل.

6 – التضامن لأسباب مورفولوجية :

لم تكن روابط النسب والقرابة وحدها عوامل تضامن، بل كانت روابط الجوار والانتماء إلى رقعة ترابية تحمل اسما داخل التقسيم المورفولوجي للقبيلة، يؤدي نفس الدور هو كذلك، ولا أدل على هذا من تضامن السكان الأصلاء مع السكان الطائرين «إمزَّان» متى مُس أحد هؤلاء بسوء أو وقع عليه ضيم، لا لشيء إلا لإقامته بين

ظهرانيهم وفي حمايتهم، وكان يستوي في هذه الغيرة، لحماية الطارئ، الأعيان والعامة، والحالة الثانية التي يمكن أن نلمس فيها فعالية عامل الجوار في التضامن هي حالة حماية سكان مدينة دمنات لليهود الساكنين بجوارهم حين وقع الهجوم على هذه المدينة سنة 1894 : فقد دخل السراغنة فقصدوا الملاح للنهب، وكان رئيس أهل دمنات إذا ذاك على الغوات الوودنوستي، فكان يجري يمينا وشمالا بباب الملاح يمنع السراغنة في النهب، فلم يجد شيئا[14]. وحالة أخرى لها نفي المدلول تتجلى في سلوك أهل دمنات إزاء الممثلين المخزنيين القاطنين بينهم، ذلك أن فطواكة قد رحلوا غير ما مرة، في النصف الثاني من القرن، لإخراج العامل المخزني من دمنات، فذاذ عنه سكانها ووقفوا في وجه طالبيه حتى ردوهم. وكثيرا ما حمى مجموع اينولتان هذه المدينة من عدوان قبائل أخرى «لأنها في بلدهم»[15] بالرغم مما ذكرنا من كون دمنات كانت مركز استغلال للقبيلة المجاورة لها.

ثانيا : أنواع التعارض

إن أنواع التضامن التي رأيناها، أعلاه، لم تكن بالضرورة انعكاسا لمصالح الفئات الاجتماعية المتفاوتة، بل كانت تخفف من وحدة التناقض بين تلك الفئات، لأنها في الغالب تضامن بين الأعيان والعامة في حالات خاصة، وتقابلها أنواع من التعارضات لا تخضع هي أيضا لمعيار التفاوت الاجتماعي، لأنها كانت تعارضات بين كتل تتركب كل واحدة منها من أعيان وعامة، وبعبارة أخرى فقد كانت تلك التعارضات صراعات غير اجتماعية بالمعنى الطبقي.

1 — التعارض لأسباب مورفولوجية :

يمكن أن نقول إن امكانية التعارض والصراع كانت موجودة بين جميع الإطارات المورفولوجية المتماثلة التي كانت تحمل أسماء مختلفة بين أسرة وأخرى، وبين عظم وعظم، وبين دوار ودوار، وبين فرقة وفرقة، وبين فخذ وفخذ، وبين قبيلة وقبيلة، لا لمجرد التعارض بين أسماء مختلفة، بل لأنها إطارات مصالح في مستويات متدرجة، ولكن هذه المصالح لم تكن دوما مصلحة فئة اجتماعية بعينها بل مصلحة مجموع من يضمهم ذلك الإطار الموفولوجي.

(14) التسلي، ص 89.

(15) التسلي، ص 11.

فعندما كانت تتنازع قريتان حول منبع ماء، فإن مصلحة ذوي الحق في مياه الري، أي المالكين، هي المهددة، بحسب تفاوتات حقوقهم في الماء. ولكن كان يتجند للدفاع عن ذلك المنبع جميع من في القرية من الرجال أعيانا وعامة. ولا يجوز أن نعزو هذه الظاهرة إلى كون الأعيان يسخرون العامة للدفاع عن مصالحهم متوسلين بإذكاء الحميات الخصوصية والعصبيات المحلية، بل ينبغي أن نفهمها على ضوء ما أقررناه من عدم وجود حواجز صلبة بين المالكين وغير المالكين، بمعنى أن العوام كانوا يشاركون في استغلال الملكيات بصفات متعددة وأن المحصول لا يحتجنه المالكون احتجانا كاملا، بل ينال المعدمين منه نصيب، سواء على شكل خضراوات أو ثمار أو حبوب، أو بترك العامة يجتثون الحشائش بين زروع الأعيان، أو تركهم يرعون ماشيتهم في الحصيدة. وقبل هذا كله فملكيات المالكين مجال للشغل بالنسبة لغير المالكين. وإذا وقع أن استولى الدوار الآخر أو الفخذ الآخر على منبع الماء فإن القرية التي وقع عليه الغصب مآلها الجفاف ولم يكن لينجو من معرة ذلك لا الأعيان ولا العامة.

ومصداق هذا التعارض، النزاع الذي أشرنا إليه من قبل بين آيت مجطن وهنتيفة، حول مياه تانانت وبساتينها. فقد نشبت بسببها مقاتلة شارك فيها جميع القادرين على حمل السلاح من الجانبين، بقطع النظر عن كونهم أعيانا أو عواما، مع العلم بأن الأملاك المتنازع عليها كانت بيد طائفة قليلة من الأسر.

وشاهد آخر على أن الاطارات المورفولوجية تخلق تعارضات حتى بين العوام من فرقة إلى فرقة هو أن هؤلاء العوام عندما أعلنوا الحرب على القواد الذين ابتزوا أموالهم وطاقاتهم، بعد وفاة مولاي الحسن، لم تكن كل جماعة من عوام فرقة مَّا تستطيع اجتياز حدود الفرقة الأخرى ما لم يقبل أهلها من العوام السماح لهم.

والشاهد الثالث، في هذا الموضوع، أورده الغجدامي عند حديثه عن موقف الجيلالي الدمناتي من أفخاذ إيالته حين واجهت العساكر المخزنية وعساكر القبائل التي جاءت معه لإقراره في حكمه بعد منفاه. فقد كانت تلك المحلة المخزنية بقيادة مولاي الأمين وانضاف إليها، بأمر من السلطان، عمال السراغنة على رأس فرسان قبائلهم، وكان من المتوقع، إذا اعتبرنا الرتبة الاجتماعية بقطع النظر عن الحدود القبلية، أن

يكون هناك تحالف الجيلالي مع هؤلاء الحكام السرغينيين ومن معهم من الفرسان الأعيان ضد غوغاء اينولتان من العامة الذين ثاروا عليه، وأن يطمئن لإعانة السراغنة على سحق أعدائه الاينولتانيين وإخضاعهم في أقرب الآجال. غير أنه حدث عكس ذلك: فقد بقيت المحلة المذكورة شهرا كاملا تحارب كطيوة الذين أظهروا بأسا شديدا في المقاومة، «وكل يوم يموت من السراغنة عدد كثير من أعيانهم» [15م] أما الجيلالي فبدل أن يقلقه موقف أعدائه الكطيويين فقد كان مرتاحا لفاجعة السراغنة «واستحسن وقوف كطيوة معهم بقتال لم يعهدوه ولا تقدم لهم مثله»[16]. ولما أذعن كطيوة «سارت الصوكة (المحلة) لآيت شتاشن، فهربوا أمامهم كالغنم، وتبعوهم من إحويرن إلى تيغلي، فقبضوا من رجالهم نحو ثمانين رجلا ولم يخرجوا عمارة من البارود، فغلبوا من يوم واحد مع أن بلدهم الغابة والجبال، وتكدر العامل (الجيلالي) بحالهم ولم يرضه لأنه أتاهم بأعدائهم (السراغنة) وأراد أن يقفوا مثل جطيوة أو أكثر[17].

وبلاغة الشاهد المذكور تكمن في كون الاعتبارات المورفولوجية قد ألغت الاعتبارات الاجتماعية، لا بالنسبة للعامة الذين يمكن أن ننظر إلى تصرفاتهم على أنها موجهة من طرف الأعيان، بل حتى بالنسبة لكبير الأعيان في قبيلته وهو القائد الجيلالي الدمناتي.

2 – التعارض لأسباب طائفية

بالرغم من أن كلا من المسلمين واليهود في إينولتان كانوا ينقسمون إلى أعيان وعامة، فقد ساد التوتر العلاقات بين الطائفين في أواخر القرن الماضي، المسلمون من جهة واليهود من جهة أخرى. وكان لذلك التوتر كما سبق أن أشرنا غلاف ديني، ومن ورائه أسباب اقتصادية، ذكرناها كذلك. ولكن هذا الطلاء الديني حال مع ذلك بين شعور عامة اليهود وعامة المسلمين بالحيل التي كان يدبرها أعيان الطائفتين لتشديد التوتر بين الجانبين، ولدفعهما إلى اصطدامات ومقاطعات اقتصادية باهظة التكاليف.

(15م) التسلي، ص 121.

(16) التسلي، نفس الصفحة.

(17) التسلي، ص 122.

فقد كان اليهود يسلكون إزاء الأحداث سلوك الأقلية الدينية، سواء لأن ذلك فرض عليهم فرضا، أو لأنهم متلاحمون منغلقون على أنفسهم، يقومون برد فعل طائفي كلما مس أحدهم بسوء من طرف المسلمين، وإن كان بعضهم يستغل بعضا في المعاملة الاقتصادية. فقد ذكر الغجدامي أن يهود طالبوا المسلمين عدة مرات بديات بعض القتلى من اليهود في طرق الأسواق، وربما بالغ بعضهم في استغلال الظروف التي جعلت السلاطين منذ مولاي عبد الرحمان يتدخلون لشد عضد اليهود على أنهم الضحايا في جميع الحالات، فاختلقوا تظلمات لا أساس لها من الصحة، واستفادوا من ذلك على حساب بعض الدمناتيين، ونورد على ذلك شاهدين على الأقل : فقد رفع تاجر يهودي، اسمه بوطبول، دعوى على الجيلالي الدمناتي، طالب فيها بتعويض على ضياع رأس مال (لم يرد تفصيل عنه) مقداره 300 ريال. وأرسل السلطان مولاي الحسن مبعوثين للتحقيق في ذلك لدى الجيلالي الدمناتي. وأدّى الجيلالي سخرة كل مبعوث 10 ريالات سجلها في كناشه، وكتب الجيلالي إلى السلطان مبينا أن دعوى اليهودي لا أساس لها من الصحة. ولكن السلطان أمر الجيلالي بدفع التعويض. وهكذا نجد في كناشه تقييدا بتاريخ 23 رمضان 1302 (يونيه 1885) جاء فيه : «توجه مع عبد اله بوشنتوف (المخزني) لحضرة سيدنا عن نازلة الذمي بوطبول البيضاوي 300 ريال، وما يدعيه الكافر الذمي إلا الفجور، وما وجهنا ذلك إلا امتثالا». وبعده مباشرة ورد تقييد آخر : «ووجهنا أيضا، امتثالا، لسيدي (السلطان) عن يطنوب الديان اليهودي 1960 ريالا»[18]. وقد ادعى أحد يهود دمنات في يناير 1887 أنه سرقت منه 500 قطعة نقدية ذهبية وعدد آخر من المرجان. فتدخل ممثل فرنسا في طنجة لدى السلطان، وقام بتحقيق خاص به، فتبين له أن ذلك اليهودي الدمناتي إنما قام بتلفيق تلك التهمة للحصول على تعويض من عامل دمنات، وقد كتب الوزيز محمد المفضل غرنيط في الموضوع إلى ممثلي فرنسا وانجلترا وايطاليا مبينا أن التحقيق أسفر عن بطلان تلك الدعوى وقال : «إن ذلك اليهودي إما فعل ذلك ليتوصل إلى أكل أموال الناس بالباطل كما اعتاد على ذلك إخوانه في دمنات»[19].

(18) كناش الجيلالي، ص 54.

(19) Quai d'Orsay. C.P., T. 52, P. 62

3 – التعارض لأطماع مادية :

سبق أن ذكرنا أن السلطة السياسية كانت بأيدي الأعيان، سواء في حالة حضور سلطة المخزن أو غيابها. وكان من الطبيعي أن يسعى جميع العوام في القبيلة لمنازعة الأعيان هذه السلطة. غير أن الفوائد المادية للرئاسة كانت تجعل العوام يساندون أعيان فرقتهم للاستيلاء على تلك السلطة على حساب الفرق أو الأفخاذ الأخرى، لأنه متى تمت الرئاسة لأحد «إخوانهم»، ولو كان من الأعيان، كان لهم ذلك مدعاة للافتخار على غيرهم، وكان سببا في التخفيف عليهم وإعفاء بعضهم من التكاليف التي يتعرض لها العامة من طرف الحكام، فعندما أراد اينولتان اختيار قائد بعد موت الجيلالي، كان هناك مرشح فرقة كرول، وهو محمد أبلاغ، وكان يحظى بتأييد آيت بلال كذلك لعلاقات قديمة بين الفرقتين. وكان هناك مرشح آيت ماجطن وهو الشيخ محمد بن حدو (المذكور في الترتيب). وقد تغلب الفريق المؤيد لأبلاغ، وبالرغم من ذلك الاختيار لم يكن بقوة السلاح، بل كان على إثر مشورة جماعية بين الحاضرين، فإن أحد «إخوان أبلاغ» قد جعل منه نصرا حربيا وسياسيا، وكسبا معنويا وماديا، حينما أنشد أبيات شعر بالمناسبة تعبر عن الفكرة التي نريد إقرارها :

أحْ ابُو غرَارْتْ كُكِيْونْ إِيلاً أُومْسُوسَانْ
أُوينِيدْ بن حدو كالْغْ أُورَاسْنْتْ أُوسِيخْ
نْضرْكُو شْبَارْ أَلِلّيغْ أَسْ كُولِنّيغْ أَيَاوَالْ
إِيكَايِّي كْمَا أَكلِيْدْ إِكْسِيّ تيشاشاتين.

– ترجمة الأبيات :

آه لما انعقد الجمع في بوغرارت (قرب دمنات)
واتوني بابن حدو فأقسمت أن لا أحمله (بمعنى ألا أقبله رئيسا)
فنزلت إلى الميدان حتى رفعت له ذكره (المقصود هو أبلاغ)
صار أخي أميرا وأزال عني المذلة.

وقد أدت أطماع مادية مماثلة إلى كسر وحدة الأعيان من جهة، ووحدة العامة من جهة أخرى. فعندما حاصر عامة اينولتان دمنات سنة 1894 لم يقدروا عليها لأن الأعيان

كانوا يضربونهم من شرفات أبراجها بالبارود. ولما نفذ ما بأيديهم منه التجأوا إلى أخي الجيلالي، وكانت خزائنه عامرة، فأبى أن ينجدهم بالبارود وبالمال، مع أن ثروة أسرته وسلطتها هي المعرضة للخطر الأكبر، وقال لهم : «إنكم تقاتلون عن أنفسكم»[20] وهكذا لم يتفق الأعيان صفا واحدا ضد محاصريهم. أما هؤلاء المحاصرون فقد اتصلوا بأمثالهم من العوام الذين بداخل المدينة، فمكنوهم من الدخول. ولكن هؤلاء المقتحمين لم يميزوا بعد ذلك بين الأعيان والعامة عند وضع أيديهم على الأموال فكسروا بذلك وحدة العوام في المراحل التالية.

إن عوامل التضامن التي عرضناها كانت تفيد الأعيان أكثر مما كانت تفيد العوام لأنها تستقطب هؤلاء للالتفاف حول أولئك، مع عدم تكافؤ في الأرباح التي كان يجنيها كل من الفريقين. كما أن أنواع التعارض العمودي كانت تكسر تضامن العامة، حيث لم يستشعروا ضرورة التحامهم، ولا الخطر الذي كان يشكله ذلك الالتحام على الأعيان. وهذا الواقع كان يجعل العواقب الفعلية للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين العامة والأعيان لا تؤدي إلى نتيجة جذرية، ولا يتعدى بعض التصفيات أو بعض الانتفاضات الفوضوية.

ولعل فعالية هذه الأحلاف والصراعات العمودية في طمس الصراع الاجتماعي قد جعلت الذين حللوا البني القبلية على أساس نظرية التوازن الاجتماعي، سواء منهم القائلون بالتقابل الثنائي على شكل لفوف تشبه رقعة الشطرنج، أو القائلون بالانصهارات والانشطارات التجزيئية حسب المستويات، يغضون الطرف عن التفاوت الاجتماعي الأفقي بين الفئات لذلك نجد أن هؤلاء التوازنيين قد ركزوا على إظهار أوفاق التضامن التي غايتها الأساسية هي حفظ السلم كأدوات للتناحر الدائب.

غير أن النظرة السكونية التي كان ينظر بها هؤلاء التوازنيون للبني القبلية كانت تفوت عليهم إدراك الظروف التي نشأت فيها أحلاف التضامن، وما وقع في تلك الظروف من تطور تلاشت معه عوامل تآزر قديمة أمام عوامل تعارض جديدة منذ أواخر القرن التاسع عشر.

---

(20) التسلي، ص 80.

فقبل أن يتزايد تأثير التدخل الاقتصادي الأوربي في المغرب وتتضافر معه الأزمات الزراعية والمالية في النصف الثاني من القرن الماضي، كانت قرى اينولتان مكونة، أساسا، من أسر كبيرة هي وحدات إنتاجية، أذمجت في دائرتها بعض العبيد والرعاة وحتى الخماسين في بعض الأحيان. فلا تتميز في القرية بعض أسر أعيان بارزة عن عدد أكبر من أسر معدمة من العوام. وإنما كان هناك شبه توازن بين الأسر، وهذه الوضعية كانت تقتضي اصطناع أنواع من التضامن القرابي أو السياسي هي التي كانت تعرف باللف أو تاضا وكان لجوؤها إلى الحرب ضد أطماع فرقة أو قبيلة أخرى أمرا استثنائيا.

أما بعد غلاء المعيشة، وظهور بضائع جديدة في السوق، وانكماش الإنتاج الزراعي بسبب قحوط متوالية، فقد أدى الأمر إلى تفكك في البنية نتج عنه بروز عدد من أسر الأعيان فوق الجم الغفير من العوام. وكان من الطبيعي أن يظهر الصراع بين هؤلاء وأولئك على أساس التفاوت الاقتصادي، بيد أن الطابع التكافلي والاذماجي للمجتمع الزراعي القروي، والذي لم يكن يعمِّق حرمان غير المالكين من فوائد الملكية حرمانا تاما قد أبقى على أنواع التضامن القديمة حتى بعد أن وقع تغير طفيف في بنيتها الاقتصادية، بالرغم من كون ذلك التضامن ينطوي على استغلال الأعيان للعامة استغلالا نسبيا وعلى التفرقة بين أفراد الفئة الاجتماعية الواحدة.

الفصل الثالث عشر

الحيـــاة القـانـونية

الحياة القانونية

إن الذي يهمنا هنا ليس هو دراسة القواعد القانونية بالذات، بل دراسة الحياة القانونية لجماعة إينولتان وذلك لما تعكسه من سمات البنية الاقتصادية - الاجتماعية التي تعيش فيها تلك الجماعة، وما قد تكشف عنه من تطور في تلك البنية إن وقع فيها تغير ما.

فالقوانين، بالرغم من اختلاف مصادرها، تعالج حالات معيشة، وتنظم علاقات ومعاملات جارية، ومن ثم فهي إخبار عن وقائع تاريخية من جهة، وعن الكيفية التي كان ينظر بها إلى تلك الوقائع من جهة أخرى، وهو ما يتجلى من أنواع العقاب والجزاء والحظر وشروط التعاقد الخ.

ومن المعلوم أن مصادر القوانين التي كان يجري بها العمل، في المجتمع المغربي، كانت هي الشرع الإسلامي، والعرف الجماعي، والممارسة القانونية لممثلي المخزن. ومن المسلم به كذلك أن العرف لم يكن معمولا به في المناطق القروية وحدها، أو في المناطق الجبلية منها فقط، بل كان موجودا حتى في المدن الرئيسية كفاس مثلا. كما أن الشرع قد تغلغل، منذ قرون، في الأوفاق العرفية لكثير من المناطق النائية. عن العواصم. وقد كان هناك تداخل وتفاعل بين الشرع والعرف، ولم يكن بينهما تعارض وانفصال[1].

ومع وجود تداخل مستمر بين الشرع والعرف في ميدان العمل، كان السكان في بعض البوادي، لأسباب موضوعية، يؤثرون اتباع أعرافهم المخالفة للنص الشرعي الصريح، في قضايا معينة. ولذلك سئل صاحب الأجوبة الناصرية مثلا «عن قوم من

(1) Milliot (L.) – «Introduction à l'étude du droit musulman» P. 166, Sirey, 1971.
Berque (J.) – «Problèmes Initiaux de la Sociologie Juridique en Afrique du Nord», dans «Studia Islamica» N° 1, PP. 137-162.
Marcy (M.) – «Les caractères généraux du droit coutumier berbère», 1971. C.H.E.A.M., N° 240.

أهل البادية أعرضوا عن أحكام الشريعة وتركوها إلى أحكام وعادة وعقوبات بالمال جعلوها بينهم»[2]. على أن الفقهاء قد ميزوا دائما، في هذه الأعراف التي يسميها صنهاجة «أزرف»، بين ما هو على مقتضى الشرع، وأحكامه نافذة، وبين ما هو مخالف للشرع «كعدم توريث الزوجة والبنت، وكأنواع النكاح الفاشية بينهم (غير الشرعية)، وكإلحاق الولد لغير والده وما أشبه ذلك، مما هو حرام[3].

ويتراءى هذا الصراع بين الشرع والعرف، في إينولتان، من خلال كتاب «نوازل الجبال» الذي وضعه الفقيه الكيكي الكرولي الإينولتاني، في منتصف القرن الثامن عشر، والذي سبق التعريف به في الفصل الأول. فقد أبرز فيه أن السكان كانوا يلجأون إلى وسائل عديدة، قصد حرمان البنات من الإرث، وأنه هو نفسه قد اجتهد كثيرا «حتى كادت هذه البدعة الشنعاء تضمحل وتمحى»[4]. وقد سبق أن ذكرنا أن الأسباب الموضوعية لهذا السلوك كانت هي رغبة الأسر الكبيرة في الحفاظ على أراضيها المنزرعة القليلة في الأوساط الجبلية، والتي كان يستغلها الأبناء الذكور المجتمعون من عائلة واحدة على شكل وحدة إنتاجية غير منقسمة، من أجل تحقيق مردود أكبر وحفظ المكانة الاجتماعية والسياسية للأسرة، الأمر الذي كان معرضا للخطر إذا حصلت البنات على نصيبهن من الإرث، وصار عند زواجهن إلى خارج الأسرة، وربما حتى إلى خارج القرية أو القبيلة.

ويمكن الكشف عن الأسباب الموضوعية لتمسك القبائل بالعرف، في وجوه معينة من الحياة، وتطبيقها للشرع في وجوه أخرى. كما يمكن ربط غلبة العرف أو الشرع على الحياة القانونية في هذه المنطقة أو تلك بانتشار مراكز التعليم وبوجود مرابطين فقهاء، وبصدى الحضور المخزني، أي بوجود كاتبين للشرع ودعاة له وحاكمين به. غير أنه حتى في حالة قبيلة إينولتان، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث كان الحضور المخزني مؤكدا، والمراكز التعليمية الصوفية موجودة، كان السكان يحتكمون إلى أنواع ثلاثة من القضاء، هي القضاء الشرعي والقضاء المخزني والقضاء العرفي، وبدل أن نتعرض للحياة القانونية، بحسب مواضيعها الكبرى وهي

(2) الأجوبة الناصرية ص 56.

(3) انظر كلام العباس بن ابراهيم في تعقيبه على قول صاحب «الفوائد الجمة»، الإعلام، جزء 4 ص 359.

(4) نوازل الجبال، ص 30.

العائلة، والأرض ونظام الجماعة، كما فعل بيرك[5] وهو تصنيف لا نملك له في المدة التي تهمنا، الوثائق الكافية، فسنتعرض لها بحسب الساهرين عليها وهم الفقهاء والولاة المخزنيون والجماعات.

أولا : العدل الشرعي

نقصد بالعدل الشرعي الأحكام المستندة إلى أصل من الكتاب أو السنة، أو إلى ما اشتق منهما من القواعد، بالقياس أو الاجتهاد. فقواعده مكتوبة يحكم بها الفقهاء. وقد رأينا في الفصل الثاني أن الحسن الوزان قد لاحظ وجود عدد من المتفقهين في دمنات وأن اليوسي درس بجبالها قبل اتصاله بالدلاء. ثم نأتي إلى القرن الثامن عشر لنجد الفقيه الكيكي في وسط هذه الجبال كدليل على استمرار تقاليد علمية وفقهية في المنطقة، وعلى ما كان لذلك من تأثير على الحياة القانونية.

كان المرجع في الأحكام الشرعية إلى القضاة الرسميين المعينين من طرف المخزن أو غير الرسميين وإلى العدول والمفتين، من الفقهاء المتطوعين أو المرابطين ورجال الزوايا المتفقهين. وقد أشار الكيكي إلى وجود قاض بدمنات في عصره، نصب نفسه للقضاء والفتوى[6]. وقد أوضح الكيكي من جهة أخرى الحالة التي كان عليها القضاء الشرعي في جبال دمنات. كانت الدولة المغربية، بسبب محدودية امكانياتها المادية تكتفي بانتداب الناس في البوادي للتعليم والتفقه واتباع الأحكام الشرعية اعتمادا على وسائلهم الخاصة، ولا تتحمل بصفة منتظمة سوى نفقات القضاة في بعض العواصم الكبرى، الأمر الذي كانت تنشأ عنه «أزمة القضاء الشرعي» في البوادي. وقد وصف الكيكي ذلك بقوله : «... إن الضعيف لا يصل إلى حقه أو يصل إلى بعضه بعد أن يخسر أضعاف ما أخذ لجور الحكام وقلة الأتقياء وكثرة شهادة الزور والرشا وتزوير الخطوط[7] وعدم من يميز ما اختلف من تلك الخطوط لكثرة الجهل ولأن قضاة البوادي وعدولها ليست لهم أوقاف على خططهم بل هم مسلطون على من الجأته الضرورة إليهم حتى استأنسوا بأخذ الرشا على الأحكام وكتب الزور وربما

(5) Berque (J.) - «Structures Sociales...»

(6) نوازل الجبال، ص 29.

(7) يقصد بذلك خطوط العدول الثقة وتوقيعاتهم.

اعتلوا بأن أموال العامة حلال لهم لاستغراق ذممهم[8] وأن لهم عليهم حقوقا لم يقوموا بها إلى غير ذلك من وجوه الاغترار [...] حتى هاب الرجال المرافعة إلى مجالسهم فضلا عن النساء وربما باع رجل أصله (يعني أرضه) بيع ثنيا ثم لا يقدر على رده فيقدم رجلا ويؤخر أخرى سنين عديدة لتيقنه أن المشتري لا يسمح برده ولا ينصفه إلا بعد المرافعة إلى القضاء[9].

وقد ظل الاينولتانيون على الحالة التي وصفها الكيكي إلى سنة 1283هـ (1866) حيث طلب القائد علي أوحدو من السلطان محمد بن عبد الرحمان تولية أحد فقهاء دمنات، قضاء هذه المدينة بصفة رسمية، وهو الطالب محمد بن حم كرداس استقلالا عن قضاء مراكش الذي تشهد وثيقة من سنة 1251 أن أهل المنطقة كانوا يترافعون إليه[10]. والواقع أن هذه التولية قد جاءت في وقت كانت فيه دمنات قد استعادت نشاطها الاقتصادي، في ظل قائد مخزني لم يرد أن يستبد بجميع الأحكام. وقد كانت الصفات التي اشترطها السلطان سيدي محمد تنطبق على مرشح القائد علي أوحدو من حيث الدين والمروءة وحسن القيام بالخطة.

وقد ذكر الغجدامي أن القاضي كرداس كان يجلس للأحكام في محله بدمنات حيث يقصده رجال القبائل المجاورة، وكان بجانبه سماط العدول. وكان من عدول هذا السماط فقيه آخر يدعى عليا بن عبد القادر الصفراوي، وكان يقصد للإفتاء والإشهاد «والناس يجتمعون عليه أكثر من القاضي المذكور لأن حكم القاضي خاص بولتانة وفطواكة وغجدامة بينما الفتوى شاملة للإيالة المذكورة وغيرها من العرب والبرابر مثل هنتيفة والسراغنة وآيت عتاب وزمران»[11]. وقد أذن القاضي كرداس للغجدامي في تعاطي خطة العدالة والجلوس مع من أراد من العدول الذين كانوا بالسماط فاختار الجلوس مع الصفراوي المذكور.

وقد ذكر الغجدامي عددا من الفقهاء الذين قاموا بمهمة القضاء والفتوى في اينولتان، إما بعد القاضي كرداس أو مزامنة له، وهم محمد بن محمد بن حم كرداس،

(8) القصد أنهم مدينون للقائمين بشئونهم الشرعية والذين كان على الجماعة أن تكفل حياتهم.
(9) نوازل الجبال، ص 30.
(10) ك.خ.م. رقم 47.
(11) التسلي، الملحق، ص 228.

وشقيقه أحمد، وسيدي محمد (فتحا) الماجطني بتاساوت، وابنه سيدي محمد وابنه الثاني سيدي احماد، وابن أخيهما سيدي محمد كواسفي، والأستاذ محمد بن سعيد الماجطني بواويزغت والعلامة سيدي محمد بن أوسوس بالدراع، وأخوه سيدي الطاهر، والفقيه سيدي احماد أوعيسى الحروني، والفقيه سيدي محمد أزناك الدمناتي، وسيدي محمد بن عزيزي الناصري بتيغرمين، وسيدي مبارك نايت الطالب بتيغرمين[12].

أما يهود إينولتان فقد كانوا يفصلون نزاعاتهم ذات الصبغة الدينية فيما بينهم ويترافعون، في الخصومات التي ليست لها صبغة دينية، إلى عامل دمنات. وكان هذا العامل يتدخل في بعض قضايا شريعتهم حتى اشتكوا بذلك إلى السلطان فأمر في كتاب مؤرخ بمتم رجب 1302هـ (1885) برفع الضرر عنهم، ومن جملته خوض العامل في أحكام دينهم وأمر بقصر أحكام دينهم وشريعتهم فيما يرجع للزنى وشبهه على أحبارهم[13].

ومن سمات الحياة القانونية في القبيلة عدم المركزية، بمعنى أن الخصوم لم يكونوا مجبرين على الترافع إلى القاضي المعين من طرف السلطان بدمنات، بل كانوا يترافعون فعلا لكل طالب أو فقيه عرف بورعه واطلاله على أحكام الشريعة. فالأشخاص الذين ذكرناهم أعلاه لم يحملوا كلهم ظهائر سلطانية بتولية خطة القضاء، بل كانوا يتطوعون للأحكام. وقد يتلقون بعض الهبات أو الأجر عندما كانوا يكتبون شهادات لمشهديهم. على أن قاضي دمنات كان يعزز أحكامه سلطان العامل وإجباره على التنفيذ، بينما كانت أحكام القضاة والمفتين الآخرين تنفذ بما كان لأصحابها من سلطة معنوية، متى حصل التراضي بين المتقاضين وإذعانهم لتلك السلطة. ولكن الذي كان يجعل من هؤلاء الحكام الشرعيين، أكثر من مستشارين قانونيين، هو ما كان لهم من نفوذ اجتماعي، بسبب فقههم في الدين، وما كان لهذا الفقه من مكانة وهيبة عند الجماعة. فالجماعة هي التي تمارس ضغطا من أجل انصياع الخصوم لاحكام هؤلاء المفتين «فهذا سيدي محمد بن سي سعيد الماجطني الواوزغتي درس بالقرويين، ورجع إلى بلده، وتزوج وصار يرعى الغنم، وكلما ولدت له معزى حمل

(12) التسلي، ص 46.

(13) ميكروفيلم الخزانة العامة بالرباط رقم 23.

الجدي بين دراعيه لابسا كساء الصوف، وكان الناس يحتاجون إليه في أمور الخصومات، فيفصل بينهم، وإذا لم يقبلوا هددهم باتباع غنمه، وحمل الجدي وتركهم، فيضطرون إليه مرة أخرى فلا يقدرون على مخالفة أحكامه[14].

وقد وقفنا لهذا «الفقيه» على حكم جاء فيه : «الحمد لله وحده فليعلم الواقف على هذا أن نازلة محمد بن حد مع سي محمد بن ابراهيم بن سي سعيد على شأن فدان اداوود وكانا يتنازعان أمام جماعة آيت مجطن وراء دار بومهوت بحضور شيخ القبيلة وهو السيد أحمد احربيل وحمد آيت كلزمت وعلي نايت بدوسي محمد آيت لمقدم وأخيه سي عزيز وسي محمد بن حسين وسي علي لقرمود وغيرهم من القبيلة وتداعيا لدى الشرع أعزه الله إلى هناك وحكم الشرع على محمد بن حد أن يعطي دراهمه لسيدي محمد بن ابراهيم المذكور لأن محمد هو المشتري ولأن الفدان المذكور تحت يد سي محمد بالرهن لا غير حكمتُ بما حكم به الشرع أعزه الله العلم لله والله أعلم - محمد بن سعيد»[15].

واستُفتي طالب آخر، وهو أحمد بن الحسن الهنتيفي، في رجل ضبط مختليا بامرأة فأجاب : «إذا اختلى معها خلوة الزيارة فإن القول قول الزائر منهما بيمينه وإن علمت ذلك فإذا زارته فالقول قولها وإلا فالقول قوله لأن الغالب أن الرجل إنما يتنشط في بيته حسبما قال في التحفة فالقول قول الزائر هذا هو المشهور والمعمول به خلافا لمن قال القول قولها سواء هي الزائرة أ لا وعليه هذا إذا لم تدَّع الافتضاض وأما إذا ادّعته فإن القول قولها ولكن يومر للنساء بنظرهن لها فإن وجدن ذلك قد حصل في تلك الحالة التي فارقها الزوج فهو من باب الأحرى والسلام».

أما المرابط أحمد بن محمد الماجطني فقد سئل عمن اشترى جنانا بالثنيا، وهو البيع والاقالة، ورده لبائعه بالمساقاة، فلما خشي المشتري أن يحاسبه البائع بالغلات طلب منه أن يسمح له فيها، فسمح له، هل يمضي ذلك أم لا ؟ فأجاب بعدم جواز مسامحة البائع للمشتري بالثنيا في الغلة لأنه محض ربا.

---

(14) رواية عن بعض من أدركوه من أل قريته.

(15) من وثائق واويزغت ماجطن.

وقد وقفنا كذلك على عدد من العقود التي كتبها عدول دمنات على عهد قاضيها كرداس وخلفائه بعده وكلها تتعلق إما بالأسرة، كالزواج والطلاق والخلع والفريضة والتقديم، أو بالملكية كالبيع القاطع وبيع الثنيا والكراء والميراث. فدور العدل الشرعي على هذا الأساس كان يقتصر في القبيلة على تحرير العقود المتعلقة بالحياة العائلية بكيفية شرعية، وتلقي الشهادات الشفوية المتعلقة بالمعاملات وتحريرها من طرف العدول، وتقسيم التركات. أما الجرائم الموجبة للقصاص أو إقامة الحدود، فليست لدينا وثائق تثبت دخولها في اختصاص القاضي، اللهم إلا ما كان من شهادة عدلية على الضرب والجرح في داخل مدينة دمنات جاء فيها : «الحمد لله وحده حضر لدى شهيديه أنهما الله الحسن بن حد بن المحجوب الدمناتي الإحياوي وبوسط رأسه جرح يسيل دما وذاك لا يفعله العاقل بنفسه فسأله من فعل به ذلك فذكر أن المحجوب الكباص الدال هو الذي ضربه بشلخة فجرحه وحضر مع مولاي علي الحجام ممن له معرفة بالجراحات وإليه المرجع في ذلك فذكر أن بذلك الجرح اغلتين (؟) طولا ومثله عمقا قال ذلك وتقلده حضورا تاما قيده وشهد به كما ذكر»[16].

ولسنا ندري هل كانت ترفع مثل هذه الشهادات إلى القاضي للبت في جرائم مماثلة، بحسب أنواع القصاص الشرعي، أم كانت ترفع كمحضر عن الواقعة للعامل المخزني الذي كان يتولى إجراء الأحكام في ظروف لا تخضع خضوعا كاملا للعدل الشرعي الذي «لا يحكم إلا بالبينة العادلة بعد الإعذار والتلوم»[17].

ثانيا : العدل المخزني

نقصد بالعدل المخزني السياسي الأحكام التي كان يجريها قائد دمنات على محكوميه، والتي كان ينتج عنها إنزال عقوبات بالسجن، وأنواع من الزجر والتغريم بالمال، وهو يستند في ذلك لا إلا قوانين مكتوبة، ولكن إلى سلطته السياسية وما انتدبه إليه السلطان من القيام بأمر الخدمة المنظمة لحفظ الأمن وصيانة الأعراض والدماء والممتلكات.

---

(16) من وثائق أولفصالت.

(17) سنتعرض في الفصل السادس عشر بتفصيل أكبر للفرق بين اختصاص القاضي واختصاص العامل أو القائد في الفترة التي تهمنا.

فقد كان الناس يحضرون إلى قائد دمنات ليفصل بينهم في النزاعات التي ليست لها علاقة بالقضايا المرفوعة عادة إلى القاضي، وهي كل ما له علاقة بالاعتداء على الأشخاص أو الممتلكات، أو التي حكم فيها القاضي ولم يذعن فيها إلي حكمه بالتنفيذ، لأن القائد يملك سلطة التنفيذ في غالب الأحيان، فهو باعتبار مًّا يمثل الحق العام، ولذلك تسفر أحكامه عن قمع المعتدي بتغريمه أو سجنه أكثر مما ينتج عنها إعادة الحق إلى أصحابه.

إذا كان القاضي يرجع في مجال اختصاصه إلى قواعد شرعية معلومة ومكتوبة فالقائد لم يكن لديه قانون خاص يصدر عنه في أحكامه، ما لم يستشر قاضيا أو مفتيا. ولكن جور الحاكم المخزني، إن وقع، لم يكن مرده إلى انعدام القانون فسحب، بل يرجع أيضا إلى استبداد بالقرار، وانحياز بسبب محاباة خصم على آخر لأخذ الرشوة ولغير ذلك من العلل التي تحدث عنها الكيكي، ويشتد تعسف القائد المخزني في أحكامه عندما يكون طرفا في النزاع، إما كممثل للدولة وساهر على أمر خدمتها، أو بصفته المالك الأكبر في القبيلة، يسعى إلى أن تتسع ثروته على حساب عوام محكومية، أو حتى أعيانهم في بعض الأحيان، ولأن يسخر العوام بصفة خاصة في خدمة تلك الأملاك والثروة.

وهذا العدل السياسي هو الذي كان يستفيد منه الأعيان، لوجاهتهم عند القائد ولمقدرتهم على إرشائه، مع العلم بأنهم كانوا يستطيعون أن يمارسوا نفس التأثير على كتاب الإشهاد من عدول القاضي، الأمر الذي من أجله تعرضت الوثائق العدلية لكثير من الذم، حتى حرم بعضهم أن يؤخذ عنها أجر يزيد عن الأجر المناسب للزمن الذي استغرق في كتابتها[18].

وقد كان القائد نفسه يستغل تقنية كتب الإشهاد لدى العدول، على كل من أصدر في حقه حكما أو ألزمه بمال، أو خدمة، أو ضمان، حتى غدا ذلك الكتب، الذي هو في حد ذاته شكلية قضائية، يعطي للأشياء المكتوبة صبغة شرعية ليس بعدها إلا التنفيذ أو التعرض للعقاب. فالمرء يشعر وهو يتصفح أوراق الأسر الإينولتانية، أو كناش الجيلالي، أن كل معاملة أو علاقة يُحتمل أن تستحيل إلى نزاع، كانت تكتب من طرف

(18) الأجوبة الناصرية، ص 69.

الطلبة والعدول يدلي بذلك الكتب عند الاقتضاء. وفي بعض الأحيان كان يتأخر الكتب عن الإشهاد بعشرين سنة أو أكثر، لأن صاحب حق مَّا، قد قام يطالب بحقه من الشيخ الفلاني الذي ظلمه أثناء شياخته، ولما دار الزمان دورته، وزالت عن الظالم شياخته حانت منه للمظلوم فرصة الانتصاف، ومن أمثلة ذلك :

- بائع من آيت بركة باع جنانا لشخص من أهل بلده مقابل قدر من الشعير سنة 1185هـ (1772م) واستبد المشتري بالملك، وقام عليه أبناء البائع سنة 1203هـ (1789).

- شهادة عدد من آيت بلال سنة 1336هـ بأنهم يسمعون سماعا فاشيا أن أُلعيد أوحساين قد نزع زمن شياخته ابتداء من 1322 كابوسا وخنجرا لناصر بن عدي أوعلا.

- شهادة طالب كان شرط في آيت بلال عام 1320هـ ووكله حاكمهم على أن يقف على تحليف شخص من عين المكان في أحد الأضرحة على أن شخصا آخر كان سلف له ثورا ليحرث به ثمانية أيام قد استبد به ثلاثة أعوام بلا كراء ولا شيء، وتأخر كتب الشهادة إلى رجب 1337هـ.

وقد أشار الغجدامي إلى أن سجن قصبة دمنات في عهد الجيلالي الدمناتي كان عامرا بالمسجونين : «ممن صدرت منهم الأمور المقتضيات لتأديبيهم»[19] وقد ذكر أيضا أن سجن كثير منهم قد طال، ولما يئسوا من الخروج منه طوعا ارتكبوا طريق الخروج منه كرها[20] «وذلك بكسر الباب وقتل الحارس والفرار ولم يبق في السجن» إلا الذين لم تسمح نفوسهم بالفرار من بلدهم أو مفارقة وطنهم[21]. وهذه الوضعية المتمثلة في عدم اتباع قانون يضبط مدة السجن عن كل مخالفة أو جريمة، أو عما كان يعتبره القائدمخالفات وجرائم هي التي تركت عند الغجدامي انطباعا قاسيا جعله كلما ذكر السجن نعته بـ «قبر الأحياء».

ولم نعثر على تفاصيل بعض القضايا التي كانت ترفع إلى القائد، ولا على الأحكام التي أصدرها فيها بالضبط. ولكن كثيرا من الدلائل تشير إلى أنه كان يعاقب الأعيان بالتغريمات المالية عموما، ويعاقب العوام المعوزين بالسجن، إلا في حالة واحدة كان

---

(19) التسلي، ص 109.

(20) التسلي، ص 129.

(21) نفس المصدر والصفحة.

فيها أقسى على الأعيان منه على العوام، وهي مناسبة استعادة أملاكه التي نهبها وترامى عليها أهل القبيلة، أعيانا وعامة. «فقد كان يقبض رجلا في السجن حتى يؤدي ما بذمته من ذلك فإن كان من مطلق الناس يسرح، وإن كان من الأعيان يبقى في السجن»[22]. ولم يرد في كناشه إلا بعض الذعائر المتعلقة بالقتل هذه أمثلة منها:

1289هـ - «ذعيرة روح من آيت بوولي 70 ريالا» (تؤديها الجماعة التي قتل في أرضها لأن القاتل مجهول).

1301هـ - «التزام الشيخ العربي الفطواكي بـ40 ريالا ذعيرة روح الرجل الغجدامي الموجود مقتولا بأرضه. وقد ضمن واجب إخوته في ذعيرة الروح الموظفة عليهم».

1301هـ - «ضمان ذعيرة قتل عند آل الدراع».

1303هـ - «التزام حمادي الماجطني عن ولد أخيه الحسن 150 ريالا ذعيرة سي حم أحضرى التي قتلها الحسن المذكور»

1303هـ - «التزام زمركيوي والباز بأن يحضروا جميع آيت علي أحمد على نازلة الذمي المقتول الذي اتهم بقتله بعضهم» الخ.

ولا ينبغي أن يفهم من عدم وجود ضوابط قانونية للعدل المخزني انعدام أية مراجع ومعايير في التعامل بين الحكام المخزنيين ومحكوميهم، إذ الواقع أن هذه المعاملة، بالرغم مما فيها من التعسفات والاستثناءات، قد استقرت بالممارسة مع مرور الزمن في قوالب تلخصها كلمة «العادة. فهناك عادة في كل حالة. وكان المخزن يحبذ «إجراء الأمور على العوائد». وإذا كتب ظهير توقير واحترام لأحد الشرفاء أو الطلبة أو المرابطين فإن الأمر فيه «لمن ولي أمر الخدمة الشريفة» أي العامل «بألا يخرق عادة» على ذلك الشخص، ويفهم من ذلك أن هذه العادة أمر واقع، ومن شأن العامل أن يخرقها على العوام إذا اقتضى الأمر.

وقد كان اللجوء إلى المخزن المركزي نوعا من الاستئناف عن حكم المخزن المحلي، وذلك بطلب جماعة أو فرد من السلطان أن ينصفه من العامل، بأن يبعث السلطان أمرا «بشد عضد» هؤلاء المتظلمين. ومن أمثلة ذلك، عدا شكاية يهود دمنات بالقائد الجيلالي، إشارات في كناش هذا القائد:

(22) التسلي، ص 127.

1287هـ – «سخرة صاحب سيدنا الوارد على دعوة نتيفي»

1287هـ – «سخرة على دعوى دادسي».

1300هـ – «سخرة مخزني وارد على شد العضد».

1311هـ – «رسالة من علي المسفيوي (الوزيز) إلى القائد الجيلالي في شأن دعوى ذمي من دوار إيغيل» الخ.

بيد أنَ القائد المخزني لم يستطع أن يجمع كل السلطة القانونية بين يديه، وربما كان يسعى إلى ذلك نظرا لاستفادته المادية والمعنوية من إجراء الأحكام، ولكن نزاعات كانت تجد تسويتها قبل أن تصل إلى القائد، وذلك بمقتضى الأوفاق والأعراف التي كانت تسنها الجماعات داخل القبيلة.

العدل الجماعي

لا نستطيع أن ندعي أن الوجود المخزني، بالصورة القوية التي كان عليها في دمنات، منذ منتصف القرن الماضي، كان من شأنه أن يشل مجالس الأعيان القديمة عن كل نشاط قانوني، بعد أن جردها من اختصاصاتها السياسية. فمن المعقول أن الجماعات كانت لا تلتجئ إلى القائد، في عقد الأوفاق التي تتعلق بفتح مراعيها أو كنس سواقيها أو تحديد مواعيد جني ثمار أشجارها، إلى غير ذلك، ما لم يحدث نزاع يجر تحكيم القائد، ثم إن الجماعة، وبصفة خاصة بعض أعضائها من المرابطين والطلبة وغيرهم من الوجهاء، كانوا يتدخلون لإقرار الصلح، إما بين الأفراد أو بين الجماعات كلما وقع بينها نزاع. والحاصل أن اللجوء إلى الحكم المخزني لم يكن يقع إلا في حالة استحالة التسوية بواسطة تحكيم الجماعة، أو في حالة المخالفات أو الجرائم التي كان يتدخل القائد في معالجتها بكيفية مباشرة.

وقد كانت تلك المخالفات والجرائم، كالسرقة والزنى والغصب والقتل وما شابهها، تعالج بمقتضى أحكام القانون العرفي الذي تتفق عليه كل جماعة، وهي الأحكام التي عطلها الوجود المخزني في اينولتان تعطيلا يكاد يكون تاما. ومعلوم أن هذه الأعراف المسماة «بأزرف»، وإن كانت لها سمات مشتركة[23] لم تكن موحدة لا

(23) انظر البحث المذكور في الملاحظة الأولى حول أعراف البربر.

بين القبائل ولا داخل قبيلة واحدة. والغالب أنها كانت تبقى شفوية. وإذا وقع تحريرها، على يد بعض الطلبة، فبعربية تنقل ألفاظا وعبارات أمازيغية إلى ما يقابلها من الألفاظ العربية بكيفية يستعصي معها فك ألغاز تلك النصوص على من لم يرجع إلى الوسط الزراعي الذي وضعت له تلك النصوص أو لم يستعن بحفدة واضعي تلك الأعراف في فهمها.

فالأعراف الشفوية كانت تسمى في اينولتان : «تيعقيدين» ومفردها «تاعقيدت»، ويصح عليها ما ذكره صاحب الحلل البهية عن أزرف عند مجموع قبائل صنهاجة : «وحكم أزرف أن يتقدم في كل قبيلة واحد أو أكثر من عقلائهم المتمهرين في الأحكام العقلية المألوفة لديهم المضبوطة القواعد بتواتر الحكام عليها وقد مرت عليه نوازلها وتكررت لديه وقائعها مع ما يكون عليه من الأمانة من أخذ الرشوية وقبولها ويقصده القبائل ويرحلون إليه في مهماتهم من كل ناحية حين يشتهر بمعرفة الحكم والأمانة وجودة الرأي، وأن حكم حاكم في قضية ولم يرض المحكوم عليه بذلك يذهب لحاكم ثان وثالث وهو المنتهى [...] فإذا جلس الخصمان بينيدي الحاكم بأزرف أمر كلا منهما قبل سماع دعواهما بإعطاء ضامن فيما يجب عليه إن حكم عليه بشيء أو رهن يكفي للتوثق به، ثم يقول كل منهما كلامه، ويحكم بينهما بما يراه من القوانين المعتادة لديه اللائقة بتلك النازلة، وكثير أحكامهم في الدماء وخفر الذمة والسرقة ونهب المحصنات وما شاكل ذلك من الجرائم»[24].

وبالرغم من كون الشيوخ المسنين يزعمون اليوم أن الأعراف «تيعقيدين» كانت قد اضمحلت على وجه التقريب في اينولتان أواخر القرن الماضي، بسبب وجود عدد من الطلبة المتخرجين، إما من مدارس الحواضر أو من المدارس المجاورة كزاوية تاساوت آيت ماجطن أو زاوية تاكلاووت أو بدمنات على يد كرداس، فإنهم يتذكرون أن بعض المتمهرين في تلك الأحكام كانوا قد اشتهروا في قبيلتهم، وإن لم تكن لهم شهرة حكام أزرف عند القبائل الصنهاجية المجاورة كآيت مساض وآيت عتاب مثلا. ومن هؤلاء الحذاق الاينولتانيين أولعيد أوحساين عند آيت بلال، وسي ناصر بن عدي أوعلا عندهم كذلك، وإن كان هذا الأخير طالبا يحفظ القرآن وينوب عن الناس

---

(24) الحلل البهية للمشرفي ص 257.

وكيلا حتى في الأحكام الشرعية بدمنات[25]. كما اشتهر بفرقة آيت توتلين حكام آخرون بالأعراف. وكان هؤلاء العرفاء متخصصين أحيانا، فيحتكم الناس إلى فلان في نوازل الرعي، وإلى فلان في نوازل الحرث، وإلى آخر في مسائل الدماء الخ.

فمن نوازل تيعقيدين :

- راع فاجأه الذئب، فاختطف بعض نعاجه فشكاه صاحب القطيع إلى حاكم العرف، فحكم عليه بالتعويض، ما لم يبرهن الراعي على أنه أفرغ جهده في ملاحقة الذئب، حتى تقطعت نعاله، وهو لا يشعر، وأدرك بعض بقايا النعجة التي أخذت منه وأحضرها.

- خماس حرث ستة حقول بالذرة التي تجب فيها الحراسة من الهلوف، فوقع أن هاجم هذا الحيوان أطراف حقوله وأكل منها فشكاه مالك الحقول إلى العرف، فحكم عليه بالوقوف على طرف الحقل المقابل للذي أكل منه الهلوف ويضرب بالمقلاع، ولا يأخذ الخمس إلا من الحقول التي أوصل لها الحجارة. وكانت النتيجة ضياع الخماس في خمسة حقول مما حرثه.

وإلى جانب الأحكام التي كان يصدرها العرفاء كانت بين الجماعات والقبائل أوفاق عرفية ومنها :

- قتل رجل وريضي من اينولتان رجلا من قبيلة ايمغران الموجودة على السفح الجنوبي، وراء اينولتان، ووقع الاتفاق بين الفريقين على أن يقدم آيت ايواريضن، لجماعة القتيل، عشرة رجال ليسكنوا معم ويحسبوا منهم ويكثروا سوادهم.

- كان الاتفاق بين آيت ماجطن وهنتيفة أن تسوى الخلافات بتقديم خمسة وعشرين حلافا يقسمون في ضريح بين القبيلتين يسمى سيدي بوعبدلي.

أما بين عظام آيت ماجطن فكان يُكتفى بحلاف واحد شريطة أن يزكيه شخص آخر من «عظمه».

- وفي حالة القتل كان الحكم العرفي عموما هو :

(25) نتوفر على وثيقة تثبت اشتغال الطالب المذكور بالوكالة الشرعية.

1 – أزواك : وهو أن يخرج القاتل من قريته ويغير شيخه.

2 – تقديم العزاء : وهو عبارة عن قدر من الشعير (6 عبرات في إحدى الحالات) + رأس من الغنم + وزنة زيت (16 ل).

3 – الدية : وهي قدر من المال. وقد باعت عائلة كطيوية في دية قتيل أحد أولادها 200 عبرة شعير بثمن قرش للعبرة و100 عبرة قمر بقرشين للعبرة.

وقد عثرنا على نص اتفاق قانوني عرفي مكتوب وهو أكثر اكتمالا من هذه النوازل الشفوية المتفرقة نورده فيما يلي

«الحمد لله وحده، أشهدنا على أنفسهم ا لشيخ محمد بن حد الماجطني الووزغتي وأخوه محمد (فتحا) النسب ومحمد (فتحا) بن عبد الله نتصالح النسب وسي محمد بن احسين نزناك النسب والشيخ محمد بن سيدي الحسن النسب أنهم اجتمعوا بينهم والتزموا كل واحد لجاره، بما ضاع له من ظفيرة الضربان وأدَّر التحتاني وقصد إسل وامتد الحد إلى الخروبة المعلومة إلى جبوجة الرحى. وشرطوا : من صرخ على السارق يلزمه أن يخلص ما سرق من عدد الغنم ويزد رأسا واحدا حقوق الغنم. والمرأة كذلك إن صرخت على بعض تلزمه مائة مثقال وذبيحة، وأما إذا فضحها يلزمه ما فوت زوجها في عرسها، وأما إذا لم تعرفه يحلف الثلاثة من كل جانب بعشرة لكل واحد. وأما من هرب ببعض البهيمة واتبعوه أربابها وقتلوه فلم تلزمهم الدية ولا الحقوق، والشروط تلزموه خمسون ريال. والمرأة إذا سرقت وباتت فمائة مثقال لكل ليلة. وأما السرقة بالليل ويتبع آثارها إلى بلد جاره فيلزمه أن يخرجها من البلاد. فإن لم يخرجها من بلادها يلزمه الخلاص. إشهادا صحيحا والتزاما تاما وعلى هاذه أدوا وقيدوه ليوم مَّا وهي في نسختين في سادس عشر ذي قعدة الحرام عام 1320 عبد ربه تعالى محمد بن سعيد الماجطني»[26].

– بالرغم من كون هذه الوثيقة اتفاقا عرفيا فقد اتبعت في كتابتها شكليات الإشهاد في الوثائق الشرعية وذلك في تصديرها بالحمدلة وبعبارة : «أشهدنا على أنفسهم» ثم في تذييلها بعبارة «إشهادا صحيحا والتزاما تاما»، وأكثر من ذلك أن محررها وهو الذي وقع إشهاده، إنما هو الطالب محمد بن سعيد الماجطني الذي ذكرنا أعلاه أنه كان يفتي ويحكم بالشرع في واويزغت.

(26) من وثائق واويزغت ماجطن.

- والذين أشهدوه هم ثمانية من أعيان قرية واويزغت بآيت ماجطن وفرقة آيت صالح المجاورة لهم، وقد اجتمعوا في مكان ما لعقد هذا الاتفاق والالتزام بما اتفقوا عليه، كل فريق باسم جماعته.

- والاتفاق يتناول السرقة والزنى، ولكنه حدد مجالا ترابيا لصلاحية هذا الاتفاق والالتزام به، وهو مجال ينطبق على حدود أرض الجماعتين المذكورتين مع الجماعات الأخرى المجاورة التي تلتزم به. وحدود هذا المجال معينة في الوثيقة بأسماء أماكن مفروض كونها معروفة من لدن الجميع، ولا يصح الاختلاف حولها، وهي إما حدود طوبوغرافية اجتهد الكاتب في ترجمة مدلولات أسماء أماكنها عن الأمازيغية، أو أشجار معلومة.

- يتعرض الاتفاق سواء بالنسبة للسرقة أو الزنى لحالات خمس هي :

1 - حالة ضبط الجاني متلبسا بجريمته (من صرخ على...)

2 - حالة فرار السارق وتتبعه عيانا وقتله.

3 - حالة فرار السارق مع إمكان تتبع آثاره إلى الجهة التي فر إليها.

4 - حالة اكتشاف سارق امرأة بعد ليلة أو أكثر.

5 - حالة الجهل بالجاني جهلا تاما.

- ففي الحالة الأولى :

1 - بالنسبة لسارق رؤوس الغنم يرد ما سرقه أو يؤدي ثمنه ويزيد على ذلك رأسا واحدا أو ثمنه وهو حق معلوم لصاحب الماشية على سارق الغنم.

2 - بالنسبة للزنى :

أ) إذا ضبط وهو يحاول إكراه المرأة على الزنى يدفع مائة مثقال وذبيحة ولم يرد بيان ما هو تعويض للزوج أو الأهل وما هو شروط الجماعة.

ب) إذا أكرهها على الزنى وأوقعه فعلا (فضحها) يعوض لزوجها مصاريف العرس، ولم يبين مصير المجني عليها ولا كيفية تقدير التعويض.

- في الحالة الثانية :

إذا وقعت مطاردة السارق وضرب أثناء الملاحقة وقتل، فقاتله لا يدفع الدية. ولم يذكر مقدارها ولا العرف الذي يحددها لأنها كانت على حسب جاه القتيل وقابلة للمناقشة. كما أن القاتل لم يكن ملزما بما سمي بالحقوق، وهي أمور يفرضها عرف الجماعة، وتتعلق بخروج مرتكب الجريمة من أرض القبيلة الصغيرة والتزام أهله ببعض المظاهر إزاء أسرة القتيل، كتقديم العزاء في شكل هدية مادية أو غير ذلك. ولكن القاتل في هذه الحالة كان ملزما، مع ذلك، بدفع ما أشير إليه في الاتفاق «بالشروط» وهو تعويض للجماعة ومقداره خمسون ريالا.

- في الحالة الثالثة :

إذا سرق شيء ليلا من شخص ينتمي إلى إحدى الجماعتين المتعاقدتين وأمكن لأحد من الجماعة المسروق منها أن يتبع آثار السارق إلى أرض الجماعة الأخرى دون أن يتعرف عليه فإن على الملتزمين من هذه الجماعة أن يكشفوا عن السارق، وإلا قدموا التعويض عن الشيء المسروق.

- الحالة الرابعة :

- تتعلق هذه الحالة بمن سرق امرأة وباتت عنده ليلة أو أكثر، ثم كشف أمره، ويطالب بدفع تعويض عن كل ليلة مقداره مائة مثقال. وغير واضح هل القصد هو سرقة المرأة من أجل الاستخدام أو البيع - وقد سبق أن أشرنا إلى تفشي قنص الحرائر منذ أواخر القرن الماضي - أو لأجل الزنى. وإذا كان المقصود هو الزنى فإن التعويض، في هذه الحالة، محدد بمقدار مالي في الليلة، بينما نص على أن تعويض الزنى في الحالة الأولى هو نفقات الزوج في العرس..

- الحالة الخامسة :

- إذا أكره شخص امرأة على الزنى، ولم تعرف من هو ولا الجماعة التي ينتمي إليها، فإن كلا من جماعتي أهل واويزغت وآيت صالح تعطي ثلاثة من بين الملتزمين عنها ليحلفوا على أن الجاني ليس من جماعتهم ويضمن كل واحد من الحلافين عشرة أشخاص من جماعته، يسألون، إذا ما كشف أن حلف أحد المضمونين كان زورا وتواطأوا مع المجرم.

ويمكن أن نبدي حول هذا العرف ملاحظات ثلاثاً:

1 - قد يبدو، لأول وهلة، أن عقد هذا الاتفاق العرفي من طرف جماعتين داخل قبيلة إينولتان، بتاريخ 1320هـ (1303م) - وهو تاريخ مازال فيه القائد الجيلالي الدمناتي قابضا بزمام حكم هذه القبيلة، يكذب ما قلناه سابقا من كون الحضور المخزني القوي يبطل عمل الجماعة كمصدرة للقوانين العرفية وساهرة عليها. ويبد أن هذا الاتفاق قد جاء بعد أن صار القائد الجيلالي غير مبال لا بالأحكام ولا بغيرها، مما كان متحمسا له من الشئون المخزنية، وذلك بعد أن قام السلطان مولاي عبد العزيز بمحاولته «الإصلاحية» باسقاط الفرض عن العمال ومنع حيازة شيء عليهم من عامة القبائل وأخذ منهم العهود على ذلك[27] فلم يعد العمال يستفيدون من التدخل في أحكام القبائل وزجر الجرائم فيها. ولم يكن بد من أن تنظم الجماعات حياتها القانونية، سيما وأن أعرافها لم تضمحل نهائيا، بل إن التأمل في هذه الوثيقة التي بين أيدينا، يظهر وجود رصيد من المصطلحات والقواعد الموروثة.

2 - إن إعطاء أهمية لتقنين سرقة الماشية وللزنى يكشف عن أهمية القطيع في الحياة الاقتصادية، لا كمكمل للزراعة فحسب، بل كمواز لها، كما سبق أن أثبتنا في الفصل السابع. ويكشف من جهة ثانية عن أهمية النساء في الحياة الاقتصادية كذلك، لأن الزنى يعرض الرجل للطلاق الذي يحرمه من امرأته التي كانت تقوم إلى جانب أشغال البيت ببعض أعمال الزراعة والرعي وجلب الماء والحطب وببعض الصناعات كنسج الصوف، إذ المرأة لم تكن تلتزم الحجاب في إينولتان، بل تخرج إلى البساتين والغاب، لذلك كانت معرضة للرسقة. ويمكن أن نستنتج من الاتفاق أن رؤوس الماشية كانت نادرة إثر بعض المجاعات والقحوط في نهاية القرن التاسع عشر وأول القرن العشرين، وهي الحالة التي تعكسها وثيقة «الترتيب»

كما يمكن أن نتسنتج دلائل أزمة عامة في الثروة وافتقار عام للسكان جعل الزواج وتكوين الأسرة أمرا غير يسير المنال، بخلاف ما كان عليه الأمر في «عهد الأسرة الكبيرة» التي كانت تتبادل النساء، سواء بالتزاوج الداخلي في إطار القبيلة أو في إطار الزواج من خارج القبيلة.

3 - إن العقوبات المنصوص عليها في هذه الوثيقة كلها تعويضات مالية، وهو واقع يفيدنا، بصفة غير مباشرة، عن مدى دخول النقود إلى حياة القبائل، ويفيدنا

(27) التسلي، ص 132.

بصفة مباشرة عن طابع القانون العرفي، الذي هو عموما، قانون ارجاعي[28]، وهو في ذلك يخالف الحدود الشرعية عن السرقة والزنى[29] والتي هي من قبل القانون الردعي[30]. ولا نستطيع أن نستنتج من ذلك أن المجتمع الذي يناسبه هذا النوع من القانون أرقى من المجتمع الذي يناسبه القانون الأول أي الشرع، اعتمادا على نظرية دوركهايم في هذا الباب[31]. بل يمكن تفسير ذلك بالمناسبة الموضوعية حيث إن القانون الردعي يحتاج إلى جهاز سلطة يسهر على تنفيذ العقوبات الردعية، لا تستطيع الجماعة سوى أن تمارس ضغطا للحصول من المجرم على تعويض يصلح به ما أفسد دون تبعات أخرى، وربما كان هذا التفسير غير كاف بالمرة، وفي هذه الحالة لابد من اتهام أعيان الجماعة الذين يستفيدون من هذه التعويضات حيث كانوا يحصلون على شروط أي مقادير مالية، متناسبة مع الجرائم المرتكبة.

رابعا : مجتمع إينولتان من خلال حياته القانونية

إن عناصر الحياة القانونية التي عرضناها، بالرغم من قلتها، تعكس بعض سمات مجتمع إينولتان التي سبق التأكيد عليها. وهي بصفة عامة تتعلق بضعف الإنتاج، والتفاوت الاجتماعي، واستمرار بعض مظاهر التضامن والتكافل. كما يتراءى من خلال هذه الحياة الدور القانوني الذي كان يقوم به المخزن وما طرأ عليه من تطور انضاف إلى تطورات في البنى العميقة يعكسها القانون كذلك.

فمن هذه السمات :

1 – **ضعف كثافة السكان**، ويتجلى ذلك في كون الوثائق المثبتة للملكية، والأوفاق، تستمد صحتها من اعتماد اشهاد بعض الأشخاص في كل قرية أو قبيلة معروفين من لدن الجميع . كما يتجلى هذا الضعف في الدية التي تنحصر في تعويض القتيل بعشرة أحياء من قبيلة القاتل ليسكنوا بين أهل ضحية صاحبهم.

---

(28) Droit restitutif

(29) جاء في النصيحة التي وجهها السلطان محمد بن عبد الله إلى الأمة استكنار صريح لما كانت تقوم به القبائل من العدول عن إقامة الحدود الشرعية إلى غرامات مالية على السارق والزاني والقاتل وغيرهم. «اتحاف أعلام الناس» ج 3، ص 216.

(30) Droit répressif

(31) يرى دوركهايم أن المجتمع كلما كان أقل نموا وتقدما كان قانونه ردعيا وكلما كان أكثر رقيا صار قانونه تعويضيا يرجع الأمور إلى نصابها دون إجراء قصاص أو حدود.

2 – **معيشة القلة** الناتجة عن ضعف القوى الإنتاجية، وذلك تعكسه النزاعات حول ملكيات صغيرة ومقادير معاملات زهيدة، كما أن العقود تكاد تقتصر على المعاملات المتعلقة بالأرض من بيع ورهن واستثمار ضعيف، وقلما تعكس معاملات تجارية أو زراعية مهمة، وإن كانت تبرز كذلك، محنة الفلاح في الحصول على قدر ضئيل، ولكنه ضروري، من النقود فيضطر إلى كراء أرضه أو بيعها بيع ثنيا.

3 – **نظام الملكية الخاصة** : ولكن تلك الملكية كانت معرضة في كل وقت للاعتراض عليها من طرف الآخر لذلك كان الحرص على إثباتها كتابيا. لأن كل شيء كان يبلى ويتجدد في المجتمع القروي الذي كان يعاني من المجاعات والأوبئة والهزات السياسية المحلية أو لأصداء التغيرات البعيدة التي تقع في العواصم الداخلية أو الشاطئية.

4 – **مجتمع تفاوت** حيث إن المشرفين على الأحكام الشرعية والمخزنية والمصدرين للأوفاق العرفية والضامنين لها كانوا هم الأعيان، وكانوا يستفيدون جميعهم من ممارسة القانون. ثم إن تقنين سرقة البهائم والنساء يسفر عن التفاوت فيهما، الأمر الذي لا ينفي وجود ميول تكافلية في منتجات الأرض وحتى في الماشية.

5 – **مجتمع تضامن** ويتجلى في استغلال هذا التضامن من طرف العدل المخزني في تطبيق مبدإ المسئولية الجماعية في الجرائم والمطالب، كما أن الأوفاق العرفية لم تكن ممكنة بين القبائل لولا الصبغة التضامنية للحياة الجماعية، وهذا لا ينفي استغلال الخماسين والرعاة بقواعد عرفية متعسفة كالتي أشرنا إليها أعلاه.

6 – **وأخيرا**، فالتطور الذي يمكن أن نلمسه من عقود العائلات ورسومها، هو ميل أكبر لتطبيق التوريث الشرعي بالنسبة للبنات، مما يدل، من جهة، على مزيد تغلغل للشرع بنشاط بعض الزوايا والطلبة، ويدل، من جهة أخرى، على أن ظروفا موضوعية جديدة ربما أخذت تقلل من ضرورة التمسك بأعراف قديمة، في حرمان البنات من الإرث، وهو ما كانت تقتضيه البنية المكونة من أسر كبيرة تقوم باستثمار جماعي لأملاكها، وبعد ما نال التفكك هذه البنية أصبح إجراء القسمات الشرعية المجزئة للثروات أمرا لا تعترضه ضرورة.

الفصل الرابع عشر

الحيـــاة الدينيـة

الحياة الدينية

إذا أردنا أن نلمس، بكيفية أشمل، بنية المجتمع الإينولتاني من خلال حياته الدينية، فإنه ينبغي اعتبار كل التقديسات، مهما كان مصدرها أو موضوعها، وفي هذه الحالة، نجد عناصر الحياة الدينية، عند إينولتان، متعددة ومتفاعلة ومعقدة، حتى ان تفكيكها من أصعب الأمور، إذ نميز المعتقدات والأفعال التي هي، ولاشك، سابقة عن الاسلام، وتسمى عادة بالبقايا الوثنية. كما نميز المعتقدات والتعاليم والشعائر الإسلامية السنية. مع ما قد ينوبها من تحريف أو ملابسة بعقائد سابقة. ثم نجد جملة من التنظيمات، اقتضاها التخصص في الحياة الدينية الإسلامية، ولكن ميدانه أقرب إلى السحر منها إلى الحياة الدينية، ولكنها مندمجة في الدين.

ولا يهم، عند التعرض هنا لبعض أوجه الممارسة الدينية، أن نحدد ما إذا كان مصدرها وثنيا أو إسلاميا، أو هي نتيجة تفاعل بين المصدرين، أو تكييف لمعتقدات أحدهما مع قوالب الآخر، بقدر ما يهم التعرف على الوظائف التي كانت تستجيب لها أو تتكيف معها في وسط مجتمع زراعي يعيش معيشة القلة، وتنتابه الكوارث المختلفة. وهو بعد هذا كله كان لا يتلقى تصوراته الدينية ومعتقداته عن طريق الكتاب بقدر ما كان يتلقاها عن طريق الانطباعات والاحساسات وبواسطة التحديث الشفوي والتقليد المتوارث.

أولا : المقدسات في حياة إينولتان

ينبغي ألا نتوهم أن قبيلة إينولتان، وغيرها من القبائل المغربية، ظلت إلى القرن الماضي غارقة في تصورات وعبادات وثنية طبيعية، ومعتقدات بدائية كتلك التي يصفها علماء الاجتماع الديني عند قبائل إحيائية جنوب الصحراء الإفريقية، أو في أرخبيل أوقيانوسيا[1] فالتوحيد كان منطلق العبادة في جبال الأطلس منذ عدة قرون،

(1) Bastide (R.) - «Elèments de Sociologie Religieuse», Armand Colin, 1935, P. 42

حتى إن اعتقاد وجد قوى خفية غير عادية أو «بركة» عند المرابطين، مثلا، لم يكن اعتقادا عاما، بل كان لهؤلاء المرابطين منكرون وخصوم موحدون لا يقلون حماسا عن بعض دعاة السلفية المحدثين. فالإسلام، كعقيدة، قد تغلغل في جبال الأطلس تغلغلا واضحا. وقد عبر الباحث ايدمون دوتي عن هذا الواقع في المحاضرات التي ألقاها بفرنسا، عن الإسلام في المغرب، بعد الرجوع من رحلته الدراسية سنة 1902 حيث قال : «عندما نتأمل من بعيد كتلة جبال الأطلس الهائلة، يحلو لنا أن نظن أن هناك، في أماكن غير مطروقة، سكانا يحافظون على عادات جد بدائية. والواقع أن ذلك ليس منه شيء. فسكان بلاد القبائل الكبرى في الجزائر، مثلا، يظهرون محافظين على طابع أقدم بكثير»[2]. ولا تنطبق ملاحظة دوتي على جبال الأطلس الغربي فحسب، وهي مهد العصبية الأولى للموحدين، وحيث كان، إلى قرب قيامهم، يعبد الكبش[3]، ولكنها تصح على مجال هسكورة كذلك، وفي أرجائه عاش عدد من رجال كتاب «التشوف». ولا ينفي هذا أن الممارسة الدينية في دائرة الإسلام ظلت مشوبة بكثير من الاعتقادات ومواقف التقديس إزاء الظواهر الطبيعية، أو إزاء أرواح غير مرئية، أو إزاء أشخاص تاريخيين أو وهميين[4]. بيد أن هذه الظواهر إنما ظلت قائمة، في معظم الحالات، لا لتعلق البربر بها، تفضيلا لها أو مناهضة للتوحيد، كما توحي بذلك كتابات بعض الباحثين الغربيين الذين يتحدثون عن إسلام خاص بالبربر. ولكن فهم الإسلام نفسه قد يوفر فرصة تلك الممارسة بالنسبة لعامة الناس، لأنه يقر بوجود مخلوقات غير مرئية (الجن والملائكة والأرواح) تشارك الناس في العالم، وقد تؤثر عليهم أو ينفعلون لها، كما يقرر الاسلام، كذلك، باستعداد البشر، ومنهم الأنبياء و«ورثتهم» لإدراكات غير عادية[5] ولا يختلف، تجاه هذه النظرة الإسلامية موقف رجل محيط بعلوم الشريعة في حاضرة فاس، مثل كاتب «سلوة

---

(2) «Bulletin de l'Afrique Française», 1902, P. 227

(3) «المغرب في ذكر افريقية والمغرب»، ص. 161.

(4) Westermark (E.) - «Survivances païenne dans la civilisation mahométance», Payot, Paris, 1935.

Benoit (F.) - «Survivances des civilisations médirranéennes chez les berbères» dans «Revue anthropologique», N° 79 (1930).

(5) انظر الفصل الذي كتبه ابن خلدون في «المقدمة» عن «المدركين من البشر».

الأنفاس»، مع موقف عامي من عوام جبل إينولتان، من حيث اعتقاد كليهما أنه يسبح في عالم مليء بالأسرار والغيب.

5 – اعتقاد الأرواح :

يدل سلوك الإينولتانيين على اعتقادهم وجود كائنات غير بشرية في حياتهم، ومن بينها الجن. وكانوا يعتقدون كذلك أن هذه الكائنات تطرق أماكن معينة بالذات، وهي، في الغالب أماكن مظلمة أو موحشة أو قذرة، كمخارج مياه الدور والمساجد، وبرك المياه الراكدة، والمغارات، والغابات المقفرة، والأماكن التي تنبعث منها قوى طبيعية، كمنابع المياه ومواقد النيران، وأماكن الأرحاء المائية، ولذلك كانوا يتبرمون من هذه الأماكن ويتقون الاصطدام «بسكانها» من الجان أو غيرهم، وذلك بتقلد مختلف الحروز إن اضطروا إلى طرقها. كما كانوا يعتقدون، أن تلك الأرواح الشريرة، تتحين الفرص بالناس لتمسهم بسوء، في بعض حالات ضعفهم، كحالة الصبي الوليد، أو المرأة النفساء. وكان آيت بلال يقولون إن الذي يضع يده، وبها دهن، في جدول ماء، معرض لإذاية الجن. وكانوا يعزون إلى الجن كل الأمراض التي كانت خبرتهم العقلية عنها قاصرة، وخاصة بالنسبة لأمراض الأطفال. وقد كان الاستشفاء من تلك الأمراض يتم بطقوس متعددة، كأن تذهب أم الطفل إلى مقربة مسيل مائي وتضع فيه شقة خزف، وبها حبات شعير وبيضة، وتذبح هناك ديكا توفرت فيه صفات معينة. وغالبا ما كان المدررون في المساجد، من طلبة البادية، يكتبون للناس تمائم، أو يرقونهم بحسب نفس الاعتقاد. وقد يصفون لهم حتى تلك الذبائح أو الطقوس التي تلقوها من نفس الوسط، دون أي تحرج أو فحص لسندها من الجهة الشرعية. ولكن الإينولتانيين كانوا، كغيرهم من قبائل الأطلس، يعتقدون من جهة أخرى أن هناك بعض البشريين الذين يملكون قوة خفية تمكنهم من التحكم في هذه الأرواح الشريرة بل ومن تسخيرها. فقد اشتهر عندهم أن بعض المرابطين الحنصاليين بزاوية كرول كانوا مخدومين من طرف الجن. ومن الشائع، عند المنتسبين لهذه الزاوية، أنه كشف لغير واحد من جوارها عن الجن وهم ينقلون إليها الزرع ليلا من خزائنهم الخفية والبعيدة، والتي بدونها لم تكن الزاوية لتستطيع القيام بإطعام من كانوا يقصدونها من الزوار الذين يأتون بدورهم بهدايا مماثلة.

2 – تبجيل الأشخاص :

إن الإيمان بقدرة أشخاص من البشر على قهر الأرواح الشريرة والإيمان بأن هؤلاء الأشخاص قد يجلبون الخير، بما لديهم من بركات، وقد يلحقون الشر بمن يسخطهم من الناس العاديين قد جعل الإينولتانيين، كغيرهم من سكان الأطلس والسهل، يتعلقون بمن اشتهر من هؤلاء المدركين، الذين سموا تارة بالصلحاء، وتارة بالمرابطين، وتارة بالمتصوفة. إن تعلق جماعات القرويين بهذا الصنف من الناس من الظواهر التي اهتم الإتنولوجيون الغربيون بتأويلها اهتماما كبيرا. وقد رأوا فيها صورة خاصة بالمجتمع القروي في الأطلس، واهتموا بإبراز تباين التنظيمات الناشئة عن التفاف الناس حول هؤلاء الصلحاء القرويين عن التنظيمات الصوفية في الوسط الحضري[6].

والواقع أن صلحاء الأطلس أو مرابطيه كان لهم، جميعا، أصل في الطرق الصوفية، على الأقل في البداية، من حيث تلقين الأوراد وسلوك طريق القوم من أجل الرقي الروحي والانتماء إلى السند الصوفي وممارسة نوع من التعليم الديني، ولكن هذه المهمات كانت، في وسط قروي تغلب عليه الأمية، سرعان ما كان يصير فيها الصالح والمرابط مقصودا في ذاته، يتقي الناس سخطه، ويرجون بركاته، ويحتاجون إلى كراماته، قبل أن يعتبروه «واسطة» ومرشدا في طريق الارتقاء الروحي. وسرعان ما تتحول الزاوية، التي أسسها الشيخ الصوفي، إلى مؤسسة اجتماعية لا غنى عنها للجماعة التي تساعد بدورها على إبقاء «البركة» في دار الشيخ، وتحويل السند الروحي إلى نسب دموي، حيث تنتقل المشيخة من الآباء إلى الأبناء حتى ولو اندرست كل المعالم التي من أجلها قامت الزاوية. ومهما يكن الأمر فليس المرابط في الأطلس عوضا للفقيه في المدينة لأن هذا الوسط لا يستطيع أن يتلقى عن الفقهاء كما ظن إيرنيست كيلنير[7]. فقبائل جبال الأطلس عرفت دوما تقاليد فقهية، وفقهاء علموا الناس، إما بالعربية أو باللغة الأمازيغية. وإذا تحدثنا لغة القاموس الصوفي، قلنا إن ظروفا موضوعية – سنتعرض لها فيما بعد – كانت تجعل جانب

(6) Gellner (E.) -«Pouvoir Politique et fontion religieuse dans l'Islam Marocain» dans A.E.S.C., Mai-Juin 1970.

(7) البحث السابق، ص. 700.

«الصلاح» وهو التصرفات والبركات، يتغلب على جانب «المعرفة» عند المرابطين[8]. وعلاقة القرويين بهؤلاء الصلحاء تتمثل في الاحترام والتبجيل، وفي طلب بركاتهم، والتوسل والاستغاثة بهم، والتخوف من معرة مخالفتهم أو إغضابهم. وبهذا كانوا يفرضون على المرابطين أنفسهم سلوكا يتميز بالتعالي عن كل ما هو جائز في حق العوام، من الجهالة والطيش وارتكاب المناكر. ولم يكن في هذه العلاقة ما يوحي بتأليه الصلحاء أو عبادتهم، كما توحي بذلك إشارات بعض الإثنوغرافيين. وبالعكس من ذلك، فتبجيلهم مرتكز على قيامهم بالإرشاد الديني، وعلى تشخيصهم، أكثر من غيرهم، لصفات التقوى التي لا تتوفر في مطلق العوام، وعلى أنهم أعرف بأسرار العبادات، وأكثر ممارسة لها، حتى لقد اكتسبوا قدرات على اكتناه الغيب أو التأثير في الغير، وهم يستطيعون من جهة أخرى نقل تلك القدرات وتوريثها، ولربما قصروها على من لا تتوفر فيه شروط المجاهدة الأولى التي اكتسبت بها. ومتى ورث أحد الأبناء أو المريدين «سر» الشيخ أو «بركته» عومل معاملة الموروث وإن لم تتوفر له الميزات الشخصية أو الدينية التي كانت لمورثه.

ولم يكن تبجيل الصلحاء أمرا متفقا عليه من جميع الناس في البوادي. فهناك لكل زاوية مريدوها ولا يقصدون زاوية غيرها. وقد يسكن في قرية واحدة مريدون لأكثر من زاوية واحدة. ومن بين مريدي الزاوية الواحدة قلاقل متحمسون للأوراد، وآخرون إنما يشاركون في الزيارة الموسمية السنوية التي تجمع بين الهيبة والمرح والزردة، وغيرهم ممن لا يقصدون الزاوية إلا في حالة اضطرارية لغرض الاستشفاء أو التظلم. وصنف آخر من الناس في هذه القرى لم يكن يعترف بدالة أحد عليه، فلا يقصد زاوية ولا يدين لشيخ بولاء.

وإلى جانب الصلحاء الأحياء، أصحاب الزوايا، كان للقرويين تعلق بأضرحة الصلحاء الأموات. وهذا التعلق متوارث. ومن بين هؤلاء الأموات أشخاص

(8) تطلق كلمة المرابطين في الوثائق المخزنية والوثائق المحلية على الصلحاء وورثتهم وهي ليست من صميم القاموس الصوفي بهذا المعنى. وإنما لها علاقة أوثق بالمرابطة والجهاد. أما التسمية المحلية فهي «إيكرامن» ومفردها «أكرام» و«أسكورم» هوجز شعر الصبي في عامه الأول وهي من الأمور التي كان يقوم بها الصلحاء في الأطلس ولا ندري هل كانت تلك العملية موكولة في يوم ما إلى كهنة أو مبجلين قبل الإسلام وكانوا يسمون أيضا «إيكرامن».

حقيقيون معروفون تاريخيا، وآخرون مجهولون أو وهميون، من هؤلاء الوهميين في إينولتان من كان موضوع قداسة مزدوجة من طرف المسلمين واليهود على السواء، مثل حزان تيغرمين وآيت بوحلو وسيدي امهاصر قرب دمنات[9] وأضرحة الأموات تقصد عادة للاستشفاء وقضاء الحاجات.

وهناك طائفة من الأشخاص الأحياء، كان الناس يبجلونهم ويعتقدون عندهم قدرات وتصرفات وتنبؤات وهم «المجاذيب». وكان الناس يتقونهم ويجيبون مطالبهم أكثر مما يطلبون عندهم حاجة من حاجاتهم. فالمجذوب في «العلاقات الاجتماعية» شخص صريح جدا لا يتورع في طلب ما يريد وفي إصدار أحكامه على الناس تصريحاً أو تلميحاً. وربما كان من المجاذيب من كانوا يأتون أعمالا تتناقض ظاهرياً مع الخلق الديني تمام التناقض، ومع ذلك تجدهم قد اشتهروا عند الناس بالدعوة المستجابة، أو النبوءة المحققة، فكانوا يحترمونهم ويشهدون لهم. وأكثر المجاذيب يتميزون بمظهر بعيد عن أناقة الفقيه أو المرابط، وبتصرفات من أقوال وأفعال لا تنسب للعقلاء، دون أن ينال ذلك من اعتبارهم شيئا.

وقد كان الأشراف، وهم كل من ادعى نسبا دمويا بالرسول صلى الله عليه وسلم، محترمين من طرف القرويين دون أن تكون لهم نفس المكانة التي كانت للمرابطين، فلم تكن تطلب عندهم بركة ولا حاجة، ولكنهم كانوا مميزين عن عامة الناس، ومقدمين قبل غيرهم في المظاهرات الاجتماعية.

وينبغي أن نتساءل عما إذا كانت اعتبارات دينية أو سحرية من جملة أسس علاقة السكان بالسلاطين. ولا يهمنا الطابع الديني لمنصب السلطان السياسي كإمام أو خليفة أو أمير للمؤمنين أو شريف «إنما يهمنا أن نعرف ما إذا كان الإينولتانيون في القرن الماضي ينظرون إلى السلطان بما يشبه نظرتهم إلى المرابط مثلا، وذلك بأن ينسبوا إليه بركة أو قدرات تأثير غير عادية. ففي نظر روبير مونطاني أن أهل الأطلس الصغير وسوس كانوا يعتقدون أن إنفلاس أو «إمزوارز» وهم أشخاص ليسوا شرفاء ولا مرابطين، ولكنهم كانوا يقدمون لتدشين الحرث والزرع، وقطف الثمار ويستشارون في ابرام الأمور، كانوا يعتقدون أن لديهم قوة سحرية، وكان يتبرك بهم

Voinot (L.) - «Péléeinages judéo-musulmans du Maroc», Larose, 1948, PP. 26-27 (9)

عند الاستسقاء والزرع والحرب. وربما كانوا خلفاء سحرة أو كهنة أو سلاطين زراعيين قدماء[10]. وذكر مونطاني أن «ايكْليدن» القدامى، أي أمراء المغرب قبل الإسلام، ربما توفروا على قوة سحرية، بينما يعتبر «ايمغارن» أي الشيوخ الحاليون، ناسا عاديين ينفذون أوامر السلطان الذي يدعي، هو والمرابطون، امتلاك هذه الأسرار الغيبية[11]. إن السلطان، بصفته شريفاً، متصل بنسب دموي بالنبوة التي هي قمة السند الصوفي، فأحرى بالسلطان أن يدعي ما يدعيه الصوفي من الأسرار والأحقية. وربما كانت هذه النقطة في مركز إشكالية «المشروعية» التي تنازع عليها بعض السلاطين مع المرابطين الذين كانوا يطمحون إلى السلطة، في القرن السابع عشر، من أمثال الدلائيين. وربما كانت الدلائل على هذا الاعتقاد عند السلاطين الشرفاء متوفرة، ويمكن تتبعها في بعض الوثائق والتصرفات. فمن ذلك رسالة من مولاي إسماعيل إلى ولده مولاي أحمد الذهبي عامله على تادلا بعيد وفاة المرابط سيدي سعيد أحنصال يخبره بأن أولاد هذا الصالح قد قدموا إلى حضرة السلطان، وجاء في الرسالة : «... وقد تكلمنا معهم فوجدناهم ناسا مساكين صالحين وقد أعجبتنا حالتهم، وخصوصا حين أثنوا عليك بخير ودعوا لك بخير وذكروا لنا احسانك إليهم (...) فها نحن عملنا لهم غرضهم وبعثناهم على خاطرهم ودعونا لهم بخير تقبل الله وقلنا لهم يتهلوا (يراعوا) في كبيرهم (...) وقد عرفناهم بحق الخلافة وما يجب عليهم من محبتها فإنها هي ربحهم ولا يربح من المرابطين إلا من كان يحب الخلافة التي هي ظل الله بأرضه...»[12]. وإذا كان هذا هو موقف السلاطين من المرابطين الأحياء، فإنهم كانوا يزورون أضرحة الأولياء الموتى ويبجلونهم، كما تفعل الرعية. فكأنما كانوا يجحدون للأحياء، الذين هم منافسون محتملون في السلطة، ما يقرون به للموتى الذين يبجلهم السكان دون أن يقتدوا بهم. ولعل في هذا الموقف ما يفسر استعمال الوثائق الرسمية لكلمة «مرابطين» بدل استعمال كلمة «صلحاء» أو كلمة «أولياء» وهما تسميتان قد يكون فيهما اعتراف بسلطة روحية مستحقة. وقد ذكر الغجدامي أن السلطان مولاي الحسن عندما زار دمنات سنة

---

(10) Montagne (R.) - «Les Berbères...», P. 221

(11) المرجع المذكور، ص. 322.

(12) من وثائق زاوية كرول.

1304هـ زار أضرحة أوليائها الكبار وهم «سيدي أبو موسى في بوغرارت وسيدي أبو البخت بآيت أمغار وسيدي واكريان بشعبة الكروم»[13]. وفي الرسائل التي كان يوجهها العمال والكبراء إلى السلطان كانوا عادة يطلبون دعاءه، كما أن بعض القبائل، لكثرة عصيانها، قد كانت تنعتها قبائل أخرى بأنها «مسخوطة السلطان» كما كان يقول، إينولتان على بعض هنتيفة في عهد مولاي الحسن. وإذا مر السلطان بأرض بعض القبائل، فإن خروجها لرؤيته، رجالا ونساء - كما وصف الغجدامي لقاء زمران بالسلطان مولاي الحسن سنة 1289هـ[14] - كان فيه، إلى جانب التكليف والفضول، نوع من التبرك ولا تتوفر وثيقة تثبت أن الناس كانوا ينسبون إلى السلطان قدرة على إبراء بعض ذوي الأمراض أو العاهات كما كان شأن بعض ملوك أوربا في القرون الوسطى[15] ولكننا سجلنا رواية شفوية باينولتان (كطيوة الجبل) تتعلق بالسلطان مولاي الحسن، وهي شبيهة بالتي كانت تروج في القرن الثالث عشر الميلادي، عن ملك النرويج هالفدان، ومضمونها «أن هذا الملك تميز عن غيره من الملوك بالسعد الذي كان له في المحاصيل الزراعية»[16]. فقد روى محدثي، وهو شيخ تجاوز التسعين سنة من عمره «أن أيام السلطان مولاي الحسن كانت أيام الغلات الوافرة الصالحة والزروع الجيدة المباركة، كما أن النحل كان صالحا وأعطى عسلا لم يعرف له مثيل كثرة وجودة». وفي آيت شتاشن حدثني أحد شيوخهم عن والده «أن أحد المكلفين بخرص المحاصيل وتقدير واجب العشر عليها، جاء ذات صيف إلى اينولتان، فسأل جماعة آيت شتاشن عن محصول الفول، وأجابوه بأنه لم يأت منه شيء أبدا. فقال إنه كان وصحبه من الخراصين يتوقعون ذلك، لأن السلطان أخبر به حين أصبح ذات يوم وقد فاته القيام لصلاة الفجر في وقتها». إن هذه القصة قد لا تكون صحيحة في وقائعها ولكن اختلافها وتواثرها وتقبلها يكشف عن بعض الاعتقادات المرتبطة بالقدرة غير الطبيعية لشخص الملك في نظر هؤلاء الزراع القرويين.

(13) التسلي، ص. 56.

(14) التسلي، ص. 11.

(15) Bloch (Marc) - «Les rois thaumaturges», Armand Colin, 1961

(16) المرجع السابق، ص. 57.

3 – اعتقاد في غير الأشخاص :

كان للاينولتانيين اعتقادات أخرى لا تتصل بالأشخاص، ولكنها تتصل إما بالطبيعة أو ببعض الأشياء والرموز. فمن الاعتقادات المتعلقة بالطبيعة ما هو غريب عن الإسلام ولا يمت إليه بصلة فمن ذلك.

أ) **الكراكر** (مفردها كركور) : وهي أكوام من الحجارة بجوانب الطرقات أو فوق بعض التلال وتكبر بأن يضيف إليها بعض المعتقدين في أسرارها الخفية، حجارة يدرأون بها بأسا معينا، أو يطلبون بها شفاء من داء. ومن أشهرها في اينولتان «أكركور سيدي بولخلف»[17] وقد لفتت ظاهرة الكراكير في كثير من مناطق المغرب نظر الرحالين الأجانب منذ ما قبل الاستعمار[18].

ب) **عيون المياه والمستنقعات** : ومنها ما تدور حوله خرافات، كمنبع إيمي ن إيفري (باب المغارة) قرب دمنات، الذي يعتقد المسلمون واليهود على السواء أنه كان يسكنه عفريت ذو سبعة رؤوس يخطف العرائس حتى اضطر السكان إلى أن يقدموا له عذراء كل سنة، فلما وصل دور الملك أشفق من مصير ابنته واستغاث بالبطل المسمى «ملك سيف» الذي استطاع أن يقضي على ذلك العفريت بعد أن اقتحم عليه مغارته[19]. ومنها أغبالون إشيشاون عند آيت ماجطن وتستحم فيها النساء العواقر طلبا للأولاد. وإلى جانب الايمان بالقوة المؤثرة لبعض الأشياء الطبيعية التي لا تقتصر على ما أشرنا إليه، وإنما تشمل بعض النباتات وظواهر الجو الخ. كان للناس إيمان بتأثير كثير من الرموز، نكتفي بأن نذكر منها الرموز المكتوبة أو المنطوقة وهي محاذية للاعتقادات الإسلامية، وتتمثل في الحروز التي يكتبها الطلبة وكذا التمائم والرقى. وكثيرا ما كان الطلبة يحولون الرمز إلى مادة ملموسة من طرف الشخص موضوع التأثير الذي كان في الغالب جاهلا بتلك الرموز، لغة ومضمونا، وذلك في حالة الوصفة الدارجة بين القرويين، والمتمثلة في أن يكتب الطالب رموزا أو أسماء في داخل زلفة ويؤمر المريض بمحو تلك الرموز المكتوبة بماء ويشربه.

(17) Laoust (E.) - «Mots et choses...» P. 154

(18) Boutte (E.) - «En tribu»

(19) المرجع السابق، ص. 217.

والصورة الأخرى هي أن تكتب تلك الرموز في ورق ويؤمر مستعملها بحرق ذلك الورق والتبخر به.

وكسائر سكان حوض البحر المتوسط كان الناس في الأطلس يؤمنون بتأثير العين الشريرة ويتقونها. فمن اعتقاد آيت بلال بإينولتان أن ذوي العيون الزرق من الناس يؤذون بعيونهم، وهو اعتقاد يشير إلى مشكل أصول السكان واختلاطهم ويؤكد ذلك أن كطيوة بدورهم كانوا يعتقدون أن آيت بلال «يضربون بالعين» لأنهم أجانب. ويتكرر هذا الاعتقاد الذي تتميز به مجموعات سكانية عن أخرى في جهات أخرى من الأطلس الكبير على الأقل.

جـ) **الشعائر والمراسيم** : من المحقق أنه لم تعد تقام، ومنذ زمن غير قريب في اينولتان، أية شعائر يمكن ربطها بعبادة مظهر من مظاهر الطبيعة، أو بأي شكل من أشكال الوثنية. فالتوحيد في الإطار الإسلامي لم يعد مدافعا منذ عمل الموحدين في الجبال. ذلك العمل الذي وجد استمراره في جهود الصوفية المرابطين، وإرشاد الفقهاء المحليين، وإشعاع المدن المجاورة، ولا يعني هذا أن الشعائر الإسلامية الأساسية كانت تمارس على نطاق واسع أو أن الإلمام بها كان مفروغا منه. فالجبليون في اينولتان والقبائل المجاورة تغلب عليهم رقة الدين، ويساهم في ذلك قلة الارشاد، ولأن الارشاد، ان وجد، كان شفويا بالنسبة للأغلبية العظمى الذين لهم مجرد مقلدين لا يفهمون مضمون أعمالهم الدينية. ويضاف إلى ذلك أن بعض المرشدين كانوا منفرين أكثر مما كانوا ميسرين. فقد حدثني شيوخ تيزي نوبادو آيت بلال أنهم سمعوا عن آبائهم أن طالبا «شرط» بقريتهم، في الجيل الذي سبقهم، وهو أجنبي عن البلد، ووجد عددا كبيرا من جماعتهم لا يتأخرون عن الصلاة، ولكنهم كانوا يدخلونها بأحذيتهم التي يلبسونها في فصل البرد القارس، وهي من نعال الجلد التي نسجت عليها خرقة من الشعر تغطي الساق إلى الركبة، معقودة بخيوط طويلة حول الساق، فما كان من هذا الطالب إلا أن شدد عليهم النكير لكي يزيلوا أحذيتهم أثناء الصلاة، مفتيا إياهم بعدم صحتها بالأحذية. وكانت النتيجة أن عددا منهم ترك الصلاة لتعذر إزالة الحذاء في كل وقت.

وقد ذكّرت نصيحة السلطان مولاي الحسن بما يجب على المكلف، وهو التوحيد والصلاة والزكاة والصيام والحج، وجاء فيها بعد ذلك : «وقد كادت أن تترك

هذه الدعائم وارتكبت البدع والحق لا ناصر له يعين...» وألحت على أن يسعى العمال إلى «تكرار الوعظ» وأن «يلزموا كل قرية ومدشر أن يشارط طالبا». غير أن هؤلاء الطلبة أنفسهم قلما كانوا أعلم من المأمومين بأمور الشعائر. وقد حدثنا محمد الغجدامي عن تجربته في هذا المضمار عندما كان إماما ومعلما بمسجد آيت أوناكا قال : «كنت في بعض الليالي واقفا لصلاة المغرب والمؤذن قد شرع في إقامة الصلاة والمطر ينزل بشدة، فقال لي رجل من الجماعة : هل تجمع الصلاة يا سيدي ؟ فكأنه رماني ببندقية رصاص في قلبي بغتة، فأجبته بديهة بقولي : لا ! فسكت، وصلينا المغرب والمطر شديد كما هو، وذلك أني لم أعرف الجمع ما هو وما سمعته قط (...) ونزلت بي في هذا المسجد مسجد أناكا معضلة شبيهة بالماضية وهي أني دعيت للصلاة على جنازة ولم أحسن دعاء الصلاة عليها[20].

أما الزكاة فكانت تؤخذ ممن تجب عليه من طرف المخزن، وفي حالة عدم إذعان بعض فرق السكان للمخزن فإن بعض الناس الأتقياء كانوا يعطونها لمستحقيها من الفقراء والمساكين بينما كان يتقاعد عليها آخرون.

أما الصيام فلعله كان الشعيرة الجماعية التي لم يكن يستهين بها أحد من البالغين من الرجال والنساء. ففيه كانوا يختصرون غذاءهم إلى إفطار المغرب ووجبة العشاء. أما السحور فلم يكن يتناوله إلا الخواص[21]. ومن الدلائل على رسوخ الصيام أن السكان قد أدخلوا فيه بعض مراسيم التأهيل المعروفة في الاعتقادات البدائية. فعندما كان الولد يبلغ الرابعة عشر من عمره يصوم يوم السادس والعشرين من رمضان. وبهذه المناسبة تقام له مراسيم غريبة عن الإسلام. فعندما يقترب وقت مغرب الشمس تنادي أم الولد جاراتها لكي يأتين إلى الدار، ومعهن بناتهن الصغيرات، وتضع الأم على وجه طفلها الصائم خرقة بيضاء وتربطها إلى رأسه بضفيرة من حرير أو ما يقوم مقامه، وتضع العسل في صحفة وتأخذها بيد، وتأخذ قوقعة حلزون فارغة باليد الأخرى، وتصعد هي وابنها إلى وسط سلم خشبي وتجلس هي والطفل على يمينها، والنساء الجارات وبناتهن قد تحلقن عند قدم السلم، وهن

(20) التسلي، ص 20.

(21) Boulifa - «Textes berbères...» P. 120

يزغردن، فتنادي الأم على طفلة صغيرة وتصعد عندها وتعطيها صفحة العسل وقوقعة الحلزون، فتملأ القوقعة بالعسل وتعطيها للطفل الصائم الذي يأخذها بأسنانه الأمامية ثم تهبط الطفلة الأولى وتنادي الأم طفلة ثانية فثالثة وهكذا دواليك. وبعد أن تنتهي البنات يأخذ الجميع في الزغردة وإنشاد أغان فيها التمنيات السعيدة للطفل والأسرة ما عاد رمضان[22].

أما الحج إلى الأماكن المقدسة فلم يكن أمرا نادرا بين السكان. ولم يكن، بالرغم من البعد، مقصورا على أكثر الناس ثروة، بل كان من فقراء الناس من يشد الترحال يرمق العيش طول طريقه، إلى أن يعود حاجا، ولو بعد سنين. فنسبة الحجاج في وثيقة الترتيب هي أكثر من واحد بالمائة، وهي نسبة لا نراها قليلة بالنسبة لإمكانيات السكان في ذلك الوقت. ولربما دلت على ميل قديم يرجع إلى عهد كانت فيه جبال هسكورة مرتبطة بالشيخ أبي محمد صالح وبالطوائف التي قامت على تنظيم ركبان الحجاج وتحفيزها. وقد كان الحاج يستقبل بحفاوة واحتفال عند عودته. وكان الناس يتبركون به ويهادونه ويصير في قريتهم أو فرقتهم بمثابة كتاب ناطق في المسالك والممالك لا يفتر عن التحدث بما شاهده من عجائب الأمصار والأجناس ما بقي في حياته[23].

بالإضافة إلى الشعائر كان السكان يقيمون عادات ومراسيم احتفالا بأيام أو مناسبات دينية إسلامية أو زراعية لا علاقة لها بالدين الإسلامي. وقد دخلت في المناسبات الإسلامية تظاهرات تعبر عن اعتقادات وثنية قديمة. كما أن الاحتفالات الزراعية قد أضفيت عليها مسحة إسلامية تتجلى بصفة خاصة في الأذكار والأناشيد التي تتخلل مراسيمها.

فمن عادة بعض فرق إينولتان في عيد المولد النبوي أن يحضروا طعام الكوسكوس وعليه سبع خضراوات، وأن يخرج الرجال والأطفال وفي أيديهم دبابيس لمطاردة الكلاب وقتلها[24].

---

(22) نفس المصدر والصفحة.

(23) يحكي الغجدامي كيف وقع الاحتفاء به عند رجوعه من الحج على عادة الراجعين، ص. 161.

(24) مصدر الملاحظة 21، عند حديثه عن عيد المولد.

وفي عاشوراء كانوا يقيمون أسواقا خاصة يتزودون منها بأنواع الملابس والفواكه، وتجدد النساء حروزهن ويحرقن البخور ويضعن الحناء. وفي هذه المناسبة تشعل النيران في أكوام من الحطب أمام الدور ليلا. وفي الغد يخرج الرجال ويشكلون عصابات تتآمر على بعض الأفراد، وتلقي بهم في المياه الجارية في السواقي. وبعد أن يعود الرجال تخرج النساء ويقفلن أبواب الدور على الرجال، وليس عليهن من رداء سوى ملاحف، حتى إذا أتين مجاري المياه تخلصن منها، وأخذ بعضهن يقذفن الأخريات بالمياه[25].

وفي يوم الانقلاب الصيفي (العنصرة) كانت تشعل نيران الفرح في كل مكان في إينولتان بعد أن يتم إحضار كل عدتها. وبعد تناول عشاء مكون من قديد الأضحية تشعل النيران أمام أعتاب الدور ويرتفع لهيبها، ويتلاحق الرجال في قفزها. وإذا انخفض الأوار قام الأطفال وقامت النساء بقفزها بأيديهن صبيانهن الصغار. وكانت الفتيات الراغبات في الزواج يحرصن على الاغتسال بمياه وقع تسخينها على نار تلك المناسبة. وقد كان آيت شتاشن يقيمون مواقد نيران كبيرة، وفي وسطها جذعان منتصبان يمثل أحدهما العروس ويمثل الآخر عريسها[26].

غير أن مشاهدة المواقد كانت تصاحبها أناشيد وأذكار تبدأ بكلمات التوحيد وتتسم، في بعض الأحيان، كما يقع في عاشراء، بطابع الحزن والتشاؤم، واتهام الدنيا ووصفها «بأم الغرور» وبأنها «السبع الذي يأكل نسله». وفي الأخير ينبعث الأمل عندما يخاطب المنشدون لهيب النار :

أمسفيض أتاشعالت أكد أويغ غ ايمال
انشا الله أنارو ما كمد إزوكورن.
وداعا أيتها الشعلة إلى أن ألقاك في العام القابل.
إن شاء الله أنجب ذرية تغذي أوارك بالحطب[27].

(25) Laoust (E.) - «Cérémonies des feux de joie», Hesperis, 1921, P. 3
(26) نفس المصدر.
(27) مرجع الملاحظة 21، ص. 147.

ثانيا : الخريطة الدينية لإينولتان

يمكن أن نميز على الخريطة الدينية لإينولتان ثلاث مجموعات من العناصر هي :

1 - أماكن مقصودة للعبادة أو الدعاء، وهي المساجد والأضرحة والزوايا.

2 - أشياء طبيعية معتقد فيها، كالمنابع المائية والمغارات والشجيرات وأكوام الحجارة الخ.

3 - أشخاص لهم نفوذ أو اعتبار ديني، وهم الفقهاء والطلبة والمجاذيب.

1) فالمسجد كان موجودا على مستوى كل قرية تقريبا. و كانت بعض القرى المتجاورة تشترك في مسجد واحد، ولكن أهميتها تختلف. فالقرى الكبيرة كانت لها جوامع تصلى بها صلاة الجمعة بالخطبة. وعماد الجامع أن تكون له أحباس. ففي وثيقة «الترتيب» لم يشر إلا إلى ثلاثة مساجد ذات أحباس، بالرغم من اشتمال كطيوة على عدد كبير من القرى. وكان بدمنات مسجدان جامعان عتيقان، هما مسجد أرحبي ومسجد القصبة، ولكل منهما أحباس سبقت الإشارة إليها.

وكذلك الأمر بالنسبة لكثافة الأضرحة وأهميتها كمزارات. فقلما كانت قرية لا تعرف في محاطها قبرا منسوبا لولي معروف أو غير معروف تاريخيا، رجلا كان أو امرأة، عليه قبة مبنية أو بجانبه جدار صغير أو شجيرة توضع تحتها الشموع أو توضع بعض الفلوس. وكلما نزلنا إلى مستوى القرية كان أصحاب الأضرحة مجهولين تارخيا، ولا تعرف لهم إلا الأسماء. وفي مستوى أفخاذ القبيلة نجد ضريح ولي مشترك معروف تاريخيا، مثل سيدي بولخلف عند آيت توتلين، وسيدي هشام عند آيت شتاشن، أو مجهول مثل «سامدن» عند كطيوة ومعناه «سبعة رجال» أشار إليها كتاب «التشوف». وأشهر أولياء إينولتان توجد أضرحتهم بدمنات أو قريبا منها. وقد ذكر منهم الغجدامي واحدا وعشرين وليا[28] منهم امرأة واحدة، ومن بينهم أبو يلبخت وأبو موسى، وقد ترجم لهما ابن الزيات في «التشوف»، وسيد واكريال وهو الحاج عبد المومن بن ياجريان الذي يحدث عنه صاحب كتاب «المنهاج الواضح» في تحقيق كرامات الشيخ أبي محمد صالح». ولم يكن لإينولتان ضريح مشترك

(28) التسلي، ص. 102.

يقصده الجميع أو يقام به موسم كما هو الشأن بالنسبة لعزيزة السكسيوية على سبيل المثال.

أما الزوايا فكانت ببلدة دمنات فروع لجميع الطرق الصوفية الكبرى المعروفة بالمغرب، كان نجم بعضها قد أفل، ولم تعد سوى مسجد أو مقبرة خصوصية، وكان البعض الآخر مايزال له بعض الأتباع أو الأحباس، بينما كانت أخرى نشيطة متنافسة. فالزوايا كانت تمثل فرشات متراكبة تشير إلى مراحل التاريخ الديني للمنطقة. كانت بدمنات زاويتان قادريتان، وزاوية جزولية، وزاوية درقاوية، وزاوية عيساوية، وزاوية تجانية، وزاوية كتانية، والزاويتان الأخيرتان هما اللتان كانتا تتوزعان معظم سكان المدينة المنتسبين. وكان للتجانية فرع آخر أو فرعان خارج المدينة. وقد تأسس فرع التجانية بدمنات على يد طالب تاجر اسمه سعيد الباعمراني قدم من حاحا واستوطن دمنات، وفي سنة 1304هـ أخذ الطريقة التجانية بمراكش، وصار مقدما لها بدمنات. أما الكتانية فقد أسسها هنالك تجار من الرباط يدعون آيت ابن حساين. ويستفاد من رسالة بعث بها المقدم أحمد أوعيسى إلى إخوانه الفقراء الكتانيين بدمنات سنة 1326، وهو غائب عنهم، أن طريقتهم كان لها أتباع في الأحواز القريبة من دمنات.

أما خارج دمنات فكانت زاويتان تستقطبان السكان الجبليين لغلبة الطابع القروي الزراعي على توجيههما.

فالزاوية الأولى هي بقرية إيساورين من فرقة كرول، وهي فرع من الزاوية الحنصالية الشهيرة. فقد انتقل مؤسسها، وهو عبد العزيز بن يوسف بن سعيد أحنصال، من آيت مضريف بواويزغت، بعد أن قتل والده على يد السلطان عبد الله ابن إسماعيل، أثناء صراعه مع آيت عطا على ضفاف نهر أم الربيع، واستقر بكرول، وظل أحفاده يتوارثون نفوذه، ويحظون بتقدير الإينولتانيين وأعشار زروع بعضهم. ولكن هذا النفوذ قد تقلص كثيرا ولم تعد تدعمه كرامات الحنصاليين الأولين، ولا أورادهم. كما أن زاوية إيساورين لم تقم بأي نشاط علمي معروف في القرن الماضي.

أما الزاوية الثانية فتوجد على ضفة تاساوت آيت ماجطن، وهي فرع الزاوية الناصرية بتامكروت. ومؤسس هذا الفرع ذكره صاحب «الدرة الجليلة» بقوله :

«ومنهم سيدي محمد بن أحمد الماجطني الفاضل المرتضى العالم العامل التقي الأستاذ المتواضع مقدم شيخنا القطب أبو العباس سيدي ومولاي أحمد بن ناصر وتلميذه وهو من أكابر تلامذته وممن نال منه نيلا عظيما وعلى يديه فتح له فتحا عظيما استوطن تاسوت نيت ماجطن مدة ثم رحل إلى الحج وحج بيت الله الحرام وزار قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم ثم رجع لبلده ومات بها بعد الثلاثين ومائة وألف ودفن بها»[29]. وقد جدد الشيوخ التامكروتيون إذن التقديم لعدد من أحفاد هذا المؤسس. وقد حرص هؤلاء المقدمون من جهتهم على جمع الصدقات والهدايا للزاوية الناصرية الأم. وكانوا يقومون، إلى جانب تلقين الورد الناصري، بنشاط علمي وفقهي مشهود في المنطقة إلى بداية هذا القرن.

وكان لزاوية أخرى تقع بين نتيفة وآيت عتاب نفوذ وصيت في إينولتان، وتأثير في أحداثهم، وهي زاوية تاناغملت. وقد أسسها في القرن العاشر الهجري موسى بن يعقوب البوكمازي تلميذ الشيخ عبد الله بن حسين التمصلوحتي، ثم تدعمت وضعيتها العقارية في عهد الشيخ عبد العزيز بن موسى، وهو مذكور في «الدرة الجليلة» كذلك. وقد اضمحل فيها التصوف بمعنى تلقين الذكر وصارت تعتمد على دور اجتماعي محض يقوم على التحكيم في النزاعات ويستند هذا الدور إلى حرمة الزاوية عند القبائل المجاورة واقتناعهم بمضاء كرامات مرابطيها.

2) أما الأشياء الطبيعية المعتقد فيها فلا تكاد تخلو قرية من مجموعة منها، وهي إما أشجار أو أحجار تراكمة أو منحوتة أو مغارات مظلمة أو منابع مائية أو مستنقعات راكدة تعيش فيها الضفادع التي يظن الناس أن الجن تتقمصها. ولو يكن الاعتقاد في هذه الأشياء يتعدى حدود القرية، إلا نادرا، حيث إن للقرية المجاورة معالم مشابهة. ومع ذلك كانت بعض الأماكن مقصودة للاغتسال فيها قصد إزالة بعض الأمراض أو إبطال مفعول بعض العقد السحرية المقتنع بها.

3) رأينا في الفصل الأول أن جبال اينولتان عرفت تقاليد علمية وفقهية في القرون السالفة. ولاشك أن أجيالا من الفقهاء المحليين قد ساهموا في التوجيه الديني الإسلامي، بالرغم من بقاء عدد من الممارسات القديمة التي لا يصح عليها نعت

(29) الخليفتي : «الدرة الجليلة»، ص. 199.

«بدع»، كما تسميها السلفية، ولكنها بقايا من ممارسات قديمة ساعد في استمرارها كون التوجيه الديني الإسلامي في هذه المناطق غالبه بالتقليد والمشافهة، وكون الناس مضطرين لتأويل عدد من الظواهر المحيطة بهم، أو التي كانوا يتعرضون لها كالأمراض أو المخاوف المختلفة، تأويلا خرافيا، وهذه التأويلات تلتبس مع الممارسة الدينية في المظهر الغيبي. ولذلك لم يكن الناس يميزون أين تنتهي السنة وأين يبدأ السحر أو الخرافة. وهذا الموقف يشترك فيه قليلا أو كثيرا الفقيه ورجل القبيلة العامي الأمي حيث إن كلا منهما كان يجهل حقيقة كثير من الظواهر الكونية أو البشرية التي يعيشها، وبذلك فهو مستعد لأن يعتقد تدخل كائنات أخرى في حياته أو يقر بفعالية أشياء بعينها عن طريق التقليد، فكل ما هو غير عادي أو غير مفهوم كان يجعل الناس يربطونه بقوة خيرة أو بقوة شريرة، لا بالنسبة للأشياء وحدها بل حتى بالنسبة للأشخاص. فالغجدامي لم ينس أن يذكر إلى جانب أولياء دمنات وعلمائها طبقة أخرى من الناس هم المجاذيب. و«المجذوب» عند الصوفية هو الذي اجتذبته الحضرة العلوية بقوة جعلت ميزانه الشرعي يختل أو ينعدم، وذلك لاستعداد سابق فيه بخلاف السالك المتدرج، وفي كل خير. والمجاذيب الذين ذكرهم الغجدامي هم المجاذيب الأحياء، الذين كانوا يترددون على دمنات وعددهم سبعة، من بينهم امرأة. ولاشك أن الفلاحين العاديين لا يفقهون شيئا من التأويل الصوفي لحالة «المجاذيب» ولكنهم كانوا يحترمونهم ويقدسونهم ويخافونهم. والمجذوب عندهم ليس معتوها، ولكنه شخص غير عادي له اتصال بعالم ما يمكنه من اكتناه أسرار المستقبل. فيلقي لهذا وذاك، مهما كانت رتبته الاجتماعية، بكلمة صريحة، أو ملغزة، مهذبة أو نابية، ولكنها تعين مصيرا فرديا أو جماعيا. ومتى «جرب» الناس مقالة شخص من هذا الصنف ذاع صيته. والمجذوب في الغالب يأخذ من هذا ويعطي لذاك. وهو صاحب أذكار أو صلوات جهرية، أو سباب وشتم، أو توعد أو لوم، نظيف الهندام أو أغبر أشعث، ولكنه ينفع ويبشر وينتقم للمظلوم. وقلما كان يؤذي. وقد ذكر الغجدامي نبوءات واختبارات لبعض المجاذيب صدقها التاريخ المحلي أو صدقتها أحداث حياته الخاصة لأنها كانت تتعلق بها. وبعد هذا كله فالناس لم يكونوا يرون كبير تناقض بينهم وبين المجذوب ولكنهم كانوا يشهدون له بقوة أخرى تكمن في كشفه للمستقبل وجرأته على قول ما لا يقال.

ولم يكن بإينولتان في القرن الماضي فقيه سني ترك أثرا يشهد باستنكار التعلق بمعتقدات غير إسلامية، ومع ذلك كان هنالك فقهاء مارسوا الإفتاء في المعاملات واعتبروها أهم من هذه الانحرافات أو مظاهر الممارسة الدينية عند العامة، وخصوصا عند النساء. وكان هؤلاء الفقهاء إما أرباب زوايا أو أتباعا لمشيخات صوفية. فمقدمو زاوية تاساوت كانوا فقهاء مفتين، والفقيه علي بن عبد القادر الصفراوي الذي كان يفتي عددا من القبائل بأحكام الشرع في النوازل قد دخل الطريقة الكتانية عند ظهورها. والفقيه المؤلف علي بن سليمان البجمعاوي، نسبة إلى قرية آيت بوجمعة من ربع آيت واودانوست، قد كان ناصري الطريقة.

كان البجمعاوي المذكور أكبر فقهاء إينولتان في القرن الماضي، فقد رحل إلى الشرق وأخذ عن عدد من علمائه، وكتب عددا من الشروح على مصنفات فقهية أو حديثية[30]. ووضع سنة 1282هـ رسالة غريبة في مضمونها، ووجهها «إلى علماء الآفاق ومشايخهم وملوكهم ليؤلفوا في عدم تفضيل مذهب (فقهي) أو طريق (صوفية). وعلل ذلك بكون كل «أهل طريق أو مذهب يزعمون أنهم الأهل بالأفضلية والأولى بالتقديم على من خالفهم وباينهم، فكثرت بذلك دعاويهم، فلم يُدر من كان محقا أو عابثا فتفرقت بذلك الأقوال وتمزقت هنالك الأحوال حتى إنه وقع من سفهاء تلك المذاهب والطرق السباب بعضهم لبعض». وقد اقترح على ملوك المسلمين أن يأمروا العلماء بوضع تصانيف غير مطولة في الموضوع. فإن اتفق أعلام كل مذهب على النهج الذي ينبغي سلوكه، لكي لا تتعارض المذاهب، بعثوا بما كتبوه إلى حضرة من الحضرات كأحد الحرمين الشريفين أو مصر، حيث يجتمع أولئك الأعلام لتصفح المصنفات قصد اعتماد واحد منها يكون مرجع المسلمين. وقد اقترح البجمعاوي أن يتم ذلك الاجتماع بعد مضي أربع سنين على ألف ومائتين واثنين وثمانين[31].

إن الفقهاء لم يكونوا بالضرورة صنفا من الناس الحضريين. بل إن البوادي المغربية قد انجبت عددا كبيرا من فقهاء المغرب الذين يعرفون، بالنشأة والخبرة، أحوالها الاقتصادية والاجتماعية سواء نزحوا إلى المدن أو ظلوا يقيمون في البادية.

(30) توجد بخزانة تامكروت.

(31) نتوفر على نسخة من هذه الدعوة.

وتعد بعض النوازل كنوازل السكتاني والعباسي والناصري والكيكي، شواهد على أن الصلة لم تنقطع بين بعض الفقهاء والبوادي، لأن الفلاحين كانوا يستفتون الفقهاء في أحوالهم من عبادات ومعاملات، وكان الفقهاء، بالرغم من بعد الشقة العلمية وحتى اللغوية، يتفاهمون معهم ويقدرونهم. فعامة أهل البوادي يرجعون بشكل يومي، تقريبا، إلى الطلبة الأئمة بمساجدهم القروية، الذين ليسوا متضلعين في الفقه، ولكن كل واحد منهم يتوفر على عدة كتب من هذه الأمهات الأساسية لا يفتأ يرجع إليها، وإن كان عاجزا عن تمييز قيمتها عن قيمة الكتب الخرافية والسحرية التي ينقل منها عدته في الأخبار وكتابة الحروز. وقد أبدينا هذه الملاحظة لنبين إلى أي حد يمكن لباحث أنطروبولوجي مثل أرنيست جيلنير أن يخطئ في الاستنتاج عندما يقيم تقابلا وتعارضا بين فقهاء المدن وبين المرابطين في البادية. فقد ادعى أن البادية لا يمكن أن تستعمل العلماء، ولا يشكلون صلة وصل بينها وبين الدين، ولكنها تستعيض عنهم بالصلحاء لأنهم يخدمون أهدافا تقتضيها البني القبلية، ولأنهم يسنون للقبائل رخصا لا يشكون مع إتيانها أنهم يدينون بالإسلام الصحيح[32] إن الحالة التي وصف عليها جيلنير زاوية أحنصال في هذا القرن هي حالة التدهور الصوفي والعلمي، بعد أن كان فيها التصوف والعلم، وصارت هيكلا محنطا من الأنساب يعزز قيامه عدد من الخرافات الشفوية. فهذه الحالة جعلت جيلنير يحاول أن يفهم المرابطين - والنموذج في نظره هم حنصالة - على ضوء السياق القبلي مع أن هذا السياق يختلف تاريخيا، من الوقت الذي كانت تتحرك فيه قبائل آيت عطا، وهو وقت الشيخ سعيد والشيخ يوسف الحنصاليين، إلى العصر الحاضر. ففي العصر الحاضر يوجد فرع للزاوية الحنصالية بإينولتان، ولكنه ليس منبع التوجيهات الدينية الوحيد حتى بالنسبة للقرية التي توجد فيها الزاوية. وفي نفس فرقة كرول كان الفقيه الكيكي النوازلي المفتي، وبجوارها كانت زاوية آيت ماجطن وكان أصحابها معلمين وفقهاء، إلى جانب كونهم مرابطين. وهذا كله يؤكد أن مرابطي البادية ليسوا دائما على الشكل الذي وصفهم عليه جيلنير الذي استقرى النموذج الحنصالي استقراء غير تاريخي. فلكل زاوية تاريخها سواء من حيث الوظيفة الدينية أو الوظيفة السياسية. وعندما تفقد مهمتها الأساسية الأولى، وهي صوفية وتوجيهية شرعية،

---

(32) البحث المذكور في الملاحظة 6.

تستحيل إلى أنساب مكرسة، لا في البادية وحدها بل حتى في المدن. ولكنها في البادية تستمر في القيام ببعض المهمات الاجتماعية بفعالية أكثر حتى ولو لم يعد المرابط ملقنا للأذكار أو مفتيا شرعيا. ولكن مبررات هذا الدور في نظر الناس مستوحاة من الأهلية الصوفية التي تستحيل إلى اعتقاد «صلاح» المرابط وهو ما يعبر عنه بالبركة، ومن الأهلية الفقهية، باعتبار أن المرابط حتى ولو لم يكن فقيها هو أقرب إلى مصدر الفقه من رجال القبائل الذين يحتكمون إليه.

ثالثا : الوظائف الاجتماعية والسياسية «للمقدسات»

كان لكل الأشياء التي كان يتعلق بها الإينولتانيون وللأشخاص الذين يبجلونهم وظائف في حياتهم الاجتماعية والسياسية.

إن الأشياء الطبيعية المعتقد فيها كانت تساعد، سيكولوجيا، على الأقل، في شفاء المريض وتجديد أمل العانس وفي الشعور بالأمن إزاء الأرواح المطاردة.

وكذلك كان للأماكن والمزارات دورها :

فالضريح كان محل استشفاء ومحل مبيت للسابلة، ومحل أداء اليمين تنتهي بها التسوية القانونية عند انعدام البينة، كما تشهد بذلك رسوم التقاضي. وكان الضريح محل «حرم»، كان يلجأ إليه المتظلم المطارد، أو المجرم الذي أدركه التحري، أو الهارب بنفسه من الفتنة أو الانتقام. وكان الضريح يقصد لفك عقدة العاقر التي تبيت به لترى الرؤيا المبشرة بغلام، أو عقدة الشاب المتهيب من أخذ يد المحراث أو المنجل وهو يافع، ولمثل هذه الأغراض كان يزار سيدي مكراز (معلم الحرث) وسيدي بوجمعة معلم الحصاد[33]. أو أضرحة أخرى تهب ملكة ارتجال الشعر.

والمسجد كان محل اجتماع الجماعة لتدارس مشاكل الزراعة وغيرها، وخاصة إثر صلاة الجمعة. وكان مدرسة لتعليم الصبيان وحتى المراهقين أحيانا. وكان محل إطعام المارة أو ضيوف الجماعة، ومتسعا يعقد فيه المعسر الذي ضاقت داره بحضور وليمة عقد نكاح. وكان السابلة يبيتون بالمسجد كذلك. والمسجد مكان

(33) المرجع المذكور في الملاحظة 17، ص. 365.

تطهر لأن به بئرا وإناء أو موقدا وحطبا وربما كان به حمام. وقد تستعمل بعض بيوته لحبس الزوجة الناشز قصد تأديبها[34].

والزاوية كانت محكمة ومحكمة صلح في الغالب، ومقر استرشاد واستفتاء، ومستودع أمانات يخاف عليها من النهب. وكانت مدرسة أعلى مستوى من مدرسة المسجد، ومحل إطعام الطعام في المجاعة أو حتى عند الخصاصة العادية. وكانت «حرما» بقطع النظر عما إذا كان المعتصم بها جانيا أو مجنيا عليه. فقد التجأ الجيلالي الدمناتي، فارا من ثورة قبيلته إلى زاوية تاناغملت، والتجأ أحد زعماء القبيلة المختارين إلى زاوية تاساوت فارا من انتقام الجيلالي بعد رجوعه. وإن كان هذا الحرم مقدسا من طرف العامة فإن الحكام لم يتورعوا عن انتهاكه. فكذلك وقع لهذا «الزعيم» المذكور، إذ أن الجيلالي انتقم منه بالرغم من أن مرابط تاساوت جاء به وتوسل إليه ورغبه فيه.

والمرابط كان قبل كل شيء شخصا مهابا ينتدب للتحكيم في النزاعات، والدخول بين الأطراف بالمصالحات، معوضا للغياب المخزني أو لنقص في حضوره أو عجز. ففي 18 رجب 1312هـ (15 يناير 1895) كتب السلطان عبد العزيز إلى المرابط أحمد بن العباس التنغملتي رسالة جاء فيها: «... وبعد فقد أخبر وصيفنا القائد الجيلالي بن علي الدمناتي أنك تسعى في الصلح بينه وبين إيالته وتبذل المجهود في ذلك أصلحك الله وأعانك فذاك شأن المرابطين الأخيار فنأمرك أن تزيد في عملك حتى يتم صلحهم معه ويزول ما بينهم وبينه من التنافر ويحصل الائتلاف وبذلك تزيد عندنا حظوة ومكانة بحول الله»[35]. والمرابط كان يتدخل لإطلاق سراح بعض سجناء المخزن ولإنصاف بعض من لحقهم ضيم أو لإعفاء بعض أتباع الزاوية أو المتوسلين بها من تكاليف لا تطاق. وفي المجال الزراعي كان المرابط يبارك الزراعة وأعمالها ويتلقى مقابل ذلك جزءا معلوما من المحصول، وكان في المستوى العائلي يجز شعر الأطفال ويحدد لهم أعرافا أو ضفائر.

(34) المصدر المذكور في الملاحظة 21، ص. 40.

(35) من رسائل زاوية تاناغملت.

فعن طريق الحياة الدينية كان سكان القبيلة يحاولون التغلب على النقص في الإنتاج الزراعي، والنقص في الجهاز السياسي والقضائي، والضيق في فهم العالم، كما كانوا يحاولون التغلب على الحرمان الاجتماعي والقهر السياسي.

فالأسس الموضوعية لوظيفة المرابطين في البادية تلخصها قصة الشيخ سعيد أحنصال الكبير، كما تلقيناها عن أحفاده بكرول. فهم يزعمون أن الشيخ أبا محمد صالح الماجري، عندما أراد أن يأذن لتلميذه سعيد أحنصال في الإرشاد، أعطاه قلما ومنجلا وعودا. أما القلم فرمز العلم. وأما المنجل فرمز السطوة الباطنة، التي تدمر الأعداء وتجتث جذور المعارضين وتفرض الهيبة على المنتسبين، وأما العود فكلما حركه في القدر زكا الطعام وكثر حتى يكفي لمن استطعم الزاوية.

وإذا أمعنا النظر في باطن هذه القصة نجد الدعائم الأساسية لقيام الزاوية، وهي الارشاد العلمي والفقهي الذي تقوم به المدرسة الملحقة بالزاوية، الأمر الذي يزيدها هيبة وتعظيما، والدور القضائي والسياسي، وهو يقوم على إذعان السكان للمرابط رغبة ورهبة. أما الدور الاجتماعي المتمثل في إطعام الطعام فيقتضي امتلاك أملاك واسعة واستثمارها بخدمات مجانية، ثم الحصول على صدقات وهبات و«زيارات» غير منقطعة، تظل توحي بسبب كثرة المستفيد من طعام الزاوية، أنها لا تكفي، فلابد من تدخل «بركة». وقد تزول الوظيفة العلمية والصوفية عن زاوية ما، كما زالت عن حنصالي إينولتان، ولكن الدور السياسي يظل مرغوباً فيه. ولابد من مبرراته التقديسية والاعتقادية، ومن سنده المادي المتمثل في أملاك الزاوية وما تقدمه لها القبائل من منتجات وخدمات.

وقد رأى كيلنير أن السمات المميزة للمرابط خمس هي : كونه مسالما، وكريما، وشريفا، وصاحب «بركة» وسنيا[36]. والواقع أن هذه الصفات ليست دائمة منطبقة على المرابط. فالحنصاليون قد اصطدموا بالمخزن في أوائل القرن الثامن عشر، وقد كانوا على رأس آيت عطا حين صراعهم مع آيت عتاب في واويزغت، وقد كان الدلائيون قبلهم محاربين أشداء. وفي القرن التاسع عشر جمع مرابط تاناغملت عددا من القبائل لتحارب مع أتباعه هنتيفة حتى يستردوا مزارع تانانت التي أقطعها مولاي

«Annales Marocaines de sociologie», 1968, P. 187 (36)

الحسن لإينولتان. وقد جاء المرابط سيدي مح الحنصالي ليعين أبلاغ ضد الكلاوي والمحلة الفرنسية القادمة لدمنات. فالمرابط لا يكون مسالما لما يراه منكرا إلا إذا لم يكن بإمكانه غير المسالمة، وكذلك القبائل، ولم يكن معظم المرابطين من نسب شريف، حقيقا كان أو منحولا. وإنما غالبهم من أبناء القبائل. المتتلمذين لشيوخ التصوف. فمرابطو تاساوت لا يدعون نسبا شريفا. أما السنة فغير واضح ما يقصده بها كيلنير. فإذا كان قيامهم بالدعوة الدينية حسب الاجتهاد الصوفي فذاك، وإلا فإن سلاح «السنة» وهو الذي استعملته الدولة، وكذا الفقهاء المتشبعون بالسلفية الحديثة، ضد الزوايا وأصحابها من المرابطين. وقد وردت إشارة إلى ذلك في نصيحة مولاي الحسن القرنية : «عمل قليل في سنة خير من عمل كثير في بدعة» وقضية الشيخ محمد بن جعفر الكتاني حلقة من مسلسل هذا الصراع.

وقد ذهبت باحثة في الدور التاريخي للمرابطين، اعتمدت هي الأخرى على النموذج الحنصالي، ولكن استنادا إلى وثائق تاريخية، وهي ماكالي مورسي[37] ذهبت إلى استنتاج أن المرابط في الأطلس المتوسط كان يلعب دورا مزدوجا بين القبائل والدولة، يصانع تلك ويمالىء هذه، في موقف مشبوه أدى إلى تجميد الوضع لصالح المخزن. وقد رأت أن ذلك يفهم على ضوء مصالح الزاوية في المدن والسهول، وعلى ضوء اقتصاد مبني على التجارة البعيدة المدى[38].

والواقع أن هذا الاستنتاج قد يجانب الحقيقة لأن مصالح القبائل، كما بينت الباحثة المذكورة، كانت موجودة في السهل كذلك، ولأن الدولة المهيمنة في السهل كانت تناصرها قبائل أخرى، وكانت تستطيع أن تقتحم على الثائرين جبالهم، ثم إن مغامرة يوسف الحنصالي نفسه تكذب الاستنتاج المذكور. وقد وقعت في أواسط القرن الماضي واقعة في إينولتان مايزال يحكيها مرابطو كرول، وهي ذات مغزى في توضيح الظروف التي كانت تتحكم في الدور السياسي للمرابط قال محدثي : [جاء رجل من أكديم (واويزغت)، وهو طالب اسمه سيدي أحمد أوحماد إلى كرول، وطلب من جدنا الإذن في طريق الصوفية، وأذن له جدنا يوسف[39]، ولكنه حذره

(37) Morsy (Magali) - «Les Ahansala», Moutin, 1972

(38) المرجع المذكور، ص. 46.

(39) قدمه مولاي عبد الرحمان بن هشام على زاوية كرول برسالة مؤرخة بمتم قعدة 1263 (19 نونبر 1846).

قائلا : «كن على بال فنحن ببلاد المخزن، وأنت ببلاد السيبة، إياك أن تدعي الملك فنلام على ذلك ونؤخذ به» فلما وصل التلميذ إلى جبله ذكر «الاسم» وظهرت عليه إمارات المشيخة، فقام يدعي الملك، وتبعه الناس من هناك إلى تافيلالت. فقبض المخزن على جدي بسجن دمنات، فأرسل رسولا إلى تلميذة المتسلطن وقال له «قل لأحمد أوحماد لا تُكلِّف صغار الأحصنة ما لا تطيق» وقام بسلب بركته].

إن الممارسة الدينية لا تخلو بعض مظاهرها من انعكاسات البنية الاقتصادية - الاجتماعية. المتسمة بضعف تيكنولوجي وضعف في تقنيات الإنتاج ووسائله، وأهم ما يتجلى فيه ذلك الانعكاس ثلاثة أوجه هي الاستسقاء والاستشفاء والاستطعام. وهذا المظهر الأخير هو الذي جعل القبائل تتسامح مع الزوايا في توسيع ملكياتها، لأنها تلجأ إلى طعامها عند الحاجة. كما أن الحياة الدينية تعكس التفاوت الاجتماعي بما توفره من الألقاب تجعل حامليها يعلون على سواد العامة. ولكن بعض مظاهر هذه الحياة محاولة لإلغاء هذا التفاوت الاجتماعي. فقد يدفن كبار الأعيان بجانب الصلحاء في الأضرحة. ولا يجد بعض الرؤساء تناقضا بين القيام للصلاة والاستماع بعد ذلك مباشرة لأجواق ترقص على أنغامها قينات حاملات لثياب مرصعة بالجواهر[40] أو الشروع في تلاوة البخاري وختمه في مدة حركة تطوع فيها القبائل بحد السيف[41]. وقد كانت زوايا البادية تتعامل أساسا مع العوام بينما كان للأعيان تشوف إلى الانخراط في طرائق المدن. وبين أيدينا رسالة يوصي فيها الشيخ الكتاني مقدمه بدمنات بأن يتحرى في تلقين الأوراد لمن تتوفر فيه شروط خلقية معينة[42]. ومع ذلك فالأعيان والعامة يجلسون جنبا إلى جنب في المسجد وفي حلقات الأذكار في الزوايا، وكان العامة يرون في ذلك فرصة غير متاحة لهم أسبابها المادية[43]. فالرؤساء يتملقون رجال الدين، والمجذوب قد يتعرض على تصرفات الكبار، ولكن العامة أكثر تعلقا بتقديس الأموات وتشخيص العبادات، بينما الأعيان وخاصة منهم المتعلمون، أكثر تقبلا للرموز وفهما للمجردات.

---

(40) كذلك وصف الغجدامي حياة المدني الكلاوي.

(41) نفس المصدر والموضوع عند تطويع آيت مساض سنة 1916.

(42) من رسائل عائلة أولفصالت.

(43) انظر شواهد على ذلك في كتاب محمد المختار السوسي : «منية المتطلعين إلى من في الزاوية الإلغية من الفقراء المنقطعين».

إن الطرق الصوفية كما تبدو من خلال الوثائق كانت تمكن رجال القبائل من الإطلال على عالم أوسع وتحطيم الحواجز القبلية، وتحقيق أسلاك من العلاقات تمتد بعيدا، حتى إن بعضها كان يخرق المغرب كله، فهذا مقدم الزاوية الكتانية بدمنات قد سافر ليلحق بشيخه في الغرب في صفر 1326هـ، وجعل ينتقل في طريقه من زاوية إلى أخرى، حيث كان يتلقاه «إخوانه» بالترحيب. وقد حدث فقراءه الدمناتيين في رسالة يصف فيها بذل إخوانه الذين تنقل بينهم قائلا : «فإن الإخوان في هذه النواحي لو رأيتموهم وما فعلوا لقلتم لسنا على طريق الشيخ (...) يصرفون على ثلاثين فقيرا كأنهم لم يفعلوا شيئا (...) ومع ذلك يطلبون السماحة»[44]. ولكن الطرق كانت في بعض الأحيان تشكل حواجز أخرى للانغلاق بما كان بعضها ينكر على البعض الآخر. فهذا الفقيه البجمعاوي بالرغم من سعة علمه قد كتب إلى التنغملتي يحرضه على التمسك بالورد الناصري ويحذره من «دجاجلة» آخرين لم يسمهم، ولكنه ذكر أن شيخهم مات على الكفر[45]. ومن الرسالة المذكورة أعلاه[46] يتبين أن بعض الطوائف كان بإمكانها أن تعبئ السكان للجهاد ضد الاستعمار، فقد جاء فيها : «... ومولانا الشيخ فإن خبره وجدناه محققا أنه خرج من فاس هذه المدة من ثلاثة عشر يوماً قبل تاريخه (23 مارس 1908) ونرجو الله أن نجده في ازعاير. فهو أتى معه من الغرب بعدد كثير فبه ينصر الله هذا الدين المحمدي. وأما الجهاد فإن الناس قاموا إليه كافة، لاسيما هذا البربر مثل محمد أحم الزياني ومح أسعيد فإنهم نزلوا بعدد كثير (...) وأخبروا ساداتنا الفقراء بمراكش وغيره بخبر سيدنا الشيخ وأكدوا عليهم بالتهيئ للقاء العدو بقوة ومن القوة شراء الخيل والبارود والقرطاس».

(44) من رسائل عائلة أولفصالت.

(45) من رسائل زاوية تاساوت.

(46) انظر الملاحظة 44.

الفصل الخامس عشر

النمط الثقافي

النمط الثقافي

تعرضنا، عند وصف الجوانب الاقتصادية والقانونية والدينية في حياة إينولتان، إلى بعض العادات والمعتقدات التي تلقي الضوء على نمطهم الثقافي. وسنضيف في هذا الفصل جوانب أدبية وفكرية يتجلى فيها هذا النمط بصفة أكثر جلاء. فثقافتهم كانت تشمل الثقافة الشعبية الشفوية، وتتكون من عدد من الأنواع الأدبية، وتعبر أكثر من غيرها عن مظاهر الحياة الاجتماعية، وعن الأحاسيس الجماعية. كما تشمل الثقافة العلمية المكتوبة التي كانت تلقن ابتداء من الكتاب الملحق بمسجد القرية، إلى مدرسة الزاوية أو الجامع، ويهمنا أن نورد بعض المعلومات عن هذين النوعين الثقافيين، نظرا لما تعكسه من ملامح البنية الاجتماعية لإينولتان، وذلك واضح في المواضيع التي كانت تتناولها ثقافتهم وفي مميزاتها ومضامينها.

أولا : الثقافة الشعبية

1 – مواضيعها ·

كانت تتكون من أنواع أدبية من بينها الحكايات الشعبية، والشعر، والخرافات، والسير، والأمثال الخ. ولكن نوع مقامه في حياة الجماعة. فالحكايات كان منها ما يروى للأطفال الصغار، ويتناول عادة المغامرات الطريفة لبعض الأبطال الأذكياء مثل «الطالب علي»، أو لبعض الحيوانات كالقنفذ أو الذئب. ومنها ما يحكى في مجالس الكبار، ويتركز على مواقف مؤلمة أو مضحكة تستخرج منها العبر لحياة قاسية. أما الشعر فمقامه الأول هو الملتقيات الجماعية، في الأعراس والاحتفالات الزراعية والأعياد بصفة خاصة. وقد يكون ترديدا محفوظا أو يرتجل للمناسبة، ولكن أغراضه هي أغراض الشعر أينما كان، وهي النسيب أو المدح أو العتاب أو الرثاء أو الوصف أو غيرها. والقصيدة كثيرا ما كانت تتطرق لهذه المواضيع ، أو لمعظمها، في مناسبة

واحدة، ولكنها قلما كانت تخلو من غرض سياسي بالمعنى المحلي للسياسة. أما الخرافات فكثيرا ما كانت تدور حول تصورات عن حياة أكثر بدائية في الأزمنة الأولى، كصراع الأغوال مع البشر، أو حول ندرة النار، أو حول مخلوقات نصفها آدمي ونصفها غير آدمي الخ. أما السير فغالبا ما كانت تحكي حياة بعض الأولياء والصالحين المعروفين في المنطقة، وكيف عمروا البلاد وغرسوا الأشجار، أو كيف اقنعوا المنكرين عليهم، أول مرة، بقيمة صلاحه ومضاء كراماتهم.

2 — مميزاتها :

تتمير هذه الثقافة بما تتميز به كل ثقافة شعبية، وهي كونها شفوية محفوظة بالتوارث والتواتر. وهي جماعية وعامة، سواء من حيث الإنتاج أو الاستهلاك، وقلما عرف، بصفة لا جدال فيها، من هو الشخص الذي نسج حكاية معينة، أو قال شعرا معلوما، أو ألف سيرة هذا الولي أو ذاك. ثم إنها غير مؤرخة إلا إذا ارتبطت بمناسبة معلوم تاريخها، كأن يعرف أن شعرا معلوما قيل في عرس معين لتسجيل حدث ما، أو عند صراع بعض الأسر أو الفرق، أو هو انتقاد حاكم معروف أو مدحه. وقد كانت لغة هذه الثقافة بالنسبة لإينولتان هي الأمازيغية. كما تتميز من حيث التعبير بالرمزية التي تقتبس موادها من المحيط الزراعي المحسوس، مع اقتصاد في اللفظ، وعدم اسراف في الخيال. ويمكن أن نقرر أن هذه الثقافة كانت، نوعا ما، «ملتزمة» لأن ناظمي الشعر ومبدعي الحكايات كانوا، في الغالب، من العامة، وقد عبروا دائما عن أحاسيسهم وآلامهم وأمانيهم، ووجهوا في بعض الأحيان نقدا لاذعا للأعيان. وهذا لا يعني أن هذه الثقافة كانت خالية من عناصر «استلابية» نابعة من منطلقات تبريرية للمكانة التي كان يحتلها ذوو الجاه في أعين المحرومين.

3 — مضمونها :

أ — نماذج : جمع سعيد بوليفا[1] عددا من الحكايات التي كان يروجها الإينولتانيون، في أوائل هذا القرن، نعتبرها معبرة عن مشاغلهم الفكرية وعن بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية :

---

(1) سعيد بوليفا : «نصوص بربرية من الأطلس» (بالفرنسية)، وقد أشير إليه مرارا في الفصول السابقة.

- كان عدد من الطير وغيرها من الحيوانات بشرا ارتكبوا موجبات لمسخهم فمسخوا :

1) طائر السنونو، كان إنسانا حظى من فاطمة (بنت الرسول) بمنديل أبيض فرط فيه وسرق منه فمسخ. وما يزال يندب حظه في منطقه.

2) والشحرور، كذلك، كان أمة خادمة غشاشة. ولكن أحدا لم يكتشف غشه حتى فضحته القبرة فمسخا معا.

3) والديك الهندي لم يصلع رأسه ويتدلى أنفه ويحمر إلا لأنه تدخل في أمر لم يكن يعنيه. ذلك أن صقرا هوى على كرش غنم كانت تغسلها امرأة بجانب الوادي فسرقها، وطار بها لأولاده الجياع، ولكن الديك الهندي كان يشاهد هذا المنكر، فأوحى للمرأة بقول بذيء ما نطقت به المرأة حتى عاف الصقر غنيمته ورمى بها. فحكم ملك الطير وهو النسر على الديك الهندي بتعريضه لحرارة الشمس، ولكن النسر، لتحيزه في الحكم، قد تعرض لمس الجن وأودى بحياته، بينما ورث أولاده الصلع . أما الديك الهندي فقد تشوهت صورته.

4) واللقلق كان رجلا غنيا. ولما كانت مجاعة باع للناس الزرع بالغلاء الفاحش، وأراد أن يسخر من زبنائه المعوزين، فأمر خادمته أن تطلي الدرج الذي ينزلون منه، بعد الكيل، بالصابون، وأن تضع فيه قطعا من الزجاج تدميهم وما أن دفع لهم الزرع وأخذ الثمن حتى زاحمهم في الخروج، فصاروا يتدحرجون واحدا بعد واحد وقد تشتت ما اشتروه من الزرع، بينما ظل واقفا يتأمل شقاوتهم وهو يقهقه ملء شدقيه. وفي تلك اللحظة مسخ لقلقا ينطق بصوته المنكر المعروف.

5) وأبو زريق، كان إنسانا ابتلي باللواط فمسخ.

6) والغراب كان رجلا زانيا، زير نساء، كان يضايق المارات في القرية، ويتفحش عليهن فدعون عليه فمسخ.

وإلى جانب الحكايات المتعلقة بمسخ الطير أورد بوليفا بعض القصص التي تشبه الأولى ولكنها أقل رمزية :

1 - اتفق الذئب واللقلق على أن يشتركا في زراعة، واحتاجا إلى خماس، فاتخذاه امرأة، وذهبت تحرث الحقل. ولكن شريكيها، مالكي الأرض، لم يحضرا لها الغذاء في الوقت المناسب، بل تأخرا عنها حتى سقطت مغشيا عليها من أثر الجوع. فلما حضر الذئب واللقلق، ووجداها كذلك، ضربها أحدهما بسكة الحرث وجرحها، فما كان من المرأة الخماس إلا أن رفعت بهما شكوى إلى القاضي. وقد انتصف هذا الأخير للخماس بأن يحكم على المالكين بإعالة ضحيتهما وإطعامها لحما مشويا، عددا من الشهور، حتى اندملت جراحها وعادت إليها عافيتها.

2 - قصة رجل وزوجته وقطهما في زمن المجاعة. اضطرا لبيع كل ما كان يملكان من أثاث وأوان وثياب لكي يحصلا على قوتهما. وفي الأخير خرجت الزوجة تتوسل، وهي شبه عارية، وأقام الرجل في الدار لأنه عار من كل ما يستره. وكلما جاءت الزوجة بحبات شعير قلتها وطعماها. وإذا ألقيا بشيء منها إلى القط أعرض عنه. ونام الرجل ذات ظهيرة فوق أعواد السرير، وبينهما فراغ، وكان النائم عاريا فانقض القط على خصيتيه وأكلهما[2].

نموذج من الشعر :

1 - أَوَلاَ يْنِي مْكْدَا كَانْتْ أَسَنْرَا أَتِينِيخْ.
أَكْرْنْ أَوُرْسُولْ تَّاكرن تِيلِّي سنْوَانينْ.
يَانْ أورْيَادْ إِيرَا بَّاسْ وَلاَ رَانْ إيمَّاسْ.
كُولُّوفْتَانْ مْدَّنْ غْ لْخْلاَ وَانْ لْحْلُّوفْ.
دَايَا قْلاَيْنْ تِيزِي أورُوفينْ أَغَارَاسُ.
كُويَانْ غِيدَا غِي إِبِّي إِيمِي ايْحَانُوتْنْسْ.

التـرجـمـــة :

انما أحكي الذي قد وقع
لم يعد الدقيق يكفي الطابخات
لم يعد أحد يقبل أباه ولا أمه

(2) كل هذه الحكايات واردة في أواخر المصدر المذكور أعلاه.

كل الناس تائهون في البرية كالهلوف
يكابدون العقاب ولا يهتدون لطريق
كل واحد قد «قطع» باب دكانه إلى قبلته.

2 - تُمْزِّيتْ أَتَامُوزُونْتْ لْفِعْلْ تِيوِيتّ.
تُوتْ لْبْحْرْ تُوتْ أُوزَّالْ تُوتْ أَلاَ نْوَّاشْ.
تُوتْ إخْفْ نْ لْقَاضِي إِينَاكْرْ تِيفَاوِينْ.

التـرجـمـــة :

أنت صغيرة أيتها «الموزونة»[3] وفعلك فعل عظيم.
شققت البحر وصهرت الحديد ونغصت الحاسدين.
و«ضربت» رأس القاضي فأنكر أنوار الحق.

3 - أَسِيفْ نْ الزَّمانْ إيغْ نْكِينْ يَاوِي لْمْكَارِيهْ
إيمَّا تَارْوَا نْ إِينْمُوغْرْنْ لْمَالْ أَسَاتَّاكِينْ.

التـرجـمـــة :

إذا طم سيل الزمان جرف أبناء المحقرين.
أما أبناء الأعيان فيقطعون النهر بأموالهم.

نموذج من الحكمة :

الحكمة الشعبية تجري على لسان المجاذيب، أو الذين امتلكوها بعد تناول بعض الأعشاب النادرة، أو وصفات ترصدوها وتجشموا في إدراكها الصعاب. ويروي آيت صالح أنه كان في أعلى جبلهم غار كانت تسكنه أفعى. وقد علم أحد الطلبة أن تلك الأفعى كان فيها سر الحكمة، فترصدها بواسطة قط مدرب حتى تمكن منها. ولكن الطالب لم يعرف في أي جزء منها توجد ضالته، فقطع رأسها المسموم،

(3) «الموزونة» قطعة نقدية فضية مغربية قديمة.

وجزأها ووضعها تطبخ في إناء. وقد اشتغل ببعض أموره عن مراقبة الإناء، وعهد بذلك إلى أحد تلامذته النجباء، كان يدعى سيدي إبراهيم أوسوس، بعد أن حذره من الاطلاع على ما في الإناء. ولكن الفضول دفع التلميذ إلى رفع الغطاء وفي تلك اللحظة قفزت القطعة التي فيها الحكمة وسقطت على الأرض وعلق بها التراب. ولما رأى التلميذ ذلك خاف من انكشاف أمره، وأكل القطعة اللحمية بدل أن يعيدها إلى الإناء. وصار منذئذ ينطق بالحكمة. ومما قاله بشأن دمنات :

1 - أَسَّانْ إِيلاَ أُوكَّادِيرْنْ تْغْزَا اَلسُّورْ.
أَيْخْفِينُو سَامَا إِيدْرَارْنْ.

الترجمة :

في اليوم الذي يصير فيه حصن تيغزا[4] محاطا بالسور.
انصحك يا نفسي بمحاذاة الجبال.

2 - أَكْلاَسْ نْغَاسْ تُوكْلْتْ.
إِيبُو تْجْدً يكْتْ هَانْ دَايْجْنْجَامْ.

الترجمة :

اعتن بعلفه
ذي الغرة[5] فانه يفلتك.

3 - ادْرَارْنْ تْحْلاَتِينْ أَكِي تْنْجَامْ.
إِيوِيسْ نُوْشنْ أَرْدْ يِيلِي اَلْهْنَا.

الترجمة :

إلى جبل تيحلاتين[6] يفر بنفسه
ابن آوى إلى أن يعود الهناء.

(4) المقصود بحصن تيغزا هو المكان الذي بنيت فيه دمنات.
(5) أي الفرس الذي في جبينه غرة.
(6) جبل تيحلاتين من أعلى الجبال المشرفة على دمنات.

التــأويـــل :

إذا حاولنا تحليلا مقتضبا وسطحيا لبعض هذه النماذج الأدبية، نلاحظ أنها تعبر عن البني العميقة لمجتمع إينولتان. فمن أسباب المسخ في نظرهم، ارتكاب السرقة. ولكن سببا أعظم من ذلك هو التدخل بالوشاية بين المسروق والسارق، لأن هذا الأخير قد يكون مدفوعا بجوعه وجوع أولاده. ثم تأتي أسباب المسخ الأخرى وهي الزنى، واللواط، وعدم الإنصاف في الأحكام. ويمكن أن نرى في هذه الحالات تعبيرا عن احتجاج العامة. بينما يمثل المسخ بسبب غش الخادمة تصويرا غير عامي للعلاقة بين الخادم والمخدوم. أما الحرمان والشماتة فغصتهما تنتقل من الآباء إلى الأولاد، يرددونها كما يفعل طائر السنونو.

وقد تناولت الحكاية الأخرى تصوير موقف المالك الذي يتوصل إلى توفير الزرع في خزائنه ليدمي به المعدمين من زبنائه، ويسخر منهم بعد ذلك سخرية بشعة تذكر بها قهقهة اللقلاق. أما المعدم فيسخر من نفسه في ظروف المجاعة القاسية، وتسخر منه الجماعة، عندما تصوره ضحية قطه الذي التقم خصيتيه.

أما الشركة الزراعية فهي، في قصة الذئب واللقلق، عملية مبنية على هضم حقوق الخماس. ولكن التصوير الشعبي قد أوجد لهذا المظلوم حاكما منصفا يأخذ له حقه، وذلك ما يحلم به الخماس، وهو أن ينعم من المالك بإعالة قوامها اللحم المشوي، والبطالة المضمونة التي تضمد جراحه وتنسيه جوعاته أيام الحرث.

أما النماذج الشعرية فترمز إلى ملامح التطور الذي لحق هذه البنية :

1 - تفكك الأسر الكبيرة وانقسام الدار إلى دويرات لكل واحدة بابها من إحدى الجهات الأربع ، لأن الأبناء انفصلوا عن الآباء في المعيشة.

2 - أزمة القضاء وإجراء الأحكام.

3 - وقوع التكاليف على كاهل العوام دون الخواص.

وقد تركزت قصة أكل الأفعى على الرمز إلى دور دمنات، كمركز مخزني تحيط بقصبته أسوار تمكن من أسر من يرغب الحاكم في أسره من السواقين المرتبطين مع تلك البلدة بالمبادلات التجارية. ونفس الكبس السياسي الواقع للجبليين هو الذي

ظهر في الأبيات الأخيرة، وفيه يتجلى حذرهم من مغبة الخوض في شئون السهول، وإيثار اللجوء إلى مكامن الذئاب.

إن التراث الثقافي الشعبي لم يتم جمعه بعد ولو على صعيد قبيلة واحدة حتى يتأتى فرز أنواعه ومراميه، وفحص أنواع التصورات التي يتضمنها عن الكون والإنسان ومعيشته. ولكن الشيء المؤكد هو أن الأدب الشفوي، عند إينولتان، سجل كثيرا من تاريخهم، ولا يتسع المجال هنا لإدراج عدد أكبر من الشواهد على ذلك. وهذا التسجيل للتاريخ يتجلى في وصف الملامح المطردة للبني الاقتصادية والاجتماعية البطيئة التطور، وفي تسجيل أحداث سياسية محلية أو أحداث تمس علاقة الحاكمين بالمحكومين[7] أو تتناول مقاومة السكان للاستعمار[8]. فدراسة تاريخ إينولتان، ووصف بناهم الاقتصادية والاجتماعية، هو الذي يمكن من فهم سياق الحكايات والشعر والخرافات، وهي أنواع لا تدل على عقلية بدائية، بقدر ما تعبر، في نظر الباحث في التاريخ الاجتماعي، عن ظروف معيشة قاسية عينتها قوى إنتاجية ضعيفة وعلاقات تفاوت إجتماعي.

ثانيا : الثقافة الكتابية

قص الغجدامي في مذكراته مراحل حياته أثناء الطلب، منذ دخوله كتاب القرية وهو طفل صغير إلى أن تنقل بين الكتاتيب والمدارس، في قبائل زمران والسراغنة ونتيفة وآيت عتاب وفطواكة ولتانة، طالبا للقرآن، ثم للقراءات، ثم معلما «مشارطا» في عدد من قرى هذه القبائل، وأخيرا كطالب علم بمدارسها. وتمكن المعلومات التي أوردها من إطلالة على الحياة التعليمية في هذه المناطق القروية التي لا تختلف في شيء عن الحياة التعليمية في المناطق المغربية الأخرى، سواء من حيث فرص التعليم، أو مضمونه، أو الأخلاق المرتبطة به[9].

(7) سنتعرض لبعض النماذج في القسم الرابع من البحث.

(8) انظر بحثا كتبه «إميل لاوست» بالفرنسية ضمن أبحاث نشرت في ذكرى وفاة «هنري باسي» و عنوانه : «أغان بربرية ضد الاحتلال الفرنسي»، ص. 9 – 20، باريس، سنة 1928.

(9) يتأكد هذا التعميم عندما نقارن بين وصف الغجدامي للحياة التعليمية في اينولتان والقبائل المجاورة وبين ما جاء في أرجوزة في موضوع آداب التعليم والمتعلم وضعها في القرن الثامن عشر العربي بن عبد الله المساري وشرحها أحمد بن المامون البلغيتي في كتابه «الابتهاج بنور السراج»، وقد كان صاحب الأرجوزة قاضيا بقبائل الريف.

1 – **جهاز التعليم :**

أ) **أماكن التعليم** : كانت أماكن التعليم هي الكتاتيب الملحقة بالمساجد والجوامع والمدارس. ففي كل قرية كان مسجد وكتاب يتعلم فيه الأطفال. والكتاب في القرية حجرة من حجرات المسجد يتحلق فيها الصبيان أمام المعلم، وقد يحتوي على حجرات أخرى لإيواء من قدم من آفاق بعيدة من التلاميذ. وفي كتاب القرية القريبة كان التلاميذ يحفظون القرآن بعد أن يكونوا قد تعلموا الهجاء، وكانت بعض كتاتيب القرى تعلم الروايات القرآنية كذلك[10]. أما المدارس فكانت تدرس بها الروايات القرآنية والعلوم الفقهية واللغوية. والمدارس التي ذكرها الغجدامي في إينولتان والقبائل المجاورة هي :

1 – مدرسة شرفاء تاغبالوت بتاملالت.

2 – مدرسة الفكروني بالدشيرة بالسراغنة.

3 – مدرسة الفقيه محمد بن حمو بالدشيرة كذلك.

4 – مدرسة العربي السرغيني بأولاد مصباح.

5 – مدرسة الشيخ محمد بن الطيب ببني مسكين.

6 – مدرسة سيدي احماد الماجطني بتاساوت.

7 – مدرسة زاوية تاناغملت.

8 – مدرسة زاوية تاكلاووت بفطواكة.

9 – مدرسة ابن المؤذن بالحمادنة.

10 – مدرسة سيدي محمد بن سعيد الماجطني بواويزغت.

11 – مدرسة ايباراغن بهنتيفة.

12 – مدرسة أرحبي بدمنات.

---

(10) تسمى القراءات السبع أو العشر وهي تنسب إلى القراء وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف، وينسب بعضها إلى رواتها في المغرب حيث اشتهر ورش الخ.

ب) **المعلمون**: كان المعلمون إما طلبة لا يحفظون إلا القرآن بقراءة واحدة، أو طلبة يحفظون القرآن بعدة قراءات، أو بجميع القراءات، أو فقهاء جمعوا بين القراءات والعلوم الشرعية واللغوية. فالصنف الأول كان يعمر كتاتيب القرى الصغيرة التي لا يتعلم فيها غير التلاميذ الصغار، بينما كان الصنف الأخير يعمر المدارس العلمية. وقد كان المعلمون في الغالب هم في نفس الوقت أئمة المساجد، ومؤذنوها وخطبائها كما كانوا يقومون بعدد آخر من الوظائف على مستوى القرية ككتابة الرسائل والتمائم والإشراف على بعض المناسبات كعقد الأنكحة والختان الخ... وكان الطلبة في غالب الحالات متنقلين بين القرى والقبائل.

وقد ذكر الغجدامي عددا من مشاهير المدرسين في منطقته، وهم الفقيه كرداس بدمنات، وسيدي الطاهر أوسوس بتاكلاووت، والفقيه بالدشيرة، والفقيه محمد بن حمو وولداه الفاطمي والصغير بالسراغنة، والفقيه العربي السرغيني بأولاد مصباح، وسيدي محمد بن سعيد بواويزغت، وسيدي محمد الماجطني بتاساوت، وسيدي محمد بن منصور بإباراغن، كما ذكر عددا آخر من الذين أحييوا العلم بدمنات.

إن هؤلاء المدرسين هم الذين تعدوا حفظ القرآن بالروايات وتلقوا العلوم التقليدية في مراكش أو سوس أو فاس. أما غيرهم من طلبة الكتاب فقد كانوا في الغالب مقتصرين على حفظ القرآن وبعض القواعد الدينية. وكلما ظهر مدرس طارت شهرته، وأصبح مقصودا من الآفاق. وقد ذكر الغجدامي أن طلبة إينولتان، أي حفظة القرآن، كانوا ثلاثمائة طالب في أوائل هذا القرن.

جـ) **المتعلمون**: كان جميع أبناء القرية يدخلون إلى الكتاب. ولكن مدة مكثهم به هي التي تختلف. وكان ذلك يتوقف في الغالب على احتياج أسرهم إلى خدماتهم في الرعي وغيره، فكان أبناء الأعيان أكثر توفرا على فرصة تعليم أطول. وقد دخل الغجدامي إلى الكتاب في السنة الرابعة من عمره، وذكر أن صبيا جيء به إلى الكتاب وهو في نفس السن. وقد حفظ القرآن وهو دون بلوغ.

وقد ذكر عدد التلاميذ ببعض الكتاتيب والمدارس التي مر بها :

- مسجد بأولاد خلوف : 30 تلميذا.
- زاوية تاكَلاووت : 6 من طلبة العلم و14 من طلبة القراءات
- مدرسة الفقيه محمد بن حمو نيف وعشرون طالبا.
- مسجد الستاونة : 10 تلاميذ.
- حفظ على طالب واحد في قرية احجين : 22 طالبا في القرية وعدد من الغرباء في مدة اثني عشر عاما.
- مسجد آيت أوناكَا : 3 من طلبة القراءات و10 من التلاميذ.
- مدرسة العربي السرغيني : 20 من طلبة القراءات ومثل هذا العدد من التلاميذ.
- مدرسة المسكيني : نيف وثلاثون طالبا للقراءات.

د) رعاية التعليم : كانت جماعة القرية ترعى تعليم أبنائها بالتعاقد مع المعلم، والقيام بلوازمه. وقد كان بعض الفقهاء يقيمون مدارس للتعليم، ويعتمدون في تمويلها، إما على أملاكهم أو على الصلات والهبات التي كانت تقدم للمدرسة. وكذلك كان يفعل أصحاب الزوايا، وبعض الشيوخ والقواد.

فكتاب القرية كان يتعهده مقدم المسجد، وهو الذي يراقب المعلم ويسهر على تسديد أجرته والقيام بشروطه. وكانت أجور المعلمين تختلف حسب مؤهلاتهم وسمعتهم، وحسب ثروة سكان القرية. وهي تتضمن عادة قسطا من المال، وقسطا من الزرع والسمن والتعاقد كان يتم عن سنة في أغلب الحالات. وقد تعاقد الغجدامي مع جماعة الشتاونة بثلاثين مثقالا وشيء من الزرع وثلاث «جمعات» أي السمن الناتج عن ثلاثة أيام لكل بقرة حلوب، وقد حرثت له الجماعة صاعين من الشعير.

ومن مظاهر رعاية الجماعات للتعليم، تخصيص وجبات غذائية مرتبة للطلبة القادمين من الآفاق، وذلك من طرف ذوي اليسار في القرية.

وكانت لبعض المساجد والمدارس أحباس كان ينفق منها على طلبة العلم. وكانت في جميع المدارس التي ذكرها الغجدامي أماكن لإيواء الطلبة. وكان أصحاب تلك

المدارس يطعمون الغرباء من متعلميهم، و«ينفذون» لهم «رتبيات» عند السكان المجاورين. وكان عامل السراغنة أحمد بن المودن ينفق على مدرسته من أملاكه الخاصة. والفقيه الفكروني يمون الطلبة من داره. وقد ذكر الغجدامي أنه قضى فترة من الطلب في زمران كان فيها في «معيشة منتخبة» وقد قطع في تاملالت برهة من الزمن لا يجود الدهر بمثلها، لأن الطلبة كانوا يطوفون على المساجد فيقابلهم السكان بالاعتناء التام والاكرام و«الزيارة» (الهدايا).

كتب السلطان مولاي الحسن رسالة إلى الجيلالي الدمناتي في موضوع أحباس مسجد زاوية تاساوت جاء فيها : «... فقد ورد على حضرتنا سيدي أحمد بن محمد الماجطني مخبرا أن بثايت مجطن من إيالتك مسجدا له أحباس وبقربه مدرسة فيها بعض الطلبة يقرأون كتاب الله وسائر العلوم حفظا ودرسا وكانت الأحباس المذكورة جعلتها الجماعة بيد والده بحيث يكون يصير من وفرها ما يفتقر إليه المسجد من الضروريات والوظائف وغير ذلك، وإن فضل إليه شيء يصيره في عيش الطلبة وبقي على ذلك إلى أن توفي رحمه الله فتوافقت الجماعة على ولده المخبر المذكور على إقامته مقامه في ذلك فقام بوظيف ذلك من قراءة وتدريس وإمامة وخطابة وغير ذلك جهد استطاعته وصار يتصرف مدة وكثيرا ما ينفذ الوفر المشار له وكل ما يخصه من خالص ماله احتسابا لله إلى أن قام الآن بعض قرابته يروم مشاركته في ذلك مدعيا أن ذلك من متروك الهالك المذكور مع أنه من حبس الجماعة على المسجد ولا مدخل لأحد فيه بشيء عدى من توافقت عليه الجماعة (...) فنأمرك بإبقاء العمل فيه على ما هو عليه (...) 28 شعبان 1304[11]».

وقد كان للناس شغف بالتعليم وسعي لتحصيله، فقد ذكر الغجدامي أن أحد أقارب المرابط المذكور أعلاه، صرف على ولده، في حال طلبه العلم بمراكش، 27000 مثقالا، وأفنى عليه جميع ما ورثه بين إخوانه وبقي عالة على الناس. كما ذكر نفس المصدر عددا من وجوه رعاية العلم في القرى يضيق المجال عن التعرض لها.

---

(11) من وثائق زاوية تاساوت ماجطن.

2 – مضمون التعليم وطرقه :

أ) البرامج : في كتاتيب القرى كان يبدأ التلاميذ بحفظ القرآن. وإذا حصل التلميذ ذلك بدأ في تحصيل الروايات. وإذا تاق بعد ذلك إلى العلم، قصد إحدى المدارس التي يدرس بها. وفي كثير من الأحيان كان الطالب في مرحلة تحصيل الروايات يحفظ بعض النصوص الأساسية في مختلف العلوم الدينية والفقهية واللغوية، وهي التي تسمى بالأمهات. فكذلك فعل العجدامي حيث حفظ منها حرز الأماني للشاطبي، والمرشد المعين، والزقاقية، والتحفة، والاجرومية، ولامية الأفعال، وخلاصة ابن مالك.

وقد وصف برنامج الدراسة في مدرسة واويزغت آيت ماجطن بقوله : «كان الأستاذ محمد بن سعيد الماجطني يقرئ» «المرشد المعين» والأجرومية بكرة النهار ويخرج للمدرسة لسرد ألواح طلبة القرآن والروايات، وبعد صلاة الظهر يدرس الشيخ خليل مع ابن عاصم وبعد صلاة العصر يدرس خلاصة ابن مالك، وحاصل الأمر أنه يستغرق النهار في التدريس وكان يحضر الحزب صباحا، وبعد الفراغ من قراءته يعربون الوقفة الأولى من أول كل حزب بمحضر الأستاذ ونعيد معه الحزب المعهود في البلاد السوسية[12].

ولا يختلف مضمون البرامج في المدارس الأخرى عن هذا البرنامج. ولكنها كانت تدرس بالعربية. وقد يضاف إلى البرنامج المذكور دروس في المنطق والبيان كما ذكر الغجدامي عن الفقيه كرداس. وذكر أنه درس «ما تيسر من الحساب» على الشيخ محمد بن الطيب المسكيني. أما المدرسون الآخرون فلم يكونوا يختلفون إلا في الشروح التي كانوا يختارون تدريسها على تلك النصوص الأساسية. ولكنهم كانوا يختلفون كذلك في طريقة تدريسها.

ب) طرق التدريس : من أطرف ما حكاه الغجدامي في مذكراته كيفية دخوله إلى كتاب القرية، وكيف استقبله المعلم والسلوك الذي سلك معه. فقد ذكر أن أخته هي التي حملته إلى المؤدب في اليوم الأول. وأن هذا الأخير أعطاه ملء يديه من الجوز

(12) التسلي، ص. 34.

وأعطاه لوحة فيها البسملة والحروف الهجائية التسعة والعشرون، ولكنها لم يقبلها، فتغافل عنه المؤدب، وانشغل بغيره. ومكثت معه الأخت ساعة وانصرفت به. وكذلك كان الأمر في الأيام الخمسة الأولى إلى أن حضر صبي في سنه فأشركهما المؤدب في لوحة واحدة وأعطى لكل منهما ملء يديه من اللوز وزاده ثلاث ثمرات، وتمكن بذلك من تأليفهما فأقبلا على القراءة.

ولكن الغجدامي ذكر بعض المعلمين المتصفين بالشدة والجفاء في معاملة المتعلمين. وقد اهتم كثيرا بانتقاد الطريقة التي كانت تتبع في تدريس العلم بالمدارس التي تنقل فيها، فمن ذلك قوله : «كان سيدي الطاهر أوسوس في تاكلاووت يدرس الاجرومية بشرح المحجوبي والمرشد المعين لشرح ميارة الكبير وكلاهما غاية في الطول وكنا مبتدئين لا نقدر على التحصيل من مثل الشارحين المذكورين وجلسنا نحو خمسة أيام ولما خرجنا من قراءة الأجرومية طلبت من الطلبة الذين سبقوني للقراءة المذاكرة في الدرس الذي فرغنا منه فلم يدر أحد منا ما يقول».

وبالرغم من كون برامج التدريس في الأزهر بمصر لم تكن تختلف كثيرا، في مضمونها، عن البرامج المغربية، فقد مدح الغجدامي طريقة شيوخ الأزهر في الإقراء عندما حضر عليهم الدروس وهو في طريقه إلى الحج، كما أعجب بطريقتهم في إجازة العلماء والمدرسين.

كانت وسائل التعليم تنحصر في لوح خشبي بالنسبة للتلاميذ في الكتاب، وفي كتب غالبها مخطوط باليد بالنسبة للعلوم المختلفة. التي ينكب عليها الكبار. وقد كان استنساخ الكتب هو الوسيلة الأولى لتحصيلها بسبب قلة وسائل النشر. وقد ترك والد الغجدامي عشرة من الشروح على النصوص الدراسية الأساسية نقلها بخط يده.

3 — الثقافة المكتوبة في الوسط القروي :

كانت هذه الثقافة المكتوبة تحمل إلى السكان الثقافة الإسلامية واللغة العربية، وتفتح لهم آفاقا أكثر امتدادا من أفقهم المحلي. ولكن الطرق التي كان يمارس بها تلقينها هي الحفظ دون الفهم في الغالب، مما كان يجعل منها مجهودا تعبديا أكثر منها

وسيلة نفعية. ولم تساهم إلا قليلا في تحسين المعارف المادية للسكان، لأن الكتب التي كانت بين أيدي الطلبة، فيما عدا البرامج المذكورة، كانت تمزج التجربة بالسحر، والخرافة بالواقع إن حملة هذه الثقافة كانوا الموجهين لذهنية الناس، ولكنهم كانوا مجمدين لها لقصور آفاقهم في بعض الأحيان، فخطب الجمعة التي كان يلقيها الماجطني في مسجده لا علاقة لها بالشئون الدنيوية للناس، وهي منقولة من مجموعة خطب كتبت بقطع النظر عن أي سياق تاريخي أو جغرافي. ولكن هؤلاء المتعلمين لم يكونوا جميعا قصيرين وإمعات، فقد طلب القائد الجيلالي من عبد الرحمان أولفصالت أن يكتب له عقدا مزورا يجرد به أحد الفلاحين من أرضه. فما كان من هذا العدل إلا أن حمل متاعه واستعد للهجرة من دمنات حتى استعطفه الذي هم بإفساده. وكان المتعلمون معرضين للمحن. فقد كتب الغجدامي رسالة على لسان جماعة دمنات أدت به إلى السجن على يد الكلاوي، ولكن التعليم كان يوفر للحاصلين عليه حياة أقل كدحا، وأكثر نظافة ونعومة من حياة الفلاح. بل كان يجلب لأهله التوقير والاحترام. فقد أعطى السلطان محمد بن عبد الرحمان ظهير توقير واحترام للماجطني بتاريخ 11 ربيع الثاني عام 1290هـ أقره على ما تضمنته الظهائر السابقة... من التوقير والاحترام والحمل على كاهل المبرة والإكرام والإخراج من زمرة العوام في التكاليف المخزنية والوظائف السلطانية «وابقائه في زكاته وأعشاره على عادته وعادة والده» رعاية للعلم الشريف ورفعا لقدره المنيف[13].

إن النمط الثقافي لإينولتان، كان مطابقا لنمط انتاجهم الكلي. فالسواد الأكبر من العامة المشتغلين بزراعة لا يكاد إنتاجها يسد رمقهم، والتي تتوقف على أمطار قلما كانت تأتي بما فيه الكفاية، هذا السواد كان يعبر في إنتاجه الثقافي الشفوي عما كان يعانيه من نقص في الحصول على القدر الكافي من الحبوب حتى إنه كان يسخر من أحواله في المجاعات ومن فشله في المزارعات.

وكان القرويون مع ذلك حريصين على إقامة مسجد فيه حجرة يتعلم فيها الصبيان، لأن ذلك دليل على عمارة القرية ووجودها بين القرى. والابن الذي حفظ القرآن كان أمل والديه في التحرير من عذاب الدنيا لو صار طالبا كاتبا لشيخ، أو عدلا

(13) من وثائق زاوية تاساوت ماجطن.

بجانب قاض، أو مستكتبا مقربا من قائد، وأملهما في الشفاعة من عذاب الآخرة المستحق على ما اقترفاه مكرهين، من سرقة أو كذب أو زنى الخ.

ولكن العامة في القرى، وحتى الأعيان منهم، لم يكونوا يستطيعون تمويل مدرسة علم كبيرة تتطلب ثروة لا تتوفر إلا لمرابط أو قائد أو جامع ذي أحباس في مدينة، فلم يكن في إينولتان سوى مدارس متواضعة متناسبة مع ثروات أصحابها.

والتعليم خاضع للدورة التي كان يخضع لها الاقتصاد. فقد ذكر الغجدامي أن العلم لم يكن معروفا في دمنات حتى أحياه بها كرداس وغيره من فقهاء ما بعد منتصف القرن الماضي. ومعنى ذلك أن المجاعات كانت تأتي على العلم كما كانت القحوط تأتي على الثروة الزراعية. وقد تعاقد الطلبة القاطنون بزاوية تاساوت على ألا يقبلوا زائدا يضيق عليهم الغذاء المتناقص في مجاعة 1294هـ. ولما أمر السلطان مولاي الحسن أهل زمران بتقديم عدد من العساكر شق عليهم ذلك وصاروا يرحلون، فسرحوا عددا من معلمي مساجدهم ومنهم الغجدامي. وفي إبان المجاعة، المشار إليها أعلاه، سار الغجدامي وبعض رفاقه يريدون الذهاب إلى فاس لطلب العلم بها، ومروا في آيت عتاب بجماعة من الناس سألوهم عن وجهتهم، وأشفقوا من حالهم، فأنكروا عليهم بلسان واحد قائلين : إن الناس في جهد من المعيشة وقد أصابتهم مجاعة لا يتلفتون معها للقراءة ونحوها[14].

إن مدرسة المرابط كانت مكملة لأهداف زاويته الدينية والاجتماعية المحلية في التوجيه الديني والشرعي. فالعلم فيها تعبد ومنفعة وحلية. وكذلك بالنسبة للمدارس التي كان يرعاها بعض الفقهاء والقواد. أما التجار فلم يتوصلوا ولم يدفعوا، نظرا لوسائلهم المحدودة، إلى انشاء مدارس ربما لم يكونوا في حاجة إليها.

(14) كل المعلومات السابقة وردت في «التسلي...».

القسم الرابع

إينولتان والدولة المغربية

الفصل السادس عشر

المخزن وممثلوه المحليون

المخزن وممثلوه المحليون

صدرت لأحد الحقوقيين المغاربة في أوائل عهد استقلال المغرب دراسة عن «الحكومة المغربية في مطلع القرن العشرين»[1] تناول فيها بالدرس مختلف الأجهزة الحكومية في آخر ما تطورت إليه قبل إجراء الحماية الأجنبية على المغرب، كما تناول فيها بالتعريف مختلف الدواليب المغربية المركزية من دواوين ووزارات معرفا بطبيعتها وبالخدمات التي كانت موكولة إليها. وبعد ذلك مر مرور الكرام بذكر الأجهزة الجهوية ملمحا إلى بعض وظائفها. وبقدر ما حرص المؤلف على أن يبرهن على أن الحكومة المغربية كانت حقيقة تاريخية فرضت وجودها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، حرص كذلك على أن يقيم الدليل على أن تلك الحكومة كانت مجرد جهاز تنفيذي وأن مصدر التشريع لم يكن الحاكم حتى ولو كان هو السلطان نفسه بل كان هو الأمة المغربية ممثلة في الفقهاء وأصحاب المشورة[2].

والواقع أن هذه الدراسة القانونية المفعمة بالوطنية قد أتت تناقض الأطروحات الاستعمارية التي كانت تحاول أن تظهر المغرب مشطورا إلى شطر ضيق لا تتعدى حدوده ضواحي المدن الكبرى خاضع للسلطان، وشطر كبير تحتله قبائل سائبة لا تكاد تعترف بسلطة أحد، كما كانت تحاول أن تصور الحاكم المغربي في أي مستوى كان، ما لم يقيد ببعض الأعراف الديمقراطية القبلية، مستبدا لا تكاد سلطته تقف عند حدود.

وحيث إن تلك الأطروحات الاستعمارية أو نقائصها اعتمدت التاريخ فإن كل خطوة في الدراسة التاريخية للمخزن، هذه الدراسة التي لم تتقدم بعد، من شأنها أن تكشف عن مزيد من عناصر الحكم على طبيعته وأن تمكن من تجنب كل تأويل

---

(1) Lahbabi (M) - «Le Gouvernement Marocain à l'Aube de XXè Siècle», Rabat, 1958

(2) المرجع المذكور، ص. 65.

مبتسر ناجم عن المبالغة في إبراز هذا العنصر أو ذاك على حساب العناصر الأخرى. وهذا يعني تحقيق الأحداث والوقائع وإثباتها قبل الوصول إلى استنتاجات عامة. ولا يمكن أن ندعي الاضطلاع - ولو جزئيا - بهذه المهمة وإن كنا نرى أن دراسة العلاقة التاريخية بين المخزن وقبيلة إينولتان قد تضيف بعض المعطيات المحسوسة التي لا تتعلق فقط بواقع الممارسة الحكومية في منطقة قروية بل تشف كذلك عن بعض ملامح المخزن كجهاز متناسق سواء في المستوى المحلي أو في المستوى المركزي.

إن الأجهزة المخزنية المركزية معروفة نسبيا منذ منتصف القرن التاسع عشر سواء من خلال الوثائق الوطنية[3] أو الوثائق الأجنبية[4] بينما لا نعرف عن العمال والقواد في الإيالات المختلفة إلا قليلا، علما بأن هؤلاء هم الممارسون المباشرون للسلطة المخزنية على «الرعايا»، المكيفون للأوامر السلطانية، المنيخون بكلكلهم، إن خفيفا أو ثقيلا، على جسم القبائل. وترجع أهمية الجهاز المخزني المحلي إلى ما ذكره محمد الحبابي نفسه من وجود لا مركزية واسعة كانت تتمثل في أن وجود القائد في القبيلة لم يكن ينفي حفاظ القبائل على إدارة نفسها بواسطة جماعاتها وتشبثها بأنظمة لم تكن تريد التخلي عنها[5]. ويعزز فكرة الحبابي هذه ما توصل إليه جرمان عياش في دراسة عن «مجتمع منطقة الريف والحكم المركزي المغربي» من «وجود قوتين سياسيتين مختلفتين أصلا واتجاها يتوقف عليهما مصير القبيلة، إحداهما خاصة بها وتنتهي إلى القاعدة، بينما تأتي الأخرى من الخارج أي من الدولة، ويتحقق الاتصال في شخص القائد الذي يعينه السلطان...»[6].

فالحبابي يرى أن ليس هناك من تناقض بين اللامركزية الإدارية المحلية وبين التماسك الحكومي الوطني ما لم يجد الفيوداليون المحليون دعما خارجيا يجعلهم يحيلون تلك اللامركزية وهذا التماسك وهما من الأوهام[7]. بينما يرى عياش أن

---

(3) انظر لائحة بالمصادر والمراجع في بداية الجزء الأول.

(4) انظر لائحة بالمصادر والمراجع في بداية الجزء الأول.

(5) مرجع الإحالة، رقم 1، ص. 184.

(6) بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي التاسع والعشرين للمستشرقين، ص. 30.

(7) مرجع الإحالة، رقم 1، ص. 84.

وجود قائد مخزني، وإن كان يؤدي إلى اختفاء المجلس العام، فإن «النسق السياسي داخل القبيلة يبقى كما هو»[8] وهاتان النظرتان تختلفان عن جوهر أطروحة روبير مونطاني حول «المخزن والبربر» الذي نظر إلى العمل المخزني كعامل تخريب للنظم الجماعية التي كانت تشكل النسق السياسي لكيانات الأطلس، حتى إن التطور الذي طرأ في سوس والأطلس الكبير منذ منتصف القرن التاسع عشر يتلخص، حسب مونطاني، في تدهور لتلك الأنظمة القبلية «الديمقراطية» بقدر ما كان الحكم الشخصي للقواد المخزنيين يستتب على حسابها[9].

ومن الطبيعي أن تتضارب الآراء والتأويلات باختلاف منظورات أصحابها حول طبيعة الحكم المخزني وحول «الديمقراطية القبلية» مادامت لم تتوفر الدراسة المكثفة والمستندة إلى وثائق تلقي الضوء على نماذج من الوقائع التاريخية أغنى من الشوارد التي اعتمدت عليها الاستنتاجات التي تم استخلاصها حتى الآن.

ممثلو المخزن في دمنات :

لم تكن قبائل الأطلس خارجة خروجا تاما ودائما عن سلطة المخزن أو عن نطاق نفوذه، ولم تكن خاضعة لحكمه خضوعا تاما ومستمرا. فلا الذين حاولوا أن يجعلوا من «السيبة» طبيعة من طبائع تلك القبائل ولا الذين رأوا في هذه الكلمة مجرد وهم شيعه المستعمرون أخذوا الصيرورة التاريخية للدولة المغربية وديناميتها السياسية بعين الاعتبار. فالجهاز المركزي للمخزن قد تطور منذ عهد عبد الرحمان بن هشام إلى عهد مولاي عبد العزيز من جهاز بسيط متكون بعد السلطان، من وزير أعظم يعينه بعض الكتاب إلى جهاز أكثر تعقيدا يتركب من عدد من الوزراء المختصين وبجانب كل واحد منهم عدد من مساعديه وكتابه. كما تطور التقسيم الإداري الإقليمي من أقل من عشرين عمالة كبرى إلى ثلاثمائة وثلاثين قيادة[10] ومع ذلك ظل المخزن المغربي بوسائله المحدودة في الاتصال والإكراه بعيدا عن تغطية كل إيالاته المترامية بنفس درجة الحضور ؛ أي أن المخزن كان يتسم بسمة الدولة التجزيئية

---

(8) مرجع الإحالة، رقم 6، نفس الصفحة.

(9) Montagne (R) - «Les Berbères...», P. 411

(10) مرجع الإحالة، رقم 1، ص. 145.

التقليدية أي بتناقص نفوذ الدولة كلما ابتعدنا عن المركز[11] وهي سمة لم تكن خاصة به بل كانت تنطبق على كل الدول ما قبل - الرأسمالية وقد سبق أن نص على ذلك ابن خلدون في الفصل الثالث من المقدمة حيث قال بأن «كل دولة لها حصة من الممالك والأوطان لا تزيد عنها» وبأن «الدولة في مركزها أشد مما تكون في الطرف والنطاق...» والسبب في ذلك عند ابن خلدون هو «أن عصابة الدولة وقومها الممهدين لها لابد من توزيعهم حصصا على الممالك والثغور [...] وإذا توزعت العصائب كلها على الثغور والممالك فلابد من نفاد عددها» وإذا كانت علة العصبية تصدق أكثر على الدول المغربية الوسطوية فالسبب في القرن التاسع عشر هو ضعف الوسائل المادية المساعدة على تكثيف الوجود المخزني في جميع الأطراف... وحتى الوسائل الممكن توفرها في نطاق اقتصاد مبني على إنتاج زراعي ضعيف كان يشتد ويضعف بحسب تدخل عدد من العوامل تتصل بمدة حكم السلطان وبشخصيته بالقحوط الطبيعية وبالمشاغل الخارجية المشوشة على السلطان[12] كما تختلف بين أول فترة التولية ووسطها وآخرها الخ. وبحسب هذه العوامل كان يعتور الوجود المخزني في البلاد مد وجزر[13] فعندما يجري الحديث عن توطيد الحكم المخزني أو عن السيبة يتوجب تحديد الزمان والمكان والعوامل الأساسية المسئولة بدل اللجوء إلى التعميم والتحدث عن ميول السكان وطبائعهم.

كان يمثل المخزن في البادية قواد قد يتسمى بعضهم بالعامل إذا اتسعت إيالته فشملت عدة قبائل. وكان هؤلاء القواد بمثابة أجهزة دافعة لإشعاع السلطة المخزنية وكانت سلطتهم تخضع بدورها للقانون الخلدوني القاضي بالتناقص طرديا مع الابتعاد عن مركز القيادة. فإلى عهد عبد الرحمان بن هشام كان إينولتان قبيلة من إيالة عامل السراغنة وكان الحضور المخزني في دمنات يقتصر على وجود خليفة لعامل السراغنة يتولى تحصيل ما أمكن من الواجب على القبائل تاركا الناس «يستغلهم

(11) Balandier (R.) - «L'Anthropologie Politique», P. 161

(12) كان هذا العامل الأخير بارزا في القرن الماضي.

(13) يظل الباحث ملزما بأن يقف على طبيعة الروابط التي كانت تشد القبائل الدانية والقاصية إلى الحكم المركزي المتمثل في السلطان حتى ولو غاب ممثلوه عن منطقة ما عدة عقود من الزمن، حيث لا ينفك السكان يخطبون باسم السلطان في الجمع والأعياد ويعترفون بإمامته.

شيوخهم وإخوانهم»[14] وفي هذه المدة كان إينولتان على هامش عمالة السراغنة وفي منزلة بين الرعية والسائبة.

ولما ولي علي أوحدو على إينولتان وأضيفت إلى عمالته فطواكة غدا مركز العمالة في دمنات وصار الحضور المخزني في إينولتان أشد مما كان بينما صار فطواكة وبعض الفرق الجبلية في إينولتان هم هامش الدائرة الجديدة ونطاقها، وقد اتسعت هذه العمالة في عهد الجيلالي بن علي أوحدو حتى ضمت عددا من القبائل سبق تحديدها في الفصل الخامس. واختلفت درجة توطيد الحكم في كل منها بحسب بعدها عن المركز. فكان منها ما هو خاضع مباشرة لحكم عامل دمنات ونظره، وفيها تتمثل العلاقات بين المخزن والرعية بجميع مظاهرها، وهي إينولتان ؛ ومنها ما هو إلى نظر خليفة من أسرة القائد، وروابطه بالمركز في المرتبة الثانية من المتانة، وهي فطواكة، ومنها ما هو إلى نظر شيخ كبير من عين المكان يربط ما هو ضروري من العلائق بين السكان والعامل المخزني، وهي علائق أقل اطرادا واستحكاما، وهي تكَانة ؛ ومنها ما هو مقر بالتبعية، بعد عراك طويل، مع تركه لشيوخه الذين يجمعون الواجب السنوي ويوصلونه لعامل دمنات ولا يكادون يسهمون في غيره من المطالب إلا لماما، وفي مثل هذه الحالة كان إمغران وأهل دادس وأهل تدغة وآيت بوكَماز وآيت شخمان، وأخيرا نجد من يدينون بالطاعة الاسمية والتزم «حملاؤهم» ضامنوهم بالطاعة للسلطان و بحفظ أمن الطريق وتوصيل البريد ولا يتعدون ذلك حتى إن السلطان مولاي الحسن كتب إلى الجيلالي بأن يعاملهم بما يؤلف قلوبهم لحداثة إذعانهم، وهم آيت عطا.

فتلك إذن درجات خمس من الروابط بين الممثل المخزني في دمنات والقبائل التي كانت إلى نظره ولم تكن الروابط مع الدرجة الأولى أي مع إينولتان تعني أن العامل كان يقبض محكوميه المباشرين بيد من حديد بل كان باستطاعة هذا الفريق أو ذاك أن يثور ويعصى أوامره مدة طويلة. فعندما سأل مولاي الحسن عامله الجيلالي الدمناتي عن عدد كوانين أخماسه سنة 1300هـ –وكان في عز جاهه وصولته – عدها له في كل ربع وذكر عند عدّ إيواريضن : «وقد فسدت منهم فرقتان : الزاوية الخليفية

---

(14) «القول الجامع...»، ص. 14.

وتوتلين وقدرناهم». وعند عد كَطيوة : «وقد فسدت منهم فرقتان مائة وإدمغن قُدروا» وعند عد فطواكة : «وجبالتهم آل مكَون وبوني وأمْدِوَالْ لم نعدهم لفسادهم»[15] وهذا الواقع يحثنا على فحص كثافة التمثيل المخزني في إينولتان بكيفية أكثر دقة.

كان هذا التمثيل يتكون من القائد - الذي كان يسمى أحيانا بالعامل - ومن حامية عسكرية ومن الشيوخ والمقدمين ومن الأمين والطالب (كاتب الأمين) ومن القاضي وعدوله.

فالقائد علي أوحدو كان كما أسلفنا من جيش السلطان ولم تكن له أصول أرستقراطية في القبيلة التي عين عليها. فلم يكن تعيينه تزكية لنفوذ أحد أعيان الشيوخ المحليين كما كان الشأن بالنسبة للأكَلاوي، أو الكَنتافي أو المتوكَي، بل كان تنصيبا طبيعيا من قبل سلطة مركزية تسعى إلى توطيد وجودها في نقط استراتيجية سياسيا واقتصاديا، ويمكن أن نفترض أن السلطان كان يكفيه أن ينصب عددا من ضباط جيشه أو جماعة من كفاة طلبته أو رجاله على امتداد نقط استراتيجية مثل دمنات على طول البلاد وعرضها ليتمكن من خلق جهاز من الحكام الإداريين المستمدين سلطتهم من المركز المخزني لا غير والقادرين على بسط سلطانه على القبائل وتحريرها من استبداد شيوخها مع احتفاظ السلطان بكامل دالته على هؤلاء الحكام ينقلهم متى شاء ويعزلهم عند الاقتضاء.

غير أن تحقيق هذا الافتراض كانت تواجهه بعض العراقيل أهمها :

1 - عدم إجراء رواتب للموظفين الإداريين : فكان على القائد علي أوحدو بعد تنصيبه أن يسعى إلى امتلاك الأملاك لا لكي يعيش فحسب بل لكي يحكم، إذ لكي يحكم كان عليه أن يباهي وأن يستضيف ويطعم ويكرم، وأن يفوق الشيوخ المحليين في الملكية والأبهة.

2 - عدم كفاية التعزيز العسكري للحكام المخزنيين : فالحاكم لم يكن إلى جانبه موظفون مخزنيون آخرون يتولون مناصب التسيير في مستويات أدنى ولم تكن الحامية العسكرية السلطانية تتعدى بضع عشرات من الحرس يستمري جلهم عطاء

(15) كناش القائد الجيلالي.

القائد وليس له راتب سلطاني ولا يستطيع القائد أن يستنجد في كل وقت بالعكسر السلطاني لإقرار الأمن أو فرض الطاعة، ولذلك كان مضطرا إلى اصطناع عصابة تمهد له وتعينه تتكون من أسرته الكبيرة التي يستعين بأفرادها كخلفاء وقواد للعسكر الخ. ومن أصهاره وربما من فخذهم بأكمله، كما كان مضطرا إلى الاعتماد على المتعاملين معه من المرابطين وعلى المحظوظين عنده من الشيوخ[16] الخ. وبذلك كان الحاكم يعتبر من جملة أرستقراطيي القبيلة أكثر مما هو ممثل لمصالح الدولة المركزية.

3 - تأصل فكرة توارث مناصب الحكم : لم يكن منصب القائد وراثيا من الناحية المبدئية ولكن أحد أبناء القائد الذي هو في نفس الوقت ابن لأكبر ملاك في القبيلة يكون مرشحا أكثر من غيره لخلافة أبيه، فلم يكره السلطان أهل إينولتان على قبول تولية الجيلالي مكان أبيه بعد وفاته ولكنهم هم الذين «ساروا معه» لتأييده في حضرة السلطان. ولكن الذين ساروا معه باسم القبيلة كانوا هم الأعيان من شيوخ وغيرهم من الصنائع ، وهم في ذلك بين ارتقاب فوائد التعزيز و احتساب عواقب المخالفة.

فالمخزن كان يؤيد اختيار الأعيان لأنهم مصدر كل اعتراض محتمل على سلطته ما بقي ممثله ماسكا بخناق هؤلاء الأعيان حاملا إياهم على الإذعان. ولما كبا القائد الجيلالي كبوته عند موت مولاي الحسن انتزعت منه أطراف عمالته وأسندت إلى أسرة الكلاوي الصاعدة، ولم يتم إقرار الجيلالي سوى على إينولتان وفطواكة.

ولكن التأييد المخزني لممثليه كان يتوقف على جملة الظروف التي توجد فيها الدولة، فحين انشغالها أو ضعفها كانت لا تعدو أن تزكي الأمر الواقع . فعندما قتل الجيلالي الدمناتي قام أخوه سعيد الدمناتي الذي كان قائدا بعسكر السلطان يطالب بالتولية مكان أخيه. وقد أجابه الوزير عبد الكريم بن سليمان برسالة مؤرخة بثامن ربيع الثاني 1322 (يونيه 1904) يطمئنه بأن الأمور ستبقى بدارهم. ولم يكن من ذلك شيء. ويذكر الغجدامي أن إخوة الجيلالي الذين كانوا خلفاءه في الإيالة قد اهتموا بالأموال المتخلفة عن الفقيد ودخل بينهم أعيان القبائل «بالوشوشة» ففشلوا، ولو ثبتوا لأمكن لهم الأمر. وصارت القيادة لأحد شيوخ إينولتان البارزين وهو الحاج

(16) كانوا هم شيوخ نكانة بالنسبة للجيلالي الدمناتي.

محمد أبلاغ لأنه كان حاضرا بدمنات فأغلق أبوابها ووزع الحرس على أبراجها حتى اجتمع أعيان إينولتان وانتخبوه قائدا عليهم.

ومن تمام تشبث الأعيان بالمخزن واعتباره المنتدب (بكسر الدال) الأعلى للسلطة حتى في تلك الظروف المتأزمة بالنسبة للدولة المغربية أن أبلاغ قد اشترط على منتخبيه السير معه لحضرة السلطان قصد الحصول على ظهير التولية. وفي هذه الحالة لم يكن يتوقع من السلطان إلا تزكية ذلك الاختيار. وقد توصل سعيد الدمناتي في ظروف مجهولة لدينا إلى الحصول على ظهير عزيزي مؤرخ برابع عشر محرم 1324 أي بعد سنتين من الوعود، لكي يتولى على إينولتان وصدر في نفس الوقت كتاب إقالة إلى أبلاغ، ولكن ذلك لم يكن على ما يظهر سوى لترضية خاطر هذا الدعي وتسليته، ولم يكن لمضمون كتابه أي تنفيذ فعلي يذكر.

الشيوخ : كان الشيوخ يأتون في الدرجة الثانية من الأهمية بين الممثلين المخزنيين وهم في الحقيقة أركان المخزنية في القبيلة، كثيرا ما يتميزون عن إخوانهم الأعيان بالانتصار للنظام المخزني والاستماتة في خدمته، ولذلك كانوا معرضين لمؤامرات «إخوانهم» المجبرين على تلك الخدمة.

وكما كان القائد أكبر الملاكين في إيالته كان الشيخ من أعيانهم في فخذه أو فرقته وكان القائد يزكي تولية شيخ ما إذا انتدبه إخوانه وطلبوه. ولكنه كان يدفع، في الحالات التي وقفنا عليها، مقابلا ماليا لشراء منصبه بالإضافة إلى الهدايا و«الملاقات» المتكررة، وقد استنتجنا ذلك من مقادير عدة وردت في مداخيل القائد الجيلالي ووصفت بأنها «مال الشياخة»، وهي متفاوتة في مقاديرها.

وقد كان على رأس كل فخذ من أفخاذ إينولتان شيخ واحد في بداية الأمر، ولكن الجيلالي مال إلى تعديد الشيوخ في الفخذ الواحد. وكان الواحد منهم يظل في الشياخة ما ظل قائما بمستلزماتها. كما كان يطمح إلى أن يورثها لأحد أبنائه هو كذلك، والشيوخ هم عمدة القائد في الحكم لأنهم أدرى بشعاب قبائلهم. ولم يكونوا لديه بمنزلة واحدة بل كان منهم مصطفون يقربهم وينتدبهم في أمور شرفية كحضور بعض المناسبات السلطانية أو يكلفهم بما لا يطيقه غيرهم كرئاسةالعساكر ومصاحبته أو تمثيله في الحركات المخزنية.

ولم يكن في إينولتان من الشيوخ من بلغ نفوذه حدا يجعله يربط صلات بالسلطان أو حاشيته دون القائد كما قد يوجد في مناطق أخرى، ولكن بعضهم كان يفرض نفسه بأملاكه وشهرته على القائد فلا يستطيع أن يحدث في شأنه أمرا دون استشارة السلطان، كما وقع في حالة نكبة آيت كروم على عهد مولاي الحسن، وتصفية تركة الشيخ ناصر أوحدو في عهد نفس السلطان. أما صغار الشيوخ فكان للقائد عليهم دالة واضحة وجرأة ماضية، فكان لا يتورع عن إلقاء بعضهم في السجن كما فعل الجيلالي بمقدم أرحبي العربي أومعلا[17].

الأعوان : كان للقائد إلى جانب كاتبه عدد من الأعوان يسخرهم في قضاء المهمات المختلفة خصوصية كانت أو مخزنية وهؤلاء الأعوان كانوا من «الأصحاب» الذين هم من حاشيته ومنهم جلساؤه ومواكلوه وهؤلاء يبعثهم في الكلف التي لها نوع من الأهمية لدى الشيوخ كالقيام ببعض التحقيقات أو كمصاحبة بعض الموفدين من المخزن المركزي للقيام بخرص المحاصيل أو كالوقوف على إنجاز بعض الخدمات أو فصل نزاعات جماعية الخ. ويخرج الواحد منهم بصحبة عدد من الأعيان العاديين يأخذون بسرج ركوبه، ومن هؤلاء الأصحاب المكلفين كانت تصدر تزايدات ومبالغات وافتياتات يعاني منها العوام ويتضايق بها الشيوخ. أما الأعوان العاديون فهم من ملازمي باب القائد في أغلب الأوقات وأكثر تسخيراتهم في حمل الإعلامات إلى الشيوخ وفي إحضار من يؤمرون بإحضاره من أفراد القبائل، وأعوان كلا الرتبتين لم تكن لهم رواتب مخزنية قارة وإنما كانوا يعيشون من فضل القائد أو «السخرات» التي كانوا يتلقونها من الشيوخ.

وكان لكل شيخ عدد من الأعوان على صورة أعوان القائد، ولكنهم أقل عددا وجرأة يصلون بينه وبين القائد أو بينه وبين المقدمين المبثوثين في القرى المختلفة والذين هم قاعدة الجهاز المخزني، ومعلوم أن عددا من الأعوان و«المسخرين» كانوا يربطون بين المخزن المركزي وقواد الإيالات. والانطباع الذي يخرج به المرء من تصفح أوراق الجيلالي الدمناتي هو أن المخزن المغربي كان يحرك في أواخر القرن الماضي طاقة بشرية هائلة لسير دواليبه بالرغم ما كان من نقص في فعالية تلك الدواليب.

---

(17) «التسلي...»، ص. 107.

الأمناء : عين السلاطين في النصف الثاني من القرن الماضي عددا من الأمناء على دمنات لأخذ مستفاد أسواقها وواجبات أبوابها، وكانوا جميعهم من رجال المخزن الذين يزاولون تلك المهمات من قبل، ولم يكن أي واحد منهم إينولتانيا وكان الأمين ذا راتب شهري قار، وكان له طالب يعينه على مهمته خصص له راتب شهري هو كذلك. ففي آخر كل شهر يقوم الأمين بحساب ما حصله من المستفاد في ورقة من الكناش الرسمي وبعد الجمع يطرح من العدد أجرته وأجرة الطالب ومصاريف أدوات الكتابة ويسجل ما تبقى ويبعث به إلى أمين أمناء السلطان[18].

وإلى جانب تحصيل مستفاد أسواق دمنات وواجب الأبواب، عندما كان مفروضا كان الأمين يحصل مستفاد أسواق النواحي التي تدخل في دائرته وكانت دائرة أمين دمنات تتعدى إيالة الجيلالي الدمناتي فكان فيها السراغنة ونتيفة كما كان الأمين يحصل أكرية على الرباع المخزنية من حوانيت تجارية ودور أرحاء وهي منسوبة في كناش المستفاد «للجناب العالي بالله» حيث يتعذر تمييز ما كان منها أملاكا خاصة بالدولة وما كان خاصا بالسلطان. وإلى جانب تحصيل المداخيل كان الأمين يتولى الإنفاق على بعض المشاريع ويشرف على تنفيذها مثل بناء حارة جديدة لليهود في دمنات في عهد مولاي الحسن، ولكن الأمين مع ذلك لم يكن مستحوذا على جميع الشئون المالية في دائرته حيث كان تحصيل الواجبات المختلفة على الفلاحين خارجا عن اختصاصه ومتوقفا على القائد، وفي غياب الأمين كان القائد يتولى تحصيل الأكرية المترتبة لحساب المخزن.

والأمناء الذين وقفنا على تعيينهم بدمنات هم :

1 – الأمين بنشقرون، وكان مكلفا بشئون دمنات حسب رسالة مؤرخة بشهر ذي القعدة 1281 (أبريل 1865) ولا ندري هل كان مستقرا بدمنات أم كان بمراكش[19].

2 – الأمين ابن موسى الرباطي وهو الذي يعنيه دوفوكو عندما قال : إن السلطان أرسل أمينا جشعا إلى دمنات قبل سنوات من مروره، أي عقب مجاعة 1878 مباشرة،

(18) «مستفاد دمنات...».

(19) لعله الأمين أحمد بنشقرون المذكور في «إتحاف أعلام الناس...»، ج 2، ص. 153.

وهو الذي رفع صناع دمنات شكواهم به إلى القائد الجيلالي لتعديه المعتاد في الواجب على الأبواب.

3 - الأمين الحاج محمد الشليح، عين في رمضان عام 1301 (يوليوز 1884)[20].

4 - الأمين المكي بن عمر الصبان، عين بتاريخ 22 ربيع الثاني 1304 (18 يناير 1887).

5 - الأمين بن الحسن أشير إليه في رسالة تحمل تاريخ 1309[21].

6 - الأمين الحاج الطيب الرايسي الرباطي انتهت خدمته سنة 1316.

7 - المكي بن عمر الصبان. عاد مرة ثانية إلى دمنات في الفترة ما بين 19 صفر 1316 و22 جمادي الثانية 1318 (يوليوز 1898 - أكتوبر 1900).

حياة قائد: الواقع أن القائد كان يتجاوز في أهميته غيره من الممثلين المخزنيين بكثير، لأنه صاحب النفوذ الأكبر والمهيمن الحقيقي، ونفوذه كما ذكرنا لم يكن مستمدا فقط من ظهير تعيينه ولكنه مستمد كذلك من أملاكه وجاهه وعصابته وإذا أخذنا الجيلالي الدمناتي نموذجا للقائد المخزني في القرن الماضي نجده ما انفك منذ توليته التي استمرت ثلاثين عاما يحاول تحقيق نموذج يستجيب لمظاهر الارستقراطية الحاكمة في عصره.

كان الجيلالي كما وصفه طومسون : «أسمر لون البشرة، يطل بعينيه من تحت عمامة غليظة وهو يرتدي حائكا من السدى الناصع البياض...» فهو لم يتلق سوى تعليم أولي في الكتاب الذي غادره بعد حفظ أحزاب من القرآن ومعرفة القراءة والكتابة، ولكن الغجدامي ذكر أنه كان يكلفه بالجواب على بعض الرسائل المخزنية وإذا انتهى من تحريرها راجعها الجيلالي وأمره بالنقص والزيادة لأنه «كان بارعا حاذقا في الرسائل لتكرار ورودها عليه»[22]. فتكوينه الحقيقي لم يكن مدرسيا بل

(20) كناش الجيلالي، ص. 54.

(21) كـ.خ.م. رقم 345.

(22) «التسلي...»، ص. 69.

مستمدا من ممارسة الشئون المخزنية منذ كان يخلف والده فيها، أو من احتكاكه بالمشاكل التي كان يواجهها في القيادة.

غير أن أساس مقومات تلك القيادة كانت في تكثير الأملاك والمداخيل. فلا يمكن أن نفكر في قائد مخزني دون أن نفكر فيه كمالك كبير. ومعظم أملاكه في إيالته. وقد كان الجيلالي منظما لتلك الأملاك، فكان له أمناء خاصون يتولون جميع أمواله، وله «وقافون» على أشغاله، وله وكلاء في المعاملات، كما كانت له دفاتر لتسجيل مختلف مداخيله ومصاريفه.

والواقع أن الجيلالي كان عليه أن يكثر مداخيله لأنه كان مضطرا إلى أن يعطي كثيرا وأن يكون مبذرا كبيرا، حتى تتحقق له الأبهة اللائقة.

فداره كانت في وسطها «رياضا» مغروسة بالأشجار الباسقة على غرار «رياضات» أرستقراطية المدن بالرغم من كون دمنات بلدة صغيرة وسط غابة من مختلف الأشجار كان بإمكان عياله (نسائه) أن تتملى بها من شرفات القصبة العالية. وفي وسط هذه الرياض كانت تترقرق المياه المجلوبة من بعيد، وقد جعل لخدمته «ربّاعا» خاصا يتعهدها.

وتحيط بتلك الرياض أقواس أبهية عالية تنفتح فيها قباب فسيحة الأرجاء، على جدرانها طلاء الجبس المزخرف وسقوفها وأبوابها من الخشب المنقوش، وقد فرشت، وخاصة منها القبة الكبرى بالزرابي الرفيعة والبسط الوثيرة. وبجانب الرياض الخاصة بالضيوف توجد دار كبيرة كثيرة الحجرات والغرف والمطابخ وهي خاصة بالنساء. وفي جانب المدينة كان بستان محاط بالسور يسمى رياض القائد وفيه تزرع أنواع الخضر والزهور والأشجار المثمرة وفي جانب فيه شيد «منزه» كان يخرج إليه القائد مع بعض أزواجه وضيوفه.

فرياضه لا تخلو من الضيوف، وعلى باب قصبته صفوف من الأعوان والزوار وأصحاب الأغراض المختلفة. ودار نسائه تعج بالخلق من أزواج وأولاد وقريبات وخدم وزائرات، كانت له زوجة حرة واحدة واودانوستية وعدد من الجواري من مختلف الآفاق، وكان سماهن على أسماء الزهور، وقد استقدم تركية أراد الزواج

بها فتوفيت في طريقها إليه بتادلا، ومحظيته التي كانت تصاحبه في أسفاره هي سرغينية تدعى الياقوت بنت صالح شاهدت معه محنته في الفترة.

وكان جعل أمينا «لصائر» داره يدفع كل صباح ما يكفي من لوازم الطعام لعياله وماشيته. وفي خزائن قصبته من الزاد ما يكفيه هو وسكان دمنات من الزرع والادام عدة سنين[23] وقد اختصر صاحب القول الجامع وصف ما كان عليه الجيلالي الدمناتي من الفخمية بقوله: «وكان القائد الجيلالي أدرك من هذا البذخ والترف الشيء الكثير فقد كان له في خاصة نفسه وشئون داره ما يكون في دار الملك من الخدم والغلمان. فقد جعل غلمانا صغارا يقومون بالوقوف ويؤدون له التحية عند القرب من العيال وبعدهم البنات (يقمن بمثل ذلك) وفي الخارج يقوم الرجال الأعوان يؤدون التحية إذا أراد الدخول يقولون: «الله يبارك عمر سيدي» فيسمعهم الغلمان في الداخل ويقومون بتلك التحية ثم البنات والعكس عند الخروج، وهو الذي عين لكل مائة عون قائدا وله عدة «مشاورين» منهم من آيت البياز. الحاج محمد السكوري والمسمى عياد وسي مو نايت الطاهر ولحسن باعنو وعلال الركوز»[24].

وهذا الترف الذي حصل للقائد وما كان يصرفه فيه من بذخ كان يبهر محكوميه من عامة أهل القبائل المتقللين ذوي العيش الشظف، كما كان يبهر حتى أعيانهم وشيوخهم الذين كان إذا أطعم أحدهم في آنية رفيعة أو شرب الشاي في كأس البلور بدار القائد لم يفتأ يردد ذلك في المجامع. وكان يمكنه كذلك من جلب ملق عدد من «قصاده» من الطلبة والظرفاء والشرفاء وكافة «أهل النسبة» - وعلى أساس تلك الثروة أيضا كان يعامله أنداده من القواد بل كان يعامله المخزن في ما يحمله إياه من تكاليف -.

علاقة القائد بالمخزن:

إن قواعد الحكم المخزني في أساسها لم تكن وضعية تجريبية أو عرفية بل كانت تستند إلى أصول نظرية هي أصول الشرع الإسلامي من كتاب وسنة. وقد ظل

---

(23) «التسلي...»، ص. 76.

(24) «القول الجامع...»، ص. 11.

«السلاطين» يعتبرون أنفسهم حماة تلك الأصول والساهرين على تنفيذها. وما من رأي رأوه في أمور الرعية إلا وأتوا له بسند من تلك الأصول أو من فروعها الاجتهادية، فلم يكونوا أحرارا في أحكامهم وتصرفاتهم إلا بقدر ما كانوا أحرارا في تأويل النصوص الشرعية. وقد كان السلطان يعين عماله لينوبوا عنه في تطبيق قواعد العدل الشرعي، وهي قواعد عامة لم تستنبط منها، فيماعدا الأحوال الموكولة إلى القاضي وهي على الخصوص الأنكحة والمعاملات، بنود محددة في مدونة كان في مقدور العمال والقواد المخزنيين أن يقرروا بمقتضاها في الشئون اليومية للناس ولاسيما في العلاقات بين الحاكمين والمحكومين. ومع ذلك كان كل واحد يستطيع أن يعرف متى تم خرق تلك القواعد بشكل سافر.

ويمكن اعتبار النصيحة القرنية التي بعث بها الحسن الأول إلى الأمة بواسطة عماله مذكرة بمبادئ العدل العام الذي يعين على أساسه العمال بكيفية ضمنية[25]. فبعد أن ذكر بالعبادات التي يقوم عيها الدين وبوجوب القضاء بالعدل قال: «فليبدأ العامل بنفسه» إذ «بصلاح العمال تصلح الرعية» و«لا سعادة أكبر من العدل» و«الإمام العادل المتواضع ظل الله في الأرض» ثم نهى عن الظلم وشجبه وقال: «ويدخل في الظلم ظلم أهل الذمة، وهم في ذمة الإسلام يجب حفظهم، أموالهم ودماؤهم حرام» و«إذا جار الحاكم قل المطر» و«آفة هذا الدين ولاة السوء» و«اعلموا أن ما ينزل بنا من الشدائد والمصائب إنما هو من عدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» و«نعهد إلى عمالنا وولاة أمرنا بلزوم طاعة الله ويدلوا رعيتهم عليها».

وإذا تأملنا ظهائر تعيين الولاة المخزنيين[26] خرجنا ببعض العناصر المبدئية عن طبيعة السلطة المخزنية عموما. فالظهير لم تكن له صبغة صك امتياز باسم الشخص الوالي من طرف السلطان بل كان رسالة يتصدرها الطابع السلطاني الكبير موجهة إلى الرعية المولى عليهم يخاطبهم فيها السلطان بصفة «خدامنا الأرضين» أو «خدامنا الأنجاد»، وبعد أن يدعو لهم بالتوفيق ويسلم عليهم يخبرهم أنه قد ولى عليهم خادمه الأرضى فلانا وأسند إليه النظر في أمورهم ثم يأمرهم بالسمع والطاعة لذلك الوالي ويحدد مجال تلك الطاعة «فيما أوليناه من الأمر والنهي في أمور خدمتنا الشريفة».

---

(25) انظر هذه الرسالة في «إتحاف...» ترجمة الحسن الأول.

(26) لا تكاد صيغتها تختلف من ظهير إلى آخر.

فمهمة العامل لها جانبان : جانب النظر في أمور الرعية، وجانب السهر على الخدمة الشريفة التي على الرعية القيام بها.

عندما عين السلطان القائد علي أوحدو على إينولتان وفطواكة أو عندما أقر ولده الجيلالي على هاتين القبيلتين أو عندما أضاف إليه قبائل معينة، في جميع هذه الحالات، كانت حدود العمالة معروفة لأنها حدود أرض القبائل تجاورها أراضي قبائل غير خاضعة للأحكام أو أراض عليها عمال آخرون. وقد كان هؤلاء بالنسبة لإينولتان هم عمال السراغنة ونتيفة. وكثيرا ما كانت تقوم بين العمال المتجاورين نزاعات حول محكوميهم لأن بعض هؤلاء متى خرجوا من الأرض التي كان يحكمها قائدهم ودخلوا أرض غيره تخلصوا من المتابعة. وكان هذا الأمر من المواضيع التي يلجأ العمال بصددها إلى السلطان للتحكيم فيها. وقد وردت على عمال دمنات أو مجاوريهم مراسلات تأمر برد الفارين من إخوان القائد المتظلم. وقد كتب السلطان مولاي عبد العزيز بتاريخ 12 حجة 1313 (25 ماي 1896) رسائل إلى العمال في هذا الموضوع جاء في النسخة الموجهة إلى الجيلالي الدمناتي[27] «... فطالما أصدرنا أمرنا الشريف لك ولغيرك من العمال بشد عضد بعضكم بعضا [...] دفعا للمضرة التي تلحقكم من ذلك إن ارتكبتم فيه الإغضاء والاختلاف لأن ذلك هو سبب ما وقع من انعكاس الأمر على بعض العمال حتى مدت أيدي الفساد إلى ديارهم بانتهاك الحرمة وانتهاب الأموال ومع هذا لازال كل عامل يدافع عمن ركن إليه من إيالة غيره وينكرون وجود الفارين عنده وهم وراء ظهره [...] ذلك كله هو الركون إلى سقاطة الطمع التي يكذبون بها على العمال...».

والاتصال بين المخزن وعماله وثيق بالرغم من ضعف وسائله[28] فقد كانت توجه إلى عمال دمنات رسائل من السلطان أو من وزرائه أو أمنائه تتناول أمور الخدمة الشريفة ويدخل فيها عموما تحصيل الواجبات المختلفة والقيام بالتسخيرات واستنهاض العساكر، أو تتناول مصالح السكان أو إجراء العدل بينهم أو جلب بعض

(27) من نسخة بحوزة الأستاذ مصطفى الشابي.

(28) سيما بعد أن تعددت القيادات في نهاية القرن الماضي وبلغت أكثر من مائتين وخمسين حسبما يستفاد من قائمة بها «تجريد عدد مكاتب الواجب» أي أسماء القواد الذين يكتب إليهم في موضوع تحصيل الأموال الواجبة على القبائل الخاضعة لهم.

منافعهم. فالعمال كانوا ملزمين بأن يعلموا السلطان بكل أمر ذي بال وقع في إيالتهم. وفي بعض الأحيان كان عامل دمنات يكتب إلى السلطان في أمور تافهة كالزيادة أو النقصان بضع ريالات في أجر حامل بريد سلطاني الخ... وعندما يستوضح السلطان عامله في قضية من القضايا كان يتلقى جوابه ويناقشه، ولربما اكتشف خلل منطقه فيعود مرة ثانية لاستيضاحه، فقلما ينطلي عليه تدليس أو تحريف في مجرى الأمور[29]. وتعكس صبغة الرسائل المخزنية إلى العمال وأسلوبها طبيعة العلاقة بين الطرفين حيث نجد أن العامل فيها هو دائما موصوف بالخادم، وهو «أرضى» إذا كان الأمر يتعلق بخدمة عادية و«أنجد» إذا كان الأمر يتعلق باستنهاضه للحركة العسكرية، وهي رسائل تتضمن أوامر عادية، وقد يصحبها الثناء على حزم العامل وإخلاصه أو الدعاء له أو وعظه بالتزام الجادة في سلوكه أو لومه على تقصيره أو توعده بالعقاب إن تمادى فيما لا ينبغي التمادي فيه.

ولم يكن الاتصال بين المخزن المركزي وعماله في الإيالات مقتصرا على المكاتبات بل كان السلطان يوفد مبعوثا أو عددا من نوابه كلما دعا الأمر للقيام بتحريات بخصوص القضايا المستعصية على العمال أو التي يكونون طرف نزاع فيها أو يظهرون فيها تحيزا لأحد الخصوم ؛ ومن أمثلة ذلك إيفاد السلطان مولاي سليمان عددا من نوابه للمساهمة في حل النزاع بين آيت واودانوست وآيت يحيى حول ساقية واد أمهاصر وإرسال مولاي الحسن عددا آخر من نوابه للوقوف على حقيقة تظلمات مسلمي دمنات من إفساد اليهود ماء ساقيتهم. ولم يقتصر مبعوثوه على المسلمين بل انتدب بعض تجار مراكش من أهل الذمة ليقيم بدمنات شهرا كاملا ورفع له تقريرا على حقيقة النزاع بين اليهود وبين عامله الجيلالي الدمناتي بصفة خاصة.

ثم إن السلطان كان يتصل برعاياه وبأعيانهم على الخصوص عند تنقله بين عواصم مملكته أو عند قيامه برحلات إلى أقطار نائية، وفي الطريق كانت تلتقي به القبائل، وكانت مراحل سفره في نفس الوقت مناسبات لعرض بعض المشاكل على نظره سواء كانت متعلقة بإقرار سلطته على بعض الجهات أو تسويات بعض ديون الدولة على قبائل معينة وفض بعض النزاعات. ومن أمثلة ذلك أن مولاي الحسن قد

(29) من أمثلة ذلك أن الجيلالي الدمناتي حاول ارتكاب التدليس في كراء حوانيت الملاح الجديد، ولكن السلطان كشف ذلك من مجرد ادعاءاته لتبرير الاثمان البخسة التي قدمها للموافقة.

توقف مرتين بدمنات وعالج فيها مشكل نقل حارة اليهود ومشكل نزاع آيت مجطن مع هنتيفة على استغلال أرض تانانت، وفي هذا الموضع قال صاحب البستان الجامع[30] وفي رجب 1304 «خرج لتوديعه (توديع مولاي الحسن من مراكش) جمهور الناس متوجها، بعد تجديد النظر في الرعية، للغرب وفاس، وجعل طريقه على مدينة دمنات مستقبلا إحداث مصالح عظام ومستدركا منها ما فات، وخيم منها على الجبل المطل عليها من جهة الشمال، ودخلها بنفسه وأجال فيها نظر فكره وأمر بإخراج ملاح أهل الذمة من بين دور المسلمين».

وكان العمال وبعض أعيان «إخوانهم» يفدون على السلطان عدة مرات في السنة بمناسبة الأعياد الدينية، وكان السلطان يستدعي للقدوم إلى حضرته عماله إذا تطلب الموقف ذلك ولم تكف المراسلة، كما كان يأمرهم بإيفاد بعض من ارتكبوا أمورا توجب الاستفسار أو التأديب.

وكان السلطان يعزز عماله ويشد عضدهم حسب إمكاناته، وبقدر ما كانت تسمح مشاغله، فقد اضطر القائد علي أوحدو، وبسبب انشغال السلطان مولاي عبد الرحمان وسيدي محمد إلى مصانعة كبار أعيان إيالته وشيوخهم و تملقهم، وكانوا يتجرأون عليه كثيرا. وما أن تولى مولاي الحسن حتى خرج لتعزيز هذا العامل للقضاء على أحد المناوئين له وهو أحمد أوسالم شيخ فطواكة : «فنزلت المحلة على داره حتى ضربوها وجعلوها أرضا دكا»[31] كما أعانه على القضاء على شيخ آخر هو إبراهيم بن علي أوالمحجوب الواودانوستي الذي سيق هو وأبناؤه وأرسلوا للسجن في ثغري العرائش والصويرة وأسكنهم «قبر الأحياء»[32]. وكان سيدي محمد قد أعان نفس القائد على كطيوة الخارجين عنه سنة 1285، ويفهم ذلك من مختصر جواب سلطاني «تضمن الإخبار بأن علي أوحدو الدمناتي بعدما توجه له مدد من العسكر مصحوبا بالمدفع والبوز أعاد الكتب ثانيا ملحا في إمداده ببوز آخر وبمدد من الفرسان والرماة ووجه له ذلك»[33].

(30) السباعي «البستان الجامع . . .»، ص. 122.
(31) «الحسام المشرفي. . .»، ص. 299.
(32) «التسلي. . .»، ص. 13.
(33) كـ.خ . م . رقم 47.

وعندما قويت شوكة القائد الجيلالي واتسعت ثروته وكثرت عصابته لم يحتج في تطويع الخارجين إلى الاستنجاد بالمحلة السلطانية وصار قائما بأمره، ولكن ثورة القبائل عليه، وهو غائب في موكب جنازة مولاي الحسن قد كلفته سنتين من المنفى واضطر إثره إلى الاستنجاد بالمحلة السلطانية لرده إلى منصبه، وفي هذه الحالة سلك المخزن ما خالف المعهود في عهد سيدي محمد أو مولاي الحسن من تعزيز العامل كممثل للسلطة العامة بل كمعني بأمر نفسه، ذلك أن الجيلالي طولب بأداء ثمن العتاد والذخيرة «من ماله الخاص»، فقد كتب العلاف سعيد بن موسى في هذا الشأن إلى أمناء الصاير بالبنيقة المراكشية رسالة مؤرخة بـ26 محرم 1312 (30 يوليوز 1894) جاء فيها: «وبعد فادفعوا لخديم سيدنا، الجيلالي الدمناتي خمسة آلاف من القرطوس لمكاحيل بوحفرة، فقد التزم بأداء ثمنه لبيت المال»[34] كما طولب بمئونة المحلة التي مكنته من الرجوع إلى منصبه «من يوم خرج بها من مراكش»، وكلفه ذلك قدرا كبيرا من القطع الذهبية التي كنزها[35].

والواقع أن علاقة المخزن المركزي بممثليه تفسرها إلى حد ما الموارد المالية للدولة ومدى قدرتها أو عجزها في ظرف ما على تعزيز سلطة عمالها بإمكاناتها العادية. ولاشك أن سلطة الدولة المغربية التي وصلت أعظم امتداد لها أثناء القرن التاسع عشر في عهد مولاي الحسن، وبذلك كانت تتلقى الجباية والمعونة من معظم القبائل، قد تقلصت فجأة بعد موت هذا السلطان ووجد المخزن العزيزي نفسه أمام إمكانات متضائلة كان من شأنها أن تدفعه إلى مثل التصرف الذي سلكه مع الجيلالي والذي تمثل في امتصاص العمال الذين امتصوا الرعية طيلة العهد السالف.

وكان بعض الوزراء يساهمون في هذا الامتصاص لحسابهم الخاص لأنهم كانوا معتمد الولاة في تصفية بعض مشاكلهم بالحضرة الشريفة. وبالرغم من أن رشاوي القواد المحليين للوزراء من الأمور التي لا يتوقع أن نجد عليها تقييدا كتابيا فيستفاد من رسالة للوزير إدريس بن العلام مؤرخة برمضان 1308 إخبار القائد الجيلالي الدمناتي أن البغلة التي وجهت إليه هدية قد وصلته وأنه قد استجاب لمطلب

(34) من رسائل أسرة الجيلالي الدمناتي.

(35) التسلي، ص. 123.

الجيلالي بعدم الزيادة عليه في عدد العسكر المطلوب وغيره. وفي رسالة مؤرخة بربيع الثاني 1310 يطمئن الوزير أحمد بن موسى الجيلالي في قضية اتهم فيها بالتدليس تتعلق بحوانيت للمخزن في دمنات بقوله : «.... فاعلم أن هذه القضية لازال الكلام يراجع فيها بالحضرة الشريفة وحيث يصفو يرد عليك الجواب بحول الله ونحن على ما تعلم من عدم التقصير في الاعتناء بسائر أمورك هذه وغيرها» ووجه الوزير المعطي بن العربي رسالة مؤرخة بشعبان 1311 إلى الجيلالي يشكره فيها على ما وجه إليه من التلاليس». كما وجه القائد محمد أبلاغ الدمناتي في قعدة 1253 هدية إلى وزير البحر عيسى بن عمر ومعها رسالة خاطبه فيها : «محل الوالد... وبعد يصلك من الزاد ما قيد بالطرة إعانة على السفر... كما نحب أن تكون ببال من أحوالنا»[36]. وفي كناش الجيلالي نجد من بين مصاريف سنة 1304 : «وجعلنا مع الفقيه السيد أحمد بن موسى يوم كان مع سيدي بدمنات هذا : وحازه 1000 ريال» وقد قال صاحب «الحلل البهية» عند حديث عن الوزير المذكور : «إن الوافد على السلطان... يصحب معه لملاقاته مائة ريال مثلا ويصحب لملاقات الوزير خمسة آلاف ريال ونحوه لعلمه أن الغرض لا يقضى إلا على يديه»[37].

علاقة القائد بالقبيلة :

وصف الحكم المخزني من قبل بعض الباحثين الأجانب بكونه حكما استبداديا وجائرا[38] ووضعت صورة مقابلة لذلك الاستبداد هي صورة المجالس «الديمقراطية» التي كانت تحكم القبائل عندما لا تنالها الأحكام المخزنية لسبب من الأسباب، ويهمنا أن نتعرف، ولو بكيفية عابرة، على التغيرات التي يحدثها الوجود المخزني في النسق السياسي لقبيلة ما أي التعرف على الفرق بين الحكم في قبيلة رعية وقبيلة سائبة، لأن الصورتين اللتين وقع رسمهما للحالتين هما صورة قبيلة سائبة أو شبه سائبة تحكمها مجالس جماعاتها «بديمقراطية» وصورة قبيلة ممخزنة ترزأ تحت حكم قائد وشيوخ مستبدين. وقد عدل جرمان عياش كما أشرنا إلى ذلك من

(36) رسالة من أسرة القائد محمد أبلاغ.

(37) «الحلل البهية...»، ص. 412. ربما انطبق هذا الحكم بصفة خاصة على فترة وصاية أحمد بن موسى.

(38) روبير مونطاني في كتابه «البربر والمخزن...» تأييدا لشارل دوفوكو.

قبل، هذه الصورة الأخيرة من خلال واقع قبائل الريف التي كانت تخضع لقواعد مخزنيين يحصلون الجباية ويستنهضون العسكر لحماية البلاد، وفي نفس الوقت كانت هذه القبائل تحكم نفسها بمجالس تتمشى حسب ديمقراطية لا يشارك في إقرارها الجميع ولكنها ديمقراطية ملاكين.

لم تكن إينولتان في وضعية الريف من حيث ضعف الحضور المخزني، إذ كان فيها هذا الحضور أكثر كثافة بوجود قائد قوي وحامية عسكرية وشيوخ أقوياء فوق جماعاتهم مكرسين للخدمة المخزنية. وقد استمر هذا الحضور في تكاثف لمدة نصف قرن على الأقل، ولذلك يمكن أن نتساءل هل ظل لجماعات الأفخاذ والقوى وجود وممارسة لأي نوع كان في الديمقراطية إلى جانب الشيوخ المخزنيين الذين هم رماة القائد ومزارقه ؟

إذا رجعنا إلى الصورة التي رسمها مونطاني لمجالس الأعيان التي كانت تحكم أفخاذ القبائل نجد أن كل مجلس كان مكونا من عشرة أو خمسة عشر عضوا من بينهم ثلاثة أعضاء أو أربعة بارزون، وكان كل مجلس ينتخب رئيسا لمدة سنة. وكانت للمجالس اجتماعات دورية. ومهمة المجلس المذاكرة في شئون الحياة القروية من إصلاح للطرق والسواقي وتحديد مواعيد قطف الثمار أو جمع المحصول أو الذهاب إلى المرعى. وفي العلاقات بين الفخذ وجيرانه، كما كان يبت في شكاوي سكان الفخذ ويزجر المجرمين والمخالفين، وأهم مشاغل المجلس هي توزيع فوائد الحكم، إذ يعلن المقدم، وهو رئيس المجلس، في بداية توليته، عن لائحة من المخالفات وعن الغرامات الواجبة عليها، وتنتهي هذه الغرامات إلى صندوق المجلس لينفق منها على الضيوف ومصاريف الحكومة.

وإذا تأملنا في كيفية تركيب هذه المجالس وسيرها واختصاصاتها نجد عدم تجانس بينها وبين وجود سلطة الشيخ والقائد بمثل الكيفية التي كانت عليها في اينولتان فإذا نظرنا إلى المداخيل المالية للمجلس، وهي التي كان يدور عليها كل شيء فيه، نجد أنها لا يمكن أن تأتي من تغريم المجرمين لأن هؤلاء يرفعون إلى الشيخ المخزني أو القائد، ومن جهة أخرى ما كان لهؤلاء الممثلين المخزنيين إذا قويت شوكتهم أن يسمحوا بأن يشاركهم شريك في ابتزاز أموال العامة.

وأخيرا فإن هؤلاء العامة، بوجود المخزن، كانوا مطالبين بأنواع من الضرائب لا يعقل أن يحافظوا معها على مصاريف أخرى للمجلس فيكفي أن تنعدم الموارد المالية لهذه المجالس لكي تختفي تماما.

أما الاهتمامات الحربية للمجالس فإنها هي الأخرى تصبح غير مطروحة لأن القائد كان يقف مستعدا للتدخل في حالة اعتداء فخذ على آخر أو قبيلة على أخرى ولا يترك مجالا للتناطح بين اللفوف إذا وجدت.

وإذا لم يقبل الممثلون المخزنيون شريكا لهم في أموال العامة لم يقبلوا شريكا في الجاه، إذ من شأن أعضاء مجلس الأعيان أن يجتذبوا إليهم العامة وأن يثيروا غيرة الممثلين المخزنيين وشكوكهم. وهذا كله يكون ذا معنى إن سلمنا بأن تلك المجالس كانت تمثل بالفعل سلوكا ديمقراطيا يستحق أن يؤسف عليه.

والحقيقة أن الأعيان الذين يشكلونها في الحقيقة يمارسون سلطتهم باعتبارهم رؤساء أقوى الأسر المالكة ولهم قوة على قهر غيرهم وإكراهه إن تعصب. ولربما كان الوجود المخزني في بعض الأحيان تخليصا لسواد العامة من استغلال مجالس الأعيان.

بيد أن اختفاء هيكل المجلس «المنتخب» واندثار اختصاصاته القضائية والعسكرية لم يكن يعني اختفاء كل تنظيم لشئون الجماعة المتعلقة ببعض الأشغال الزراعية أو ببعض المواعيد أو المواسيم أو الضيافات. فالجماعة أو «الجمّعت» وهي أوسع من مجلس الأعيان، كانت تتذاكر في ما كان يهمها من الشئون غير الشئون القضائية والحربية والسياسية، وتنظمها حسب مصلحتها وتتضامن في إنجازها، وكان رأس تلك المذاكرات هو الشيخ المخزني أو المرابط لأن هناك أمورا صارت تتصدر جدول أعمال تلك الاجتماعات هي أمور المطالب المخزنية من واجبات وتسخيرات وغيرها. وحتى توزيع مياه السواقي أو فتح المراعي أو قطف الثمار كان القائد أو الشيخ يحشر فيها أنفه إذا كانت له أملاك أو مصالح في محاط الجماعة أو يتدخل باسم أملاك الأحباس أو غيرها من الأملاك فيصبح المقرر في أمرها.

ولا ينبغي أن ننسى أن مجالس الأعيان تقليد لم تكن عقود من الحكم المخزني الكثيف لتجعله مضمحلا أو مندرسا بصفة نهائية. فما أن قتل الجيلالي الدمناتي حتى

نزعت الأفخاذ شيوخ المخزن من الحكم وكونت مجالس لحكمها بل ظهر حتى مجلس عام للقبيلة لاختيار حاكم أو «شيخ فوقاني» (أمغار نوفلا) عليها.

وإذا سلمنا بأن الوجود المخزني متى وصل إلى درجة الكثافة التي كان عليها في إينولتان كان يبطل عمل ما سمي بالديمقراطية البدائية للمجالس، فلنا أن نتساءل هل كان حكم الممثلين المخزنيين وهم القائد وشيوخه حكما استبداديا ؟ وهل كانوا يمارسون سلطتهم بكيفية مطلقة لا رادع لها ولا رقيب عليها ؟

إن ما لا شك فيه أن حكم القائد أو الشيخ كان فرديا وشخصيا، بينما كان حكم المجالس متوقفا على رأي عدد من الأعيان بالرغم من تفاوتهم في النفوذ، وكانت مدة حكم الشيخ المنتخب من طرف هؤلاء الأعيان محدودة في سنة أو سنتين بينما كان حكم الممثلين المخزنيين يستمر ما لم يتدخل السلطان لإنهائه بسبب تمارض ممثله في الطاعة أو تقصيره في الخدمة أو ما لم ينتفض ضده محكوموه فيعزلوه أو يضعوا حدا لحياته، و إلا فإن أحد أبنائه أو أقاربه مرشح لوراثة منصبه. وبينما كان شيخ «السيبة» مراقبا من طرف المجلس لا توجد جماعة تراقب قرارات القائد بكيفية عرفية أو قانونية.

ولابد أن نرجع إلى ما أشرنا إليه أعلاه بصدد اختصاصات القائد المخزني حتى نلمس الظروف الموضوعية التي من شأنها أن تتيح له فرصة اجتراح «الظلم» أو أن تدفع به إلى ارتكابه، فهذه الاختصاصات المسندة إليه كما ذكرنا كانت حسب ظهائر التعيين تشمل :

1 - أمور الخدمة الشريفة.
2 - النظر في أمور القبيلة.

وهذان الجانبان يمكن أن يندرج فيهما جميع الظروف المقتضية لقرارات أو أحكام غير الأحكام التي ذكرنا في الفصل الثالث عشر أنها موكولة للقاضي وهي المتعلقة على الخصوص بالتعاقد في الأنكحة والبيوع.

إن مشكلة «موضوع الخطط» ثم الفرق بينها - وهو ما يعبر عنه اليوم بالاختصاصات - قد ظلت قائمة في المجتمع المغربي الإسلامي وخاصة في عهود

انحطاطه. فالولاة في هذه العهود قد توسعت دائرة تصرفاتهم على حساب القاضي الذي ينطلق من نصوص شرعية أو آراء فقهية، ويفهم ذلك من إشارات عالم محنك عاش أواخر القرن التاسع عشر هو المؤرخ أحمد بن خالد الناصري وردت في جوابه «عن مسئلة وهي التمييز والفرق بين موضوع خطة القضاء وخطة الولاية وخطة الحسبة باعتبار عرف زماننا»[39] فبعد أن بين أن خطة القضاء كانت في الصدر الأول أعظم الخطط، إذ كان إليها المرجع في الجليل والحقير بلا تحديد، قال : «... وأما خطة الولاية فموضوعها في عرفنا وقطرنا اليوم الجرائم والجبايات وما يتبعها. فالوالي عندنا اليوم نائب عن الإمام في جباية ما جرت العادة أن تدفعه الرعية للسلطان، وفي كف اليد العادية فيما يحدث بينها من التقاتل والتواثب والتغالب فيردع الظالم وينصر المظلوم بمزيد رهبته وفضل هيبته وقد وسع له في هذه السياسات ما لم يوسع للقاضي إذ له أن يحكم بالقرائن ويأخذ بالظنة، إن قويت الشبهة وإن لم تقم بينه بخلاف القاضي فلا يحكم إلا بالبينة العادلة بعد الإعذار والتلوم. وينظر الوالي أيضا في كل ما يكلفه السلطان به مما جرت العادة أن يكلفه به...».

إن صورة القاضي الممارس لجميع الأحكام طبق أصول شرعية معروفة هي صورة مثالية استمدها الناصري من كتب الأحكام مثل «أحكام» الماوردي و«ذخيرة» القرافي و«تبصرة» ابن فرحون وغيرها، وإذا كان لها من وجود تاريخي جزئي ففي المدن الإسلامية الكبرى في عصورها الزاهرة. أما البوادي المغربية فالغالب عليها رد المظالم بقوة الجماعة على يد مجالس الأعيان أو بيد الشيوخ المستبدين أو بصولة الولاة المخزنيين وقهرهم.

وإذا كان «النظر في أمور القبيلة» كما يرد عادة في ظهائر التولية يعني بصفة رئيسية إجراء الأحكام، «فأمور الخدمة الشريفة» تدور أساسا على الجباية والتسخيرات وما يقتضيه ذلك من ضبط الأمن وحمل الناس على الطاعة. وبما أن الغرض من تحديد اختصاصات القائد هو معرفة «الفرصة» التي يتوفر عليها للاستبداد والظروف التي يمكن أن تدفعه إلى الظلم، فلا يمكن أن نتناسى أن الولاة المخزنيين من قواد وشيوخ

---

(39) من كناش جامعه عبد السلام الناصري السلاوي، خ.ع.د 2295، ص. 6.

هم قبل كل شيء كبار الملاك في إيالتهم وأن سعيهم لتوسيع أملاكهم واستغلالها باستخدام الآخرين أمر مواز لممارسة نفوذهم وغير منفصل عنه. فعلاقة الممثل المخزني بالسكان الذين يحكمهم يمكن تتبعها في ثلاثة اتجاهات أساسية :

1 - خدمة الدولة ؛

2 - إجراء الأحكام ؛

3 - تنمية ثروته الخاصة.

أما خدمة الدولة فينبغي أن نميز فيها بين مطالب الحكم المركزي يسيرة كانت أو عسيرة، ولم تكن مسؤوليتها على الحكام المحليين، وسنتعرض لها في الفصل الذي بعد هذا الفصل، وبين إجراءات التنفيذ التي كانت تصدر عن القائد باعتباره مشرفا على تلبية تلك المطالب. وهذه الإجراءات هي التي يصعب تقدير ما هو ضروري منها لتحصيل مطالب الدولة وما هو مبالغة أو اعتساف من قبل القائد أو الشيخ. وقد كانت بالفعل تترك مجالا لأنواع التعديات على السكان، إذ كان بوسع الممثل المخزني أن يبالغ في تقدير الواجب المخزني على من شاء وأن يشدد عليه في استيفائه، وأن يضيق بفرض الخدمة على من شاء دون اعتبار طاقته في العسكرة أو التسخيرات المختلفة وذلك إما للنكاية أو للحصول على فوائد لحسابه.

وكذلك كان إجراء الأحكام من طرف الوالي بصفة شخصية وعلى غير أساس وضابط مرسوم، الأمر الذي كان يمنح الحاكم فرصة تصريف إرادته وهواه سواء في إنزال العقوبات أو فرض الغرامات أو محاباة بعض الرشاة من الخصوم.

غير أن السكان كانوا يعانون من الحاكم كمالك للأرض والأشجار والماشية وكمستثمر للأموال أكثر مما كانوا يعانون منه كخادم للمخزن المركزي أو كراد للمظالم. فوجود بعض أراضي القائد في المحاط الزراعي لقرية ما كان يعني أن أهل تلك القرية ملزمون بخدمة تلك الأراضي، وبالاحتياط الشديد من وقوع بهائمهم في زروعها، وبتقديم حرثها وحصدها على ممتلكاتهم، وبتحمل مئونة متعهديها من حين لآخر، وبخزن انتاجها في مطامير بعض الجماعات مع ما في هذه الالتزامات من مخاطر التعرض لغضب القائد أو شماتة أعوانه. ومثل ذلك كان يقتضيه وجود بعض أشجار القائد في بساتين الجماعة أو مجاورتهم لمرعى تقصده بهائم القائد.

ودون أن نسرد عددا من الشواهد على اعتسافات القائد الجيلالي الدمناتي يكفي أن نذكر بأن الثروة التي جمعها لم تكن كلها ثمرة نشاطاته التجارية العادية، بل كانت كما تشهد بذلك تقاييده، مما جمعه من الفرص التي كانت تخولها له الخدمة المخزنية، ومن الرشاوي، والذعائر على الجرائم، ومن استغلال نفوذه لتكثير أمواله. وفي أواخر أيامه كان بسجن دمنات خمسمائة من المسجونين عدا من وقع تغريبهم إلى السجون المخزنية الأخرى وبصفة خاصة إلى الصويرة والعرائش[40].

حدود استبداد الممثلين المخزنيين :

لا ينبغي أن نفهم أن الممثل المخزني كان بالطبع أو بالفعل مستبدا مطلقا، فالواقع هو أن عددا من العوائق المادية والمعنوية، كانت تحد من استبداده. فقبل كل شيء كانت تسود المجتمع القروي بسبب تقاليده العرفية في الحكم الجماعي وتشبعه بمبادئ العدل الإسلامي، روح من الاعتراض على الظلم وانتقاد حيف الحكام. وبالرغم من كون القائد قد وسع سلطته على حساب القاضي فليس معنى ذلك أن القائد كان يظلم الناس بجهله لقواعد الشرع التي كان يحفظها القاضي، لأن القائد كان في الغالب ذا نصيب من التعليم ولأن جلساءه كان فيهم «الطلبة» وحتى الفقهاء.

وقد رأينا أن علاقة الحكم المركزي بممثليه المحليين كانت متصلة. إذ كان السلطان وخلفاؤه في المدن الكبرى يمارسون مراقبة ولو بعيدة على الحكام. كما كان الحكام المتجاورون شهودا بعضهم على بعض. وقد كان بإمكان الجماعات وحتى الأفراد أن يتظلموا لدى السلطان : فقد رفع سكان دوار الحرونة، على سبيل المثال، شكوى بشيخهم الذي كان متواطئا ضدهم مع القائد إلى حضرة السلطان بتاريخ 13 محرم 1285 (6 ماي 1869) فكتب السلطان إلى القائد في الموضوع، وتلقى منه جوابا تضمن تكذيب المشتكين، ولكن السلطان مالبث أن تحقق من ظلمه، فعزله وسجنه[41]، وقد أمكن ليهود دمنات، كما رأينا أن يقاضوا قائد دمنات لدى السلطان وأن يكشفوا عن عدد من التصرفات التي أدت بالسلطان أن عين لهم شيخا خاصا بهم. وحتى عندما حضر السلطان إلى دمنات للنظر في النزاع حول الملاح أمر بأن

---

(40) التـ لمي، ص. 106.

(41) كـ.خ.م. 47.

تبنى حارة جديدة لليهود في مكان عينه أولا فرفضه اليهود فما كان من السلطان إلا أن تراجع عنه واقترح مكانا آخر على المسلمين فرفضوا هم أيضا وترك الخيار للفريقين[42].

في بداية تولية علي أوحدو لم يكن يتجول في أطراف إيالته الا بعد استشارة السلطان[43]. وكان الشيخ ناصر أوحدو الفطواكي مهددا باستمرار من طرف محكوميه الذين كانوا يتهمونه بالاعتساف، وقد أقام عددا من الشهادات العدلية على أشخاص تآمروا لقتله[44]. فقد كان على كل قائد أو شيخ أن يحسب تصرفاته، وكان عليه أن يسعى إلى تأليف القلوب بدل تنفيرها. فقد كان بإمكان «إخوانه» إذا بالغ في التضييق عليهم أن يفروا إلى حكم غيره من الولاة، وكان بإمكانهم أن يعتصموا بضريح أحد الصلحاء أو يقصدوا زاوية أحد المرابطين، بل كانت أماكن محترمة عليها حراس يسمون «ايحفيظن» إذا قصدها المتظلم نجا من سطوة القائد مع أنه كان يرعى ذلك المكان ويحرسه[45].

كان شعار المخزن كما كان يتردد في وثائقه هو إجراء الأمور على العوائد، وعدم خرق العادة على أحد. وقد كان عليه مع ذلك أن يخرج، سواء في مطالب الحكم المركزي أو أطماع الحكام المحليين، عن بعض العوائد، ويستزيد مما عند القبائل ويلجأ في ذلك إلى تجاوز بعض الحدود حتى ترك في ذاكرة الناس صورة الاستبداد المطلق في الجيل الذي قبل الاستعمار.

---

(42) التسلي، ص. 59.

(43) رسالة بتاريخ 17 ربيع الثاني 1279هـ. في كـ.خ.م. رقم 47.

(44) من أوراق ورثة ناصر أوحدو.

(45) كناش الجيلالي، ص. 81.

الفصل السابع عشر

العلاقة الجبائية والتسخيرية بين إينولتان والمخزن

العلاقة الجبائية والتسخيرية
بين إينولتان والمخزن

كان الجهاز المخزني الموصوف في الفصل السابق يقوم، بصفة أساسية بتحصيل الجباية من إينولتان، وبإجبارهم على تحمل مختلف التسخيرات، ويعني هذا ضمان مساهمتهم في إرضاء مطالب الحكام من جهة، واستمرار الدولة من جهة أخرى، ولا يستطيع أحد أن ينفي أن قبيلة مخزنية، مثل إينولتان، لم تكن تستفيد من وجود بعض ممثلي المخزن مطلقا، أي أنهم لم يكونوا سوى عبء عليها، إذا علمنا أن المخزن قد يتدخل مرة أو مرتين في كل جيل للقيام ببعض التحكيمات بين الجماعات[1] وإذا علمنا كذلك أن وجود هؤلاء الممثلين يسهل نشاط تجار المدن في أسواق القبيلة، بالرغم مما قد يصاحب ذلك من التعامل المجحف مع فلاحيها[2].

غير أن دور ممثلي المخزن في القبيلة، وهو دور لا تتضح طبيعة الجهاز المخزني إلا بدراسته، يفهم بلا غموض إذا عرفنا أنه يمارس على مجموعات بشرية منتظمة انتظاما بنيويا أساسه فقط التوازن بين الجماعات بدون تدخل خارجي[3]، مجموعات تنتج أعرافا تعتبر لديها بمثابة ضوابط للحياة اليومية العامة[4] وتقدم مجالس تتولى الإشراف على توزيع بعض الأعباء الضرورية للحياة الاقتصادية، أو للمناسبات الإجتماعية كذلك[5]. فالمقارنة جائزة من جهة بين الممارسة الزجرية لهذه المجالس وفروضها وتغريماتها وما تقدمه من خدمات بما في ذلك التحكيم الذي كان يقع أساسا

(1) انظر مقال جرمان عياش في موضوع «وظيفة المخزن في التحكيم» ضمن كتابه «دراسات في تاريخ المغرب» الذي صدر بالفرنسية بالرباط سنة 1979.

(2) انظر الفصل السابع من هذا البحث.

(3) انظر الفصل الرابع عن مورفولوجية إينولتان.

(4) انظر الفصل الخاص بالحياة القانونية ضمن هذا الكتاب.

(5) راجع : روبير مونطاني : «حياة البربر الإجتماعية والسياسية».

بمبادرة المرابطين المبجلين التي تنطوي ضمنيا على الترغيب والترهيب، ومن جهة أخرى بين الممارسة المخزنية التي تصادر، متى وجدت، القوة الزجرية لهذه المجالس بينما تترك لها الإستمرار في تنظيم الحياة الزراعية والإحتفالية.

غير أن ما يختص به الممثلون المخزنيون هو أنهم يستعملون هذه القوة الزجرية لا لضبط الأمن فحسب، بل يطالبون بتكاليف قيامهم وسيرهم كجهاز مختص لا يخلو مع بدائيته من تعقيد، هذه التكاليف التي لا يكاد يفيض عنها ما تقوم به الأعباء الإصلاحية التي أرادت الدولة المركزية أن تقوم بها في النصف الثاني من القرن الماضي، في وجوه بعيدة عن حياة الفلاح الإينولتاني مثلا، أو تواجه بها المضايقات التي فرضتها على المغرب بعض الدول الاستعمارية.

قد لا يهم البحث التاريخي أن يتناول بالتحليل فكرة «المقابل» في العلاقة بين قبيلة مثل قبيلتنا والمخزن، أي مسألة العطاء والأخذ، التي هي فكرة غير مطروحة في سياقنا، بقدر ما يهمه أن يتناول وصف أنواع الجبايات التي كان يحصلها المخزن، وأنواع التسخيرات التي كان يطالب بها ومدى فداحتها، ومادمنا قد تعرضنا في الفصول السابقة[6] للحياة الاقتصادية، وعلمنا ما كان يتسم به الإنتاج من ضعف وقلة انتظام، الأمر الذي يعطي للمبادلات نفس السمات، فإنه يسهل علينا تصور مصادر الجباية وطاقة جبائية محدودة كان المخزن مضطرا لأخذها بعين الاعتبار، وكلما تجاهلها في وقت ما انطوى تصرفه على أوخم العواقب.

لسنا نتوفر على وثائق كافية لمعرفة دقيقة لمجموع ما حصله المخزن من إينولتان في النصف الثاني من القرن الماضي، ولكن لدينا عددا من الإشارات قد يساهم إدراجها في دراسة جانب من الجوانب الخطيرة، في تاريخ المغرب وهو الجباية، ذلك ما تلقيه هذه الإشارات من أضواء على الجهات المحصلة للجباية والمسخرة لقوتها العضلية، أي المخزن المركزي وممثليه المحليين، وهم القائد وأعوانه، وعلى الجهات التي تؤدي أو تقوم بالخدمة وهم الفلاحون والرعاة والصناع والتجار وعموم البالغين، وعلى أنواع التحصيلات نقدية وعينية، زراعية ومصنوعات وخدمات، وعلى كيفية الأخذ أو نمط التحصيل ثم على بعض المقادير ونسبتها

(6) راجع القسم الثاني من هذه الدراسة.

للإنتاج. ولن نقف طويلا عند التمييز بين وجوه الأخذ شرعية وغير شرعية لما ينطوي عليه ذلك من مناقشة تتعلق بموضوع غير الذي نحن بصدده.

وردت هذه الإشارات إلى التحصيلات الضريبية وغيرها وإلى التسخيرات في بعض الرسائل المخزنية الواردة على قواد دمنات في موضوعها، وفي ما كان يسجله القائد الجيلالي في كناشه[7] من أنواع الأخذ من القبيلة والعطاء للمخزن المركزي، وهي تقييدات على امتداد ثلاثين سنة بين 1279هـ (61 - 1862) وسنة 1311 (1894) ويتضح توزيع هذه التقييدات حسب مواضيعها وتواريخها من الجدول أسفله (رقم 1).

جدول رقم 1

مواضيع / التقاييد السنوات	أعشار الحبوب	أعشار الزيتون	زكاة المواشي	الجزية	هدايا الأعياد	ملاقات وصلات	فروض وظيف	مئونة	مئونة تافيلالت	ذعائر	علف وتخبيرات	تخبيرات وتلفيفات	رعي	عسكر وحركات	غنائم	أموال شباخة	أموال وتخبيرات للقائد	
1279					1	9		4			1							
1280															2		1	
1281	2	1	4								1							
1282		1	1		1						1							
1283	1	1									1							
1284																		
1285	1																	
1286																		
1287			1		2	1								1				
1288	3				1	4	2											
1289			2	1						11				1		7	1	
1290											1							
1291																		
1292																		
1293							1											
1294																		
1295																		
1296																		
1297																		
1298	3		3		1		1		2									
1299			2	1					1				1	1		4	1	
1300			1		2	1	1	2	1	2				3		1		
1301	1	1	1		2				1	2	2	33	1	1		2	1	
1302	1	2		1	1	2	3				1	8				3	2	
1303	1	1							2			5	1	1		1		
1304	1	1	1		1				1			9	1	1				
1305						1	1	1	1									
1306	1	1				1			1			1						
1307	1				1	1	1		1			4	1	2				
1308	1	1				13		1		11	1			1				
1309									1		2							
1310	1	1									1	1						
1311								1	1		10	1					11	
المجموع	18	11	16	3	13	33	10	9	13	16	22	62	5	12	2	18	17	280

(7) انظر وصفه في الفصل الأول من هذا البحث.

يمكن أن نبدي على هذا الجدول بعض الملاحظات :

1 - لا نستطيع القول بأن سجل الجيلالي يحتوي على تقييد جميع ما أخذه القائد أو توسط في أخذه من إينولتان ولكنه يحتوي على جميع العينات من التحصيلات التي كان يأخذها المخزن.

2 - إن اختلاف كثافة توزيع هذه المقيدات في الزمن يكشف عن عدم الإنتظام في الجباية، ويعكس إلى حد ما أزمات الإنتاج (رداءة محاصيل الفترة 1290 - 1297 مثلا) التي هي في نفس الوقت أزمات جبائية، عندما نجد في بعض السنوات تقييد نوع من الضريبة كزكاة الماشية مثلا، دون تقييد نوع آخر مثل أعشار الحبوب فإن ذلك قد يدل على أن المحصول رديء أو أن الدفع قد أجل إلى سنة موالية، أو على مجرد إهمال في التقييد.

3 - إن توقف التقييد في سنة 1311هـ التي هي سنة وفاة السلطان مولاي الحسن ونفي الجيلالي مما يرجح أن يكون الكناش المذكور قد نهب عند وقوع الانتفاض ونهب دار القائد، فيكون الجيلالي قد اتخذ للعهد العزيزي كناشا آخر لا نتوفر عليه آسفين.

ويبين جدول آخر (رقم 2) تصنيفا للتحصيلات التي كان يأخذها المخزن كما يلي :

جدول رقم 2

نوع الجباية	المستفيد	المؤدي	الإنتاج المؤدى عنه	بماذا يؤدى ؟	وجه الأداء
أعشار الحبوب (الواجب)	المخزن المركزي	فلاحون	الحبوب	نقدا أو عينا	شرعي عادي
أعشار الزيتون	المخزن المركزي	فلاحون	ثمار الزيتون	نقدا أو عينا	شرعي عادي
زكاة المواشي	المخزن المركزي	رعاة (مربو الماشية)	المواشي		شرعي عادي
زكاة المعادن	المخزن المركزي	مستثمرون	الملح والحديد	نقد	شرعي عادي
جزية	المخزن المركزي	يهود	غير محدد	نقدا	شرعي عادي
فروض ووظائف	المخزن المركزي	الجميع	دون تحديد	نقدا أو عينا	شرعي غير عادي
هدايا العيد	المخزن المركزي	الجميع	لا يؤدى على إنتاج	نقدا	سلطاني
صلات وملاقات	المخزن المركزي	الجميع	لا يؤدى على إنتاج	نقدا	سلطاني
دعائر أو غنائم	المخزن المركزي	عصاة أو مجرمون أو متهاونون	لا يؤدى على إنتاج	نقدا	زجرية أو انتقامية
تكليفات	المخزن المركزي	صناع	مصنوعات	نقدا أو عينا	سلطانية
تسخيرات وتنفيذات	المخزن المركزي	القائد عن القبيلة	لا تؤدى على إنتاج	نقدا	مخزنية
مئونة المحلة	المخزن المركزي	القائد عن القبيلة	لا تؤدى على إنتاج	نقدا أو عينا	مخزنية
مئونة الدار العالية	المخزن المركزي	القائد عن القبيلة	لا تؤدى على إنتاج	نقدا أو عينا	سلطانية
المكوس	المخزن المركزي	تجار	المبادلات في الأسواق	نقدا	مخزنية
شراء منصب	المخزن المركزي	القائد	منصب		سلطانية

أما الأموال أو التحصيلات التي تعود إلى القائد من القبيلة فيصعب تحديد طبيعتها أو وجوهها. واستنادا إلى إشارات كناش الجيلالي نفسه نذكر أن بعض هذه الوجوه هي ذعائر مخالفين، وأموال «الشياخة» أي مقابل إسناد مهمة الشيخ لبعض الأفراد. وقد وردت الإشارات عدة مرات إلى أن أشخاصا أو فرقا اعطوا «أموالا للقائد» دون تبيين وجوهها.

ثم إن القائد هو الذي كان يتولى استخلاص عدد من المطالب المالية، وأداء عدد من النفقات التي تؤديها القبيلة للمخزن، وهي مطالب غير منتظمة وغير مقدرة. كان يعطيها في معظم الأحيان تسبيقا على أن يقوم بجمعها بعد ذلك، وفي هذه الحالة نجد مثل هذه التقييدات في الكناش : «أعطينا عن القبيلة قدر كذا وكذا في مناسبة كذا» الخ. وليس بين الأخذ والعطاء على القائد رقيب.

لكي يتضح وصف مختلف التحصيلات التي كان المخزن يطالب بها الإينولتانيين لابد من الإشارة إلى أن الأساس في الجباية الدينية هو أن «ليس في المال حق سوى الزكاة»[8] غير أنه أمام الإحتياج المستمر «لبيت المال» طمح الحكام إلى تحصيلات أخرى وقع الإجتهاد في تبريرها : إما بضرب الأراضي بالخراج باعتبارها أرض فتح العنوة، إلى جانب تحصيل العشر، فيكون ذلك الاعتبار بابا لتحصيل مغارم ماعدا الزكاة، وإما بفرض ما سمي بالتوظيف والمعونة استنادا إلى شروط تتعلق بالجهاد، أو ما يسمى بالمصالح المرسلة[9].

ومعلوم أن الزكاة هي أخذ نسبة معلومة ممن كان لديه النصاب في الأموال الظاهرة كالزرع والثمار والمواشي، ومن الأموال الباطنة كالذهب والفضة وعروض التجارة، إلا أن مراعاة تلك النسب المحددة شرعا على الأموال ومراعاة النصاب يتطلب دقة التدوين وتجديدا فيه لا تقوم به إلا إدارة كثيفة وجيش من القائمين الذين يتخذون أكبر الإحتياط لمجانبة الإجحاف، وبما أن هذا الشرط غير متوفر فقد كان يلجأ إلى تقديرات أو تخريصات يختلف طابعها باختلاف الولاة والظروف. بل وصل العجز إلى عدم القيام حتى بهذه التقديرات، إلى أن صارت القبائل تطالب بأداء

(8) انظر الفصلين الحادي عشر والثاني عشر من كتاب «الأحكام السلطانية للماوردي».

(9) راجع حول «المصالح المرسلة» كتاب «الفكر السامي» للحجوي، الربع الأول، ص 69، طبعة الرباط - فاس.

مقادير معلومة من الزكاة الشرعية في كل سنة حسابا على مقادير سجلت في دواوين متقادمة.

إن هذا الواقع المتعقد مع مرور الأيام يجعل الباحث يواجه في بعض الأحيان صعوبة في قراءة الوثائق المغربية التي تتعرض للجباية، حيث يعاني في تمييز المصطلحات وفي تصور الممارسة العملية للجهاز الجابي. وفي تأمل الوثيقتين التاليتين ما قد يبين هذا الواقع :

– **الوثيقة الأولى** : تقييد في كناش الوزير بليمني[10].

«الحمد لله، تقييد ما وظف على من سيذكر من القبائل في 1281. وأعلم مولانا أيده الله نجله سيدي حسن رعاه الله بالكل ليكون فيه على بصيرة».

«فعلى قبيلة الشياظمة ثلاثون ألف مثقال»،

«وعلى قبيلة عبدة ثلاثون ألف مثقال»،

«وعلى قبيلة احمر ستة آلاف مثقال»،

«وعلى قبيلة أولاد أبي السباع ثلاثة آلاف مثقال»،

«وعلى قبيلة متوكة عشرة آلاف مثقال»،

«وعلى دمنات عشرة آلاف مثقال في مقابل زكاة المواشي»،

«وفي التاريخ أعلاه أمر مولانا بإخراج الواجب على مزوضة ووزكيتة وكدميوة ومسفيوة وإيالتي الكراوي والمجاطي من عينها. وزكاة المواشي تقبض مالا ناضا على العادة. وأمر ولده المذكور بأن يعلم من ذكر عدا المجاطي والمسفيوي بأنه أيده الله أمرهما بذلك».

«وفي التاريخ أعلاه أمر مولانا دام علاه السيد عبد الله أبهي بقبض الواجب من إيالته حاحا ودمسيرة ونتيفة وإذا أوزيكي من غير تعيين لقدره».

(10) خ.ع. فيلم رقم 4.

– **الوثيقة الثانية** : جواب من القائد محمد بن عبد المالك السبيطي إلى السلطان محمد بن عبد الرحمان[11].

«... وبعد فقد ورد علينا كتاب مولانا المعتز بالله مؤكدا علينا سيدنا نصره الله في الرفق بالرعية، ومجددا لما أوصانا به سابقاً من الإحسان إليها، والسير فيها بالسيرة الحسنى. فلينهى لكريم علم مولانا أيده الله أن الخادم لم يحد عن ذلك منذ فارق الحضرة العالية بالله، وما قصر في الوقوف عند ما حده مولانا وأفرغت في ذلك جهدي امتثالا للأمر الشريف واتباعاً لشارته السعيدة، والله يجازي مولانا المنصور بالله عنا وعن المسلمين أفضل ما جزي به خلفاء العدل المهتدين، هذا وأما ما بلغ مولانا نصره الله من أن بعضنا جعل في الواجب ستين ريالا لمائة شاة من الغنم وجعل على زوجة الحرث ما يجحف بها فإنه لم يقع ذلك بإيالة الخادم التي ولاه مولانا المؤيد بالله. والذي وظفه الخادم لزوجة ثلاثين ريالا وللمائة من الغنم عشرين، وذلك لكون الربع الذي في إيالة الخادم ضعيف كما هو غير خاف عن سيدنا نصره الله وسبب مبلغ هذا القدر لكل زوج أن ربعنا ينقسم إلى ثلاثة أقسام كل قسم له ديوان معلوم، فلما قسطنا هذا الواجب على الأقسام الثلاثة ناب بعض الأقسام منها ما يقرب من ستين ريالا للزوج وناب البعض منها نحو الثلاثين وذلك لضعفهم ولخروج بعض إخوانهم منهم بأمر من مولانا نصره الله كأولاد بن يف وغيرهم بقبض واجبهم من جنسه قلما تحققنا ذلك سوينا بينهم وجعلنا هذا القدر للأزواج والغنم، ومع ذلك فلم يوف بالقدر الواجب على الخادم وبقي نحو الثلث من غير فرض، ولما رمنا قبض ما فرض وجدنا البعض من المفروض عليهم فر من إخوانه لضعفه فصار الخادم يعالج أمرهم بقبض ما تيسر مقدما في ذلك سعادة سيدنا نصره الله، واتكالا على شريف حلمه وشفقته أيده الله. وعدد الأزواج المفروض عليهم بإيالة الخادم ثلاثمائة وثلاثين، وعدد الغنم ثلاثة وخمسين مائة شاة وعشرون شاة، ونسأل من صدقات مولانا دعاء يقوم لنا مقام المدد والعمل على ما يقتضيه نظر مولانا السديد ورأيه الموفق بالله الرشيد، وعلى الخدمة الشريفة، والسلام، في متم شعبان الأبرك عام 1285هـ».

(11) نفس المصدر.

لا يهمنا في الوهلة الأولى أن نبحث في هاتين الوثيقتين الجانب المتعلق بنمط التحصيل وبأسلوب توزيع الجباية المفروضة، إذ أن قراءتهما قراءة صحيحة تفرض علينا الاهتمام قبل كل شيء بتوضيح المصطلحات الواردة فيهما. إذ الأمر يتعلق في كلتا الوثقتين بالزكاة التي ذكرنا أنها حق معلوم من مال أو إنتاج معلوم، غير أننا نلاحظ :

1 - استعمال كلمات تبدو غير محدودة المعنى مثل : التوظيف والواجب والفرض.

2 - تساوي عدة قبائل في القدر الذي هي مطالبة به مما يدل على أن أساس تقديره ليس هو بالضبط أساس تقدير الزكاة.

3 - نفهم من الوثيقة الثانية أن القدر المطلوب من قبيلة ابن عبد المالك وإن كان هو واجب أعشار الزرع وزكاة الماشية فهو قدر معلوم غير مبني على إحصاء متناسب مع قدرة القبيلة، إذ تحتم على القائد أن يحاول توزيعه على أفراد قبيلته حسب أقسام القبيلة أولا، وهي غير متساوية تمام التساوي، ثم حسب أزواج الحرث ورؤوس الماشية داخل كل قسم.

- فالتوظيف في اللغة يعني الإلزام، ولكنه في الإصطلاح الجبائي المخزني حسب ما تبين من المقارنة بين عدد من الإستعمالات التي ورد فيها. يعني : التوزيع والتقسيط، فالمخزن يوظف قدرا من المال على عدد من القبائل يتعين على كل واحدة منها أن تؤدي القسط المعين لها، فهو وإن كان مال الزكاة يشبه في الأسلوب المال الذي يطالب به الأمير للحاجة وهو المسمى بالتوظيف من قديم[12] وعندما يبلغ القائد بهذا القدر يقوم بدوره بتوظيفه على أقساط قبيلته أي بتوزيعه[13].

وهذا المال الذي وظفه المخزن يسمى قدر ما تؤديه كل قبيلة منه «واجبا» لأن الزكاة أوجبها الله تعالى. ومن هذا القبيل ما نجد في ظهائر التوقير والاحترام، من

(12) انظر مقدمة كتاب علي بن محمد السملالي السوسي : «غاية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة» مخطوط رقم 480 خ.ع.

(13) كيفما كان المال الذي يطالب به القائد نجده ينص في كناشه على توظيفه على القبيلة بمعنى تعيين القدر الذي يعطيه كل فخذ.

المقابلة بين الزكاة والاعشار وبين التكاليف المخزنية والوظائف السلطانية، حيث يعفى حامل الظهير من هذه التكاليف والوظائف، ولكنه لا يعفى مما لا يملك السلطان أن يعفيه منه ألا وهو «ما أوجبه الله عليه من الزكاة والأعشار»، والوظائف هنا مستعملة استعمالا أصليا تعني الضرائب غير الشرعية أو التي يجتهد السلطان فقط في تجويزها شرعا، ويوظفها على الناس فوق العادة، ولذلك نفهم من بعض الوثائق أن مال الواجب هو القدر الذي اعتادت قبيلة أن تعطيه من أعشار زروعها فقط، أو في أعشار الزروع وزكاة الماشية أحيانا أخرى.

وفي معنى مماثل ولكن في مستوى القبيلة تفهم كلمة «الفرض»، ذلك أن المال الذي وظفه المخزن على القبيلة وصار واجبا عليها، يتعين على القائد أن يقوم بفرضه على أفراد قبيلته، وذلك بتعيين النسبة التي يعطيها كل واحد منهم حسب إمكاناته وحسب القدر الإجمالي الذي «ناب» الفرقة التي ينتمي إليها، وعندما يخاطبهم فيه القائد يسميه «بالمال المفروض»، وإن جمعه كله أرسله إلى المخزن على أنه مال الواجب، وإن كان يتعلق بالأعشار والزكاة، لأن الفرض يستعمل في غيرها من الأموال المقسطة.

ويفهم معنى «التوزيع» بوضوح من عبارة الوثيقة الثانية حيث جاء فيها أن «عدد الأزواج المفروض عليهم بإيالة الخادم ثلاثمائة وستين» ومن عبارات في وثائق مخزنية مماثلة «فرض المئونة على عاملي السراغنة وعاملي دمنات وهنتيفة...» أو «الأمر لعلي أوحدو بأن يفرض على إيالته ما يقابل زكاة المواشي...» الخ.

ومع ذلك نصادف بعض الخلط أو عدم التخصيص في استعمال هذه المصطلحات حيث نجد مثلا في كناش الجيلالي مثل هذه العبارة: «تحاسبنا مع بعض الأشياخ على ما بقي عليهم من الوظائف والواجب والراتب والجبص والهدايا» إذ قصد بالوظائف أموالا بذاتها لا يدخل فيها الواجب الذي هو الزكاة.

وهناك صعوبة أخرى يلاقيها الباحث عندما يروم تقدير الجباية التي يحصلها المخزن وترجع إلى كون هذا الأخير يحسب ثارة بالمثقال وثارة بالريال، كما أن

أناس ذلك الوقت قد يقيدون عددا ما دون تعيين ما إذا كان بالريال أو بالمثقال، ومعلوم[14] أن المخزن قد حرص على تحصيل الواجب على القبائل بأحسن العملات وبسعرها الرسمي الذي مافتئ يبتعد عن سعر السوق طوال القرن التاسع عشر الأمر الذي زاد من فداحة الجبايات، وجاء بهذا الشأن في مختصر جواب مخزني مؤرخ بـ15 صفر 1289 (24 أبريل 1872)[15] «جواب بتاريخ 15 منه عن الإستفهام عما يكون عليه العمل في أعشار قبائل الدير هل يعطونها حبوباً أو مالا، وهل الاعتبار بالحساب الشرعي أو بالقديم... الخ. بأن المعتبر هو الشرعي وهو الذي كان في صدر الإسلام وهو أحق أن يعبر عنه بالقديم، ومن قديم والملوك يجددون رسمه مهما وقع فيه تبديل حتى أحياه سيدنا الجد سيدي الكبير[16] رحمه الله ورضي عنه وأما هذا الصغير إنما كان جعله سيدنا المقدس بالله لمصلحة، فليكن العمل على الشرعي ولا يحسب إلا به...».

ثم إن هنالك مشكلة أخرى لها علاقة بالسابقة وهي بسيطة ولكنها خطيرة تكمن في كتابة الأعداد، فتارة تكتب بالحروف فلا يكون تمة من إشكال كأن يُذكر عدد كتابة مجموعُه : ستة آلاف مثقال وثلاثمائة مثقال وتسع أواق. وتارة تكتب بالأرقام فنجد مثلا 63009 مثقال فيقرأ الذي ليس له علم بالأمر ثلاثة وستين ألف مثقال وتسعة مثاقيل، والصحيح أن الرقم الأخير على اليمين وهو 9 كسر يعبر عن تسع أواق أو تسعة أعشار المثقال، وإنما العدد الصحيح ستة آلاف وثلاثمائة، أما الكسور الأخرى مثل ربع الأوقية ونصفها وثلثها، فإنما توضع لها علامات أخرى تختلف عن الأرقام.

أعشار الحبوب وزكاة الماشية :

يحسن استعراض الإشارات الواردة بشأن هذين الشطرين من الزكاة معا لما سبق أن ذكرناه من كونهما مقصودين أحيانا في الإصطلاح المخزني بالواجب :

---

(14) انظر الفصل المتعلق بالتجارة من هذا الكتاب.

(15) كـ. 47. خ.م.

(16) من أجل فهم الفرق بين الدرهمين راجع بحث ج. عياش : «جوانب من الأزمة المالية بالمغرب».

السنة	القدر المذكور	وجه الأداء	ملاحظات	المصدر
1281 (1864)	عشر آلاف مثقال	زكاة المواشي	ذكر أن أعشار الحبوب قبضت عينا	فلم رقم 4 - خ.ع ك 47 - خ.م
1282	عشر آلاف مثقال	زكاة المواشي		فلم رقم 4 - خ.ع
1283	39 قمح 649 شعير	ما تحصل من فرض الحبوب	وردت في زمام قبائل أحواز مراكش دون ذكر مكيال لتقدير	ك 62 - خ.م
1285	140000 مثقال	ما بذمة الذمناتي لبيت المال وجهه	يقرأ أربعة عشر آلاف مثقال	ك 47 - خ.م
1287	42400	حيازة الزكاة من الايالة	العدد بالمثقال	ك. ج. ص 325
1288 1289 1290	44897 مثقال	أعشار وزكاة	عن ثلاث سنين	رسالة محاسبة من محمد بن عبد الرحمان إلى علي أوحدو بتارخ 22 رجب 1290
1297	8941 ؟	زكـاة		ك.ج ص 158
1301	5000 ريال	الواجب		ك.ج
1302	5000 ريال	الواجب		ك.ج
1303	5000 ريال	الواجب		ك.ج
1304 (1887)	5000 ريال	الواجب		ك.ج

يتبين من هذا الجدول أننا أمام معلومات غير مسترسلة ولا واضحة كل الوضوح، ولقد وردت في وثائق الجيلالي معلومات أخرى عما ناب هذه الفرقة أو تلك من إينولتان في سنة من السنوات ولم نثبتها استثقالا.

ويمكن أن نبدي على هذه المقادير التي أوردناها بعض الملاحظات :

1 - إن أعشار الحبوب تؤدى في معظم الحالات من عينها بينما جرت العادة بأن تثمن زكاة الماشية ويؤدى مقدارها مالا ناضا، وقد يؤدى كلاهما بالمال.

2 - إنه بالرغم من توارد إشارات في الوثائق تتعلق بخروج خراصين لتقدير الإنتاج فإن العدد الذي كان يؤدى يكاد يكون ثابتا عن كل سنة.

3 - إذا كان هناك من فائدة لتقدير، ولو تقريبي، لما كان يعطيه إينولتان في زكاتهم فإنه يتحتم أولا تحويل المثاقيل إلى الريال وذلك بالنسبة لهذه الفترة على أساس سعر 35 أوقية في الريال[17] وبذلك يكون القدر الذي حصله المخزن من زكاة الماشية سنة 1281 هو 10.000 مثقال = 2857,1 ريال ويكون نفس المقدار صحيحا بالنسبة للسنة الموالية، وإذا اعتبرنا أنه ظل ثابتا سنة 1282 واعتبرنا أن الرقم الوارد على أنه رقم

(17) راجع المعلومات المتعلقة بالصرف في الفصل التاسع.

الزكاة وهو 14.000 مثقال يجمع أعشار الحبوب وزكاة الماشية، فإن ثمن أعشار الحبوب هو 14.000 - 10.000 = 4.000 مثقال أي حوالي 1141 ريالا.

ولا نعرف لسوء الحظ ثمن الشعير والقمح في دمنات سنة 1283 ولا المكيال الذي قدرت به أعشار الحبوب عيناً حتى نستطيع أن نفحص مدى الصحة التقريبية لهذا الرقم. وإذا استحق أي اعتبار. فإن ما كان يعطيه الإينولتانيون من أعشار الحبوب وزكاة الماشية هو حوالي 4000 ريال في السنة، وإذا فحصنا هذا القدر على ضوء الأعشار والزكاة للسنوات الثلاث (1267 - 1289) وهو 44897 مثقالا، كان واجب السنة الواحدة هو $\frac{44897}{3}$ = 14732 مثقالا في السنة وهو القدر المؤدى تقريبا سنة 1285 أي أربعة عشر ألف مثقال ويساوي 14732 مثقالا = 4209 ريالا أي عدد غير بعيد عن العدد المحتمل سنة 1281.

وفي الفترة ما بين 1301 نص على أن مال الواجب في كل سنة هو 5000 ريال وهو رقم غير بعيد عن التقدير السابق كذلك

أعشار الزيت :

سبق أن رأينا أن غلة الزيتون لا تقل بالنسبة للإينولتانيين أهمية عن ثروة الماشية[18] بدليل أن كثيرا من الالتزامات والديون تستوفى في موسم تحصيل هذه الغلة، أو تعقد لأجله، وبالتالي فإن أعشارها بالنسبة للمخزن لا تقل أهمية عن الزكاة، ولذلك حرص على تخريصها وتحصيلها، وقد كان المخزن يخرج خراصين لتقدير هذه الأعشار، فقد جاء في ملخص رسالة مخزنية بتاريخ 27 جمادي الثانية 1283 «الإعلام بإخراج الخراصة والعدول لقبائل الدير ودمنات والسراغنة وشيشاوة لخرص الزيتون على العادة فصار بالباب»[19] وتفصح رسالة حسنية إلى الجيلالي بتاريخ 6 محرم عام 1301، بمزيد من التفصيل عن عملية الخرص هذه حيث جاء فيها «...وبعد فقد عينا لخرص ما بإيالتك من حب الزيتون : فلاحين 2 وعدلين 2 وقائد مائة، وستة مخازنية، وهاهم يردون عليك فنأمرك أن تشد عضدهم وتقف معهم

(18) راجع الفصل السابع.

(19) كـ. 47. خ.م.

بنفسك، وتعين من قبلك ثقة يطوف معهم على جميع أصول الزيتون هناك، حتى يشاهدوها ويطوفوا بها تطوفا شافيا، بحيث لا يستتر عنهم منها شيء، فإنه إن وقع ونزل أن وقع تفريط في ذلك أو خيانة أو شبه ذلك بما يناقض الصدق والأمانة فإن دركه يكون عليك أجمعين، وكل من خرص له زيتونه تدفع له بطاقة بما وجب عليه حين التخريص لا بعده ونسخة منها تبقى عند الخراصة والأخرى عندك وإن بلغنا أنكم لم تسلكوا ذلك المسلك ولم تعطوا لأرباب الزيتون بطائق خرصهم على الفور كانت العهدة عليكم أجمعين وحيث يتم الخرص وجه نسختين من بطائقك المحصلة والسلام...»[20].

ونعلم من رسالة أخرى في نفس الموضوع والتاريخ بعث بها السلطان إلى أخيه مولاي عثمان بمراكش يقدم له فيها حملة كتبه الشريفة إلى القبائل من أجل التخريص، نعلم أسماء الموجهين لإيالة الدمناتي، وهم :

قائد المائة : .... حمد من أصحاب الأروى السعيد.

العـدلان : .... حمو بن بوشتى الشركَي، محمد بن المكي الشركَي.

الفلاحـان : .... علي بن الصغير، مولاي سعيد العوفي.

المقدمـان : .... سعيد بومهدي، عمر بن العلام الفرايجي.

المخازنية : بلال المسفيوي، مصباح من أصحاب المحلة السعيدة، الحسين الريفي، عمر صاحب المظل السعيد، إدريس بن الحسن ومعه مقدم.

إن الرسالة المثبتة أعلاه تدل على حرص السلطان على تجنب الاجحاف بالمالكين وعلى عدم تضييع حقوق المخزن في الضريبة، وهذا الحرص معزز بعدد من عمليات التقييد المختلفة تدل على نوع من الضبط في الإدارة المخزنية، ويترآى من اللائحة العدد الكبير من الأشخاص الذين يتوجب تعبئتهم في هذه العملية، ويدل وجود بعض القائمين بمهام تشريفية في القصر من بينهم، على ما أشرنا إليه من حرص، وقد ينم كذلك على عدم توفر موظفين مختصين كافين في جهاز جبائي مستقل، وربما كان منطويا على مكافأة هؤلاء الخدام بإخراجهم في مثل هذه المهام التي لا تخلو بالنسبة إليهم من فوائد.

(20) كـ. 119. خ.م.

بعد أن يجني الإينولتانيون ثمار زيتونهم يؤدون عشورها حسبما سجل عليهم في الخرص، يدفعونها بعد أن يكونوا قد تجملوا كلفة عصر حبها زيتا، وذلك بعد أن يتفق القائد مع كل فرقة على القدر الذي يعطونه من الزيت في مقدار خروبة من الزيتون المخرص بها، وإذ ذاك يقوم القائد باستئذان المخزن هل تدفع له قطرة الزيت أم يؤدى له ثمنها، جاء بهذا الشأن في ملخص رسالة ملكية إلى علي أوحدو بتاريخ 10 شعبان 1281 : «جواب عن ما كتب به الطالب علي أوحدو الدمناتي في شأن أعشار زيتون إيالته والاستئذان فيما يجاب به بأنهم إن أرادوا دفع الزيت بعينها فذاك وإلا فينظر في ثمنها هناك وثمنها بمراكش، فإن كان ثمنها هناك أنقص فتدفع بعينها».

لم نقف على وثيقة تكشف عما أعطاه إينولتان في أعشار الزيت في سنة من السنوات. ولكن نعلم ما أعطت الفرق التي عندها الزيتون ماعدا كطيوة في سنوات مختلفة[21].

السنة	شتاشن	دمنات	ماجطن	كـرول	واودانوست	آيت بلال
1301			100 قلة			
1302	426 قلة			140 قلة		200 قلة
1303	201 قلة	184 قلة	100 قلة		200 قلة	

وأعشار مجموعة إيالة الجيلالي :

سنة 1304 تبلغ 589 قلل،

سنة 1306 تبلغ 752 قلل،

سنة 1308 تبلغ 170 قلل[22].

وبكيفية تقديرية جدا يمكن القول بأن عشر زيت إينولتان كان حوالي ألف قلة وذلك ما ثمنه حوالي ألفي ريال بسعر ريالتين للقلة سنة 1302 [23].

(21) كناش الجيلالي.

(22) كـ. رقم 369. خ.م.

(23) كـــ.ج.

ومعلوم أن أشجار الزيتون إذا أثمرت سنة قد لا تثمر سنة أخرى أو سنوات متوالية. وقد نص الجيلالي في كناشه فعلا أنها لم تثمر في سنوات : 1298 - 1299 - 1302 - 1305. ولكن النص في أماكن أخرى على أعشار السنين : 1302 - 1303 يجعلنا نتساءل هل كان المالكون مطالبين بمقادير معلومة تقاس على ما سبق حتى ولو لم تأت في سنة ثمارها ؟ لا نستطيع أن نؤكد هذا الفرض الذي قد يدل، إن صح، على منتهى الاجحاف، ولكننا لا نفهم كيف ينص الجيلالي في كناشه على ما يلي :

«غلة 1302 تؤخذ من 1303 لم تلد،

غلة 1303 تؤخذ من 1304 لم تلد،

غلة 1304 تؤخذ من 1305 لم تلد،

غلة 1305 تؤخذ من 1306»[24].

وينص في مكان آخر (ص 341) من نفس الوثيقة على أن الزيتون «لم تلد سنة 1302 و1303 و1304 و1305 وأجلت كلها إلى 1306» وقد يفهم هذا الواقع من رسالة حسنية إلى الجيلالي بتاريخ 12 جمادي الأولى 1310 تتعلق لا بإينولتان بل بتكانة جاء فيها : «... وبعد فطالما أمرناك بدفع ما على إيالتك تجانة من الزيت، وإنك تبدي الأعذار من جملتها قلة الزيت للسبب الذي أوضحته، وقد انتفى السبب المذكور بما أنعم الله في هذه السنة من الخير الوافر في الزيت، والذي على إيالتك المذكورة من ذلك إحدى عشر ألف قلة وستمائة قلة وتسع قلل وثلاثة أرباع القلة ونصف ثمن القلة، وعليه فنأمرك بدفع ذلك على التمام لأمناء الزيت بمراكش...».

زكـــــاة المـعـــــادن :

توجد في منطقة إينولتان عدة مكامن معدنية يستخرج منها على الخصوص الحديد والجبص والملح، ويظهر أن الحديد وأحجار الجبص كان يستأثر القائد بفوائدها بينما كان يأخذ لحساب المخزن مقدارا هزيلا في زكاة الملح، ولم يرد في كناش القائد الجيلالي سوى ذكر ملح آيت الكاتب بفطواكة، وملح كرول بولتانة وقد حصل عن هذا الأخير ستين مثقالا عن سنة 1289، وأربعة وستين عن سنة 1299.

(24) نفس المصدر.

الجزية على اليهود :

فكما لم يرد في كناش قائد دمنات سوى إشارتين إلى زكاة معدن الملح سنتي 1289 و1299، لم يرد فيه كذلك سوى إشارتين إلى الجزية التي كان اليهود ملزمين بإعطائها، وهذه الملاحظة تجعلنا نعتقد أن هذه التسجيلات إنما هي تذكيرات بأمور جرت بها العادة، وربما كان تجديد التسجيل ضروريا عندما يتغير المعتاد في القدر المطلوب بعد عدد من السنين، وهي عشر في الحالتين.

فقد سجل سنة 1289 في جزية بعض يهود إينولتان :

- يهود مجطن.............................. 280 مثقالا
- يهود تنانت.............................. 100 مثقال
- يهول دمنات.............................. 4765 مثقال
- يهود آيت بلال.............................. 162 ؟
- يهود وريضة.............................. 324 مثقالا.

ولا ندري ما هو الأساس الذي كان يجري عليه تقدير الجزية بالنسبة لليهود، ولكننا نعلم من رسالة سلطانية مؤرخة بفاتح شعبان 1302 أن بعض يهود دمنات قد اشتكوا إلى السلطان من عدد من التصرفات المجحفة التي كان يمارسها ضدهم القائد الجيلالي، وكان من بينها عدم التسوية بينهم في الجزية، ويقصدون بذلك محاباته لكبرائهم[25].

فروض وتضيفـــات :

الفروض والتوظيفات هي مطالب مخزنية مالية أو عينية غير الزكاة والأعشار وغير الهدايا والمئونة والصلات، فهي على وجه التقريب الجباية الاستثنائية التي يجتهد الأمير في المطالبة بها عند الاحتياج فقط، ولا نستطيع أن نقول إنها كانت من بين ما يؤديه إينولتان كل سنة، ولكن إشارات في كناش الجيلالي تضع لهذا النوع من التحصيلات مكانه بين أنواع الأداءات المعتادة، حيث نجد هذا التقييد على سبيل

(25) ميكروفيلم الخزانة العامة رقم 23.

المثال : «1304 تحاسبنا مع أشياخ تيدلي على ما بقي عليهم من الوظائف والواجب والراتب والجبص والهدية...».

وما دفع إينولتان في هذا القبيل حسب ما ورد بالكناش المذكور :

- 1288 - خرج المال المفروض الذي وجه عليه القائد لبعض أغراض مولانا :

دمنـات : 6249

شتاشـن : 9520

وريضـة :

مجطـن : 8488

كـرول :

- 24257 (ألفان وأربعمائة وخمسة وعشرون مثقالا وسبع أواق).

- 1298 - «ثمن الصفيحة الموظفة علينا : 4000 ريال (أربعة آلاف)»[26].

- محرم 1302 - «فرضنا على الايالة كراء زرع الجديدة»[27].

- ربيع الأول 1302 - «فرضنا على الايالة ما بقي من ثمن الجبص» :

دمنـات : 300

شتاشـن : 300

وريضـة : 230

كطيـوة : 300

مجطـن : 40

كـرول : 29

1199 (تسعة عشر مثقالا وتسعة أعشار المثقال).

---

(26) يتحملها فطواكة وغجدامة والمقصود بها ما تعطيه هاتان القبيلتان من الصفيحة المجعولة للبهائم.

(27) لعله من زرع الأقوات التي أمر السلطان بنقلها إلى سوس من مرسى الجديدة ومرسى الدار البيضاء، راجع الإتحاف ج 2 ص. 382.

- رمضان 1302 - «تقييد ما جعلناه على القبيلة يعطونه من الشعير لدار المخزن سنة تاريخه مما بذمتهم من الماضي»[28].

	شعير	قمح
ولتانة :	480 خروبة	120 خروبة

عسكر وحركات :

كانت مساهمة إينولتان بأشخاصهم الطبيعيين في عسكر المخزن أي في حركاته لتطويع القبائل أو لمحاربة العصاة أو الثوار أو لإظهار هيبة الدولة مساهمة عادية إلى جانب باقي القبائل، وهي مساهمة ذات طابع تسخيري، ولكن التكاليف المالية التي كانت تتحملها القبيلة في هذه المشاركة تعطيها طابعا جبائيا كذلك يستحق أن يلفت إليه الانتباه.

كنا قد أشرنا[29] إلى أن الإينولتانيين كانوا يساهمون في عسكر السلطان بمائتين وثلاثين من المجندين مقسمين بنسبة ثمانية وخمسين عن كل ربع، ومعنى هذا أن على سكان كل ربع أن يتحملوا تكاليف تعبئة هذا العدد كلما وقع استنهاضهم لحركة من الحركات : يعطي الخيل من فرضت عليه، ويعطي العدة من لديه، ويساهم من يساهم بالزاد وبالرجال.

كانت هذه المساهمة تتكون من مجموعها من الخيالة المحاربين، ومن الراجلين، ففي ملخص رسالة مخزنية بتاريخ 4 رجب 1279هـ : «الإعلام بما طلبه الدمناتي من تسريح الرجالة من إيالته من الحركة وبقاء الخيل، والجواب بتسريحهم أن استعنى عنهم»[30]. ويظهر أن نسبة الخيالة كانت مرتفعة، ففي تقييد مؤرخ بشهر محرم سنة 1300 نقرأ : «المكلفون بشراء خيلهم من مجطن (وهم فرقة من ربع كطيوة) عشرة أشخاص...»[31] علماً بأن هذ التكليف هو من أجل مشاركتهم في العسكر، بيد أنهم لا يشاركون في مجموع ما تطالب به القبيلة إلا بخمسة مجندين.

(28) هذه العبارة تنفي أن يكون المقصود هو اعشار الحبوب.

(29) راجع الفصل السادس.

(30) كـ 47.

(31) كـ ج.

غنائم الحركات :

عندما تتمرد فرقة من القبيلة يقوم العسكر المخزني بتطويعها وبالاستيلاء على ما يقع عليه من أموالها ولاسيما ماشيتها، وذلك ما وقع مثلا، عندما تمردت كطيوة سنة 1290هـ، وحرك إليهم قائد دمنات معززا بمحلة مخزنية، ومما سجله علي أوحدو في وثائقه من غنائم هذه الحركة عدد من الخيل والبغال والحمير والبقر والغنم وقع توزيعها على الفرق الخاضعة من القبيلة لترعاها حتى تباع لحساب المخزن، وقد تم تقويم ثمنها عند التوزيع بما يزيد عن عشرة آلاف مثقال، ومعلوم من حوليات هذه الفترة وما قبلها أن الحركات إلى مختلف القبائل كانت غنائمها تعود إلى المخزن.

ومن تقاييد كناش الجيلالي نعلم أن قائد دمنات شارك، ومعه مجندو إينولتان، في عدد من الحركات المخزنية منها حركة غير معينة سنة 1289 وحركة ضد كطيوة سنة 1290، وحركة سوس سنة 1298، وحركة الغرب سنة 1300، وحركة هنتيفة سنة 1302، وحركة سوس سنة 1303، وفي سنة 1304 كان الجيلالي مع المحلة السلطانية في بوزنيقة، وفي سنة 1311 خرج لتطويع تدغة ودادس، فقد كان على هذا الأساس يدخل من حركة ليستعد لحركة أخرى.

كانت كل تكلف القائد، أي القبيلة، إضافة إلى تجهيزها وزادها، أموالا معتبرة، بداية من «سخرة» أي أجرة الوارد بكتاب الإعلام والاستنهاض، وانتهاء بالعطاء الذي يؤديه القائد لكي يسمح له بالانصراف عند نهاية الحركة، وكما تشكل الحركة فرصة للعطاء من القائد للمخزن المركزي، تكون في نفس الوقت فرصة للأخذ من القبيلة، وسنقتصر على ذلك أمثلة من عديد من التقييدات التي وردت بهذا الشأن في سجل قائد دمنات :

– 1289 – «ورد من كطيوة من جهة إعانة الحركة 4917 (أربعمائة وواحد وتسعين مثقالا وسبع أواق)».

– 1299 – «أذنا لأخينا (أذن القائد لأخيه) بحوز من 46 حاركاً الفارين 7 ريالات لكل واحد (بعد الرجوع من الحركة)».

- 1300 - «دفعنا ذعيرة في حركة الغرب سنة 1300 ما قدره عشرة آلاف ريال»[32].

- «ما دفع على البقر المذبوح بالمحلة 200 (مائتا) ريال».

- 1301 - «مال الإعانة على حركة سوس 7500 ريال»[33].

- «ما دفع على العسكر المضروب 50 (خمسون) ريالا»[34].

- «مائة قلة من الزيت وبغال ماتوا في حملها للحركة 650 (ستمائة وخمسون) ريالا».

- 1301 - «دفعنا في حركة التسريح (الإذن بالانصراف) من حركة 1301 : 850 (ثمانمائة وخمسين) ريالا»[35].

سخـــرات وتـنفيـــذات :

كان لفظ «السخرة» يطلق على المال الذي كان القائد ملزماً - نيابة عن القبيلة -[36] بإعطائه أجرا وتعويضاً عن الخدمة والتنقل لمبعوث من المخزن المركزي قصد تبليغ كتاب شريف أو أمر سلطاني أو قصد الإشراف على خدمة أو تفقدها، وتبدو في بعض الأحيان بمثابة عطاء أو رشوة لتسهيل أمر يهم القائد في دوائر المخزن.

أما التنفيذ فهو أن يصدر السلطان أمرا إلى قائد القبيلة بتسليم أحد الأشخاص مالا أو أرضا أو قوتاً أو كسوة أو غير ذلك رعيا لخدمته أو حرمته أو مكانته في المجتمع أو في دواليب المخزن، ومن أمثلة ذلك ما ورد في بعض تنفيذات قائد دمنات :

- «أمرنا سيدنا (السلطان) أن نوجه لمولاي رشيد (خليفة السلطان في تافيلالت) من عندنا حملا من السمن».

---

(32) لم يبين موجب هذه الذعيرة الباهظة.

(33) وقع تحصيلها من القبيلة.

(34) الجروح من عسكر إينولتان لتعويضه.

(35) كل هذه المعلومات من كـ. ج.

(36) إذا كانت هذه السخرة كبيرة القدر فرضت على القبيلة بعينها مباشرة وإلا دفعها القائد من ماله حتى يتمكن من تغريمها عن وجوه أخرى.

- (أرسلنا) بغلة السريجة لقاضي تافيلالت المنفذة له من سيدنا (اشتريناها بـ) 45 ريالا.

- «توجه مع قافلة تافيلالت 50 ريالا أمرنا سيدنا أن ندفعها من عندنا صلة لبعض الشريفات».

- للكاتب مولاي إبراهيم في الحركة عن أمر سيدنا لكافة عمال الحوز 53 ريالا.

- «للشريف الفيلالي الذي يقرأ اللطيف لسيدي بأمر سيدنا 30 ريالا».

أما نظام السخرة فيقوم به البريد الذي يبلغ أوامر المخزن ونواهيه. ويقوم به تعويض تنقل الجباة، وقواد العسكر وغيرهم من المكلفين بالأمور المخزنية، وقد استقرت العادة على أن كل وارد من هؤلاء تدفع له «سخرته» أو مقابل أتعابه حسب مكانته وحسب جلالة الأمر الذي جاء فيه، ومن تقييدات الجيلالي ووثائقه يمكن أن نصف بعض المهمات التي أعطيت فيها السخرة مع ذكر ما أعطي فيها، وسنقتصر على بعض «سخرات» سنتي 1300 – 1304.

1 – «سخرات» العسكريين وبمناسبة حركات :

- سخرة كبير المحلة سنة 1301 .... 500 ريال
- فرضنا سخرة كبير المحلة سنة 1302 .... 520 ريال
- سخرة إكدْر (ضابط مخزني) على تسراد (استعراض) الحركة (الجيش) 300 ريال
- سخرة قائد الرحى وأصحابه النازلين هنا على حركة هنتيفة ....500 ريال
- سخرة الوارد على الحركة .... 80 ريال
- سخرة الوارد على تسريط (تفقد وعد) البغال[37] .... 52 ريال
- سخرة من ورد على بعثها (البغال إلى المخزن) .... 08 ريال
- للشريف الكاتب الوارد على سقوط (إلغاء) الحركة .... 132 ريال
- سخرة الوارد على الحركة عام 1302 .... 50 ريال

(37) بغال المخزن المودعة عند القبيلة.

- سخرة المخزني الوارد على تماطل بعث البغال (برسالة عتاب على ذلك) 08 ريال
- سخرة إكدْر على تسراد (استعراض وتفتيش) حركة هنتيفة .... 280 ريال
- سخرة قائد الرحى وأصحابه .... 400 ريال
- سخرة كتاب حركة عام 1303 .... 200 ريال
- لمن ورد بنهوض حركة عام 1303 .... 16 ريال
- لقائد الرحى .... 140 ريال
- سخرة كتاب حركة 1304 .... 100 ريال
- للوارد علينا للحركة .... 08 ريال
- في سخرة التسريح من الحركة[38] .... 850 ريال

2 — «سخرات» لواردين على الواجب (الزكاة وغيرها من الروض) :

- سخرة الواجب سنة 1003[39] .... 200 ريال
- سخرة عساس على الجزية (قائم على تحصيلها) هو ونائبه .... 50 ريال
- سخرة الوارد على الصفيحة (وارد من المخزن لأخذها) .... 08 ريال
- سخرة الواجب سنة 1302 .... 400 ريال
- عن كتاب الواجب سنة 1304 .... 300 ريال

3 - سخرات لواردين في موضوع مظالم أو نزاعات أو تنفيذات أفراد أو جماعات :

- سخرة الوارد على رفع اليد عن هنتيفة .... 200 ريال
- سخرة الوارد على كساءين للأمناء .... 10 ريال
- الوارد على نزاع الذمي الماجطني مع الأمين .... 20 ريال
- الوارد على دعوة سي المصطفى المكي .... 8 ريال
- سخرة سي الطاهر الجراري الوارد بظهير اليهود (لرفع ما تضرروا به) .150 ريال

(38) معنى السخرة هنا غير مطابق للتعريف السابق ولا يدخل في تعويض خدمة بل هو نوع من الذعيرة.
(39) لم يبين من أخذها.

- سخرة الوارد على المسلمين الذين ضربهم اليهود بالحجارة[40] ..... 10 ريال
- سخرة الوارد على دعوى اليهودي بوطبول .... 10 ريال
- للوارد بأمان اليهود، الحاج علال الشرادي .... 10 ريال
- سخرة من ورد (ثانية) برفع اليد على هنتيفة .... 300 ريال
- سخرة لسيدي صالح البزيوي المدرس، بأمر مولانا .... 100 ريال
- سخرة ولد سيدي موسى على الوعظ .... 210 ريال
- للشريف الفيلالي الذي يقرأ اللطيف لسيدي، بأمر سيدنا .... 30 ريال
- سخرة من ورد على إبطال فلوس تازالاغت[41] .... 20 ريال
- سخرة من ورد على ظهور سكة سيدي[42] .... 15 ريال
- سخرة الوارد مع الأمين محمد الشليح .... 03 ريال
- سخرة الوارد بكتاب سيدنا لقبض من ظهر من هنتيفة عندنا .... 50 ريال
- سخرة تسريح مساجين للفقيه غرنيط[43] .... 500 ريال
- سخرة من ورد على قبض «المخارة» (اللصوص) وزجرهم .... 180 ريال

5 – «سخرات» لموظفين وردوا في مهمات تتعلق بالتسخير في خدمات :

- لصاحب الوزير الوارد على التويزة .... 2 ريال
- للوارد على جائزة أكَدال[44] .... ؟
- سخرة للمخزني الوارد على جائزة أكدال مع فرسه الذي مات له .. 100 ريال
- سخرة للمخزني الوارد على الجبص .... 10 ريال
- سخرة الوارد على نفض زيتون تاملالت 1303[45] .... 50 ريال

(40) ربما أراد أن يقول العكس أو تعمد هذا الوجه.
(41) نسبة إلى دار سكة زلاغ بفاس حيث ضربت فلوس نحاسية.
(42) الإعلام بسك الريال الحسني.
(43) الوزير غرنيط.
(44) المقصود بها أخشاب السقف.
(45) أجنة زيتون المخزن.

- للوارد على 42 من خيل سيدنا التي عندنا .... 8 ريال
- سخرة الوارد على «التلاليس»[46] .... 15 ريال
- سخرة لمن ورد على المئونة .... 45 ريال
- لمن ورد على إنزال المئونة بدمنات .... 12 ريال

يبدو من الأمثلة المذكورة أعلاه أن قدر السخرة معتاد تقريباً حسب الحالات المتكررة، وفي بعض الحالات الاستثنائية يبقى المعني بالأمر في عين المكان حتى يطلب القائد من السلطان أن يعين القدر الذي يتوجب عليه إعطاؤه لذلك المسخر[47]. وفي وضع من هذا القبيل استفهم السلطان عن إسم الشخص المعني قبل أن يعين قدر السخرة[48] وفي حالة من الحالات أعطى القائد أحد المسخرين «خمسة عشر ريالا المعتادة في مثله» وزاده «عشرة ريال إحسانا» حيث أتاه بوصية من شخص معين، ولكن هذا المسخر لم يقنع بهذا القدر وظل يتردد على القائد طالبا الزيادة حتى كتب الجيلالي إلى السلطان يشكو هذا الملحاح «فأجاب أعزه الله وقال: إن كانت العادة ما ذكر فكفى»[49] وفي حالة أخرى كتب أحمد بن موسى إلى الجيلالي «... فعن أمر مولانا أيده الله كمل لوصيفه مبارك الغريب في سخرته عن الكتاب الشريف الوارد عليك في شأن التأهب للحركة مائة ريال باندراج ما دفعت له 35...»[50].

إن السخرة تبين حقا العبء الثقيل الذي تحملته القبائل الخاضعة في تكاليف تسيير دواليب المخزن، فبعد أن سجل الجيلالي «سخرات» سنة 1301 ختم تقييده بهذه العبارة: «وأما سخاري ثلاثة ريال أو أربعة أو أقل فشيء كثير لا يحصى» وأثبت في مكان آخر من كناشه «وجملة ما صيرناه في السخاري نح ستة أشهر آخرها متم جمادي 1306 كل واحدة باسمها 1884 ريال».

(46) أحمال من شعر توضع فوق الدواب.
(47) ر.ج. مؤرخة بـ14 ربيع الثاني 1307.
(48) ر.ج. مؤرخة بـ15 رمضان 1310.
(49) ر.ج. بتاريخ 25 قعدة 1310.
(50) ر.ج. 5 رجب 1307.

الذعائر :

الذعائر أموال يغرمها أفراد أو جماعات من القبيلة للقائد متى خالفوا أمره أو أظهروا عصيانا أو عدم امتثال في الخدمة أو ارتكب بعضهم عدوانا على غيره بالقتل أو بما دون ذلك، ونورد أمثلة مقيدة في كناش الجيلالي مع محاولة تصنيفها :

يمكن تصنيف الذعائر إلى نوعين أساسيين :

1 - ذعائر على جرائم واعتداءات.

2 - ذعائر على عدم الإمتثال لأوامر الشيخ أو القائد.

ففي الحالة الأولى إذا عرف الشخص المسئول فرضت عليه الغرامة فيؤديها فورا أو يسجن حتى يؤديها أو يسرح ويلتزم بأدائها عنه شيخ فرقته، وإذا لم يعرف مرتكب جريمة القتل مثلا فرضت غرامتها على الجماعة التي وقع القتل بين ظهرانيها. ومقدارها في الحالة الثانية أضعاف مقدارها في الأولى، وهذه أمثلة :

- 1289 : - ذغيرة روح مقتول عند آيت بوولي................ 70 مثقالا
- 1289 : - ذعيرة روح مقتول عند آيت بوولي................ 80 مثقالا
- 1289 : - ذعيرة مقتول عند آيت الراص.................... 100 مثقالا
- 1299 : - روح من تيغلي.................................... 40 مثقالا
- 1301 : - ضمن الدرعاوي واجب إخوانه وذعيرة الروح الموظفة عليهم.
- التزام الشيخ حمادي الماجطني عن ولد أخيه الحسن بـ 1500 ريال ذعيرة سي حمد أحضري التي قتلها الحسن المذكور.

وفي الحالة الثانية أي حالة عدم امتثال أوامر المخزن فيؤدي من أظهر العصيان ذعيرة تسمى «ذعيرة الفساد» أو «ذعيرة الانحراف»، وقد يزيد عليها ضامنا خاصا يضمن صلاحه في طريق المخزن، وهذه أمثلة عن هذا النوع :

- 1299 : - ذعيرة علي درعاوي (رجل من منطقة الدراع) لفساده.... 74 ريالا
- 1299 : - ذعيرة كطيوي لفساده........................... 90 ريالا

- 1299 : - ذعيرة علي ولد بنيس لفساده (عن الخدمة بتافيلالت)..... 10 ريال
- 1300 : - ذعيرة شيخ تدليوي (فساد وانحراف)................ 100 ريال
- 1300 : - ذعيرة تيغلي (قرية انحرفت عن كلمة المخزن)....... 40 ريالا فضة
- 1301 : - ذعيرة إخوان الشيخ بويزركان (أفراد من فرقته وهم خمسون) لفسادهم وهي : 1609 ريالا[51].
- 1301 : - التزام الشيخ الهاشمي الشتاشني بأداء خمسمائة ريال عن فساد.
- 1303 : - ذعيرة علي أكوزول عن الفارين من إخوانه أينما كانوا.... 300 ريال
- 1304 : - ذعيرة المخالفين عن الشيخ الصالحي................ 100 ريال
- 1308 : - «التزام أشياخ مجطن محمد إبراهيم والشيخ محمد أحربيل والشيخ محمد بن حمادي بن الحسن والسيد محمد بن حم نيت إبراهيم بمائتين تثنية من الريال عن من روَّك (تمرد) من إخوانهم أهل أمززل وتسوت وتعينت ووسخت كل يعطي على قدر عدد إخوانه من الرواكَة (المتمردين) التزاماً تاماً، وقيده في 16 قعدة 1308»[52].

وهناك ذعائر أخرى فرضت على أفراد أو جماعات دون بيان الوجوه الموجبة لفرضها، وفي بعض الحالات أدت جماعات ذعائر للقائد لتطييب خاطره على شيخهم الذي ارتكب ما يوجب غضب القائد عليه، كما أدى القائد بعض الذعائر للمخزن المركزي بسبب صدور تفريط في أمر يلام عليه، فقد سجل سنة 1300 : «دفعنا ذعيرة بغال المخزن 1200 ريال»، وليس بين أيدينا ما يؤكد أو ينفي أن أموال الذعائر المختلفة يحتجنها القائد لنفسه أو يدفعها للمخزن ولم يكن عليه في أمرها رقيب فيما يبدو.

هـدايـا الأعـيـاد :

كان إينولتان في مناسبات عدة كورود السلطان على مراكش مثلا، يقدمون له هدية قوامها فرس في الغالب[53] ولكن هدية العيد فرض معتاد تؤدي فيه القبيلة

(51) على حسب تفاوتهم في الثروة.

(52) كل هذه الأمثلة من كـ. ج.

(53) على سبيل المثال دخول مولاي سليمان إلى مراكش سنة 1239 - كـ 4. خ. م.

قدرا معلوما من المال، ويؤدونها في الأعياد الثلاثة في السنة : عيد المولد وعيد الفطر وعيد الأضحى، وحسب تقييدات الجيلالي فإن الهدية كانت تدفع تارة في وقتها وتارة تؤجل إلى أن يجتمع قدر ما يدفع في عيدين أو في ثلاثة أو حتى في خمسة، وكان يدفعها الجيلالي إذا وجد في الحضرة أو مناسبة حركة أو يرسلها من دمنات مع وفد من أعيان قبيلته يحملونها ويقضون العبد في حضرة السلطان للتهنئة، ولذلك يشار إليهم في الوثائق باسم «العيادة» أو «الهداية» عند الإخبار بوصولهم أو انصرافهم، وكانت العادة أن ينعم السلطان بكسوة على هؤلاء الوافدين بالهدية(54).

يمكن استنتاج المقدار الذي كان يقدمه اينولتان في الهدية من تقييدين واردين في كناش الجيلالي :

- «هدية عيد الأضحى عام 1299 ثم هدية الأعياد الثلاثة لعامم 1300 : 2600 ريال».

- «هدية الأعياد 3 عام 1301 وعيد المولد ورمضان 1302 : 3250 ريال».

ففي التقييد الأول دفع في كل عيد 4/2600 = 650 ريال.

وفي التقييد الثاني دفع نفس القدر 5/3250 = 650 ريال.

هذا مع العلم أن الدفع في التقييد الأول عن سنة وعيد الأضحى من سنة أخرى، وعن سنة وعيد المولد والفطر في التقييد الثاني مما يدل على أن القدر الذي يدفع في كل عيد قدر معلوم وثابت من سنة إلى أخرى، فيكون قدر هدية إينولتان في سنة واحدة هو : 650 x 3 = 1950 ريالا، ويمكن أن نتأكد من صحة هذا القدر بالوقوف على رسالة في موضوع الهدية، وجهها الوزير المعطي بن العربي إلى الجيلالي بتاريخ 13 رجب 1311 : «... وبعد وصلت نفولتك (بطاقة حساب) جوابا عما خرج عليك من قبل بغال الهدية الزائدة على ما تقررت العادة فيها على نسبة عشرة أخماس بغلة لكل خمس فاجتمع من ذلك نحو الثمانية عشر ألف ريال.. بأن العادة من عهد مولانا الجد وسيدنا الوالد المقدسين للآن هو عشر بغال فقط ولم يصدر لك أمر بالزيادة عليها

(54) توصل هدّاية دمنات بالكسوة بتاريخ 21 قعدة 1289 كـ. 47. خ.م.

وأطلعنا به علم مولانا نصره الله وأيده، فقال دام علاه العمل على ما كنتم عليه عهد سيدنا الجد والوالد رحمهما الله، ولا عمل على غير ذلك والسلام..»(55).

وجلية هذه الوثيقة أن القائد الجيلالي قد تلقى من الأمناء حسابا بما ينبغي أن يدفعه في هدية عام 1307، ووجد هذا الحساب زائدا على القدر المعلوم الذي دأبت القبيلة على دفعه منذ عهد السلطانين محمد بن عبد الرحمان وعبد الرحمان بن هشام وتقديره (عشرة بغال) ونستنتج حقيقة هذا المصطلح(56) من ذكره أن الزيادة الواقعة عليه هي نسبة عشرة أخماس في كل خمس - والقبيلة جبائيا هي خمسة أخماس - أي أن الزيادة هي بخمسين خمسا في خمسة أخماس أي عشرة أضعاف القدر المعتاد، ولما كان القدر المطلوب بمقتضى هذه الزيادة هو بنص الوثيقة «نحو الثمانية عشر ألف» فيكون القدر المعلوم العادي هو نحو 10/18000 ريال = نحو 1800 ريال.

غير أن تقييدات أخرى تظهر ما يوحي بأن القائد كان يفرض على القبيلة مقادير تزيد عما يدفعه بكثير، وهذه بعضها:

- 1287 هدية عيد الفطر.................... 21818 مثقال (حوالي 650 ريال)
- 1287 هدية عيد الأضحى.................. 20118 مثقال (حوالي 600 ريال)
- 1298 هدية عيد الفطر................................ 2500 مثقال
- 1300 هدية عيد الأضحى.................... لكل ربع من ولتانة 650 ريال
- «هدية عيد المولد دفعنا فيها ما هو معلوم من غير زيادة ولا نقصان ووجهنا مكاتبنا لإخواننا: دمنات 250 ريالا شتاشن 250 ريالا وريضة 250 ريالا كَطيوة 250 ريالا».
- 1301 «هدية عيد الأضحى لكل ربع من ولتانة 650 ريالا.

وإذا كان من زيادة في القدر المستخلص من القبيلة فيفهم على ضوء ما على القائد أن يتحمله من تكاليف توصيل هذه الهدية(57) وفي بعض السنوات وقع التمييز بين

(55) ر. ج. 14.

(56) ورد في كـ 165، خ.م بتاريخ 9 ربيع الأول 1307: الدمناتي (أرسل) العيادة والهدية بغالا 5.

(57) يشار إليها أحيانا بهذه العبارة: «دفعنا صائرها (نفقتها) وعارات المخزن والطريق».

هديتين «هدية الغرب» أي هدية السلطان و«هدية مراكش» أي المقدمة لخليفة السلطان بالمدينة المذكورة[58].

المـــئـــونــــة :

من الأعباء التي كانت تتحملها القبيلة تكاليف المئونة في مناسبات مختلفة وذلك بأن تدفع طعاما مطبوخا أو مواد كالزرع والإدام أو الماشية، أو كتبن لعلف الدواب، وقد تدفع أموالا، وإذا تجاوزنا عن ذكر بعض المئونة الطفيفة التي تدفع لرجال المخزن الوافدين على القبيلة أو تدفع كمساهمة في نفقة بعض الضيافات التي يقيمها رجال المخزن ممن هم أعلى من القائد نجد أربع مناسبات مهمة كان قائد دمنات يقدم فيها المئونة.

1 – **مئونة «حراك» القبيلة** : عندما يشاركون في محلة سلطانية، إذ تساهم القبيلة في جمع الزاد اللازم لهم وفي ما يلزمهم ضمن المحلة من الزرع والماشية والإدام والعلف الخ.

2 – **مئونة المحلة السلطانية** (الجيش) العاملة في المنطقة التي توجد فيها القبيلة أو تجاورها. ونذكر على سبيل المثال : أن قائد دمنات كان مطالبا بالمساهمة في مئونة المحلة التي خرجت لتطويع هنتيفة سنة 1297 فنجد ملخص رسالة مخزنية بتاريخ 7 ربيع الأول 1279 جاء فيه «الأمر بالكلام مع عمال القبائل النازلة المحلة بوسطهم بالقيام بما يكفيها من المئونة...»[59] وفي 29 من نفس الشهر طلب الدمناتي من السلطان أن يطول قيام المحلة، أن يعطاه خمسون فارسا يوطد بهم طاعة إخوانه، وأظهر استعداده «للقيام بمئونتها»[60] ولكن السلطان بعث إليه بتاريخ 9 ربيع الثاني يعاتبه على «تكاسله عن المئونة»[61] وفي 14 منه بعث القائد ابن الطالب النتيفي يلتمس رفع الحيف عليه بالتسوية بينه وبين القواد الآخرين في المئونة، وفي 19

(58) كـ. ج.
(59) كـ. خ. م. 47.
(60) نفس المصدر.
(61) نفس المصدر.

شعبان كتب السلطان بأن يتم «فرض» (أي تقسيط) مئونة المحلة بين السراغنة ودمنات وهنتيفة على العادة وزيادة يوم للدمناتي[62].

3 — **مئونة السلطان** : ذكر صاحب «القول الجامع» أن القائد الجيلالي قام بمئونة السلطان مولاي الحسن عندما زار دمنات سنة 1304هـ. والظاهر أنه لم يقم بكل المئونة أي بما في ذلك المحلة، لأن إشارة وردت في كناش الدمناتي إلى سخرة مخزني «أشرف على إنزال المئونة بدمنات سنة 1304هـ»، وإلى سنة 1305هـ كان القائد مازال يستخلص من أفراد قبيلته ممن «التزم ببقية شعير لمئونة سيدنا نصره الله وبغال المخزن بالثمن قدره ثمانية مثاقيل لكل خروبة دمناتية وجب فيها على ولتانة : زرع وتبن 907 سوم 80 أو 100 يجب 78525 مثاقيل»[63] ونجد تقييدا في نفس السجل سنة 1308هـ ثبت فيه «مال الضيافة للجانب العالي بالله : 6000 ريال». والذي لاشك فيه أن قائد دمنات كان مطالبا بمئونة المحلة كلما خيم السلطان بتملالت في طريقه من مراكش أو إليها، وذلك ما تثبته هذه الوثيقة الموجهة من الوزير المعطي بن العربي إلى المحجوب أخي الجيلالي ونائبه أثناء الحركة المذكورة بتاريخ 18 قعدة عام 1311هـ «... وبعد فمن العادة المقررة قيامكم بمئونة المحلة السعيدة بتملالت ثم إن سيدنا دام علاه خيم بها ولم يظهر منك أثر لذلك، وعليه فيأمرك مولانا دام علاه أن تقوم على ساق الجد في توجيهها لشريف حضرته عاجلا من غير تراخ ولا إمهال بفور وصول هذا إليك»[64].

مئونة «الدار العالية» بتافيلالت :

يبدو أن بعض القبائل المخزنية كانت تقوم حسب مواقعها وحسب منتجاتها كذلك بإمداد «الدار العالية» أي دور السلطان وأقاربه، في المناطق المختلفة بما تحتاج إليه من «العولة» أي المواد الأساسية في التموين، فعمال السراغنة مثلا كانوا قائمين بعولة الدار العالية بمراكش[65]، أما قائد دمنات فكان قائما بإمداد الدار العالية

(62) نفس المصدر.

(63) كـ. ج.

(64) ر. ج.

(65) يستفاد ذلك من رسائل سلطانية إلى المحتسب مولاي عبد الله البوكيلي خ.ع.

بتافيلالت بالعولة في كل سنة، ونعني «بالدار العالية» هنا : الشرفاء القائمين بتافيلالت من بيت السلطان وأقاربه.

ترجع أول إشارة إلى هذا التكليف في الوثائق التي توصلنا إليها إلى 20 رجب 1281هـ عندما قام القائد علي أوحدو الدمناتي بإخبار السلطان أنه جمع زرع تملالت أي زرع أجنة المخزن وذلك بقصد دفعه في عولة تافيلالت[66]. وحسب هذه الإشارة فإعالة شرفاء تافيلالت من زرع نتاج أرض السلطان. وإذا كان «لإخوان» الدمناتي من تكليف فيه فبالخدمة اللازمة لإنتاج هذا الزرع حتى جمع محصوله، وكذا نفقة توصيله إلى المنفذ لهم في تافيلالت...

غير أن الأمر على ما يبدو قد تطور - في عهد الجيلالي، أي بعد استحكام القبضة المخزنية على المنطقة - إلى تكليف حقيقي، فالوثائق التي ترجع إلى هذا العهد تبين أن قائد دمنات كان يبعث إلى تافيلالت في كل سنة «عولة» تتضمن قدرا مهما من القمح والشعير وعددا من قناطير الإدام، وقناطير من الصابون، توزع هنالك على الأشراف بأقساط معلومة.

لقد وردت في كناش الجيلالي إشارة لا تدع مجالا للشك في أن قبيلة قائد دمنات هي التي كانت تتحمل مصاريف هذه المئونة حيث قيد سنة 1298هـ ما يلي : «صائر سنة واحدة من السنين الموفرة على الإيالة عن تافيلالت 6000 ريال[67] أي أن الإيالة لم تدفع في هذه السنة (لأسباب مجهولة) ما تدفعه عادة لتافيلالت، وكان قدر صائره (دون ذكر من صيره أي أنفقه عنها تأجيلا أو اعفاء) هو ستة آلاف ريال. وإلى أن يتوفر مزيد من الوثائق يمكن من الحسم في هذا الموضوع، لا نستطيع إلا أن نورد معلومات عن هذه «المئونة» في بعض السنين، علما بأن نفقة إيصالها - على الأقل - كانت تقع على قائد دمنات.

والذي يدفعنا إلى عزو تحملها إلى إينولتان هو أهمية المبالغ المدفوعة فيها :

ففي كل سنة كان الجيلالي يبعث بإثنين من كبار أصحابه وهما - عادة - الشيخ لحسن بويزركان وسي حمو الشتاشني يرافقان ما يسمى «بقافلة الإدام» أي بهائم

(66) كـ. خ. م. 47.

(67) كـ. ج.

عليها أحمال بها حوالي عشرة قناطير من الزيت، وحوالي هذا القدر من السمن، وأما الصابون وقدره يزيد قليلا عن أربعين قنطارا، فتارة يبعث به من دمنات وتارة يشترَى من صناعه يهود تافيلالت، أما الزرع فكان رئيس القافلة يشتريه هناك بما يحمله من المال اللازم لذلك.

وهذا على سبيل المثال تفصيل كلفة «عولة» تافيلالت سنة 1299 (1882) :

الزيـــت... 1177 رطلا سعر 1250 للقنطار....... 14712,5[68].

السمـــن... 1400 رطل سعر 2400 للقنطار....... 336,0

الصابون... 4126 رطلا سعر 800 للقنطار....... 33008

كراء على ذلك من دمنات إلى تافيلالت......... 36445

لوازم الطريق (شاي، أرز، قوالب السكر)....... 8230

135080,5 مثقال

يجب في ذلك........................ 1460 ريالا[69]

أرسل للكيل (الزرع)........................ 4000 ريالا

5460 ريالا

والمقادير الأخرى الواردة عن كلفتها بعضها غير تام على ما يبدو :

1300هـ.................................... 5498 ريالا

1301هـ.................................... 3704 ريالا

1304هـ.................................... 1600 ريالا

1306هـ.................................... 2921,5 ريالا

1309هـ.................................... 2400 ريالا

1310هـ.................................... 4930 ريالا

1311هـ.................................... 3800 ريالا

(68) أشير إلى الكسر بعلامة خاصة.

(69) حسب تسعة مثاقيل في الريال : انظر الفصل المتعلق بالتجارة.

في سنة 1311 وجه المولى رشيد صنو السلطان مولاي الحسن وخليفته بتافيلالت رسالة إلى الجيلالي يتعلق موضوعها بالعولة، رأينا اثباتها هنا لما تلقيه من الضوء على هذا «التنفيذ» المعتاد : «خديم المقام العالي بالله المحب الأرضى القائم الحاج الجيلالي بن علي الدمناتي وفقك الله، وسلام عليك ورحمة الله عن خير سيدنا أيده الله، وأدام علاه، وبعد بإن صاحبيك 2 : لحسن بوزركان والسيد علي أحم دفعوا عولة الشرفاء عن العام الفارط عن العادة وقدر ما وجب في ذلك أربعة آلاف ريال وتسعمائة وثلاثون ريالا وربع الريال هكذا : 4930 وجهت من ذلك صحبة صاحبيك المذكورين أربعة آلاف ريال ويبقى بذمتك تسعمائة وثلاثون ريالا وربع الريال 930 وقد أمرنا خديمنا الحاج محمد ولد الحاج إدريس أسماوي أن يسلف هذا القدر المذكور من أهل بلادهم الموجهين لمراكشة، وعليه فلابد بوصول كتابنا هذا إليك ادفع العدة المذكورة للحاج محمد المذكور، والذي يكون عليه عملك هو أن تدفع لهم الريال بوجهه لأنه هو الذي دفعوا هنا لتكون على بال. وبيان أسعار الزرع مقيدا بالقائمة. وها قد وقفنا مع صاحبيك حتى دفعوا للشرفاء بأقل من ثمن الذي به أسعار الوقت لتكون على بال وعليه فلابد عجل لنا بتوجيه الخمسة قناطير من الصابون الباقية من عام أول مع الثمانين رطلا من السمن التي وجدنا تخصنا في الجملة من السمن المنفذة لنا عندك من سيدنا نصره الله. لابد أصلحك الله وأعانك وعلى المحبة والسلام، في 14 شعبان المبارك عام 1311هـ[70].

صـلات وهـدايـا وملاقـات :

الصلات والهدايا أموال تقدمها القبيلة للقائد أو يقدمها القائد على الخصوص إلى أشخاص مختلفين ابتداء من السلطان إلى ذلك المرابط المتواضع في مناسبات ولأغراض جد متنوعة، وتتميز عن الصدقة والهدية بأنها تقدم لمن يرجى نفعه أو يتقى أذاه، وهي ليست إلزامية ولا مقررة بعادة محكمة ولكنها تكاد تكون كذلك، فمن الصعب إدراجها في الجباية لولا أنها جزء من نسق تقليدي معنوي يفرض على كل فرد انفعالات تليق بمقامه، فهو أسيرها لا ينفلت منها، فالقائد صاحب جاه ونفوذ، والجاه يتغذى وينمو بالعطاء والجود، ولما كان ذلك من أموال وقع تحصيلها أو

(70) من رسائل الجيلالي.

تنميتها داخل القبيلة بطريقة من الطرق فلابد من اعتباره من جملة ما يخرج من إنتاجها وثمرة جهدها.

فهذه الاعطيات تعبير عن مشاعر الرغبة أو الرهبة بالمعدن النفيس، وفي أولها نجد مال «الملاقات» عندما يفد أعوان فرقة ما على القائد، فهم «يتلاقون» بمال أو أفراد يهدونها لرئيسهم تهنئة أو إصلاحا لذات البين أو تكفيرا عن ذنب[71] وعندما ترد المحلة على القبيلة لابد من ملاقاتها بهدية تكون فرسا أو ثورا في الغالب.

وإذا أذن السلطان للقائد في الورود عليه فإن هذا الأخير يأتي بمال الملاقات : «1305 : ملاقات سيدنا بـ1000 ريال كان حوزها على يد الأمين السيد الطاهر التازي وأحيل عليه الأمين الحاج علي التطواني»[72]. وكذلك الشأن في ملاقات خليفة السلطان : «ملاقات سيدي حسن سنة 1288 : 20 ريال»[73].

وفي مناسبات أعراس الأمراء أو العمال تقدم صلات، فقد «ناب ولتانة في عرس الباشا ابراهيم الاجراوي 10 ريال سنة 1288هـ». ودفعوا «للجانب العالي بالله في الفرح السعيد 2.000 مثقالا سنة 1308.

وفي التعزيات كان القائد يقدم أعطيات مناسبة :

«دفعنا في تعزية ولد سيدي : مولاي المهدي ومولاي عبد الله 400 ريال». أو كما جاء في ملخص رسالة بتاريخ 11 ربيع الثاني 1307 : «الدمناتي يعزي في الشريفة المقدسة ووجه ريالا 200»[74].

وكلما خرجت قافلة تحمل مال الواجب أو مال عولة تافيلالت أو غيرها إلا وحملت معها أموالا أو هدايا تقدم لمن لا يجوز المرور عليهم بأي فارغة فتسمى تارة «عارات الطريق» وتارة «عارات دار المخزن».

وإذا وقع نزاع بين القائد وجماعة أو شخص خارج عن منطقة نفوذه، ووقع فيه الاحتكام إلى المخزن، فإن النازلة تقتضي عطاء، كما أعطى جيلالي «الحضرة سيدنا

(71) عدد من الإشارات إلى ملاقات أهل دمنات في كـ. 47، سنة 1279.

(72) كـ. ج.

(73) نفس المصدر.

(74) كـ. 165، خ. م.

عن نازلة الذمي بوطبول البيضاوي 300 ريال» سنة 1308. أو «للأفرايكي عن صلح بوعشيبة (أرض بفطواكة) 100 ريال»[75].

وإذا قدم القائد على الحضرة فهنالك في كل جانب أعين ترمق هذا الوارد الذي انبسطت له الدنيا، وامتدت يده في الرعية، فلابد أن يتطلع خدام الأعتاب إلى ما في أكياس هذا المستدعى الممتن عليه، فيعطي «العبيد الحرم» أو «لمن نبذه سيدنا بداره» أو «لبعض الوصفان أو الشرفاء» وهو مستعد لذلك وآخذ له عدته، وإلا «لما حمل معه» لهذا الخادم سمنا ولذلك عسلا، ولهذا القاضي زربية طولها كذا وعرضها كذا الخ...[76].

إن مقادير هذه الصلات ليست هينة، ويكفي دليلا على فداحتها أن الوزير أحمد ابن موسى قد كتب سنة 1308هـ إلى الجيلالي يستفهم هل ثلاثة آلاف ريال التي توصل بها المخزن من عنده هي من قبيل مال العرس السعيد أو مال الواجب، أي أنه لم يستغرب أن تكون مساهمة القبيلة في هذا العرس بقدر ما تعطيه القبيلة في الواجب أي في زكاة إنتاج أرضها[77].

أموال من قِبَل المناصب :

لا نستطيع أن نزعم أن مناصب القيادة أو الشياخة أو غيرها كانت تباع بشكل متعارف عليه، وضمن تقاليد مؤسسة، ولكننا سنتجاهل بعض موارد رجال المخزن، وبالتالي بعض الأعباء التي تعود على السكان في نهاية الأمر، إذا نحن لم نشر إلى ما ثبت بالوثائق، من كون التنصيب في قيادة أو في شياخة تصحبه أعطيات بمثابة ثمن تلك الولاية، ومنه أمثلة على الأموال المحصلة بهذا الغرض.

فعندما أضيفت قبيلة تكَانة إلى قيادة الجيلالي الدمناتي أدى قدرا من المال إلى السلطان وقدرا آخر للوزير أحمد موسى، وكتب في سجله مشيرا إلى هذا المال : «ما

---

(75) كـ. ج.

(76) كل هذه الإشارات مستندة إلى وثائق في كناش الجيلالي الدمناتي.

(77) ر.ج.

عقدناه مع الجانب العالي بالله على تكَانة (أي مقابل التولية على تكَانة) 20.000 (مثقال) وللفقيه (أحمد بن موسى) 5000 (مثقال)[78].

وقد تم هذا التعاقد قبل التولية حيث إن ظهير تعيين الجيلالي على تكَانة مؤرخ بثالث صفر 1308هـ[79]، وعلى سبيل التوضيح نورد إشارة إلى حالة مماثلة تتعلق بتولية الكَركَوري على سكَتانة سنة 1282 حيث سجل عليه في كناش مخزني[80] ما يلي :
«الحمد لله، بذمة الحاج علي الكركوري ثلاثون ألف مثقال التزم بها عند ولايته: عشرون وحدها وعشرة وحدها، وخطه بذلك عند أمناء العتبة الشريفة».

وكان الجيلالي بدوره «يتعاقد» مع المرشحين لشياخة الفرق المختلفة على أداء قدر من المال، ولربما وقع التنافس في ذلك بين عدة متطلعين، وكلما ضاق أهل فرقة بشيخهم رغبوا القائد في استبداله فيجدها هو مناسبة للاستمراء مرتين، ومن أموال الشياخة :

1299 – الشيخ الدادسي، 100 ريال

– شيخ واودنوستي، 100 ريال.

1301 – «قطعنا مع أشياخ مجطن يوم شياختهم بالثلاثة مال الشياخة بريال أربعمائة : بن سي حم 78، بلحسن 88، ابن ابراهيم 134».

1302 – «وظفنا على الحاج علي بناصر مال الشياخة 200 ريال ودفع منها على يد الذمي شمعون بن سالم 80 ريال».

– «التزم ابن حم الشتاشني الأحويري بمائة ريال من قِبَل الشياخة...».

– «ذكر القائد حفظه الله أنه جعل مع الشيخ ابراهيم النسكي من مال الشياخة ريال 100» الخ.

(78) كـ. ج.
(79) ر.ج.
(80) فيلم رقم 4. خ.ع.

المكـــوس :

كانت ترد على المخزن أموال من المكس المفروض على سوق دمنات، ومقدارها عشر قيمة أهم المبيعات في هذه السوق كالماشية والفاكهة والجلود، ومعلوم أن هذه المكوس طالما تشاءم منها التجار واستنكرها الفقهاء، وأن السلاطين ترددوا بين فرضها وإسقاطها، وهي تسمى في وثائق المخزن «بمنفعة السوق» أو «بمستفاد السوق». وقد سبقت الإشارة إلى أن المخزن كان يحصل هذه «المنفعة» تارة بواسطة بيعها لتجار يتنافسون في شرائها بثمن سنوي معلوم يدفعونه للمخزن على أن يتولوا بوسائلهم الخاصة القيام بتحصيلها من المتبايعين في سوق دمنات طيلة السنة بتعشير البضائع المتبادلة. كما أشرنا كذلك إلى أن المخزن قد عدل في بعض الفترات ولاسيما في العهد الحسني عن هذا الأسلوب حيث نصب عدة أمناء قاموا على التوالي بتحصيل ذلك المستفاد لحساب المخزن[81].

ففي عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان كانت العادة أن تباع منفعة سوق دمنات، ويسمى التعاقد الممضى في هذا الشأن «بالكنطردة»، وقد وردت الإشارة إلى أن مشتريها في سنة 1281هـ هم بعض أهل دمنات أنفسهم، ولكن مشتريها في السنوات التالية كانوا كلهم من مراكش، ومعظمهم من اليهود، وكان العائد على المخزن منها يتراوح بين عشرة آلاف واثني عشر ألف مثقال في السنة، وقد ادعى كثير من أولئك المتعاقدين أنهم خسروا في «كنطرادة دمنات» وطلبوا من المخزن أن يسقط عنهم نسبة من الثمن الذي وقع به الشراء، وبعد التحري استجاب لرغبة بعضهم.

وحتى مع وجود أمين للمستفاد في دمنات في العهد الحسني كان تحصيل «المنفعة» أو «المكس» يتولاه في بعض السنوات متعاقد أو متصرف حسبما تبين من رسالة وجهها السلطان إلى محتسب مراكش مولاي عبد الله البوكيلي بتاريخ 27 حجة عام 1309هـ جاء فيها : «... وبعد وصل كتابك بأن الحاج أحمد الرحالي المتصرف في مستفاد دمنات وتملالت كملت مدة تصرفه وورد عليك ولده مع يهوديين، وزاد على ما كان يتصرف به والده في المستفاد المذكور خمسة آلاف مثقال فيكون عليهم الآن باثنين وخمسين ألف مثقال وثلاثمائة مثقال وواحد وخمسين مثقال وخمس عشرة موزونة في السنة

(81) انظر الفصلين التاسع والسادس عشر.

حسبما بالرسم الذي وجهت وصار بالبال، فلتمضه بذلك بالشروط المقررة فيه التي من جملتها قبول زيادة من أرادها داخل المدة، وأشهد على المشتري بذلك ووجه الرسم بذلك لأمين مستفاد دمنات وآخر لحضرتنا الشريفة، والسلام...»[82].

وبقدر ما كانت تستفحل السلطة المخزنية في المناطق المجاورة لدمنات كان المخزن يتولى تحصيل «منفعة» عدد من الأسواق القروية التي لم تكن تعرف المكوس من قبل وذلك ببيعها لمتصرفين تعززهم سلطة القائد والشيوخ.

صحيح أن المكس لم يكن يضرب الحبوب التي كانت ترد بها قوافل السهول ويتزود بها الجبليون ولكنه كان يضايق تجار الصحراء الواردين بعدد من منتجاتهم قصد مبادلتها على الخصوص ببضائع الاستيراد التي كان تجار مراكش والصويرة والبيضاء يأتونهم بها، ولما مال أولئك الصحراويون بسبب هذا التضييق عن دمنات كسدت تجارتها.

ولكن فلاحي إينولتان لم يسلموا هم أيضا من آثار هذا التضريب حيث إن الصحراويين كانوا يتزودون كذلك بعدد من منتجات إينولتان كالزيت وأدوات الحرث وأواني الفخار.

ففي سنة 1318 كان مستفاد دمنات 8551 مثقال[83] وكان عدد من الخرازين قد هاجروها بعد التشديد الذي وقع عليهم في التأدية على الجلد بأبواب دمنات بعد أن يكونوا قد أدوا عليه في أسواق السهل[84]. ويحتفظ بعض الشيوخ المعمرين بذكرى بعض المكاسين الذين أخذوا عن كل شيء يدخل من الباب حتى أخذوا عن «الفصة» التي تحش للأرانب.

التسخير :

نقصد بالتسخير الأشغال غير المأجورة التي يحمل على القيام بها أفراد أو جماعات من السكان من طرف حكامهم المحليين أو يلزمون بآدائها لفائدة المخزن،

(82) كناش الطابع الشريف، خ.ع.

(83) سجل مستفاد دمنات و تاملالت.

(84) العادة أن يؤدي مرة واحدة على الجلد وتسلم بطاقة يدلي بها عند المرور بباب الدخول لدمنات.

ولم يشر حكام دمنات إلى هذا النوع من الأشغال في تقييداتهم إلا بعض ما يتلق منها بمطالب أو خدمات ترد بها أوامر مخزنية. ولعل السبب في إغفال الإشارة إليها كتابة هو عدم وجود ما يدعو إلى تقييدها حيث تتم بأوامر شفوية، ولكونها لا تكتسي صبغة مشروعة، فلو سخر شيخ أو قائد جماعة في أمر من أموره الخاصة وترتب عن ذلك شنآن بين الطرفين ينجم عنه تمرد أو مناهضة لسلطته لكان بذلك مسئولا أمام المخزن ومواخذا على ذلك، ولربما صودرت منه ثمار ذلك التسخير[85].

على أن هذا الاعتبار لم يحل دون اقتياد أبناء القبائل للخدمة المجانية أو شبه المجانية في أمور حكامهم أو أمور المخزن المركزي، فانقادوا لها في معظم الأحيان، بشعور يجمع بين الرهبة والانتقام وبين الإحساس بالامتنان الذي ظل عالقاً بكلمة «تويزي» بعد تحريفها عن سياقها[86].

التسخير في الزراعة : أوضحنا أن القائد كان يملك أراضي في وسط القبائل يستثمرها بالشركة مع من توجد بين ظهرانيهم تلك الأراضي، على أن هذه الشركة قد لا تخلو من نصيب من التسخير مادام المالك شخصا غير عادي، وأوضحنا أنه يملك أراضي أخرى في شكل «عزبان» (جمع عزيب) يشرف عليها خماسون، وفي هذا النوع من الأراضي يحتاج إلى «توائز» القبائل أي إلى تسخيرهم في جميع مراحل الإنتاج.

وكذلك الشأن بالنسبة لأشجار الزيتون التي كانت للقائد عند القبائل، فقد كان يتعاقد معهم على نفض ثمارها وجمعها وعصرها، وقد يكون في هذه الحالة أيضاً نصيب من التسخير، وهو أمر بيِّن واضح - على الأقل - في استغلال «متامير» هذه القبائل لحفظ زيته كما يفهم من هذه التقييدات :

- «بيان من عنده متامير الزيتون بتديلي التي بها زيتوننا».

(85) يستفاد ذلك من مثل لا يتعلق بإينولتان وهو رسالة بعث بها السلطان إلى أمناء قبيلة فرج بتاريخ متم جمادي الثانية 1301 وجاء فيها : «فالتوائز (جمع تويزة) التي حرثتها القبيلة للقائد بوشعيب الفرجي نأمركم أن تخرصوها على يد كاتبنا الطالب محمد الحباسي وأمناء أولاد بوعزيز وكذلك توائز ابن عمه الحاج الجيلالي وتحاز لجانب المخزن...» (ك.خ.م رقم 347 ص. 218).

(86) انظر ما قلنا عن التويزة في الفصل السابع.

– 1302 – «تقييد ما وضعه صاحبنا المحجوب مع الطالب العدل السيد محمد بن حم من زيتوننا في مطامير آيت محمد (26 مطمورة).

– «تقييد من تعاقدنا معه من الإيالة على طحن زيتوننا الذي ببلادهم المجعولة في مطامرهم»[87].

أما بالنسبة للمخزن المركزي، فقد كانت له أراض في تاملالت يعهد إلى قائد دمنات بالمساهمة في استثمارها، وليس واضحا من الإشارات المتعلقة بهذه الخدمة، هل هي من قبيل التسخير أو من قبيل الشركة، وهل مهمة القائد هي مجرد البحث عن متعاقدين صالحين والإشراف عليهم. ويظهر أن الأمر كان مزجاً بين ذلك، سيما وأن وثيقة من أوراق الشيخ ناصر أوحدو ورد فيها «استرعاء على من لم يحضر حمار كلفة الخدمة بتملالت بتاريخ 18 رجب 1283هـ». كما أن بعض الأشغال لا تقتصر على «الرباعة» كما تبين هذه الإشارة: «جواب تضمن حصول العلم الشريف كما أخبر به الطالب علي أوحدو الدمناتي من جمع زيتون تملالت وكنس ساقيتها...» و«حصول العلم بما أخبر به الطالب علي الدمناتي في شأن زيتون القلعة الذي أسند إليه النظر فيه وأمر بتوجيه من يقوم بخدمته من أهل دمنات من أنه وجه لابن صالح (من قواد السراغنة) من أعيان إيالته أربعة للمفاوضة معه فاتفقوا على جعل 24 رباعة لجميع الجنات...» و«جواب بوصول كتاب ما كتب به الطالب علي أوحدو الدمناتي من أن محلا بساقية تاملالت يسمى جرف أزكز مرفوعاً بالبناء قد انهدم وأنه شرع في بنائه...»[88].

التسخير في الرعي: كان القائد يبعث بماشيته إلى أماكن المراعي الخصبة من الجبال أو السهول فيرعاها السكان هناك تسخيرا، وأحيانا توزع هذه البهائم على أشخاص معينين، وتسجل أسماؤهم في لوائح، ويقيد عليهم ثمنها حتى إذا ضاعت طولبوا بتعويضها، و تعنون اللوائح المذكورة بمثل هذه العبارات:

«1299 – من عنده أكباش على وجه الحفظ والأمانة»،

«1307 – من عنده بهائم على وجه الحفظ و الأمانة»،

(87) كـ.ج.

(88) نكاد نكون جازمين بأن معظم هذه الأعمال ذات صبغة تسخيرية.

«1310 - البقر الذي كان عند أهل دمنات على وجه الرعي وردوه وحازه السيد محمد بن إبراهيم المعلاوي والهاشمي بن حم علي ليفرقاه على من ظهر لهم من آل أمعلا على وجه الشركة» الخ.

أما المخزن المركزي فكان يرسل إلى إينولتان نوعين من البهائم : الأبقار والأغنام وغيرها من الغنائم التي تغنمها الحركات الموجهة لتطويع قبائل أخرى، أو الماشية التي تدفعها هذه القبائل في المصالحة أو في ما ترتب عليها من الجباية، وإرسالها إلى إينولتان هو بقصد رعيها، ولكن الرعاة الذين توزع عليهم بعد تقويمها لهم الحق أحيانا في أخذ ما زاد عن الثمن الذي قومت به في الأول، وذلك عندما يريد المخزن بيعها، وهي حالة ليست من قبيل التسخير المجاني، أما النوع الثاني فهو البغال والخيل التي يستعملها المخزن في حركاته ويرسلها بين الحركة والأخرى إلى بعض القبائل مثل إينولتان قصد «صيانتها» أي رعيها وعلفها من طرف من وزعت عليهم بعد تقويمها ومن ضاعت بيده أدى ثمنها، وفي موضوع هذين النوعين من بهائم المخزن نجد في كناش الجيلالي مثل هذه التقييدات :

1301 - «بعد رجوعنا من الحركة بسلامة والحمد لله «سرطنا» (استعرضنا) بغال المخزن المدفوعة لنا في الحركة بتادلا وازعاير وحائزوها إلى أن يسأل المخزن عن بغاله وكلها مطبوعة فمن مات له بغل يخلصه (يؤدي ثمنه) بما حاز به، ومن بقي له يدفعه بوجهه فما زاد له على الثمن يحوزه».

1303 - «ورد علينا الأمر الشريف بدفع ما عندنا من البغال لحركة سوس (22 بغلا). وبقي علينا من البغال بعد الرجوع من (حركة) صخرة الدجاجة 93».

1304 - «من عنده بقر المخزن بالثمن من الإيالة من دفع هنتيفة».

1311 - «ورد أمر سيدنا بأن يصلنا 50 رأساً من البقر دفع سوس المقدم بألف ريال و60 ريالا تفرق على أملياء الايالة».

1311 - «تفريق غنم المزوضي (قائد مزوضة» الوارد من الحضرة لتفريقها على الإيالة.
- تفريق غنم السكتاني (قائد سكتانة) بعد تقويمها».

1311 - «ورد علينا بقصد الصيانة من دفع سوس 25 بغلا» الخ.

تسخير الصناع :

يتجلى تسخير الصناع في إجبارهم على إعطاء ما قد يحتاج إليه رجال المخزن من مصنوعاتهم. فكلما اشتهرت قبيلة أو فرقة بصنع شيء تطلعت إليها الأنظار، على أن هذا الإمداد ليس أمرا مؤسسا مطردا، وإنما هو أمر يقع من حين لآخر.

فبعض رجال المخزن المحليين لا يتكلفون شراء ما ينتجه محكوموهم بل يقدم إليهم زلفى، أو يفرضون خدمته فرضاً، أما المخزن المركزي فتبين وثائق وتقاييد أن النجارين من صناع آلات الحرث يقدمون ما يحتاج إليه في حرث أملاك المخزن بتملالت، ويساهمون في صنع بعض الأدوات لدار المخزن كأدوات الموائد والقصاع، كما كان الحدادون يدفعون عددا من الصفائح التي يحتاج إليها العساكر، أو يعطون كمية من الحديد، وكذلك الأمر بالنسبة لصناع الجير والجبس أو نساج أحمال الشعر المعروفة بـ«التلاليس»... الخ[89].

التسخير في البناء :

إذا كان أفراد القبائل من مطلق الناس يلجأون إلى «تيويزي» كنظام تعاضدي لبناء دورهم أو ترميمها، فإن بعض قواد القبائل مارسوا لهذا الغرض سلوكا تسخيريا تواثرته الأجيال، فقد كانوا شغوفين بالبناء، ما ينفك أحدهم يوسع قصبته ويزخرفها طوال حياته، وقد سجل الغجدامي وصفا لتسخير إينولتان من طرف القائد الجيلالي في إعادة بناء داره التي هدموها لما ثاروا ضده عند موت الحسن الأول، قال فيه : «وفرض (الجيلالي) على ولتانة خمسين رجلا لخدمة بناء داره التي خربوا في القصبة، وخمسين حمارا عن كل يوم، ومن تخلى عن الخدمة يوما، رجلا كان أو حمارا، يعطي بسيطتين [...] وأمر أن تحمل النساء الرطم (العود اليابس) الذي يطبخ به الأجور كذلك مجانا، ولما طال أمر الخدمة على ولتانة، طلب أشياخهم من العامل أن يعينهم فطواكة في البناء فامتنع[90].

(89) انظر مصادر هذه المعلومات في الفصل الثامن.

(90) التسلي، ص. 124.

التسخير في النقل :

إذا كان إبلاغ الرسائل والأوامر السلطانية إلى دمنات يتم عن طريق رسل مخزنيين، ويدفع لهم القائد «سخرات» كما رأينا، فإن الجواب عن هذه الرسائل والأوامر، وربط الاتصال العادي بين القبيلة والحضرة الشريفة وربط الاتصال بين القائد وشيوخه المنبثين في مختلف الفرق والقبائل القريبة منها والنائية، كل هذا كان يتم عن طريق تسخير أشخاص من القبيلة بدون مقابل. فالفلاح الذي راح إلى داره في المساء بعد عناء اليوم لا يأمن أن يطرق بابه صاحب القائد أو الشيخ لتكليفه بتبليغ خطاب مكتوب إلى أفق ما.

ومن المهمات التي كان يكلف بها قائد دمنات تبليغ ما يرد من الحضرة السلطانية من الأشياء الموجهة إلى تافيلالت، وهي - استنادا إلى تقييدات علي أوحدو والجيلالي - بعائث مسترسلة فيها رسائل وأموال وملابس وحلي، ومواد استهلاكية وغيرها، فكان على قائد دمنات أن يسخر في تبليغها من يقوم بذلك في ثقة وأمان.

تسخيــرات أخـــرى :

لا يمكن أن نأتي على ذكر جميع التسخيرات التي كان يتجشمها أبناء القبائل إذا أردنا أن نورد لها - بغير استثناء - مصادر مكتوبة، إذ أن مناسباتها لا حصر لها ولكن كتبها أو تسجيلها قلما تسنى، ولنشر على سبيل المثال إلى ما ذكره الغجدامي من كون خرازي دمنات كانوا يخرجون في قوافل إلى مراكش في يوم معين من الأسبوع، ولكن الجيلالي كان يكلفهم بحمل أمواله وتبليغها إلى بعض أصحابه من التجار هنالك، حتى إنهم تضايقوا بذلك وصاروا يتسللون في غير مواعيد خروجهم المعهودة.

غير أن فئة من اليهود تسنى لهم - بسبب تدخلات المنظمات اليهودية العالمية والدول المؤيدة لها في شؤون المغرب - أن يسمعوا صوتهم ضد بعض التسخيرات والتعسفات التي نسبوها للجيلالي، ومنها حسبما ورد في رسالة السلطان لرفع الظلم عنهم بتاريخ متم رجب 1307 : «إعطاء الفراش للأضياف، والخدمة في السبت والأعياد وغيرها بلا أجرة، واستخدام بهائمهم كرها»[91].

---

(91) ميكروفيلم خ.ع رقم 23.

وقد رأينا أن عامة المسلمين لم يكونوا بمنأى عن مثل هذه التسخيرات وما هو أفدح منها.

نمط تحصيل الجباية :

كيفما كانت نسبة ثقل الجباية أو فداحتها فإن الذي يزيد هذا الثقل أو يخفف منه هو أسلوب استخلاص هذه الجباية ونمط تحصيلها، ولقد رأينا في جواب ابن عبد المالك السبيطي إلى السلطان كيف حرص هذا على أن يعظ عامله ويحثه على الرفق بإخوانه وينتدبه إلى مجانبة الإجحاف في فرض واجب الزكاة والأعشار، غير أن رد العامل يبين أنه يشاطر السلطان وعيه بمغبة كل مغالاة في هذا الشأن، ولكنه مع ذلك لا يملك شيئا مادام القدر المطالب به محددا ومعلوما لا يملك العامل إلا أن «يوظفه» على إخوانه بطريقة أو بأخرى.

لقد كان تحصيل الجباية يتم فعلا بشيء من المرونة تتجلى في الإنظار ومنح الآجال، والتقسيط وتأخير بعض التحصيلات في سنة عجفاء إلى سنة أكثر خصبا، وتأخير بعض الاستخلاصات إذا وجب الاستعجال في غيرها، وربما تجمع على فرقة قبيلة سنتان أو ثلاث في أداء نوع من الواجب، وكان القائد يلعب إلى حد ما دور ضابط الانتظام بين القبيلة والمخزن حيث كان يؤدي أموالا قبل تحصيلها.

ولكن الاستخلاص قد يتسم أحيانا أخرى بنوع من القسر والإكراه، ولاسيما بين القائد والقبيلة، وفي هذا المستوى يتحمل الشيوخ عن «إخوانهم» كثيرا من الإذاية والمماحكة بالأداء عنه أو الالتزام لأجل، ومع ذلك لا يؤدي بعض المطالبين إلا وهو مسجون، ولا تستعجل بعض الفرق في تبرئة ذمتها من «واجبات المخزن» إلا بعد «النزول عليها ومطالبتها بالمبايت» أي بحلول بعض الأعيان في ضيافتها وإرغامها على أن تؤدي لهم كل ليلة تأخر فيها استكمال الأداء مبلغا من المال حتى تضيق بهم ذرعا وتستعجل في الدفع ، كما يجبر بعض المعوقين على أن يقبلوا أن يؤدي عنهم أحد المتمولين ويكتب عليهم عقدا يتضمن فوائد محققة، وإذا بلغ الإفلاس بجماعة ما غايته، فقد يقبل القائد أن تدفع من ماشيتها ودوابها ما يفي بما عليها من الدين، وهذه بعض تقاييد الجيلالي توضح الحالات المشار إليها :

1291 – «ورد علينا الشيخ أحمد أحم أومالك الوبلالي برسم العدول بأنه تحمل له جماعة من إخوانه أسماؤهم بطرته بما وجب عليهم في زكاتهم وأعشارهم وتحمل هو بما ذكر للقائد».

1298 – بعد أن ذكر أن على الإيالة 12500 ريال مما توفر عليها من مال تافيلالت ومن مال الصفيحة وهدية عيد الفطر قال : «فبعدما فرضنا هذا المال يسرته أخرنا عزمه من القبيلة لتعرض (لإقبال) حركة سوس أمامه وما فرضنا بعد رجوعنا من الحركة إلا هدية عيد الفطر المذكورة أعلاه وزدنا عليه هدية عيد الأضحى 98».

1300 – «للقائد الأرضى الحاج الجيلالي التزم الذمي اشنيور من يهود ملاح تيدلي عن الشيخ الهاشم بناصر أقدور التديلوي بمائة ريال واحدة فضة من شياخته لسوسان (لوقت نفض) الزيتون الآتي إن شاء الله وبما عسى أن يبقى عليه مما ناب إخوانه من وظائف المخزن فيؤديه عنه من ماله الخاص به التزاما تاما، وقيده شاهدا عليه دون حضور الملتزم عنه وعرفه – (العدلان)».

1301 – «في يوم تاريخه 11 ربيع الأول 1301. فرضنا زكاة 1301، وها بيان «الجراية» (الأعوان) أسماؤهم وكل ما عليه أعني يطردونه (يستخلصوه) من القبيلة – ولتانة 52 جراية».

1304 – «التزم الفقيه المكي أجاكر وشقيقه أحمد وعلي آيت حم للقائد السيد ج الجيلالي بما على آل الدراع من مال زكاة العام الماضي وزكاة هذا العام المؤرخ من مال الجديدة يدفعونه عن شهر واحد بكل ثلث من ذلك المال الباقي يدفعونه في ثلث الشهر والثلث الآخر يكمل جميع المال، وأذنوا للحاج محمد السكوري أن يدفعه عنهم بالدين بعدما أذنوا له في الضمانة عليهم».

«تحاسبنا مع أشياخ تيدلي على ما بقي عليهم من الوظائف والراتب والجبص (هكذا) والهدية ووجد عليهم ريال 1631 يؤجلون ثلاثة أشهر فيخرج لهم فيها أخونا الحاج بوبكر ولا «مبايت» له عليهم إنما له عليهم إكرام ضيافته، وكذلك من عليه شيء في القبيلة يدفعه تقاضيا ومن عجز عن الدفع من الأشياخ أو غيرهم يسجن يعطى ما نابه في ذلك الشهر أو نصفه ويسرح».

1306 – «دفع سي الحسن بن حموش مما بذمة والده وقبيلته في الواجب والهدايا ورواتب الحركة والسكر وغير ذلك من أمورات المخزن :

– عودات (أفراس) 10 بهذا (الثمن)........................ 500
– بغال 4 بهذا (الثمن)...................................... 200
– بغلة حمراء 4 بهذا (الثمن)................................ 80
– بغلة خضراء 4 بهذا (الثمن)............................... 83
– بقرة بولدها 4 بهذا (الثمن)............................... 10
– أكباش 200 بهذا (الثمن)................................... 400

1220

الأكباش لازالوا عنده حتى يسمنهم على يده أكباش (1) سمان مما يساوي 2 للواحد».

«وعقدنا مع الشيخ علي أسكور أن يجول أربعةجراية يعطون في كل سوق 40 ريالا والحاج علي يعطي 45 ريالا عن كل سوق»[92].

التفاوت أمام الجباية :

إذا استثنينا ثلة من الشرفاء والمرابطين والعلماء الحاملين لظهائر سلطانية بالتوقير والإحترام والإخراج من زمرة العوام من التكاليف المخزنية والوظائف السلطانية مراعاة لنسبهم أو لبعض وظائفهم الاجتماعية، فإن جميع الاينولتانيين كانوا – مبدئيا – مطالبين بالمساهمات في مغارم المخزن وتسخيراته حسب طاقتهم، غير أنه لا يمكن الزعم بأن هذه التسوية كانت قائمة بما لا يدع مجالا للمحاباة، فهناك القائد والمقربون إليه وهناك الشيوخ وأصحابهم وغير هؤلاء من ذوي الأنساب والأحساب، ولكننا نفتقر إلى وثيقة صريحة تثبت حيفا في الجباية، إلا أن هناك إشارتين غير مباشرتين إليه أولاهما حرص السلطان في كل مرة على تنبيه الخراصين وعلى رأسهم القائد إلى وجوب تجنب الغش وملازمة الدقة والإنصاف في عملية

(92) هذه التقاييد من كـ. ج.

الخرص بإعطاء بطائق للفلاحين وعدم إخفاء أي شيء من المال وتوعد من فعل ذلك بالعقوبة الشديدة، وثانيتهما أن طائفة من اليهود قد تظلموا إلى السلطان بأمور منها عدم الإنصاف في توزيع الجزية بينهم.

أما المعفون بظهائر أو بالعادة من المغارم والتسخيرات فهم المرابطون والشرفاء وبعض الفقهاء لعلمهم، لكنهم مطالبون بالزكاة والأعشار الشرعية لذلك نجد القائد يخصص لزكاتهم تقاييد خاصة يسجل فيها ما جمع منهم من الزكاة، ذلك لأن هؤلاء يعطون ما وجب عليهم حسب الوجه الشرعي أي باعتبار النصاب وعلى حسب مقدار المال وليسوا كمطلق العوام الذي يؤدون ذلك «الواجب» حسبما نابهم من المقدار الاجمالي المفروض على القبيلة، ومن بين هؤلاء شرفاء الدراع وشرفاء تلكنت، وشرفاء كنون، ومرابطو أدوز، ومرابطو نشل، وأولاد سيدي بوجمعة وأولاد سيدي بوعيسى بآيت شتاشن ومرابطو آيت الشرع[93].

ويحمل مرابطو زاوية تساوت آيت ماجطن ظهائر علوية لا تعفيهم مما يكلف به العوام فحسب بل «تبقيهم في زكاتهم وأعشارهم رعاية للعلم» الذي كانوا ينشرونه بالإتفاق على بعض الطلبة الواردين على مدرستهم[94].

نقدير إجمالي للجباية والتسخير :

لا يمكن الخروج من محاولة وصف الجباية التي قمنا بها إلا بانطباع كيفي بدل القيام باستنتاجات كمية لا تكتمل لها المعلومات اللازمة، وأيا كانت القيمة الكيفية لهذه اللوحة فيمكن أن يتراءى من خلالها التقدير الاجمالي للجباية، ولابد بهذا الصدد أن نميز بين الجباية المنتظمة وهي ما يسمى «بالواجب» أو الزكاة والأعشار وهدايا الأعياد الثلاثة علما بأن زكاة الزيتون كانت تخرص فعلا ويؤخذ عشرها، بغض النظر عن الخسائر التي تنالها بين التخريص والمحصول، وبين الجباية الاستثنائية كالإعانات أو الأداءات التي تتكلفها القبيلة كنفقة الحركات أو تلك التي يؤديها القائد ويستخلصها من القبيلة بطرق متعددة مثل «السخرات».

---

(93) كـ. ج.

(94) من أوراق زاوية تاساوت آيت مجطن.

ربما كانت الأداءات الاستثنائية تفوق الجباية المنتظمة أو تعادلها، ومع ذلك لا نستطيع أن نقوم بتقدير كمي على أساسها مادامت غير منتظمة. لقد رأينا أن إينولتان كانوا يؤدون كل سنة في «الواجب» خمسة آلاف ريال وفي هدايا الأعياد الثلاثة ما يقارب ألفي ريال أي أن ما يؤدونه بانتظام يقدر بحوالي سبعة آلاف ريال.

ولقد رأينا في الفصل السادس أن سكان إينولتان المقدرين بحوالي أربعة وعشرين ألف نسمة يكونون حوالي ثلاثة آلاف أسرة، وبهذا الاعتبار فإن متوسط ما تعطيه أسرة واحدة سنوياً في جبايتها المنتظمة هو : 7000 ريال / 3000 أسرة = 2,1/3 ريال، وهذا قدر معقول، إذ يمثل ما يزيد قليلا عن ثمن كبش واحد وأقل من ثمن نصف خروبة من الشعير في سنة مجاعة مثل سنة 1292، وكلفة معيشة أسرة دمناتية لمدة نصف شهر تقريبا[95].

لقد رأينا في الفصل الأول أن السلطان مولاي عبد العزيز قد أحدث جباية عرفت «بالترتيب» أراد أن يقضي بها على جميع العطاءات المتنوعة وأن يسقط بها الإجحاف ويضمن بها انتظام مداخيل بيت المال، إن هذا الترتيب الذي كان أساسه نسبة معلومة من المال على ممتلكات السكان، قد سجل على ربع كطيوة وهم ثمانمائة أسرة واجبا مقدرا بحوالي 1900 ريال وهذا ما يعطينا - بغض النظر عن أي تطور في الصرف والنقود - معدلا جبائياً لأسرة واحدة 1900 ريال / 800 أسرة = 2,3 ريال وهو نفس المعدل الذي توصلنا إليه من الجباية في العهد الحسني، وعليه يمكن القول إن «الواجب» الذي كان يفرض على إينولتان بمثابة الزكاة والأعشار في هذا العهد مضاف إليه مقدار هدايا الأعياد لم يكن يمثل جباية ثقيلة على القبيلة.

ويترتب على هذا الاستنتاج أنه كلما فرضت مغارم استثنائية أو فرضت تسخيرات جعل ذلك تحملات القبيلة أثقل فأثقل، ونلاحظ في هذا الصدد أن ثلاثة أنواع من المطالب هي التي تثقل كاهل السكان، وهي الفروض المالية الاستثنائية التي تتطلبها مواجهة مصاريف المخزن لرد الديون الأجنبية، والتعويضات المفروضة عليه،

---

(95) استنادا إلى الغجدامي الذي ذكر أن الجيلالي كان يعطيه في أجره سنة 1313 بسيطة في اليوم واستكفى بها (انظر الفصل العاشر).

ومصاريف سير الجهاز المخزني من «سخرات» ومئونة، وتكاليف الحركات العسكرية المتوالية التي تطلبها عدم الاستقرار في القبائل.

فإذا تصورنا القبيلة في سنة من السنوات وهي تؤدي ما عليها من الواجب وهدايا الأعياد وتقدم «معونة» استثنائية، وتجهز عساكر للمشاركة في حركة مخزنية، وتدفع مئونة مرور محلة سلطانية وتهيء ما كان يسمى بقافلة تافيلالت، وتقدم عددا من أموال السخرات والصلات، وتتحمل عددا من التسخيرات، فإنها ولا شك ستنوء إلى حد الانكسار سيما إذا كان محصولها من الزرع في تلك السنة أقل من العادي أو لم يطل العهد على خروجها من مجاعة مدمرة.

الفصل الثامن عشر

آثار العلاقة الجبائية والتسخيرية

آثار العلاقة الجبائية والتسخيرية

كانت لسياسة المخزن في الجباية والتسخير آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية. ولكن هذه الآثار لم تكن سيئة إلا بقدر ما كانت الجباية مجحفة والتسخير مرهقا. وهناك عناصر تثبت في فترات خاصة وقوع هذا الإجحاف والارهاق. فمن غير شك أن المخزن قد عاش ظرفية خاصة في الفترة التي تهمنا. ولكننا لا نستطيع أن نعزو طابعا استثنائيا لمطالبه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلا إذا أبرزت دراسات خاصة عن الجباية والتسخير تناقضا مع فترات سابقة. ثم إن هناك ظرفية محلية تتمثل في كون قبيلة إينولتان توجد وسط كتلة هائلة من القبائل التي لا تنالها أحكام المخزن، ولا تؤدي واجبا، وتمتد هذه الكتلة، حسب شهادة الغجدامي إلى آيت عباس وآيت بوزيد وآيت شخمان ومن بعدهم من مرغاد إلى تافلالت وفاس[1]. نريد أن ننبه بهذه الإشارة إلى أن الكتلة المذكورة مرتبطة بدمنات في حياتها الاقتصادية ارتباطا متينا في بعض الحالات، وأن إينولتان تقع ضمن مجموعة الدير التي هي منطقة أصحاب البساتين المنقادين عادة للمغارم والذين ليست لهم حركية رعاة السهول ولا مناعة المعتصمين بقنن الجبال، فلذلك فهي من المناطق التي تحملت أكثر من غيرها أو بعبارة أخرى تحملت وحدها ما كان من المفروض أن يشاركها فيه غيرها.

وسواء كان للغارمين شعور قوي أو ضعيف، ظاهر أو باطن، بأنهم في قيامهم بواجب الأداء يرفدون دولة قاهرة أو «إمارة» أو «إمامة» ضرورية الوجود شرعا، فإن أي غارم لم يؤد يوما ما درهما وهو سعيد. أما المخزن من جهته فكان يعي، من طول ما خبر، عواقب إجهاد ممديه، فقد كتب السلطان محمد بن عبد الرحمان، كما رأينا، رسالة عام 1868 إلى قائد العونات (من دكالة) يحثه فيها على تجنب كل مبالغة في

(1) التسلي، ص. 81.

فرض الواجب على «إخوانه» الفلاحين لأن «البعض من العمال شق على إيالته في واجب هذه السنة وحاد عن سبيل الرفق المستحسنة وأحوجهم إلى التلف...».

وقد رد هذا العامل متبرئا من كل شطط وكيف يجحف وهو يعلم ما توعد به السلطان «مرتكب هذا الفعل الذميم الذي يجلب الخلاء والجلاء والوباء وسوء العاقبة...»[2]. ولربما كان لدى المخزن الحسني حرص مماثل على الرفق، وتوجس مشابه من عواقب الإفراط ولكن ذلك لم يمنع ظهور بعض الدلائل التي تشهد بالتضرر من الجباية.

آثـــار اقتصاديـــة :

1 – افتقار السكان :

إذا كان للجباية من آثار سيئة على معاش إينولتان فإن ذلك وقع تدريجيا لمدة نصف قرن، بسبب تزايد مطالب المخزن من جهة، واستحكام سلطته في المنطقة أي قدرته على التحصيل من جهة أخرى. فمن الوثائق المتوفرة عن إينولتان يتبين أن المطالب في نهاية العهد الحسني أكثر منها في بدايته. وكأنما تشكل كل تولية (عهد سلطان) دورة جبائية نظرا لما يقع فيها من التقبض التدريجي على الغارمين وإرغام أنوفهم. وقد سبق ابن خلدون إلى هذه الملاحظة عندما قرر «أن المغارم في أواخر الملك أكثر منها في أوله»[3]. وحتى صاحب «إتحاف أعلام الناس» يشير إلى قريب من ذلك المعنى عند ترجمة الوزير أحمد بن موسى الذي «طأطأت له رؤوس العتاة، وتمهدت له البلاد، واستعبد سراة العباد، وجبيت له الأموال الطائلة، وامتص العمال (في عهده) دم الرعية»[4]. وهذا معنى لا يختلف عما قصد إليه أبو علي اليوسي لما لاحظ بعد عشرين سنة من الحكم الإسماعيلي في النصف الثاني من القرن السابع عشر أن الجباة «قد جروا ذيول الظلم على الرعية، فأكلوا اللحم، وشربوا الدم وامتشوا العظم، وامتصوا المخ، ولم يتركوا للناس دينا ولا دنيا»[5] ويمكن تعديد الأمثلة بهذا الصدد حول ظاهرة متكررة في بنية مستمرة.

(2) كناش بليمني خ.م 10933.

(3) من فصول «مقدمة كتاب العبر».

(4) «اتحاف أعلام الناس»، ج 1، ص. 392.

(5) الاستقصا، ج 7، ص. 83.

الواقع أنه لا تتوفر لدينا أرقام كافية ودقيقة يمكن اتخاذها مؤشرات لسيرورة افتقار إينولتان، ولكن تتوفر بعض الوقائع التي تعين على هذا الاتجاه. وقبل استعراض هذه الوقائع نحبذ مناقشة بعض المعطيات الكمية على ما فيها من ثغرات. فعلى فرض أن حوالي سبعمائة وخمسين ريالا، التي نابت ربع كطيوة من مجموع عشرة آلاف مثقال التي فرضت على إينولتان في زكاة ماشيتهم سنة 1281، تمثل عشر قيمة ماشيتهم، فإن «ترتيب» 1319 لم يفرض في الواجب على الثروة الحيوانية لربع كطيوة سوى ما يقارب 468 ريالا. فلو ركنا إلى هذين الرقمين لقلنا إن الثروة الحيوانية قد نقصت بما يزيد عن الثلث. غير أن ذلك الاستنتاج لا يصح إلا في حالة ما إذا كان أساس الضربتين متماثلا في النسبة المفروضة والسعر الذي فرضت على أساسه على كل رأس من رؤوس الماشية، وهذا أمر غير محقق لدينا. فبينما نعرف الأساس الذي فرض عليه «الترتيب» لا نعلم أساس الزكاة الحسنية. فهناك احتمالان: فإما أن يكون أساس الضريبتين متماثلا فيكون النقص مؤشرا للافتقار في الماشية، وإما أن تكون هذه الثروة قد ظلت بالتقريب على المستوى الذي كانت عليه فتكون الضريبة الحسنية مجحفة بالمقارنة مع الترتيب بنسبة الثلث على الأقل.

وإذا اعتبرنا أن ما ورد في سجل «الترتيب» هو على وجه التقريب عشر ثروة كطيوة، بعد اجتياز محن العهدين المحمدي والحسني وحجابة أحمد بن موسى القافية، فإن قيمة الثروة المقومة في مجملها هي 19500 ريال، وتمثل قيمة بهائمهم والانتاج السنوي لأشجارهم وأراضيهم البعلية وبساتينهم، ولكي نستعمل هذا الرقم في أي تقدير لمدى افتقار أسر كَطيوة لابد من مرجع سابق وهو معطى غير متوفر. إلا أن هناك مؤشرا يمكن استعماله في هذه المناقشة ولو على سبيل التقريب والاستئناس.

فإذا كانت كلفة معيشة أسرة واحدة، حسب تقدير الغجدامي الذي أشرنا إليه في الفصل الخاص بمستوى العيش، هي بسيطة واحدة في اليوم، مع العلم بأن أسرة كطيوية فلاحة أوسع من أسرة الغجدامي المقيم بدمنات بأفرادها وبهائمها المحتاجة إلى العلف، إذا اعتبرنا هذا المقياس فإن كلفة عيش ثمانمائة أسرة مالكة في السنة هي : 365 (1 بسيطة x 800) = 292.000 بسيطة = 58400 ريال. أي أنهم كانوا يحتاجون في معيشتهم لما يقارب أربعة أضعاف القيمة التقديرية لبهائمهم وإنتاج أراضيهم من الحبوب وغلال الأشجار. ومعنى هذا أن عائلة كطيوية كان عليها أن تعيش بربع ما

كان يصرفه الغجدامي في اليوم وبثمن ما كان يتقاضاه معلم في البناء بدمنات أو كاتب أمين المستفاد أي بسيطتين في اليوم، بينما كان الأمين نفسه يتقاضى ما يعادل سبع بسيطات أي أربعة وثلاثين ضعفا من مصروف أسرة كطيوية متوسطة[6].

ومن الوقائع التي تؤيد الظن بأن القبائل المجاورة لدمنات قد انتهت إلى حال من الإفتقار أن سجن الجيلالي كان به، باستمرار، عدد من المسجونين قبض عليهم لعجزهم عن أداء ديون للمخزن أو لعدم قدرتهم على أداء الواجب أو لاضطرارهم إلى نهب بعض ما بأيدي الغير.

ومن البديهي أن الجباية وحدها لا تفقر، سيما وأن عوامل تدمير أخرى طبيعية وظرفية لم تكن غائبة في النصف الثاني من القرن ونقصد بها القحوط والمجاعات وغلاء المعيشة الخ. إلا أن بعض الإشارات تدل على أن المطالب المخزنية كان لها أثرها بين عوامل الأزمة العامة. فعندما تحدث الغجدامي عن قيام القبائل بنهب دار العامل سنة 1894 ذكر أن المهاجمين أخذوا المال الذي كان يسمع ولا يرى، وقال : إن الثروة والمال أصبحت بأيدي الناس وتبدل حالهم[7]. غير أن القائد قد استرجع بعد رجوعه من المنفى ما نهب من داره من المال وزاد عليه ذعائر على ناهبيه. واجتاز إينولتان محنا قاسية زمن وصاية أحمد بن موسى. ولما أسقط المولى عبد العزيز الفرض والمغارم بإعلان «الترتيب» كانت فترة ثلاث سنوات كافية لانتعاش الناس وتبدل أحوالهم، وليس من سبب وجيه لهذا التبدل سوى كونهم لم يعودوا يؤدون المغارم التي تم إسقاطها، وترتب عن ذلك ما ذكره صاحب «التسلي» وهو يصف حالهم سنة 1904 إذ قال : «وصارت قبيلة ولتانة في حالة لم ير مثلها قبل وذلك أنهم ملكوا أموالا كثيرة واكتسبوا من جياد الخيل والأسلحة الرفيعة ما تميزوا به من قبائل الحوز»[8].

وكبرهان بالنقيض على افتقار الغارمين نذكر إثراء الذين كانوا يغرمونهم من الحكام المحليين، إذ ليس لهؤلاء من مصدر لموارد زائدة، في وسط يعيش على

---

(6) كان الأمين يتلقى حسب «سجل المستفاد» 5625 أوقية وكان كاتبه يتلقى 1250 أوقية شهريا وقد حولنا الأواقي إلى البسيطة بحسب 20 في الواحدة وهو بالتقريب صرف 1897.

(7) التسلي، ص. 99.

(8) التسلي، ص. 171.

القلة، إلا ما احتجنوه واستبدوا به من المعاش الضروري لأولئك. وكمثال على هذا الإثراء نذكر فقط تلك القفف المملوءة بنقود الذهب التي استخرجها التاجر التدلاوي من وديعة الجيلالي التي عنده من باطن الأرض سنة 1895 ليؤدي بها القائد كلفة العسكر والعدة المخزنية التي أعادته إلى قصبته وكسرت فورة «إخوانه». وقد كان هذا الإثراء أمرا عاديا عند جميع عمال الوقت، وعند من سبقوهم، بل إن المخزن كان مضطرا لإقراره مادام خدامه لا يتلقون راتبا من بيت المال، ولذلك كان يقوم «بتتريك» العمال بعد وفاتهم أي بإحصاء الأموال التي تأثلوها في زمن عمالتهم وحيازتها. ومن الأمثلة على ذلك في منطقتنا تتريك أملاك الشيخ إبراهيم الوودنوستي بعد سجنه وأملاك الشيخ ناصر أوحدو بعد وفاته[9].

2 – هجرة التجار والصناع أسواق اينولتان :

عندما استعادت دمنات، ابتداء من منتصف القرن دورها كقاعدة مخزنية تبسط نفوذها بالتدريج على القبائل المجاورة، كانت محج قوافل التجار القادمين من آفاق بعيدة، المتبادلين بضائع مختلفة ومنتجات متكاملة، كما كانت مركز صناع نشيطين في مختلف الحرف ولاسيما في صناعة الجلد[10]. غير أن التطويع السياسي للقبائل هو في نفس الوقت تمهيد للجابي، إذ كان على عدد من القبائل الواقعة جنوبي دمنات إلى تدغة ووادي دادس أن تذعن لقائد دمنات وتستجيب لمطالب المخزن إذا هي أرادت أن تستمر في المجيء إلى سوق دمنات كعادتها من ذي قبل. ذلك أن عامل هذا المركز كان بإمكانه في كل وقت أن يقبض على قافلة من تجار تلك القبائل ويودعهم السجن حتى تأتي عشائرهم وتلتزم بالطاعة والخدمة بالضمان، وهذا ما دفع بأولئك التجار إلى الانحراف شيئا فشيئا عن سوق دمنات والاتجاه إلى مراكش عن طريق ممر تلوات. ولم يستطع الجيلالي إجبار قبائل تدغة على الطاعة إلا بعد أن أضاف السلطان مولاي الحسن إلى إيالة دمنات قيادة تكانة المتحكمين في طريق التجار النازلين من هذا الممر نحو مراكش وقيام نائب الجيلالي هنالك بأسر قافلة من التدغيين. ولكن هذا الإجراء إذا ساعد على تمكين الجيلالي من بعض عطاء تدغة لم

(9) رسالة سلطانية بتاريخ 23 ربيع الثاني 1290هـ.

(10) انظر الفصلين الثامن والتاسع.

يفد في العودة بتجارها إلى سوقهم الأولى بدمنات. أما قبائل دادس فقد ظل العامل المذكور يتحرج من الإقدام على القيام إزاءهم بإجراء مماثل لأنهم واقعون عن طريق تافيلالت التي تسلكها قوافل البريد المخزني المنطلقة من دمنات[11]. والنتيجة أن قوافل هذه المناطق صارت تتجه إلى مراكش. وقد كانت بالطبع تؤدي واجب الأبواب ومكوس التجارة في هذه المدينة، ولذلك فانحرافها عن دمنات، وهي قريبة، لا يفسره إلا تشدد ومبالغة في المكس، وما يترتب عن ترددها على هذه السوق من استحكام قبضة المخزن على قبائلها وما ينتج عنه من استفحال المطالب المخزنية.

وقد كانت لوضعية استفحال قوة المخزن بدمنات آثار عكسية ؛ ذلك أن الجباية قد نقصت بدل أن تزيد، والدليل على ذلك أن الذين اشتروا «منافع» دمنات من المخزن ابتداء من سنة 1280هـ صاروا يشتكون بالخسارة للمخزن لأنهم بنوا حساباتهم عند المزايدة على تقدير وضعية سابقة صارت تشهد تدهورا مستمرا.

ولم يختلف في هذا المآل حال الصناع عن حال التجار، بل إن مثال الصناع واضح في إبراز آثار الضغط الجبائي لأنهم قارون في دمنات لا ينتمون لقبائل بعيدة مثل التجار يمكن أن يعزى انحرافهم وهجرتهم لأسباب أخرى. فبعد أن كانت منطقة إينولتان مشهورة بجلودها وأصوافها وحرفييها كما شهد على ذلك الحسن الوزان، صار صناعها في أواخر القرن التاسع عشر يبحثون عن الجلد ولا يجدونه، وإذا أتوا به من خارج المنطقة طالبهم الأمين بأموال لا تبقى لهم بعد أدائها فرصة للربح، ولم يعد أمامهم سوى الانتقال إلى أماكن أخرى. لقد تبينت هذه المأساة من رسالة الشكوى التي رفعها صناع الجلد إلى القائد[12]، وقد كانت حديث الساعة هنالك لما مر شارل دوفوكو الذي وصف الأمر بشيء من الإيجاز إذ قال متحدثا عن تجارة المدينة : «إنها في تدهور منذ أربع سنوات أو خمس بعدما أرسل السلطان أمينا يتصف من الجشع بقدر جعل التجارة غير ممكنة، ذلك أن كل ما يمر من باب المدينة تفرض عليه رسوم باهظة سرعان ما جعلت القبائل المجاورة تهجر هذه السوق متجهة بكثرة إلى مراكش حيث تتزود في الوقت الحاضر»[13].

---

(11) رسالة سلطانية بتاريخ 18 جمادي الأولى 1288هـ كـ 47، خ . م .

(12) انظر الفصل الخاص بالصناعة في إينولتان.

(13) رحلة دوفوكو، ج 1، ص. 71.

آثـــار اجتــمــاعـيـــــة :

تهافت الفلاحين على سكنى المدينة :

إذا كان التجار والصناع قد أخذوا يهجرون دمنات مسببين بذلك حالة من الكساد انعكست آثارها لا على مداخيل المخزن فحسب بل على إينولتان أيضا، فإن عددا من فلاحي هذه القبيلة صاروا يتهافتون على السكنى داخل المدينة، وهم إما من ترك أرضه لشركاء أو ممن لا أرض لهم أصلا. فلقد أخبرنا الغجدامي عن هذا التهافت وما نتج عنه من الإزدحام داخل الأسوار سنة 1308هـ «حيث كانت مدينة دمنات عامرة جدا لا يوجد فيها محل للسكنى بملك ولا بكراء ولا برهن». وما كنا لنعلم السبب في هذا الإزدحام لولا أن الشاهد نفسه تحدث عن صهرين من أصهاره وقال : «وتعلق خاطرهما بالإنتقال من دار سكناهم المذكورة في (قرية) أساكا ورغبوا في السكن داخل مدينة دمنات ليسلموا من الوظائف المخزنية لأن المخزن أعزه الله أجرى التوقير والإحترام على سكان المدن حينئذ فطمعوا في التحرير من ثقل الوظائف والكلف المخزنية»[14].

والواقع أن التوقير والإحترام، أي الإعفاء من الخدمات ومن العطايا ماعدا الزكاة، كان يتمتع به من بداخل أسوار المدن وكانت تتمتع به فئة من الناس وسط القبائل كذلك، وهم فئة الخاصة من الأشراف والمرابطين ومن كانوا بمكانتهم دون أن يحملوا ظهائر بذلك وهم من الشيوخ والأعيان المقربين. وبما أن عددا من العامة قد تهافتوا على الإحتماء بالأسوار من ثقل الوظائف والتكاليف فإن أناسا آخرين من العامة قد تهافتوا على هؤلاء الموقرين للانتساب إليهم بالخدمة ليمتد إليهم التوقير وبذلك كثر جموع الأتباع والأصحاب[15].

آثار على الجباية وعلى «الإدارة» :

من المفارقة البينة أن الأسلوب الذي اتخذ لتحصيل الجباية والزيادة فيها كان سببا في نقصها واضطرابها. ذلك أن كل مطالب (بالفتح) بالتسخير أو الغرامة

(14) التسلي، ص. 274.

(15) ظاهرة ملموسة من خلال الوثائق يصعب قياس تطورها، نشير إليها كمشروع بحث عن علاقة المطالب المخزنية بازدياد نفوذ الموقرين وتكاثر أتباعهم.

كانت أمامه آفاق واسعة للهروب والتملص ما لم يخلد إلى أرضه. ففي جواب القائد العوني الذي رأيناه أعلاه أخبر أنه بعدما فرض الواجب المخزني على «إخوانه» وجد فرقة منهم قد فرت وتركته يواجه محاسبة الأمناء. وفي سادس عشر من ذي الحجة كتب السلطان يستفهم عن حقيقة أمر القائد النصيري مع «إخوانه»، بعدما أخبر أنه لم يبق منهم بالحوز إلا القليل وأن جلهم ذهبوا بأموالهم وأولادهم للغرب، وأن أحد شيوخه، وهو سلام بن الزين، كانت عنده مائتا خيمة بقيت منها ثمانية، ثم أرسل النصيري بعد ذلك أخاه للغرب فجعل يدور على من به منهم «يأكلهم» واحدا بعد واحد...»[16] وذكر الغجدامي أن السلطان مولاي الحسن أمر في بداية ولايته «بأخذ العسكر من زمران فشق عليهم الأمر فصاروا يفرون من البلد ووقع الاضطراب في الأحوال»[17] وذكر أيضا أن عامل السراغنة لم يقم بمئونة السلطان أثناء مروره بإيالته سنة 1304هـ بسبب خروج العامة على العامل المذكور[18] هذه، إذاً، أمثلة عن اضطراب نتج عنه عدم الاستقرار والانتظام في الجباية وتجاذب الغارمين بين العمال وتحول السكان عن حاكم إلى حاكم وميلهم إلى من يطالب بأقل التكاليف. وفي هذا الموضوع كتب الوزير علي المسفيوي إلى الجيلالي في 21 قعدة 1309 «... وبعد فيصلك كتابان شريفان للزمراني وابن الطيب (قائدين مجاورين) بتحقيق ما تكشيت به من فرار إخوانك لدى العتابي (قائد آيت عتاب) وتعصبه عليهم وإطلاع علم سيدنا الشريف بما تحقق لديهما في ذلك...»[19].

آثار سياسية : عصيان القبائل :

إذا سرى العصيان في فرقة بأكملها من القبيلة بسبب عجز الغارمين عن الأداء فقلما يرحل أهل تلك الفرقة بل يعلنون الخروج عن العامل ويمنعون الجباية ويواجهون الحاكم إذا خرج إليهم بالسلاح. ويمكن أن نأخذ كمثال على هذه الحالة تمرد كطيوة سنة 1283، فقد أخبر القائد علي أوحدو السلطان بهذا العصيان أو

(16) كـ 47، خ. م.

(17) التسلي، ص. 18.

(18) نفس المصدر.

(19) ر. ج.

«الفساد»، كما تسميه الوثائق المخزنية، في ثاني شوال من العام المذكور[20]. وطلب عددا من العسكر والعدة ودامت منازلة الثائرين ما يقرب من ثلاث سنوات، ومن السهل أن يلاحظ المرء أن عصيان كطيوة هذا، وهي أضعف أرباع إينولتان إنتاجا وأصعبها مراسا، جاء مباشرة بعد السنوات الشديدة الأولى من أداء أقساط تعويضات حرب تطوان و استفراغ المخزن ما ببيت المال وما بيد قبائل الطاعة من أجل تسديد تلك الأقساط وهذه الفترة (1864 - 1866) هي التي شهدت ممارسة المخزن بصفة قوية أسلوب فرض الجبابة على أساس حاجياته بدل فرضها على أساس الإنتاج الفعلي للفلاحين[21]. وقد رأينا أن دمنات وظف عليها سنة 1281هـ في زكاة ماشيتها فقط، عشرة آلاف مثقال في حين وظف على كل من قبيلتي عبدة والشياظمة ثلاثون ألف مثقال في مجموع واجبها. وشتان ما بين إمكانات القبائل السهلية وبين فقر شعاب الدير ذات التربة الحمراء المغسولة التي تنبت السدر والصبار في تلال إينولتان. وعلى أية حال فإن الجزم بكون «الفرض» هو منطلق «فساد» كطيوة لا يتوقف على هذه المقارنة فحسب لأنه أمر صريح في الوثائق. فقد وقع إعلام السلطان في فاتح قعدة 1285هـ «بأن فساد (ج. فاسد) كطيوة لما ضاق بهم الحصار أظهروا علامات الصلح فقبل منهم على شرط أداء ما تخلف بذمتهم من واجب ثلاث سنوات فقبلوا الأداء بعد نهوض المحلة عندهم، فشرط عاملهم عدم نهوض المحلة إلا بعد أداء عدد معتبر لما توسمه فيهم من المكر والخديعة، فتوجهوا بقصد المفاوضة بينهم. وتلاقوا بفساد آيت مساض[22] ولكن التحالف مع آيت مساض لم يفد كطيوة لأن المحلة نازلة بين ظهرانيهم، وقد غنمت عددا من ماشيتهم فما كان أمامهم إلا الانقياد والرجوع إلى الطاعة. وفي العاشر من نفس الشهر كتب علي أوحدو قائد دمنات يخبر بأن «فساد كطيوة آل أمرهم إلى الصلاح، وأذعنوا للخدمة والتزموا أداء الواجبات، و«عكَربوا» عىى المحلة[24] هناك، وطلبوا الإنظار

---

(20) كـ 47.

(21) ج. عياش : «جوانب من الأزمة المالية...».

(22) جيرانهم من غير إيالة دمنات.

(23) كـ 47، خ. م.

(24) أي نحروا أمام عسكر السلطان ناقة بكيفية مخصوصة علامة على طلب العفو والشفاعة.

بالدفع إلى إبان الحصاد، وأعطوا بذلك حملاء أملياء[25]، فساعدهم ملتزما ما شرطوه، ووجه نفرا منهم صحبة ولده (إلى الحضرة) وبيده فرس هدية طالبا المساعدة على ما أبرمه من الصلح...» وكان جواب السلطان أنهم حيث «رجعوا للجادة فلابأس بمساعدته على إبرام الصلح معهم»[26].

وفي الحالات التي يعجز فيها بعض الأفراد أو الفئات القليلة عن الأداء ولا يستطيعوا الفرار ولا يجدون في جماعتهم آذانا صاغية لنداء التمرد يظهرون تلكؤا وتبرما يعاقبون عليه بغرامات رأينا نماذج منها في الفصل السابق، وتسمى ذعائر المخالفين أو الرواكة أو الخارجين.

* * * *

إن اعتماد هذا الفتات الإخباري المتبقي عن إينولتان لوصف وضعيتهم الجبائية - التسخيرية ليست محاولة متعسفة من أجل اختلاق توتر غير موجود إلا في تصور المؤرخ، وليست الصورة المستخرجة من الوصف، متى تقبلناها، صورة خاصة بهذه القبيلة المخزنية وحدها. إنه توتر سائد وشامل بين محصلي الجباية وبين القبائل الغارمة. وليس أدل على وجود هذا التوتر من التأليف الذي وضعه أحد فقهاء الوقت وهو النوازلي علي بن محمد السملالي الفاسي[27] وسماه «غاية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة». وفرغ من تأليفه عام 1299هـ[28]. واستنادا إلى ما أورده محمد المنوني[29] فإن سياق تأليف هذا الكتاب هو سؤال السلطان مولاي الحسن «لأهل العلم عن الحكم في توظيف المعونة لتنظيم الجيش المغربي». والعنصر الأهم من هذا في سياق التأليف أن السملالي وضع كتابه بإشارة من الباشا عبد الله بن احماد عامل فاس.

إن القصد من رسالة السملالي هو إيراد الأدلة الشرعية على جواز أخذ السلطان مالا من القبائل غير مال الفيء. ولكن المؤرخ يستطيع أن يستخرج من ثنايا هذه

(25) ضامنين أغنياء.

(26) كـ 47، خ.م.

(27) ذكر في «سلوة الأنفاس» ج 3، ص. 351 أنه درس بسوس وفاس وتوفي عام 1311هـ

(28) مخطوط خ.ع. رقم 480د.

(29) «مظاهر يقظة المغرب الحديث»، ج 1، ص. 62.

الفتوى عناصر النقاش الذي كان دائرا حول موضوع الجباية، وملامح الوضعية التي كانت وراء اضطرار المخزن إلى المطالب المتزايدة والممارسات المستنكرة في كيفية تحصيل تلك المطالب. والاعتراض القائم عليها.

والواقع أن المتأمل في تأليف السملالي يلاحظ أنه لم يكن «الجواب الشافي» لسؤال حول نازلة بقدر ما هو دفاع عن أمر واقع وجار، فهو يقول مثلا، «إن ما تفعله الملوك مع القبائل وتسميه العامة ظلما وذلك لجهلهم، فتراهم يقولون : ملوك الوقت ليسوا بعدول. وهم فيما يفعلون على جادة الصواب»[30]. ويقول : «لاشك أن الكتاب والسنة دلا على منع مصادرة ومنع الخلق من أموالهم، لكن المصالح المرسلة قيدت هذا العموم...»[31]. فالمغارم لمصالح المسلمين ليست من المكس، لأن السلف الصالح كان يسميها بالمعونة والتوظيف. و«الملوك على تفاوت سيرهم واختلاف أخلاقهم تطابقوا عليه ولم يستغنوا عنه لأن المرصد لهم شرعا وهو خمس الخمس من الغنائم والفيء مما يضيق في الغالب عن الوفاء بخراجهم والكفاية بحاجتهم وليس يتم ذلك إلا بتوظيف الخراج على الأغنياء»[32] «وبما أن الغنى يتفاوت فالمدار على عدم الإجحاف كما أوضح الغزالي»[33]. وعليه فمن منع المعونة إنما هو من البغاة الذين يجب قتالهم كما يقاتل مانع الزكاة[34].

ولم يكتف السملالي بتبرير «المعونة» بل حاول تجويز نوعين آخرين من السلوك تؤخذ فيهما الأموال من القبائل، و يتجلى الموقف الأول في أخذ الغنائم عندما تجوس العساكر خلال الديار العاصية. ويرى أن ذلك في موضعه لأن من تسبب في إتلاف مال وجب عليه غرمه «ولعل هذا هو مستند الملوك اليوم في عدم رد أموالهم إليهم». و يتجلى الموقف الثاني في أخذ السلطان من مال العامل ما زاد على ماله يوم التولية وهذا هو «الذي عليه المالكية وليس من العقوبة بالمال»[35].

---

(30) غاية الاستعانة، ص. 8.

(31) نفس المصدر، ص. 10.

(32) نفس المصدر، ص. 14.

(33) نفس المصدر، ص. 17.

(34) نفس المصدر، ص. 32.

(35) نفس المصدر، ص. 48.

بعد أن قرر السملالي أن الشرع يجوز، فرض المعونة للمصلحة حاول أن يقيم الدليل على أن المصلحة قائمة، وهنا سجل جوانب الأزمة التي كان يتخبط فيها المخزن من حيث الاختلال بين المصاريف والمداخيل. فالمصاريف تتكون من شطرين : التعويضات التي كان المخزن يدفعها للأجانب من جهة، ومصاريف الجهاز المخزني وتكاليف الإصلاحات التي كان يرومها من جهة أخرى. وبما أن الشطر الأول كان يستنفد أهم المداخيل فلم يكن يبقى لمواجهة الشطر الثاني إلا القليل وهذا ما يشير إليه بقوله : «لاشك أن ما في يد جند المغرب كله لا شيء بالنسبة إلى ما تقبضه النصارى من المسلمين، دون ما تحتاج إليه أمور الجند وغيره من مصالح المسلمين [...] فتكون المصلحة إذا قاطعة»(36). وهكذا خلص المفتي إلى أن دفع المعونة هو السبيل الوحيد إلى عدم اضطرار السلطان إلى النصارى لأن مما يعتقده المؤمن أن هؤلاء يتدبرون في كل وقت «كيفية التوصل إلى المغرب وكيفية تزايد الدين علينا».

وكأن السملالي يرد على معترض يرى أن الأحرى بالسلطان أن يطلب قرضا من الرعية بدل أن يفرض المغارم فيقول : «إن الاستقراض وأمر الإمام الناس بدفع فضلات أموالهم لا يغني عن التوظيف لضعف يقينهم [...] وقد أمر به المقدس سيدي محمد بن سيدي ومولاي عبد الرحمان في وقته، واجتمع من ذلك تافه لا يفي بغرض رجل كثير المؤن فضلا عن سد غلة الأمير ومصالح المسلمين، لذلك رجع عنها وأمر بالتوظيف والمعونة»(37).

فإذا حاولنا أن نوجز منطق هذا الفقيه المستشار المخزني وأن نرتب عناصر خلفيته التاريخية وجدنا أنه يعتقد أن الجباية الشرعية العادية لم تف في جل الأحيان «بحاجة الملوك» و«مصالح المسلمين»، لذلك كانت تفرض المغارم وهي المعونة إذا اقتضت المصلحة. والحال أن المصلحة في زمنه قائمة قطعا، والسبب في قيامها هو على الخصوص مضايقة النصارى للمغرب وأخذهم النصيب الأوفر مما يرد على بيت مال المسلمين، بل إن هؤلاء النصارى يوشكون أن ينقضوا على دار الإسلام بينما جندها ومصالحها في شديد الاحتياج، بيد أن القبائل تمانع في أداء المطالب

(36) نفس المصدر، ص. 33.

(37) نفس المصدر، ص. 43.

وتدعي أنها المكس المحرم، وما هي بمكس، إن هي إلا «التوظيف والمعونة». وعلى هذا الأساس فقتال تلك القبائل إذا امتنعت أمر واجب شرعا.

إن هذا التوتر قد أدى فعلا إلى خروج «حركات» عسكرية متوالية إلى القبائل في النصف الثاني من القرن لإجبارها على الأداء، وقد غنمت أموال عديد منها وأدت الصراعات إلى موقف هو من قبيل التأزم النفسي تجاه القبائل عند رجال المخزن. وقد عبر عنه السملالي بوضوح، ومؤداه أن هذه القبائل جاهلة «وقد اتسع الخرق في قبائل الزمان حتى أفتى كثير من الفقهاء بكفر بعضها [...] إذ الجميع أوباش وغوغاء، فطاعة السلطان عندهم معصية، ومادح سلطان المسلمين عندهم عاص لله، قاتلهم الله وأنياب الكلاب وحاسبهم أشد الحساب»[38]. بل إن «حكم قبائل الزمان وقبل هذا الزمان بكثير من الأوان فهم فساد وسراق وغصاب [...] يحل قتالهم»[39]. «وما يستدل به علينا أجناس النصارى في إعطاء باصبور[40] فإذا قلنا لهم: لم فعلتم؟ قالوا: إنكم تظلمون الناس، والجواب أن القبائل فساد يفعلون الفساد ويأوي إليهم الفساد»[41].

لابد أن نلاحظ في الأخير أن هذا الغضب الجام مصبوب على القبائل دون المدن. فالقبائل متهمة بـ«الفساد» وهو ضد الصلاح الذي يعني الطاعة المعبر عنها بأداء كل المغارم والخدمات. إنه اتهام أخلاقي متراكم، حيث إن القبائل، على حد تعبير السملالي، فاسدة «قبل هذا الزمان» وهو اتهام من لا يهمه أن ينظر أو لا يستطيع أن يفعل ذلك من زاوية الموازنة بين أحوال القبائل المعيشية وبين مقدراتها الجبائية.

(38) نفس المصدر، ص. 33.

(39) نفس المصدر، صفحة 66.

(40) معنى «إعطاء بصبور» مد حماية قنصل دولة أجنبية إلى فرد مغربي أو جماعة من المغاربة بمقتضى بنود بعض المعاهدات الدبلوماسية درجت القوات الأجنبية على التعسف في تفسيرها.

(41) «غاية الاستعانة»، ص. 72.

الفصل التاسع عشر

انتفاض إينولتان

انتفاض إينولتان

توفي السلطان الحسن الأول يوم الخميس ثاني حجة عام 1311هـ (يونيه 1894) بتادلا «لدا منقلبه من مراكش لمكناس وفاس»[1]. وما أن بلغ خبر وفاته إلى عدد من قبائل الحوز حتى ثارت على عمالها الذين كانوا أعمدة الهيكل المخزني في عهد السلطان الراحل. وكان من بين المنتفضين قبيلة إينولتان. وقد تعرض الغجدامي في «التسلي» لهذه الانتفاضة بشيء من التفصيل، وأورد عنها عناصر لا تتوفر في العديد من الانتفاضات التي تزخر بالإشارات إليها كتب حوليات تاريخ المغرب ولاسيما عند فتور الملك. وتتيح جزئيات الوصف المذكور إلقاء أسئلة واستخراج ملاحظات فيما يتعلق بأسباب الانتفاضة والقائمين بها وطبيعتها وأهدافها ونتائجها.

إلا أنه ينبغي قبل الدخول في المرحلة التحليلية التعرف على وقائع الانتفاضة، وبهذا الصدد نفضل إدراج وصف الغجدامي بنصه لما فيه من حرارة المعاينة ولما يتضمنه من دقة الطالب المخزني الذي غامر الأحداث وتأملها ومزج في سردها بين أداء الشهادة و بين إصدار الأحكام دون اخلال أو تحريف مقصود. يقول الغجدامي[2] :

«توفي مولاي الحسن فنودي بموته (...) هنالك بتادلة فارتحل الجيش مع عمال الحوز بجنازته (...) وكان السيد محمد بن داوود حينئذ باشا مراكش، فرجع لمحله بمراكش، وبقي غيره من عمال الحوز مع الجنازة والجيوش، وكان ذاك فصل الصيف أول حصاد الزرع».

«ثم اشتعلت نار الفتنة في الحوز بأن قامت كل قبيلة عن عاملها».

«وأول من قام على عامله زمران».

(1) إتحاف أعلام الناس، ج 2، ص. 549.

(2) نورد هنا أهم فقرات وصف أحداث الانتفاض في أسلوبه الذي تتخلله بعض المعاني أو الألفاظ من اللغة الدارجة.

«ثم قامت إيالة ج. الجيلالي الدمناتي عليه، أول من قام خدمة الحصاد في تجلووت[3] وكان الواقف عليهم رجلا اسمه ج. أحميد بن ناصر خي من أصحاب العامل المذكور. وسبب ذلك أنه ضرب رجلا من الخدمة المذكورين، فوقف ورمى المنجل الذي بيده، وصاح بالويل، فتبعه الباقون، فهموا بقتل العون الضارب، ففر وسلم الله روحه إذ لم يتفقوا عليه. فاتفق الحال أني توجهت من دمنات لأكادير بوعشيبة[4] مع حم، جزار من دمنات أرسل عليه المرابط سيدي المدني بن احساين الناصري من تجلووت يذبح له بقر الخليع[5]، فألفينا الخدمة بجانب الطريق لازالوا جادين في الحصاد، ولما قربنا منهم سمعنا لغطهم متفرقين، ولهم صراخ كثير، يرمي الرجل عصا في الهواء ويصرخ معها فيأخذها قبل أن تسقط على الأرض[6]. وسبقونا لحرم[7] زاوية تجلووت، فجلسوا هنالك بالحرم ذلك اليوم، ثم طلعوا مع وادي تاسوت، فباتوا عندهم (عند أهل الوادي)، فصاروا معهم يدا واحدة، وطلعوا، مع الوادي يستتبعون شتات أهل الوادي، فتبعوهم وساروا معهم يطوفون على القبيلة، فكل من وصلوه يسير معهم طوعا أو كرها».

«وأخروا الأشياخ الذين كانوا من جانب العامل فقدموا غيرهم، فجعلوا على آيت امحمد رجلا لقبه كركاش وعلى آيت امعلا رجلا يسمى أقرماش، ونادوا بمخالفة العامل».

«ثم قام في الاثر ولتانة[8]، وأول من قام منهم العامة من ربع كطيوة (...) لما اجتمع رعاع كطيوة قاصدين دار العامل بدمنات، فوصلوا بلد آيت وودنوست من ربع دمنات، وقفوا على حد بلدهم لأنهم لا يقدرون على سلوك بلد إلا إذا تقدم بهم أهلها، فجلسوا بحاشية وادي الأخضر يسمى تاسوت آيت مجطن، يوما كاملا، ينتظرون من يتقدم بهم من ربع دمنات. وأخبرني الشيخ السيد إبراهيم آيت تمليلت،

(3) من أكبر ضيعات القائد عند قدم جبل فطواكة.

(4) قرية بفطواكة.

(5) قديد يطبخ بزيت وشحم بعد تمليحه.

(6) العبارة في الأصل أمازيغية المعنى حيث يقال: «أرْسْر إيكّار إلقْفْت» ومعناه «يلقيها ويتلقفها» عن الشخص الحبور والمنفعل بانتصاره.

(7) مكان محرم لا يليق انتهاكه.

(8) لأن الذي تحدث عنهم من قبل هم فطواكة من إيالة الجيلالي.

وهو صدوق : أن آيت واودنوست لما توجهوا لملاقاة كطيوة في طرف بلدهم، كان حاضرا معهم، فمنعوهم من المرور لدمنات في بلد آيت واودنوست، وأشاروا عليهم أن يأتوا من بلد كرول أو بلد وريضة أو آيت شتاشن. فلما وقفوا على المرور ناداني جماعة من ربع دمنات من الأشياخ وأعيانهم فقالوا لي : «أنسيت إذ كنا نجلس في باب الرياض الكبير فيؤتى بالشيخ السيد ج الحسين أعراب والسيد الحسن أزناك التكانيين ويمران علينا للأكل والشرب مع العامل المذكور ؟ وها هو الآن قد احتاج لمن يدفع عنه، فليأت بأزناك وأعراب يردان عليه الطلاب» قال رحمه الله : فاحموني بالحجة فرجعت لداري حيث لم أجد معينا على دفع البغاة ولهم قوة وجاه يغلبون بهما من خالفهم (...) فرجعت لداري، وتقدمت الغامة بالأخرى، فباتوا عندهم».

«وفي اليوم الثاني تلاحق بهم عامة وريضة وآيت شتاشن فاجتمعوا في ربع دمنات».

«وفي صبيحة هذا اليوم الثالث ورد العامل ج. الجيلالي من الغرب عن طريق تادلة، سافر من حضرة صاحب له يسمى ابن البوهالي، فطلع عليه الفجر في سور العز، ففطن بهم العساسة من السراغنة، فضربوهم بالبارود لأنهم تعاقدوا مع ولتانة ألا يمر عامل من بلد الآخر إلا حبسه أو أعلم به. فلما وصل الجيلالي) امدغوس لقيه رجل من آيت واودنوست، ذكروا أن اسمه السيد عمر بن ج إبراهيم نيت كروم، فأخبره أن ولتانة اجتمعوا في ربع دمنات هذه الليلة، وأنهم يحولون بينه وبين دخول دمنات، فأدخل في قلبه الرعب، فرجع لدار امكيكر الزدمني بتوف أغمات، ونزل فيها بمن معه، ولو تمادى على سيره لدخل دمنات قبل أن يعلم به أحد. ولو دخلها لسلم من المكروه وسلمت المدينة وأهلها لأنه أعد فيها ما يكفيه هو وسكانها سنين من الزرع والإدام والماء والبارود والمال لكن لا فرار من قضاء الله وقدره».

«فلما سمع البغاة بفراره لدار أمكيكر المذكور، تسارعوا إليه من (قرى) آيت الراس وبوحلو وآيت معياض وغيرهم من الذين باتوا عندهم، وجاءوه مع طلوع الشمس لتوف أغمات يصيحون عليه صياح الذئاب، فسمع مكرهم، فركب جواده، ففر بروحه لآيت ماجطن، والبغاة كلهم رماة لا خيل لهم، ولم يقدر أحد على إدراكه. وترك جاريته الياقوت بنت صالح العربية السرغينية ومن معها، وهم الغربي أخو

الجارية المذكورة وكاتبه السيد أحمد البلبال، فجردوا الجميع من الثياب، وسلبوا منهم ما معهم من القماش».

«وسار العامل المذكور، وساروا (بعض آيت ماجطن) معه للحرم بزاوية تناغملت خائفين عليه في بلدهم من هجم البغاة عليه وعليهم، وساروا به بعد انتخابهم من جماعة هنتيفة من يوشي به (يوصل خبره للزاوية)، فسار معهم إلى دخوله لحضرة القائم بالزاوية وهو المرابط الخير سيدي أحمد العباس، فأنزله منزلة الحبيب من حبيبه لما جبل عليه رحمه الله من الكرم العام، فجلس ثمة في أرغد عيش وأمان».

وأما بغاة ولتانة فإنهم لما عاينوه بعيدا منهم فأيسوا من لحوقه، رجعوا لمحل مبيتهم. وفي الليلة المقبلة قدموا لمدينة دمنات عند العشاء جازمين على الدخول من سور الملاح. لكونه لا برج له، وباقي المدينة له بروج لا يقدر أحد على القرب منها، فأخذوا في الصراخ. وكلما قرب أحد من السور ضربه سكان أرحبي والقصبة بالبارود من داخل الملاح. ويبيتون هكذا إلى الصبح، فيفرون لآيت معياض وتزغت بتغرمين واغير[9] حيث لا يظهرون لبروج المدينة لأنها مملوءة بالحرس».

«وعمد البغاة المذكورون إلى مدشر تالصمات فأحرقوه وأحرقوا مسجده، وفي محله يعمر السوق الآن، كما أحرقوا رحى المياه التي فوق دار مولاي هشام وكسروا أحجارها وكسروا ساقية آيت إحيا الداخلة إلى المدينة، والعدو مختف في الوادي لا يتمكن أحد من السقي منه».

«وفي الليلة الثانية (من المقاتلة) وردوا لأطراف حائط الملاح كما فعلوا في الليلة الأولى، فقوبلوا بالبارود من داخل السور، ومات منهم عدد وجرح عدد الله أعلم بإحصائه».

«ثم وردوا في الليلة الثالثة كذلك، وفي الرابع كذلك

وفي الليلة السادسة وردوا (كذا) البغاة لمحالهم بجانب حائط الملاح، فوجدوا سكان المدينة قد وقع فيهم الفشل بسبب خلاف ظهر بينهم. وذلك أن (أخا القائد

(9) مداشر محيطة بدمنات.

وخليفته السيد المحجوب) بخل عنهم بالماء، والوقت وقت حرارة، والبارود صاروا يشترونه لأنفسهم، وإذا اشتكى أحدهم على الخليفة المذكور بالضرورة والحاجة إلى الماء والبارود يقول له : إنكم تقاتلون على أنفسكم وأولادكم».

«ثم صار الفشل في رجال المدينة. ومال بعضهم إلى التخلي عن القتل، وامتنع البعض، حتى غلب عامتهم على جماعتهم بتوقف حالهم على المقاتلة. فتسور جمع من السفهاء على حائط السور، فنزلوا من أعلاه، وساروا لجمع البغاة في تيغرمين، وطلبوا منهم أن يتخلوا عن دار العامل ج الجيلالي أن يأخذوا بعض ما حاز منهم قبل باسم الفرض، وعاهدوهم أن يقتصروا على ذلك ولا يتعدوه إلى غيره من سكان المدينة، واستمالوا عقولهم بذلك إلى ترك القتال والتخلي عنه، ووثقوا بعهدهم... فأرسلوا حينئذ إلى إخوانهم الباقين في البروج بذلك ليتابعوهم في نظرهم، فوقع نزاع عظيم بينهم على ذلك أدى إلى فشل الجميع، فتركوا البروج فارغة».

«فأصبحوا في اليوم السابع وقد ألقوا السلاح. ففتحت أبواب المدينة (...) ونزل عليهم الطيور (كذا) المسمى بغراب طاكة ويسمى بدمنات الزوي[10]، فعاينه البغاة، فتسارعوا للقصبة، فدخلوا دار العامل بقصبة دمنات وقت طلوع الشمس (...)، فوجدوا فيها النساء فقط، وفيها حينئذ حرة واحدة زوجة له وهي فاطمة بنت الحاج ابراهيم نايت كروم (...). فخرجت (...) لدار سكناهم بآيت واودنوست، ومعها أقماشها وحليها وحلي بنتها المذكورة. وسمعت سماعا فاشيا من أهلها وغيرهم، أنها دفعت قبل أن ترى أخويها (...) خنشة كتان قدر ما يحمل الرجل مملوءة بالذهب سكة اللويز للطالب المسمى السيد محمد بن أحمد الدمناتي السوري على وجه الحفظ والأمانة، لكونه مكلفا عندهم بقضاء ضروريات عيال الدار من اللحم والخضر والحطب وغير ذلك».

«والباقي من العيال توجهت لزاوية مولاي عبد القادر بأرحبي مع جيرانها، وأخرجوا معهن ما لا يعلم عدده إلا الله من المال».

«وكان في السجن عدد كثير من الرجال من الإيالة، ومعهم نحو أربعين رجلا من قبيلة بوكَماز».

(10) يتشاءمون بهذا الطائر وينسبون الذل لمن نزل عليه.

«خرج المساجين من السجن بعد أن كسروا بابه، أما المساجين من الإيالة فإنهم ساروا لدار العامل مع إخوانهم يأخذون الأمتعة وينهبوا (كذا) ما وجدوا ثمة. أما أهل بوكماز فإنهم خرجوا فارين (...) وساروا لبلدهم، ولم يلتفت أحدهم لنهب شيء».

«وخرج سكان قصبة دمنات كذلك من مساكنهم لأرحبي، فارين بأرواحهم ونسائهم وذراريهم. فتركوا جميع ما يملكون من الأمتعة والقماش والثياب والفراش والزرع والبهائم، ما خرجوا إلا بما على أجسادهم لكون العدو فاجأهم».

وقد ذكر لي الشيخ عبد السلام بن السيد أحمد أبلاغ الكرولي، وهو صدوق حاضر في هذه الحادثة من سكان القصبة، أنه طلب من الخليفة السيد ج المحجوب المذكور أن يسلفه خمسمائة ريال، يشهدها عليه بالعدول ثم يردها، ليفرقها على أعيان كطيوة فيذهبوا لحالهم ويتبعهم الباقون، فيتفرق جميع البغاة بها. فامتنع من ذلك وقال له : ما عندي إذن بذلك، مع أنه قد سمع ما جرى في الزاوية الرحالية[11] في دار العامل بن شكرا، وما جرى في السراغنة في دار بن الموذن بالحمادنة ودار ابن الطيب في القلعة»[12].

«فظل البغاة يومئذ ينقلون الأمتعة والقماش والفراش والفضة في خناشي الكتان والذهب في قفف الدوم وزنابيل الجالوق[13] من دار العامل المذكور. وأما المال فيخفونه، وأما غيره فيشتركون فيه. كل جماعة أي قبيلة تجمع ما نهبت في محل فيتركون عنده من غير مس».

«وفي ليلة هذا اليوم استباح البغاة ديار أرحبي فنهبوها ليلا، وخرج أهلها بغتة بأنفسهم وعيالهم، فساروا كل واحد لناحية».

«واتصل النهب في مدينة دمنات ثمانية أيام بلياليها. واليوم الأول الذي نهبت فيه دار العامل وديار أهل القصبة والملاح كنت حاضرا أتعجب في أحوال الناس التي

(11) زاوية الشيخ رحال الكوش بدمنات.

(12) عاملا السراغنة.

(13) حقق المعدن.

ظهرت إذ ذاك على حسب الاستعداد المخلوق فيهم بدون شعور منهم بل جبرا عليهم «والله خلقكم وما تعملون». فكان الرجل يحمل على كاهله مثل ما تحمله الدابة، ويسعى به، فيطرحه خارج المدينة في المحل المعدود لجمع المنهوب، فيرجع بسرعة ليأخذ شيئا آخر، من الناس من يسوق عددا من البغال، ومنهم من يسوق عددا من البقر والغنم. ولما فرغوا من نهب ما فوق الأرض في اليوم الأول والثاني، صاروا يحفرون الأرض يطلبون المطامير المخزون فيها الزرع والزيتون والقماش والنحاس والأواني. فاستحلوا جميع ذلك [...] أما دار العامل وديار أهل القصبة فلم يتركوا فيها مما له قيمة ولو درهما، فقد نهبوا كل شيء وحتى الدفوف[14] وقناطير السقوف وخشبها وخشب العتوب حتى لم يبق في القصبة اسم عود [...] أما ديار أرحبي فجلها سلمت دفوفه وسقوفه».

«لما سلبت الأموال والمتمولات من دمنات، ولم يبق بها أنيس من أهلها، وبطلت منافع الأسواق التي كانت تعمر فيها كل يوم بوجود المعلمين والصناع والتجار من سكانها، اضطر القبائل المجاورون لهم من ولتانة وهنتيفة والسراغنة وفطواكة إلى عمارة دمنات برجوع أهلها القائمين بأسواقها لاحتياجهم إلى قضاء أوطارهم من الضروريات [...] فاجتمع عرفاؤهم من القبائل المذكورين فاتفقوا على استرجاع أهل دمنات الفارين منها لديارهم آمنين، وأهدروا من قصد أحدا منهم بسوء، ونادوا به في أسواق بلادهم، فصار الفارون يرجعون لديارهم».

«وكان رجل من حاشية العامل يسمى الحاج العباس التدلاوي من سكان القصبة نهبت داره كذلك، فخرج لآيت أمغار[15] لحرم سيدي أبي البخت بأولاده، فسكن ثمة وله ملك بآيت أمغار وأصحاب. وأرسل خفية من أوقد النار في سقف المحل الذي فيه المال المذكور[16] فاحترق السقف وسقط الحائط والتراب على المال، وبقي نحو سنة ونصف. فكان البغاة يأتون لدار العامل يحفرون التراب يطلبون المال، فخاف أن يقع الطلب على المال المذكور فوجه ابنه الطالب السيد أحمد مع

---

(14) أي الأبواب.

(14م) العتبات.

(15) قرية مجاورة لدمنات.

(16) ذكر في مكان آخر أن الجيلالي أي القائد أودع عند صاحبه التدلاوي مالا كثيرا على وجه الأمانة.

جماعة من آيت امغار ليلا فحفروا على المال المذكور، فاسترجعوا من الذهب ما ينيف على 4.000.000 أربعة ملايين ما بين اللويز والضبلون[17] فحملوا ذلك بمحضر صهر الحاج العباس المذكور وهو الحاج محمد بن حدو أبلاغ وفي أمانته [...].

فدخلوا القصبة من تقبة في السور لناحية القبلة، فأخذوا القدر المأمورين به، وبقي تحت الأرض في المحل نفسه عدد آخر [...]. فلما وصلوا قرب رحى تيغرمين دفعوا للسيد أحمد بن ج العباس طرفا من المال المذكور، وقسموا الباقي ثمة، وساروا لآيت أمغار. فلما أصبح الصباح انتشر خبر القضية، فبادر شيخ ولتانة إذ ذاك وهو علي الغوات الدمناتي الوودنوستي إلى آيت أمغار، واجتمع عليه من العامة خلق كثير ضاقت بلدة آيت أمغار بهم، يطلبون أن يمكنوهم من الحاج العباس وما حازه من المال المذكور، فألحوا عليهم في ذلك. وألهموا حيلة ارتكبوها فكانت سببا في سلامتهم من إذاية العامة [...] وذلك أنهم أمروا عيال الحاج العباس المذكور مع بعض نسائهم فساروا لمدشر خارج عن الحرم يسمى تمزيط وأمروهم أن يطرحوا شيئا من الذهب في طريق مرورهم مفرقا في الطريق، ودفعوا للشيخ علي الغوات المذكور مع أهل الحل والربط من العامة نصيبا آخر. فلما سمع العامة أن الذهب في الطريق تسارعوا إليه. فخرجوا من حرم سيدي أبي البخت وذهب الشيخ المذكور والأعيان لحالهم».

«بعد هذا بيسير وقع اختلاف بين شيخ ولتانة علي الشيخ الغوات المذكور وبين أهل دمنات [...] فاجتمع ولتانة كلهم [...] فخلعوا الغوات من المشيخة، فولوا مكانه رجلا من شتاشن بآيت نسك اسمه بن حسي، فقدموا صحبته لدمنات، فجلس فيها ثمانية أيام على عادة المخلوع قبله، ثم ذهب لبلده. وفي السوق الموالي للماضي يقدم لدمنات التي هي مركز الحكم، فيجلس ثمة مدة ثم يرجع لبلده، ومئونة الشيخ ومن معه دائمة عند أهل دمنات».

«وبقي الشيخ بن حسي نحو ستة أشهر، فتمالأ جماعة من آل تزكي على الفتك بشيخهم الشيخ الحسن بويزركان[18] فساعدهم فيه، فهجموا عليه في داره بتزكي

---

(17) انظر شرح الكلمتين في الفصل التاسع.

(18) شيخهم القديم.

بكرة بغتة، فقتلوا الشيخ المذكور وأخاه الحسين وهما الأركان المخزنية ودارهما كذلك من قديم».

«بعد تمام السنة على تولية بن حسي المذكور الشتاشني مشيخة ولتانة خلعوه فولي مكانه رجلا (كذا) من ربع كطيوة شيخا على ولتانة اسمه الشيخ إبراهيم الرايس نوشان».

«وفي توليته قام رجل من آيت شتاشن يسمى أشنيض بالتآمر مع الغوات على إذاية أهل دمنات، وقدم الشيخ مع إخوانه كطيوة لدمنات، ووجه على إحضار أعيان ولتانة ليطالعهم على خوض أشنيض مع الغوات. ولما تحققوا أن أشنيض قطب الفتنة قتلوه وفر عنه حزبه فرارا كليا، فانقطع الخوف من أهل دمنات».

«فلم يطق في ولايته أن يظلم أحد. وكان الشيخ المذكور أشيب مسنا [...] وكان ذا حسب ومروءة وعفاف، ولم تظهر منه ناقصة في دينه وعرضه، وكان عاقلا يتحمل جفاء العامة ويسير معهم بسياسة، وأحسن السيرة مع الخاص والعام مدة ولايته».

أما القائد الجيلالي فلما «استقر بزاوية تناغملت آمنا، كما تقدم، جعل يكتب المكاتب خفية لمن يرجى خيره في ولتانة وفطواكة وغجدامة، يعدهم بالجميل في المستقبل بعد رجوعه عاملا في محله، ويمينهم يستميل القلوب لطاعته مع أنه لا يقدر أحد أن يذكره بخير في الإيالة [...]. وأطلعني طالب يسمى السيد سليمان من أخوال زوجته فاطمة الوودنوستية على بطاقة أرسلها من تناغملت مضمن بعضها بعد السلام : إني كنت غافلا عن القيام بحقوق القرابة وعن اتخاذ الأحبة من الأجانب[19] حتى عضني الدهر بأنيابه وخدشني الزمان بأظفاره، وقد استيقظت من سنة الغفلة، فإذا رجعت للمحل بحول الله أحسن السيرة، وأعامل الخاصة بما يقربهم مني، والعامة بما يحملهم على طاعتي اختيارا منهم، أو كلاما هذا معناه، ولما أطلعني على الكتاب المذكور أخفاه لئلا يراه غيري. وكان (الجيلالي) يكتب بيده، ولما كثرت الكتابة من جانبه، وتوالت الأجوبة من القبائل المذكورين عليه، اتخذ كاتبا فصار

(19) يقصد أن اتخاذه الأحبة أي الأصحاب والأعوان المسلطين على الرقاب من الأجانب أي القبائل الأخرى من إيالته غير إينولتان وهم تكانة وغجدامة وفطواكة أمر ندم عليه وكان عليه ألا يفعله.

يكتب للأشياخ وأعيان الإيالة ويجيبونه كذلك. ومن ألفي عنده بطاقة العامل المذكور أو تحقق عند العامة أنه يراسل العامل المذكور يجتمعون عليه وينهبون متاعه ويجردونه من ثيابه، ومنهم من يقتل شر قتلة، ومنهم رجل شتاشني يسمى ابن عبو رُمي من جرف عال تمزقت أوصاله فمات. وهكذا حال الإيالة معه وهو لهم بالمرصاد، يأتيه خبر ما جرى في كل مجمع من قول أو فعل، أو خبر ما يصدر في الأعراس من أشياخ الكلام[20] من ذم سيرته، حتى إن بعض الطلبة أنشأ قصيدة في شأنه يهجوه فيها فوجهوا له نسخة منها».

«لما أقبل السلطان مولاي عبد العزيز لمراكش جدد (الجيلالي) المكاتب سرا يأمر الناس يلحقون به هنالك عند السلطان. أما ولتانة فإنهم لما سمعوا قدوم السلطان اجتمعوا فولوا رجلا هو الحاج محمد بن حدو أبلاغ [...] فلم يقبل، فألحوا عليه وصرحوا بأنهم لا يقبلون ولاية غيره بوجه من الوجوه. فتهيأوا للسفر معه، وهيأ لنفسه الزاد، وسار مع أشياخ ولتانة وأعيانهم والسلطان في بلد الرحامنة، ولما قربوا من محلة السلطان تلقاهم صاحب الحاج الجيلالي وأخبرهم بمحل نزوله، فساروا إليه فرادى واحدا بعد واحد، فبقي مع أبلاغ من الذين وردوا به من دمنات ثلاثة أنفس، فتوجهوا للحرم بمراكش في (ضريح) سيدي أبي العباس (السبتي). ولما وصل الخبر الباقين في البلد أرعدوا وأبرقوا وشتموا إخوانهم الذين ذهبوا عند الحاج الجيلالي يتولى عليهم، وبينهم وبينه من العداوة ما لا يمكن معه الاجتماع معه فضلا عن تليته عليهم، وعزموا على نهب ديار القادمين عليه فخافوا من عقوبة المخزن، فتعاقدوا ألا يقبلوه حاكما عليهم، فوجهوا جميع طلبة ولتانة، وعددهم ثلاثمائة، فاستحرموا في سيدي أبي العباس مع ج. محمد أبلاغ ومن معه، حتى دخل السلطان مولاي عبد العزيز مراكش وذهب يزور اشتكوا عليه ووعدهم بالجميل».

«والحاج الجيلالي المذكور لما ظهر العدد المعتبر من المال في يد البغاة صار عليه حجة التفريط، فاعتذر (للمخزن بعدم حضوره في دمنات، ووعد باسترجاع ذلك المال من يد ناهبيه وزيادة عقوبة».

(20) الشعراء الذين ينظمون الشعر أو يرسلونه أثناء الغناء الجماعي على الخصوص.

«فساعده القدر، وولي على ولتانة وفطواكة جبرا عليهم وكرها. فخرج في جيش عظيم تقدم به مولاي الأمين[21] ومعهم عمال السراغنة».

ومكث في دار ابن المؤذن السرغيني (القائد) «ينتظر من يرد عليه طائعا [...] ومكث هنالك شهرا والبغاة لم يزدادوا إلا عنادا». وكان منهم من يخبر الجيلالي بخبر كل مجمع، وتعاقد البغاة أن يهجموا على سكان دمنات وينهبوا أموالهم ويخربوا حيطانها حتى لا يبقى فيها طمع للسكنى، وقسموا سورها أرباعا، كل ربع من ولتانة يدخل في الغد من ربعه».

«ولم يقف وقتئذ مع الحاج الجيلالي المذكور إلا سكان المدينة وهم في ذلك على خطر عظيم».

فأرسل الجيلالي عسكرا بقيادة أخيه يحول دون دخول القبيلة إلى دمنات، واتصل القتال نحو ساعات «لكن البغاة جل عدتهم بوشفر[22] والعسكر مستعد بعدة القرطاس[23] وعمارته».

«فلما رأوا (البغاة) المحلة التي ورد بها مولاي الأمين مع ج الجيلالي وقفت بإمليل، خرجوا فارين» ودخل الجيلالي إلى دمنات وأتت بعض الفرق منقادة، وخرجت المحلة لتطويع فرق أخرى «وبقيت بكطيوة شهرا كاملا، وأذعنوا للطاعة المخزنية». ولما خرجت لآيت شتاشن «هربوا أمامهم كالغنم [...] أما وريضة فكان فيهم الشيخ علي أومري وإخوانه جاءوا مذعنين بلا نداء».

«وبقيت المحلة في تيغرمين، فطولب العامل ج الجيلالي بمئونتها من يوم خرج بها من مراكش» ووجه على الحاج العباس المذكور الذي بيده الوديعة، فأرسل من استخرج «ثلاث قفف من الدوم مملوءات ذهب لويز وضبلون [...] ثم دفع المال في مئونة العسكر المذكور فرحلت المحلة واستقام الأمر».

«ثم إن العامل المذكور وظف على الإيالة مئونة عياله، وفرض على ولتانة خمسين رجلا لخدمة بناء داره [...] وأقبل على استرجاع المنهوب فيقبض الرجل في

(21) عم السلطان.

(22) بنادق البارود المزندة بالحجر.

(23) بنادق الخرطوش.

السجن حتى يؤدي ما بذمته من ذلك، فإن كان من مطلق الناس يسرح وإن كان من الأعيان يبقى في السجن».

ولما ظهر للناس في حالة إرادة الانتقام والانتصار لنفسه وأنه لم تسمح نفسه فيما صدر في جانبه من الإساءة صاروا يفرون للبلاد خوفا على أرواحهم وأموالهم».

تحليل رواية كتاب «التسلي» لانتفاض إينولتان :

لم تكن هذه الانتفاضة هي الأولى التي صدرت عن القبائل المجاورة لدمنات في القرن التاسع عشر، بل سبقتها انتفاضات أخرى لاسيما عند وفاة السلطان عبد الرحمان بن هشام، وعند وفاة ابنه السلطان محمد بن عبد الرحمان. ولكن أية منها لم تكن، على ما يبدو من إشارات صاحب «التسلي» ومن الروايات الشفوية، بهذه الشمولية ولا بهذه الدرجة من الاندفاع. إلا أنه ينبغي مع ذلك التحفظ في هذا الشأن لأن هذا الانتفاض الأخير هو الذي بلغنا عنه وصف مكتوب من شاهد عيان. يضاف إلى ذلك أن الظروف التي وقع فيها الضغط على المخزن وبالتالي على القبائل لم تكن قبل أواخر القرن قد بلغت درجة تولد معها مثل هذا الانفجار.

إن هذه المسألة تجعل الباحث يطرح تساؤلا عما إذا كانت «الفورات القبلية» أو «الانتفاضات الشعبية» ظاهرة عضوية أو وقائع ظرفية. «فالسيبة» التي هي في صورة من صورها انتفاضة قبيلة أو عدة قبائل قد اعتبرت في بعض الأحيان وليدة ظروف التدخل الأوربي في أواخر القرن التاسع عشر، ولربما اعتبرت الكلمة نفسها من وضع الاستعمار الذي نفخ فيها من روحه لتبرير تدخله في شئون المغرب وبقصد تحطيم الدولة المغربية. ويمكن الرجوع إلى هذه النقطة بعد تحليل وصف انتفاضة إينولتان التي قد لا تختلف من حيث مجراها ومنتهاها عن الانتفاضات التي وردت إشارات كثيرة إليها في مصادر تاريخ المغرب ولاسيما في أزمنة فتور الحكم وفيما بين وفاة سلطان واستتباب الأمن للسلطان الذي يخلفه.

عناصر الانتفاضة :

- اندلاع الانتفاضة في إينولتان في غيبة القائد.
- أول من قام هم العامة من فلاحي البادية.
- استتباع العامة بعضهم بعضا.
- حصار دمنات من طرف الثوار.
- دفاع أهل دمنات عن بلدتهم.
- عودة القائد وعدم تمكنه من دخول دمنات.
- لجوء القائد إلى زاوية تانغملت بقبيلة هنتيفة.
- وقوع الخلاف بين المدافعين عن دمنات وعجزهم وفشلهم.
- دخول الثوار إلى دمنات بعد عدة أيام من الحصار والقتال.
- نهب دار القائد من طرف الثوار.
- نهب دور سكان حي القصبة.
- امتداد النهب إلى ديار حي أرحبي..
- فرار سكان دمنات من بلدتهم.
- عطالة أسواق المدينة وتوقف نشاطها الصناعي والتجاري.
- احتياج سكان إينولتان إلى إعادة الحياة إلى دمنات.
- اتفاق الأعيان على إرجاع الهدوء إلى دمنات وعودة أهلها بالتدريج.
- انتخاب شيوخ الفترة.
- مشيخة الغوات الوودنوستي.
- مشيخة ابن حسي الشتاشني.
- مشيخة الرايس نوشان الجطيوي.
- المراسلة سرا بين الجيلالي وأعيان إينولتان.
- فتك العامة بمن كشفوا عنه من الخونة
- قدوم السلطان مولاي عبد العزيز من فاس إلى مراكش.

- تخوف إينولتان وقيامهم بترشيح ابلاغ قائدا واقتراحه على السلطان.
- سفر أبلاغ للقاء السلطان مع وفد من الأعيان.
- انفضاض الأعيان من حول أبلاغ وانحيازهم للجيلالي عند محلة السلطان بالرحامنة.
- لجوء أبلاغ ومن بقي معه إلى ضريح بمراكش ولحوق طلبة إينولتان به لطلب شفاعة السلطان.
- غضب عامة إينولتان من خيانة خاصتهم.
- قرار العامة عدم السماح للجيلالي بالعودة.
- عودة الجيلالي معززا بعساكر المخزن وتوليته من جديد على الإيالة وهي كارهة.
- بداية سياسة الانتقام من طرف القائد العائد.

أسباب انتفاض اينولتان :

عند دراسة أسباب هذا الانتفاض نجد للتوقيت أهمية كبرى. فالقبائل قد انتظرت وفاة السلطان للقيام بفورتها. وليس معنى ذلك أنها كانت ملتزمة بجميع فرقها الطاعة التامة في حياة السلطان بل ظل هو مشتغلا وعماله بإطفاء نار الفتن هنا وهناك في القبائل المتمردة. بيد أن القبائل التي ثارت بعد وفاته كانت من قبائل الطاعة، ولقد جاءت ثورتها بكيفية شبه جماعية في هذه المنطقة من الحوز. إن وفاة سلطان قد تكون رمزا للتحلل من عقد البيعة الذي هو نظريا في عنق الرعية، وإن كان معظم هؤلاء الفلاحين القرويين لا يعون حق الوعي هذا الالتزام الذي لا تذكرهم به إلا بعض خطب الجمعة الملقاة في لغة غير مفهومة لدى الجميع. وقد تكون وفاة السلطان رمزا لسقوط قداسة مترسخة في اللاوعي الجمعي الوثني المتوارث[24]، والذي ليس فيه شك إزاء هذا التأويل أو ذاك أن اختفاء السلطان مصحوب باضطراب في جهاز الدولة. وعليه، فكل قبيلة متمردة تعرف أن عسكر المخزن لن يدركها على عجل، وأن العامل لن يغاث في أقرب الآجال، فأمامها إذن فرصة للاستراحة لا تعوض بل وللانتقام ما وسعها أن تنتقم.

(24) انظر الفصل الثامن.

لقد بلغ خبر وفاة السلطان إلى القبائل فثارت «واشتعلت فيها نار الفتنة» كما قال الغجدامي. وهي نار اشتعلت في هشيم، لأن هذه القبائل قد بلغ فيها السيل الزبى، لأن تولية سلطانية، كما ذكرنا في الفصل السابق، هي بمثابة دورة جبائية - تسخيرية منهكة ومجهدة للقبائل، لذلك سهل انتقال عدوى التمرد من فريق إلى فريق، واتجه الغضب أول ما اتجه ضد الممثلين المخزنيين المحليين وهم القائد والشيوخ، إذ هم الحاملون المباشرون على الأسباب الأساسية للانتفاض وهي الغرامة والتسخير وإهدار الكرامة.

لقد استعرضنا في الفصلين السابقين أنواع الغرامات التي كان إينولتان مطالبين بها من طرف المخزن، وذكرنا النتائج الحتمية لثقلها الناجم بدوره عن الاضطرار إلى سياسة إفقارية تمليها طبيعة الهيكل المخزني من جهة والضغوط الأوربية في النصف الثاني من القرن من جهة أخرى. ومن الطبيعي عند التعرض لأسباب الانتفاض أن نستنتج أن الجباية هي الباعث الرئيسي. غير أن ما جاء بكيفية صريحة في رواية الغجدامي يربط بين الجباية وبين الفورة بعلاقة سببية واضحة لا يتوقف إثباتها على استنتاج منطقي فحسب. فصاحب «التسلي» يذكر أن الثوار «البغاة» من عامة الإيالة عندما طال حصارهم لدمنات، حيث دار القائد، خرج إليهم أمثالهم من عامة المدينة يفاوضونهم. فماذا كان طلب الثوار القائمين بالحصار ؟ إنهم طلبوا من سكان المدينة «أن يتخلوا لهم عن دار العامل ج الجيلالي أن يأخذوا بعض ما حاز منهم من قبل باسم الفرض وعاهدوهم أن يقتصروا على ذلك ولا يتعدوه»[25] وسواء حملنا عبارة الغجدامي على أنها هي بالحرف عبارة الثوار أو أنها تترجم فقط موقفهم، وهم يهمون باقتحام دار القائد، فإن الأمر يلخص لدى الفلاحين شعورا بظلم جبائي وغضبا ذا سبب مادي - فكأنما هم يدركون أن الجابي الشرعي هو السلطان، ولكن ما يؤخذ منهم «باسم الفرض» يتعدى بكثير الفرض الحقيقي. ومن هذا القدر الزائد الذي لا يبلغ بيت المال تكونت ثروة القائد وبذخه، فإذا هم مدوا أيديهم إلى ما في رياضه وصناديقه فإنما يسترجعون، عن حق، بعض ما حاز منهم (ظلما) باسم الفرض. ولا يعني هذا أن الفلاحين كانوا يميزون تماما بين ما يأخذه المخزن المركزي وبين ما يحتجنه القائد لنفسه فيعترضون على ما يأخذه هذا وتطيب أنفسهم

(25) التسلي، ص. 317.

على ما يأخذه ذاك، بل إن موقفهم موقف شعور بالظلم وكفى، سيما وأنهم لا يستطيعون أن يسترجعوا بقوتهم المحدودة إلا ما هو بين جدران دار عاملهم في دمنات.

أما السبب الثاني في قيام الانتفاض فهو تسخير الفلاحين في خدمات يؤدونها لاسيما في ميدان الزراعة، ولا أدل على ذلك من كون الفلاحين المسخرين في حصاد زرع القائد في إحدى ضيعاته الكبرى هم أول من ثار من مجموع الإيالة. فلولا رواية الغجدامي لما استطعنا أن نعرف هذا الحدث. ولولا أن القدر ساق الكاتب ليمر بجانب الضيعة في اللحظة التي بدأ فيها التمرد بالضبط، لما عرفنا، ولما أدرك هو نفسه كيف اشتعلت «نار الفتنة».

إن التسخيرات التي هي غصب لقوة الفلاحين ووقتهم لا تقل خطورة عن المغارم، وبالتالي فهي لا تقل عنها إثارة للتمرد. غير أن أعمال التسخير، كما ذكرنا، لم تسجل في وثائق القائد، ولاشك أن الأمر بها وماجرياتها كانت شفوية بالدرجة الأولى. أما وثائقها إن وجدت فتتمثل في جزء من المراسلات بين القائد والشيوخ حيث يطالب بالفعلة ويستنهض للخدمة.

ذكر صاحب «التسلي» أن أولئك الخدمة الحاصدين توقفوا عن العمل ورموا مناجلهم إلى الأرض. وفي هذه الحركة إشارة احتجاج وغضب وتعبير عن السخط وهناك أمثلة صريحة أخرى تعبر عن سخط الفلاحين إزاء التسخير، ومن هذه الأمثلة مآل بعض الضيعات السلطانية التي أحدثها المخزن في تاملالت في عهد محمد بن عبد الرحمان. فقد تحدث عنها الغجدامي عند ذكر أعمال التدمير إثر وفاة الحسن الأول حيث قال : «ومن المنهوب قصبة تاملالت، فإن أصلها هو الساقية المنسوبة لها، والسلطان الذي أمر بإنشائها هو السلطان سيدي محمد بن السلطان مولاي عبد الرحمان. فإنه أمر عامل دمنات مع ولتانة وفطواكة وغجدامة [...] بإجراء الساقية من وادي تاسوت [...] وأمر السلطان سيدي محمد المذكور العمال أن يغرس كل واحد جنانا فغرسوه وسكنوا عليه يخدمونه [...] واستمرت العمارة على تلك الحالة إلى موت السلطان مولاي الحسن رحمه الله، واشتعلت نيران الفتن في الحوز، فبادر جيران تملالت من الرحامنة وزمران والسراغنة إلى نهبها

وإحراق مساكنها»[26] وذكر الغجدامي في مكان آخر مصرحا بعلة هذا التدمير : «وكانت تاملالت ذات نعم وافرة [...] ولكن بعد موت السلطان مولاي الحسن تمالأ عليها فساد العامة من القبائل المجاورة لها فنهبوا أمتعة سكانها وخربوا حيطانها وقطعوا كثيرا من أشجارها لكونها خاصة بالجانب المخزني»[27].

أما السبب الرئيسي الثالث للانتفاض فهو ما سميناه بإهدار الكرامة، ويتمثل في حمل المحكومين على أنواع من المكاره وتكبيدهم أشكالا من الإذايات البدنية والنفسية. والمرتكبون لهذه الإذايات هم الممثلون المخزنيون وأعوانهم، وأفظع مظهر لها هو السجن الذي سماه الغجدامي بـ«قبر الأحياء» إشارة إلى طول مكث المحبوسين فيه وإهمال بعضهم بين جدرانه إلى أن يلقى قضاءه المحتوم، ولذلك كسر سجن دمنات عند وقوع الانتفاض وخرج منه عشرات من الناس وشارك بعضهم في النهب والتدمير.

أما المظهر الثاني للإهانة فهو الضرب. وقد رأينا أن السبب المباشر لتمرد المسخرين في الحصاد هو أن «الواقف» أي العون المراقب ضرب أحدهم. كما كان السبب المباشر في قتل العامل، فيما بعد، هو أنه قبض على أحد الطلبة (المتعلمين) من إينولتان وضربه حتى سقطت أطراف من لحمه.

ومظهر آخر يتمثل في الإهانة النفسية. ولا تلحق صغار الفلاحين فحسب بل قد يتعرض لها حتى كبار أعوان العامل من الشيوخ، وقد صرح بذلك بعض هؤلاء عندما تقدم العامة لحصار دمنات فلم يمنعوهم من ذلك لأنهم تذكروا أن القائد كان يهينهم بتركهم جالسين القرفصاء بباب داره أياما بينما كان ينادي كل صباح على بعض أصحابه من شيوخ القبائل الأخرى «للأكل والشرب مع العامل»[28]. وقد اعترف الجيلالي نفسه بسياسته المهينة عندما كان في المنفى وصار يراود بعض مكاتبيه من الإيالة على التصالح، وأرسل لبعضهم رسالة مضمونها أنه كان «غافلا عن القيام بحقوق القرابة وعن اتخاذ الأحبة من الأجانب». وزاد قائلا : «فإذا رجعت أعامل

(26) التسلي، ج 2، ص. 55 - 57.

(27) التسلي، ص. 5.

(28) التسلي، ص. 75.

الخاصة بما يقربهم مني والعامة بما يحملهم على طاعتي اختيارا منهم»[29]. ومن هذه العبارة يتضح أن الجيلالي كان واعيا بأن محكوميه ليسوا فئة واحدة بل فئتان : فئة الخاصة وفئة العامة، ولم تقم عليه «الفتنة» إلا لأنه أساء في حق كليهما مما ولد حالة وصفها الغجدامي بقوله : إن «العامل لا يقدر أحد أن يذكره بخير في الإيالة»[30]. ولكن هل يعني هذا أن إينولتان كانوا بقطع النظر عن تفاوتاتهم الاجتماعية يدا واحدة في الانتفاض ضد الجيلالي ؟

القائمـون بالانتفـاض :

الواقع أنه بالرغم مما قد يبدو من رواية «التسلي» من تعقد في مواقع الفئات الاجتماعية، في هذه الانتفاضة، فإن شواهد متعددة تمكن من تحديد مواقف كل فئة بشيء من التمييز. وأول ملاحظة يمكن إدراجها هي أن الانتفاض قام به القرويون ولم يبدأ من المدينة، ثم إن أول من ثار من القرويين هم العامة، وبالتحديد العامة المسخرون.

فالكاتب يميز بوضوح بين فئة العامة هذه، وبين فئة الخاصة، وهو يدرك ما يقصده عندما ينعت أولئك بنعوت مختلفة كأن يسميهم «الرعاع» أو «البغاة» أو «السفهاء» الخ. وإذا قلنا إن العامة هم أول من قام بالتمرد فلأننا نميز بين مرحلتين في هذه الحركة. ففي مرحلة أولى لا يظهر إلا العامة، فهم الذين ألقوا بالمناجل وأوشكوا أن يقتلوا «الواقف» عليهم، وهم الذين لجأوا إلى زاوية مجاورة للاحترام بها، ثم صاروا يطوفون بالقبيلة يستتبع بعضهم بعضا، ويستضيف بعضهم بعضا «وكل من وصلوه يسير معهم طوعا أو كرها». والواقع أنهم أظهروا تضامناً كبيرا فيما بينهم، وذلك ما يدرك من عبارات «التسلي» عندما يقول : «تقدمت العامة بالأخرى». ولولا هذا التضامن بين العامة لما أمكن أن تنتفض قبيلة بأكملها بسبب مظاهر التعارض الموجودة في البنية الاجتماعية والتي ترجع إلى التقسيمات المورفولوجية والتعصبات القرابية وإلى أهمية بعض القيم كقيمة الجوار مثلا[31]. فلما كان العامة

(29) التسلي، ص. 114.

(30) التسلي، ص. 113.

(31) انظر الفصل الحادي عشر حول عوامل التعارض داخل القبيلة.

يقفون عند حدود «فخذ» مّا أو «ربع» كان عامة ذلك «الفخذ» أو «الربع» يتقدمون بهم، أي أن لحظة الانتفاض قد ألفت الفواصل العمودية وأبرزت التضامن الأفقي على مستوى العامة. وقد حاول بعض آيت واودنوست دفع «الشر» عن الجيلالي لأن لهم به روابط صهر، ولكن دفاعهم لم يجد أمام قوة العامة. ويتجلى تضامن هؤلاء بأوضح صورة في الدور الذي لعبته فئة العامة في كسر تضامن سكان دمنات المدافعين عن بلدتهم ضد الثوار المحاصرين لها، ذلك أن هؤلاء المحاصرين لم يتمكنوا من الدخول إلى المدينة إلا عندما غلبت «عامة أهل المدينة» على جماعتهم في النقاش و«تسور جمع من السفهاء على حائط السور ونزلوا من أعلاه وساروا لجمع البغاة» قصد التفاوض معهم.

أما الأعيان من الخاصة فهم لم يصنعوا اللحظات الأولى للتمرد، بل ومن المحقق أنهم لم ينضموا إليها حتى عند محاولة دخول الجيلالي إلى دمنات. وإنما كان العامة وحدهم في الميدان، فلما سمعوا بمكان وجود القائد «تسارعوا إليه يضربونه بالبارود كما يفعل بالصيد. فلما سمع بذلك ركب فرسه وفر بنفسه [...] والبغاة كلهم رماة لا خيل لهم ولم يقدر أحد على إدراكه»[32] ويستنتج من هذا أن الأعيان لم يكونوا حاضرين أول الأمر في القيام ضد العامل إذ لو تدخلوا وهم أصحاب الخيل لأمكن القبض عليه.

وبينما لم يجد بعض الأعيان سبيلا إلى صرف الثوار وإيقاف مدهم «لأن لهم جاها وقوة يغلبان بها من خالفهم» فإن أعيانا آخرين، ولاسيما من الشيوخ، تمالأوا مع العامة واتخذوا موقفا سلبيا على الأقل حيث تركوهم «يطلبون» القائد، وقد صرح هؤلاء الأعيان بأنهم فعلوا ذلك انتقاما لكرامتهم المهانة من طرف الجيلالي عندما كان يفضل عليهم أشياخا من الأجانب. إلا أن ظهور الأعيان في ساحة الانتفاض صار واقعا بعد أن تحققوا بأن الجيلالي قد ابتعد وأن مغامرة العامة توشك أن تسفر عن فوائد لابد لهم فيها من نصيب. فخلال الأيام الستة التي وقع فيها حصار دمنات صاروا يتلاحقون بالثوار. والدليل على وجودهم في هذا الحصار وعلى أنهم بيتوا مقاصدهم من هذا الالتحاق أن أحد الشيوخ المقيمين داخل السور والمنافحين عن

---

(32) التسلي، ج 2، ص. 35.

المدينة، وهو أبلاغ، طلب من المحجوب أخي القائد «أن يسلفه خمسمائة ريال يشهدها عليه بالعدول ثم يردها ليفرقها على أعيان كطيوة فيذهبوا لحالهم ويتبعهم الباقون فيتفرق جمع البغاة بها»[33]. ففي نظر هذا الشيخ أن شكيمة الثوار يمثلها «أعيان» ربع كطيوة أكثر أرباع إينولتان جفافا وفقرا، وأصعبها مراسا. وأن كل هدف هؤلاء بعض المتاع يحصلون عليه. أما العامة فهم رعاع منقادون وتبع . ومما يثبت صحة نظره هذا ما وقع أثناء مشيخات الفترة عندما سمع الناس أن بعض أموال القائد استخرجت من تحت الأرض وتسارعوا لحصار التاجر التدلاوي الذي كان المال مودعا عنده واستخرجه وكان ملتجئا إلى ضريح أبي يلبخت فأعمل هو وأصحابه حيلة أبعدوا بها العامة و«دفعوا للشيخ الغوات مع أهل الحل والربط من العامة نصيبا من المال». وهؤلاء الذين سماهم الغجدامي «بأهل الحل والربط» من العامة، هم فئة متوسطة بين من يسميهم الرعاع وبين الخاصة[34] وهم المشرئبون إلى من فوقهم في المرتبة، وكان لهم دورهم في توجيه الانتفاض وقد تمالأ جماعة منهم هنا مع الأعيان وباعوا إخوانهم بحفنة من النقود.

ولما تمت للأعيان الاستفادة المرجوة من الانتفاض دخلوا في مرحلة تصفية هذه المغامرة والرجوع بالوضع إلى ما كان عليه حيث صاروا يكاتبون، سرا، القائد المنفي عدو العامة في الإيالة كلها. وقد حرص العامة مع ذلك على استمرار الحال المترتبة عن انتفاضهم، فكانوا إذا تعرفوا على أحد المكاتبين جردوه من متاعه وربما ألقوا ببعضهم من جرف عال لهذا السبب. لكن خيانة الخاصة بلغت منتهاها عندما استشعر عموم إينولتان، والعهد العزيزي قد استتب، أن المخزن نظرا لتقاليده لن يقبل استمرار الوضع الذي أنشأوه والمتمثل في التحلل من الغرامة والتسخير وفي الاحتكام إلى شيوخ يختارونهم من أنفسهم يتولى الواحد من كل ربع من أرباع القبيلة سنة من الزمن تمارس عليه فيها مراقبة الجماعة التي قد تخلعه إذا ارتكب ما يستوجب ذلك. وأمام هذا الشعور أراد عامة إينولتان انتهاج نهج وسط، فاختاروا أحد الأعيان وهو محمد أبلاغ، من قبيلتهم ورشحوه لينال تزكية السلطان ويعود إليهم قائدا. وبما أن هذا المرشح لابد أن يصحبه نواب عن القبيلة، فإن هؤلاء لا

(33) التسلي، ج 2، ص. 87.

(34) انظر هرم التفاوت الاجتماعي في الفصل الحادي عشر.

يمكن أن يكونوا إلا من الأعيان ذوي الخيل والزاد والعدة. لكن المبعوثين معه مالبثوا أن انفضوا عن مرشح العامة، وإن كان من الأعيان، والتحقوا بالقائد المنفي عندما وصلوا إلى محل نزول السلطان بالرحامنة. وبذلك خانوا جميع العامة الذين أبرقوا وأرعدوا لما بلغهم الخبر وقرروا أن يفعلوا بهم الأفاعيل لولا أنهم تخوفوا من عقوبة المخزن التي عادت تبدو لهم في الأفق.

طـبـيـعــة الانـتـفـاض :

أول ما يثير الانتباه في نوع السلوك العصياني لإينولتان ذلك الطابع الهستيري لمجموع العامة المنتفضين. فلما ألقى الحصادون بمناجلهم صاحوا بالويل والتبور. قال الغجدامي «سمعنا لغطهم متفرقين ولهم صراخ كثير». ومنه يترأى انفعال غضبي يدل على انفجار ابتدائي لكبت متقادم نلمسه بوضوح عندما يزيد راويتنا قائلا : «يرمي الرجل عصاً في الهواء ويصرخ معها فيأخذها قبل أن تسقط على الأرض». وقد صاحبهم هذا السلوك طيلة أيام انتفاضهم الأولى، فعندما تعقبوا القائد صاروا «يصيحون عليه صياح الذئاب» ولما حاصروا المدينة «أخذوا في الصياح».

والثوار في هيجانهم كانوا في الحقيقة يحاولون تجاوز وضعهم الذي جمده الخوف المزمن. فلولا أن الخوف متأصل في أعماقهم وحاضر في وعيهم لاتفقوا وهم في أوج غضبهم على قتل العون الذي ضرب أحد المسخرين في الحصاد. ولما تمردوا في اللحظات الأولى ضاقت صدورهم بالخوف فلم يبادروا مباشرة إلى استتباع القرى بل لجأوا إلى مكان محرم وهو زاوية تاساوت ليستردوا هنالك أنفاسهم. ولما أحسوا أن لا محيد لهم عن الاستمرار في ما تورطوا فيه تقدموا ليثيروا القبائل، وفي كل مرحلة كان الصراخ لهم والعويل بمثابة البخور الذي يطردون به شبح الخوف الذي يطاردهم. وحتى عندما أسسوا نظام المشيخات «المنتخبة» الذي هو النظام البديل لحكم القائد لم يتساهلوا مع الثوار الذين امتدت أيديهم إلى تصفية بعض «أركان القوة المخزنية» وذلك خوفا من مغبة مثل هذا الفعل على الجميع. فالمنتفضون على هذا الأساس يحتفظون بذكريات متوارثة ومتواترة عن الانتقامات المخزنية من ثوار الفترات السابقة، وبالتالي فهم يدركون أن اندفاعهم مغامرة يائسة.

وبعيدا عن أية عقلانية سياسية توازن بين القوى وتدبر خطة محكمة للصراع فقد ظل هؤلاء «البغاة» الابتدائيون يناوشون سكان المدينة من وراء الأسوار حتى شاهدوا غراباً معروفا عندهم «بنحسه» ينزل على المدينة وإذذاك تيقنوا أنهم لاشك منتصرون.

إلا أن ذلك كله لم يمنع من استعمال قوتهم الغضبية في التدمير فكسروا بعض السواقي والأرحاء وقطع غيرهم من الثوار المجاورين أشجار بعض الضيعات المخزنية وبلغ بهم العنف إلى قتل بعض من لمسوا فيهم سلوك الخيانة. بيد أن هذا العنف لم يكن طابعا أساسيا وإن كان عارضاً، ومعنى هذا أن للانتفاضة أغراضا ومقاصد أخرى.

أهـــداف الانـتـفـــاض :

لقد تبين أن انتفاض إينولتان لم يكن ذا طابع ثوري وإنما كان تمردا ابتدائيا. ولذلك لا يمكن التحدث بصدده عن برنامج واضح المعالم يتوخى الثائرون تحقيقه بفورتهم، إلا أنها ليست حركة عمياء، بل كانت تنطوي على عملية احتجاج وتشكل مسعى للتغيير السطحي المحدود، ذلك أن أول ما هدفت إليه هو تغيير الجهاز المحلي الحاكم. فالغجدامي يذكر أن قبائل الحوز عندما ثارت فإنها قامت كل قبيلة ضد عاملها. ومعنى هذا أنها قامت ضد نوع من السلوك في الحكم والممارسة الاستغلالية يمثلها العامل وأعوانه من الأشياخ. فحتى قبل أن يقوم ثوار الجيلالي بمحاصرة دمنات أقدموا على «تأخير» أي عزل «الشيوخ الذين كانوا من جانب العامل» والذين هم بالطبع من أسر الأعيان.

إلا أن هؤلاء الثوار، وهذا أمر مهم، لم يتصوروا أنفسهم بدون «جهاز» يسير شئونهم، ولذلك قاموا على الفور بتقديم شيوخ يحلون محل الشيوخ المعزولين، وتدل أسماء بعض هؤلاء الشيوخ الجدد على أنهم كانوا من بسطاء العوام، وفي تعمد الغجدامي ذكر اسمين من أسمائهم شيء من التندر إذ قال عن فطواكة : «وجعلوا على (فرقة) آيت محمد رجلا لقبه كركاش وعلى (فرقة) آيت معلا رجلا إسمه أقرماش»[35]. وكذلك فعلوا بالنسبة «للمشيخة الفوقانية» التي حلت محل

(35) التسلي، ص. 72.

القيادة، حيث اجتمع «عرفاؤهم» واختاروا شيخا من أحد الأرباع يتولى مدة محدودة ثم يخلفه شيخ من ربع آخر.

ثم إن القيام ضد الجهاز المخزني المحلي لم يكن قياماً صريحا ضد المخزن كمؤسسة، بل احتجاجا ضد جهاز متعسف في التسخير والجباية، يدل على ذلك تمرد الحصادين قبل غيرهم، ومطالبة الثوار بإخلاء طريقهم ليأخذوا من دار العامل بعض ما أخذه منهم «على وجه الفرض». ويؤيد هنا الموقف من المخزن كمؤسسة إشارة أوردناها سابقا وهي تتعلق بأحد تمردات هنتيفة في عهد محمد بن عبد الرحمان حيث استفسر السلطان عن سبب قتالهم للعامل حمادي بن الطالب، وبعد تحري نائب السلطان في مراكش أجاب «بأن قتالهم معه (ضده) للخوف على أنفسهم لا لشق الطاعة ومعاندة المخزن[36]. غير أن هذا لا ينفي أن يكون الاعتراض على ممثلي المخزن اعتراضا على السياسة المخزنية ككل. بل إن بعض القبائل التي تصارع المخزن المركزي لمدة طويلة ربما انتهت إلى معاندته الصريحة ومعاداته واتخاذ موقف مبدئي في ذلك على غرار ما ذكره السملالي[37] في حق آيت يوسي وغياثة الذين بلغ بهم الأمر إلى اعتبار أن «طاعة السلطان عندهم معصية ومادح سلطان المسلمين عندهم عاص لله».

أما إينولتان فكان كل قصدهم أن يستبدلوا جهازا متعسفا مفروضا بجهاز مختار ومراقب. وقد رأينا أنهم مارسوا هذه المراقبة بكيفية فعلية على شيوخ الفترة، حيث خلعوا بعضهم قبل انتهاء المدة التي «انتخب» من أجلها لأنه أساء التصرف. ولما رأوا أن لابد من الرجوع إلى النسق المخزني تخلوا عن المشيخات «المختارة» لمدة معينة، ورشحوا رجلا من الأعيان، ولكنه من «إخوانهم» الموصوفين ببعض المزايا المطلوبة، واقترحوه لينال التزكية السلطانية. إلا أن خيانة ارستقراطيتهم التي رافقت هذا المرشح إلى حضرة السلطان حالت دون تحقيق مسعاهم. ولو وصل مرشحهم إلى السلطان، وهو مؤيد من مجموع أعيانهم، لحظي بتلك التزكية، لأن السلطان إنما تهمه طاعتهم ولا يهمه شخص بعينه. وإينولتان على علم بذلك لأن التقاليد جرت به عدة مرات، حيث يفاوض المخزن المركزي القبائل في شأن من يحكمهم على

(36) كـ.خ.م 47.

(37) السملالي : «غاية الاستعانة»، ص. 33.

شرط أن تتوفر في المرشحين بعض الصفات التي تؤهل المرشح للدخول في النسق المخزني وللقيام «بالواجب»[38].

وكما أن هذه الانتفاضة لم تكن ضد المخزن كمؤسسة فإنها لم تكن كذلك ضد المؤسسات الاجتماعية الأخرى، فلم يخطر ببال العامة مثلا أن يتجهوا مباشرة إلى الأعيان أو الخاصة، وعندما تآمر بعضهم على قتل أحد الأعيان وهو الشيخ بويزركان لأنه كان من «الأركان المخزنية» لامته الجماعة على تآمره وأنزلت به العقاب. فليس في سلوك المنتفضين ما يلمس فيه وعي بالصراع الاجتماعي بالمعنى الواسع، فإحراق قرية تلصمات مثلا إنما أضر بالعامة الفقراء بمجرد أنهم مجاورون للسور. ولا ندري في أي اتجاه يمكن تأويل قيام بعض الثوار بإشعال النار في دار منسوبة لأحد المرابطين وهو المرابط محمد أوناصر عند فرارهم أمام المحلة السلطانية التي جاءت معززة للجيلالي.

القضاء على الانتفاض:

يمكن أن نذهب على سبيل الافتراض فحسب إلى القول بأن المرابط الذي أحرقت داره ساهم في المصالحة بين الجيلالي وبين أعيان إينولتان، وكان بالتالي من الممهدين لرجوع القائد إلى إيالته، إذ ربما كان صلة وصل بين المرابط التنغملتي الذي لجأ الجيلالي إلى زاويته طيلة مدة منفاه، وبين أعيان دمنات، سيما وأن التنغملتيين كانت تربطهم روابط طرقية بالزاوية الناصرية. فبالرغم من أن الغجدامي يذكر أن المراسلة بين الأعيان وبين القائد المنفي في تناغملت كانت في غاية السرية، فإن رسالة من السلطان مولاي عبد العزيز مؤرخة بثامن رجب 1312هـ أي بعد بضعة أشهر فقط من وفاة السلطان مولاي الحسن، قد وصلت إلى المرابط التنغملتي حاملة إليه شكر السلطان على ما يبذله المرابط المذكور من المساعي الحميدة لإصلاح ذات البيت بين الجيلاي وقبيلته. وهذا الواقع يدل على اهتمام السلطان منذ توليته بإيالة دمنات، وعلى تفكيره في كيفية إصلاح اعوجاج أهلها. غير أن الغجدامي لم يذكر قط وساطة التنغملتي هذه وما ذلك، قطعا، لا لعدم علمه بها.

---

(38) كذلك وقع التفاوض مع هنتيفة في الحالة المشار إليها أعلاه.

بيد أنه لا ينبغي فهم هذه الوساطة على أنها انحياز من المرابط إلى الخاصة ضد العامة انحيازا اجتماعيا بما في الكلمة من معنى، إذ أن المرابطين، أساسا، هم رجال وساطات ومصالحات كيفما كانت أطراف النزاع، وهم مع الأمر الواقع ما لم يستطيعوا إلى تغييره من سبيل... وفي اعتقادهم أن رجوع العامل إلى إيالته من باب إقرار المعروف. فالمرابطون يلجأ إليهم العامة عندما يضيق عليهم حكامهم كما يمكن للحاكمين أن يحتموا بحرمهم إذا ما طاردهم محكوموهم. وهذا ما أشار إليه الغجدامي بعبارة «الكرم العام» عندما ذكر أن الجيلالي لجأ إلى «المرابط الخير سيدي أحمد العباس فأنزله منزلة الحبيب من حبيبه لما جبل عليه رحمه الله من الكرم العام»[39]. ومن أقرب الأمثلة على دور المرابطين هذا أن أحد الأشخاص المبجلين في دمنات أثناء وقوع انتفاضتها وهو سيدي عبد المومن تشفع لدى الجيلالي في الطالب ناصر نايت الفقيه الذي عذبه العامل وسجنه، ولم يقبل شفاعته، حيث أبقاه في السجن. فصرح هذا «الولي» أمام الناس بأن المسجون سيسرح بدون رضى العامل، وبذلك «تنبأ» لهم أو أوحى بالمؤامرة التي دبرت بعد ذلك بقليل لتصفية العامل المذكور، ومثال آخر نجده في قيام المرابط أحمد الماجطني بالقدوم مع أحد شيوخ الانتفاضة وهو الرايس نوشان الذي حمد الغجدامي سيرته. قدم معه المرابط المذكور عندما طلبه الجيلالي لينتقم منه. وقد شهر به وسجنه دون أن يقيم لحرمة ذلك المرابط وزنا مما جعل الغجدامي عند ذكر هذه الواقعة يورد قول الراجز :

ثلاثة، ليس لها أمان ... الواد والسلطان والزمان

ومهما يكن الأمر فإن الجيلالي قد استمال أعيان إيالته. ولكن ذلك لم يكن كافيا ليعود إلى الحكم إذ أنه طلب من السلطان عساكر وتعزيزات قواد قبائل مجاورة. ونفد له السلطان ما أراد على شرط أن يؤدي من ماله الخاص تكاليف تلك «الحركة» فلما وصل إلى حدود إيالته أرسل إلى القبائل لتأتيه طوعا، ولم يأته أحد بعد شهر من الانتظار، واستعمل القوة لتطويع بعض أرباع إينولتان ولاسيما ربع كطيوة، وجاءت بعض الفرق بدون قتال لأن أهلها انقادوا لشيوخهم القدامى. وكأن العامة «يذخرون» أعيانهم للملمات التي يعرفون أنها لاشك دائرة بهم طال الزمن أم قصر، فهم «إخوانهم» وألفاظ القرابة أكثر في حياتهم من ألفاظ الصراع.

(39) التسلي، ص. 77.

العلاقة بين البادية والمدينة من خلال انتفاض إينولتان :

هاجم سكان إينولتان والقبائل المجاورة مدينة دمنات خلال الانتفاضة وحاصروها ونهبوا سكانها. وقد رأينا أن ظاهرة هجوم البادية على المدينة في هذه المنطقة تكررت عدة مرات في القرن التاسع عشر[40]. وعندما يحدثنا الغجدامي بأن أول من عجل الأوبة من العمال المرافقين لموكب السلطان مولاي الحسن هو عامل مراكش الباشا ابن داود نفهم أن هذا العامل أوجس خيفة لا من قيام سكان المدينة فحسب بل من هجوم القبائل عليها كذلك. وقد حاولت عدة قبائل بالفعل القيام بهذا الهجوم، ومن بينها إينولتان وفطواكة والسراغنة والرحامنة، لولا أن الحامية العسكرية ردتها على أعقابها. فهناك إذن حسابات للتصفية لا بين إينولتان وبلدتهم الصغيرة فحسب بل بين عموم البوادي والمدن.

فهل كان هجوم القبائل على دمنات هجوم محكومين مقهورين على دار عامل مطرود أم هجوما للبادية على المدينة ؟ وهل كان دفاع سكان دمنات ضد القبائل المحاصرة باستعمال البارود دفاعا عن حرمة العامل الجار أو دفاعا للمدينة ضد البادية ؟ ولماذا لم يقم سكان المدينة أنفسهم بنهب ثروات القائد المبعد ؟.

من أجل الجواب عن هذه الأسئلة لابد من التذكير مرة أخرى ببعض ما أشرنا إليه من وجوه التعارض بين المدينة والبادية وهي إجمالاً :

- أن المدينة مقر حاكم مسخر جاب،
- أن المدينة مقر تجار يحصلون أموالا من التعامل مع البادية تحت ضمانة الحاكم وحمايته.
- أن سكان المدينة يتمتعون بالإعفاء من الجبايات ماعدا الزكاة الشرعية بمقتضى ظهائر سلطانية.

ومقابل هذا فإن البادية مسخرة ومغرمة وأموال أهلها مبتزة في معاملات اضطرارية مجحفة، ولا يتمتع أهلها بأي امتياز أو إعفاء. فالتعارض قائم إذن على المستوى المادي والنفسي. ولذلك فالنهب الذي تمارسه المدينة بكيفية مستمرة وبطيئة إزاء

(40) انظر الفصل الثاني.

البادية ترد عليه البادية بنهب عنيف مندفع وهائج، أي أن البادية إنما تسعى لاسترداد بعض ما نهب منها بكيفية أو بأخرى.

وسكان المدينة على وعي بهذا التعارض لذلك هم متهيبون من الجياع المحيطين بهم. ألم يذكر الطالب الغجدامي أن المحاصرين لدمنات كانوا مضطرين لأكل الدباء النيئة في البساتين تحت الأسوار ؟

صحيح أن بداخل المدينة تفاوتات مادية واجتماعية، إن لم تكن كبيرة فهي مؤثرة. وحسب رواية الغجدامي فإن «العامة السفهاء» من المدينة هم الذين كانوا سبب فشل دفاع السكان داخل الأسوار، وهم الذين خرجوا للعامة من إخوانهم وفسحوا لهم الطريق لينهبوا دار العامل. غير أن النهب الذي قام به المهاجمون ما لبث أن شمل جميع الأحياء بما فيها حي أرحبي الذي تسكنه العامة. ولقد تأمل صاحب «التسلي» هذا النهب فتعجب من شدته ومن نهم القائمين به حيث قال : «كان الرجل يحمل على كاهله مثل ما تحمله الدابة ويسعى به فيطرحه خارج المدينة ويرجع بسرعة ليأخذ شيئا آخر، من الناس من يسوق عددا من البغال ومنهم من يسوق عددا من البقر والحمير ولم يتركوا حتى الدفوف (الأبواب) والخشب...» وذكر في مكان آخر أن الثوار لما قرروا الهجوم على مراكش نادى البغاة : «من رغب في مال أو ملك أو حرير فليحضر...»[41] وهذه أقوال تدل صراحة على اتخاذ النهب غاية من مهاجمة المدينة، وهو نهج مستنكر من طرف راويتنا، ولكنه ليس كذلك في نظر القرويين الذين يقارنون عسرهم بيسر أهل الحضر، ويظنون أن سعة هؤلاء إنما تأتت على حساب ضيقهم هم، وهذا اعتقاد راسخ عبر عنه أحد القرويين لما رجع الأمن إلى دمنات وبدأ عهد «مشيخات الفترة» وكان كل شيخ قدمه إينولتان عليهم يأتي إلى دمنات يجلس فيها مدة من الزمن حيث يقوم أهلها بمئونته ومئونة عدد من «إخوانه» المرافقين له من أعيان الأرباع أو عامتهم. فكل رجل موسر من أهل المدينة ملزم، معنويا، بأن يستضيف عددا من أصحاب الشيخ ورفاقه، وقد يبلغ عدد من يستضيفه الواحد منهم عشرين رجلا في الليلة. وقد تعجب السيد الغجدامي من هذا المسلك وقال : «تكلمت يوما مع بعض أعيان آيت شتاشن على سبيل البسط وقلت له : ما لكم تتركون دياركم وتطلبون المقام بدمنات !؟ فقال لي : أما علمت أن الفلاح لا يحرث

(41) التسلي، ج 2، ص. 60.

إلا الأرض الرطبة دون اليابسة ؟» وقد علق الغجدامي على هذا الجواب بقوله : «فصدق في جوابه بأن أهل دمنات سمحت نفوسهم بأموالهم حفظا على أعراضهم واتقاء لإذاية العامة»[42] بيد أن الجواب إنما يعني أن أهل المدينة، في نظر ذلك البدوي، يملكون ما يستطيع أهل القبائل أن يستمرئوه ويدرأوا به جوعهم المزمن، مع العلم بأن التفاوت في هذا الوسط إنما هو تفاوت في القلة.

انتفاض إينولتان ومسألة «السيبة» :

فحيث إن إينولتان قد قاموا بانتفاضة كان همها الأول هو التخلص من الحكام المتولين عليهم من قبل المخزن، وبما أن رجال هذه القبيلة قد قاموا بعد تنحية الشيوخ القدامى وطرد القائد بتنظيم شئون حكمهم فترة من الزمن بعيدا عن المطالب الجبائية والتسخيرية، فمن المعقول أن تطرح بصدد هذه الانتفاضة مسألة ما يعرف بـ«السيبة» في تاريخ المغرب. فهل يمكن أن تنعت هذه الانتفاضة بأنها «سيبة» ؟ إذ من المعلوم أن هذه الكلمة قد وقع ترويجها كثيرا من طرف الأوربيين الذين كتبوا عن المغرب منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الخصوص. وكانت تعني على العموم الوضعية التي كانت توجد فيها عدة مناطق لم يكن فيها ممثلون مخزنيون يحصلون الجباية لبيت المال ويتولون الاستنهاض للعسكر وتنفيذ الأوامر المخزنية بصفة مباشرة.

غير أنه ليس بخاف أن ما يمكن أن نسميه بالحضور المخزني في مختلف مناطق البلاد، ولاسيما في البوادي النائية والجبال الوعرة، كان على امتداد التاريخ حضورا غير متساو وغير تام بسبب طبيعة وسائل الدولة ومستوى الإنتاج بصفة عامة. وهذا النقص ليس ظاهرة جديدة في القرن التاسع عشر، ذلك بأن نفوذ المخزن كان دوما يتمدد ويتقلص حسب عدد من العوامل كقوة الدولة ورخائها، وشخصية السلطان، ومدة حكمه، وبحسب ما إذا كانت الدولة في بدايتها أو عنفوانها أو طور اضمحلالها، وبالنظر إلى مشاغلها الخارجية، وتعرضها للتقلبات المناخية أو الكوارث الطبيعية، وتبعا لحكمة هذا السلطان أو تهور ذاك. وكيفما كانت الحال فإن الدولة التي كان لها أكثر من مركز تاريخي واحد كانت تربطها بمختلف نواحي البلاد خيوط تدق كلما ابتعدنا عن المركز في فترة من الفترات، ولطالما اضطرت إلى الاكتفاء بالولاء المعنوي

(42) التسلي، ص. 101.

من عدد من القبائل أو بهدية رمزية تكون بمثابة اعتراف بنفوذها وسيادتها. أما المجتمع ككل، ولاسيما في البوادي، فله بناه السياسية المحلية ونظمه الشرعية والعرفية وتقاليده الاجتماعية، ينصب شيوخه ويحتكم في نزاعاته إلى عرفائه أو فقهائه أو مرابطيه أو مجالس أعيانه. كما كان يكفل طلبته (مدرسيه) وأئمته. ومتى عين المخزن قاضيا في بادية واسعة ومتشتتة فإنما يحتكم إليه من يريد أن يحتكم أو يستطيع الوصول إليه.

إن الذي يميز البنية السياسية للقبائل عن البنية المخزنية هو أن القبائل كانت تختار شيوخها لمدة محدودة، ما لم يستبد بعضهم. بينما كان المخزن يزكي بعض الأعيان المستبدين من الشيوخ فيعينهم عمالا. وإذا لم يتوفروا، ووصل نفوذه إلى القبائل، فيعين عليها قوادا من الأجانب عليها، فيحاول هؤلاء العمال إذاك أن ينتزعوا من مجالس الجماعات سلطاتهم، ما أمكنهم ذلك، لأنها سلطات مثمرة. أما ما عدا ذلك من الأنظمة والشئون فقلما يتدخل فيها المخزن إذ لا يملك الوسائل لتدخل كثيف، فكان يحبذ ترك الأمور تصرف على عوائدها. وما أن تضعف القوة المخزنية في المراكز حتى تنقلب القبائل على حكامها إذا كانوا قد تعسفوا مستنصرين بقوة الدولة. وحينئذ ترجع هذه القبائل إلى نظام الشيوخ المختارين المؤقتين أو نظام العرفاء و«النفاليس»[43].

والنقطة الحساسة في هذا التمفصل هي الجباية. إذ أن القبائل لا ترفض المخزن ما لم يطالبها بالأموال والخدمات، وهي قلما تطيق، نظرا لضعف إنتاجها، ما تطالب به من طرف الممثلين المخزنيين، فيضطر المخزن إلى الخروج إليها في «حركات عسكرية» فيقع الاحتكاك والاصطدام. أما إذا كان للمخزن في عين المكان جهاز مثل الذي كان له في دمنات على عهد الجيلالي جهاز قادر على إذلال الرقاب، فإنه ما يزال يبتز الأموال ويعتصر الذمم إلى أن يقع الانفجار، وعادة ما تكون وفاة السلطان هي الفرصة المواتية لهذا العصيان، إشارة إلى سقوط الهيبة المعنوية ونذيرا بمناقشة الحساب.

غير أن مسألة الجباية وحدها لا تخفي وجود عناصر نفسية وثقافية كامنة، عناصر لا يمكن للمؤرخ أن يتلمسها إلا من نتف عارضة، ولكنها كانت دوما شقة في صعيد التفاهم بين الفئة الحاكمة وبين القبائل على الخصوص. ذلك أن نفور المحكومين أو

(43) جمع «أنفلوس» وقد تحدث صاحب «المعسول» عن رجوع القبائل عدة مرات إلى نظام «إنفلاس» أي المقدمين.

على الأصح اعتراضهم، لم يفهم ولم يطرح بكيفية واقعية من طرف هذه الفئة التي واكبتها طائفة منظرة طالما أخفت سطيتها بالقشور. ومن هذا القبيل ما رأيناه في فتوى السملالي في الفصل السابق عندما ذكر «أن القبائل فاسدة دائما» فالحكم مسبق. والصراع مطروح بصيغة الصلاح والفساد من زاوية نظر الحاكم، وقد تشبع بهذا الطرح كل من أخذ من أسلوب البنائق[44] ولو بنزر قليل. فصاحب «التسلي» عندما تحدث عن القائمين ضد عمالهم سماهم «البغاة». و«الفساد»، وبهذين النعتين وصف آيت عتاب وآيت مساض الذين قاموا ضد الجيوش الفرنسوية مما يدل على أن تلك التسميات قد ابتذلت وعفى عليها كثرة الاستعمال حتى صارت تعني مجرد مخالفين أو معارضين لصاحب السلطان أو لكل من يملك قوة الاخضاع.

لقد وصف الغجدامي انتفاض إينولتان ولم يستعمل كلمة السيبة، بيد أن أسلوب صاحبنا هو أسلوب «طالب» مخزني. وكلمة «السيبة» لا يكاد الباحث يعثر لها على ذكر في الوثائق المخزنية، لأن استعمالها لو درج عليه، سيكون إقرارا بواقع لم يعترف به المخزن أبدا. إذ أن الكلمة حملت مع الأيام مضامين خارجية ورفضية تنطبق على الحقيقة. فالسكان أنفسهم كانوا يستعملونها ليقولوا : «نكا السيبت» أي نحن سائبة، ولا يعنون بها سوى أنهم صاروا غير محكومين من سرف وال مخزني أو أنهم متمردون على الحاكم.

والحقيقة أن كلمة «السائبة» التي تقابل«الرعية»[45] أي الذين لا حاكم لهم من طرف الأمير قد وردت في كتابات الفقهاء النوازليين منذ أواخر العصر المريني[46] عندما طرحوا مسألة صحة الإشهار والعقود والحيازة في البلاد التي لا تجري فيها الأحكام أي تلك التي ليس فيها ممثل مخزني قاضيا كان أو عاملا. وفي «تاريخ الدولة السعدية الدرعية التاكمادرتية» المجهول المؤلف والموضوع في النصف الثاني من القرن السابع عشر وردت كلمة «السياب» خمس مرات لتعني الممتنعين عن الخضوع أو العصاة أو المتآمرين أو الثوار وأطلقت حتى على المعتصمين داخل

(44) جمع بنيقة والبنائق المخزنية بمثابة الدواوين.

(45) جاء في «معجم مقاييس اللغة» لأبي الحسن بن فارس : «السائبة : العبد يسيب أي يترك من غير ولاء يضع ماله حيث يشاء».

(46) انظر الفصل الثاني.

أسوار فاس عندما حاصرها محمد الشيخ السعدي[47]. أما في القرن الثامن عشر فقد رأينا[48] أن فقيها من إينولتان وضع فتوى تتعلق بحكم الحيازة «في البلاد السائبة والجبال» وشرح معنى البلاد السائبة بأنها «البلاد التي لا تجري فيها الأحكام لشغورها عن الإمام أو لبدء الجور والإهمال في الحكام». وفي اعتقادنا أن هذا هو التعريف الدقيق للسيبة لا كما كان ينظر إليها الفقهاء فحسب بل كما يمكن للمؤرخ أن يستقصي طبيعتها ويوضح الظروف التي تؤدي إليها. فالبلاد السائبة هي في إحدى وضعيتين : إما وضعية بلاد تشكو «شغورا» أي غيابا للحاكم «الشرعي» المعين من الإمام أي السلطان أو من ينوب عنه، عاملا كان أو قاضياً، وإما وضعية بلاد يكون فيها الحاكم موجودا وقائماً ولكنه إما جائر وإما مهمل. وقد اعتبر الفقهاء من وجهة النظر هذه أن الوضع الطبيعي هو أن يكون الناس رعية يرعاهم نائب عن الأمير، أما مجالس الجماعات فلا عبرة بها لأنها إنما تحكم بالأعراف، بينما يعتقدون على حد ما ذهب إليه الكيكي، أن الطلاب والمفتين والمرابطين الذين يرجع إليهم رجال القبائل في شئونهم يعتبرون غير كفاة مادامت آراؤهم غير معززة بوازع الزجر والإلزام الذي لا يوفره إلا الحاكم.

والواقع التاريخي يشهد أن القبائل كانت دائما في إحدى هاتين الحالتين، فإما هي متروكة لأمرها وهي «حالة الشغور» نظرا لضعف الجهاز المخزني، وإما هي ثائرة ضد حاكم متعسف أو مهمل وهي «حالة الجور». وفيما عدا هاتين الوضعيتين فالقبائل كانت رعية ولم تكن سائبة. وعلى كل حال فإن أحدا لا يستطيع أن يتحدث عن حالة «السيبة» إلا إذا نظر من مركز حكم في حالة عجز أي أنها إدانة للمخزن قبل أن تكون اتهاما للقبائل. أما إذا نظر من داخل القبائل فأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية لا تتغير إلا بقدر ما تتعرض له من المطالب أو التعسفات. وفي حالة الاعتدال فهي منقادة ومرتبطة بالدولة بخيوط ولاء متعددة. ولهذا السبب نفخت بعض الكتابات الأجنبية في كلمة «السيبة» قصد الطعن في فعالية الدولة في حين أن الانتقادات ذات النزعة الوطنية جاءت ردودا انكارية قاطعة، وبين الحدين توجد «السيبة» أو «السائبة» أمرا واقعا كمصطلح له أصله وتخصصه وكوضعية لها جذورها

(47) صفحات : 11 و12 و13 و111 و1112.

(48) انظر الفصل الأول.

في نمط اقتصاد معين وفي طبيعة دولة لا تتوفر إلا على وسائل محدودة. فإذا استبعدت في حقل الدراسة ميول النزعة الاستعمارية المغرضة والوطنية المدافعة بقي على الباحث أن يستقصي في كل فترة حالات «السائبة» التي تعود إلى قصور في وسائل الدولة، وحينئذ ينصرف الاهتمام إلى كشف البنى الذاتية للقبائل وآليات تنظيمها بدون تدخل مباشر للدولة المركزية، وأن يستجلي الحالات التي نتجت عن القيام ضد حكام جائرين أو مهملين، وفي هذه الوضعية تستشف ملامح ظاهرة تاريخية عامة هي ظاهرة الفورات الشعبية التي عرفتها بلدان أخرى.

انتفاض إينولتان فورة شعبية ؟

منذ عدة سنوات كتب أحد المؤرخين[49] استنتاجات مجملة لما وصل إليه البحث على امتداد عشرين سنة من دراسة الفورات الشعبية في القرن السابع عشر في بلدان مختلفة في أوربا وآسيا، وبالرغم من وجود أوجه تباين بين البنى السائدة في هذه البلدان وبينها من جهة وبين المغرب من جهة أخرى فإن الباحث يندهش إذا قارن بين انتفاض إينولتان من حيث الأسباب والطبيعة والمضمون وبين خلاصة البحث المذكور. ومن حسن الحظ أن وصف «التسلي» يجعل هذه المقارنة ممكنة وبريئة من تهمة الإسقاط التي يمكن أن يتردى فيها الدارس في مثل هذه الحالات. ومن هذه المقارنة يتبين أن الانتفاض الموصوف يتسم بأهم سمات تلك الفورات المدروسة في بلدان أخرى، فمن حيث الأسباب نجد الحاكم الجائر والجابي المجحف، وقد يساعد عليها الشيخ أو «النبيل» المهان في كرامته. ومن حيث المشاركون فهم أساسا عامة الشعب وقد يحرفها أو يوجهها الكبار أو الأعيان. ومن حيث البرنامج فليس لها مضمون اجتماعي صريح، وليست ضد مؤسسات بقدر ما هي ضد أفراد، وليست ثورية ولا إصلاحية، والسلطة الملكية فيها ليست محل اعتراض. ولكنها إحتجاج عنيف، وانفعالية جماعية، ورد فعل دفاعي، وتعبير عن الشعور بالمهانة. وعلى ذلك الأساس يمكن اعتبار انتفاض إينولتان نموذجاً مصغرا مسجلا لعدد من الفورات الشعبية التي لها أسبابها الموضوعية والتي ليست على أية حال اندفاعات ديموفوضوية.

(49) Mandrou (R.) - *Vingt ans après, ou une direction de recherches fecondes : les révoltes populaires en France au XVIIè siècle.* in Revue historique, 1969, PP. 29-40.

الفصل العشــرون

محاولات تغيير متأخرة
وانتفاضات فاشلة

محاولات تغيير متأخرة وانتفاضات فاشلة

ترتبط وقائع إينولتان، في فترة ما بين وفاة الحسن الأول ووصول الفرنسيين إلى دمنات سنة 1912، بالأحداث الوطنية ارتباطا أوثق من ذي قبل، بمعنى أن ما وقع في هذا النطاق المحلي ترديد مترتب على ما كان يجري في ذلك الصعيد العام. بل إن بعض السمات قد توضح ما تشابك والتبس في المستوى الأعلى. وقد يعترض مدع بأن كل شيء في صنع مصير «محتوم» كان يدبر ويحبك ويتقرر بشأن المغرب حتى قبل هذا الوقت في أوربا. غير أن اهتمامنا منصب على الخصوص على بعض خاصيات البنية الداخلية التي فرض عليها التحدي الخارجي.

فهذا الفصل «النهائي» من قصة اينولتان بلورة فيما يشبه فك عقدة مأساوية لتفاعل العناصر السوسيوتاريخية التي حاولنا تتبع العلاقة بينها، والتي يمكن اختصار الفاعلين فيها إلى جهات ثلاث : عامل إينولتان، وخاصتهم، والمخزن. فقد تبين وكأن تنافر مصالح هذه الأطراف كان يخلق توترا يشكل مكوناته تظلم العامة باستمرار، وإلحاح المخزن في مطالب اقتضتها بنيته المرهقة وظرفيته المختلقة، وسعي الخاصة، الذين يملكون أكثر من غيرهم، إلى التملص من المساهمة في تلبية تلك المطالب متذرعين بشتى الحيثيات، مع حرصهم على ضمان استمرار جهاز حاكم يرفده عطاء الفلاحين والمعدمين وتسخيرهم، لأنه ضروري لفرض الانضباط على هؤلاء ولحملهم على احترام العقود وتأمين السبل.

غير أن الجديد في هذه الفترة هو أن المخزن بدل الاستمرار في مطالبه على الأسلوب المعهود أراد أن يحدث سياسة لرفع التظلم. لكن هذا الإجراء الذي كان مبدئيا «مطلب» العامة وتغييرا كان من شأنه أن يؤدي إلى إنهاء التنافر وإيجاد القاعدة الصحيحة للنفوذ المخزني ضد مستغليه في الداخل والمتآمرين عليه من الخارج،

تحول بسبب ملابسات متعددة إلى ضربة قاضية أصابت المخزن. وبعدها صار العامة موضوع مؤامرات الأعيان الذين أصبحوا يبحثون عن «سادة» جدد، وبما أن هؤلاء السادة ارتبطوا بالأجنبي الذي عززهم بسلاح غير معهود فإن كل انتفاضات المتظلمين باتت محكوما عليها بالفشل.

محاولات تغيير متأخرة :

1 – من عودة الجيلالي إلى وفاة الوزير أحمد بن موسى :

تعد فترة وزارة أحمد بن موسى (1894 – 1900) في العهد العزيزي فترة استمرار نسبي للهيبة المخزنية، ودلالة ذلك عند إينولتان ما رأيناه من ارجاع قائد دمنات إلى قصبته بالرغم من أنف الثوار والمعارضين. ثم إن القبائل لم تحس في هذه الفترة من المخزن ضعفا يجعلها تستهين بقوته أو تتجرأ عليه، بل إنها تحملت من القهر في هذه المدة ما لم تتحمله قبلها. ومن البريد المتبادل بين الجيلالي والحضرة المخزنية يتجلى هذا الاستمرار، بل تستنتج هذه المغالاة : فقد أعيدت المكوس على أبواب أسواق دمنات بعد أن أسقطها السلطان السابق، وامتد استخلاصها هذه المرة إلى أسواق في النواحي بعضها موغل في الجبل. وبقدر ما كان الوزير «الوصي» يمتص دم العمال كان هؤلاء يمتكون عظام الرعية.

وبالنسبة لإينولتان، على الخصوص، كانت فترة انتقام العامل من الذين ثاروا عليه ونهبوا بعض أمواله. وكان قد تراءى للإينولتانيين ذلك الانتقام من أول وهلة فقال قائلهم :

السلاّ إمَّا سْلغْ إتَس نوتْركِيكْ ... أشْكُو تْكْتيدْ أنرَارْنْ يُومْ لْحْسابْ

أُمَّاه إني تد سَمعت رَجفة قَلبي ... إذ تذكر محشر يَوم الحِسَاب

أشْكو إمُّوت أوكلِّيد إيلُول وَايَّاض ... إيسَيوْداغْ لْحالْ أوراغْ إيغُولْ أُورطال

قدْ ساتَ سُلطان وولد آخر ... فخَشيت أن أطالب بِدين

إيسّوْداغْ لْحالْ أُوراغْ إبِّي أُوغْسَاسْ

خَشيتُ أن يحز منِّي الرأْس حزّاً

ولقد تحقق لهم ما ترآى عندما تقبض القائد العائد على أشياخهم «المنتخبين»، وأركب بعضهم على حمار وطيف به في الأسواق، وفتش عن الذين هاجموا القصبة وحازوا الذهب والفضة، فاستخرج منهم أضعاف ما فرحوا به، وجلد بعضهم وأسكنوا «قبر الأحياء» وغصبت أملاك آخرين، وجعل القائد مبدأه على حد اقتباس الغجدامي، «وجزاء كل سيئة سيئة مثلها». ولما ظهر للناس من حاله إرادة الانتقام والانتصار لنفسه صاروا يفرون للبلاد خوفا على أرواحهم وأموالهم[1].

وما كان ليتأتى للجيلالي سلوك هذا المسلك، بعد انصراف المحلة المخزنية، لولا أن حكوميه كانوا يشعرون أن «العرب بالباب» وأن «النعل» المخزنية حاضرة، فاستبداده مستمد من استبداد أكبر هو استبداد الوزير الوصي الذي جعل الضغط المخزني يصل مداه قبل الانفجار عندما «استأثر بالسلطة الاستبدادية التي كانت عاقبتها خراب بيته وبيوت عائلته والمغرب أجمع»[2].

ظروف إعلان «الترتيب» :

توفي أحمد بن موسى في سابع عشر محرم سنة ألف وثلاثمائة وثمانية عشر (17 مايو 1900). وبعده «حدثت حوادث يشيب لها الرضيع ووقع الدخيل على الدولة»[3]. فقد انتقل السلطان من مراكش إلى فاس، ولم يلبث أن ظهر أن الدولة عاجزة عن ضمان الأمن والعدل والطاعة ومداخيل بيت المال. ولما استحكمت الفوضى وأشرفت الأمور على الانحلال وانتشرت الحمايات بالإيالة المغربية أي انتشار وكثر تشكي الدولة الفرنسية من مسألة الحدود الجزائرية، وجدت الدول ذات المصالح بالمغرب السبيل للإلحاح في طلب الإصلاح، واقترحت على الدولة المغربية بفارغ صبر النظام ونصب ميزان العدل»[4]. وقد أضاف صاحب «الاتحاف» الذي أوجز في الفقرة السابقة سياق ظهور «الترتيب» أن «رجال الدولة» قرروا «توجيه سفراء مندوبين لعواصم أوربا لطلب النصير من الدول العظام»، حيث توجه

---

(1) التسلي، ص. 127.

(2) إتحاف أعلام الناس، ج 1، ص. 393.

(3) نفس المصدر، ص. 396.

(4) نفس المصدر والصفحة.

على الخصوص، وفد إلى انكلترا برئاسة «زعيم الدولة وزير حربيتها المهدي بن العربي المنبهي، وتوجه وفد آخر برئاسة وزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان إلى فرنسا وروسيا وألمانيا. ولما انقلب هؤلاء السفراء، «اتفق رأي الوزراء على إنشاء «الترتيب» أي إحداث نظام للجباية.

لقد حاول السلطان الحسن الأول، قبل ولده السلطان عبد العزيز بعشرين عاما، استنادا إلى الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من معاهدة مدريد (1880) إحداث «ترتيب» أو تنظيم جبائي جديد وقع عليه الاتفاق بين ممثلي المخزن وممثلي الأجناس في طنجة بتاريخ 30 مارس 1881[5]. وكان مشروعه يستهدف التسوية بين المغاربة والأجانب والمحميين في أداء الضرائب. ولكن العراقيل المتعددة التي وضعها الأجانب أمام هذا المشروع الحسني حالت دون تطبيقه. ومن خلال الوصف الوجيز الوارد لهذا «الترتيب» عند صاحب «البستان الجامع» ندرك، كما سيتضح بعده، أنه لا يختلف في جوهره عن «الترتيب» العزيزي، حيث أنه كان يقوم على «ضبط القبائل وما لدى كل واحد بالحساب والتقييد بحيث تجري الوظائف على حسب كل بحيث لا يبقى حيف ولا سبيل في ذلك للمزيد، ويحصل به الرفق للرعية، وتحسم مادة جور العمال بالكلية»[6].

إن الكتابات الأجنبية، وخاصة «نشرة الاستعلامات الاستعمارية» قد رأت في «الترتيب» العزيزي فكرة أوعزت بها انكلترا إلى الوزير المنبهي. بيد أننا نعلم، بالإضافة إلى المحاولة الحسنية السابقة في هذا الاتجاه، أن فكرة تحصيل مداخيل محددة ومنتظمة قد راودت الأمراء في القرون السابقة، ونجد لهذا الحلم صداه القريب في كتابات الزياني الذي أعجب بسياسة الأتراك في هذا المجال، وعند صاحب «الجيش العرمرم» الذي يرد عليه مستنكرا كل ضريبة لا تجبى بمقتضى النص الصريح في الشرع مهما كانت فوائدها وحسناتها.

إن الرسالة التي قدم بها السلطان مولاي عبد العزيز مشروع «الترتيب» إلى خدامه تنص على الدوافع التي حذت بالمخزن إلى الإقدام عليه، وتشرح مضمونه،

---

(5) B.A.F., 1902 - P. 426

(6) السباعي : «البستان الجامع»، ص. 120.

وتبين الأهداف المتوخاة من تطبيقه. فقد وجهت الرسالة السلطانية إلى مختلف القبائل وقرئت على الناس. كما هي العادة، وأبلغ إليهم محتواها[7].

1 - فمن حيث الدوافع ، ذكر السلطان أنه منذ توليه الملك و هو ينظر فيما يكون أساسا لمصالح الرعية بقصد :

- تزكية مكاسبهم وأموالهم[8].
- علاج اعتلالهم.
- دفع اليد العادية من بعضهم على بعض.
- تأمين النفوس من تخوف الإذاية في مال أو عرض.

ويبين السلطان بعد ذلك أسباب تأخير الإعلان عن هذه «الضوابط السياسية» إلى هذا التاريخ معللا ذلك بأمرين :

- اضطراب أحوال القبائل.
- ما تنسبه الرعية للعمال من سوء التصرف[9].

أما عذر العمال في سوء تصرفهم فيبرره في نظر السلطان :

- جرائم العامة.
- انحرافهم.
- تقاعدهم عن الوجبات والحقوق.

أما تظلم الرعية فله وجهه من الصحة كذلك في نظر السلطان الذي ذكر أنه لا يغيب عنه حيف الأشياخ والولاة وضرارهم بالناس في استخراج الجبايات.

وبعد هذا تناولت الرسالة شرح مضمون هذه «القواعد» التي «شرح الله» صدر الأمير لترتيبها، وتتلخص في أمرين أساسيين :

(7) ورد نص الرسالة في «اتحاف أعلام الناس» ج 1، وقد اعتمدنا نسخة وجدناها ضمن أوراق أولفصالت بدمنات.

(8) بمعنى الزيادة في الانتاج.

(9) بمعنى أن السلطان انتظر هدوءها لينصفها.

1 - توظيف مقدار محصور يعطى سنويا على البهائم والأنعام والمواشي ومزارع الحرث والبحائر والسواني والأشجار[10].

2 - عموم حكم هذا التوظيف على سائر الأقطار والقبائل، والاستواء فيه بين الشريف والمشروف والقوي والضعيف وحتى العامل والخليفة والشيخ أو نحوه.

أما الأهداف المتوخاة من تطبيق هذه الاجراءات فهي رفع الضرر الذي يعود رفعه بنفع على بيت المال وعلى الرعية.

لقد اجتهدت الرسالة التقديمية في إيراد الأسانيد الشرعية لمحتواها :

فمن حيث المبدأ يبرره «الرفق» المطلوب شرعا.

ومن حيث مضمون التغيير في أساس الجباية تبرره بعض الأحاديث التي تنص على أن «في المال حقا سوى الزكاة» وبعض السوابق مثل مصالحة النبي أهل سبأ على مقدار من القطن أو مصالحة بعض الصحابة أهل اليمن على نحو ذلك بدل زكاة الحبوب.

أما المقاصد فهي غير مخالفة للشرع مادام المذهب المالكي مبنيا على اتباع المصلحة العامة التي تراعى فيها الأحوال والاعصار.

وبعد أن تعرضت الرسالة لشرح التدابير التطبيقية للسياسة الجديدة، بعد أن نصت على أن الأمناء والعدول المكلفين بالإحصاء لا يتكلف الرعية «بشيء من مؤونتهم لأننا (المخزن) نفذنا لهم رواتبهم»، ختمت بتقرير أمر أساسي وهو أن العامل (أي عامل) لم يبق له سبيل على فرض شيء على محكوميه لأن السلطان عين له راتبا من بيت المال، ومعنى هذا أن على كل عامل :

- ألا «يتطاول لأخذ شيء بطمع أو حيلة»،
- «ألا يعود لمد يد في متاع أحد من القبيلة».

وعلى هذا الأساس حددت الرسالة مهمة العمال وقصرتها على ما يأتي :

---

(10) راجع الفصل السابع بشأن المقدار المفروض على كل متمول خاضع للترتيب.

- رد البال[11].
- تأمين الطرق.
- إجراء الأحكام.
- شد العضد على الصلاح، وحفظ النظام.
- إجلاس كل طائش عند حده.

ومن هذه يتبين بجلاء، أن مشروع «الترتيب» استهدف أكثر من تغيير في أساس الجباية. فهو، بتعبير أدق، وضع، نظريا، الشروط الأولية لتغيير اجتماعي - سياسي يمكن أن تضمن، لو نجحت، لا انتظام الجباية فحسب، بل توفير مناخ لم يعهد من قبل بين المخزن والعامة، وأهم هذه الشروط هي :

- تخصيص أجور للعمال والقائمين بالمهام المخزنية في القبائل.
- تحريض العامة على الامتناع عن إعطاء أي شيء للعمال.
- إلغاء الامتيازات والإعفاءات التي كانت قائمة في مجال الجباية.

فهذه «الضوابط»، في الحقيقة، أهم من المضمون الجبائي المحض المنصوص عليه في «الترتيب» نفسه، فهذا المضمون، في الواقع، ليس جديدا كل الجدة، فالزكاة والأعشار لم تعد تعطي، للأسباب التي شرحناها في الفصل السابع عشر، على وجهها الشرعي الحرفي منذ زمن غير قريب، وعليه فقد كان بالإمكان، نظريا، إعلان هذه الإجراءات التكميلية مع الإبقاء على الزكاة القائمة على احترام النصاب والانتاج الفعلي أو التخريص، فتكون حينئذ إصلاحا إداريا واجتماعيا يعم نفعه المنتجين وبالتالي بيت المال. أما إعلانها مقرونة «بالترتيب»، فإن كان الهدف منه حمل المحميين والأجانب على إعطاء ضريبة للمخزن على إنتاجهم الزراعي المتزايد، فإنه قد فتح بابا للنقد ضد المخزن من أواسط داخلية بسبب ما فيه من المخالفة لنصوص الشرع[12]، في وقت كان فيه أعجز عن حمل ذوي الامتيازات من الحكام وغيرهم على التراجع عن عاداتهم في التملص والاستغلال.

(11) بمعنى حفظ الأمن.

(12) انظر بشأن هذا النقد كتاب «الحلل البهية» للمشرفي.

قد يقال بأن المخزن كان في وقت إعلان «الترتيب» عاجزا حتى عن استخلاص الجباية في شكلها القديم، ولكن هذا القول لا يتقرر به أن «الترتيب» تنازل من موقف ضعف، إذ لو كان ذلك صحيحا لأعلن عن مضمونه الجبائي دون الإجراءات الإدارية والاجتماعية التي ألبت ضده ذوي الامتيازات وعلى رأسهم العمال الذين كان إطلاق أيديهم في الرعية الأسلوب الوحيد لاستخلاص ما كان يحصله المخزن، فيبقى بهذا الاعتبار أن ينظر إلى «الترتيب» على أنه محاولة «إصلاحية» صادرة عن النوايا الحسنة لدى رجال المخزن في وقت عدموا فيه وسائل القيام بأفعال سيئة، أو ينظر إليه، بالصيغة التي أعلن بها، على أنه كمين دفعت فيه بعض الأيدي الأجنبية بالمخزن لتسرع بسيرورة إفلاسه يقينا منها أن المشروع جنين ميت لا محالة قبل ولادته ومبادرة لا أمل في مضائها.

وعلى أية حال فهو من جهة المخزن «اعتراف» تاريخي ونقد ذاتي. فكل ما اجتهدنا في إثباته بوثائق متفرقة خلال الفصول السابقة حول سلبيات العلاقة الجبائية والعلاقة «الاستبدادية» بصفة عامة بين ممثلي المخزن، والرعية، قد قررته رسالة تقديم «الترتيب» صراحة عندما تحدثت عن «جبر الأحوال» و«معالجة الاعتلال» ودفع «اليد العادية» و«تأمين النفوس من تخوف في مال أو عرض» الخ...

فالمخزن كان يأمل نجاح مشروعه حسب المظاهر، فقد قام على ساق الجد لينفذه، فعين عددا من الأمناء والعدول لإحصاء الأموال والمتمولات، وأخذ السلطان العهود من العمال على أن يسقطوا ما كانوا يفرضونه على القبائل «وحلفهم بالأيمان المغلظة وأشهد عليهم العدول بما ذكر»[13]. ولم يكن هذا الالتزام المعنوي من موظفي الدولة هباء منثورا إذ ظهرت آثاره بالفعل في ميدان الجمارك على سبيل المثال حيث «صارت في بعض الحالات تدر في شهر مقدار ما كانت تدره في سنة» لولا أن هذه المداخيل كانت تذهب في استيراد السلاح وغيره[14].

أما الجباية على أساس «الترتيب» فلم يتم تحصيلها «إذ لم يقع عليه اتفاق جميع الدول الأجنبية»[15] التي كان رعاياها ومحميوها مطالبين بالمشاركة فيه، وبذلك

(13) التسلي، ص. 132.

(14) Michaux - Bellaire - L'organisation des finances - P. 216

(15) إتحاف أعلام الناس، ج 1، ص. 399.

انخرم كما انخرم الذي قبله، وحرم المخزن هذه المرة حتى من جباية الضرائب القديمة على الفلاحين، وساءت أحواله حتى اضطر إلى أول قرض أجنبي من نوعه سنة 1904.

أما في إينولتان فقد أبلغ الجيلالي بـ«الترتيب» ورد على رسالة السلطان بجواب مؤرخ بسادس جمادي الثانية 1319 مظهرا الامتثال والطاعة، ومعلما أنه سينيب عنه من يقف على تنفيذ الإحصاء علما بأنه مدعو شخصيا برسالة سلطانية سابقة إلى المشاركة في حركة بالغرب. وبعد هذه الرسالة لا نعثر في وثائق الجيلالي على مراسلة بين قائد إينولتان وبين المخزن المركزي، وكأن كل شيء قد انتهى، كما لو أن «الترتيب» ليس «اعترافا» فحسب، بل هو تحطيم ذاتي لأنه في الواقع باعلان نزع الامتيازات خلخل عنصرا أساسيا في البنية السياسية كلها.

مقتل الجيلالي :

إن ما جهر به «الترتيب» من «رفع الظلم» قد أسقط الهيبة عن عامل إينولتان في أعين عامتهم، فقد حصل للناس بإعلانه «اطمئنان وراحة قلوب، وصار الفارون (من إيالته) يتراجعون لأوطانهم»[16] مضت ثلاث سنوات انتعش فيها الناس لأنهم لم يعودوا يطالبون بشيء، ولكن الحقد ضد العامل الذي أسلف ما أسلف لم يمت في قلوب بعض ضحاياه، ولاسيما من قلوب الذين اغتصب أراضيهم ومازال يحرثها. وبمرور الأيام تكون حول دمنات جو مشبع بالمؤامرة ضد العامل حتى إن عياله وأهل داره توقعوها، وما تزال مأثورةً قولة تعبر عن هذا الجو عند الذين عاشوا تلك الأحداث :

أَوْتْ نْغْ أُوتْغْ أَوْرِيَاوِي لْبَازْ إِغْفْ سَوَاكَالْ.

اضرب أنت وإلا ضربت أنا على أن تزهق روح الصقر قبل أن يهوي إلى الأرض.

وكان المنفذ «طالبا» من قرية مجاورة طعن القائد بخنجره وهو ساجد في صلاة إحدى جمع شهر يوليوز من سنة 1904 بمسجد قصبة دمنات. ولكي نلح على

(16) التسلي، ص. 132.

التحريف الذي كانت تنشر به أخبار المغرب في النشرات الاستعمارية إذ ذاك نرجع إلى ما ذكرته «نشرة الجنة افريقية الفرنسية»[17] حول مقتل الجيلاي إذ أكدت على شيئين اثنين :

- أولهما : أن مقتل الجيلالي كان تدبيرا من جهة القبائل المجاورة بقصد إيجاد فرصة للنهب.

- ثانيهما أن هذا الحدث ليست له أية دلالة عامة.

أما الحكم في النقطة الأولى فغرض التشويه فيه بين واضح، لأن هذه النشرة ومثيلاتها كانت تقطع كل أخبار المغرب عن مساقها الحقيقي، ولم تكن تأبه بأحوال الثائرين بقدر ما كان يهمها أن تبرز استغراق البلاد في الفوضى وعجز الدولة عن تدارك العلاج.

أما بخصوص الرأي الثاني فيضع نقطة استفهام حول ما إذا كانت المؤامرة ضد الجيلالي غير مدبرة من خارج إينولتان. فالقتيل كان ركنا من أركان السلطة المخزنية في منطقة مهمة وشاسعة، ووضعيته كوصيف كانت تجعله مخالفا للقواد الارستقراطيين المجاورين في السراغنة أو لأسرة الكَلاويين الذين ضمت إليهم قبيلة غجدامة منذ عودة الجيلالي من منفاه وصارت أطماعهم في التوسع نحو الشرق ظاهرة بما عقدوه من صلات مع بعض أشياخ فطواكة. ومهما يكن فإن تنفيذ تلك المؤامرة وضع نهاية لما تبقى من سلطة المخزن في دمنات والقبائل التابعة لها، وفتح الأبواب لأطماع الكَلاويين، وأظهر، في مستوى محلي، إلى أي حد يمكن أن تستفيد أطماع «خارجية» من صراعات موضوعية «داخلية»، لأن الجيلالي إنما لقي حتفه على يد إحدى ضحايا ظلمه واستبداده، وإذا عممنا هذه الملاحظة فإن تناقضات العامة مع المخزن كانت حاملا بالتدخل الاستعماري على المدى البعيد، ولذلك لم تكن إجراءات «الترتيب» قصد رفع هذا التناقض في العهد العزيزي سوى مشاريع تغييرات متأخرة عن وقتها.

(17) انظر الفصل الخامس، ص. 175.

انتفاضات فاشلة :

ما أن اختفى الجيلالي حتى استولى الكَلاويون على فطواكة التي كانت من إيالة دمنات، وصار إينولتان، عامتهم وخاصتهم، يبحثون عن عامل يخلف العامل الراحل، ولم يجدوا إلا الشخص «الاحتياطي» الذي غرر به الأعيان في بداية العهد العزيزي، وهو محمد أبلاغ، فهو «ارستقراطي» له جذور وعصبية في القبيلة، ولكنه مقيم في المدينة بين تجارها ومتآمريها، فقد بادر بإغلاق القصبة ودار القائد القتيل، وبعدها جاءه المتكلمون باسم القبيلة وطلبوا منه أن يتولى عليهم، وأذعن بعد إلحاح حسبما ذكره الغجدامي، وهو واثق من رضى العامة على اختياره. ثم توجه مع وفد من الأعيان إلى فاس للحصول على الموافقة الرسمية من السلطان مما ينم على أن القبائل لم تعتبر نفسها في هذه الفترة بعد «الترتيب» متحللة تماما من الربقة المخزنية أو الولاء للمخزن.

وفي أثناء غيبة أبلاغ في حضرة السلطان، قام بعض الأعيان للتآمر عليه، ولاسيما من أسرة آيت لقلالش، ولكن أخاه محمد (فتحا) أبلاغ استدعى عرفاء القبيلة فعقدوا مجلسا حاكموا فيه المتآمرين ووضعوا حدا لنشاط رؤوس الفتنة من بينهم.

ولما عاد محمد أبلاغ بظهير القيادة على إينولتان أظهر أنيابه للذين لم تبد عليهم علامات الرضى والابتهاج بتوليته. فبعد إرسال معارضين من أسرة لقلالش إلى سجن مصباح[18] زج بأشخاص آخرين في سجن دمنات. وحسب رواية الغجدامي الذي أظهر كثيرا من العطف على المتولي الجديد فإن الأمن انتشر بعد ذلك في إينولتان، وصاروا في حالة من العيش لم ير مثلها من قبل[19].

الأزمة الحفيظية :

عندما بلغت ثورة بوحمارة الزرهوني في إضعاف الدولة العزيزية ما بلغت، واحتل الفرنسيون وجدة، وأنزلوا جيوشهم بالدار البيضاء، وعندما «انفجرت براكين الاستبداد التي هي ثمرة الإفراط في الضغط، وفشا ذلك في الحواضر والبوادي،

(18) التسلي، ص. 167.

(19) التسلي، ص. 170.

وعم جميع البلاد ونامت الصقور وصاحت الديكة»[20]، ساعد كبار قواد الحوز، وهم الكلاوي والمتوكي والعيادي، الخليفة المولى عبد الحفيظ على تولي العرش مكان المولى عبد العزيز سنة 1907. وصار لأسرة الكلاويين، على الخصوص، بهذه المنة، دالة على المخزن الجديد، ورغبوا في أن تضم إيالة دمنات إلى أخيهم علال بن محمد الكلاوي الذي كان خليفة أخيه بفطواكة مقيما بدار أجاكر.

وفي هذه المدة أخبر أبلاغ أن السلطان عبد الحفيظ عزم على سجنه ليولي غيره في محله، وكان هذا السلطان قد خرج في جيشه من مراكش بقصد الجهاد فخيم في القلعة أياما، فأرسل من وراء أبلاغ من يقدم به لحضرته، فاعتذر له بالمرض، ولم يشك فيما أخبر به[21]. ومالبث أن عين علال الكلاوي على ولتانة، ولكن دخوله إلى دمنات كان أمرا عسيرا بوجود القائد أبلاغ الذي كان يؤيده عامة إينولتان الكارهين لحكم الكلاويين. وظهر الصراع وكأنه يدور حول شرعية السلطان الجديد. وفي هذا السياق غنت الإينولتانيات :

ربِّـــي رَارْدْ أكـــلـــيـــدْ إلسْـــلامْ	أمّـــا مُـــلاَيْ حْـــفِـــيـــظْ إصُـــوبـــر
إلــهــي أعــد الســلــطــان لــلاســلام	أما المولى حفيظ فقد احتمى بالنصارى

خيانة الأعيان ثانية :

غير أن أبلاغ الذي كان عليه إذ ذاك أن يواجه قوة الطامعين الجدد لم يكن يتمتع بثقة المتمولين الدمناتيين الذين كان منهم حاشيته وأعضاء مجمعه. فقد كان هؤلاء يبحثون عن أسياد وحماة أقوياء في الظرفية الجديدة، ولم يكن أقرب إليهم من الكلاويين الذين تكيفوا بدهاء مع تطور الأحداث، واتسع نفوذهم بسببها. فصار أعيان دمنات يتآمرون معهم سرا ضد أبلاغ، وقد تعرض الغجدامي باشمئزاز لذكر السلوك الكلبي الذي حاك به الأعيان هذه المؤامرة، ذاكرا أن علال الكلاوي كان وهو بفطواكة «يستميلهم إلى محبته، فبدأ بجيرانه من قرية الحرونة المجاورة لدمنات فاستمال شيخهم محمد بن توتو وله مكانة عند أبلاغ المذكور، ثم بعده استمال من سكان دمنات مولاي أحمد أكعاب ومحمد بن حساين الرباطي ومحمد بن الطاهر

(20) عبارة صاحب «الإتحاف»، ج 1، ص. 420.

(21) التسلي، ص. 172.

التدلاوي والغالي مقدم أرحبي، والأربعة المذكورون من سكان أرحبي وهم أعيانهم يأكلون ويشربون مع أبلاغ المذكور صباحا ومساء لا يفارقونه إلى وقت النوم ليلا وهو واثق بأمانتهم بحيث لا يخفى عليهم شيء من غالب أحواله، ومع ذلك كانوا يتراسلون مع علال الكلاوي، رسول الليل يكون رجلا ورسول النهار يكون امرأة»[22]. ولقد تبجح بعض هؤلاء الأعيان بتفاصيل مؤامرتهم أمام علال الكلاوي بعد أن حل بدمنات، وكان الغجدامي حاضرا بالمجلس، «وهم يقررون ذلك لتثبت لهم المحبة في قلب المتولى»[23].

وقد شعر القائد أبلاغ بما كان يدبر له انطلاقا من الحدود الغربية لإيالته، وأدرك أن اينولتان وحدهم غير قادرين على الصمود أمام الزحف الكلاوي، فقرر أن يعطي للصراع بعدا أوسع بالاستناد إلى تحالف مع مجاوريه من الشرق، فربط اتصالا بالمرابط مع الحنصالي الذي كانت له القدرة على استنهاض عدد من القبائل كآيت شخمان وآيت عباس. وجاء هذا المرابط في زيارة إلى دمنات، وأقام بها أياما في ضيافة أبلاغ، والتزم لمضيفه بما قد يحتاج إليه من الخيل والمحاربين حتى وصله منه رسول في هذا الشأن.

غير أن حاشية أبلاغ من الأعيان الذين كانوا على علم بتلك الاتصالات وبذلك الالتزام ترقبوا الفرصة في حاكمهم حتى أرسل ذات يوم أصحابه الفرسان لإغاثة القائد رحال بن بوشعيب السرغيني في دفع مخالفين له، فأرسلوا من يخبر الكلاوي بذلك، فزحف توا إلى دمنات، ولما خرج إليه القائد أبلاغ في قليل ممن معه من أصحابه، أغلق الأعيان الباب دونه، وبعد مناوشات، سقط أبلاغ قتيلا برصاصة طائشة، وبعدها خرج أهله فارين من دمنات إلى بلدهم كرول، ودخل علال الكلاوي إلى القصبة سنة 1904.

معارضة حكم الكلاويين :

بالرغم من أن علال الكلاوي قد جاء بمدفع غير معهود فإن عددا من فرق إينولتان الجبلية لم تذعن إليه، ولاسيما آيت بلال وكطيوة الجبل وآيت توتلين وآيت زياد

(22) التسلي، ص. 172.

(23) نفس المصدر والصفحة.

وكرول. وقد اتفقوا على أن يكون مركز مقاومتهم في جبل آيت بلال بعيدا عن دمنات، ونصبوا أولعيد أوحساين شيخا كبيرا «وعين لهم بنظره أشياخا آخرين من إخوانهم»، وعقدوا قانونا تسير عليه أمورهم وتفصل بمقتضاه خلافاتهم.

وطال القتال بين المعارضين وبين علال الكَلاوي، وتوالت الهزائم على هذا الأخير، وملأ سجن دمنات بالمشبوهين من الذين أذعنوا له، وأرسل كثيرا منهم إلى سجون تلاوت ومراكش متظاهرا بأنه يحقق انتصارات، ويقبض على الأسرى من أعدائه، وخبر الناس من قهره وتنكيله ما لم يعهدوه من قبل.

ولما أبعد السلطان أسرة الكلاوي من المخزن موقتا بتدبير من الفرنسيين خرج علال من دمنات، وجاء إليها القائد الناجم الاخصاصي بتعيين من باشا مراكش الجديد أمنُّو، وقد عمل الناجم الاخصاصي على إبعاد الحنصالي من المنطقة، وبذلك هيأ الجو للكلاويين عندما أعيد إليهم الاعتبار في صفوف المخزن.

وقد عاد علال الكلاوي إلى دمنات سنة 1912. وكان قد انكشف آنئذ للجميع تواطؤ أسرته مع النصارى، ولقي معارضة أشد من ذي قبل «وصار حال إينولتان كحال ر جل واحد، فعينوا لكل ربع شيخا تحت رئاسة الشيخ الفوقاني أولعيد أوحساين، وبقي مع السيد علال أهل أرحبي والقصبة داخل دمنات، واتخذ الحرس من فطواكة»[24]. ولكن هؤلاء الحرس صاروا يتسللون من صفوفه بمرور الأيام. ولما علم المدني الكلاوي ما عليه أخوه من خطر في دمنات أمره بالخروج منها وعين مكانه ابنه عبد الملك.

«المدفع الكبير» يتكلم :

جاء عبد الملك الكلاوي إلى دمنات وأذعن له معظم إينولتان إلا أولعيد أوحساين وأنصاره. وبعد أيام جاء المدني الكلاوي إلى دمنات ومعه عسكر الدولة الفرنسية. فلما سمع رجال القبائل بذلك غضبوا غضبا شديدا وعقدوا حلفا مع أتباع الحنصالي من آيت شخمان وآيت مصاد وآيت بوزيد وآيت عتاب وهنتيفة بقصد الزحف على دمنات لإجلاء أهلها و إخلاء ديارهم، فخاف عبد الملك وخرج من دمنات. ورد فعل

(24) نفس المصدر، ص. 154.

القبائل في قرارهم ذلك رد فعل قديم عند القبائل التي كان أهلها يتعاركون مع المخزن، ويظنون أن إخلاء جدران قصبة العامل المخزني بمثابة تدمير عش كاسر يعمل فيهم مخالبه، فيضطرونه إلى الرحيل من غير رجعة، غير أن العهد الذي كان يغريهم بهذه الأوهام كان للأسف قد ولى ومضى، وسرعان ما وقفوا على هذه الحقيقة المأساوية عندما زحفت إليهم محلة الدولة الفرنسوية لتعاقبهم على طرد عبد الملك الكلاوي.

فلما اقترب العسكر من دمنات أرسلوا من بعيد بالمدفع الكبير كرة (قذيفة) سقطت فوق جبل كونتتي، وسقطت أخرى فوق جبل بوحلو، وسقطت ثالثة ورابعة في أماكن من ربع دمنات، وكلها أحدثت دويا رددت أصداءه التلال المجاورة، ومقاومو إينولتان المسلحون ببنادق البارود العتيقة ينظرون ويسمعون ولا يكادون يصدقون. فمالبث جمعهم أن تفرق شذر مذر، وخرجوا من ربع دمنات «فارين في جبل كرول كالغنم (...) وتأخرت محلة الحنصالي راجعين من حيث أتوا»[25].

بعد هذا تيقن إينولتان أن كل انتفاض لاشك آيل إلى الفشل، وأدركوا أن مصيرا من نوع آخر قد تهيأ لهم، وأن صوت المدفع الكبير أعلن عن بداية هذا المصير. وخيل إليهم أن ليس في الحقيقة أمرا غير متوقع، بل هو كامن في وعيهم بغير وضوح منذ مدة من الزمن، وكل من قرأ الجفر لا يخفى عليه شيء من ذلك، لكن استجلاء حقيقة الأمر الجديد كان يتوقف على ضربة مدفع كبير، ولذلك قالوا :

أسِيدْ تِشْفْرايْ أيْوَ كْمْلَغْ لْمَقْصُودْ
أيانْ كِسْنْتْ إلانْ هَانْ أُورِيكي لْكْذُوبْ
ارجع إلى الجفر واقرأ وأوضح جلية الأمر لنا
فكل ما فيه غير مكذوب
سلاغْ إيكْرَانْ إجِّي نْغَالْ إزْدْ إكِيكْ
إزِّيغْ دُورُمِّيْ أيْسَقْرْنْ أرِتْلْعَابْ
سمعت دويا فحسبته رعدا
فإذا هو الرومي يترصد ويناور

(25) نفس المصدر، ص. 188.

وبعد هزيمة إينولتان تلك، خرج المدني الكلاوي في حركة من إيالته، ومن ضمنها كثير من إينولتان، ومع المحلة عدد من المدافع لتقويم حال من بقوا مخالفين من إينولتان وفطواكة، حتى أطاع آيت مجطن وآيت صالح وقدم عنده كطيوة إلى تنانت، وقصد إلى آيت بلال «إخوان» أولعيد أوحساين في قمم الجبال، فشاور المدني عرفاء كطيوة في الخطة المناسبة للزحف، فأشاروا عليه بأن يأتي من وريضة. وبذلك دخل إينولتان في الوضع الجديد منقادين لشيوخهم، وتحولوا من حال معارضين منتفضين مقاومين إلى حال مستعملين في التطويع السياسي الجديد.

وتترتب عن تأمل هذا التحول ملاحظة قد تكون ذات أهمية في فهم البنى السوسيو - تاريخية التي دخل بها سكان القبائل تحت الاستعمار وتبنتها «الحماية»، وتتعلق هذه الملاحظة بدور الأعيان المتهالكين على النفوذ في التدجين السياسي للعامة. وتتضح بواقعتين اثنتين من فترة استسلام إينولتان.

الأولى : عندما اقترب المدني الكلاوي من آيت بلال، وهم آخر من قاوم في إينولتان، بعث رسولا إلى رئيس المقاومين الشيخ أولعيد أوحساين ليقدم إليه في الأمان مع إخوانه، دون قتال. فاستشار الشيخ المذكور جماعة «إخوانه» العرفاء، فأشاروا عليه بالفرار. ولم يكن سبب رأيهم ذاك هو رغبتهم في الاستمرار في المقاومة، لأنهم تأكدوا أن ذلك لم يعد بالإمكان، ولم يكن لأنهم خافوا على مصير زعيمهم. وإنما أشاروا عليه بالفرار، حسبما صرح بذلك أحد عرفائهم للمدني الكلاوي، لأنهم خافوا إذا هم جاءوا طائعين على يده أن يبقى شيخا عليهم، كما وقع ذلك بالتجربة عند غيرهم، ذلك لأن شيخ الجماعة المنتفضة المقررة لشؤونها حسب أعراف المشورة سينقلب لا محالة إلى مستبد عندما يكون مستندا إلى قوة «المخزن» الجديد، ويلغي أعرافها ومجلسها الاستشاري. وهم يفضلون إن كان ولابد من شيخ مخزني ألا يكون من الأسر العريقة في محاطهم. وهذا الاحتمال كان دوما مدار مخاتلة كامنة بين الجماعات ورؤسائها الشيوخ.

الثانية : عندما قتل أنصار الكلاوي القائد الحاج محمد أبلاغ، كان أخوه محمد (فتحا) في عسكر المخزن، وقد بادر بالرجوع ليقوم بشؤون أهله، ويدافع عنهم من بلده كرول، حيث عصبتهم وقبيلهم، فلما أطاع إينولتان في الأخير لم يتردد أبلاغ

المذكور في القدوم على الفقيه المدني الكلاوي وشارك معه في إخضاع الجبل. ولما كان المدني قافلا من آيت بلال مر ببلد كرول حيث دار آل أبلاغ، فما كان من كبيرهم محمد (فتحا) المذكور إلا أن ا ستضاف الكلاوي ومن معه من إيالته للمبيت عنده.

فكانت الضيافة فرصة أظهر فيها أبلاغ، ليس ولاءه فحسب، بل كثيرا من مراسيم الخصوصية وشارات الأبهة ليبرهن على أن أسرته ماتزال لها مكانتها بين الأعيان بالرغم من هزيمتها في الصراع العسكري والسياسي على يد الكلاويين الذين قتلوا يعسوب أسرة إبلاغن قبل خمس سنوات تحت أسوار دمنات، وتصرف أبلاغ الخلف وكأن شيئا لم يكن.

فلسنا هنا في وسط يجعل من الثأر قيمة اجتماعية، بل إن مشيخات الجبل بدرجة كبيرة من الواقعية السياسية حيث درجت عبر القرون على التكيف مع التقلبات السياسية لتحتفظ بما هو أهم من غيره في مجتمع «اقتصاد القلة» ألا وهو النفوذ والحكم على «الإخوان». فتدارك الموقف في الوقت المناسب يقتضي عدم الاستغراق في الأحزان وعدم الاستسلام للأوهام بل يقتضي مراجعة تقدير ميزان القوى كلما دار الزمان دورته، وربما كانت هذه الدينامية هي التي جعلت معظم القبائل تدخل تحت ولاء الأسياد الجدد، من الأجانب وكبار «مقاوليهم»، بأشياخها القدامى الذين لعبوا دورا في «اقتصاد التبعية» عندما وفروا على إدارة «الحماية» مواجهة جماعات منتفضة بطبيعتها.

استنتاجات

نعتقد أن اختيار مواضيع محدودة في الزمان والمكان للدراسة التاريخية ذو حسنات منهجية، لأنه يمكن من الكشف عن مواد تاريخية يمكن استثمارها في دراسات مشابهة تتناول التاريخ المحلي. وهي مواد قد تظل مجهولة، وقد تتعرض للضياع إذا لم يبادر إلى جمعها. هذه الامكانات توفرها الوثائق المحلية والرواية الشفوية. وهي تمد بعناصر لا توجد في الحوليات التقليدية. وقد ظهر أن التحري الميداني الذي ظل أسلوبا مقتصرا على البحث السوسيولوجي، أمر ضروري لا لتاريخ القرن التاسع عشر فحسب، بل لتحقيق كثير من الوثائق التاريخية التي ترجع إن العصر الوسيط وإعادة قراءتها. فقد تتبعنا تاريخ هسكورة وأخبارها، وأمكن تقديم بعض الملاحظات عن بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية ودورهم السياسي منذ ما قبل العصر الموحدي : فقد كانوا اتحادية كبيرة مكونة من عدة قبائل كانت تتحرك في القرون الأولى للعصر الإسلامي كتلة واحدة على ما يظهر وربما كان تحركها في زحف عام نحو الشمال أي نحو السهول التي كانت تحتلها برغواطة وفي ذلك سر تحالف عدد من القبائل مع المرابطين الذين واصلوا الصراع ضد برغواطة بمخالفة عديد من القبائل الناقمة عليهم. ولكن الحكم المرابطي الذي ربما حقق لهساكرة الظل بعض التوسع ، حيث أصبحوا ممتدين في السهل، ظل يكبس قبائل درن وكذا هساكرة القبلة أي السفح الجنوبي للأطلس، وربما كان في ذلك ما يسد ظهور دولة الموحدين التي كانت عصابتها الأولى من أهل السابقة في قبائل المصامدة وهسكورة القبلة. لكن الهساكرة كانوا أقل استقرارا وأكثر التحاما من مصامدة درن. وقد كانوا قوة ظهرت دالتها على خلفاء عبد المؤمن ولاسيما عند التآمر مع أعراب الخلط وسفيان ضد هؤلاء الخلفاء. ومع ذلك فاستفادتهم من الاتصال بالموحدين قد مالت بهم نحو الاستقرار، وإلى هذه الفترة يرجع إنشاء دمنات كمركز تجاري ضروري لهذه القبائل، وكمقر لعمال الدولة المغربية في هذه المناطق. وقد أسهم الهساكرة في

تحطيم الدولة الموحدية كما ساهموا في بنائها وتوسعها، وانفقت منهم الأحداث عديدا من الرجال والقبائل، ثم انكمشوا بعد الموحدين وبدأوا مرحلة الاعتصام بالجبال، وبدأوا مع المرينيين عصر التفكك بعد الانقطاع عن السهل بوصول الأعراب إلى قدم جبالهم جنوبا وشمالا.

وربما كان لظهور السلاح الناري منذ المرينيين أثر في تقوية عديد من الأعيان واستبدادهم بأمور القبائل. ومن بينهم كان شيوخها. ولكن تناقضا آخر بدأ منذئذ بين تجار دمنات وفلاحي القبائل المجاورة، أساسه مبادلات غير متكافئة، ومعاملات مجحفة. وقد كان لهسكورة ركبهم بين قوافل تجارة السودان الأمر الذي لا يفهم بدونه اهتمام الدول المغربية بمركز دمنات. وتولية كبار رجال الدولة على شؤونه منذ الموحدين إلى العلويين.

وقد انحلت بنية اتحادية هسكورة منذ السعديين، وتلاشت روابطها إلى عدة قبائل، سقط كل منها في مصير متدهور، تميز بالخضوع للمخزن تارة، والتحلل من مغارمه كلما أمكنهم ذلك، والعيش في حالة من انعدام اليقين، وأزمة الأحكام التي تحدث عنها الفقيه الكيكي تارة أخرى.

ولكن كل قبيلة كانت لها حدودها، وهي منقسمة إلى مجموعات لم يكن يحددها قانون تلقائي للتوازن بقدر ما كانت تحددها الأسماء والتضاريس وتوزيع المحاط الزراعي، وتقسيم التكاليف الجبائية والتسخيرية المخزنية. وكانت الأسرة الكبيرة هي السمة الأساسية للبنية القبلية. فهي كانت وحدة مالكة ومنتجة ومشاركة في الحياة الاجتماعية لأنها كانت تحول دون تقسيم ملكية ضيقة في تربات فقيرة، وتوفر اليد العاملة التي تستجيب لأشغال الحرث والرعي والحصول على المقدار اللازم من النقود، ومجابهة المطالب المخزنية والخدمات الجماعية على مستوى القرية، أو للتمثيل في المظاهرات القبلية فهذه الأسرة الكبيرة كان ينتظم فيها معظم السكان. وكانت تبلغ بالمحاط الزراعي أقصى مداه، وبالمجال المسقي غايته، بالكشف عن الماء، وتعهد الأقنية، والقيام بالغراسة. ولكن الأسرة الكبيرة، كانت، إلى جانب ذلك، مستهلكة. ولم تكن تنتج بتقنيات زراعية، وأدوات ظلت بدائية، إلا كفايتها من الطعام. فكان قحط سنة جذباء كافيا لتجويع تلك الأسرة، ووقوعها ضحية الوباء فتتشتت، ويتقلص المحاط الزراعي ويبدأ كل شيء، في دورة جديدة.

ونعتقد أن هذا التطور الدوري، الذي تتحكم فيه على الخصوص العوامل المناخية، هو السمة الرئيسية لنمط الانتاج في هذه المنطقة، فعندما تولى السلطان محمد بن عبد الرحمان، ظهر وكأن اينولتان يستيقظون من سبات عميق، ولم يكن ذلك إلا بسبب توالي عدد من القحوط بين سنتي 1799 و1826. وقامت دمنات ترمم خرائبها وتستعيد نشاطها، ولكنها ضربت من جديد في منتصف القرن، وبدأت دورة ونشاطا جديدين.

ولكن عوامل ظرفية في القرن التاسع عشر، وهي ناتجة عن احتكاك المغرب بأوربا على نطاق أوسع اقتصاديا وعسكريا وسياسياً، وما نتج عن ذلك، من أزمات نقدية ومالية وتجارية، قد أضرت بالزراع والصناع على حد سواء. وربما حكمت على الانتاج المعتمد على الأسر الكبيرة بالاضمحلال، لأن معيشة السكان قد دخلتها مواد جديدة، سيما وأن مجاعات النصف الثاني من القرن الماضي ذهبت بكثير من هذه الأسر.

وهذه الظرفية جعلت المخزن المركزي يسعى إلى تكثيف وجوده وخاصة في بعض المراكز التي ترجى الاستفادة من مواردها أو رواجها التجاري. وفي هذا السياق عين مولاي عبد الرحمان طالبا من عسكره عاملا على دمنات، بعد أن كان حكامها في السراغنة. وبدأ بذلك التعيين عهد جديد بالنسبة إلى إينولتان التي صارت قاعدة انطلاق التوسع المخزني في القبائل الجنوبية المجاورة.

وقد اكتفينا بالإشارة إلى المراحل الأساسية لهذا التركز المخزني بدمنات وإلى النتائج الإيجابية التي انتهى إليها، والممثلة في دخول عدد من القبائل تحت حكم المخزن ولم تكن تدين له قبل ذلك بولاء، ثم استفادة الدولة من تجارة دمنات وأسواقها. كما أشرنا إلى ما انتهى إليه هذا الوجود من استبداد الولاة المخزنيين، وكيف تحولت أسرة علي أوحدو في عهد خلفه الجيلالي إلى أكبر الأسر المالكة للثروة في المنطقة، وتحدثنا عن استبدادها وما انتهى إليه من كارثة عند انتفاض إينولتان سنة 1894، ثم عند مصرع الجيلالي على يد أحد الفلاحين الإينولتانيين.

ولكننا أرجأنا تفصيل الكلام عن علاقة إينولتان بالدولة وتطرقنا إلى الحياة الاقتصادية لإينولتان في القسم الثاني. وقد رأينا أن إينولتان، إن لم يكونوا يتوفرون

على أرض زراعية واسعة، فإنهم لم يكونوا يتوفرون كذلك على كثافة سكانية كبيرة. ثم إن السكان كانوا معرضين للأوبئة التي كانت تؤدي بحياة كثير منهم. كما كانت قلة الموارد تدفع بهم إلى الهجرة.

وكان إنتاجهم الرئيسي زراعيا - رعويا في الدرجة الأولى. وقد تبين من وثيقة «الترتيب العزيزي» أن الملكية المزروعة ضئيلة جدا بالنسبة لكطيوة، حتى إن الأسر التي يمكن أن تكتفي بإنتاجهامن الحبوب تكون نسبة قليلة. وهي وضعية فرضنا أنها نتيجة تفكك بنية الأسر الكبيرة إلى حد بعيد. ومع ذلك الضعف في المساحات الإنتاجية كانت هناك علاقات مزارعة وخماسة بين المالكين وغير المالكين.

كانت الصناعة بدائية كذلك ومرتبطة بالإنتاج الزراعي، تفلس إذا أفلس. ولكن مزاحمة الرساميل الأجنبية قصد الحصول على الجلود والأصواف للتصدير، بالإضافة إلى تضييق الأمناء ومبالغتهم في ذلك على صناع دمنات سببت لهم إفلاسا ظهرت آثاره في مشاحنات بين المسلمين واليهود. ولكن الصناعات كذلك كانت تنطوي على شيء من استغلال العمل بين أصحاب المعامل أو الأموال وبين الصناع.

وكانت التجارة، كالصناعة تدور على الإنتاج الزراعي والرعوي للفلاحين في القبائل. وتقوم أساسا على تقديم أثمان الزرع والثمار والصوف وغيرها للفلاحين قبل تحصيلها. وعلى شراء منتجات الصناع، ثم على جلب بضائع أوربية أو حضرية مغربية، وبيعها لهؤلاء الفلاحين. ولكن التجارة كانت مع فلاحين ذوي قدرة شرائية محدودة، ولم يكن لها أن تتعدى مستوىً معينا من النمو، فظلت قليلة التخصص، وظل التاجر المحلي، مزارعا في مطامحه وفي حياته.

ان اقتصاد إينولتان كان، في القرن التاسع عشر،اقتصادا زراعيا بصفة أساسية، والزراعة كانت عتيقة في أدواتها وتقنياتها لذلك كان إنتاجها طفيفا ومتوقفا على الأزمات المناخية الدورية. وقد كانت الأسرة الكبيرة تتغلب شيئا ما، بتعاون الأخوة على تعويض هذا الضعف في التقنيات. ولكنها تعيش معيشة أساسها الحبوب والدهنيات، وتحصل على القليل الضروري من النقود بما تبيعه في دمنات من الصوف أو الجلود أو الثمار. وكلما حدث قحط ومجاعة ذهب بالأرواح وحطم ما

بنته أيدي الأخوة من الأقنية، وما غرسته من الأشجار، وما كشفوا عنه من منابع المياه. ولكن الرخاء كان يعود، ويعود معه تكوين أسر أخرى على انقاض الأسر المحطمة، وتجدد كل شيء، وتحفظ توازنها مع السوق التجارية. ذلك أن هذه السوق كانت - قبل النصف الثاني من القرن الماضي - تقوم على الاستجابة لحاجات تلك الأسر. وعلى تصريف منتجاتها بنوع من التوازن سواء من حيث العرض والطلب أو من حيث الوسائل النقدية. هذه هي سمة نمط الإنتاج في المغرب قبل منتصف القرن التاسع عشر : توازن بين انتاج زراعي، ورواج تجاري. وكلاهما مظهر لاقتصاد يمكن أن نسميه «اقتصاد القلة»، لأنه كان دوما على حافة المجاعة. ولكن نمط الإنتاج هذا كانت له سيرورة دورية. وهذا التطور الدائري كان أمرا مطردا، لا يقتصر على الاقتصاد وحده، فكل شيء يدور دورة لها بداية وأوج ونهاية، من الأسرة إلى الدولة. وعلى ضوئها يمكن فهم الدينامية الاجتماعية للمغرب. والتي لم تكن التدخلات الخارجية أو الظرفيات العالمية الا لتزيد من أخطارها أو تخففها. فالذي يعين دورة من دورات التطور هو المناخ بالدرجة الأولى، ثم العلاقة بين الدولة والسكان، علما بأن هناك دورات أكبر لها علاقة بالظرفيات الاقتصادية العالمية التي تأثر بها المغرب عبر القرون.

ولكن اقتصاد القلة لا ينفي الصراع، على وسائل الإنتاج بين الأسر وبين الفرق وبين القبائل. وقد اقتضى ذلك الصراع - من بين عوامل أخرى - تكوين أحلاف واصطناع قرابات، وتكوين مثل للتعاضد والتضامن، لأن المحافظة على المجال المستغل من طرف القبيلة، وهو بمثابة الشعور الوطني مقابل الوعي الطبقي، أمر يدافع عنه الجميع، ما لكون وغير مالكين، وهذا المظهر التعاضدي هو الذي جعل البعض يعتقد - خطأ - أن أحلاف اللف غير ذات صلة بالصراع من أجل وسائل الإنتاج، أو من أجل النفوذ الذي كان مفتاحا من مفاتيح الملكية.

وقد كان التفاوت في بنية الأسر الكبيرة أقل حدة، والصراعات أكثر جماعية، ولكن تفكك الأسر جعل فئة الأعيان أكثر بروزا فوق الكافة من العوام. وقد ظهر أن التفاوت في القلة له نتائج استغلالية قد لا تختلف عن التفاوت في الكثرة. فقد كان لأعيان إينولتان عبيدهم وخماسوهم و«أصحابهم» الزبناء، وكانوا يحركون الفرق أو القبائل للتحمس لمطامعهم كما كانوا يسكّنونها إن اقتضى الحال.

غير أن التفاوت في الثروة والجاه لم يكن من القداحة بحيث يؤدي إلى فردية تنفي كل أنواع التضامن والتكافل الاجتماعي، وإن كنا نحس أن الأنظمة التكافلية بدأت تتدهور مع تفكك الأسر أي مع خلخلة نمط الاقتصاد المتوازن نسبيا. ومع تدهور تلك الأنظمة بدأت الإجارة تحل محل «تيويزي»، كما صارت القبائل تسقط بسهولة تحت سيطرة القواد وحكمهم الفردي، وبالتالي سهل استسلامها للاستعمار بخلاف القبائل التي لم تتأثر تأثرا كبيرا بأسواق الدير، وظل التضامن فيها أقوى منه في غيرها.

وإلى جانب كون هذا الاقتصاد اقتصاد قلة فهو «اقتصاد عدم التراكم»، فكل شيء يصير فيه إلى الإتلاف لا على المستوى الاقتصادي فحسب بل حتى في المستوى الاجتماعي. ولم يتبين من حياة إينولتان أن هناك تفوقا لما هو اجتماعي على ما هو اقتصادي على غرار ما استنتجه جاك بيرك في خاتمة كتابه عن سكساوة، فالحياة الاجتماعية لإينولتان كانت تفهم إلى حد كبير على ضوء هذا الاقتصاد، الذي تتحكم فيه القحوط والأوبئة، والعلاقات الجبائية مع الدولة، وهذا العنصر الأخير يتأثر بالظرفية التي يعيشها المجتمع الكلي، كما وقع في القرن التاسع عشر عندما احتاجت الدولة إلى المال لكي تؤدي التعويضات للدول الأوربية، مما أثر على سياستها الجبائية والتسخيرية. فعدم التراكم يلاحظ في عدة جوانب :

- في الديموغرافية حيث إن الأوبئة كانت تقضي على الزيادة السكانية.

- وفي الزراعة حيث التجديد المستمر في بناء الحقول، والكشف عن المنابع، ووضع السياجات ومد الأقنية وإعادة تكوين قطعان الماشية إثر كل مجاعة.

- وفي عدم نمو الثروات التجارية، والتقنيات الصناعية، وحتى في شظفية العيش وفقر السكن والتأثيث، وعدم توسيع مجال المواد الغذائية إلى أبعد من الحبوب والدهون.

- ويلاحظ في الحياة القانونية التي لم تشهد قوانين ثابتة تتعدى النوازل. فالنوازل هي أدب عدم تراكم التجربة الفقهية وبلورتها في مؤسسات مستديمة تجنب البوادي أزمة الأحكام. فلم يكن استقرار للمحاكم في خطة القضاء. وحتى العرف لم يتكون منه رصيد محفوظ أو مكتوب متوارث ومعمم. فالاتفاقات دائمة التجديد والتغيير ولا تنم عن تطور عميق.

– ويظهر في الحياة الدينية، فعلى رأس كل قرن أو عند حدوث مجاعة، كان السلطان يذكر في نصيحته بالشرائع، ويأمر بتجديد الوعظ وتجديد المساجد، ويتكلم عن «تجديد أمر هذه الأمة» لأن ذلك الأمر يبلى كما تبلى سائر الأمور، ويشجب أنواع المناكر البادية في الناس، وأنواع الجور الصادرة من العمال. وكأن الدنيا لم تصر من قبل إلى ما صارت إليه.

– ويدرك حتى في مجال الحياة الثقافية والعلمية، فالمجاعة توقف العلم ولا يلتفت إليه أحد، وتسرح الجماعات معلميها وتضيق امكانات إيواء الطلبة في المدارس. وإذا ذهبت المجاعة عاد بعض الطلبة و الفقهاء إلى إحياء العلم، كما أحياه الفقيه كرداس بدمنات، ولكن إمكانات اقتصاد القلة لا توفر نشاطا علميا كثيفا يتعدى تحصيل «الضروري من علوم الدين». لأن التجار لم يكونوا في حاجة إلى إقامة حسابات معقدة أو معاملات متشعبة، ولأن الصناع كانوا يتوارثون حرفهم وينسبون أسرارها لبعض الصلحاء.

– وأخيرا فاقتصاد القلة وعدم التراكم ينعكس على امكانات الدولة التي لم تتوصل إلى إقامة جهاز كثيف من ممثليها وتعزيزهم بعسكر دائم وبتقاليد إدارية مرسومة. تمكن من إخضاع جميع القبائل، فكانت سلطتها في مد وجزر ينطبق زمنيا على دورات التطور التي تحدثنا عنها.

إن ترويج أموال وسطاء التجارة الأوربية، وظهور بضائع أجنبية في سوق دمنات، قد سبب مصاعب للفلاحين، ومعظم التجار والصناع في إينولتان، ولم يستفد من ذلك إلا قلة من ذوي النفوذ الزمني أو الديني الذين زادوا من أملاكهم بشراء البقع الأرضية من فلاحين مفلسين لم تعد تحميهم أسر كبيرة من الخصاصة أو الاستخدام أو التشرد، أو الذين كانوا يروجون أموالهم في معاملات مع الفلاحين المضطرين للأسواق، ولكن هؤلاء المتمولين لم يكونوا يستطيعون، في الوسط القروي، إظهار كل ثرواتهم بل كانوا يكتنزونها ويشترون بها أملاكا عقارية غير مربحة سالكين بذلك مسلكا مخالفا للمبادرة البورجوازية.

إن البنية الاقتصادية والاجتماعية لاينولتان هي التي من شأنها أن تفسر علاقتهم بالمخزن وانتفاضتهم ضد ممثليه عدة مرات في القرن الماضي، ولكن هذه البنية لا

تكمل عناصرها إلا بأخذ العلاقة مع المخزن بعين الاعتبار، لأن علاقة انعكس عليها تزايد الحاجة إلى الموارد أمام المطالب الأجنبية والداخلية. وقد كانت هذه الموارد من تحصيل نسبة على الانتاج وهو لا يكاد يكفي قوت أصحابه ومن ثمة علاقة توتر ومعارضة.

فالجهاز المخزني الذي نصب في إينولتان، في أواسط القرن الماضي، كان ضعيفا، ولكن مازال يتمكن حتى وصل غاية نموه الممكن في نهاية العهد الحسني. وحتى في هذه النهاية ظل ضعيفا بالنسبة لمهمته التي هي إحكام القبضة على سكان الإيالة.

فإذا كانت أسرة العامل المخزني أجنبية عن القبيلة فإنها وجدت، بعد مخاتلات، معاونين مع الشيوخ الذين طالما طمحوا إلى البروز فوق مجالس الجماعات التي يصادر الوجود المخزني جزءا من سلطتها.

فالمخزن كان يهمه، بعد الجباية، أن تسير الأمور على عوائدها. وكانت القبائل تفرض، كلما أمكن، احترام هذه العوائد وتحتج بها. و لطالما حدت الأعراف من الميول الاستبدادية للعمال.

ثم إن ضعف الحضور المخزني الناتج عن ضعف وسائل الدولة الذي يعتبر بدوره نتيجة لضعف الجباية على «إنتاج القلة» يجعل النفوذ شعاعيا، بمعنى أن أطراف الإيالة أقل انضباطا من انضباط المناطق الأقرب للمركز.

ولكن الثلمة الكبرى في مردودية هذا الجهاز الحاكم ترجع إلى سمته «الإقطاعية» بالمعنى المعجمي المحدود للكلمة لا بمعناها الاصطلاحي الفقهي ولا بمعناها التاريخي الأوربي، أي أن العامل والشيوخ الذين لم تكن لهم رواتب كانوا متروكين ليتملكوا وليستخرجوا وسائلهم للعيش من المحكومين، وقد كان من المتوافق، فرضا، مع بنية اجتماعية اقتصادية معينة كالتي سادت في هذه الفترة أن تقوم القبائل بكفالة الجهاز المخزني المحلي الذي كان «يرعاها» على غرار ما كانت تكفل مدرسيها وطلبتها أو بعض حراس حقولها أو صناعها وعرفائها، ولكن شيئا من ذلك لم يكن في الواقع ممكنا لأن الممثلين المخزنيين كانوا يتوفرون على قوة الإكراه وعلى

المناورة السياسية التي تسمح لهم بعدم الوقوف عند الحدود الضرورية في تحصيل مقابل وظائفهم وخدماتهم، ولأنهم، على الخصوص، كانوا محمولين، بحكم قيم اجتماعية مترسخة قرنت دائما بين النفوذ والحكم وبين إمكانات التملك الهائلة والتوفر على شارات الأبهة ووسائل الإغراء المادي على الاستزادة من التمول الشيء الذي يجعل الحاكم يسعى بكل الوسائل ليصير أكبر الأغنياء في منطقته، وفي هذا المضمار لم يكن سلوك العلية الحاكمة مضادا لشح الطبيعة فحسب بل كان تناقضا مع مصلحة المستضعفين من العامة.

وقد أثرت سلبيات الجهاز المخزني المحلي في العلاقة الجبائية والتسخيرية بين المخزن ورعاياه، فالمطالب «العادية» للدولة تكاد تكون محتملة لولا ما كان يضاف إليها من الفروض الاستثنائية دعت إليها على الخصوص الابتزازات الأجنبية في الفترة التي تهمنا. ولكن الذي كان يثقل الجباية هو مطالب الأجهزة الوسيطة ابتداء من الحكام المحليين الذين كانوا معرضين بدورهم لابتزازات غير مقدرة، فمبدأ المخزن في التحصيل كان هو «الرفق بالرعية» ولكن ممارسته كجسم هزيل كانت تميل به إلى الشره. ثم إن مفهوم «الرعاة» و«الرعية» اكتنفه التباس نحا به إلى مفهوم «الخدام» و«المخدومين»، وبهذا الالتباس كانت تتحول، في عدد من المستويات، ضرورات التسيير الذاتي التي كانت تفرضها ضرورات اقتصاد القلة من أجل رفد الدولة التي تسهر على حماية الأمة، تتحول إلى ظروف نشوء علاقات استغلالية وتسخيرية فردية وفئوية.

ولقد كانت لهذا الاختلال آثار هيئة على مالية الدولة حيث لم تستطع دوما تحصيل جباية منتظمة حتى من إينولتان الذين كانوا من قبائل الطاعة المؤكدة. فالفلاحون كانوا كلما عجزوا عن الأداء، ولاسيما إثر القحوط والمجاعات، يتمردون أو يحاولون استثمار الثغرات الموجودة في الهيكل الحاكم بإحداث شقاقات بين العمال أو بينهم وبين المخزن المركزي.

ولكن ردود فعلهم العنيفة وقعت على الخصوص في أواخر الدورات الجبائية التي كونتها أواخر توليات السلاطين حيث انفجرت انتفاضات على نطاق أوسع، وقد رأينا أن إحدى انتفاضات إينولتان كانت من حيث الدوافع والمضمون

والأهداف «شعبية» لأنها كانت لإسقاط الإهانة والغصب، ولم تكن رد فعل فوضوي أو تشنجا بدائيا ولا استنكافا من الانتظام، وفي هذا الإطار توضع الحركات التي عرفت بـ«السيبة» في سياقها من التاريخ. بيد أن عناصر تتصل بالتشكيلة الاجتماعية كانت تتدخل في تعيين مصير هذه الحركات الاحتجاجية : فإذا كان العامة قد برهنوا، في المثال الذي رأيناه، على قدرتهم على تنصيب سلطة محلية «انتخابية» بديلة عن حكامهم المخزنيين المبعدين، فإنهم كانوا لأسباب عميقة، عرضة للانسياق لتوجيه الأعيان وطوع استعمالهم. ومما يزيد الأمر فداحة أن العامة الذين لم يصدر عنهم قط عصيان مبدئي للمخزن كمؤسسة كانوا محتاجين ومضطرين في تخاطبهم مع المخزن، نظرا لطبيعته الأرستقراطية، إلى وساطة الأعيان الشيء الذي كان يعطي لهؤلاء فرصا لخيانة قضايا العامة كما رأينا في مثال إينولتان.

فلكأن علة هذا الوضع المريض كانت كامنة في عدم إنصاف من كان من عملهم القوت ومن إنتاجهم المال ومن سواعدهم حماية الدولة، وبهذا الحيف صدر الاعتراف بأخرة في رسالة تقديم «الترتيب» العزيزي، ولكن ذلك جاء في وقت أضحى فيه كل علاج من قبيل المستحيل، ومع ذلك قام إينولتان، على ضوء منطق رسالة «الاعتراف» المخزني، وفي الجو الاجتماعي الذي خلقه، بإصدار «الجواب» متمثلا في عملية اغتيال القائد، وبذلك صفوا حسابهم مع المخزن القديم أي مخزن ما قبل «الترتيب».

غير أنهم مالبثوا أن ابتلوا بأسياد جدد، وبما أن هؤلاء الأسياد قد ربطوا ولاءهم بالأجنبي الذي داهم ربعهم «بالمدفع الكبير» فقد اختل نهائيا التعادل في شروط مبارزة البارود التي قامت على الدوام بين المخزن ورعيته، وبذلك غدت كل الانتفاضات فاشلة مسبقا، ودارت الدائرة على العامة من جديد، أما الأعيان فقد عرفوا بحسهم السياسي وحنكتهم أن الفرصة قد سنحت ليقتعدوا مكانتهم لعدة عقود.

قد يعترض معترض بأن هذه الملاحظات السوسيو - تاريخية قد أجريت على حقل تاريخي بنظر مقطوع عن المتغيرات الأكثر ثقلا في الفترة المدروسة ألا وهو التدخل الأجنبي في جميع شئون المغرب منذ منتصف القرن، وللاعتراض وجهه من

الاعتبار، غير أن تلمسنا كان منكبا على ما ظهر أنه سمات ثوابت أقدم في البنية من الظرفية الطارئة، بل ما ظهر فيما بعد أنه عاصر هذا التدخل دون أن يتأثر به كثيرا وزامن إلى حد ما، ثمرته التي هي «الحماية» الأجنبية، ولربما استمر بعدها في قسماته الأساسية، ومن آيات ذلك أن عددا من إينولتان كانوا متهمين في مؤامرة سياسية عندما وقع الشروع في هذا البحث أوائل السبعينيات، وأقل ما يمكن أن يقال عن هؤلاء في هذه الملاحظة التاريخية التي تهمنا، وبالمقارنة بأجدادهم الذين عاركوا قواد القرن التاسع عشر منذ العهد الرحماني، أن محراثهم مازال هو ذلك المحراث وأنهم لم يدخلوا مدارس «الحماية». ولعل في أمرهم بواعث على الاستمرار !.

المصادر والمراجع

أولا : المصادر الأساسية التي تعرضنا لتقديمها وتقويمها في الفصل الأول من القسم الأول

1 – بالعربيـــة :

- «سجلْ الترتيب العزيزي»، 1901/1319، ميكروفيلم خ.ع. 824 (1).
- «سجل مستفادات دمنات ونواحيها وأسواق السراغنة وتاملالت»، 19 صفر 1316 – 22 جمادي الثانية 19/1318 يوليوز 16/1898 أكتوبر 1900، كناش الخزانة الملكية رقم 241.
- «حوالة أحباس دمنات، ميكروفيلم خ.ع. 151.
- وثائق ورسائل مخزنية مختلفة (ورد تفصيلها في الفصل الأول من القسم الأول).
- وثائق محلية خلفها القائد علي أوحدو الدمناتي (المتوفى سنة 1875/1292) وابنه القائد الجيلالي الدمناتي (المتوفى سنة 1904/1322) وأهمها كناشا تقاييدهما الخاصة.
- أوراق عائلية محلية مختلفة من أسر علمية ومخزنية وزوايا وغيرها.
- الغجدامي (محمد بن أحمد الحسناوي) المتوفى في عام 1955/1374 : كتاب «التسلي عن الآفات بذكر الأحوال وما فات»، المخطوط الأصلي بيد أسرة المؤلف بمراكش، منه نسخة بيد الحاج أحمد بن إبراهيم نجيب بدمنات.
- نجيب (الحاج أحمد بن ابراهيم الدمناتي) : «القول الجامع في تاريخ دمنات وما وقع فيها من الوقائع ». مخطوط المؤلف بدمنات.

- الكيكي (محمد بن عبد الله)، المتوفى عام 1779/1185 : «مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال»، نسخة أحمد نجيب المذكور.
- الكيكي (محمد بن عبد الله) المتقدم : «كتاب الشرعة وعنوان الرفعة في تذييل أجوبة فقيه درعة» مخطوط الخزانة الملكية رقم 597.

2 – بالفرنسية :

- Archives du Centre des Hautes Etudes Administratives Musulmanes (C.H.E.A.M.), 13, Rue du Four, Paris:
- Archives du Service historique de l'Armée de Vincennes (quelques notes et fiches de tribus).
- **Boulifa (Saïd)** - «Textes berbères de l'Atlas marocain», Emest Leroux, ed. Paris 1909.
- **Laoust (E.)** - «Mots et choses berbères», Challamed, ed. Paris, 1920.

ثانيا : مصادر ومراجع عامة

1 – بالعربية :

- ابن ابراهيم (المتوفى 1959/1378) عباس المراكشي : «الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام». الأجزاء الخمسة المطبوعة بفاس 1936.
- ابن سودة (معاصر) عبد السلام بن عبد القادر : «دليل مؤرخ المغرب الأقصى»، جزءان، تطوان، 1950.
- بنعبد الله (معاصر) عبد العزيز : «معجم الأصول العربية والأجنبية للعامية المغربية». سلسلة معاجم المركز الوطني للتعريب، الرباط 1964
- الناصري (المتوفى 1897/1315) أحمد بن خالد السلاوي : «الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى». 9 أجزاء – الدار البيضاء، 1955.
- الكتاني (1962/1382) عبد الحي : «فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات». جزءان، فاس 1346.

2 – باللغة الأجنبية :

- **Brignon (J.), Amine (A.), Boutaleb (B.), Martinet (G.) et Rosenberger (B.)** - «Histoire du Maroc». Hatier ; Paris et Casablanca, 1967.
- **Dozy (R.)** - Supplément aux dictionnaires arabes, 2 vol., Leyde Paris, 1927.
- **Drague (G.)** - «Esquisse d'histoire religieuse du Maroc», Paris 1951.

- Laroui (A.) - «Histoire du Maghreb», librairie F. Maspero, 1970.
- Noin (D.) - «La population du Maroc», 2t., P.U.F., 1970.
- Terrasse (H.) - «Histoire du Maroc» 2t., édition Atlantides, Casablanca, 1950.

ثالثا : مصادر ومراجع منهجية

1 – بالعربيـــة :

– ابن ابراهيم (1959/1378) عباس المراكشي : «الإمتاع بأحكام الإقطاع»، مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم د 13.
– ابن خلدون (1406/808) عبد الرحمان : «المقدمة»، ط. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
– دينيت (دانييل) : «الجزية والاسلام»، ترجمه وقدم له الدكتور فوزي فهيم جاد الله، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
– رودانسون (مكسيم) : «الاسلام والرأسمالية»، ترجمة نزيه الحكيم، ط. دار الطليعة، بيروت.
– النوري (الدكتور قيس) : «طبيعة المجتمع البشري»، جزءان، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1970.
– غودولييه (موريس)، شينو (جان)، فارغا (يوجين) : «حول نمط الانتاج الآسيوي»، ترجمة جورج طرابيشي، دار الحقيقة، بيروت، 1972.

2 – باللغة الأجنبيـــة :

- Balandier (Georges) - «Anthropologie politique». Coll. Sup., P.U.F., 1967.
- Bastide (Roger) - «Eléments de sociologie religieuse». Armand Colin, Paris, 1947.
- Benoit (F.) - «Survivances des civilisations méditerranéennes chez les berbères», in «Anthropologie», n° 7-9, 1930.
- Berque (J.) - «Cent vingt-cinq ans de sociologie maghrébine», in A.E.S.C., Juillet-Septembre 1956, PP. 296-324.
- Bloch (Marc) - «Les rois thaumaturges», Armand Colin, 1961.
- Bloch (Marc) - «Les caractères originaux de l'histoire rurale française», Armand Colin 1952.
- Boudon (R.) - «A quoi sert la notion de structure». Ed. Gallimard, 1968.
- Baudel (Fernand) - «Ecrits sur l'hstoire», Flammarion, Paris, 1969.
- Caplow - «L'enquête sociologique». Collection U.2, Armand Colin, 1970.

- **Carette (E.)** - «Etude sur la Kabylie proprement dite». Imprimerie nationale, Paris, 1942.
- **Coatallen (P.)** - «La nation de segmentarité» ; in «Annales de sociologie marocaine», 1968.
- **Cornevin (Robert)** - «Ethnohistoire et histoire africaine» in A.E.S.C. Juillet - Août 1966, PP. 954-958.
- **Daumard (Adeline)** - «Données économiques et histoire sociale» in «Revue économique» n. 1, 1965, Armand Collin, PP. 82-85.
- **Derruau (Max)** - «Précis de géographie humaine». Armand Colin 3 1966.
- **Deschamps (H)** - «Traditions orales et archives au Gabon». Editions Berger-Levraul, Paris, 1962.
- **Despois (J.)** - «L'Afrique du Nord», P.U.F., 1964.
- **Dupâquier (J.)** - «Des rôles de tailles à la démographie historique (l'exemple de Crulai)» in «Population» n. 1, 1969, PP. 89-104.
- **Favret (Jeanne)** - «La segmentarité au Maghreb» in «l'homme», revue française d'Anthropologie, Avril-Juin 1966, PP. 105-111.
- **Febvre (Lucien)** - «Pour une histoire à part entière». (S.E.V.P.E.N.), 1962.
- **Fourquin (GUY)** - «Seigneurie et féodalité au Moyen Age». Collection Sup. P.U.F. 1970.
- **Gagnage (J.)** - «Les crises des finances tunisiennes et l'ascension des juifs de Tunis», in «Revue Africaine». 1er et 2è trimestre 1955, PP. 153-173.
- **Gallissot (R.)** - «L'Algérie précoloniale» in «Sur le féodalisme» C.E.R.M. Editions Sociale, Paris 1971.
- **Gay (F.)** - «Essai sur l'organisation antique de la tribu marocaine» in «Revue Algérienne, Tunisienne et Marocaine de législation et de jurisprudence». 1931, PP. 5-17 et 89-96.
- **Gay (F.)** - «Coutumes berbères et droit musulman comparé», (Essai sur la propriété familiale en pays de coutumes berbères et en pays de chra». in «Revue Ag. Tunis et Maroc de législation et de jurisprudence, 1929, PP. 187-195.
- **Gellner (E.)** - «Pouvoir politique et fonction religieuse dans l'Islam marocain», in A.E.S.C. mai-juin 1970.
- **Hinker (F.)** - «Les français devant l'impôt sous l'ancien regime», Flammarion, Par 1971.
- **«Histoire générale des techniques»**, publié sous la direction de Maurice Dumas, t. 1 P.U.F., 1962.
- **«Histoire sociale» (sources et méthodes)**. colloque de l'E.N.E.S. de cloud (Mai 1965), P.U.F., 1967.
- **Hoffner (R.)** - «Les méthodes d'appréciation des niveaux de vie indigènes au Maroc» in «Revue Africaine», 1er et 2è trimestre 1935, PP. 29-37.
- **Khatibi (A.)** - «Hiérarchies pré-coloniales». (Les théories), in Bulletin economique et social du Maroc, N°. 120-121 janvier-juin 1971, PP. 29-61.
- **Lacoste (Yves)** - «Ibn Khaldoun» (2è édition) Paris. F. Maspero, 1969.
- **Leach (E.)** - «Lévi-Strauss», Seghers, 1970.
- **Le Cœur (CH.)** - «Le rite et l'outil». P.U.F., Paris, 1932.

- **Leuillot (P.)** - «Défence et illustration de l'histoire locale», in A.E.S.C. Janvier-Février, 1967, PP. 154-177.
- **Lévi-Provençal (E.)** - «Les historiens des chorfa». Paris, Emile Larosse, éditeur, 1922.
- **Luccioni (J.)** - «Le habous et wakf (rites malékite et hanéfite). Casablanca s.d.
- **Maquet (J.)** - Une hypotèse pour l'étude des féodalités africaines». in «Cahier d'Etudes Africaines», N°. 6 1961, PP. 2292-214.
- **Masqueray (E.)** - Formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algérie Paris, Emest Leroux, éditeur, 1886.
- **Mousnier (R.)** - Les hiérarchies sociale de 1450 à nos jours», collection Sup. P.U.F., 1969.
- **Moushi (A.)** - «Enquête sur le niveau de vie des populations rurales dans le constatinois, de la Conquête à 1919». Paris, 1961.
- **Parain (CH.)** - «Caractère généraux du féodalisme» in «Sur le féodalisme», C.E.E.M. Ed, Sociales, P. 1971, PP. 13-18.
- **Pierenne (Henri)** - «Les villes du Moyen Age». P.U.F., 1971.
- **Prenant (A.)** - «Le rapport ville-campagne dans l'histoire du Maghreb» in «Sur le féodalisme». C.E.R.M. Ed. Sociales, Paris, 1921, PP. 218-221.
- **Rectenwald (G.)** - «Le contral de Khemmessat dans l'Afrique du Nord», A. Pedon, éditeur, Paris 1912.
- **Rocher (G.)** - «Introduction à la sociologie générale», 3 vol. Editions du Seuil, Paris, 1970, «Sur les sociétés précapitalistes», Préface de Maurice Godelier (C.E.R.M) - Editions sociales, Paris, 1970.
- **Valensi (Lucette)** - «Le Maghreb avant la prise d'Alger». Flammarion, Paris, 1969.
- **Valensi (Lucette)** - «Archaîsme de la société maghrébine in «Sur le féodalisme». (C.E.R.M.) Editions Sociales. Paros 1971.
- **Westermarck (E.)** - «Survivances paînnes dans la civilisation mahométane» Payot, Paris 1935.
- **Yann (G.) et Guy (T.)** - «Sur la thésaurisation», in «Revue économique» N. 5, septembre 196 PP. 796-808.

ابعا : مصادر تاريخ اينولتان إلى منتصف القرن التاسع عشر

1 – بالعربية :

- ابن أبي زرع (حوالي 1319/719) أبو العباس أحمد : «الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس». جزءان (الرباط 1936/1355).
- ابن البهلول (محمد العربي) : «منهج الارتحال إلى معرفة الشيخ سيدي رحال»، مطبعة الأمنية، الرباط 1956.

- ابن خلدون (1406/808) عبد الرحمان : «كتاب العبر»، الجزءان : الأول والسادس، منشورات دار الكتاب اللبناني، 1956.
- ابن الزيات (1230-1229/627) يوسف بن يحيى التادلي : «التشوف إلى رجال التصوف»، اعتنى بنشره وتصحيحه أدولف فور، الرباط 1958.
- ابن عذاري (توفي بعد 712هـ) : «البيان المغرب» الجزء الثالث، تحقيق هويسي ميراندا ومحمد بن تاويت ومحمد إبراهيم الكتاني، ط. تطوان 1963.
- ابن القطان (علي بن محمد) المتوفى 628هـ - 1230م : «جزء من نظم الجمان»و تحقيق الدكتور محمد علي مكي، ط. الرباط.
- ابن صاحب الصلاة (594هـ - 1198) عبد الملك : «المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين»، تحقيق عبد الهادي التازي، طبع دار الأندلس، بيروت 1964.
- أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن أبي محمد صالح (المتوفى صدر المائة الثامنة للهجرة أو على رأسها) : «المنهاج الواضح في تحقيق كرامات الشيخ أبي محمد صالح» مخطوط خ.ع.د 674.
- بنمنصور (عبد الوهاب) : «قبائل المغرب»، ج 1، المطبعة الملكية بالرباط 1968.
- البكري (المتوفى عام 487هـ) أبو عبيد : «المغرب في ذكر افريقيا والمغرب»، نشر بالجزائر 1857.
- البيذق (عاش في بداية دولة الموحدين) أبو بكر بن علي الصنهاجي : «المقتبس من كتاب الانساب في معرفة الأصحاب»، نشر دار المنصور، الرباط 1971.
- البيذق (المذكور) «أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين»، تحقيق ليفي فروفنصال، طبع بباريس 1928.
- حجي (معاصر) محمد : «الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي»، المطبعة الوطنية بالرباط 1964.

- الحوات (ق 13هـ) سليمان : «البدور الضاوية في التعريف بالسادات أهل الزاوية الدلائية» مخطوط خ.ع.ذ 1454.
- الخليفتي (ق 12هـ) محمد بن عبد الله : «الدرة الجليلة في مناقب الخليفة»، مخطوط الحاج أحمد بنمنصور بيزو.
- الدرعي (ق 11هـ) : «الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية»، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، د 1111.
- ابن الخطيب 776هـ/ 1374م) لسان الدين : «نفاضة الجواب في علالة الاغتراب» الجزء الثالث، مخطوط الخزانة العامة بالرباط د 256.
- الزياني (1833/1249) أبو القاسم : «الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب»، مخطوط الخزانة العامة بالرباط : د 658.
- الزياني (المذكور) : «البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف»، مخطوط الخزانة العامة بالرباط : 1577 د.
- الزياني (المذكور) : «الترجمانة الكبرى في أخبار العالم برا وبحرا»، حققه عبد الكريم الفيلالي، نشر وزارة الأنباء 1967.
- المراكشي (647هـ) عبد الواحد : «المعجب في تلخيص أخبار المغرب»، تحقيق محمد سعيد العريان والعلمي، القاهرة 1949.
- (مفاخر البربر) لمؤلف مجهول وضعه حوالي 712هـ اعتنى بنشر نبذ منه وتصحيحها ليفي بروفنصال، الرباط 1934.
- الناصري (منتصف ق 12 هـ) محمد المكي بن موسى : «الرياحين الوردية في الرحلة المراكشية»، مخطوط خ.ع.د 1864.
- الضعيف الرباطي (محمد بن عبد السلام)، كان حيا عام 1820/1236 : «تاريخ الدولة السعيدة»، مخطوط الخزانة العامة بالرباط : د 660.
- العياشي (ق 12هـ) عبد الله بن عمر : «الاحياء والانتعاش في تراجم سادات زاوية آيت عياش»، مصور خ.ع.د 1433.
- الفاسي (ق 8هـ) علي بن أبي زرع : «الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية»، طبع دار المنصور، الرباط 1972.

- القشتالي (1623/1032) عبد العزيز : «مناهل الصفا في أخبار الملوك الشرفا»، حققه عبد الله كنون، طبع بتطوان، 1964.
- الشعبي (المتوفى 1013هـ/ 1604م) أحمد بن أبي القاسم الهروي التادلي : «المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى» مخطوط خ.ع.د 625.
- السوسي (المتوفى 1383هـ/ 1963) محمد المختار : «ابليغ قديما وحديثا»، المطبعة الملكية بالرباط 1966.
- «كتاب الأنساب» : مجهول المؤلف، مخطوط خ.ع.ك 1275.
- الكيكي (المتوفى 1779/1185) محمد بن عبد الله : «مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال»، مخطوط أحمد بن الحاج إبراهيم بدمنات.
- اليفرني (1140هـ) محمد الصغير المراكشي : «نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي»، مطبعة (أنجي) 1888.

2 – باللغة الأجنبيـــة :

- **Allain (CH.)** - «Reconnaissances archéologiques dans le massif des Rahamna et la Bahira».in «Hesperis», 1er et 2è trimestre 1954.
- **Castries (Comte Henry de)** - «Une description du Maroc sous le règne de Moulay Ahmed El Mansour (1956), d'après un manuscrit portugais de la bibliothèque nationale». Paris, Emest-Leroux. éditeur, 1909.
- **Jean-Léon (l'Afeicain)** - «Description de l'Afrique», traduction Epaulard, 2 vol., Paris 1956.
- **Justinard (L.C.)** - «Notes sur l'histoire du Sous au 16è siècle».
  1) Sidi Ahmed ou Moussa.
  2) Carnet d'un lieutenant d'El-Mansour.
  Paris, Honoré Champion, éditeur, 1933.
- **Justinard (le colonel)** - «Un petit royaume berbère ; Le Tazeroualt» Paris, 1954.
- **Lachapelle (Lieutenant de)** - «Un document sur la politique du sultan Moulay Ismail dans l'Atlas» in «Archives Marocaines», vol. 28, Paris 1932.
- **Lévi-Provençal (E.)** - «Un nouveau récit de la conquête de l'Afrique du Nord par les arabes» in «ARABICA» t. 1 1954, PP. 19-43.
- **Marçais (G.)** - «Les Arabes en Berbèrie 2è au 14è siècle», Paris 1913.
- **Marmol (Luis de-) (1667)** - «L'Histoire», traduction du Sieur Perrot d'Ablancourt ; 3 vol, Paris.
- **Massignon (B.)** - «Le Maroc dans les première années du 16è siècle» Tableau géographique d'après Léon l'Africain Alger 1900.

- **Mauny (R.)** - «Tableau géographique de l'Afrique occidentale au Moyen Age», Paris, 1968.
- **Morsy (Magali)** - «Les Ahansala» (examen du rôle historie d'une famille maraboulique de l'Atlas marocain», Paris, Mouton Lahaye, 1972.
- **Mouette (G.)** - «Histoire des conquêtes de Moulay Archy, connu sous le nom de roy de Tafilalet et de Moulay Ismail».
in «Sources inédites de l'histoire du Maroc». Dynastie filalienne T. 2.
- **Al-Omari (1349) Ibn Fadl Allah** - «Masalik El Absar» 1. (l'Afrique moins l'Egypte).
traduit et annoté par Gaudefroy-Demonbynes, Paris 1927.
- **Samlon (G.)** - «L'opuscule du Cheikh Zemmoury sur les Chorfa et les tribus du Maroc» in «Archives marocaines» t. II P. 228 et coq.
- **Slousch (N.)** - «L'Empire des Berghouata et les origines du Bled-es-Siba» in «Revue du monde musulman», mars 1910, PP. 394-410.
- **Slousch (N.)** - «Les Juifs de Debdou» un Revue du Monde musulman» vol. 22. PP. 221-260.
- **«Sources Inédites de l'Histoire du Maroc»** - Série, Portugal t. I.
- **Spillman (G.)** - «Les Aït Atta du Sahara» et la pacification du Haut Dra». Rabat, 1936.
- **Terrasse (H.)** - «Apropos de la Rihla du Marabout de Tasaft». in «Revue Africaine» 1er et 2è trim. 1942.

خامسا : مصادر ومراجع تاريخ اينولتان ما بين منتصف القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

1 – بالعربيـــــة :

– السلمي (1316-1898) أحمد بن محمد بن الحاج : «مقتطفات من الجزء الخامس من كتاب الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المومنين مولانا الحسن»، ميكروفيلم خ.ع. رقم 590.

– ابن زيدان (1365/1946) عبد الرحمان : «العز والصولة في معالم نظم الدولة» جزءان، المطبعة الملكية بالرباط 1961.

– ابن زيدان (المذكور) : «اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس»، 5 أجزاء، الرباط 1929.

– أكنسوس (1294/1877) محمد بن أحمد المراكشي : «الجيش العرمرم الخماسي في أولاد مولانا علي الشريف السجلماسي»، مخطوط خ.ع.د 965.

- الحجوي (1956/1376) محمد بن الحسن الثعالبي : «اختصار الابتسام عن دولة ابن هشام» في مجموع مخطوط بالخزانة العامة رقمه ج 114.
- الدمناتي (1888/1306) علي بن سليمان البجمعاوي : «فهرسة» مخطوط خ.ع.ج 340.
- المشرفي (1895/1313) العربي بن علي المعسكري : «الحسام المشرفي»، مخطوط خ.ع.كـ 2276.
- المشرفي (المتوفى 1337هـ) محمد بن المصطفى : «الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية»، مخطوط خ.ع.د 1463 وكـ 320.
- المنوني (معاصر) محمد : «مظاهر يقظة المغرب الحديث»، الجزء الأول، مطبعة الأمنية 1973.
- غريط (محمد) : «فواصل الجمان في أنباء وزراء وكتاب الزمان»، المطبعة الجديدة بفاس 1347.
- السباعي (المتوفى 1332هـ) محمد بن إبراهيم : «البستان» الجامع لكل نوع حسن، وفن مستحسن في عهد بعض مآثر السلطان مولانا الحسن»، مخطوط خ.ع.د 1364.
- السليماني (أبو عبد الله) : «اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب»، مطبعة الأمنية، الرباط 1971.
- السملالي (المتوفى سنة 1328هـ) علي السوسي : «تأليف في الدولة الحسنية»، مخطوط الخزانة العامة : د 480.
- السوسي (1963/1383) محمد المختار : «المعسول»، الجزء العشرون، الدارالبيضاء 1960.
- الكتاني (محمد الباقر) : «ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد»، مطبعة الفجر 1962.

2 — باللغة الأجنبيــة :

- **Arnaud (L.)** - «Au temps des Mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912» Casablanca 1952.
- **Aubin (E.)** - «Le Maroc d'aujourd'hui», Paris, 1904.

- Ayache (A.) - «Le Maroc d'aujourd'hui», Paris, 1904.
- Ayache (A.) - «Le Maroc» (Bilan d'une colonisation), Paris Editions sociales, 1956.
- Ayache (Germain) - «Aspects de la crise financière au Maroc après l'expédition espagnole de 1860. (Extrait de la «Revue Historique», Octobre-Décembre 1958.
- Ayache (Germain) - «Société rifaine et pouvoir central marocain (1850-1920)», (Etude présentée au colloque des orientalistes à Paris, Avril 1974).
- Beaupère (L.) - «Le Todgha» in «Villes et tribus du Maroc», vol 19, Paris 1913.
- Berque (J.) - «Notes sur l'histoire des échanges dans le Haut Atlas» in A.E.S.C. 1953 PP. 283-314.
- Berque (J.) - «Terroirs et Seigneur du Haut Atlas occidental». in A.E.S.C., décembre 1951, PP. 474-484.
- Berque (J.) - «Qu'est ce qu'une «tribu africaine ?»», in Eventail de l'histoire vivante - Hommage à Lucien Fébvre, t. 1, Paris, 1953, PP. 260-271.
- Berque (J.) - «Contribution à l'étude des contrats nord-africains», Alger, 1936.
- Berque (J.) - «Structures sociales du Haut-Atlas», Paris, 1954.
- Berque (J.) «Les Mez'ûda» (style historique d'une tribu marocaine), in «La Revue historique» Octobre-Décembre 1955, PP. 222-244.
- Bois (CH.) - «Années de disettes années d'abondance, écheresses et pluies au Maroc», in «Revue pour l'études des calamités» N. 26-27, Genève 1949.
- Boud (P.) - «Economie forestière nord-africaine», t. 3, Rabat 1951.
- E Boutruche (R.) - «Seigneurie et féodalité» t. 1, Paris 1962.
- Brethes (J.D.) - «Contribution à l'histoire du Maroc par les recherches pumismatiques», Casablanca 1939.
- Bulletin du Comite de l'Afrique Française, 1902-1910.
- Bulletin Officiel, n. 6, 1912.
- Buret (M.T.) - «Le vocabulaie du jardinage à Séfrou» in «Hesperis» t. 20 fasc. 1-2, 1935, PP. 93-99.
- Cattenoz (G.) - «La fiscalité marocaine», P.U.F. s.d.
- Charton (A.) - «Demnat dans les oliviers» in Bulletin de l'enseignement public du Maroc» n. 80 1927 PP. 86-89.
- Colin (Georges, S.) - «Les mines marocaines et les marocains» in Bulletin économique et social du Maroc», Juillet 1936, PP. 194-220.
- De la Chapelle (F.) - «Les tribus de montagne du Haut Atlas occidéntal» in R.E.I. 1929, Cahier 3, PP. 339-360.
- De La Chapelle (F.) - «La formation du pouvoir monarchique dans les tribus berbères du Haut-Atlas occidental», t. 8, 3è et 4è tri. Hesperis, 1928, PP. 263-283.
- Delaye (T.J.) - «Demnat» in «Revue de géographie marocaine» n. 2, 1938, PP. 206-208.
- Desmazières (B.) - «L'évolution des grands courants d'échanges commerciaux à l'intérieur du Maroc» 1949.

- **Doutté (E.)** - «En Tribus» Paris, 1914.
- **Doutté (ER.)** - «Marrakech», Comité du Maroc, Paris 1905.
- **Dresch (J.)** - «Documents sur les genres de vie de montagne dans le massif central du Grand Atlas» Trous, 1941.
- **Dupré (R.)** - «L'excursion à Marrakech et à Demmat», in Bulletin de la société de géographie du Maroc» 2è trim. 1922, PP. 91-96.
- **Erckmann (J.)** - «Le Maroc moderne», Paris 1895.
- **Euloge (René)** - «Silhouettes du pays chleuh». Editions de la Tighermt, Marrakech, 1951.
- **Flamand (P.)** - «Demnate» (un mellah en pays berbère), Paris 1952.
- **Foucauld** (CH. De) - «Reconnaissance au Maroc» (1883-1884), Paris, 1888.
- **Fumey (Eugène)** - «Choix de correspondances marocaines», Paris Maisonneuve 1900.
- **Guillaume (A.)** - «L'évolution économique de la société rurale marocaine», Paris 1956.
- **Guillen (P.)** - «L'allemagne et le Maroc de 1970 à 1905», Paris P.U.F., 1967.
- **Guironnet (M.)** - «Les Aït Benkarrum, ou la vie d'un douar chez les Ulàd Heluf des sraghnas» C.H.E.A.M. N. 2632. 1957.
- **Hooker (Joseph Dalton)** - «Journal of a tour in Morocco and the Great Atlas», London, Macmillan and Co. 1878.
- **Jackson (James Grey)** - «An account of the Empire of Morocco and the districts of Suse and Tafilalet». Be Frank Cass and Co. Ltd. 1968. London. 1814.
- **Jouannet (Jacques)** - «L'évolution de la fiscalité marocaine depuis l'instauration du Prodectorat», 3 vol., Paris 1953.
- **Lahbabi (M.)** - «Le gouvernement marocain à l'aube du 20è siècle», Rabat, 1958.
- **Lahlimi (A.)** - «Les terres irriguées et le monde rural de la Tessaout moyenne» in «Revue de géographie du Maroc» n. 11, 1967, PP. 3-38.
- **Laoust (E.)** - «Le mariage chez les berbères du Maroc», in «Archives berbères» t. 1 1915-1916.
- **Laoust (E.)** - «Un texte en dialecte des Aït Messad», in «Mélanges René Basset» t. 2, Paris 1925.
- **Laoust (E.)** - «Contribution à une étude de la toponomie du Haut-Atlas», extrait de la «Revue des Etudes Islamiques». Années 1939, cahier 3-4, 1940 cahiers 1-2.
- **Larras (N.)** - «La population du Maroc» in «Bull. Soc. géographique», Paris, 15 mars 1906, PP. 337-348.
- **Le Tourneau (R.)** - «Les villes musulmanes de l'Afrique du Nord». Alger 1957.
- **Le tourneau (R.)** - «L'évolution de la famille musulmane en Africaine du Nord» in «La France méditeur et afr.» Fasc. 3 1938 PP. 5-12.
- **Lazarev (Grigori)** - «Les concessions foncières au Maroc» in Annales Marocaines de sociologie» Rabat, 1968, PP. 99-135.
- **Lebel (Roland A)** - «L'impôt agricole au Maroc (Le Tertib)», Paris, Emile Larose 1925.

- Lecœur (CH.) - «Métier et classes sociales d'Azemmour» in «Bulletin économique du Maroc» vol. 4 n. 16 Avril 1937, PP. 166-169.
- Le Coz (J.) - «Le Rharb Fellahs et colons» t. 1 Rabat 1964.
- Levèque (P.) - «Contribution à l'étude géologique et hydrologique de l'Atlas de Demnat (Thèse de doctorat), (Rénéotypée).
- Linarès (F.Dr.) - «Voyage au Tafilalet en 1893 avec S.M. Le Sultan Moulay Hassan» in «Bulletin de l'institut d'hygiène du Maroc». 3è et 4è trim. 193.
- Marchal (R.) - «Prècis de législation financière marocaine» 3è éd. Rabat, 1948.
- Marthe et Edmond Gouvion - «Kitab Aâyane al-Maghreb L'AKSA» Librairie Orientaliste, Paris 1939.
- Matte (M.) - «Etude juridique sociale et économique des contrats d'élevage en usage dans les tribus du Rharb». Imprimerie officielle, Rabat, 1931.
- Mauret (G.) - «Les genres de vue de la vallée de Taghzout (Rif central), in : «Notes marocaines (société de géographie du Maroc), Rabat, N. 15, 1961.
- Maxwelle (G.) - «El-Glaoui, dernier seigneur de l'Atlas». Ed. Fayard, 1968.
- Meunié (J.) - «Hérarchie sociale au Maroc présaharien» in, Hespéris 3-4 trim. 1958, PP. 239-269.
- Miège (J.L.) - «Le Maroc et l'Europe (1830-1894), P.U.F., 1961, 4 tomes.
- Miège (J.L.) - «Note sur l'artisanat marocain en 1870» , in B.E.S.M. N. 59, 1953.
- Michaux-Bellaire (Ed.) - «Les impôts marocains» in «Archives marocaines» t. 1, PP. 56-96, Paris 1904.
- Michaux-Bellarie (Ed.) - «L'organisation des finances au Maroc» in «Revue du Monde Musulman» 1907.
- Michaux-Bellaire (Ed.) - «L'organisme marocain» in «Revue du Monde Musulman» n. 29.
- Montagne (R.) - «Le règime juridique des tribus du Sud Marocain» in Hespèris 1924 t. 4, PP. 313-331.
- Montagne (R.) - «La vie sociale et la vie politique des berbères», Paris, 1931.
- Montagne (R.) - «Les berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc», Paris Alcon 1932.
- Paris (A.) et Férriot (F.) - «Hauts fourneaux berbères des Aït Chitachen», Hespéris t. 2, PP. 329-345.
- Prévost - «Une circonscription forestière au Maroc en 1951. Demnat» Extrait de la «Revue forestière française» 1952, PP. 31-3.
- Quedenfeldt (M.) - «Devision et répartition de la population berbère au Maroc» Alger, 1904.
- «Question de la protection diplomatique et consulaire au Maroc» in «Documents diplomatiques», imprimerie nationale, 1880.
- «Rapports mensuels d'ensemble du protectorat», Résidence générale de la république française au Maroc» (1913 et 1914).
- «Résultats statistiques du recensement de la population civile de la zone française de l'Empire Chérifien effectué le 7 mars 1926».

- «**Service de l'administration générale, du travail et de l'assistance**», Casablanca 1927.
- **Résultats statistiques et recensement de la population de la zone française de l'Empire Chérifien**, effectué, le 8 mars 1936».
- «**Service de l'administration générale du travail et de l'assistance**» Rabat, 1936.
- **Rosenberger (B.)** - «Les vieilles exploitations minières et les centres métallurgiques du Maroc, essai de carete historique» in Revue de géographie du Maroc N. 17 et 18, 1970 PP. 71-108 et 59-102.
- **Salmon (G.)** - «La tribu des Fahcya»in «Archives marocaines», t, 1 1904.
- **Salmon (G.)** - «Une opinion marocaine sur la conquête du Touat» in «Archives marocaines» N. 3 Paris 1904.
- **Segonzac** (Marquis de) - «Au cœur de l'Atlas» (mission Maroc, 1904-1905). Paris, 1910.
- **Spillmann (G.)** - «Destricts et tribus de la haute vallée du Draâ» in (villes et tribus du Maroc V. 9).
- **Terrasse (H.)** -«Au cœur du monde berbère : les Seksawa du grand Atlas marocains in A.E.S.C., 1956.
- **Thomson (Joseph)** - «Travels in the Atlas and southern Morocco» London 1889.
- **Voinot (L.C.)** - «Les ourika» extrait de la «Revue de géographie marocaine» 3è trim. 1927.
- **Voinot (L.C.)** - «A travers l'Atlas dans le commandement Glaoua» in «Revue de géographie marocaine», Mars 1932, PP. 3-86.

سادسا : الخرائط المعتمدة هي :

- Carte de reconnaissance au 1 : 100.000 :
  - Demnat : 1-2, 3-4, 5-6, et 7-8.
  - Telouet : 3-4.

- ولا يتوفر مقياس أكبر عن المنطقة إلى وقت انجاز البحث. وخرائط المقياس المعتمد مختصرة، أسماء الأماكن فيها محرفة ومغلوطة، وقع التغلب نسبيا على هذه الصعوبة بالاستعانة ببعض تصاميم المنطقة، تتوفر فيها إدارة السكنى والتعمير بمراكش.

- اعتمدنا في الموافقة بين التواريخ الهجرية والميلادية على كتاب :

- **Cattenoz (H.G.)** - «Tables de concordance des éres chrétienne et hégirienne», 3è éd. 1961, Rabat.

فهرس أسماء الأشخاص

(أسقطنا من هذا الفهرس اسم القائد الجيلالي الدمناتي واسم الطالب محمد الغجدامي)

فهرس أسماء الجماعات

(أسقطنا من هذا الفهرس اسم : اينولتان)

فهرس أسماء الأماكن

(أسقطنا منه كلمة المغرب وكلمة إينولتان)

فهرس المواد


مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء

والـواقــع أن هـذا الـبـحـث قـد اسـتـفـاد مـن الأدبـيـات المنـهـجـيـة الماركسـيـة كـمـا يـظـهـر مـن تـسـلـسـل أبـوابـه ومـن بعض تساؤلاته، ولكنه لم يستغل استنطاق الوثائق بشكل دوغماتي أو إيديولوجي لإرضاء نمطيته أو التفاعل معها بشكل مسبق، وهذا الخروج المصحوب بالنجاة من فيروس الوقت لم يكن بالأمر الهين، ومعنى هذا أنه اجتهد للوفاء بقواعد الصناعة التاريخية، بأوسع الوسائل الممكنة من حيث تعداد أنواع الوثائق، ومن حيث إلقاء أسئلة على هذه الوثائق مستمدة من بنية العلوم الإنسانية.